

هنري لورانس

اللعبة الكبرى

المشرق العربي والاطماع الدولية

ترجمة د. عبد الحكيم الأرميد

مراجعة د. حبيب بودبوس



دار المعارف القاهرة

اللعبة الكبرى

المشرق العربي والإطّاع الدولية

اللعبة الكبرى

المشرق العربي والاطماع الدولية

تأليف / هنري لورانسن

ترجمة / د. عبدالحكيم الأرييد

مراجعة / د. محمد بوديوس

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصرارة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 مبرق (تلكرم) 30098 مطبوعات



الطبعة الاولى 1403 و.ر. 1993 م

رقم الإيداع 1505-1993 م - دار الكتب الوطنية - بنغازي

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للناشر

مقدمة

إن تعبير «اللعبة الكبرى» فن استعمله الضباط الإنجليز لأول مرة عندما كانوا يناضلون من أجل مد نفوذ بلادهم في أفغانستان وآسيا الوسطى في وجه التوسع الروسي في تلك المناطق في القرن التاسع عشر. ثم أكسبه كيلينغ شهرة في روايته «كيم» التي تحكي قصة أعوان بريطانيين وجواسيس روس على امتداد الطرق البرية المؤدية إلى الهند. إن فن اللعبة الكبرى هو التلاعب: فيما أن قوة الدول الأوروبية تتعادل فإن الغزو المباشر قد يؤدي إلى نزاع عام لذلك فهو يستبدل بالرغبة في إقامة سياسة نفوذ أقل تكلفة وتكسب نفس الفوائد الاستراتيجية والسياسية. ولقد أدركت القوى السياسية المحلية هذه المعطيات الجديدة لاسيما أنها استعملت بدورها آليات اللعبة الكبرى لتحقيق أهدافها ذاتها مستندة على منافسات القوى الخارجة عن المنطقة. ولقد أطلق على هذا النهج السياسي بعد 1945 تعبير: «تدويل الأزمة».

إن مكان ممارسة اللعبة الكبرى هو المشرق، وأول ما استعملت هذه اللفظة كان ذلك في العهد الروماني، غير أن لفظة الشرق قد تغير معناها مراراً عبر الأحقاب التاريخية. ومنذ القرن السادس عشر أخذ يعني المجال الإسلامي الذي تتكلم فيه اللغات الشرقية بأنتم معنى الكلمة وهي العربية والتركية والفارسية. ثم تم اكتشاف الهند والصين، ولمزيد من الدقة كانت المملكة الفرنسية تستعمل مرادفاً لهذه الكلمة هو بلاد المشرق Levant الذي كان يطلق على سواحل البحر المتوسط التابعة للإمبراطورية العثمانية والمغرب وظل لفظ الشرق Orient يستعمل

بالنسبة لمجال المحيط الهندي (وكانت موانئ بلاد المشرق يتم استغلالها انطلاقاً من ميناء مرسيليا ويتم استغلال المحيط الهندي من ميناء «لوريان» وكان هذا التمييز ذاته موجوداً عند الإنجليز الذين كانت لهم شركة بلاد المشرق منازرة لشركة بلدان الهند.

غير أن هذه التعريفات قد اضطربت في القرن التاسع عشر. فالشرق صار يطلق خاصة على الأراضي العثمانية وهي الأراضي الإسلامية الأقرب إلى أوروبا. والمسألة الشرقية الشهيرة كان رهانها شرقي البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان وكذلك القوقاز، وكان جنود نابليون بونابرت في مصر سنة 1798 يشكلون جيش الشرق كما أن جنود نابليون الثالث في القرم سنة 1854 كانوا يحملون كذلك اسم جيش الشرق. وهذا الشرق محدد تحديداً دقيقاً انطلاقاً من معايير سياسية؛ فلقد كان يشمل البلدان أو الدول التي كان ضعفها السياسي يسمح للأوروبيين بالأمل في السيطرة أو على الأقل بيسط نفوذها عليها في إطار منافسة إمبريالية، وحيث إن الحالة ذاتها وجدت بالصين في نهاية القرن التاسع عشر فقد استحدثت تعبير الشرق الأقصى، ومن ثم وجدت في سنوات 1890 الحاجة إلى استنباط لفظ «الشرق الأدنى» لتحديد المجال الخاص بالمسألة الشرقية. ولقد قام أخصائي الجغرافيا السياسية الشهير ألفريد ماهان عام 1902 بعمل هذا الفراغ في مقال حول الخليج الفارسي والعلاقات الدولية حيث أشار إلى المشاريع الألمانية لبناء خط سكة حديد يربط بين برلين وبغداد واستعمل لأول مرة لفظ الشرق الأوسط Middle East الذي يشمل طرق الهند البرية والبحرية غير المتوسطة، وكان الشرق الأوسط عندئذ يبدو أنه يمتد - احتمالاً - من البحر الأحمر - وأكيداً - من الخليج الفارسي إلى إمبراطورية الهند البريطانية. وفي إطار التقسيمات الإمبريالية البريطانية أن هذا الشرق الأوسط يتطابق مع المجال الجغرافي لحكومة الهند الذي كان يشمل منذ بداية القرن التاسع عشر شبه الجزيرة العربية مع المحميات البريطانية بالخليج (وأخراها الكويت التي أصبحت محمية عام 1899).

وفي بداية القرن العشرين أصبحت الصورة متماسكة، فقد وجد شرق أدنى وشرق أوسط وشرق أقصى. ولم تغير الحرب العالمية الأولى في الاصطلاح، غير أن سقوط الإمبراطورية العثمانية والعلاقات المعقدة التي كانت

للإنجليز مع العرب قد صاحبتها بداية بلبله كبرى، فالأراضي العربية التي كانت حتى ذلك الوقت تديرها حكومة الهند صارت تشكل دائرة جغرافية جديدة تابعة للندن. وفي غرة مارس 1921 أنشأ تشرشل وزير الدولة للمستعمرات قسماً خاصاً بالشرق الأوسط مكلفاً بالإشراف على فلسطين وشرقي الأردن والعراق وفي الوقت ذاته اتخذت القوات الجوية الملكية قيادة خاصة بالشرق الأوسط تشمل مصر والسودان وكينيا بالإضافة إلى مسئوليات إدارية (لاعلمانية) في فلسطين. وهكذا فاض الشرق الأوسط خلسة حتى بلغ البحر المتوسط وإفريقيا في ذات الوقت.

ولم يفتن أحد للأمر إلا أن الحرب العالمية الثانية قد أكسبته أهمية بالغة. فلقد اتخذ الجيش البريطاني عام 1939 قيادة خاصة بالشرق الأوسط تمتد من مصر إلى الخليج وتبلغ قبرص شمالاً والصومال جنوباً. وأثناء الحرب أضيف إلى ذلك ليبيا وإثيوبيا واليونان وإيران. أي أن الشرق الأدنى قد ابتلعه شرق أوسط توسعي. وحيث إن البيانات الحرية كانت تتحدث عن مسرح عمليات الشرق الأوسط فقد ألف ملايين الأشخاص هذا التعبير بمعناه هذا. وبعد 1945 فات الغوث لإعادة شرق أدنى متماسك وقرر الرسمىون البريطانيون ألا يستعملوا مستقبلاً غير تعبير الشرق الأوسط.

والمرحلة الأخيرة هي مرحلة دخول الولايات المتحدة المسرح. فانطلاقاً من عام 1945 قررت الحكومة الأمريكية أن تكون لها سياسة نشطة في هذه الأقاليم من العالم. وأسس بواشنطن معهد الشرق الأوسط الذي كان ينشر مجلة هي مجلة الشرق الأوسط. ولقد حددت هذه المؤسسة المقربة من وزارة الخارجية مجالها الجغرافي باعتباره يمتد من المغرب إلى الباكستان الذي انفصل لتوه من الإمبراطورية الهندية. ولقد تداولت المجلات العلمية الأمريكية ثم الإنجليزية هذا التعريف الذي يتطابق بشكل غريب مع ما يمكن تسميته بالإسلام القاري. إسلام التوسع الأول الذي تم في القرنين السابع والثامن. واليوم أصبح الشرق الأوسط علمياً عند بعض المؤلفين وبعض المؤسسات مرادفاً للعالم الإسلامي. ويتساءل آخرون عما إن كان ينبغي إلحاق الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوفيتي بالشرق الأوسط إذا ما استقلت.

وإذا كان للشرق الأوسط معنى متغير بهذا الشكل فما ذلك إلا لأنه قبل كل شيء تصور سياسي يمكن تحديده بخاصيتين: فالأمر يتعلق دوماً ببلدان إسلامية

تشكل رهاناً للمنافسات الإقليمية والدولية. وعمل القوى المحلية فيه هو بشكل دائم في تفاعل مع عمل قوى من خارج المنطقة وحل الأزمات يمر غالباً باللجوء إلى «التدويل». ولقد كان الأمر كذلك لدى أزمة «الشرق» عام 1840 وآخر مظاهر ذلك هو أزمة الكويت. فالشرق الأوسط واللعبة الكبرى لفظان مترابطان رغم أن الانحطاط البريطاني قد نتج عنه نقص في استعمال اللفظ الثاني.

والمجال الجغرافي الذي سنعالجه هنا أصيق من ذلك «فالشرق العربي» لفظ يستعيد اصطلاحاً جغرافياً محلياً «الشرق» بالمقابل مع «المغرب» أو الغرب العربي. والشرق بتطابق تاريخياً مع الأقاليم العربية من الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين ومع شبه الجزيرة العربية. وكل البلاد العربية الآسيوية يشملها الشرق وكذلك مصر في إفريقيا. وسنبتعد من هنا بلدين على هامش الشرق العربي وهما السودان الذي طالما كان تابعاً لمصر وليبيا التي ما انفكت منذ بداية القرن تتأرجح بين المغرب والشرق.

ليس للشرق تعريف سياسي دقيق شبيه بتعريف الشرق الأوسط فهو قبل كل شيء واقع بشري يتميز بتعدد الأديان (مختلف الفرق الإسلامية موجودة هناك كما يوجد سكان مسيحيون أهليون في نسب هامة) كما يتميز بتجانس ثقافي ولغوي (فباستثناء الأكراد، لا يوجد سكان أهليون غير عرب). وهاتان الميزتان تجعلانه مختلفاً مع المغرب المتجانس على الصعيد الديني والمتعدد على الصعيد الثقافي واللغوي بسبب وجود سكان بربر بنسبة كبيرة.

وهذا الشرق العربي هو جزء جوهري من الشرق الأوسط، بل هو مركزه بسبب النزاع العربي الإسرائيلي. ورغم أن النزاعات القائمة في أطرافه كالمسألة الكردية وحروب الخليج والقرن الإفريقي يفوق عدد ضحاياها ضحايا النزاع المركزي فإن هذا الأخير هو الذي شكل الأنظمة العربية المعاصرة بمحاسنها ومساوئها. فهي بذلك نتاج اللعبة الكبرى. ولولا وجود المشروع الصهيوني لكان من المحتمل أن تكون الحياة السياسية بالشرق العربي أكثر شبهاً بالحياة السياسية ببلدان المغرب التي لم تعرف إلى الآن أعمال عنف بالشرق ولا تمزقاته.

إن ما يتميز به الشرق الأوسط والتفاعل الدائم بين السياسة الإقليمية وبين السياسة الدولية التي تشكل سيرة الدول والأفراد على حد سواء، إن ذلك يفسر

طريقة التناول التي اخترناها هنا وهي التاريخ السياسي خاصة لبلدان هذه المنطقة منذ عام 1945. أما التطورات الاجتماعية والاقتصادية فلم نشر إليها إلا باقتضاب باعتبارها عاملاً مفسراً للتغيرات السياسية. والمؤلف يشعر تماماً بنواقص هذا المشروع؛ فالمسائل الديموغرافية الهامة جداً لفهم تلك المجتمعات التي هي في حالة حركة، قد أهملت إهمالاً مجحفاً بشكل خاص. إلا أن مطمح البداية كان مراعياً. فالثانية لم تكن تأليف كتاب نهائي حول هذه المسألة بل إن الهدف الأول من هذا العمل هو كتابة مؤلف يمكن الطلاب وجمهور المثقفين الواسع من فهم أفضل للأوضاع الحالية؛ فإن تحقق هذا الهدف وجد المؤلف في ذلك ما يرضيه وزيادة. ولقد أدمجت في هذا العرض تشكيلة من النصوص المختلفة لتكون عينة من الخطاب السياسية والدبلوماسية ذات الصلة بالشرق الأوسط واللغة الكبرى. أما بخصوص نظام كتابة [الكلمات العربية] (أو بالأحرى عدم وجود نظام لها) فعنصري في ذلك هو عدم وجود نظام واحد متفق عليه. فنظام الموسوعة الإسلامية العلمي صعب الاستعمال ولا يمكنه إلا أن يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة للقارئ غير المستشرق. ومنذ القرن التاسع عشر استعملت طرق كتابة [بالحرف اللاتيني] انطلاقاً من اللغة العربية الدارجة وصارت هذه شائعة. فثمة شخصيات شرقية لا تجد حرجاً في أن يكتب اسمها بالحرف اللاتيني بطريقتين مختلفتين بحسب اللغة التي كتب فيها النص: بالإنجليزية أو الفرنسية (لكن الأنجلو مكسونيين يحتفظون أحياناً بالطريقة الفرنسية في الكتابة، ويستعمل بعض الفرنسيين طريقة الكتابة الإنجليزية). وسنستعمل هنا طريقة كتابة قريبة من طريقة المستشرقين بخصوص الكلمات قليلة الانتشار، أما بخصوص الكلمات المشهورة فإننا ستبج طريقة الكتابة التي جعلتها الصحافة سائدة. وأما بخصوص المجموعات فإنني سأستعمل المباديء المشار إليها في المملكة المستحيلة (أرمان كولان. 1990) والمتمثلة في وضع حرف صغير للمجموعات الدينية العامة (مثلاً: المسيحيون، الكاثوليك، المسلمون اليهود...) وفي وضع حرف كبير للطوائف الدينية (مثلاً: الموارنة الشيعة...).

واني أتقدم بالشكر إلى السيد دومينيك شوفالييه الذي عرف بتعليمه كيف يلهم هذا الكتاب وإلى السيدة مها بعكليتي لورانس التي تكومت بقراءة هذا النص وتنقيحه.

الفصل الأول

المشرق العربي عقب الحرب العالمية الثانية

جذور مصر المعاصرة

إن مصر بثقلها الديموغرافي وتأثيرها الثقافي وإدارتها السياسية هي أحد العوامل الأساسية للمسرح السياسي بالمشرق العربي . ولقد لعبت دور النموذج أثناء العشريات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية واضطرت القوى الإقليمية الأخرى إلى تحديد سياستها تبعاً لها هي . ولقد قلدت الدول الغربية الأخرى أو رفضت تطورها وخيارها الثوري لبداية الخمسينيات . أما نضالها من أجل استقلال حقيقي لترباها وللمنطقة كلها وجمال عبد الناصر الشخصية التي قادت ذلك النضال فقد بقيا المرجع السياسي الأعظم في المشرق العربي الذي ما زال مقسماً وخاضعاً للنفوذ الأجنبي غير أن مثل تلك المغامرة تندرج في تطور يمتد على مدى قرون .

تركة القرن التاسع عشر

إن تفرد هذه البلاد منشؤه التاريخ الذي اختلف في القرن التاسع عشر اختلافاً كبيراً عن تاريخ جيرانها . فمن القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت مصر إقليماً في إمبراطورية إسلامية عظمى هي الدولة العثمانية . ولقد اكتسبت منذ القرن السابع عشر - مثل غير أقاليم هذا الكيان السياسي الأخرى - استقلالاً متنامياً تجسد في النصف الثاني من القرن التاسع^(*) في سيطرة المماليك الجدد .

(المترجم)

(*) كذا في النص والحال أن ذلك تم في القرن الثامن عشر

- ولقد غيرت حملة مصر مجرى تطورها، وهذه الحملة هي نهضة شرقية من التوسع العسكري للثورة الفرنسية، ولقد تم هذا التغيير ليس بالتأثير المباشر بالأفكار الثورية بقدر ما كان بالأزمة السياسية التي خلقها انهيار النظام القديم. ولقد برزت سلطة جديدة فيما بين عامي 1805 و 1811 بفضل شخصية جندي الباني عبقرى هو محمد على. فلقد أفلح في الاستيلاء على السلطة وفي الاعتراف به حاكماً للإقليم من قبل استنبول.

نسج محمد علي على منوال قدماء السلاطين العثمانيين مؤسسي الإمبراطوريات فاقترح مشروع تأسيس دولة قوية مركزية تشرف عن طريق الاحتكارات على أهم الأنشطة الاقتصادية كالصناعات التقليدية والتجارة والزراعة. ونظراً لتزايد أثر حضور أوروبا المصنعة، استعمل خبراء أوروبيين وظهر بمظهر المعصر. وكان من أهم أدواته جيش قوي جداً مكنه في سنوات قليلة من غزو البلدان المجاورة كبلاد العرب التي قضى فيها على الدولة السعودية الأولى المتأثرة بالمذهب الوهابي المتزمت. والسودان وجزيرة كريت وفلسطين وسوريا. ولقد تم غزو هاتين الأخيرتين أثناء ثورته على سلطان القسطنطينية ابتداء من عام 1831. ولقد ظن بعض الأوروبيين آنذاك أن مشروعه كان تأسيس إمبراطورية عربية، توحد كل الأقاليم الناطقة باللغة العربية من الشرق الإسلامي. وفي الواقع لم يكن الوعي القومي العربي موجوداً آنذاك وهدف نائب الملك [محمد علي] تمثل في توسيع قاعدة نظامية لتشمل السكان غير الناطقين بالتركية الذين اعتبروا أقل تأثيراً بدعاية السلطان.

أثارت هذه القوة الجديدة التي قامت على طريق الهند قلق إنجلترا التي رأت فيها خطراً على ممتلكاتها الهندية؛ فتدخلت عسكرياً سنة 1840 أثناء أزمة الشرق المعقدة وحصلت على تفكيك إمبراطورية محمد على بالرغم من دعم فرنسا لمصر. واحتفظ محمد على بمصر والسودان حيث أصبح الحكم فيهما وراثياً في أسرته.

ودخل خلفه الثالث إسماعيل في سياسة فخمة كان هدفها الوصول بمصر إلى مستوى الدول الأوروبية. فواصل السياسة الزراعية لمؤسس الأسرة وأقام شبكة منظمة من السدود وقنوات الري واضعاً بذلك حداً لنظام الغمر الدوري بالفيضان لصالح ري دائم يسمح بتكثيف الزراعات التي أخذ إنتاجها من أجل

التصدير للسوق الأوروبية يتزايد حتي تلمي الطلب على القطن اللازم لمصانع الغزل المتكاثرة بفضل الثورة الصناعية. زاد إسماعيل في استقلال مصر بحصوله من القسطنطينية على لقب الخديوي الشرفي الذي يجعله في مقام أعلى من حكام الأقاليم الأخرى غير أن البلاد استمرت في دفع الإتاوة السنوية للإمبراطورية العثمانية. وحيث إن موارده المالية قد أصبحت عظيمة بفضل ارتفاع سعر القطن الذي صاحب حرب الانفصال الأمريكية فقد شارك الخديوي مشاركة نشطة في تمويل مشروع حفر قناة السويس الذي قام به فرديناند دي ليسيس. وافتتحت القناة في أبهة عام 1869 بحضور الإمبراطورة أوجيني وجبا إسماعيل مصر كذلك بإمبراطورية استعمارية في إفريقيا على غرار أوروبا بأن تتبع وادي النيل ملتقاً حول أثيوبيا. فوصل المصريون إلى أوغندا الحالية واقتربوا من سواحل المحيط الهندي.

تم بناء مصر المتأوربة هذه باللجوء المتزايد إلى القروض الأوروبية، ولما انخفض سعر القطن بانتهاء حرب الانفصال لم يعد لمصر الوسائل لتأمين خدمات الدين واضطر الخديوي إلى بيع إنجلترا مشاركته في الشركة العامة لقناة السويس. ولم يكن ذلك كافياً لذلك فرضت عام 1875 رقابة مالية فرنسية إنجليزية. وحاول إسماعيل محاربة التدخل الأوروبي فعزلته القسطنطينية عام 1879 بطلب من الفرنسيين والإنجليز وحل محله ابنه الذي توجب عليه مواجهة حركة وطنية مصرية حقيقية معادية للأجانب.

شهدت العقود السابقة تمصيراً متزايداً لإدارة البلاد وبروز وعي وطني مصري خاص. وكانت هذه القومية المصرية الأولى ترفض وجود الأوروبيين العديدين (اليونانيين والإيطاليين خاصة) في الاقتصاد كما كانت ترفض الطبقة المهيمنة لكبار ملاك الأراضي الذين كانوا في الغالب من أصل تركي والذين كانوا من حاشية الخديوي. وكان يحمي الأوروبيين نظام الامتيازات، وهو مجموعة من القوانين التي كانت تمنحهم مختلف المزايا والحصانات القضائية والضريبية. ولقد انتشرت هذه النصوص التي تعود أوائلها إلى القرن السادس عشر انتشاراً مبالغاً فيه في القرن التاسع عشر فتوجب الحد منها بإحداث محاكم مختلطة مصرية أوروبية في بداية السبعينيات، كُلفت بالحكم في النزاعات بين المصريين والأوروبيين على أساس قانون مستتب من قانون نابليون. ووجد

شعار «مصر للمصريين» صدى خاصاً لضباط من أبناء وادي النيل الذين كانت ترقياتهم مجمدة منذ سنوات باحتكار المناصب العليا الممنوحة للمتكلمين باللغة التركية المقربين من الخديوي ..

اندلعت الثورة المصرية الأولى سنة 1882 ضد الأوروبيين والناطقين باللغة التركية واستولى الجيش - رأس حربة تلك الثورة - على السلطة، وبعد تردد رفضت فرنسا التدخل عسكرياً وتركت إنجلترا تحتل البلاد. وفي هذا الظرف عرف السودان ثورة ذات منحى ديني فعزلت مستعمرات مصر الإفريقية، وتذعرت إنجلترا بضرورة إنقاذ الملاك الإداري فأرسلت إليها بعثات أجلت الموظفين المصريين مما مكن لها بعد ذلك من تأسيس مستعمرات بريطانية جديدة. ولم يتم غزو السودان ثانية إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وفرض الإنجليز باتفاقية عام 1899 حكماً ثنائياً إنجليزياً مصريةً على المنطقة.

لقد أعيدت سلطة الخديوي وحكومته شكلياً غير أن القنصل العام والمميل البريطاني يسيطر على الإدارة بفضل مستشارين بريطانيين وضعوا في الأماكن الهامة. وأصبحت البلاد يحتلها الجيش البريطاني مع كونها ما زالت إقليمياً عثمانياً. ولم يكن هناك أي اتفاق قانوني يكرس الوجود البريطاني الذي لم يكن غير حقيقة عملية. ثم إن المستولين الإنجليز كانوا في سنوات الاحتلال الأولى يتحدثون عن جلاء وشيك. وفي نهاية القرن ظهرت من جديد حركة وطنية مصرية ذات محتوى إسلامي تعترض على الوجود الإنجليزي وكانت تعول كثيراً على الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعدّها القوة الشرعية للبلاد. وقدم البريطانيون بعض التنازلات عشية حرب 1914 بسماحهم بتشكيل مجالس محلية في ذات الوقت الذي نظموا فيه قمعاً قضائياً للحركة الوطنية.

وحصيلة هذه الفترة كانت تطوراً اقتصادياً وثقافياً في مصر أهم بكثير مما حدث في المناطق العربية الأخرى باستثناء لبنان. ولقد قامت هذه التجربة التاريخية الفريدة باسم الشعور الوطني المصري الخالص الذي كان يدعمه شعور بالفخر لامتلاك إمبراطوريتين الأولى في الشرق الأدنى والثانية في إفريقيا السوداء. وكان الوطنيون المصريون يتألمون من الاحتلال البريطاني ويضعون آمالهم في تحرير يأتهم على أيدي الجيش العثماني وبالتالي فقد كانوا يعتبرون الحركة الاستقلالية للأقاليم العربية عن الإمبراطورية العثمانية خيانة. ومع ذلك

فإن مصر رغم رفضها الحركة القومية العربية قد لعبت دوراً أساسياً في نهضة اللغة والثقافة العربيتين.

الاحتلال البريطاني والاستقلال الزائف (1914 - 1936):

في نهاية عام 1914 انتهزت بريطانيا العظمى فرصة دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب ضد قوى الوفاق لتحلن حمايتها على مصر. وللمدة الثانية تصرفت بمفردها دون تأسيس حقها على اتفاق قانوني على عكس الحماية الفرنسية على المغرب وتونس، وأصبح الخديوي سلطاناً وأصبح القنصل العام البريطاني مندوباً سامياً.

ومرت الثورة العربية لسنة 1916 دون مشاركة مصر التي كانت شديدة المعارضة لها. وكانت الصفوة المصرية تشعر بتفوق ثقافي على الصفوة العربية الأخرى وترى أن مصر بلد متحضر أكثر استقلالاً منها. فالقومية العربية لم تكن بالتالي تمثل أي إغراء لدى المصريين.

وفي سنة 1918 وبعد الهدنة مباشرة مثل أمام المندوب السامي وفد من الرجال السياسيين بقيادة سعد زغلول وطالب بمشاركة مصر في مؤتمر السلام الذي كان سينعقد قريباً. ورفض الإنجليز، ثم قاموا بعد أيام باعتقال قادة الوفد ونفيهم، وكان هؤلاء يصرون على مطالبهم. ولقد أحدث هذا العمل سلسلة من الانتفاضات الهائلة في وادي النيل بأسره وهي أحداث سماها المصريون «ثورة سنة 1919».

فأخذ هذا الوفد عندئذ معنى الوفد عن مجموع الشعب المصري من أجل تحرير مصر. وأصبح الوفد تنظيمًا جماهيريًا يناضل من أجل الاستقلال الوطني وكان يشبه قليلاً حزب المؤتمر في الهند. وأمام هذه الاضطرابات اضطر الإنجليز إلى تنازلات خاصة وأنهم كانوا يواجهون مصاعب مشابهة في كل مكان من العالم.

وأخيراً منحت بريطانيا العظمى يوم 28 فبراير 1922 مصر الاستقلال من جانب واحد مع تحفظات أربعة هامة.

(1) أمن مواصلات الإمبراطورية البريطانية وهذا يعني الإشراف على منطقة السويس.

(2) الدفاع عن مصر ضد أي عدوان أجنبي أو ضد أي تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر.

وهذان البندان ينطويان على الإبقاء على وجود عسكري إنجليزي.

(3) حماية المصالح الأجنبية وحقوق الأقليات وذلك ما يعطيهم حق التدخل في القرارات الحكومية ومشاريع القوانين.

(4) السودان الذي ينبغي التفاوض في وضعه.

وأعلنت بريطانيا العظمى عن استعدادها للتفاوض في معاهدة بخصوص هذه التحفظات، تعطي أساساً قانونياً لوجودها بمصر. وفي سنة 1923 صارت مصر مملكة وتلقب السلطان فؤاد الأول بلقب الملك وكان رجلاً ناضجاً يرعى العلوم والفنون واسع الثقافة وكان حريصاً على إعادة سلطة أسرته المالكة بجميع السبل. ومع ذلك فإن الدستور قد أقر نظاماً نيابياً وانتخابات حرة إلى حد ما.

وفاز في الانتخابات الأولى حزب الوفد المجسد للوطنية المصرية. وبدأت إذاك لعبة سياسية ثلاثية تميز بها تاريخ مصر السياسي حتى عام 1952. فإنجلترا كانت تحرك الملوكية أي القصر ضد الوفد مع رغبتها في منع المملكة من أن تصبح قوية جداً مع علمها بأن الوفد وحده هو الذي له القدرة السياسية على جعل المعاهدة المصرية الإنجليزية المكرسة للوجود البريطاني مقبولة. وكانت الأحداث تسير في الغالب حسب المخطط التالي، يفوز الوفد في الانتخابات ويشكل حكومة تتفاوض مع الإنجليز ويجد هؤلاء بأن الوفد شط في مطالبه ويتدخلون لصالح القصر. يقوم الملك بإقالة حكومة الوفد ويشكل حكومة من أحزاب الأقليات فتتظم هذه انتخابات بعد تغيير قانون الانتخابات في الغالب ومضاغفة الضغوط بل حتى التزوير. ويخسر الوفد عندئذ نفوذه البرلماني غير أن القصر يصبح قوياً أكثر مما يجب فتضغط إنجلترا لإجراء انتخابات حرة يفوز فيها الوفد. . الخ .

وقد كان لهذه الصورة العقيمة آثار رهية على مستقبل مصر. فنمط

النظام النيابي الحر على الطريقة الغربية قد خرج فاقداً السمعة من جراء هذا التعامل. ولم يكن الوفد يستطيع أن يحكم كل مرة إلا لاشهر معدودة والحال أنه كان يجسد شعور الأغلبية بشكل جلي.

معاهدة 1936 وأزمة الحرب العالمية الثانية:

تغيرت اللعبة السياسية سنة 1936 فلقد ضعف القصر مؤقتاً بوفاء الملك فؤاد وحلول ابنه فاروق محله وكان شاباً في السابعة عشرة من عمره. ولقد أمكن تحييد قوى المملكة لفترة واستطاع الوفد بلوغ السلطة وشكل الحكومة النحاس باشا الذي خلف سعد زغلول على رأس الحزب.

أما على الصعيد الدولي فقد تصاعد التوتر في البحر المتوسط مع حرب إثيوبيا وبداية الحرب الإسبانية. كما أن ثورة كانت تهز فلسطين المجاورة وكانت إيطاليا الفاشية تعلن عن مطامعها الترابية على كامل البحر المتوسط. وأما بريطانيا فإنها، طبقاً لمنطق سياستها لما بعد الحرب العالمية الأولى، كانت تطبق مذهبها القائل بإمبراطورية معاهدات ويعني هذا منح ما يكفي من التنازلات الشكلية التي يمكن أن تجعل وضع البلاد يشبه وضع الاستقلال وفي ذات الوقت الإبقاء على أهم المصالح الاقتصادية والعسكرية عبر المعاهدات والاتفاقيات. فتصبح البلاد حليفة لبريطانيا العظمى بدلاً من أن تكون خاضعة لها. ولقد كان ذلك هو الشأن بخصوص مملكتي شرقي الأردن والعراق الهاشميتين. وفي إطار هذه الفكرة كان بإمكان إنجلترا أن تبدو متساهلة مع مصر في مفاوضات 1936.

وقعت الحكومة الوفدية معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى يوم 26 أغسطس 1936. وكان رئيسا الوفدين أنطوني إيدن والنحاس باشا. كان كل شيء يركز على مساواة الطرفين القاهرة.

مادة 5: يلتزم كل من الطرفين السامين المتعاقدين بالآ يتبنى تجاه الدول الأجنبية موقفاً يتعارض مع المعاهدة ولا يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع نص هذه المعاهدة.

وتحتفظ إنجلترا بقواعدها العسكرية في منطقة قناة السويس:

«مادة 8 : من المتفق عليه، عند نهاية فترة العشرين سنة [. . .] أن مسألة معرفة إن كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجنود المصريين صاروا قادرين على تأمين حرية القناة وأمنها الكامل بوسائلهم الخاصة، أن هذه المسألة ستعرض على مجلس عصبة الأمم في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين، فتسوى وفق نصوص الميثاق الساري به العمل أثناء توقيع هذه المعاهدة أو وفق أي إجراء آخر يتفق عليه الطرفان الساميان المتعاقدان».

كما أن الطيران البريطاني سيكون يوسعه استعمال المجال الجوي المصري بأكمله للتدريب و«ستمنح معاملة مماثلة للقوات الجوية المصرية في الأراضي البريطانية».

وفي حالة الحرب، يتعهد كلا الطرفين بنجدة الطرف الآخر. وتمثل المساعدة المصرية «في حالة حرب أو تهديد بالحرب وشيك أو ضرورة دولية عاجلة» في السماح لبريطانيا العظمى باستعمال مجموع وسائل الاتصال بمصر وكل التسهيلات الممكنة: «وعليه يتوجب على الحكومة المصرية اتخاذ كل الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة بما في ذلك إعلان القانون العرفي وفرض رقابة فعلية تجعل هذه المساعدة وهذه التسهيلات فعلية».

ويظل السودان تحت حكم ثنائي إنجليزي مصري (مادة 11) أما المادتان 12 و 13 فهما مثالان - على العكس من ذلك - تحريراً حقيقياً لمصر.

«12. يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن مسؤولية حياة الأجانب وممتلكاتهم بمصر تعود إلى الحكومتين المصرية دون سواها».

«13. يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات الموجود حالياً في مصر يتعارض مع روح العصر ومع الوضع الحالي لمصر⁽¹⁾».

ولقد تجسد إلغاء نظام الامتيازات في السنة الموالية باتفاق مونترال الذي نص على إلغاء تدريجي للمحاكم المختلطة. ودخلت مصر عصبة الأمم دليلاً على استقلالها الذي استعادته (وكان العراق قد سبقها إلى ذلك).

لقد قبل الوفد أهم المطالب البريطانية غير أن مصر قد كسبت هامش مناورات أكبر: فالتحرر القضائي أمر جليل وهو يمكن البرجوازية الوطنية

المصرية من المطالبة بإعادة النظر في مواقع البرجوازية الأجنبية ولقد تم التصويت في الحال على قوانين تمصير إطارات الشركات الأجنبية في البلاد. ولقد جاءت هذه الإجراءات - رغم نفي مصر - إيداناً بنهاية فتح مصر ذراعيها لكل الأجانب وذلك ما تميزت به البلاد في العهد الإمبريالي. وثمة نتيجة أخرى وهي أن المعاهدة تسمح وتنص على تطوير الجيش المصري الذي كانت إنجلترا حتى ذلك العهد تحد من نموه. ولما كانت وظائف الضباط لا تبدو مغرية لشباب الطبقات العليا فقد كان يتم اختيار الضباط الجدد في البرجوازية المثقفة الوسطى والصغرى وهكذا دخل عبد الناصر ودخل السادات الجيش المصري في نهاية الثلاثينيات بدافع وطني ورغبة في الارتقاء اجتماعياً.

لم يستفد الوفد من معاهدته طويلاً فقد أصبح فاروق واسع الشعبية إذ كان شاباً جميلاً تقياً. وكان يحسن التلاعب بالعاطفة الدينية المتناهية آنذاك في مصر. وفي تلك الفترة نمت حركة الإخوان المسلمين وكانت الأدبيات ذات المنحى الديني هامة وكانت الثورة الفلسطينية لسنوات 1936 - 1939 قد ولدت هذه النزعة، وكان الشعور الإسلامي والشعور القومي مازالاً يمتزجان امتزاجاً وطيداً. وكان الوفد في جوهره حزباً علمانياً (حيث كان الأقباط والمسلمون يتعاونون تعاوناً وثيقاً) كما كان يظهر شعوراً وطنياً مصرياً خاصة. وكان تأخر الحزب الوطني الكبير هذا عن الحساسيات السياسية الجديدة قد وضعه في موقف صعب أمام فاروق الذي كان يتقن استغلال التيارات الجديدة. ولقد أحس الملك بأن لديه من القوة ما يكفي لإقالة الحكومة الوفدية يوم 30 ديسمبر 1937.

بعد إقصاء الوفد، انطلق فاروق في سياسة مناصرة للإسلام والمعروفة. وكان عائقه الأساسي الوجود الإنجليزي وكانت الحكومات الخاضعة للعرش والمتعاقبة على السلطة تبدي مناصرة للقضية الإيطالية والألمانية في الحرب العالمية التي بدأت آنذاك. ولقد جاءت هزيمة فرنسا في مايو/ يونيو 1940 لتدعم هذا الموقف الواسع الشعبية، إذ كان المصريون يعتقدون بأن انتصار المحور معناه التحرر التام من الحضور الإنجليزي بمصر. كانت مصر قد رفضت الدخول في الحرب لكنها كان يتوجب عليها تطبيق بنود معاهدة 1936 التي تنص على استعمال كامل التراب المصري من قبل القوات المسلحة

البريطانية. ولقد كان وجود هذه القوات ثقیلاً عندما اقتربت حرب الصحراء من التراب المصري. وكانت سنة 1942 سنة حاسمة. فبعد هزائم انجلترا بليبيا أمام جيش رومل: جيش إفريقيا توغلت القوات الألمانية الإيطالية توغلاً عيقاً في التراب المصري يوم 23 يونيو 1942، وفي غرة يوليو اتخذت مواقع لها بالمعلمين على بعد مائة كيلو متر من الإسكندرية، وبدأت إحدى المعارك الحاسمة في الحرب.

كان جهاز الدولة المصري يرجو انتصار المحور. ولقد قام مسئولون سامون مصريون بإمداد، الألمان بمخطط المواقع العسكرية البريطانية. وحاول بعض الضباط الشبان القرييين من الإخوان المسلمين مثل أنور السادات الاتصال بالغزاة للتفاوض في إعلان ألماني بتحرير مصر تحريراً كاملاً. لكنهم لم يفلحوا إلا في أن يصحبوا أدوات اتصال لأعوان مخابرات الألمان. ولقد تم اعتقال السادات من قبل البريطانيين وظل معتقلاً حتى نهاية الحرب. وطرد من الجيش. وفي هذا الجو المضطرب لجأ المسئولون الإنجليز إلى استعمال الطرق الشديدة، وقامت الدبابات الإنجليزية يوم 4 فبراير 1942 بمحاصرة القصر الملكي وطلب السفير البريطاني بإقالة الوزارة وبعودة الوفد إلى الحكم. وكان هذا الحزب قد ظل وفياً للقضية الديمقراطية وكان مستعداً للثار من السياسة الملكية. ولما أحس فاروق بخطر خلعه اضطر إلى القبول بانتصار الحزب الوطني الكبير.

كان لنتائج 4 فبراير عام 1982 آثار دامت. فلقد تم إذلال البلاد التي اكتشفت أن الاستقلال الذي منح إليها لم يكن إلا استقلالاً كاذباً، كما أن الملكية قد فقدت اعتبارها جزئياً لأنها رضخت، فانغمس فاروق في سيرة ملئت فسقا مما أفقده شعبيته تدريجياً. وأصبح العداء بينه وبين الوفد لا رجعة فيه. وكان جزء من الرأي العام يرى أن هذا الحزب قد خان القضية الوطنية. كما أن الانشقاقات الداخلية والمجادلات العنيفة قد زادت في إفقاده حظوته. ورغم رفضه الدخول في الحرب - في ذات الوقت الذي سلك فيه سياسة نشطة على الصعيد العربي - فإنه لم يتمكن من استعادة مكانته وهيته. ولما ابتعدت الحرب عن مصر لم يعد هذا الحزب مفيداً للبريطانيين مثلما كان سابقاً فتركوا

فاروق يقلل الحكومة الوفدية في نهاية تعايش عسير، فأقالها يوم 4 أكتوبر 1944.

كان للحرب آثار متضاربة إضافة إلى الدمار الذي أحدثته في جزء من البلاد. فعدم وجود المنتجات الأوروبية قد شجع على بروز صناعة مصرية كانت قد ولدت في فترة ما بعد الحرب الأولى ولقد شجع هذا التطور ما قدمته القوات الحليفة من طلبات هامة أثناء إقامتها بمصر. ولقد كان وجود مئات الآلاف من الجنود ذوي القدرة الشرائية التي كانت تفوق بكثير القدرة الشرائية لعامة المصريين، كان سبباً في تضخم مالي وارتفاع في الأسعار شديد عانت منهما الطبقات الشعبية والمتوسطة. واستفحل اختلال التوازن الاجتماعي بالبلاد. وكانت مصر سنة 1945 دائنة بمبالغ كبيرة بالجنيه الاسترليني غير أن إنجلترا التي كانت في قمة أزمة الدفع رفضت أي تحويل إلا في شكل بضائع إنجليزية وذلك ما لم يكن لصالح الاقتصاد المصري فكان في ذلك سبب لمزيد من السخط على بريطانيا العظمى

مصر وأزمة ما بعد الحرب

القوى المتواجبة:

سجل عام 1945 تحديداً جديداً للقوى السياسية بمصر فالقوى التقليدية خرجت منهكة من محنة الحرب رغم أنها ظلت قوية. كما أن قوى جديدة إما أنها ظهرت وإما أنها تزايدت أهميتها وهي تبشر بالتحويلات القادمة.

القوى التقليدية:

الوفد: إنه من جديد في المعارضة. ولقد أقصت عنه حادثة 4 فبراير 1942، جزءاً من الرأي العام الوطني. فالسادات مثلاً أو عبد الناصر للذات كانا من أنصار الوفد في شبابهما أصبحا يصفان هذا التنظيم بالتعاون مع القوة المحتلة. ولقد أصبح أولئك الشبان حركيين متطرفين وشاركوا في عمليات إرهابية ضد زعماء سياسيين من هذا الحزب.

القصد: لقد سد فشل 4 فبراير 1942 ضربة قاصمة لنفوذ. ولئن كان

يمسك بالسلطة بفضل أحزاب الأقلية المتحالفة مع الملكية والتي كانت في الغالب بزعامة وفديين سابقين قطعوا علاقاتهم مع الحزب الوطني الأكبر فإن صورة القصر قد شوهدا فساد الملك الخلقي والاقتصادي وفساد حاشيته التي فقدت جل شعبيتها غير أنها ظلت مرهوبة الجانب. وكانت المؤامرات العديدة تحاك انطلاقاً من القصر بل إن بعض الأعمال الإرهابية كانت يوصى القيام بها من القصر. وهكذا كان السادات المطرود من الجيش عميلاً في خدمة الملكية وذلك ما مكنه من العودة إلى سلك الضباط في نهاية الأربعينيات.

بريطانيا العظمى: لم تعد لها وسائل إدارة شئون الشرق الأوسط في الفترة التي كانت بداية الحرب الباردة تضطرها إلى تحمل أعباء جديدة. لقد اضطرت سنة 1947 إلى أن تترك للولايات المتحدة حماية البلدان المتاخمة للكتلة الشرقية: كاليونان التي كانت فريسة لحرب أهلية بين الشيوعيين وأعدائهم وتركيا التي كانت عرضة لمطالبات ترابية وعسكرية من الاتحاد السوفيتي وإيران التي كانت جزؤها الشمالي يحتله الاتحاد السوفيتي احتلالاً عسكرياً والذي رفض الجلاء عنها إلا بعد مناورات تسوية ولقد كرس مذهب ترومان نقل المهمات هذه بين القوتين الأنجلوسكسونيتين وبعد ذلك مباشرة اضطرت بريطانيا العظمى إلى منح إمبراطورية الهند الاستقلال والتخلي عن الوصاية الفلسطينية. ولقد أظهرت سلسلة التخلّيات هذه أنها انتهت باعتبارها دولة عظمى وذلك ثمن دفعته لقاء مقاومتها البطولية للنازية. ومع ذلك فقد ظلت متمسكة ما أمكنها ذلك بهيمنتها على المشرق العربي وظلت تحاول إبقاء «الفترة البريطانية» أطول مدة ممكنة من تاريخ الشرق الأوسط ولقد فقدت سياستها جزءاً من مرونتها المعهودة دون أن يمنع هذا التصلب الجديد تواصل انهيارها.

كانت القوى الجديدة معادية للنظام النيابي وترفض القومية المصرية الضيقة.

في اليسار: كانت التنظيمات الشيوعية ضعيفة ومنقسمة على نفسها، وأكبر عوائقها مصدره أنها تجتذب جزءاً كبيراً من أطاراتها ضمن الجاليات الأجنبية ومن الجالية اليهودية خاصة ولئن كان بعضهم من أمثال هنري كورريل مثاليين ويرغبون في العمل لصالح مصر، فلقد كانوا متهمين بخدمة المصالح الأجنبية. ثم لم يفهمهم الناس عندما اتبعوا قرار الاتحاد السوفيتي بالقبول

بتقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة.

في اليمين: كانت حركة «مصر الفتاة» التي ظهرت في الثلاثينيات تخلط بين الفاشية المستوحاة من إيطاليا وبين الجامعة الإسلامية وهي حركة شبه عسكرية ومناوئة للنظام النيابي وتسمى إلى أن تجعل من مصر مركزاً للمشرق العربي، ثم نأت بنفسها عن الفاشية واتخذت اسم الحزب الاشتراكي المصري غير أنها لم تفقد طابعها الحركي.

أما الشبيبة الوفدية ذات الاتجاه الوطني الضيق فقد كانت تعارض التيار المعتدل الذي كانت القيادة تتوخاه حتى أنها كانت تبدو في الغالب تنظيماً مختلفاً عن الحزب القديم.

والقوة الأهم في كل ذلك كانت قوة الإخوان المسلمين وهي حركة تأسست عام 1928 بالإسماعيلية إحدى مدن قناة السويس والتي كان الأوروبيون يسيطرون عليها ولقد أسسها معلم يدعي حسن البنا في شكل جمعية دينية وسرعان ما انتظمت الحركة في خلايا وانتشرت إلى كامل مصر. ولقد اقتصر نشاطها في البداية على إعادة إضفاء الطابع الإسلامي على العادات والمؤسسات في وجه التحديث الذي كان يبدو تغريباً وكانت المدارس التي يشرف المبشرون المسيحيون الهدف الأول ولكن الحركة بدأت منذ الثلاثينيات تتدخل في الحياة السياسية فكانت تناضل بحيوية للدفاع عن فلسطين وذلك ما مكنتها من دعم بنيتها في مصر بأسرها. وكانت معادية للوفد وكانت تدعم في الغالب سياسة القصر العربية الإسلامية. وكانت هذه المنظمة متشعبة البناء وتخضع كلياً لرئيسها المرشد العام الزعيم الموهوب حقاً. ولقد طورت «تنظيماً» سرياً شبه عسكري بدعوى تقديم العون للفلسطينيين. وكان الإخوان المسلمون أثناء الحرب قريبين من أولئك الذين كانوا يتمنون النصر لألمانيا.

ولقد كان لجمعية الإخوان المسلمين سنة 1945 مشات الألف من المناضلين وأصبحت بذلك قوة كبرى.

التوجه العروبي:

كانت المسألة الفلسطينية أحد المحركات الهامة التي أخرجت مصر من عزلتها السياسية الإقليمية واكتشافها الروابط التي تشدها إلى المناطق المجاورة

ولقد كان لازمة حائط المبكى سنة 1929 صدى عظيم في البلاد. إذ بدأ رجال السياسة يدركون بأنها مضمون حامل في الرأي العام بسبب مشاعر التضامن مع العرب الفلسطينيين، وهي مشاعر نشأت لدى الانتفاضة الفلسطينية لسنوات 1936 - 1938. وكانت مصر في عصبية الأمم التي دخلتها حديثاً تدافع عن الفلسطينيين ضد مشروعات خطط التقسيم التي يتقدم بها الإنجليز وكانت تشارك في المشاورات السياسية التي ينظمها الإنجليز مع مختلف البلاد العربية، حول مستقبل فلسطين والتي أفضت إلى ظهور الكتاب الأبيض سنة 1939.

واهتمام مصر مرده وجودها على مقربة مباشرة من التراب الفلسطيني. ولقد كان بعض المسؤولين المصريين يترجمون نزوح اليهود الأوروبيين إلى فلسطين إلى خطر اقتصادي [المنافسة الشطة] وسياسي، (التخوف من المطامع الصهيونية في جزء من التراب المصري وسيناء خاصة) وكان الرأي العام يعبأ لأسباب عاطفية خاصة. فهي أسباب دينية: فعمل الصهاينة يعد تهديداً للقدس أحد الأماكن المقدسة في الإسلام. وكان هذا المضمون محركاً جداً في مصر لتلك الفترة وكان الزعيم التاريخي للإخوان المسلمين، حسن البنا يتخذ من دفاعه عن الفلسطينيين وسيلة لانتقاد العزلة التي كانت فيها بلاده على إثر قوميتها الترابية. وكان ينتقد والفرعونية ويدعو إلى الهدف الإسلامي الرامي إلى وحدة كل المسلمين في أمة واحدة. وكان على صلة وثيقة مع مفتي القدس الأكبر الحاج أمين الحسيني الذي كان في دفاعه عن القضية الفلسطينية يعتمد على الحركات الدينية وعلى التنظيمات السياسية العربية. ولقد حدد حسن البنا مذهبه تحت تأثير المفتي وأكد بأن اتحاد المسلمين يمر بمرحلة اتحاد العرب التمهيدية. وتحدث عن حلقة عربية محددة قبل الحلقة الإسلامية.

كل هذه الأفكار قد كان لها تأثير على المسؤولين السياسيين ولقد قادتهم المسألة الفلسطينية إلى الدخول في علاقات مع المسؤولين بالبلدان العربية الأخرى. ولقد أدت معاهدة 1936 باعتبارها أعطت مصر هامشاً أوسع للمناورات، أدت بها إلى الرغبة في لعب دور أكبر في السياسة الإقليمية وإلى استعمال الأيديولوجيا السياسية السائدة في المشرق العربي والتي هي منذ الحرب العالمية الأولى، العروبة.

الاعتراض على بريطانيا العظمى والاضطرابات السياسية:

بدأت الأزمة منذ فبراير 1945. إذ أعلن رئيس الوزراء أحمد ماهر عن نية حكومته إعلان الحرب على ألمانيا واليابان وكانت تلك بادرة ضرورية للدخول إلى منظمة الأمم المتحدة التي كانت في طور التكوين. فلم يلبث أن اغتاله شاب قومي باعتباره خائناً. غير أن خلفه النقراشي باشا قام مع ذلك يوم 27 فبراير 1945 بإعلان الحرب.

وفي 20 ديسمبر 1945 طالب بمراجعة معاهدة سنة 1936. ويفترض في الأشياء أنها ستكون سهلة ظاهرياً لأن «العمال» الذين تولوا الحكم في بريطانيا العظمى عند نهاية الحرب كانوا أقل ارتباطاً من المحافظين بالفكرة الإمبريالية. وكان الأمل كبيراً في إرنست بيغن وزير الخارجية الجديد الذي كان نقائياً سابقاً. وبدأت مفاوضات طويلة ومعقدة. وظل الإنجليز متمسكين بنظرة استعمارية خالصة للوضع. وهي نظرة ظهرت جلية في الفقرة التالية من رسالة بعث بها السفير البريطاني إلى حكومته:

«إن المصريين شعب وديع في جوهره وودود غير أنهم في جوانب عديدة كالأطفال. فهم بحاجة إلى يد صارمة وخاصة إلى يد عادلة ومشفقة لمساعدتهم. «فالحزم والعدل» هما الشعار لمصر.»⁽²⁾.

كان المصريون يطالبون بوحدة وادي النيل أي أنهم كانوا يطالبون بضم السودان، لكن البريطانيين الذين شعروا فجأة بتعاطف كبير مع السودانيين رفضوا الالتزام بدلاً منهم وأكذبوا بأن لهم حق تقرير المصير وذلك ما لا يمكن في فكر المسئولين البريطانيين إلا بحماية بريطانية عادلة.

كان بيغن يرى أن تعديلاً بسيطاً لمعاهدة 1936 ممكن. فبينفي إلغاء ما فيها من مظهر «إمبريالي» باستبدالها بتعاون على قدم المساواة للدفاع عن الشرق الأوسط. وفي أبريل 1946 أعربت الحكومة المصرية برئاسة إسماعيل صدقي عن رغبتها في الحصول على الجلاء الكامل عن التراب المصري. وفي يوم 7 مايو 1946 قبلت الحكومة الإنجليزية مبدأ الجلاء إذ يرى العسكريون الإنجليز أن بالإمكان إيجاد قواعد عسكرية بديلة إما في ليبيا المستعمرة

الإيطالية السابقة التي احتلها الحلفاء أثناء الحرب وإما في فلسطين بصحراء النقب وإما حتى في كينيا.

وفي أكتوبر 1946 وقع اتفاق ينص على انسحاب تدريجي للقوات البريطانية من عام 1947 إلى عام 1949. إلا أن النص كان غامضاً بخصوص السودان. فهو يتحدث عن حكم ذاتي للسودانيين في إطار التاج المصري. وأعرب القوميون عن سخطهم وقاموا بانتفاضات عنيفة تم قمعها بشدة. وكان البرلمان على وشك إقرار المعاهدة إلا أن إنجلترا ذكرت بإلحاح بحق السودانيين في تقرير المصير وفي هذه الظروف رفض مجلس النواب قبول المعاهدة (ديسمبر 1946).

اندلعت مظاهرات كبرى في الشوارع رافعة شعار المطالبة بالجلء عن مصر والاتحاد الكامل بين مصر وبين السودان. وكان منظموها من القوى الجديدة من شيوعيين وإخوان مسلمين وشيية وفدية الخ. . وتعاقبت الحكومات واضطرت إلى اتخاذ موقف متشدد تجاه الإنجليز.

فشلت المفاوضات فقرر النقراشي الذي عاد إلى السلطة رفع القضية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بداية 1947. ولئن أظهر أعضاء المجلس تعاطفهم مع القضية المصرية فقد ألحوا كذلك على حق السودانيين في تقرير المصير. واعتصمت إنجلترا بمعاهدة 1936 للإبقاء على وجودها بمصر وفي الوقت ذاته عجلت بالإجراءات المؤدية بالسودان إلى الحكم الذاتي وهذا في حد ذاته مخالف لاتفاقيات الحكم الثنائي الإنجليزي المصري لسنة 1899. وأيد الاتحاد السوفيتي مصر بمجلس الأمن وحصل على شعبية أكيدة دون إنفاق جهد كبير.

وتصلب الموقف الإنجليزي. فالاضطرابات في فلسطين ثم قرار الجلء عن هذه البلاد ترتب عنها أن النقب لم يعد بإمكانه أن يكون حلاً بديلاً عن مصر. وكان الاتحاد السوفيتي يطالب بالحصول على الولاية على ليبيا (وهي صيغة بديلة عن الوصاية المعمول بها في عصبة الأمم المتحدة) فاتفق الأنجلو سكسونيون على منح الاستقلال لليبيا التي أصبحت مملكة وذلك ما أثار سخط فرنسا التي كانت تخشى عدوى الاستقلال التي قد تنفضى إلى مستعمراتها

بشمال إفريقيا. ولم يكن بالإمكان في الحال جعل ليبيا محوراً للوجود البريطاني بالمنطقة رغم أن الإنجليز والأمريكان استطاعوا فيما بعد، في الخمسينيات، الحصول على قواعد عسكرية فيها. أما كينيا فقد تبين للمستولين البريطانيين أنها جد بعيدة ولا يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في الدفاع عن الشرق الأوسط وعلى العكس من ذلك فإن استقلال إمبراطورية الهند وتوابعها (برمانيا وسيلان) ترتب عنه أن جل الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية أصبح الآن بإفريقيا. ولما كانت بريطانيا العظمى ترغب في أن تظل دولة عظمى فكان يتوجب عليها حماية مداخل القارة السمراء وذلك ما يقوى القيمة الاستراتيجية لمصر في غياب حل بديل لقاعدة القناة.

كان الرأي العام المصري لا يزيد إلا تشدداً مما يقلص هامش مناورة الحكومة وازدادت المظاهرات المصحوبة بحركات إضراب في قطاعي النقل والصناعة، عدداً وعنفاً. ومع تفاقم المشكل الفلسطيني ظهر سبب آخر من أسباب التوتر. وكانت مصر تشترك في مختلف لقاءات الجامعة العربية المكلفة بوضع سياسة مشتركة. وكانت تعلن عن معارضتها لسياسة عبد الله بشرقي الأردن الذي كان يشبهه في أنه أعد تقسيماً ودياً لفلسطين مع الصهيانية بنية توسيع مملكته الصغيرة بضمه جزءاً هاماً من فلسطين. وكانت حكومة النقراشي تكتفي بدعم محدود للفلسطينيين وكانت الاتصالات مع المسئولين الصهيانية ظلت باقية حتى نهاية 1947. وكانت القوات المسلحة ترى أنها غير قادرة على الدخول في حرب حقيقية. غير أن الإخوان المسلمين كانوا يحركون الرأي باسم التضامن مع الفلسطينيين. ثم أن وصول الدفوعات الأولى من اللاجئين والأنباء المتحدثة عن مذابح سكان القرى العربية والاستيلاء على حيفا ويافا من قبل القوات الصهيونية دفعت الرأي العام إلى المطالبة بعمل من الحكومة. ومع ذلك ظل النقراشي في الأيام الأولى من مايو 1948 يقدر بأنه ما زال في وسعه مقاومة الضغوط واتخذ فاروق القرار النهائي وغير المتوقع بالدخول في الحرب بإصدار الأوامر مباشرة إلى القواد العسكريين دون مشاورة الحكومة.

ويندرج هذا القرار في خط سياسته العربية والإسلامية التي يتبناها منذ 1938 وهو يتفق كذلك مع مطالب الرأي العام. ولقد كان التدخل في فلسطين يوم 15 مايو 1948، كما هو الشأن للبلدان العربية الأخرى. مرتبطاً مباشرة

بأحداث الأشهر السابقة ولا صلة له برغبة محددة للعمل عسكرياً. وإن سوء تقدير القوات الصهيونية قد جر الملك إلى هذا الخيار المقدر رغم حالة عدم الاستعداد التي كان عليها الجيش. ورغم بعض المعارك المشرفة مثل معركة الفالوجة التي نالت فيها عبد الناصر وهزم الجيش المصري. ولقد لحق بمصر خزي إضافي عندما أصبحت مهددة في ترابها بسببها وتم إنقاذها بتدخل بريطانيا العظمى التي أعلنت عن نيتها في التدخل عسكرياً باسم معاهدة 1936 إذا لم تنسحب إسرائيل فوراً من التراب المصري (بداية 1949).

زادت هزيمة فلسطين التوتر والسخط الشعبي، وأراد الإخوان المسلمون استغلال هذا الوضع لتسجيل نقاط إضافية وسعي النفاشي - الرجل النشط - إلى الاستفادة من الحرب لإعادة النظام العام. فمنع حفل الجمعية في شهر ديسمبر 1948. فاغتيال يوم 28 ديسمبر 1948 ورد القصر يوم 12 فبراير 1949 باغتيال المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا. ولقد كان موته ضربة رهيبة للإخوان المسلمين لما كان لهذه المنظمة من مركزية حول شخصه. فلم تستعد قوتها التي كانت لها فيما بعد الحرب مباشرة رغم أنها ظلت نشطة.

في نهاية 1949 كان القصر والأحزاب الأقلية قد فقدت هيبتها بسبب الهزيمة. وكشفت الصحافة فضائح مثل شراء الأسلحة الفاسدة التي استفادت منها بطانة الملك المقربة ولقد رأى كثير من الضباط العائدين من الجبهة أن العدو الحقيقي يوجد في مصر لا في فلسطين. وحيث إن الإخوان المسلمين قد خرجوا هم أيضاً منهكين من مواجهتهم مع الملكية، بدا الوفد الذي ظل بعيداً عن الأحداث منذ 1944 الملجأ الوحيد. ولقد أعطت الانتخابات الحرة في بداية 1950، هذا الحزب القومي القديم أغلبية ساحقة في مجلس النواب.

سوريا ولبنان

تأسيس سوريا الحالية:

لم تكن سوريا قط على امتداد تاريخها كياناً سياسياً مستقلاً، فمنذ القرن الثالث عشر الميلادي كانت أحد مكونات سلطنة المماليك ثم الإمبراطورية العثمانية. وفي إطار هذه الدولة تم تقسيمها إلى وحدات إدارية عدة لا يترتب عليها تقسيم ترابي.

ولفظ «سوريا» هو إرث من التاريخ القديم. أما في العصور الإسلامية فاللفظ المستعمل هو الشام «دمشق» وسمى إقليم دمشق بلاد الشام أي بلاد دمشق. وكانت هذه البلاد تسمى عند الجغرافيين الأوروبيين سوريا الطبيعية أو «سوريا الكبرى» والدول والأقاليم الحالية كسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل والأردن تشمل هذا المفهوم للفظ الشام أو سوريا الكبرى.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكر عدد من رجال السياسة والفكر من المنطقة في هوية شامية مشتركة. غير أن الفكر الشامي سرعان ما تجاوزته تيارات عروبية في الإمبراطورية العثمانية عند نهاياتها وهي تيارات تؤكد على شخصية عربية بدلاً من الشامية. ولم تكن الفروق آنذاك واضحة بين التيارين الفكرين وكان كبار الأعيان الشاميون مرتبطين بالسلطة العثمانية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. وكانوا - وهم المسلمون السنيون - متمسكين بهذه الدولة التي كانت تبدو لهم الوسيلة الوحيدة لحماية الإسلام أمام التهديد الأوروبي. لكن ثورة وتركيا الفتاة لسنة 1908 قد قلبت الوضع، فالسلطة الجديدة كفت عن الاعتماد عليهم لإدارة المنطقة ورأى الأعيان أن دعاة تركيا الفتاة قد خانوا الإسلام بسبب برنامجهم العلماني وبسبب عدائهم للعرب الذين يريدون «تتريكهم» وكان منع استعمال اللغة العربية في الإدارة والتعليم الثانوي والذي أريد به فرض استعمال لغة واحدة في إدارة الإمبراطورية قد شعر به الناس كاعتداء مزدوج: اعتداء ديني لمهاجمة لغة القرآن وعرقى لسلب العرب لغتهم في الوقت الذي كانوا في قمة نهضة ثقافية ولغوية. وكان رد جيل الأعيان السوريين الجديد على التحدي بالمطالبة بحكم ذاتي موسع للأقاليم العربية. ولقد قدم الفرنسيون والإنجليز الذين كانت لهم مطاعم في المنطقة بعض التحريض لهذه الأنشطة السياسية الجديدة.

اغتنم العثمانيون فرصة الحرب العالمية الأولى لإيقاف عدد من أعضاء الحركة المطالبة بالحكم الذاتي وإعدامهم بتهمة الخيانة ولقد جعل القمع إطلاق ثورة عربية من الشام مستحيلاً. واستفادت الأسرة الهاشمية «المنحدرة من السلالة النبوية» والحاكمة وراثياً الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) من الوضع لترأس الحركة العربية وأطلقت سنة 1916 ثورة عربية من الحجاز باسم الشريف حسين أمير مكة وابنيه فيصل وعبد الله. وإن ضعف الحركة القومية

العربية المادي دفع بالثوار إلى الاعتماد على مساعدة فرنسا وبريطانيا. وهذا الوضع كان ينطوي على غموض لأن هاتين القوتين الأوروبيتين قد اقتسمتا المنطقة إلى منطقتي نفوذ لدى اتفاقيات سايكس - بيكو.

وفي نوفمبر 1918 استولى فيصل على دمشق الواقعة في المنطقة الفرنسية وأسس مملكة عربية تشمل جزءاً كبيراً من سوريا الطبيعية وفاوض الفرنسيون. اللذين قاموا في سنة 1920 بطرده هو وأتباعه من منطقة النفوذ الفرنسي. وكان الحدث هاماً جداً فعمد ذلك التاريخ بدت السياسة الفرنسية عدوة للقومية العربية.

وفي تلك السنة ذاتها أخذ إطار الدولة المعاصرة شكله النهائي تقريباً. وأصبحت منطقتا النفوذ تحت الوصاية التابعة لعصبة الأمم. والتزم الفرنسيون والإنجليز بتأسيس دول والسير بها تدريجياً نحو الاستقلال. وهكذا نشأت سوريا الصغرى من التقسيم الفرنسي الإنجليزي الذي اقتطع منها فلسطين وشرقي الأردن ومن إنشاء الفرنسيين لبنان. كما أن فرنسا أعطت سنتي 1938 - 1939 لتركيا إقليم الإسكندرونة ذا السكان العرب والترك.

ولكي يتسنى للفرنسيين البقاء بالبلاد لجأوا إلى سياسة التقسيم الطائفي الجغرافي واعتمدوا على الدروز والعلويين والبدو وعلى المسيحيين بدرجة أقل. مع أن السكان السنيين كانوا يمثلون أكثر من 60% من مجموع السكان. والدروز والعلويون شيعة في أصولهم غير أن شعائهم وأفكارهم الدينية بعيدة كل البعد عن السُّنة الذين يعترفون بهم مسلمين مع ذلك. وكان حضورهم السكاني يقويه تركّزهم في المناطق الجبلية حيث كانوا الأغلبية بشكل جلي. وكان أوائل القوميين العرب من السُّنة خاصة. فقد كانوا يشكلون شبكة من كبار العائلات التي كانت تجمع السلطة الاقتصادية التي كانت لكبار ملاك الأراضي والسلطة الإدارية وأتباعاً سياسيين هامين من سكان المدن. وكان هؤلاء الوجهاء يشعرون بأن الفرنسيين قد سلبوهم سلطانهم الطبيعية وكانوا يناضلون بكل حيوية للحصول على تحرير البلاد. وكانوا ينفذون ثورات مسلحة حقيقية مثل حرب الدروز لستي 1925 - 1926، ويقومون بمظاهرات عنيفة في الشوارع مثل الإضراب العام لسنة 1936 ويدخلون في مفاوضات سياسية مع الفرنسيين للحصول على تسوية مشرفة للطرفين.

وكان أهم تنظيم لهم في عهد الانتداب هو الكتلة الوطنية التي تأسست في أواخر العشرينيات (والوطنية هنا هي نسبة إلى الوطن سوريا) وكانت الكتلة تحالفاً من كبار الأعيان السنيين وكان هذا الحزب الشبيه ببعض الشيء بحزب الوفد المصري له بنية غير محكمة التنظيم، ثم ظهر في الثلاثينيات إلى جانب الكتلة تنظيم سياسي جديد هو رابطة العمل القومي (وفي ذلك إشارة إلى الأمة العربية كلها لا إلى سوريا وحدها) وكان أتباع الرابطة هذه من الشرائع الاجتماعية الجديدة ذات الطابع الفكري كالمحامين والأطباء والمدرسين والطلبة. وكانوا من أنصار الوحدة العربية ولم تدم الرابطة سوى بضع سنين غير أن أعضائها أصبحوا مؤسسي منظمات أخرى عديدة مثل حزب البعث.

في سنة 1941 سمحت حكومة فيشي لألمانيا باستخدام القواعد الجوية بالمحمية لتقديم العون للثورة العراقية وذلك بسبب في تدخل بريطاني اشتركت فيه فرنسا الحرة. وأعلن آنذاك الجنرال كاترو باسم فرنسا استقلال سوريا ولبنان إلا أن دي غول كان لا يحيث إلا على صيغة شبيهة بصيغة مصر أو العراق، تربط البلاد بالقوة الإمبريالية السابقة بمعاهدات ملزمة. وأظهر الوطنيون السوريون واللبنانيون تصلباً وطالبوا بالاستقلال التام. وكان التصلب الفرنسي الذي أفضى إلى سياسة القوة قد أثار قلق الإنجليز الذين خافوا أن يلتفت العرب إلى الأمريكان بل وحتى إلى السوفييت. وأثناء استعمال القوة لشهري مايو ويونيو 1945 ضد دمشق، اعترض الإنجليز على عملية القمع الدموية التي مارسها الفرنسيون (قصف العاصمة السورية بالقنابل). فاقترح ديجول اشتراك فرنسا وإنجلترا في إدارة شئون المشرق العربي ورفض الإنجليز غير أنهم اعترفوا لفرنسا في وصايتها السابقة بقدّم سبق بعد إجلاء القوات الكامل من البلدين.

أصبحت سوريا مستقلة استقلالاً كاملاً وذلك ما لم تكن عليه دول المنطقة ذات النفوذ الإنجليزي والتي كانت مرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا العظمى. والمفارقة واضحة بين بلد ضعيف على الصعيد السياسي ولكنه مستقل سياسياً وبين الدول الأخرى الأقوى في أنظمتها والتي كانت تابعة للسياسة الإنجليزية وخاصة المملكتين الهاشميتين شرقي الأردن والعراق ولتين كانت لهما مطامع في سوريا وكانت بريطانيا العظمى تكفي بمشاهدة هذا

«الصراع على سوريا دون تشجيع حلفائها . فقد ظلت وفية لالتزامها رغم أن مختلف الحكومات الفرنسية كانت تتهمها دوماً بأنها كانت وراء الدول التي تريد ضم سوريا باسم العروبة . ولقد استمر هذا الصراع حتى بداية السبعينيات عندما أسس حافظ الأسد نظاماً سياسياً قوياً وسعى بدوره إلى فرض نفوذه على جيرانه .

الجمهورية النيابية و بروز قوى سياسية جديدة 1945/1947

في 1945 فقدت الكتلة الوطنية تماسكها السياسي في صراعتها ضد الفرنسيين كان زعيمها شكري القوتلي من قدماء دعاة العروبة فقد حارب الترك أثناء الحرب العالمية الأولى ثم الفرنسيين . وكان قريباً من العربية السعودية ومن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وكان ينتمي إلى النزعة القومية العربية المعادية للهاشميين . وفي سنة 1943 تم انتخابه رئيساً للجمهورية . وكان محل احترام بسبب ماضيه السياسي غير أنه لم يستطع تسيير وضعية سياسية مضطربة .

إبان انتخابات 1947 اختفت الكتلة الوطنية مفسحة المجال لحزبين اثنين : الحزب الوطني الذي كان يجمع أنصار القوتلي وأنصار المحافظة على استقلال سوريا وهو حزب كان يمثل ائتلافاً من الوجهاء الممثلين لدمشق وحزب الشعب الذي كان يمثل أعيان المدن الكبرى الأخرى بالبلاد والذي كان يناصر مشاريع الاتحاد العربي وخاصة مشروع الهلال الخصيب مع العراق .

تحالف حزب الشعب في انتخابات يوليو 1947 مع قوة سياسية جديدة هي حزب البعث وأحرزت المعارضة تقدماً كبيراً إلا أن الحزب الوطني ظل في الحكم معتمداً على عدد كبير من المستقلين ونتيجة لعدم وجود أغلبية سياسية واضحة كان يبدو من غير الممكن القيام بأي إصلاح سياسي . وكان هذا الوضع لصالح قوى جديدة .

فكان إلى اليمين الحزب القومي السوري الذي أسسه سنة 1932 أحد اللبنانيين الروم الأرثوذكس : أنطون سعادة وكان مشروعة يتلخص في الشعار التالي : «سوريا للوريين الذين يشكلون أمة في حد ذاتها .» وسوريا هذه تمتد حتى قناة السويس وقبرص .

والسوريون هم ورثة كل حضارات التاريخ القديم المشرقة. وكان أنطون سعادة يعترض على طائفية المجتمع السوري اللبناني ويفرض وجود لبنان كما كان يرفض العروبة والإسلام. فالدين واللغة في رأيه لا يمكنهما تشكيل قاعدة لأمة. وهو يقترح خمسة إصلاحات: فصل الدين عن الدولة، وإقصاء رجال الدين عن الشؤون السياسية والقضائية وإلغاء كل المميزات الطائفية، والإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس حرفي: وحماية حقوق العامل ومصالح الأمة والدولة وتأسيس جيش قوي قادر على ضمان أمن الأمة والدولة. ويمتد تنظيم أنطون سعادة في لبنان وسوريا.

أسس حزب البعث ميشيل عفلق وهو من الروم الأرثوذكس والسني صلاح البيطار. وكانا طالبين بالسريون من 1929 إلى 1934 وتأثرا تأثراً كبيراً بأفكار غير الامتاليين أو أصحاب الرأي المستقل لفترة الثلاثينيات والتحق بهما سنة 1939 العلوي زكي الأرسوزي. وبعد أن ناضلوا برباطة العمل القومي أو الحزب القومي السوري أسسوا تنظيمهم الخاص بهم إبان الحرب. ولقد حدد أول مؤتمر للحزب سنة 1947 محتواه السياسي وكان شعاره: «أمتنا العربية ذات رسالة خالدة» وهم يتوقون إلى ثورة كاملة في المجتمع من أجل إيقاظ كل إمكانيات الروح العربية. والاشتراكية وسيلة لبلوغ ذلك والإسلام ليس وحياً إلهياً بل مظهر من مظاهر العبقرية الخالدة للروح العربية. والاستعمار هو نتيجة ضعف العالم العربي الحاضر والعمل السياسي ينبغي أن يؤدي إلى إعادة سبك المجتمع العربي والثقافة العربية واندماج مختلف الدول العربية في كيان واحد هو الهدف النهائي، وحزب البعث يظهر بمظهر الحركة العربية الأكمل والأكثر علمانية والأكثر وحدوية. والبعث ليس حزباً جماهيرياً ولكنه حزب إطارات وحزب ثوريين محترفين. وللحزب قيادة قومية لكامل العالم العربي وقيادة قطرية لكل بلد. وفي 1947 امتزجت القيادتان القومية والقطرية السورية.

وإلى جانب البعث كان حزب العمل الذاتي لأكرم حوراني الذي جعل من حماة قاعدة لعمله السياسي. وفي عهد الوصاية كان قريباً من الحزب القومي السوري الذي بدا له أفضل تنظيم ضد الوجود الفرنسي وفي 1945 أسس الحزب الاشتراكي العربي وفي ذلك دليل على انتقاله إلى العروبة، الذي توطد بعلاقاته مع ميشيل عفلق. وقد اشتهر مع ضابط سوري هو أديب

الشيكلي في الكفاح ضد الفرنسيين ثم في القوات غير النظامية بفلسطين سنة 1948. أما في منطقة حماه فقد كان يدعم نضال المزارعين الفقراء وأصبح بحق قوة محلية. وكان أول من سعى إلى إنشاء خلايا بالجيش واستعمل لذلك الكلية العسكرية بحماه التي كانت تعد الضباط الشبان.

وأما الحزب الشيوعي السوري فقد تأسس في العشرينيات وفي سنة 1932 سيطر عليه خالد بقداش الكردي الأصل وكان طالباً في العشرين من عمره. وشارك مشاركة فعالة في النضال ضد الفرنسيين بالتحالف مع البرجوازية الوطنية ثم إنه بعد 1945 وسع نضاله ليشمل الإمبريالية بكاملها. وكان الحزب نشطاً جداً إلا أن تأثيره أكبر بين المثقفين منه بين العمال. ولقد سبب وجوده قلقاً كبيراً للأمريكان الذين حاولوا التدخل في الحياة السياسية السورية بواسطة وكالة الاستخبارات المركزية. وكانت أحزاب اليمين قد تلقت مساعدة مالية لإعداد انتخابات 1947.

وظهر الإخوان المسلمون بدءاً من عام 1944. وكانوا يمثلون العداء لمجموع هذه العقائد التي كانت في نظرهم ذات أصل غربي رغم نضالها ضد الوجود الأوروبي. وكان أنصارهم قريبين من هذه التنظيمات الأخرى ولعبوا دوراً صغيراً نسبياً في بداية فترة ما بعد الحرب.

وفي سنة 1948 كان نظام الأعيان يبدو صلباً والقوى الجديدة كانت تعد مجموعات صغيرة من الحركيين. وكانت الطبقة الحاكمة ترغب في الزج بالبلاد على طريق التحرر السياسي والاقتصادي غير أنها أساءت تقدير مخاطر الوضع السياسي الإقليمي، فكان من أول ما قامت به بعد الحصول على الاستقلال هو تقليص الجيش السوري الموروث عن الوحدات الخاصة للمشرق لفترة الانتداب. فقلص إلى أعداد شبه رمزية وإلى سلاح يصلح للاستعراض أكثر منه للدفاع عن البلاد. ولما اندلع النزاع الفلسطيني كانت حالة عدم الاستعداد كاملة. ودخلت سوريا الحرب مثل البلدان العربية الأخرى بسبب ضغوط رأيها العام ولتخوفها من مطامع جيرانها. ولم تحارب جيوشها كثيراً وكان أول نظام عربي يدفع ثمن نتائج الهزيمة.

وفي ذلك التاريخ أصبح العداء لأمريكا مضموناً جديداً من مضامين

الحياة السياسية. فالدعم الذي قدمه الرئيس ترومان للحركة الصهيونية ثم لدولة إسرائيل قد قضى على رصيد الود الذي نشأ من معاداة الأمريكان للاستعمار. وكانت سوريا البلد العربي الذي ذهب أبعد من غيره في العقوبات ضد الموقف الأمريكي. وتملك واشنطن القلق وخشيت التسواطؤ بين نظام الأعيان وبين الاتحاد السوفيتي وتلقت وكالة الاستخبارات المركزية الأمر بالعمل في السياسة السورية. فقامت باتصالات في الأوساط العسكرية وشجعت رئيس الأركان حسني الزعيم على الاستيلاء على السلطة بالقوة فتم ذلك يوم 30 مارس 1949.

وهكذا فإن طرد الفرنسيين وإحجام البريطانيين النسبي لم يمكن سوريا من تجنب تدخل غربي جديد في شئونها الداخلية.

جذور لبنان:

يتألف التراب اللبناني خاصة من سلسلة جبال هي جبل لبنان مع وادي البقاع الداخلي ومن سهل ساحلي خصب به مدن عديدة اتخذ الجبل تاريخياً ملاذاً لأقليات دينية مسيحية (الموارنة) أو مسلمة (الدروز) وفي الجنوب أو جبل عامل استوطنت الشيعة وبفضل الحماية التي توفرها التضاريس ونوعيتهم القتالية أظهر سكان الجبال قسماً من عدم الخضوع للسلطة العثمانية. لذلك سيطر العثمانيون على المنطقة معتمدين على المدن الساحلية مثل صيدا وبيروت وطرابلس التي يسكنها مسلمون سنة ومسيحيون يونانيون أرثوذكس وبمنعهم تحصيل الضرائب من سكان الجبال للأرستقراطية المحلية التي كان رؤساؤها أمراء. كان أمير الجبل قد استمر من القرن السادس عشر إلى 1841. وكانت حدوده متغيرة، فمتى كان الأمراء أقوياء مدوا سلطتهم على كامل الساحل كذلك على داخل سوريا. وإذا كانوا ضعافاً لم تتعد سلطتهم إطار الجبل. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت الهيمنة على الجبل للدروز وبدءاً من تلك الفترة أصبح الموارنة أكثر عدداً وأقوى شوكة بفضل قدرتهم على استيعاب التغيرات الواحدة من أوروبا المسيحية. فحلوا محل الدروز جالية مسيطرة وذلك ما لم يحدث دون خلق توترات.

وبعد إلغاء الإمارة سنة 1841 إثر انهيار إمبراطورية محمد علي تصادمت

الجاليتان وبلغ العنف ذروته بمذابح المسيحيين في ستي 1860 - 1861 .
وتدخلت فرنسا عسكرياً دفاعاً عن الموارد ورفضت الدول الأوروبية تسوية
استمرت حتى 1914 . فأصبح الجبل إقليماً مستقلاً ذاتياً داخل الإمبراطورية
العثمانية وحاكمه مسيحياً من إقليم آخر من الإمبراطورية يعين بالانصاف مع
الدول الأوروبية وتساوده جمعية صغيرة تمثل مختلف الجاليات بالإقليم .
وكانت تلك بداية الطائفية السياسية .

عرفت المناطق الساحلية وبيروت خاصة تطوراً عظيماً في القرن التاسع
عشر بسبب التجارة مع أوروبا . ونزح الموارد من الجبل إلى هذه المناطق
الجديدة . ووجدت بالمدن الساحلية تعددية طائفية أهم من تلك التي كانت في
المناطق الداخلية . وظل الانتماء الطائفي المرتكز الأساسي للهوية .

والجالية الطائفية المسماة بالملة في العهد العثماني ظاهرة اجتماعية
معقدة . فهي ليست أمة لأن اللغة المستعملة في الغالب والثقافة الاجتماعية هي
ذاتها لكل الجاليات الموجودة بلبنان . غير أنها تقوم مقام الأمة مصدراً للهوية
الجماعية . وسواء أكانت الطائفة مسلمة أم مسيحية فهي قبل كل شيء ذاكرة
مشتركة لمجموعة ، تميزها عن غيرها تمييزاً جلياً . والأحداث المؤسسة تعود
غالباً إلى انشقاقات العصور الأولى للمسيحية والإسلام أضيف إليها تاريخ
خاص بمختلف المجموعات تولدت عنه نظرات للعالم متعارضة فيما بينها .

وهكذا فعالم المدينة ممثل في المسلمين السُنة الذين لهم تمركز ضعيف
في الريف . والقضاء السني يحيل الذاكرة إلى مجموع العالم الإسلامي والعربي
على الوجه الأخص ، فهو قد تأسس على ذكرى الدولة العثمانية التي كان السنة
فيها جزءاً من الطائفة المسيرة . والسُنة حساسون جداً للمضامين الموحدة للأمة
العربية . وقریبون منهم هم الروم الأرثوذكس ورثة بيزنطة ، وهم يشكلون كذلك
سكاناً حضراً . وهم لا يمكن التعرف عليهم بسهولة في حدود لبنان الضيقة لأن
غالبية طائفتهم موزعة في كامل بلاد الشام بمعناها الطبيعي .

أما عالم الجبل فيمثل الدروز والموارنة والشيعة : فالدروز موزعون في
لبنان وسوريا وفلسطين . ولئن كانوا قلة في عددهم فهم وثيقو التضامن برغم
الحدود المبتدعة حديثاً . وهم في لبنان يشعرون بأنهم كانوا ضحية التوسع

الماروني الذي سلبهم السلطة وجزءاً من أراضيهم. وأما الموارد فقد قاموا بالاتصال بأوروبا الكاثوليكية منذ القرون الوسطى وكان لهم تطور سكاني واجتماعي وثقافي شبيه بتطور أوروبا. ولقد كانوا جبليين في الأصل ثم نزحوا إلى المناطق الساحلية ثم إلى مجموع القارات. ووطنيتهم اللبنانية هي قبل كل شيء تعلق جسدي بالأرض والتراب وأما الشيعة المحتقرون من المسلمين الآخرين فقد ظلوا سكاناً فقراء تضيق السلطات العثمانية في مراقبتهم. وهم ميالون إلى التوق إلى الأقاليم الشيعية الأخرى وخاصة إلى مدن العراق المقدسة وإلى إيران ذاتها من وراء ذلك. ورجال الدين الشيعة يحافظون منذ قرون على علاقات عائلية بين الأقاليم الثلاثة.

وإلى جانب هذه المجموعات البشرية العربية الأصل ينبغي إضافة الأرمن اللاجئين والمهاجرين في القرن العشرين والذين تركزوا بطبيعة الحال في المدن.

إن هؤلاء السكان قرييون من بعضهم البعض في ذاتيتهم الاجتماعية وكذلك متباعدون جداً في نظرتهم إلى العالم الموروثة من قرون من التاريخ المختلف. تلك هي كل المعضلة في بناء دولة لبنانية خاصة.

بناء الدولة اللبنانية:

إن عام 1917 بالثورة الروسية ومذهب ولسون هو لحظة هامة في تاريخ العلاقات الدولية. فالفرنسيون والإنجليز أكرهوا على التخلي عن قواعد الإمبريالية التقليدية للقرن التاسع عشر وعلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي الشرق الأوسط كانت إنجلترا المناصرة للهاشميين تدمج قضيتهم بقضية القومية العربية وتستفيد من ذلك للاعتراض على تقسيم المنطقة الذي تحدده اتفاقيات سايكس-بيكو. وهكذا استدرج الفرنسيون إلى الظهور بمظهر أعداء العروبة وإلى السعي إلى الاعتماد على أقلية مسلمة في سوريا وعلى مسيحيين أصداقائهم التقليديين في لبنان. وقد أجبروا على القبول بمطالب الموارد وإلى تأسيس لبنان الأكبر عام 1920 فالحقوا بالمقاطعة المستقلة ذاتياً السابقة كل الساحل من جبل عامل إلى طرابلس وسهل البقاع ويتطابق ذلك مع حدود أقصى امتداد الإمارة السابقة بنفس الإجراء لم تلبث السيطرة العديدة

الحقيقية للمسيحيين في المقاطعة المستقلة أن أصبحت موضوع نزاع فما عادوا يجرون تعداداً رسمياً للسكان بعد تعداد 1932 الذي كانت نتيجته 48,5٪ من المسلمين منهم 23٪ من السنة و51,5٪ من المسيحيين، منهم 28,9٪ من الموارنة.

في بداية الانتداب رفضت السنة تأسيس دولة لبنانية وطالبوا بالاتحاد مع سوريا بينما بدأ بعض المسيحيين يعتبرون لبنان الوطن القومي لكل نصارى الشرق العربي مثلما فعلت الحركة الصهيونية في فلسطين المجاورة. وفي العشرينيات تشكلت الطائفية السياسية المعاصرة في البداية كان الغرض منها حماية المسلمين من سيطرة المارونيين سيطرة سياسية ساحقة. ثم تغيرت تدريجياً في الاتجاه وصارت تنزع لدى الموارنة إلى أن تكون وسيلة لمقاومة المد السكاني والسياسي للمسلمين.

أسس الدستور اللبناني لعام 1926 نظاماً نيابياً مستوحى من دستور الجمهورية الثالثة بفرنسا مع سلطة رئاسية أقوى بكثير مما في هذا الأخير. ولا يشير هذا الدستور إلى الطائفية إلا بصفتها مرحلة مؤقتة. إلا أنها تم تكريسها بالميثاق الوطني لسنة 1943 وهو اتفاق بين مختلف القوى السياسية اللبنانية للحصول على استقلال البلاد.

وكان الميثاق نتيجة تحالف رجلي سياسة يمثلان الطائفتين الأكثر عدداً، بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السني. وهو يتضمن المبادئ الثلاثة التالية:

- (1) استقلال لبنان الكامل عن الدول الأجنبية وعن الدول العربية على حد سواء ويتضمن ذلك اعتراف المسلمين اعترافاً نهائياً بوجود الدولة اللبنانية وتخلي المسيحيين عن البحث عن دعم الدول الغربية وفرنسا في المقام الأول.
- (2) المساواة بين كل اللبنانيين مع توزيع الوظائف تبعاً لأهمية الطوائف العديدة وذلك ما يعني أن الطائفية أصبحت الآن القاعدة لكل الوظائف السياسية والإدارية.

- (3) للبنان وجه عربي وهو مستعد للتعاون مع كل الدول العربية في حدود احترام استقلاله وفي ذلك تأكيد على ضرورة التعاون مع كل الدول

العربية وكذلك تأكيد على رفض الاتحاد معها.

عملياً تظهر الترتيبات السياسية بعض التفوق المسيحي إذ أن النواب اللبنانيين سيتم انتخابهم تبعاً لقاعدة خمسة نواب مسلمين مقابل ستة نواب مسيحيين وأن رئيس الجمهورية ماروني ورئيس الوزراء سُني ورئيس مجلس النواب شيعي. ويستند النظام على تعاون الوجهاء لكل طائفة لأن رئيس الجمهورية يختاره جميع النواب مما يعطي المسلمين الخيار بين مختلف المتنافسين المسيحيين وأن النواب يتم انتخابهم على أساس تراحي به في بعض الحالات ناخبون من مختلف الطوائف.

حاول الفرنسيون الاعتراض على هذا التطور الذي أدى إلى نهاية عنيفة لانتدابهم ولكن الإنجليز منعه من ذلك. وشارك لبنان في تأسيس الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة عام 1945. وفي 31 ديسمبر 1946 جلت آخر الجيوش الفرنسية عن البلاد التي أصبحت يحكمها الثنائي: بشارة الخوري رئيساً للجمهورية ورياض الصلح رئيساً للوزراء.

المملكتان الهاشميتان

مقدمة تاريخية للعراق:

العراق يقابل المقاطعات العثمانية الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة وهي أقاليم طالما أملت من قبل السلطة المركزية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الباب العالي يرغب في إعادة بسط سلطته على البلاد. ولا يمكن فصل هذا العمل عن حركة توسيع المساحات المزروعة. فكان ينبغي التمكن من استعادة النظام العام وتوطين سكان البلاد البدو العديدين وكان العثمانيون يسلكون في البلاد سياسة الأعيان مثلما يفعلون في الأقاليم العربية الأخرى. وكان هؤلاء الأعيان في ذات الوقت مسئولين عن حفظ النظام.

كانت التركيبة الاجتماعية تتميز باستمرار وجود الإطارات القبلية الكبرى: فبعض التجمعات القبلية كان لها من الرجال المسلحين أكثر مما في مجموع الوحدات العسكرية العثمانية المرابطة بالبلاد. وكانت المدن الكبرى تسيطر

عليها أقلية حضرية من ملاك العقارات والتجار ومن هذه الفئة الأخيرة كان يوجد كثير من الأقليات اليهودية والنصرانية. وكانت الجالية اليهودية هامة ببغداد على وجه الخصوص وهي تزعم أنها تعود في أصولها إلى سبي بابل. والسكان الشيعة في غالبيتهم. ولئن نشأت الشيعة في العراق ومدنها المقدسة (النجف وكربلاء والكاظمية) حيث أضرحة الأئمة فإن السكان العرب الشيعة حديثو التحول إلى هذا المذهب (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) إثر هجرة البدو الكبرى الأخيرة الذين جاءوا من شبه الجزيرة العربية. وهذا الأمر يسمح لنا بأن نفهم الاختلاف بين المدن المقدسة التي بها أعداد كبيرة من رجال الدين حول الجامعات الدينية (التي كان طلابها ومدرسوها في الغالب من أصل فارسي) وبين سكان الريف الذين لم يكن بينهم إلا القليل من رجال الدين.

وكثير من السنة من سكان المناطق الجبلية بالشمال ليسوا عربا بل هم أكراد أو تركمان (يتكلمون اللغة التركية) وكانت السياسة العثمانية تتمثل في الحد من الاستقلالية المحلية للإمارات الجبلية وإقامة مركزية سياسية. وفي نهاية العصر العثماني برز وعي قومي كردي رغم التعلق بالوحدة الإسلامية ورمزها السلطان الخليفة باستنبول. والواقع السياسي الحقيقي ظل التمسك بالبنية القبلية التقليدية.

وكانت سياسة دمج الصفوة في الإدارة العثمانية جلية خاصة في تجنيد العديد من الضباط أصليي هذه المناطق في الجيش العثماني وكان هؤلاء الضباط في الغالب ينحدرون من الطبقات الوسطى الحضرية السنية. وكان يوجد من ضمنهم أكراد وتركماني. وكانوا كلهم قد تأثروا بالتطورات السياسية للدولة العثمانية بدءاً من 1908.

قام الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى بغزو العراق الذي كان غزواً شاقاً. وكانوا يعلنون تحرير العرب من النير العثماني. وكان المشكل السياسي الأكبر مرده الضباط العرب بالجيش العثماني الذين انضم العديد منهم إلى الهاشميين من أمثال نوري السعيد. وأثناء التسوية النهائية قد لا يقبلون دوراً ثانوياً في بلاد تحت سيطرة الإنجليز. ولم تكن السلطات الشيعة مستعدة لتحمل نظام سيطرة من غير المسلمين رغم أنها لم تكن متفقة تماماً مع النظام العثماني السني. فأشعلوا سنة 1920 ثورة رهيبة ضد الإنجليز.

فقرر هؤلاء إقامة انتداب تقوده سلطات محلية تخضع للسلطة البريطانية . واختاروا تأسيس مملكة أعطيت لفصيل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من دمشق . ورفض الفقهاء الشيعة هذه السلطات الخاضعة لإنجلترا ولكن مقاومتهم كسرت بالقوة .

أخذت المملكة الهاشمية شكلها النهائي في نظام نيابي كاذب تحكمه أقلية من كبار ملاك الأراضي الذين كانوا في الغالب من أهل السنة وفي مقدمتهم قدماء ضباط الجيش العثماني الذين كان منهم نوري السعيد وكانت له سياسة متماسكة بخصوص دولة قوية مرتبطة ببريطانيا العظمى . ولقد وقع سنة 1930 معاهدة تمكن العراق من الحصول على الاستقلال لقاء بقاء قواعد عسكرية بريطانية وضمانات حول استغلال النفط وأعلن الاستقلال سنة 1932 وكان العراق الدولة العربية الأولى التي دخلت عصبة الأمم .

الحياة السياسية:

كانت الحياة السياسية للدولة الجديدة مضطربة ففي عام 1936 حدث أول انقلاب عسكري في تاريخ العالم العربي . وجاءت المصاعب من ثورات الأقليات المسيحية والبدو والأكراد على وجه الخصوص وهم الذين كانوا يرفضون الاندماج في دولة عربية . ومما زاد في تعقيد اللعبة السياسية أن الفقهاء الشيعة كانوا ضد القومية العربية التي يرون فيها رغبة السنين في السيطرة عليهم . والسنين كانوا منقسمين بدورهم إلى أنصار لبريطانيا العظمى وإلى قوميين عرب جذريين كانوا لا يحلمون إلا بالتححرر من الهيمنة البريطانية وتحقيق اتحاد كل الأراضي العربية . وفي سنة 1939 - تاريخ موت الملك الثاني غازي - انتهى دور الأسرة المالكة باعتبارها حكماً . فقد كان ابنه فيصل صيماً يمثل خاله عبد الإله الذي أصبح وصياً على العرش . وكان هذا يدرك أن وظيفته ليست دائمة وسعى إلى الحصول على دعم الإنجليز ليصبح ملكاً على سوريا في حالة انتهاء الانتداب الفرنسي على تلك البلاد .

وفي بداية الحرب العالمية الثانية أصبح العراق ملجأ لكل القوميين العرب المعادين لبريطانيا العظمى وخاصة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي فر من قمع الثورة الفلسطينية الكبرى . وأعطى سقوط فرنسا في يونيو

١٤٠. الجذريين الأمل في انتهاء السيطرة الإنجليزية. ومن أجل تحرير بلادهم اتصلوا بألمانيا النازية التي وعدتهم بالدعم. وكان نوري السعيد ذاته مستعداً لسلوك سياسة من هذا النوع، غير أن الجذريين رفضوا عروضه واستولوا يوم غرة أبريل 1941 على السلطة بمساعدة الجيش. وتمكن السويدي على العرش ونوري السعيد من الفرار، والتقى وكل المنفيين في شرقي الأردن.

وتشكلت حكومة قومية عربية تحت قيادة سياسي تقليدي هو رشيد عالي الكيلاني. وتدخل الإنجليز عسكرياً وبعد حملة لم تدم طويلاً - أبريل - مايو 1941 - عادوا فاحتلوا البلاد وفر رشيد عالي واتباعه الرئيسيون إلى إيران. وأصبحت بغداد التي كانت من غير سلطة ولا شرطة مسرحاً لانتفاضات عنيفة انقلب ضد اليهود وخلفت مئات من الضحايا وخسائر مادية جسيمة. وفي أول يونيو أقام السويدي حكومة جديدة وكان لهذا الاحتلال البريطاني الثاني أن وضع حداً لفترة تدخلات العسكريين الدائمة في الحياة السياسية التي استمرت منذ عام 1936. ثم بدأ عهد جديد دام حتى ثورة يوليو سنة 1958 تميز بتفوق نوري السعيد في السياسة سواء أكان في الحكومة أم لم يكن. وبعد احتلال إيران من قبل الإنجليز والسوفييت، ثم اعتقال المبعدين العراقيين الذين لم يتمكنوا من الفرار إلى تركيا مثل الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي (الذين وجداً ملجأ في ألمانيا) وسجنوا في روديسيا ثم سلما إلى السلطات العراقية وقدموا إلى المحكمة العسكرية ولقد تم إعدام كثير من المعتقلين منهم شنقاً وحكم على الآخرين أحكاماً بالسجن.

ولقد أظهر الاحتلال البريطاني الجديد حدود الاستقلال الممنوح عام 1932، فكما كان الشأن في مصر، فإن التسوية الممثلة في الإمبراطورية عن طريق المعاهدات، لم تصمد أمام أوضاع الحرب العالمية الثانية. ولقد حاولت صفوة البلدان العربية الحاكمة التحرر من السيطرة الإنجليزية بالاستنجد بقوة أخرى، تماماً مثلما فعلوا بتحريرهم من العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى، غير أن فشلهم حكم عليهم بالتعاون مع القوة الإمبريالية البريطانية هذا التعاون الذي أضعف من نفوذ الصفوة على المجتمع العربي.

ولقد أظهر تأسيس العراق أهمية وحدود العمل السياسي للنخبة العربية المنحدرة من الإدارة العثمانية. فقد أفلحت في تأسيس دولة في مجتمع غير

متجانس بالمرة وفي مدها بأيديولوجيا تتجاوز إطارها، غير أن الصراعات الداخلية في هذه النخبة، والتي هي في الضال مظهر من مظاهر العدوات الشخصية والدعوة الموجهة إلى دول خارجية لتحقيق أهداف سياسية قد أضعفت القوة السياسية في الوقت ذاته، والأخطر من ذلك هو أن الإبقاء على الفروق الاجتماعية الهائلة والانقسامات الطائفية وغياب الرغبة الأكيدة في محاربة ذلك قد أدت إلى إفلاس هذه النخبة السياسية وإلى خطر عدم الاستقرار الدائم في الدول التي تأسست.

وهكذا لم تدم محاولة تحرير السياسة التي دعا إليها الوصي على العرش منذ عام 1945 بالسماح بتشكيل أحزاب سياسية. فلقد انتقدت المعارضة هذه السياسة بشدة بينما كان الحزب الشيوعي السري - الهام نسبياً - يقض مضجع السلطات. فقد نظم إضرابات سنة 1946 وخاصة في الصناعة النفطية. وكان القمع شديداً وحكم على قادة الحزب الشيوعي بالإعدام ثم خفف الحكم في نهاية 1946 إلى أحكام قاسية بالسجن - وكان الوصي يأمل كسب الشعبية بإعادة التفاوض في معاهدة التحالف مع بريطانيا فقام بإقضاء نوري السعيد عن السلطة وكلف حكومة جديدة برئاسة شيعي بالاتصال بالبريطانيين. وأفضت المفاوضات إلى معاهدة بورتسموث بتاريخ 15 يناير 1948. التزم فيها الإنجليز بإجلاء قواعدهم العسكرية. وتوجب على العراقيين مواصلة تنسيق نشاطاتهم العسكرية في الإعداد والعتاد مع الجيش البريطاني الذي يمكنه في حالة الحرب احتلال القواعد العسكرية من جديد. وبقيت المعاهدة حتى 1973 بينما لم تكن المعاهدة القديمة تمتد إلا إلى عام 1957.

وبالرغم من أن معاهدة بورتسموث تمثل وضعاً أحسن من وضع 1930 فإنها أدت إلى حضور بريطاني دائم، ولقد هزت البلاد سلسلة من المظاهرات العنيفة أو الوثبات في النصف الثاني من شهر يناير خلفت مئات الضحايا، فاضطر الوصي إلى التخلي عن معاهدة بورتسموث والاكتفاء بمعاهدة 1930. وكلف نوري السعيد بالحكومة من جديد ولم تتمكن الملكية الهاشمية إلا إلى الإفضاء إلى حكومة استبدادية دون قاعدة شعبية حقيقية في حين أن المعارضة الراديكالية الجذرية قد استعادت ثقتها في نفسها بعد قمع الحرب العالمية الثانية.

من شرقي الأردن إلى الأردن:

كانت إمارة شرقي الأردن الأثر الحكومي الوحيد الباقي من الثورة العربية لشورة عام 1916. فلقد كان الشرق الأوسط المتوسطي في نهاية الحرب العالمية الأولى مقسماً إلى مناطق احتلال عسكري إذ كان الفرنسيون والإنجليز على الساحل وكان الهاشميون في الداخل وكانت المنطقة العربية يقطعها خط رأسي هو خط التقسيم الفرنسي الإنجليزي لاتفاقيات سايكس بيكو. وبسقوط مملكة فيصل العربية تحت ضربات الفرنسيين في يوليو سنة 1920 طُرحت مسألة مصير الأراضي الواقعة شرقي الأردن. وبما أن فيصل فضل التفاوض مع الإنجليز للوصول إلى تسوية توصله إلى عرش العراق فقد اغتنم أخوه عبد الله الفرصة لجمع أنصار الهاشميين شرقي الأردن.

ولد عبد الله الابن الثاني لحسين بمكة عام 1882. وأُرسل عام 1891 مع باقي أسرته إلى استنبول ليكون تحت نظر السلطان الخليفة العثماني مباشرة. وتلقى تربية عثمانية كاملة خاصة في الأدب وتاريخ العالم الإسلامي. وفي سنة 1908 وإثر ثورة «تركيا الفتاة» كلف حسين بإمارة مكة. وكان عبد الله من - 1910 إلى 1914 - نائب مكة في مجلس النواب العثماني. وأثناء الحرب العالمية الأولى قاد عمليات الحجاز المتمثلة في حصار المدينة الطويل حيث كانت حامية تركية هامة. وكان فيصل في ذات الوقت يقود الحرب في صحراء الشام.

وكان لعبد الله الأمل في الحصول على عرش العراق الذي أُعطي لأخيه. وفي نهاية سنة 1920 هدد بمهاجمة الفرنسيين في سوريا غير أن هؤلاء كان لهم تفوق عسكري ساحق وكانوا على وشك دخول المنطقة الإنجليزية التي حددتها اتفاقية سايكس بيكو. لذلك فضل الإنجليز الوصول إلى اتفاق مع عبد الله الذي أصبح أميراً لشرقي الأردن في إطار الانتداب البريطاني. ويبدو أن تشرشل وعده بأن انجلترا ستدعمه في فترة لاحقة في ترشيحه المحتمل لعرش سوريا.

كان شرقي الأردن عام 1921 منطقة فقيرة جداً بها نحو من 220 ألف ساكن نصفهم من البدو الرحل تقريباً. وكانت أهميته تكمن في أنه يعبره خط

سكة حديد في المنطقة وهو خط الحجاز وفي أنه يتأخم فلسطين. كانت الحركة الصهيونية تطالب بهذه المنطقة باعتبارها جزءاً من فلسطين. وتردد الإنجليز سنين غير أنهم كانوا أثناء ذلك قد منعوا هجرة اليهود إليه وفي عام 1928 قرروا الفصل الكامل بين شرقي الأردن وفلسطين. وكان مخطط للإمارة أن تصبح دولة حقيقية أما فلسطين فأريد لها أن تظل تحت إدارة الانتداب، واحتج القادة الصهاينة بشدة ضد ما يعتبرونه بتراً لأرض كانوا يطالبون بها. وكان المنطق الذي اتبعه الإنجليز شبيهاً بمنطق الفرنسيين عام 1920 عندما أسسوا لبنان مستقلاً عن سوريا.

كان شرقي الأردن البلد الفقير جداً ذو الأهمية الاستراتيجية خاصة يعتمد كلية على المساعدات التي كانت بريطانيا تمنحه إياها سنوياً. واستطاع الإنجليز إقناع عبد الله بأن وجوده مرتين بحسن نيتهم السياسية. ولقد أظهر غزو السعوديين الحجاز سنتي 1924 - 1925 أن قوة الهاشميين عرضة للانحياز السريع إذا لم تدعمهم بريطانيا، واستمر ابن سعود في المطالبة بالعقبة باعتبارها جزءاً من الحجاز السابق وذلك ما زاد في إضعاف الدولة التي كانت من قبل يهددها الصهاينة في غربها. وكان عبد الله - الذي لعب دوراً سياسياً كبيراً قبل 1920 - يعاني من أنه آل به الأمر إلى هذه الوضعية الثانوية باعتباره أمير شرقي الأردن، وكان يخطط لاستعادة الحجاز من السعوديين وللحصول على عرش سوريا، وكان سياسياً واقعياً فأدرك القوة المتنامية للحركة الصهيونية وأبدى استعداداً للتنازل في موضوع الهجرة اليهودية والحكم الذاتي السياسي لقاء دعم محاولاته السياسية وخاصة إمكانية توسيع سلطته في فلسطين. إلا أن الصهاينة الذين كانوا يريدون دولة يهودية لا حكماً ذاتياً داخل دولة هاشمية أبقوا على الاتصال معه لاعتقادهم أنهم بذلك سيتمكنون من إقامة مستوطنات داخل شرقي الأردن.

ونتيجة لهذا الوضع كانت الحركة القومية العربية لفترة ما بين الحربين منقسمة إلى أنصار للهاشميين وإلى أعداء لهم. ومن بين هؤلاء أنصار كيان فلسطيني مثل مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وأنصار جمهورية سورية (أو شامية) مثل أغلب السياسيين السوريين. وكانت تدعمهم العربية السعودية ومصر اللتان كانتا تخشيان تنامي قوة الهاشميين.

ومنذ 1930 بدأ شرقي الأردن يكتسب بعض الأهمية بتطور قواته المسلحة التي كانت إطاراتها ضباطاً إنجليز ويقودها إنجليزي هو غلوب باشا الشهير. ولقد أصبح هذا الجيش الصغير المسمى بالجيش العربي أهم قوة عسكرية في المنطقة. وكان جنوده من البدو ويتميز بتدريب ممتاز وانضباط قوي وعتاد جيد. ولقد تألق هذا الجيش في غزو العراق عام 1941. وهو يشكل داخل الإمارة دولة في الدولة بل ربما كانت الدولة ذاتها في بعض الأحيان. وكان يبدو للجميع الأداة الطيبة للسياسة البريطانية ومع ذلك لم يكن المحافظون الإنجليز على استعداد لدعم مطامع عبد الله. ومن المفارقات أن تغير السياسة البريطانية سببه وصول العمال إلى السلطة عام 1946 فهم الذين جعلوا من عبد الله محور سياستهم الشرق أوسطية. فاكسب اللقب الذي لقيه به الدبلوماسيون الإنجليز وهو: «ملك مستر بيغن الصغير».

ولقد كان شرقي الأردن حليفاً وفيماً ومرفاً سلام في المشرق العربي الذي كانت المواقع الإنجليزية فيه موضوع اعتراض. وقعت معاهدة جديدة عام 1946 تمنحه الاستقلال وتنص المعاهدة على أن بإمكان الإنجليز التصرف بمعسكرات البلاد حسب رغبتهم. وتظل البلاد تعتمد على مساعداتهم المالية. ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية الواقعة تحت ضغوط الحركة الصهيونية قبول شرقي الأردن بالأمم المتحدة وتبعها الاتحاد السوفيتي الذي سر لفرصة مضايقة حليف وفي لبريطانيا العظمى. وتبعاً لمعاهدة 1946 اتخذ عبد الله لقب الملك فهو أفضل من لقب الأمير. وأطلق منذ عام 1947 لفظ الأردن على بلاده. وهذا الاسم الجديد الذي ينم عن مطامع الملك في فلسطين لم يصبح إلزامياً إلا سنة 1950. وفي تلك الأثناء زاد عدد السكان بأكثر من الضعف قياساً على تعداد عام 1921. فقد بلغ عددهم 470,000 ساكن تقريباً.

شبه الجزيرة العربية

تاريخ تأسيس العربية السعودية

أن لدول شبه الجزيرة العربية نشأة تاريخية مختلفة جداً عن دول الهلال الخصيب. فالإرث العثماني فيها ضعيف جداً والأصل البدوي فيها جوهرى. وللمناطق الساحلية تقاليد بحرية عريقة تمتزج مع طرق العيش البدوية. أما

الحجاز بحريمه (مكة والمدينة) واليمن فهما بلدان ذواتا مدن هامة .

في القرن التاسع عشر قامت حركة إصلاح إسلامية ذات نزعة متشددة دعا إليها فقيه يدعي محمد بن عبد الوهاب واتخذت هذه الحركة التي اعتاد الأوروبيون على تسميتها بالوهابية جذورها في وسط الجزيرة بنجد . وهناك تزعمتها أسرة آل سعود الهامة واستخدمتها لتأسيس دولة جديدة - وتمكنت الدولة السعودية الأولى من السيطرة على أكبر جزء بالجزيرة بما ذلك الحرمين . وانزعج العثمانيون لهذه المعارضة العسكرية والدينية وكلفوا محمد بن علي نائب ملك مصر⁽¹⁾ بمحاربتها، ومن عام 1811 إلى عام 1818 شن المصريون حرباً ضروساً وقضوا على معظم قوة السعوديين وأعادوا تنصيب الهاشميين بمكة .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أفلح السعوديون في إعادة بناء دولة ثانية أقل مساحة بوسط الجزيرة واتخذوا الرياض عاصمة لهم . وكان لهم خصوم خطرون في قبائل الشمال حلفاء العثمانيين . وقضى هؤلاء الأعداء في نهاية القرن على دولة آل سعود الثانية ولجأت الأسرة إلى الكويت التي كانت آنذاك محمية بريطانية .

ولولا شخصية رئيس الأسرة الجديدة الفذة، عبد العزيز، المعروف لدى الغربيين بابن سعود لضاعت قضية السعوديين . بدأ مع بعض الرفاق استعادة ملك أجداده وفي نهاية ملحمة دامت ما يقرب من ثلاثين سنة، أفلح في إعادة تأسيس دولة جديدة اتخذت اسم المملكة العربية السعودية وقام عبد العزيز بتوحيد جزء كبير من الجزيرة تحت سلطانه وطرده الهاشميين من الحجاز في سنتي 1924 - 1925 وكان أثناء ذلك يراعي الإنجليز .

كانت البلاد في تلك الفترة تبدو فقيرة جداً إذ كانت الضرائب على الحجيج والمساعدات البريطانية مورد البلاد الوحيد وفي بداية الثلاثينيات منح عبد العزيز شركات أمريكية امتيازات هامة للتنقيب عن النفط، ولكن عائدات النفط لم تصبح لها أهمية إلا عقب الحرب العالمية الثانية . أما في العاجل فقد كانت الدولة السعودية تعيش أزمة مالية دائمة حُلّت بفضل الرسوم التي دفعتها الشركات الأمريكية ثم المساعدة المالية المباشرة للحكومة الأمريكية التي جعلت العربية السعودية تستفيد أثناء الحرب العالمية الثانية من المساعدة المعروفة بالقرض، الإيجار وفي المشرق العربي الذي كان تحت السيطرة

الإنجليزية بعد إقصاء الفرنسيين منه سنة 1945 ، كانت السعودية تبدو حليف الولايات المتحدة الأكبر وذلك ما جسده اللقاء الشهير بين عبد العزيز وروزفلت سنة 1945 .

ويبدو النظام السعودي في الوقت ذاته إسلامياً وبدوياً . فمذهب الوهابيين المتشدد هو دين الدولة الرسمي التي ليس لها من دستور غير القرآن والشريعة الذين يعدون هراطقة ما يكادون يتسامح معهم . غير أن النظام السياسي هو ملائمة موفقة بين المجتمع البدوي وبين الحداثة . ولقد استعمل عبد العزيز تعدد الزوجات أداة للسلطة فكل قبائل شبه الجزيرة العربية كانت ممثلة في حريمه . وأبناءؤه العديدون جداً هم في ذات الوقت ممثلوا آل سعود عبر أبيهم وممثلو القبائل بأسمائهم . والسلطة الفعلية هي لآل سعود عامة أكثر منها للعاهل . ويحتل الأمراء والأسر القبلية الكبرى المراكز الهامة بالدولة . وتلعب سلاسل النسب دوراً هاماً باعتبارها أدوات حكم ويتوجب على الملك أن يكون رعاياه بإمكانهم الوصول إليه وإبلاغه شكاواهم .

وتوارث العرش يحكمه قانون الأرشدية أي أن العرش يتولاه الأرشد أو الأكبر سناً من سلالة عبد العزيز . ويساعد الملك في الحكم خاصة ابنه سعود وهو الوريث المباشر وهو مقاتل باسل في حروب تأسيس المملكة ولكنه سياسي ضئيل . كما يساعده ابنه الثاني فيصل وهو ذو فكر شاقب وكان مكلفاً منذ العشرينيات بعلاقات المملكة الخارجية وذلك ما أكسبه تجربة سياسية كبرى بفضل تنقلاته العديدة إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة .

والهاشميون بشرفي الأردن والعراق هم أعداء آل سعود التقليديون وتعتمد العربية السعودية على مصر لمعارضة طموحاتهم وتدعم القوميين العرب بسوريا ولبنان وفلسطين المعادين للهاشميين .

دول شبه الجزيرة العربية الأخرى :

كان اليمن سنة 1945 وحده الحر من كل هيمنة أجنبية . وكان يقود البلاد إمام شيعي من الزيدية . وتأسس اليمن وسط النضال ضد السيطرة العثمانية التي أقصيت نهائياً أثناء الحرب العالمية الأولى وظلت البلاد مغلقة في وجه النفوذ الأجنبي وظل خلاف تراخي قائماً بينها وبين السعودية إثر النزاع المسلح

لثلاثينيات. وسلطة الدولة فيها ضعيفة ورغم عراقية حضرية أكيدة ظل العامل القبلي مسيطراً فيها. ومنذ 1945 أخذت البلاد تفتتح تدريجياً على الحياة العربية والدولية غير أن العاهل ينظر بكثير من الحذر إلى التأثيرات الوافدة من الخارج.

أما بقية شبه الجزيرة العربية فهي تحت السيطرة الإنجليزية وتلك نتيجة لتقدم إمبراطورية الهند في اتجاه الغرب في القرن التاسع عشر باسم الدفاع عن طريق الهند. ولقد أدى الصراع ضد محمد علي بالبريطانيين إلى التمرکز بعدن وإلى إخضاع قبائل الدواخل إلى نفوذهم وبذلك قسم اليمن إلى قسمين. منطقة جنوبية تحت رقابة البريطانيين ومنطقة شمالية مستقلة تحت حكم الإمام. ورغم الانفتاح على الخارج الذي يوفره ميناء عدن ظل الضمير القبلي هو إطار الحياة السائد في اليمن الجنوبي هذا.

وأما دول المنطقة الأخرى من سلطنة عمان إلى إمارات الخليج فلقد كانت بصورة أو بأخرى خاضعة للحماية البريطانية. وكان هذا النظام يمارس في كثير من المرونة تاركاً للأمراء المحليين تسيير السياسة الداخلية وجاعلاً من التمثيل الخارجي حكراً على العملاء البريطانيين. وكان هذا الوضع مقبولاً خاصة وأنه كان يشكل ضماناً في وجه المطاعم الترابية للسعوديين والإيرانيين والعثمانيين ثم ضد ورثتهم العراقيين والذين يعربون عن مطالب حول أراضي إمارات الخليج.

وإذا كانت التركيبة القبلية موجودة أنى ذهبت في هذه المنطقة ذات النفوذ الإنجليزي فإن طريقة العيش متجهة خاصة تجاه البحر. فأهل الخليج بحارة في أغلبهم يتاجرون منذ قرون مع الهند والعالم الإيراني (وذلك ما سهل إدماجهم في النظام البريطاني). وكان الاقتصاد لفترة ما بين الحربين يتركز على صيد الدر الذي كان يمارس في ظروف مرعبة (فوفاة البحارة في حالة قطع التنفس مرتفعة جداً دون أن نتحدث عن عواقب حوادث الغطس) ثم إن تطور اللؤلؤ المزروع خاصة باليابان قد سبب الإفلاس لهذا النشاط الحيوي في بداية الثلاثينيات. ومرت بلدان الخليج إذ ذاك بأزمة اقتصادية خطيرة كانوا قد بدأوا الخروج منها عند بداية استغلال النفط. ولم يصبح الرخاء المنجز عن عائدات النفط حقيقة إلا في بداية ما بعد الحرب وأدى إلى تحولات اجتماعية وثقافية

هامة. ولعبت الكويت دوراً رائداً في هذا التطور سابقة الإمارات الأخرى بجيل تقريباً.

أما سلطنة عمان الدولة الوحيدة ذات الرقعة الترابية الواسعة والزراعة التي تستحق اسمها فإنها تمتلك تنظيمًا سياسيًا وطريقة عيش مشابهي لما في اليمن الشمالي. إلا أن اندماجها في الحياة السياسية العربية والدولية كانت متأخرة عنه.

تطور المسألة النفطية

كان المشرق العربي في القرن العشرين بلاد الذهب الأسود حقاً وبالقدر ذاته الذي كانت فيه هذه المنطقة من العالم تخضع للمنافسات الدولية منذ بداية القرن الماضي، فقد جددت المسألة النفطية الرهانات كلية وضاعفت فرص المواجهة. فإلى جانب الجغرافيا السياسية المؤسسة على طريق الهند والسيطرة على البقاع المقدسة للديانات السماوية ظهر الصراع من أجل السيطرة على أكبر احتياطات النفط في العالم. ولئن أصبحت هذه المنطقة حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي لفترة ما بعد الحرب (1945) فإن هياكل استغلال النفط قد كانت عند ذلك التاريخ قائمة. لذلك توجب تقديم تاريخ نشأتها بالشرق الأوسط.

زمن الشركات الكبرى:

كان النفط في نهاية القرن التاسع عشر يستخدم خاصة لتغذية المصابيح النفطية. ولما وجدت عدة طرق بديلة لهذه المصابيح منها الإنارة الكهربائية التي كانت في تطور سريع فقد كان النفط منتجاً مربحاً ذا قيمة استراتيجية ضئيلة. وكان المنتجان الرئيسيان للنفط آنذاك الولايات المتحدة وروسيا القيصرية، إلا أن الوضع تغير جذرياً في السنوات الأولى من القرن العشرين بالانتقال من تسخين المراجل بالفحم إلى تسخينها بالنفط (النافطة) في السفن الحربية. ولقد أصبح استعمال الفحم عائقاً كبيراً في ظرف المنافسات البحرية خاصة بين إنجلترا وبين ألمانيا الإمبريالية. والحال أن هاتين القوتين اللتين تمتلكان احتياطات جبارة من الفحم لم يكن لهما نفط بالأراضي التي كانتا تحتلنها. فإنجلترا التي كانت سيدة البحار منذ القرن الثامن عشر وصاحبة أول أسطول

حربي في العالم أصبحت فجأة هشة القوى وذات تبعية للولايات المتحدة وروسيا. وتوجب عليها التحرر. ومن هنا جاءت رغبتها في السيطرة على مصدر مستقل لإنتاج النفط. التفتت إلى بلاد فارس التي كانت لها فيها مصالح تجارية هامة واكتشفت النفط فيها عام 1908 وتأسست شركة سنة 1909 لاستغلاله هي الشركة الإنجليزية الفارسية للزيت Apoc. وفي 1914 أصبحت البحرية البريطانية بإيحاء من ونستن تشرشل أكبر مساهم في هذه الشركة. وظلت بلاد فارس حتى عام 1927 منتج النفط الوحيد بالشرق الأوسط. غير أن وجوده فيها دفع إلى افتراض وجوده في أجزاء أخرى من المنطقة.

ووجهت ألمانيا - التي كانت لها نفس حاجيات بريطانيا - اهتمامها إلى إمكانيات الدولة العثمانية انطلاقاً من الامتياز الذي حصلت عليه والخاص بخط السكة الحديدية لبغداد. غير أنها كانت تموزها الأموال وكانت تتعرض لمنافسة شديدة فكان من اللازم تأسيس اتحاد شركات دولي. فأنشأت شركة جديدة سنة 1912 هي شركة النفط التركية التي تلقت الوعد باحتكار إنتاج النفط في الإمبراطورية العثمانية. وبعد مغامرات عديدة قسم رأسمالها سنة 1914 بين ثلاثة شركاء: مصرف ألماني والشركة الإنجليزية الفارسية للنفط وشركة شل الملكية الهولندية. ثم شاركها أرمني هو غلبانكيان الذي كان يمتلك امتيازات عديدة. كانت شل شركة إنجليزية هولندية بدأت استغلال النفط في جزر الهند الهولندية (إندونيسيا الحالية). وكان للحكومة البريطانية احتراز من هذه الشركة للوجود الهولندي الهام فيها. وأثناء الحرب اضطرت ألمانيا إلى ترك أسطولها مشلولاً بعد أن حرمت من التزود بالنفط، وحصلت فرنسا في معاهدة فرساي على نصيب ألمانيا في شركة النفط التركية. اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الاهتمام مباشرة بالمسألة النفطية لضرورات عسكرية وأمكن للجيش الفرنسي أن يصمد في معركة فردان بفضل أسطول من الشاحنات التي كانت تمر بالطريق المقدس الشهير، وكان لتضاعف عدد السيارات مختلفة الأنواع أن زاد في قيمة النفط الاستراتيجية رغم أن هذا المنتج كان هامشياً نسبياً بالقياس إلى مصادر الطاقة الأخرى. وحيث إن فرنسا كانت استيراداتها النفطية تتوقف مباشرة على الشركات الأنجلوسكسونية الكبرى فقد سلكت الحكومة الفرنسية سياسة توجيهية في المجال تهدف إلى تحرير البلاد تدريجياً من هذه التبعية. فأنشأت

من أجل استغلال نفط الشرق الأوسط شركة النفط الفرنسية برأس مال تهيمن عليه الدولة.

كانت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى المزود الرئيسي لدول الوفاق. وبعد الحرب، خافت أمريكا أن ينضب احتياطها بسرعة وأبدت معارضتها لاحتكار الفرنسيين والإنجليز نفط الشرق الأوسط. فطالبت طبقاً لمبدأ «الباب المفتوح» بمشاركة شركات النفط الأمريكية الكبرى. وكانت هذه خمس شركات: شركة زيت نيوجرسي وشركة زيت كاليفورنيا وشركة سوكوني موبل أويل (موبل) وهي شركات نشأت من تقسيم شركة زيت روكفلر لعام 1911 باسم القانون المضاد للاحتكار وشركات زيت الخليج وتكساكو. وكانت هذه الشركات لا تقبل أن تُحرم من منطقة الإنتاج الجديدة خاصة وأن جزءاً كبيراً من استغلال النفط بالتراب الأمريكي هو من إنتاج شركات مستقلة صغيرة وأن مجالها المحجوز هو الخارج. وبعد سنوات طويلة من المفاوضات والضغط السياسية تخلت الولايات المتحدة عن سياسة الباب المفتوح لقاء مشاركة شركاتها في استغلال نفط أراضي الدولة العثمانية السابقة.

وفي سنة 1927 بدأ إنتاج النفط بالعراق. وفي سنة 1928 أصبحت الشركة التركية للنفط شركة نفط العراق وقسم رأسمالها بطريقة ترضي كل الطلبات: شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة شل وشركة النفط الفرنسية التي حصلت كل منها على 23,75٪ من الأسهم، كما أن اتحاد شركات أمريكية هو شركة التنمية بالشرق الأدنى حصلت على 23,75٪ من رأس المال ولم يحتفظ غلبانكيان لنفسه إلا بالخمسة في المائة الباقية لذلك لقب «بالسيد 5٪» إذن كانت عند ذلك التاريخ شركتان تعملان بالشرق الأوسط: شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة نفط العراق، أما على الصعيد العالمي فكانت شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة شل الشركتين الوحيدتين اللتين بإمكانهما الدخول في منافسة مع الشركات الأمريكية الكبرى فكانتا هما والشركات الأمريكية تسمى «الأخوات السبع». ولقد أفلحت إنجلترا تماماً في هدفها في الحصول على مصدر مستقل للتزود بالنفط. وفي داخل شركة نفط العراق كان اتفاق يقال له اتفاق «الخط الأحمر» يمنع الشركات الأعضاء من أن تستغل النفط منفردة داخل المجال الجغرافي المكون من الدولة العثمانية سابقاً ويستثنى من

تلك المنطقة الخليج الفارسي (مع الكويت) غير أن العربية السعودية كما تشكلت فيما بعد تدخل في ذلك - ولكن هذا الاتفاق لا يعني الشركات غير الأعضاء .

كانت سنوات العشرينيات وبداية الثلاثينيات فترة فائض عرض بالنسبة للطلب لذلك كانت شركة نفط العراق وشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ضد التوسع في مناطق استغلال جديدة. وهذه الأخيرة حلت محل شركة الزيت الإنجليزية الفارسية، فرفضت المشاركة في استكشاف العربية السعودية واكتفتا بحجز مشاركات في الخليج والبحرين والكويت حيث اكتشف النفط في الثلاثينيات، فتركنا المجال حراً أمام الشركات الأمريكية غير الأعضاء في شركة نفط العراق .

حصلت شركة زيت كاليفورنيا (سوكال) منذ 1933 على امتياز في العربية السعودية ثم اشتركت معها تكساسكو عام 1936 . وأدت هذه المشاركة إلى ظهور شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) التي كان لها احتكار استغلال نفط العربية السعودية وبذلك أصبحت الخمس الكبرى موجودة في الشرق الأوسط . وكان الشرق الأوسط مجال استغلال هام بالنسبة للأخوات السبع . والأخيرة الصغرى وهي شركة النفط الفرنسية . وعلى عكس ما في الولايات المتحدة لا يوجد هنا عدد من الشركات «المستقلة» . لكن إنتاج المشرق ظل هامشياً . ففي سنة 1939 ، لم يكن الإنتاج إلا 15,81 مليون طن من النفط مقابل 168 مليون طن بالولايات المتحدة و 278 مليون طن بالاتحاد السوفيتي في السنة نفسها .

تنظيم سوق النفط :

إن صناعة النفط تتطلب تمويلات ضخمة خاصة في طور الاستغلال فالحفر باهظ وينبغي حفر آبار كثيرة قبل العثور على حقل مربح اقتصادياً ، كما أن بنية النقل الأساسية (أنابيب وموانئ نهائية وناقلات نفط) تتطلب رؤوس أموال هامة خاصة إذا كان معظم الإنتاج معداً للتصدير . فالشركات الكبرى هي التي تستطيع وحدها توفير تمويلات بهذا الحجم . صحيح أن جزءاً كبيراً من الإنتاج بالولايات المتحدة تقوم به شركات صغيرة مستقلة ولكن التكلفة عندها

أعلى والنصيب المصدر أقل بكثير.

أما نفط الشرق الأوسط فهو على العكس من ذلك معد خاصة للسوق الأوروبية حيث يدخل في منافسة مع النفط الأمريكي. والامتيازات الممنوحة للشركات بالشرق الأوسط تغطي غالباً من 20 إلى 100٪ من أراضي الدولة المعنية ومدة الامتياز تمتد بين 60 إلى 94 سنة. فتستفيد الشركات الكبرى من ذلك لتجمد ثروات جزء كبير من البلاد ولتركز على الحقول المربحة أكثر من غيرها مانعة كل منافسة. ويشمل الامتياز ضريبة سنوية (روايلتين) تقدر بـ 12٪ من قيمة الإنتاج. ويضاف إليها عادة إيجار سنوي. وبما أن البلدان المعنية آنذاك كانت ذات اقتصاد تقليدي فلا تلبث الشركة النفطية أن تصبح دولة وسط الدولة بشبكة الطرقات والمستوصفات الطبية والمدارس التقنية لتأهيل الملاك المحلي بل وحتى بمدن حقيقية. والوظائف العليا يعمد بها كلها إلى غربيين مغتربين. فنمط شركة قناة السويس العالمية يتكرر والحس الوطني المحلي لا يتحمل هذا الوجود، الأجنبي القوي.

إن تكاليف الإنتاج أقل بكثير هنا منها بالولايات المتحدة (كانت التكلفة عام 1950 30 سنتاً للبرميل مقابل 1,80 دولاراً) ويخشى أن يطرد نفط الشرق الأوسط نفط أمريكا من السوق الأوروبية. وتضادياً لهذا الخطر قامت ثلاث شركات كبرى هي شركة نيوجرسي والشركة الإنجليزية الفارسية للزيت وشل في شهر سبتمبر 1928 بتوقيع العقد المعروف بأكناكاري (Achnacorry) والذي التحقت به الشركات الكبرى الأخرى. ويحدد هذا الاتفاق سعر البيع للنفط بحسب نظام «الخليج زايدة» والمعني بالخليج آنذاك هو خليج المكسيك. ولقد تقرر أن سعر النفط في أي نقطة من العالم يساوي السعر المعلن للنفط الخام بخليج المكسيك (أي سعر النفط لدى خروجه من أسكن الإنتاج) يضاف إليه تكلفة النقل من هذا الخليج إلى النقطة المعنية أيا كان مصدره الحقيقي. وبذلك كان النفط يباع بنفس السعر في أوروبا سواء أكان من الولايات المتحدة أم من الشرق الأوسط. وبما أن نفط الشرق الأوسط أرخص ثمناً وأقرب إلى أوروبا فالأرباح كانت أهم. وكانت ميزة هذا النظام أنه مكن من الإبقاء على التصديرات الأمريكية. وفي سنة 1945 عدل الحساب بالإبقاء على سعر موحد للنفط أيا كان مصدره وباحتساب التكلفة الحقيقية لمصاريف النقل. وفي سنة

1947 وضع تمييز بين السعر المعلن لنفط الخليج الفارسي وبين السعر المعلن لنفط خليج المكسيك وكان سعر الخليج الفارسي أقل بقليل . وكان توازن الأسعار بين النفط الأمريكي ونفط الشرق الأوسط يتم في إيطاليا . وفي نهاية الأربعينيات انتهى دور الولايات المتحدة بصفتها مصدرة وبدأت تستورد النفط ، فقررت الشركات الكبرى جعل التوازن بين أسعار النفط من المصدرين يكون في نيويورك ، وتوضح هذه السياسة سيطرة الولايات المتحدة الساحقة على السوق العالمية . فالشركات الكبرى تراقب العملية البترولية بأكملها : الإنتاج على عين المكان بامتيازاتها والنقل بأساطيل الناقلات التابعة لها ويخطط أنابيبها والتكرير بمصافيها والبيع للمستهلكين بشبكاتها التجارية للتوزيع . وهذا التكامل الرأسي (من البئر إلى المستهلكين) جعل من الشركات الكبرى قوى اقتصادية عظيمة ، فقد كانت تحدد الأسعار المعلنة (السعر عند الإنتاج) اعتباراً دون استشارة البلدان المنتجة ، مع أن هذه الأسعار تتخذ مراجع لدفع الضرائب . بل لقد شوهدت شركة أرامكو تبيع نفطها بأبخس ثمن لشركاتها الأعضاء ومن ثم كانت تدفع ضرائب زهيدة . وكانت هذه الشركة ذاتها تدفع ضرائبها للولايات المتحدة لا للمعربية السعودية . ولم تتغير الحال لتدفع الضرائب للبلد المنتج إلا في نهاية الأربعينيات . وكان هذا النظام الذي بني في فترة ما بين الحربين يكفل للشركات الكبرى أرباحاً طائلة ويكفل سعراً لبيع النفط منخفضاً ومستقراً . ولقد استفاد المستهلكون بالعالم الغربي كثيراً من نظام الشركات الكبرى المتكامل .

لعب نفط الشرق الأوسط دوراً رئيسياً بعد عام 1945 فخطة مارشال لإعادة البناء الاقتصادي لأوروبا قامت على استعمال مصدر الطاقة هذا استعمالاً واسعاً : فالنفط لم يعد مادة أولية استراتيجية ضرورية للحرب فحسب بل أصبح أحد محركات النمو الاقتصادي القوي وللثلاثينيات المجيدة ، وكان الفحم في انحطاط منتظم في الأرقام النسبية أولاً ثم في الأرقام المطلقة ، بينما كان استهلاك النفط العالمي يتضاعف كل عشر سنوات . ولم تتطور الطاقة الذرية كما كان متوقفاً لها بسبب سعر الطاقة النفطية الزهيد .

وكان هذا النمو الاقتصادي الذي لا سابق له يركز على الإشراف الكامل على العملية النفطية (من الإنتاج إلى المستهلك) من قبل الشركات

الكبرى ويرتكز على التفاهم النسبي بين «الأخوات السبع» في سياستها العامة بخصوص الامتيازات والأسعار ويرتكز على الإبقاء على فائض طفيف من العرض على الطلب لمنع أي توتر على الأسعار. وما دامت «الأخوات السبع» ترابح العرض والطلب فقد كانت ترابح كذلك الأسعار ومواقع الإنتاج.

الشركات في الشرق الأوسط:

لقد أبرزت الحرب العالمية الثانية دور النفط الأساسي في العالم الحديث. ولقد شعرت الحكومة الأمريكية مرة أخرى بخطر نفاذ احتياطي النفط بالولايات المتحدة. وأعاقَت العمليات الحربية استغلال النفط السعودي وأصبحت مالية المملكة في وضع إفلاس لأن الحج قد توقف بدوره. فالتفت ابن سعود إلى الشركات النفطية للحصول على موارد جديدة. حيث إن هذه الشركات كانت لا تريد تمويل المملكة بالخسارة فقد طلبت من الحكومة الأمريكية مد قانون «القرض - الإيجار» ليشمل العربية السعودية، وألحت الشركات على ضخامة الاحتياطيات النفطية بالمملكة، هذا النفط الذي سيجعل من البلاد أكبر مصدر في العالم. وقبلت إدارة روزفلت أن تحل محل الشركات في المساعدة المالية ثم إنها ذهبت إلى حد التفكير في تأميم النفط السعودي (لصالح الولايات المتحدة) طبق نمط الشركة الإنجليزية العراقية للزيت. واستجذبت الشركات المهتدة بأخواتها الأمريكية. وبما أن الاتجاه بعد 1945 كان نحو التحررية كسبت الشركات القضية. إلا أن الحكومة الأمريكية طلبت دخول كل الشركات الأمريكية الكبرى في الأرامكو وفي ذلك خرق لاتفاق الخط الأحمر واستندت الحكومة الأمريكية على حجج تحارب الاحتكار وتظهر الحاجة إلى تمويل الاستثمارات العملاقة لاستغلال الاحتياطيات السعودية، واحتجت الشركات الأخرى في شركة نفط العراق ورفضت القضية أمام القضاء. وانتهى الأمر إلى اتفاق ودي وقع سنة 1948 ومكنت التعويضات التي دُفعت لشركة النفط الفرنسية هذه الأخيرة من العودة إلى نشاطها بعد سنوات الحرب التي جمعت فيها الأنجلو سكسونيون رأسمالها.

وبما أن نفط الشرق الأوسط موقعه في الخليج أو في العراق كانت المشكلة الكبرى هي الدخول إلى البحر المتوسط. فالإمكانية الأولى هي تغريغ

النفط في سفن بإمكانها استعمال قناة السويس (لم توجد بعد في تلك الفترة ناقلات نفط عملاقة يمكنها جعل المرور برأس الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا مقبولا اقتصادياً) والإمكانية الثانية هي استعمال خطوط أنابيب. وكانت شركة نفط العراق قد أقامت خط أنابيب فيما بين الحبرين ينتهي بفرعين، فرع يعبر أراضي الانتداب الفرنسي بسوريا ولبنان ويصل طرابلس والفرع الآخر يعبر أراضي الانتداب الإنجليزي بفلسطين وأنشأت مصفاة ثانية بالشرق الأوسط بحيفا (وكانت الأولى قد أقيمت بعبدان بإيران) وأدى النزاع العربي الإسرائيلي الأول إلى غلق الفرع الفلسطيني. وظلت مصفاة حيفا مستعملة بجلب النفط الأمريكي إلا أن نشاطها تقلص بطبيعة الحال. ولقد أدى غلق هذا المنفذ على البحر وهذه المصفاة إلى إحداث ضيق مؤقت لتطبيق خطة مارشال. كما أن أرامكو بنت لنفطها خط أنابيب ثانٍ «التابلاين» الذي يمر عبر الأردن وسوريا وينتهي في صيدا بلبنان. وفأوضت الدول المستقلة الجديدة مسألة الإتاوة بجشع خاصة وأن المناقشات كانت تجري أثناء فترة الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وفي فترة كان الرأي العام العربي ساخطاً على الولايات المتحدة. ولم يسمح بعبور سوريا إلا سنة 1949 بعد انقلاب حسني الزعيم الذي أعد بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

لعبت الحكومات الغربية دوراً أساسياً في كل مراحل إقامة البنية الأساسية للشركات الكبرى بالشرق الأوسط. فبالإضافة إلى الضغوط الممارسة على الدول الشرقية التي كانت في حالة تبعية. قامت ببعث شركات (مثل شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية وشركة النفط الفرنسية) أو نظمت اتحاد شركات (مثل شركة نفط العراق أو شركة الزيت الأمريكية العربية : أرامكو). ولقد تمعدت الولايات المتحدة تأسيس إعادة بناء أوروبا الاقتصادي على استعمال نفط الشرق الأوسط وأدارت تحديد الأسعار تبعاً لهذه الحاجة. وفي ذلك معنى تفسير للتعديل الذي أدخل على تحديد الأسعار واتخاذ نيويورك مكاناً للموازنة بين سعر نفط الشرق الأوسط والنفط الأمريكي. والإنتاج الأمريكي كان هدفه ضمان استقلال الولايات المتحدة النفطي. وكان لتبعية أوروبا تجاه الشرق الأوسط أن هذه عرضة للتأثر الكبير بالآزمات التي تحدث في الشرق الأوسط. وكان إغلاق فرع حيفا من خط أنابيب شركة نفط العراق قد شكل إنذاراً لم

تأخذ الحكومات الغربية في الاعتبار الكافي وهي التي شغلته مشاكل أهم (انقلاب براغ وحصار برلين).

التحرك نحو الوحدة العربية

السوابق التاريخية:

برغم التنوعات الإقليمية الكبيرة، تعكس القرابة اللغوية بين مختلف الشعوب الناطقة باللغة العربية وحدة ثقافية حقيقية، فإننا نجد الثقافة الاجتماعية نفسها من المحيط إلى الخليج ويبدو ذلك جلياً في التراكيب الأسرية. كما أن إدراك العالم والانفعالات أمام الحياة والموت هي ذاتها. إلا أن من الميسر وضع تحديد للعروبة.

وبالإمكان تاريخياً، تبين ثلاثة أصناف من العروبة فالصنف الأول هو تصور تقليدي يجعل من السكان العرب الحاليين أحفاد عرب شبه الجزيرة العربية أصحاب فتوحات القرنين السابع والثامن الكبري. والحال أن جل السكان العرب الحاليين ينحدرون من أناس استعربوا عبر الحقب أكثر مما ينحدرون من الفاتحين العرب. غير أن التباهي بأرومة عربية مهما كانت وهمية يظل باعثاً من بواعث الافتخار. والصنف الثاني هو إحساس ديني مركّز على شرف تكلم لغة القرآن التي ينظر إليها على أنها كلام الله ذاته. وهذا الشعور العربي الإسلامي يمنح العرب الشعور بأنهم أعلى من كل المسلمين الآخرين. والصنف الثالث يركز على تصور غلماني للتاريخ ناشئ من الاحتكاك بالغرب. والعروبة التاريخية هي فكرة أن العالم العربي لعب دوراً جوهرياً في تاريخ الحضارة في القرون الوسطى وأن العرب الحاليين يتحتم عليهم استعادة مكانة أجدادهم الأمجاد.

إن الحركة القومية العربية السياسية الحقيقية لم تظهر إلا مع بدايات القرن العشرين في المقاطعات العربية من الدولة العثمانية وكان البعد التاريخي موجوداً فيها إلا أن الحس العربي الإسلامي كان الطاغى. وقد كان لهذه الحركة السياسية أن طالبت بتحرير العرب الذين هم أفضل ديناً من الأتراك، غير أن ميزان كل القوى كان بشكل اضطّر معه القوميون العرب الذين كانت دعايتهم

ترتكز على الإسلام، إلى التحالف مع الأوروبيين لدى الثورة العربية لعام 1916 بقيادة الهاشميين. وكانت سنة 1920 خيبة الأمل الكبرى التي تكونت فيها عدة دول عربية تابعة لفرنسا وإنجلترا. ومنذ حدث التوتر بين تأكيد الرغبة في الوصول إلى تأسيس دولة وحدوية وبين رغبة كل جهاز دولة، في ذات الوقت، في الإبقاء على الدولة الإقليمية التي يراقبها وتكريسها.

وفي الثلاثينيات ظهر جيل جديد من المذهبيين الذين أعطوا العروبة محتوى أدق. ولهؤلاء المنظرين نظرة تزداد علمانية إلى مستقبل العالم العربي. وكانوا يدافعون عن اتحاد كافة العرب الذين سيتمكنون عندئذ من فرض أنفسهم على الساحة الدولية بدلاً من كونهم خاضعين للهيمنة الأوروبية. ولقد أصبحت العروبة المعلمنة التي تخطت الشعور بالنقص الناشء من تفوق الغرب، أصبحت أملاً في البحث السياسي والثقافي والاجتماعي. ولقد تلقت هذه النظريات قبولاً حسناً في أوساط المدرسين الذين كانوا ينشرونها بين تلاميذهم الذين كانوا شديدي التقبل لهذه الأفكار النضالية من أجل الاستقلال. ولم يعد الأعيان وحدهم ملهمي الحركة ووجدت الطبقات الوسطى المتعلمة أملاً في التحولات الاجتماعية التي تتناسب مع الوضع الجديد الذي جعلهم يفرضون وجودهم في المجتمع.

ثم إن ظهور أوائل وسائل الإعلام الجماهيري في فترة ما بين الحربين قد قوى الشعور بالانتماء المشترك. وينبغي منح الأغنية والسينما (الخيانة) المصريتين دوراً بالغ الأهمية، وقد أصبحتا وسيلتي تسليّة شعبية كبرى من الخليج إلى المحيط، ولقد مكنت الصحافة والإذاعة من بروز لغة عربية حديثة وهي شكل مبسط من العربية الكلاسيكية طغت على اللهجات الإقليمية العديدة مؤكدة مشاعر الانتماء الجماعي.

المسألة الفلسطينية وطموحات الهاشميين:

كانت المسألة الفلسطينية في الثلاثينيات محرك انبثاق فكرة الوحدة العربية. ولقد رأى بعض المسؤولين الصهيانية. وأولهم بن جوريون. إمكانية دمج الوطن القومي اليهودي في اتحاد عربي وذلك ما قد يسمح من طمأنة السكان العرب بفلسطين الذين أصبحوا أقلية في بلادهم. ولم يتم القيام بهذه

المحاولات بجدية ولكنها شدت انتباه المسؤولين العرب. ثم إن هذا المشروع أعيد نشره في الأربعينيات ولكن هذه المرة في إطار تقسيم فلسطين مع «نقل» جزء من السكان خارج الجزء المخصص لليهود وكان تشرشيل يدعم هذه الفكرة بكل قوة.

وأثناء الثورة الفلسطينية (1936 - 1939) اضطرت بريطانيا إلى جعل رؤساء الدول العربية يتدخلون لممارسة تأثير على الفلسطينيين في اتجاه الاعتدال. وبعد نفي أهم القادة السياسيين أو اعتقالهم سنة 1938 فضل الإنجليز التعامل مع رؤساء الدول العربية لدى مؤتمر 1939 على التعامل مع الفلسطينيين، وهو المؤتمر الذي أفضى إلى الكتاب الأبيض. وإلى جانب هذه الأعمال الدبلوماسية كان لأحداث فلسطين آثار على الرأي العام العربي الذي كان شعوره بالتضامن مع الفلسطينيين في كفاحهم من أجل الاستقلال في تمام متزايد.

كان الهاشميون بالعراق وشرقي الأردن يبدون بمظهر المدافعين الطبيعيين عن مشاريع الاتحاد العربي. وكانوا يعتبرون أنفسهم قادة العالم العربي الشرعيين لدورهم في الثورة العربية لعام 1916. وكان هاشميو العراق يخططون لاتحاد بين العراق وسوريا مع إلحاق محتمل لشرقي الأردن ولبنان وفلسطين. واتخذ هذا المشروع اسم الهلال الخصيب. ومن جهة أخرى كان الوصي على عرش العراق يطمح إلى أن يصبح ملك سوريا. وكان عبد الله يرى أن مملكته الصغيرة بشرقي الأردن ليست بمستوى دوره باعتباره رجل دولة ويقدر بأن الإنجليز، قد تكفلوا عام 1921 بدعم ترشحه لعرش سوريا عندما يصبح ذلك الأمر متاحاً. ومنذ بداية الثلاثينيات كان يعيد دورياً مشروع سوريا الكبرى التي تجمع كل البلدان الشامية تحت تاجه. وفي هذين المشروعين: الهلال الخصيب وسوريا الكبرى كان الهاشميون يزعمون إيجاد حل للمسألة الفلسطينية بضمان نوع من الحكم الذاتي للوطن القومي اليهودي مع منع أي هجرة يهودية جديدة.

كان الإنجليز يعارضون المشاريع الهاشمية سرا. وكانوا يعلمون أن رفض فرنسا نهائي وهي القوة الوصية على سوريا ولبنان، غير أن التكتك كان واجباً عليهم حتى لا يبدو خلافهم علناً مع حلفائهم. وبما أن مسئولين

بريطانيين عديدين في المنطقة كانوا ميالين إلى دعم مطامح الهاشميين كان كثير من الناس يعتقدون أن الإنجليز هم محركو مشاريعهم وفي سنة 1941 بدأ احتلال القوات البريطانية لسوريا ولبنان مؤشراً على أن العقبة الكبرى قد أزيلت بضعف فرنسا المثالي من تطور الحرب العالمية. وقد أثارت مطامح الهاشميين معارضة المسئولين العرب الآخرين. وحدث تقارب بين السودية ومصر التي أخذ اهتمامها بمن حولها من العرب يتزايد منذ منتصف الثلاثينيات. وكانت لعائلة محمد على المالكة بمصر مطامح دائمة في سوريا وكانت منزعجة لخطر العزلة التي تسببها لمصر مشاريع الاتحاد الهاشمية. وكان الوفد واعياً للشعبية المتنامية للفكرة العربية في الرأي العام المصري وأخذ يتخلى تدريجياً عن مبدئه الأساسي الخاص بقومية مصرية ضعيفة.

وكان السياسيون في فلسطين وسوريا ولبنان لهم في الغالب ماضٍ سياسي مشترك مصدره نضالهم ضد العثمانيين ثم عملهم من أجل مملكة عربية عام 1920م، ثم أخذوا يتعدون تدريجياً عن الهاشميين الذين يعتبرونهم شديدي الارتباط بالإنجليز. وفي الثلاثينيات ربطت علاقات سرية بين مسئولى البلدان الثلاثة تهدف إلى تنسيق سياستهم تجاه الأوروبيين والهاشميين. وفي بداية الأربعينيات كانت قنصيتهم مع هؤلاء واضحة وكانت شخصيات كالحاج أمين الحسيني بفلسطين والقوتلي بسوريا ورياض الصلح بلبنان أعداء الـدء لمشاريع عمان وبغداد. وكانوا - مع تأكيد إيمانهم بالوحدة العربية - يرفضون أن تتم هذه لصالح المملكتين دون سواهما. وقد عملوا ما وسعهم بالإبقاء على استقلال بلدانهم.

تأسيس جامعة الدول العربية:

فصل الإنجليز التسوية أمام مشاريع الهاشميين. وكان هم تشرشل الوحيد هو اتحاد عربي يعطي الصهانة تنازلات كبرى. وكان إيدن وزير الشؤون الخارجية معادياً لهذا المشروع. فأثناء أزمة مايو 1941 التي تميزت بتدخل عسكري إنجليزي بالعراق وبالشعور العام بأن العمليات العسكرية ستنتهي لغير صالح الإنجليز، حاول إيدن تقريب الإنجليز من العرب كما حاول منع تنفيذ مشروع تشرشل. وفي يوم 29 مايو 1941 وفي خطاب بمجلس العموم أعلن

تأييده للوحدة العربية دون استشارة رئيس الوزراء مسبقاً ودون الإشارة إلى مصالح الحركة الصهيونية فقال: «لقد حقق العالم العربي خطوات كبرى منذ استعادة قوته التي تحققت في نهاية الحرب الأخيرة وإن كثيراً من المفكرين العرب ليرغبون في تحقيق قدر من الوحدة لشعبهم أكثر مما تحقق حتى الآن. ولبلوغ هذه الوحدة فهم يأملون في مساعدتنا ولا يمكن لأي نداء مثل هذا صادر عن أصدقائنا أن يبقى دون إجابة. ويدولي من الطبيعي والعادل معاً أن تتوثق فيما بينهم ليس فحسب علاقات ثقافية واقتصادية بل وأقول أيضاً علاقات سياسية. وإن حكومة صاحب الجلالة من جانبها ستقدم الدعم الأكمل لكل خطة تلقى موافقة عامة»⁽³⁾.

ولم يكن بإمكان تشرشل اتخاذ إجراء ضد وزير خارجيته دون أن يحدث بذلك أزمة وزارية والبلاد في خضمّ الحرب. لم يكن لإعلان إيدن تأثير فعلي بسبب الوضع العسكري. وتغير الوضع سنة 1943 باستعادة بريطانيا العظمى مكانتها باعتبارها قوة مهيمنة في الشرق الأوسط وفي فبراير سنة 1943 وإثر استجواب مفاجيء لأحد أعضاء مجلس النواب، دفع إيدن إلى إعادة ما صرح به يوم 29 مايو عام 1941. وأخذ كل السياسيين العرب هذه المرة النوايا البريطانية مأخذ الجد. وبدأ سباق بين النحاس رئيس الوزراء الوفدي بمصر وبين نوري السعيد. وكسب المصري السباق. وهو كما نعلم معاد للمشاريع الهاشمية وقد أفلح بعد سلسلة من المشاورات في جمع كل ممثلي الدول العربية في لجنة تحضيرية بدأت أعمالها بالإسكندرية يوم 25 سبتمبر 1944.

وإضافة إلى مسألة الوحدة العربية كان من الواجب حل مسألتين شائكتين هما اتخاذ موقف مشترك حول فلسطين وحول مستقبل لبنان. ففي الوقت الذي اقترب فيه الاستقلال التام للأراضي التي كانت تحت الوصاية الفرنسية كان ينبغي حمل سوريا على قبول استقلال لبنان. وتم الوصول إلى حل وسط: إذ قبلت سوريا استقلال جارتها في حدودها الحالية وبالمقابل يلتزم لبنان بتبني سياسة تحترم المصالح العربية ومصالح سوريا في المقام الأول. وهذا يعني عملياً أن لبنان ينبغي ألا يصبح قاعدة لقوة أجنبية ترمي إلى بسط نفوذها على سوريا. أما فيما يختص بفلسطين التي لم تحصل بعد على وضع الدولة فقد كانت يمثلها بالإسكندرية موسى العلمي وكان سياسياً فلسطينياً عملياً استطاع

كسب احترام الجميع. والتزمت الدول العربية بالدفاع عن المصالح الفلسطينية غير أن فلسطين لم تكن من بين موقعي اتفاق الإسكندرية تجنباً للاصطدام مع الإنجليز.

وُقع مشروع الاتفاقية هذا يوم 7 أكتوبر سنة 1944. وهو يسجل انتصار خصوم الهاشميين. ورفضت مشاريع الاتحاد بين الدول لمصالح مؤسسة تنظم تعاون الدول على قدم المساواة. وسيعهد لمجلس تمثيلي بتنفيذ الاتفاقات التي تعقدها الدول فيما بينها وتنظيم اجتماعات دورية لتوطيد علاقاتها وتنسيق برامجها السياسية بهدف تحقيق التعاون فيما بينها والحفاظ بكل السبل المتاحة على استقلالها وسيادتها ضد كل عدوان ولتهتم بشكل عام بمصالح البلاد العربية ومصالحها.

وتمت الإشارة إلى هذا الاستقلال بشكل صريح بخصوص لبنان. «إن الدول العربية الممثلة في اللجنة تؤكد بالإجماع احترامها لاستقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية وهو ما قد اعترفت به حكوماتها بعد أن سلك لبنان سياسة مستقلة أعلنت عنها حكومته في برنامج وزاري حصلت به على الموافقة الجماعية بمجلس النواب اللبناني بتاريخ 7 أكتوبر سنة 1943»⁽⁴⁾.

كما أن موقف العرب حول فلسطين تمت الإشارة إليه: «ترى اللجنة أن فلسطين تشكل عنصراً هاماً من عناصر البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها دون تعريض سلام العالم العربي واستقراره للخطر.

«كما أن اللجنة ترى أن التعهدات التي التزمت بها بريطانيا العظمى والمتضمنة إيقاف الهجرة اليهودية والحفاظ على الأراضي الخاصة بالعرب والسير بفلسطين نحو الاستقلال تشكل حقوقاً اكتسبها العرب وأن تنفيذها سيكون خطوة إلى الأمام نحو الهدف المنشود ونحو توطيد السلام والاستقرار.

«تعلن اللجنة تأييدها قضية فلسطين من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة والحفاظ على حقوقها العادلة.

«تعلن اللجنة بأنها لا تقل شفقة من أي كان لما عاناه اليهود في أوروبا بسبب بعض الدول الدكتاتورية. ولكن يجدر عدم الخلط بين حال أولئك اليهود وبين الصهيونية إذ لا شيء أكثر تعسفاً ولا أكثر ظلماً من إرادة حل مسألة يهود

أوروبا بظلم آخر يكون ضحاياه عرب فلسطين، أيا كانت ديانتهم أو طائفتهم.»
تم توقيع الميثاق المؤسس للجامعة العربية بالقاهرة يوم 22 مارس 1945. وهو يؤكد صراحة فكرة أن هدف الجامعة هو «ضمان استقلال كل بلد من البلدان الموقعة وسيادته»⁽⁵⁾.

كان الإنجليز الذين ظلوا في موقف التسوية أول من فوجئوا لنجاح التعاون العربي. ولقد اتخذوا موقفاً سلبياً وهم يشهدون المساعي المصرية، ولم يعتقدوا أنها ستكون بالنجاح وهم إذن لم يكونوا المحرضين على تأسيس الجامعة العربية. ولم يفعلوا شيئاً لمنع الاتفاق وسمحوا لشرقي الأردن الذي لم يحصل آنذاك على استقلاله بتوقيع اتفاقية الإسكندرية.

كان هدف الجامعة الأول هو إبراز موقف موحد حول فلسطين وحول مستقبل البلدان التي كانت تحت الوصاية الفرنسية ولم يكن هدفها الاعتراض على المواقع البريطانية بالمنطقة. واضطر الهاشميون المدافعون التقليديون عن الوحدة العربية إلى التنازل أمام مصر التي جاءت حديثاً إلى العروبة. واتخذت القاهرة مقراً للمنظمة الجديدة رمزياً. غير أن عروبة مصر كانت في تلك الفترة سلبية في جوهرها. وكان هدف تشجيع التعاون بين الدول هو إعاقه مطامع الهاشميين. ولم يكن لمصر آنذاك لا الوسائل ولا الرغبة في أن تكون مركزاً لتجمع وحدوي للعرب. ولقد مكن هذا البرنامج الواقعي والأدنى في طموحاته ما اعتبره الكثيرون آنذاك خطوة أولى نحو الوحدة العربية. ورغم الشعبية المتنامية للفكرة الوحدوية بين الجماهير العربية فقد وُضعت أهم العراقيل لتحقيقها على أرض الواقع: فالمشاريع كانت تبدو دائماً على أنها عبارة عن الإرادة التوسعية لهذه الدولة أو تلك أو هذا النظام أو ذاك وبالتالي كانت تثير معارضة الآخرين. وإثر الحرب مباشرة كانت بريطانيا العظمى تبدو لعدد من المراقبين كما لو كانت القوة العظمى الداعية سراً للوحدة العربية لفرض هيمنتها على المنطقة. ولقد ظهر نفس التشخيص الخاطيء في الخمسينيات والستينيات بالنسبة للاتحاد السوفيتي غير أن هذه الأخطاء كان لها تأثير كبير على سياسة الدول العظمى بالمنطقة.

هوامش الفصل الأول

- (1) ورد هذا النص عند مرسل كولومب L'Evolution de L'Egyte ، باريس ، 1951 ص ص : 304 - 325 .
- (2) كللين إلى بيفن ، يوم 6 مارس 1946 ، روجر لويس ، - The British Empire in 1951 - 1945 - The Middle East . أكسفورد 1981 ص 227 .
- (3) مرسل كولومب ، L'evolution de L'Egypte ص ص 180/179 بالنسبة لهذه الترجمة .
- (4) أي أن الجامعة العربية كفيلة بتطبيق الميثاق الوطني لسنة 1943 .
- (5) نصوص وردت في Les Cahiers de L'Orient contemporain ، 1945 .

الفصل الثاني

النزاع العربي الإسرائيلي

إن النزاع العربي الإسرائيلي هو أكثر نزاعات الشرق الأوسط إثارة للاهواء ولا اتخاذ المواقف وهذه المواقف ليست خارجة عن النزاع ذاته بل هي إحدى عوامله وأحد رهاناته بقدر ما أن المسألة ليست مجرد قطاع صغير بالشرق الأدنى . فمنذ البداية كان الاستنجد بالرأي العام الأجنبي أحد أدوات الصراع ، إن الجمع بين هذا النزاع وبين أحد أكبر مآسي القرن العشرين إلا وهو قتل النازية الجماعي ليهود أوروبا واستخدام هذه المأساة ، كل ذلك قد جعل الغرب غير مكترث لما يحدث في فلسطين . وإن التواطؤ بين الإمبريالية الغربية والصهيونية في فترات مختلفة من تاريخها يفسر موقف العديد من بلدان العالم الثالث التي ترى أن القضية الفلسطينية ما زالت فصلاً لم يفلح من التاريخ الاستعماري وليست مجرد صراع عرقي مثل العديد من المآسي الأخرى لما بعد عام 1945 . فبالإضافة إلى المسائل الحيوية من الجغرافيا السياسية مثل قناة السويس واحتياطيات النفط العالمية فإن الرهان النهائي الذي ليس سوى الأرض المقدسة فعلاً يعيد إلى الأذهان المغامرة المشتركة للديانات السماوية الثلاث الكبرى وإن هذه التدخلات المستمرة للاهوام السياسية تجعل من هذا النزاع الصغير القليلة خسائره البشرية نسبياً أحد أهم قضايا هذا النصف الثاني من القرن العشرين وأكثرها خطراً .

أصول النزاع العربي الإسرائيلي

لمحة حول تاريخ فلسطين:

إن لفظ «فلسطين» يعود إلى التاريخ القديم الإغريقي اللاتيني فهو يذكر بما يعرفه الإغريق عن هذا الإقليم أي ذلك الذي ظل مدة الشريط الساحلي الذي يسكنه الفلسطينيون منذ نهاية الألف الثانية قبل ميلاد المسيح بينما كان الداخل الذي تسكنه شعوب يتكلمون لغة سامية عرفوا عامة بالكنعانيين، مجهولاً من الإغريق. وكان العبرانيون يشكلون جزءاً من تلك الشعوب المستقرة على ضفتي وادي الأردن. ولقد تغير مجالهم الجغرافي كثيراً بحسب الحقب تقلصاً وتوسعاً بحسب ميزان القوى بين الدول المحلية.

ومنذ القرن السادس قبل الميلاد تولد عن سبي بابل الشتات اليهودي إلى بلاد ما بين النهرين في البداية ثم على امتداد سواحل البحر المتوسط. ولئن تمكنت دولة عبرية ثانية من الظهور في العصر الهلنستي فإنها لم تفلح في تجميع كل سكان الإقليم الفلسطيني في إعمار متجانس. لذا نشأت توترات حامية بين مختلف التجمعات السكانية وكان الشتات اليهودي يتنامى باستمرار لأسباب اقتصادية، لأن الإقليم أصبح بلاد مهجر وبالإعتناق لأن اليهودية التي كانت آنذاك الدين الموحد الوحيد كانت مفتوحة تماماً لتهود غير اليهود.

ولقد أدى النزاع مع روما وثورات القرنين الأول والثاني للميلاد إلى إنهاء الاستيطان اليهودي في منطقة القدس إلا ضرباً من اليهودية الحضرية والزراعية ظلت موجودة إلى القرنين الخامس والسادس بشمال فلسطين وخاصة بالجليل. ثم إن دخول السكان اليهود وغير اليهود الديانة المسيحية في العصور القديمة المتأخرة والعصر البيزنطي قد وضع نهاية لليهودية الفلسطينية وجعل من الشتات الممثل الأهم للعالم اليهودي. ولما قامت الفتوحات العربية في القرن السابع كانت فلسطين مسيحية في معظمها.

كان العرب موجودين بفلسطين منذ قرون فحتى قبل ميلاد المسيح كانوا يرتحلون ويتعاطون تجارة القوافل على طول وادي الأردن. وظهرت الدول العربية الأولى بشرقي الأردن وكانت أهمها البتراء ودولة الفساسنة في العصر

البيزنطي . وكانت دولة مسيحية ولكن تقدم الإسلام كان سريعاً وصاحبه التعريب بإدماج المسلمين الجدد في القبائل العربية الغازية وبتبنيهم أنساب الفاتحين . غير أن الدخول في الإسلام لم يشمل كل الناس وبقي في القرن العشرين حوالي 10٪ من العرب المسيحيين من الروم الأرثوذكس خاصة وهم يقولون بانتمائهم إلى العرب النصارى لفترة ما قبل الإسلام . لكن التعريب اللغوي والثقافي كان كاملاً .

ولقد شهدت العصور اللاحقة كذلك تحركات كبرى للسكان وخاصة مع الحروب الصليبية والاستيطان المنتظم للبدو القادمين من شبه الجزيرة العربية حتى بداية القرن التاسع عشر . ومن المسير معرفة ما إذا كانت قد وُجدت استمرارية كاملة للإعمار منذ العصور القديمة لكن المؤكد هو أن الأعياد الإسلامية المحلية الكبرى هي إجلال أنبياء اليهودية الأقدمين مثل موسى وأن أورشليم (القدس) قد أصبحت ثالث مدينة مقدسة في الإسلام إلى حد أنها فقدت اسمها الأصلي وصارت تسمى القدس بالمعنى الصحيح . وإن وجود هذا التذكير الدائم في الثقافة الشعبية بالمصور البابلية عبر الرؤية الإسلامية للأحداث يمكن أن يفسر إما بوجود الأماكن المقدسة للديانات الموحدة الثلاثة وإما باستمرارية التقاليد والشعائر عبر ألفي سنة وعبر تغييرين دينيين اثنين .

كانت فلسطين في العصر العثماني جزءاً من بلاد الشام التي كانت تكون جزءها الجنوبي ولم تكن غير تعبير جغرافي أبقى عليه الجغرافيون الغربيون ولم تكن حدودها دقيقة . وكما هو الشأن بالنسبة للفظ سوريا ظهر لفظ فلسطين من جديد في اللغة العربية في القرن التاسع عشر تحت تأثير الغرب ثم إن الظروف السياسية بدأت تبرز كياناً فلسطينياً حقيقياً فكانت دائرة دمشق الإدارية الممتدة حتى البحر الأحمر على طول غور الأردن ترسم حداً شرقياً لها . كما كان إقليم جبل لبنان المستقل ذاتياً ومقاطعة بيروت الساحلية ترسم حدها الشمالي وفي سنة 1907 كرس الحدود مع مصر دولياً . وقد أدت مسألة البقاع المقدسة بالعثمانيين إلى جعل حاكم القدس وجنوب فلسطين تابعاً مباشرة لمعاصمة الإمبراطورية . وإن الإجلال المحلي للصالحين المسلمين وللنبي موسى للدليل على وجود شخصية مميزة .

أما على الصعيد الاقتصادي والسكاني فإن تاريخ فلسطين يظهر وجود

حلقة سكانية خاصة مرتبطة بالعلاقات مع البدو. فإذا كانت السلطة ضعيفة كان البدو موجودين في كل مكان واضطهدوا المزارعين وحدوا من مناطق زراعة الحضر وأصبح السكان محدودين عدداً. وإذا كانت السلطة قوية طُرد البدو أو وُطِنوا وامتدت المناطق المزروعة وأخذ السكان يتزايدون بسرعة. وهكذا جلب الفتح العثماني في القرن السادس عشر رخاءً كبيراً للمنطقة بينما كان لازمة القرن السابع عشر تأثير كبير عليها. وكان النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة انتعاش اقتصادي صحب تصدير القطن والتبغ في اتجاه أوروبا ونمو ديموغرافيا (سكاني) كبير. ثم إن مرور الفرنسيين سنة 1799 وانخراط النظام السياسي الذي تبع ذلك قد ألغيا السيطرة على البدو؛ لذلك كانت فترة جمود استمرت طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يتمكن العثمانيون إلا حوالي 1850 من استعادة النظام العام وكبح الرُّحل واستقر عدد السكان في خمسينيات القرن الماضي وبداية الستينيات حوالي 350,000 ساكن منهم 30٪ في مناطق التجمعات الحضرية. وكان التوزيع الطائفي كالتالي: 85٪ من المسلمين و11٪ من المسيحيين و4٪ من اليهود. ولقد كان لتعزيز السلطة العثمانية منذ منتصف الستينيات والاندماج الاقتصادي المتزايد في السوق العالمية بفضل توسيع زراعة الحمضيات أن أحدثا نمو سكانياً حدث منه الحروب البلقانية لسنوات 1876 - 1878 التي يقال إنها تسببت في مقتل أكثر من 10,000 جندي من أصيلي فلسطين. ولعل سكان فلسطين حوالي سنة 1882 كانوا 470,000 دون تغيير يذكر لا في التركيبة الطائفية ولا في التوزيع بين المدن والريف. ويمكن هذا النمو السكاني النشط من إعادة زراعة أراض جديدة في فترة وصول أوائل المستوطنين الصهاينة.

أصول الصهيونية:

إن الديانة اليهودية حسبما هي مطبقة في الشتات ما تنفك في طقوسها ومختلف ممارساتها تذكر الأرض الموعودة المذكورة في الكتاب المقدس. وكانت الأعياد الدينية التي كانت تتبع في الغالب التقويم الزراعي للأرض المقدسة وكذلك الصلوات والقانون الديني تذكر اليهودي المطبق طقوس دينه بذكرى الأرض التي منحها الرب للشعب المختار. وأصبح حائط المبكى الأثر الوحيد الباقي من معبد أورشليم مكاناً مقدساً يُحج إليه.

ولقد وجدت دوريا حركات «صعود» نحو القدس من قبل يهود يرغبون في قضاء السنوات الأخيرة من حياتهم في هذه الأرض التي تركزها ديانتهم. وفي القرن السادس عشر سمحت السلطات العثمانية لليهود لاجئين طردهم ملوك إسبانيا المسيحيون بالاستقرار بالجليل. كل هذه العناصر مكنت من ظهور سكان يهود من جديد خاصة بالقدس والجليل، بلغت نسبتهم 4٪ تقريباً من مجموع السكان، وشكل هؤلاء السكان اليبشوف القديم أو استقرار. وكان هذا الاستقرار دينياً خاصة وكان في القرن الماضي يعيش خاصة من المساعدة المالية التي يمنحها إياهم بنو دينهم في الشتات.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر بأوروبا الشرقية والوسطى قامت حركات دينية يهودية تدعو إلى العودة إلى فلسطين تحت إمرة قادة كانوا يقولون بأنهم مرسلون من عند الله، غير أن هذه الحركات قد فشلت ومن المفارقات أنها انتهت في الغالب إلى اعتناق مؤسسيها الإسلام أو الكاثوليكية. لذلك كانت السلطات الدينية اليهودية التقليدية تعارض معارضة تامة - منذئذ - أي فكرة عودة جماعية وقالت إن ذلك سيكون من عمل المسيح الذي سيرسله الرب لا من عمل الناس. ولما بدأ تحرر اليهود بفضل الثورة الفرنسية حرمت السلطات الدينية الهجرة إلى الأرض المقدسة وهي سلطات كانت حريصة قبل كل شيء على احترام الشريعة اليهودية احتراماً دقيقاً.

وكانت فكرة العودة هذه ينادي بها البروتستنت الأنجلوسكسونيون الذين كانوا يفسرون بعض آيات سفر «رؤيا القديس يوحنا» بأن تحقق النبوءات - أي يوم القيامة - لا يمكن أن يتم إلا إذا اجتمع مجموع الشعب اليهودي بالأرض المقدسة ليدخلوا المسيحية قاطبة، وكانت حركة الفكر هذه المسماة حالياً بالصهيونية المسيحية شديدة النفوذ في الدوائر الحاكمة الإنجليزية والأمريكية في القرن التاسع عشر.

إن الانعتاق الممارس حسب صيغة الثورة الفرنسية والمتمثل في منح كل شيء للأفراد ورفض كل شيء للجماعات قد قوض المؤسسات المستقلة التي كانت مناهضة لليهودية والفكرة الحرفية قد أبقت عليها. وفي أوروبا الغربية - حيث كانت نسبة اليهود ضعيفة نسبياً - مر التحرير سريعاً نسبياً ودون حادث هام وسرعان ما شوهد سياسيون من أصل يهودي يلعبون دوراً سياسياً هاماً (في فرنسا

منذ ملكية يوليو) - أما فكرة بعض صغار الثوريين الفرنسيين القائلة بتحرير قومي لليهود لا تحرير فردي فلم يكن لها أي صدى فعلي في تلك الحقبة.

لكن الوضع تغير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث واجه تحرر يهود أوروبا الشرقية مصاعب لا سبيل إلى تخطيها خاصة في أقاليم إمبراطورية روسيا حيث كان اليهود مستقرين في المناطق الغربية وفي الدول البلقانية الناشئة من تفكك الدولة العثمانية. وهذا المجال الجغرافي هو فعلاً المجال الذي كان اليهود الأوروبيون (الأشكيناوي) يشكلون فيه جزءاً هاماً من السكان. فقد رفضت الدول التخلي عن تشريع تمييزي، وساء وضع اليهود بدلاً من أن يتحسن خاصة بعد عام 1880 بظهور مجازر (بوغروم) جرت بتواطؤ السلطات السليبي على الأقل.

ولقد عانى المجتمع اليهودي الذي كان في تحول كبير من استحالة إدماجه ومن تدهور الوضع المادي إذ كان هذا المجتمع قد عرف حركة تحديث وعلمنة تعارض مع الإطارات الدينية حفظة الهوية اليهودية التقليدية. وكانت حلول كثيرة مطروحة للخروج من هذا الوضع، وكان الحل الذي اتبعته الجماهير أكثر من غيره هو الهجرة إلى الغرب في اتجاه القارة الأمريكية وكذلك بلدان أوروبا الغربية وهذا الحل أحدث خلخلة في الجاليات اليهودية المتحررين بتلك البلدان بسبب التفاوت الثقافي والاجتماعي واللغوي بين المهاجرين الجدد وبين المتحررين.

ولقد خلق ميلاد تيار المناهضة للسامية المسألة اليهودية ودأب علماء اللغة والسلالات منذ بداية القرن التاسع عشر على تحليل السكان وتصنيفهم في مجموعات بشرية تسمى أعراقاً: الأريون، الساميون، الطورانيون الخ. . وفي تصور العلماء، كانت الأعراق في الواقع ما يعبر عنه اليوم بالمجموعات الثقافية التي تلعب دورها في تطور البشرية مسهمة بعنصر أو بآخر هام. وفي إطار التفوق الغربي المتميز بالفرز والاستعماري ظهر السكان الأوروبيون المسمون بالأريين بأنهم العنصر القائد للبشرية، وكان المناهضون للسياسة يعرفون اليهود

(*) هي الملكية التي جاءت بها ثورة يوليو 1930م التي قضت على حكم شارل العاشر وأعلنت محله لويس فيليب. ويعرف عهد (1930 - 1948) بالملكية البرجوازية. (المترجم)

بأنهم الساميون فعلاً؛ وبالتالي بأنهم خارجيو المنشأ وبأنهم خطرون في أوروبا. وأياً كانت رغبة الإدماج «أو الاندماج» بل وبسبب هذا الاندماج ذاته الذي جعل صمودية التعرف عليهم بصفتهم تلك تزايد ينبغي محاربتهم. وليس بإمكان أي كان أن يهرب من هويته العرقية. وصارت مناهضة السامية عنصراً مكوناً من عناصر القومية المتحصنة في أوروبا. وهذه القومية ليست قومية الثورة الفرنسية. فالقوم أو الأمة عند الثوريين الفرنسيين هي مصدر أية شرعية. والتاريخ الذي أسسها نانوي بالنسبة للفكرة الرئيسية التي حددتها، وهي الرغبة في العيش معاً في إطار مؤسسات مشتركة. وعند القوميين، الأمة هي قبل كل شيء أمر بيولوجي، وهي كذلك الرسوخ في الأرض. وهي حقيقة شبه عرفية لا يمكنها قبول اندماج عناصر أجنبية تحط حتماً من قدرها بالمخالطات، وأصبحت مناهضة السامية واقعاً متمامي الوجود في أوروبا الغربية مثلما تظهره قضية دريفوس. وبما أننا هنا في دول حقوق مؤسسة على المساواة القضائية فإن هذه المعاداة لا يمكنها أن ترجع إلى تشريع تمييزي بل إن هذه العنصرية تظل قضية تصرف فردي وقضية رأي وعمل سياسي ولكنها ليس لها تجسيد قانوني.

وكان رد الفعل الثاني هو الخيار الثوري في إطار الاشتراكية الماركسية التي هيمنت على نهاية القرن التاسع عشر. ولئن كان بإمكان النضالية الثورية أن تكون دامية بالنسبة لأقلية صغيرة في أحزاب إطارات مثل الحزب البلشفي، فإن السعي إلى الاقتراب من البروليتاريا العمالية أدى إلى بروز تنظيمات يهودية اشتراكية تستهدف الطبقة العمالية اليهودية. وكانت العنصرية الاجتماعية في الإمبراطورية الروسية قد بلغت إلى حد أن جزءاً كبيراً من العمال اليهود كانوا لا يعملون إلا في منشآت تستخدم عمالة يهودية فقط.

وكان رد الفعل الثالث يخص أقلية ضئيلة هي الصهيونية. وكانت خاصة حركة علمانية نشأت رداً على مناهضة السامية. وكانت الأطروحات الصهيونية تبدو منطقيّاً كما لو كانت الحل الوحيد لما يسمى بالمسألة اليهودية إذ أن الاندماج في أوروبا الشرقية كان مستحيلاً بسبب موقف المجتمع المحلي كما أن الذويان في أوروبا الغربية أو في أمريكا الشمالية خديعة؛ لأن مناهضة السامية متزايدة برغم كل جهود الاندماج. والخيار الثوري مازق إذ لا شيء يدل على أن مناهضة السامية لن تعود إلى الظهور بعد الثورة وأن هذا الخيار لا

يمكنه في العاجل إلا أن يجلب المزيد من الاضطهاد فقد أضاف أعداء السامية إلى صورة اليهودي الرأسمالي المستغل صورة اليهودي المثقف الشوري المخرب، فينبغي إذن تحقيق الانعتاق الذاتي لليهود في إطار قومي وينبغي الإقضاء إلى نفس النتيجة التي تم بلوغها في الاندماج، أي إلى ظهور رجل عصري متخلص من الأثقال خاصة الأثقال الدينية وأثقال الماضي ولكن على أن يكون ذلك هذه المرة في جماعة قومية يهودية لها قاعدة أرضية. ولم يكن بوسع الصهيونية الحركة القومية الأوروبية أن تفكر في الكمال القومي إلا في علاقة بدم وبأرض ولا يمكنها أن تفضي إلا إلى مشروع دولة. وكانت إرادة الحركة هي إلغاء كل عصور الشتات والعودة إلى أرض اليهود الوحيدة التي هي الأرض الموعودة مثلما يشار إليها في الكتاب المقدس. ولم يكن للصهيونية مرتكز ديني بالعكس فهي لا ترى في النص المقدس إلا الذاكرة التاريخية للشعب اليهودي، وأن تكوين جماعة جديدة ترابية ستجعل الشعب اليهودي شعباً عادياً لن يكون غير أمة عادية لها دولتها في عالم الدول الأمم.

اليهود والعرب في فلسطين (1880 - 1945):

لئن استطاعت بعض الشخصيات اقتراح تأسيس دولة يهودية في فلسطين عبر القرن التاسع عشر فإن الصهيونية بصفتها تلك لم تظهر إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر في الفترة التي حدثت فيها المجازر ضد اليهودية في روسيا بينما تأكدت مناهضة السامية في أوروبا الغربية تياراً مهماً في الرأي العام. كانت الحركة الصهيونية الأولى ضعيفة التنظيم إذ كانت مجموعة لجان موزعة في روسيا متجمعة تحت اسم «عشاق صهيون». وكان هدفها تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين العثمانية.

وهذه «العالية» الأولى (الصعود نحو الأرض المقدسة) كانت فشلاً نسبياً فهي لم تهتم غير بضعة آلاف من الأفراد ولم تتمكن من تكوين وحدات اقتصادية يهودية مكتفية ذاتياً في فلسطين. وكانت المستوطنات اليهودية خاضعة من أجل بقائها للإعانات التي يرسلها المحسنون اليهود الذين كانوا يعتبرون عملهم هذا عملاً إنسانياً أكثر منه سياسياً.

إلا أن الأمور تغيرت في نهاية التسعينيات مع عمل ثيودور هيرتزل

مؤسس الصهيونية الفعلي. كان هيرتزل صحفياً يهودياً نمساوياً شهيراً وكان أنموذج اليهودي المندمج بأوروبا الغربية. ولقد أدرك أثناء تغطيته قضية دريفوس بفرنسا أن مناهضة السامية قوة ثابتة لا يمكنها إلا أن تتطور بتنامي الهجرة اليهودية إلى الغرب. ولقد عرض نظريته هذه في كتابه: «الدولة اليهودية» الذي نشر سنة 1896: «إن المسألة اليهودية موجودة ولا جدوى من إخفائها وهي تظهر مثل قطعة من العصور الوسطى تاهت في زماننا ولم تستطع الشعوب المتحضرة حتى يومنا هذا القضاء عليها رغم حزن نواياها. إن المسألة اليهودية مطروحة حيثما وجد اليهود في أعداد كبيرة. وحيثما هي غير موجودة فإن المهاجرين اليهود يستوردونها معهم. ونحن، بفعل ميل طبيعي، نذهب للعيش حيث لا يتم اضطهادنا، غير أن الاضطهاد يصبح نتيجة مباشرة. لمجيشنا. تلك ملاحظة لا تقبل الدحض. وتبقى حقيقة حيثما ذهبنا، وحتى في البلدان ذات المستوى الحضاري الراقي - وفرنسا دليل على ذلك - ما لم تسو المسألة اليهودية تسوية سياسية⁽²⁾».

وما دامت الهجرة حلاً كاذباً وأن حياة اليهود في أوروبا الشرقية تزداد صعوبة كل يوم فإن الحل الوحيد هو تأسيس دولة يهودية في فلسطين. وإثر نشر كتابه، أسس هيرتزل المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول سنة 1897. وفي تلك المناسبة تم التصويت على البرنامج الصهيوني الأول:

«تهدف الصهيونية إلى الحصول للشعب اليهودي على تكوين مقرر معترف به ويكفله الحق العام بفلسطين. ولبلوغ هذه الغاية ينوي المؤتمر استخدام الوسائل التالية:

(1) تشجيع مبدأ استعمار فلسطين من قبل الزراع والحرفيين والعمال اليهود.

(2) تنظيم جميع اليهود وتوحيدهم في جمعيات محلية وعامة وفق قوانين مختلف البلدان.

(3) توكيد الهوية والشعور القوميين اليهوديين.

(4) مساع بغرض الحصول من الحكومات على الاتفاق الذي سيكون

ضرورياً للتمكين من تحقيق أهداف الصهيونية»⁽³⁾.

وهذا البرنامج في حد ذاته حل وسط باستعمال لفظ «بيت» أو مقر بدلاً من «دولة» حتى لا يثير مخاوف الدولة العثمانية وحل وسط بالمساواة بين المساعي الدولية وبين الاستقرار في الأرض. والواقع أن هيرتزل كان نصيراً للصهيونية السياسية وهي برنامج ينص على العمل فقط لدى الدول العظمى للحصول على «ميثاق» يضمن حقوق اليهود بفلسطين. وكان معارضاً للصهيونية العملية الساعية قبل كل شيء إلى تطوير الوجود اليهودي بفلسطين، فهو كان يرى أن ذلك لا يجدي فتيلاً ما دام الاستيطان اليهودي يظل خاضعاً لإرادة العثمانيين الذين قد يلفونه في أية لحظة.

ولقد بقي هيرتزل حتى موته سنة 1904 يدافع عن صهيونيته السياسية لدى السلطات العثمانية والروسية والألمانية والإنجليزية. وكان يلوح باستمرار بأسطورة قوة اليهود الخفية مستعملاً بذلك أحد مضامين المعادين للسامية ليوهم بأن حركته لها وسائل هامة ولم يكن ذلك حقيقياً. وكان يلفت الانتباه إلى وضع يهود روسيا الذي يتسارع سيره نحو الكارثة وإلى ضرورة إعادة توطينهم بفلسطين، وكانت الحجة الإنسانية مصحوبة بتبريد أهم مضامين الفكر الاستعماري الأوروبي؛ فالبيت اليهودي بفلسطين سيكون موقعاً متقدماً للحضارة في ذلك العالم المتأخر والبربري الذي هو الإمبراطورية العثمانية. وكان أول من طرح مسألة فلسطين أمام الرأي العام الغربي.

ورغم معارضة هيرتزل، كان دعاة الصهيونية العملية يقومون بالإعداد لهجرة اليهود إلى الأرض المقدسة. وبعد موته أصبح لهم هامش مناورة أكبر واستطاعوا تحقيق برنامجهم. ولقد قدمت «العالية» الثانية - ولعدة عقود - إطارات اليشوف ثم إطارات دولة إسرائيل. وكان دعاة الصهيونية العملية يريدون تحطيم قوالب المناهضة للسامية التي استبسطوها تقريباً وهي صورة اليهودي ساكن المدينة الطفيلي المريض جسماً والجبان وتقديماً رجل جديد مزارع خاصة وشغل مسمً بلفح الشمس ومقاتل. فالصهيونية التي كانت برنامج «خلاص» بالعمل كانت تُعرف نفسها بأنها رفض عالم الشتات. وهي فكرة قومية؛ لذلك طورت استعمال اللغة العبرية دون سواها وكانت هذه لا تستعمل منذ آلاف السنين إلا في الأعمال الدينية. واستعمالها هذا يتم على حساب

اللغات التي يتكلمها اليهود في الشتات. وبما أن الهجرة جاءت من روسيا خاصة فقد أصبحت الأفكار الاشتراكية سيطرة. وكانت الهياكل الجديدة تنجس نحو الاستغلال الجماعي حيث يمنع استعمال النفوذ وذلك ما أفضى إلى بلورة ما أصبح عشية الحرب العالمية الأولى الكيبوتس. إلا أن المزارعين اليهود كانوا لا يمثلون إلا سُبع سكان فلسطين اليهود عام 1914. وبالإضافة إلى الدوافع الإيديولوجية كانت الحاجة إلى التكتل في وجه مجتمع معاد وللإستفادة بالوجه الأمثل من الموارد المالية الضئيلة تدفع إلى تكوين أشكال من الملكية الجماعية.

بقيت الصهيونية حركة أقلية تماماً في العالم اليهودي. وكانت ميزانية المنظمة الصهيونية المكونة من إسهام المشاركين أقل بكثير من النفقات الإنسانية للجياليات اليهودية بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. كان مجموع الهجرة اليهودية من أوروبا الوسطى للفترة ما بين 1901 إلى 1914 قد بلغ 1,600,000 مهاجر منهم 90٪ في اتجاه أمريكا الشمالية و 8٪ نحو بلدان أخرى و 2٪ نحو فلسطين^(٩). فالتأثير الفعلي للصهيونية قبل عام 1914 كان ضعيفاً. وكان اليشوف القديم والجديد بفلسطين عشية الحرب العالمية الأولى يمثل 85,000 شخص مقابل 650,000 عربي بين مسلم ومسيحي (فالسكان العرب قد زادوا بواقع 200,000 منذ بداية الثمانينيات).

وكانت هذه الهجرة كافية لإثارة قلق السكان العرب خاصة بعد 1908 تاريخ ثورة تركيا الفتاة التي سمحت بتطوير حياة سياسية مكثفة. ولقد أدرك الأعيان الفلسطينيون رؤساء السكان الطبيعيين فعلاً أن للصهيونية إرادة لتأسيس دولة وليست مجرد إرادة إقامة ملجأ. ورأوا أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون إلا باطّراح عرب فلسطين. ولم تلبث المصادمات أن وقعت لأسباب المجاورة (كالخصومات بين المزارعين المستقرين وبين مربي الأنعام) ولأسباب سياسية. وفي أواخر سنوات الدولة العثمانية أصبحت معارضة الصهيونية مضمون تعبئة في العمل السياسي لبلاد الشام كاملة. وكان المستوطنون الصهاينة لا يصلون إلى تحديد مكانهم على الساحة السياسية المحلية. وكانوا في غالبيتهم قد احتفظوا بجنسياتهم الأجنبية مستفيدين من الحماية القنصلية التي يمنحها إياهم نظام الامتيازات وكانوا يترددون بين مساندة السلطات العثمانية المالكة للشرعية

السياسية وبين تحالف ممكن مع الحركة الاستقلالية العربية التي كان بإمكانهم أن يضمّوها لها دعماً دولياً.

أثارت الحرب العالمية الأولى مسألة فلسطين مجدداً وقد أصيبت المنظمة الصهيونية العالمية بالشلل لتشتت أعضائها في كل البلدان المتحاربة، ولأن إدارتها تبدو قريية من الإمبراطوريات الوسطى. ولقد حصلت على حماية ألمانيا لسكان فلسطين من اليهود في الوقت الذي كان العثمانيون يفكرون في طردهم منها لقربهم الجغرافي الشديد من مناطق القتال. ولم يكن بوسع الألمان أن يفعلوا أكثر من ذلك بسبب تحالفهم مع العثمانيين.

وعلى العكس من ذلك، استطاعت مجموعة من الصهاينة المستقرين بإنجلترا - والتي لم يكلفها أحد وكانت بقيادة الكيماوى الشهير حاييم وايزمان - العمل بفاعلية أكبر. كان للإنجليز المتأثرين بتربيتهم البروتستنتية تعاطف كبير مع الأفكار الصهيونية. وكان عليهم سنة 1919 مواجهة الثورة الروسية ودخول الولايات المتحدة الحرب. وكان يقدر أن الرأي العام اليهودي في هذين البلدين يلعب دوراً عظيماً. ولم تكن المسألة الفلسطينية قد سويت إذ كان الفرنسيون يريدون مطامع في الشام كلها وأن الحل المنصوص عليه في اتفاقيات سايكس بيكو (تدويل تضمّنه روسيا) لم يعد قائماً بعد انهيار القيصرية. وكان على البريطانيين أن يجدوا وسيلة لتبرير وجودهم بفلسطين بعد الحرب واللازم للدفاع عن قناة السويس. والمشكلة تزداد تعقيداً بعد التخلي رسمياً عن أشكال الإمبريالية التقليدية (الاستعمار الحماية مناطق النفوذ) وأنه ينبغي الآن تقديم ذرائع إنسانية في سياق منطق ولسن. وبدأ دعم الصهيونية كأحسن حل لأن التوراتية البروتستنتية تتفق فيه مع مصالح بريطانيا العظمى الإمبريالية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وجاء تصريح بلفور يوم 2 نوفمبر 1917 ليرسم آراء بريطانيا الجديدة حول مستقبل فلسطين «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعطف لإقامة بيت قومي للشعب اليهودي بفلسطين وستعمل كل جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف ومن المفهوم بشكل جلي أنه لن يتم أي شيء يمكنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة بفلسطين ولا بالحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر.»

إن الإعلان يعطي الحركة الصهيونية التي أصبح رئيسها وايزمان ذلك

الميثاق الدولي الذي طالما أمله هيرتزل. بقي تحديد أهداف الصهيونية بشكل رسمي. فكان البرنامج الغامض الذي أعلنه وايزمان أمام «مجلس العشرة» بمؤتمر السلام بفرساي يوم 27 فبراير 1919.

«إننا لا نطلب حكومة يهودية خالصة إننا نطلب أن تقوم بالبلاد تحت حكومة المنطقة، ظروف معينة وإدارة بشكل يمكننا من إرسال مهاجرين إلى فلسطين ويمكن أن يكون عدد هؤلاء سبعين ألفاً أو ثمانين ألفاً في السنة. وسنجهد في تأسيس مدارس تدرس فيها اللغة العبرية وسنبني تدريجياً أمة تكون يهودية بقدر ما فرنسا فرنسية وبريطانيا بريطانية.

«وعندما تكون هذه القومية أغلبية السكان عندئذ تأتي اللحظة التي نطالب فيها بحكم هذه البلاد.»⁽⁵⁾

وأعلن الفلسطينيون منذ 1920 في سلسلة من المؤتمرات والملتقيات معارضتهم التامة للمشروع الصهيوني. مثل هذه اللائحة التي حررها أعيان القدس المسيحيون والمسلمون في فبراير 1920 رداً على نص وايزمان. وكيف يمكن السماح لليهود (الذين لا يمثلون حتى 7٪ من السكان والذين لا تمثل أملاكهم حتى جزء من ألف جزء من الأراضي والعقارات بالبلاد) أن يصبحوا سادة فلسطين دون أن يكون لهم حق فيها.

أما حقوقها فيها فهي من أوضح ما يكون. فهي مثل حقوق الإنجليز في إنجلترا وحقوق الفرنسيين في فرنسا⁽⁶⁾. . .

ومنذ 1920 قامت مظاهرات عنيفة إعراباً عن معارضة العرب الفلسطينيين للإنجليز والصهاينة. غير أن الحالة هدأت في السنوات التالية بسبب ضعف الهجرة اليهودية برغم عدم وجود قيود تحد منها وبرغم غلق الولايات المتحدة الباب أمام الهجرات الأوروبية الجماعية. وجدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين صريح بالخصوص:

وفي هذه السنوات تكونت المؤسسات الصهيونية الرئيسية. فضلاً عن المنظمة الصهيونية العالمية التي تواصل تركزها في الشتات، كانت الوكالة اليهودية في فلسطين مكلفة بإدارة مصالح اليشوف المادية ويتمثله لدى

30327	1933	5144	1920 (سبتمبر - ديسمبر)
42459	1934	9149	1921
61854	1935	7844	1922
29727	1936	7421	1923
10536	1937	128526	1924
12868	1938	33801	1925
16405	1939	13081	1926
4,547	1940	2713	1927
3647	1941	2178	1928
2194	1942	5249	1929
8507	1943	4944	1930
14464	1944	4075	1931
		9553	1932

السلطات البريطانية. وإلى جوارها تقع الهستدروت أو الاتحادية العامة للعمال اليهود التي كانت تلعب دوراً عظيماً في الاقتصاد والمجتمع بمراقبتها لعدد من المنشآت والمزارع الجماعية فضلاً عن الدفاع عن منخرطيهما. وكل تلك المنشآت الحضرية والريفية كانت مقامة على مبدأ العمل اليهودي دون سواء وعلى رفض أي مؤسسة مشتركة مع السكان العرب. وحيث إن الملكية كانت جماعية في أغلب الحالات فإن شراء الأملاك العربية لا رجعة فيه ولا يتم أي بيع في الاتجاه المعاكس. والمنطق هو منطق لعبة مجموعها صفر حيث كل تقدم يهودي لا يتم إلا على حساب المصالح العربية. ولقد سيطر الاشتراكيون بقيادة بن غريون تدريجياً على المؤسسات الصهيونية. واكتملت العملية في الثلاثينيات عندما أصبح بن غريون والاشتراكيون يسيطرون على المنظمة الصهيونية العالمية على حساب وايزمان.

وفي ذلك التاريخ أصبحت الصهيونية حركة رئيسية في العالم اليهودي فتصاعد التعصب في أوروبا الشرقية وصعد انتصار النازية في ألمانيا وضع وجود اليهود بأوروبا في خطر ولم تعارض القوى الغربية ذلك ورفضت استقبال اليهود المضطهدين والذين كانوا عرضة للموت فقد كانت المنظمات القومية والمناهضة

للأجانب، مثلما كان الشأن بفرنسا، تتهم الضحايا المساكين بأنهم مشيرو حروب. وبينما كانت أخطار الإفناء الجماعي تتفصح انغلقت مختلف بلدان العالم أمام هجرة اليهود. وأصبحت فلسطين ملاذاً ليس اختياريًا بقدر ما كان اضطراريًا واستفادت المنظمات الصهيونية من الوضع للإسراع بتهجير اليهود (انظر الجدول) وتعاونت مع السلطات النازية لتنظيم نقل السكان ذلك، أما العرب الفلسطينيون فما كان يشكل تهديداً بعيداً قد أصبح حقيقة خطيرة رغم أن السلطات الصهيونية بسبب ميزان القوة منذ العشرينيات لم تعد تشير رسمياً إلى تأسيس دولة يهودية في مستقبل قريب فكانت لا تتحدث عنها بالمرّة في الوقت ذاته الذي كانت دائمة التفكير فيها.

ولقد أدى انتصار الاشتراكيين سنة 1935 إلى ظهور انقسام في الحركة الصهيونية. فكان اليمين الرفض ماطلة الصهيونية الرسمية التي لم تعد تبدو في نظره ملائمة مع تصاعد الاضطهادات في أوروبا الشرقية والوسطى ورفض بلدان العالم الأخرى قبول هجرة اللاجئين اليهود، كان هذا اليمين يدافع عن فكرة تأسيس دولة يهودية في الحال فوق أراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب ودمج شرقي الأردن فيها، وينبغي إقامة «جدار حديدي» بين اليهود والعرب الذين ينبغي طردهم وترحيلهم. واتخذت هذه الحركة اسم «الصهيونية المعدلة»، وبعد موت مؤسسها فلاديمير جابوتسكي تجسدت هذه الحركة في الإرغون التي أصبح مناحيم بيغن رئيسها منذ الحرب العالمية الثانية وفي مجموعة منشقة لليهي أو مجموعة شتيرن التي كان أحد قادتها إسحاق شامير.

-- كانت سنوات العشرينيات هادئة نسبياً بسبب ضعف الهجرة اليهودية، باستثناء مظاهرات 1929 العنيفة انطلاقاً من القدس وكانت نتيجة الصراع من أجل السيطرة على حائط المبكى المكان المقدس اليهودي الذي أدخل في البقاع المقدسة الإسلامية والذي كان ملكاً للسلطات الدينية المسلمة. وكان المسلمون يخشون من نية اليهود في الاستيلاء على كل جبل المعبود ورفضوا أي تعديل للوضع القائم.

والهدوء يفسر كذلك بروز قائد معترف به من قبل الفلسطينيين العرب هو مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. وكان هذا سليل أسرة من أعيان القدس تولت الافتاء منذ قرون وقد اشترك في مملكة فيصل العربية بدمشق عام 1920

ثم لعب دوراً هاماً في انتفاضات 1920 ومع ذلك تركه الإنجليز يتولى الانتفاء،
ألمين تعاونه معهم في الحفاظ على النظام. وتبين أن الحساب مفيد لمدة طويلة
فقد كرس المفتي السنوات الأولى من وظيفته لتوطيد مكانته بين الطائفة العربية
وللبحث عن حل وسط مع الإنجليز ويبدو أنه لم يكن المسئول عن انتفاضات
1929 وأنه على العكس من ذلك كان قد أراد تهدئتها. وأدرك في الثلاثينيات
أن الإنجليز لن يلبوا طلبات العرب في فترة زادت فيها الهجرة اليهودية زيادة
كبيرة وتجذر الرأي العام العربي. وهو لا يبدو المخطط للشورة الفلسطينية
الكبرى التي بدأت سنة 1936 لكنه سرعان ما تزعمها. وكان القمع شديداً
واعتمد الإنجليز على الهجانة، قوات الدفاع الذاتي اليهودي. وهي منبثقة عن
الصهيونية الرسمية. وظن الإنجليز أنهم سيصلون إلى حل باقتراح تقسيم
لفلسطين يكون للعرب فيه القسط الأوفر من فلسطين. ورفض الفلسطينيون ما
يعتبرونه اقتطاعاً لا مبرر له من أرضهم وزاد عنف الثورة تأججاً. واغتيل
المتعاونون مع الإنجليز بينما غادرت أعداد كبيرة من الطبقات الغنية فلسطين في
انتظار عودة الهدوء.

وتم اعتقال العديد من القادة العرب واضطر المفتي إلى الهجرة وتوقفت
حركة الثورة تلك سنة 1939 بسبب إنهاك السكان الذين فقدوا الآلاف من
الأشخاص في القمع والصراعات الداخلية وبسبب التنازلات التي اقترحها
البريطانيون في الكتاب الأبيض عام 1939. وكان هذا الكتاب الذي تفاوض فيه
الإنجليز أصحاب الوصاية مباشرة مع الدول العربية لا مع الفلسطينيين يحدد
هجرة اليهود بـ 75,000 لمدة خمس سنين ويمنع بيع العقارات بين العرب
واليهود ويعد باستقلال فلسطين الموحدة بعد عشر سنين.

ظل المفتي متشدداً خاصة وأن العديد من أنصاره أعدمهم الإنجليز بعد
نشر الكتاب الأبيض وحاول الإنجليز إعدامه بالتعاون مع منظمة صهيونية
واشترك القائد الفلسطيني في الثورة العراقية ضد بريطانيا العظمى وتمكن من
الفرار أثناء الاحتلال البريطاني الثاني وبعد مغامرات لجأ إلى ألمانيا النازية،
وسعى إلى الحصول على تصريح ألماني يضمن للعرب استقلالهم ورفض هتلر
طويلاً مخافة تعريض تعاون نظام فيشي الفرنسي للخطر وهو النظام الذي احتفظ
بالسيطرة على شمال إفريقيا وكذلك تعاون إيطاليا الفاشية المهيمنة على ليبيا.

ولما التزم هتلر بشكل صريح جاء التزامه متأخراً لأن شمال إفريقيا فقدت إثر الإنزال الأمريكي . ولم يكن من فائدة من المفتي إلا أنه حصل على تحالف مسلمي البلقان مع المحور . ولكن لجأ بعض القادة العرب إلى الاستعانة بألمانيا النازية للحصول على تحرير بلادهم من السيطرة الفرنسية الإنجليزية فينبغي أن نلاحظ أنه لم يقم تمرد عربي ضد بريطانيا بعد ربيع 1941 وأن سكان فلسطين العرب لم يتحركوا بالمرّة برغم دعوة ألمانيا إياهم إلى الثورة وعندهم تجربة 1936 - 1939 . بل إن 8000 عربي فلسطيني قد انخرطوا في القوات البريطانية .

ولئن كان السكان العرب هادئين فإن السكان اليهود كانوا يتسبون في أكثر المشاكل للدولة المنتدبة . فقد كان مذهب بن غريون هو الحرب كما لو لم يوجد الكتاب الأبيض ومحاربة الكتاب الأبيض كما لو كان لا وجود للحرب . وهكذا انخرط 30,000 يهودي من يهود اليشوف في الجيوش الحليفة وذلك ما أعطاهم خبرة عسكرية وفي الأثناء كانت الهجانة تقوم بتنظيم الهجرة اليهودية السرية التي لم تتم دون مأس مثل غرق سفن كانت تنقل اللاجئين والمصادمات مع البحرية البريطانية . كان بن جوريون ووايزمان واثقين من أن القوة المظمية مستقبلاً هي الولايات المتحدة وركزا دعايتهما على هذا البلد وفي يوم 12 مارس جعل بن غريون ممثلي المنظمات الصهيونية الأمريكية المجتمعين بفندق بلمتور بنيويورك يقرون بالتصويت مبدأ تحويل فلسطين بعد الحرب إلى كومنولث يهودي وهو لفظ فيه لبس إذ يمكن أن يعني دولة ذات سيادة كما يمكن أن يعني دومينيون بريطانيا أو عضواً في اتحاد دول الشرق الأوسط . أما اليسار المتطرف ذو الميول الماركسية المابام المتمركز تمركزاً قوياً في الكيبوتسات فقد كان يرفض هذا البرنامج ومستمراً في الدعوة إلى دولة ثنائية القومية عربية ويهودية حلاً مستقبلياً .

فضلت المنظمات التعديلية المواجهة المباشرة مع الإنجليز للحصول على استقلال البيت القومي اليهودي بل إن مجموعة شتيرن بقيادة إسحاق شامير ذهبت إلى حد محاولة الاتصال بألمانيا النازية لتفترج عليها تحالفاً ضد الإنجليز مقابل ضمان استقلال الدولة اليهودية . ولم يستجب الألمان لتلك العروض . أما على عين المكان فكانت شتيرن تنظم عمليات اعتداء على القوات البريطانية

المرابطة بفلسطين وفي بداية 1944 التحقت الإرغون بشتين في هذه العمليات «الإرهابية» وكانت أكبر عملية مذهلة هي اغتيال اللورد موين بالقاهرة يوم 6 نوفمبر 1944 وكان هذا الوزير المقيم البريطاني بالشرق الأوسط وصديق تشرشل الشخصي. وتولى، هذه المرة، بن غريون الفلق من الآثار السلبية لتلك العمليات وأمر الهجانة بالتعاون مع الإنجليز ضد التعديلين وهو ما قامت به بفعالية أثناء «الموسم» من نوفمبر 1944 إلى مايو 1945. لذلك نشأت العدواة الراسخة بين هاتين النزعتين الصهيونيتين.

كانت فلسطين سنة 1945 يسكنها حوالي 550,000 يهودي و 1,240,000 عربي. ولكن أرقام الوضع العقاري كانت أكثر تعبيراً فالأراضي التي حصل عليها الصهاينة تبلغ في تقديرات الإنجليز 12.75٪ من الأراضي الزراعية و 5.67٪ من أراضي فلسطين. وكانت أوائل المستوطنات اليهودية قد قامت في فجوات الوجود البشري العربي قرب المناطق الساحلية. ومنذ بداية الثلاثينيات كانت المستوطنات الجديدة تستجيب لأسباب استراتيجية لا اقتصادية إذ كان الأمر يتعلق بحصر التراب الفلسطيني في شبكة من المستعمرات تسمح بالسيطرة على البلاد وتبرير المطالبات الترابية إذا ما عادت فكرة التقسيم إلى الظهور.

الصراع من أجل فلسطين

[1945 - 1947]

التدخل الأمريكي:

كان حزب العمال الإنجليزي، عندما يكون خارج السلطة، غالباً ما يظهر تعاطفاً مع الحركة الصهيونية غير أن وزير الشؤون الخارجية أرنست بيغن لم يلبث أن أدرك ما للمسألة الفلسطينية من تعقيد. وبعد استشارة الخبراء قرر الإبقاء على سياسة الكتاب الأبيض لعام 1939 إذا أن فلسطين ستصبح المكان الوحيد لحشد الاحتياطيات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط الذي يهدده، على ما يبدو التوسع السوفييتي، هذا في حالة إجلاء قاعدة قناة السويس ولنفس هذا السبب ينبغي، استرضاء الدول العربية وعدم التنازل أمام المطالب الصهيونية - لكن بريطانيا في حاجة متزايدة للقروض الأمريكية على الأقل

لضمان مجرد غذاء سكانها اليومي . لذلك لم يعد بوسعها اتخاذ القرار وحدها مثلما كان الأمر سنة 1939 بعد أن أصبحت تابعة .

ولقد دُفعت الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالشرق الأوسط بسبب المسائل النفطية وبسبب مسؤولياتها العالمية الجديدة . ويعود اتصالها الفعلي بالمنطقة إلى 1945 حيث تحادث روزفلت لدى عودته من مالطا مع بن سعود وفاروق وتبادل الرسائل مع رؤساء الدول العربية . والتزم الأمريكي الذي كان حتى وقتئذ مناصراً علناً للصهيونية بالأداء يقوم بأي عمل لمساعدة اليهود على العرب ولا بأي عمل معاد للعرب .

ولما تقلد ترومان السلطة أعلن أنه سيواصل سياسة روزفلت لكن في شكل توفيق مشبوه بين تصريحات علنية مؤيدة للصهيونية وتأكيدات فردية للعرب بالألا لا يتم أي شيء دون مشاورتهم . ولقد كان الرئيس الجديد صادق التأثير للمشهد الرهيب لوضع الشعب اليهودي إثر كارثة الحرب العالمية الثانية وكان ترومان سياسياً غير معروف كثيراً قبل انتخابه وكان يواجه معارضة سياسية نشطة وكان في حاجة إلى الأصوات اليهودية التي قد تكون حاسمة إذا كان ميزان القوى الانتخابية متكافئاً وكانت وزارة الخارجية من جانبها تدفع إلى سياسة استمالة الدول العربية بسبب مخاطر التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط وضرورة الدفاع عن مصالح شركات النفط الأمريكية، لكن يبقى أن العرب لا يصوتون في الولايات المتحدة حسبما قاله ترومان لبعض الدبلوماسيين الأمريكيين .

فمنذ يوليو 1945 طلب ترومان من الإنجليز منح 100,000 شهادة هجرة إلى فلسطين للأشخاص اليهود المرحلين بأوروبا . ورفض الإنجليز الذين طلبوا من الأمريكيين المشاركة في المحافظة على النظام بفلسطين حتى يطلبوا على حقيقة المشاكل . ولم يستجب ترومان وجعل النقاش علناً في سبتمبر 1945 في إطار حملة انتخابات بلدية نيويورك . وانزعجت الدول العربية لعدم احترام الوعد بالمشاورة المسبقة / واقترح بيفن في أكتوبر تشكيل لجنة تحقيق إنجليزية أمريكية حول وضع اليهود بأوروبا . واغتنتم ترومان فرص العرض ووسع من مجال التحقيق إلى إمكانية الهجرة إلى خارج أوروبا وخاصة في اتجاه فلسطين .

واستمرت تحقيقات اللجنة من يناير إلى أبريل 1946 وتوصلت إلى ضرورة الإبقاء على الانتداب أو على وصاية للأمم المتحدة على فلسطين ولكنها توصلت كذلك في ذات الوقت إلى تفكيك أكبر جزء من قرارات الكتاب الأبيض وكان التقرير غير مقبول من الطرفين. وعلى كل، ألح ترومان في تصريح علني بتاريخ 30 أبريل 1946 على التسليم الفوري لـ 100,000 شهادة هجرة وعلى إلغاء الكتاب الأبيض. ورد الإنجليز بأن على الأمريكان المشاركة المالية والعسكرية لإدارة الشؤون الفلسطينية. وأعلن بيغن يوم 12 يونيو 1946 بأن إلحاح الحكومة الأمريكية على حرية الهجرة إلى فلسطين يركز على الرغبة في منع اليهود من الهجرة إلى الولايات المتحدة. وهاجمت الصحافة الأمريكية الوزير البريطاني واتهمته بمناهضته للسامية بينما أعلن ترومان رفض بلاده إدارة فلسطين لا وحدها ولا بمشاركة إنجليزية وكان المازق مستحكماً.

اقترح الإنجليز في يوليو 1946 تقسيم فلسطين إلى مقاطعات ذات حكم ذاتي وتبقى المصالح الجماعية من مشمولات الدولة المنتدبة (تقرير موريسن غرادي) وكان ترومان ميالاً إلى قبول المشروع الإنجليزي لكن الصهيانة الأمريكان مارسوا ضغوطاً قوية على الرئيس. وجمع بيغن مؤتمراً بلندن كلف بالتفاوض حول مستقبل فلسطين مع العرب والصهيانة واصطدم الإنجليز برفض عروضهم من قبل الدول العربية وبدأوا في التفاوض مع الصهيانة لكن الرئيس ترومان يوم 4 أكتوبر 1946، (يوم العيد اليهودي كييور) وقبل شهر من الانتخابات الأمريكية للكونغرس، أدلى بتصريح مؤيد لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فنسف محاولات التوفيق البريطانية.

وفي فبراير 1957 قام بيغن بمحاولة أخيرة مبنية على حرية الهجرة اليهودية مقابل استقلال فلسطين الموحدة في أجل خمس سنين. وتقدم الصهيانة بمشروع لتقسيم فلسطين يعطيهم أكبر جزء من البلاد وطالب العرب باستقلال فلسطين الموحدة فوراً.

ورغم معارضة المسؤولين السياسيين الذين حذروا من الخطر الاستراتيجي المتمثل في التخلي عن فلسطين، قرر بيغن عرض تسوية الملف الفلسطيني على الأمم المتحدة يوم 7 فبراير 1947.

الوضع بفلسطين:

منذ نهاية الحرب كان بن جوريون مقتنعاً بأن الصراع ضد الإنجليز وضد العرب فيما بعد أمر لا مرد له. وفي أكتوبر 1945 أمر الهجانة بأن تدخل في عمليات تخريب على أن يبقى «الإرهاب» خاصاً بشتيرن وبالإرغون رغم أن عمل مختلف المنظمات كان منسقاً على أعلى مستوى. ولوضع حد لهذه الهجمات التي كانت تضرب شبكات المواصلات خاصة الطرق وسكك الحديد - اضطر الإنجليز إلى زيادة قواتهم المرابطة بفلسطين من 50,000 سنة 1945 إلى 80,000 سنة 1946 ثم إلى 100,000 سنة 1947. وكان المجهود مبالغاً فيه بالنسبة إلى اقتصاد بريطاني انهكته الحرب وبالنسبة لبلد يرى أن الخطر يأتي من أوروبا مع بدايات الحرب الباردة فأصبح من غير المنطقي القيام بمجهود كهذا في الوقت الذي منحت فيه إمبراطورية الهند الاستقلال دون أية مقاومة تذكر.

كان العسكريون الإنجليز يردون على عمليات المنظمات اليهودية بعمليات تمشيط وتفتيش بحثاً عن الأسلحة. ووضعت مجموعة تشريعات استثنائية كانت قد طبقت ضد العرب بين 1936 و 1939 منها الاعتقال دون محاكمة عدة أشهر لأشخاص يقدر أنهم خطرون على الأمن. وردت المؤسسات الصهيونية على الإجراءات الإنجليزية بسياسة عدم التعاون مع السلطات ومنذ يونيو 1946 انسحب الهجانة من عمليات القتال واكتفت بتنظيم عمليات دعابة مثل قضية إغزودوس والهجرة السرية. ومكّن ذلك من العودة إلى التفاوض بين الإنجليز وبين المؤسسات الصهيونية الرسمية.

وواصلت المنظمات التمديدية العمل. فقامت الإرغون يوم 22 يوليو 1946 بنسف جزء من فندق الملك داوود بالقدس الذي كان قد أصبح مقر القيادة العامة للجيش البريطاني متسببة في مقتل 92 شخصاً (وثمة جدال لمعرفة إن كان قد أعطى تحذيراً في الوقت المناسب أم لا) ونشأ مناخ كراهية حقيقي بين الجنود الإنجليز والسكان اليهود وأصبح العنف واقعاً معاشاً، وحيث إن السلطات البريطانية قد حكمت بالموت على مناصلي الإرغون الذين قتلوا جنوداً أو موظفين بريطانيين فقد ردت منظمة مناحيم بيغن باختطاف رهائن وبإعدام

أسرى كما أرسلت طرود مفخخة في أوروبا وفي بريطانيا العظمى إلى مؤسسات رسمية بريطانية.

كان فشل السياسة الإنجليزية على عين المكان بيناً، وكانت مسئولية حفظ الأمن تتعاظم باستمرار ولا تتناسب لا مع إمكانيات البريطانيين ولا مع مصالحهم. وذلك ما يفسر عرض الملف على الأمم المتحدة.

كان عرب فلسطين منقسمين بين مؤيد ومعاد لمفتي فلسطين وكانت ذكرى عنف فترة 1936 - 1939 قد جعلت التصالح مستحيلاً. وفي عام 1945 كان المفتي ما يزال في أوروبا حيث احتفظ به الفرنسيون في إقامة جبرية وقد رفضوا طلب الإنجليز تسليمه. وأعدت إرغون عملية فدائية لاغتياله لكنه تمكن من الهرب في مايو عام 1946 ولعل ذلك تم بتواطؤ السلطات الفرنسية التي رفعت كل الإجراءات الأمنية، ولجأ إلى مصر وأعاد السيطرة على منظمته واللجنة العربية العليا.

وأكبت الجامعة العربية منذ تأسيسها على المسألة الفلسطينية وكانت ترى أن الكتاب الأبيض لعام 1939 إجراء مرحلي نحو تأسيس دولة فلسطينية موحدة عربية في غالبيتها وكلفت موسى العلمي وكان شخصية محايدة وحائزة على احترام الجميع بتمثيل فلسطين. فاقترح السياسي الفلسطيني العملي مجموعة من إجراءات المساعدة تمكن السكان العرب من مواجهة التفوق الاقتصادي للمستعمرات اليهودية غير أن عودة الحسيني قضت على جهوده إذ اعترف به الناطق باسم الفلسطينيين في مؤتمر بلودان (بسوريا) في يونيو 1946.

لعبت الدول العربية خاصة دوراً في السياسة الدولية إذا كانت تضغط على الإنجليز والأمريكان. وفاجأهم تطور السياسة الأمريكية في عهد ترومان فقد كانوا يثقون في الالتزامات التي تعهد بها روزفلت سنة 1945.

وطيلة المدة من 1945 إلى 1947 بقي السكان العرب الفلسطينيون هادئين في وقت تضاعف فيه العنف بين الإنجليز والصهاينة. وكان الانقسام السياسي في أوجه، وقد تجمع المتشددون خلف المفتي بينما كانت بعض المجموعات اليسارية التي ظهرت حديثاً في المدن تحاول الوصول إلى تسوية مع الصهاينة وكان بن جوريون من جانبهِ ضد أية مفاوضات تقضى إلى دولة ثنائية

القومية. والتفت أعداء الحسيني إلى عبد الله ملك شرقي الأردن. وكان هذا يرى في القضية الفلسطينية الوسيلة لتحقيق المرحلة الأولى من مشروع «سوريا الكبرى» الذي وضعه. وأعاد سراً للصهاينة تأكيد مشروعه بحكم ذاتي واسع لليهود في مملكته العربية. وتقدم منذ 1946 بفكرة أكثر عملية تتمثل في تقسيم فلسطين بالتراضي بين الصهاينة والأردنيين. ولئن الاتصال قد استمر بين الملك وممثلي الوكالة اليهودية فإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. وكان للمفتي والدول العربية شكوك حول نوايا عبد الله وقرروا معارضتها بجميع الوسائل.

خطة تقسيم الأمم المتحدة:

شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق جديدة مكونة من ممثلي إحدى عشرة دولة مكلفة بتقديم مقترحات لتسوية المسألة الفلسطينية، وتمسكت الجامعة العربية باقتراحها تأسيس دولة فلسطينية موحدة في الحال. وكان الأردن يتبع رسمياً هذا الخط السياسي وكان يعلم الصهاينة أن الأمر في ذلك يتعلق فقط بإرضاء الرأي العام العربي.

رفضت اللجنة العربية العليا الاعتراف بشرعية التدخل الدولي وطالبت باستقلال فلسطين الفوري باسم حق تقرير المصير الذي لا يمكن التصرف فيه فنظمت مقاطعة مشاورات اللجنة من قبل عرب فلسطين بينما كان الصهاينة بما في ذلك الإرغون يدافعون عن قضيتهم أمام الممثلين الدوليين، وتساعد التوتر بين العرب واليهود وبقى الإنجليز والأمريكان في موقف التحفظ إذ كانوا يخشون تدخل السوفييت في الشرق الأوسط الذي ظل حتى تلك الفترة منطقة نفوذهم المحفوظة.

كانت سنة 1947 سنة القطيعة الكبرى بين حلفاء الحرب العالمية الثانية والحال أن ستالين كان منذ 1946 قد سمح بل شجع هجرة يهود أوروبا الشرقية (بإستثناء الاتحاد السوفييتي) إلى المناطق التي كانت تحت السيطرة الغربية ليزيد في تعقيد مشكلة الأشخاص المرحلين ويزيد من صعوبة التسوية الإنجليزية الأمريكية للمسألة الفلسطينية. وكان يسمى إلى عرض المسألة الفلسطينية أمام الأمم المتحدة وذلك ما تحقق في فبراير 1947. وتقدم الاتحاد السوفييتي خطوة جديدة في مايو 1947 بالإعلان عن استعداده للمشاركة في حل دولي ربما يتضمن وجوداً عسكرياً بفلسطين لضمان احترام القرارات

المتخذة. ورفض الأنجلوسكسونيون قبول حضور الجيش الأحمر وذلك ما أدى إلى منع كل عمل للقوى العظمى في إطار قوات أمن فعالية بفلسطين. وأعلن السوفييت تأييدهم لدولة ثنائية القومية أو إلى التقسيم إلى دولتين في حالة استحالة الدولة الواحدة.

نشرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقريرها يوم 31 أغسطس 1947 : قلص الجزء اليهودي إلى 55٪ من مجمل أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب وقررت بريطانيا الإمسك عن المشاركة في المناقشات وألا تقبل إلا حلاً معترفاً به من اليهود والعرب في ذات الوقت. أي أنها بكل وضوح كانت ترفض المساعدة في تجسيد التقسيم. أما المسؤولون الأمريكيون فكانوا منقسمين إذ كانت الخارجية ترى أن التقسيم سيجعل العلاقات مع الدول العربية صعبة وكان العسكريون يرون أنه لا يمكن تطبيقه بدون حرب فعليه. وكان البيت الأبيض يدرك دعم الرأي العام الأمريكي للمشاريع الصهيونية وقرر عدم الاكتراث بذلك. وبما أن الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي قد أعلنت عن نيتها في التصويت لصالح التقسيم فقد تركزت الضغوط الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية التي كانت في تبعية الولايات المتحدة وكان المشكل لايعنيها. وكانت الحكومة الفرنسية - تبعاً لتحاليل الخارجية الفرنسية، الرغبة في الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع العالم العربي وفي عدم إثارة استياء سكان شمال إفريقيا العرب الذين كانوا تحت السيطرة الفرنسية - تميل إلى الإمسك عن التصويت. لكنها اختارت دعم خطة التقسيم أمام ضغوط الولايات المتحدة في فترة كان تزويد السكان الفرنسيين بالمواد الغذائية متوقفاً على المساعدات الأمريكية. وإثر تدخل ليون بلوم المؤيد التقليدي للقضية الصهيونية.

تم التصويت على الخطة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947 بـ 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً أي بزيادة صوت واحد على أغلبية الثلثين اللازمة لتصبح سارية المفعول:

تمهيد لخطة تقسيم يوم 29 نوفمبر 1947.

«الجمعية العامة»:

«بعد اجتماعها في دورة خاصة بطلب من القوة المتدبة بغرض المباشرة

في تشكيل لجنة خاصة وتحديد مهامها تكلف بإعداد دراسة مسألة حكومة فلسطين القادمة من قبل الجمعية في دورتها العادية الثانية.

وبعد تشكيلها لجنة خاصة وبعد أن عهدت لها بالتحقيق حول كل المسائل المتعلقة بمشكل فلسطين ولإعداد مقترحات لحل هذا المشكل .

وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذي يحوي عدداً من التوصيات قدمت بالإجماع عما يحوي خطة تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقر بأغلبية اللجنة :

«تقدر بأن وضع فلسطين الحالي قابل للإضرار بالصالح العام للعلاقات الودية بين الأمم . .

«تسجل إعلان القوة المتدبة الذي تعلم فيه بأنها تنوي الانتهاء من الجلاء عن فلسطين يوم غرة أغسطس 1948 .

«توصي المملكة المتحدة باعتبارها القوة المتدبة لفلسطين كما توصي كل الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بتبني خطة التقسيم مع اتحاد اقتصادي مبين أسفله .

«تطلب :

«أ» أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في الخطة لوضعها موضع التنفيذ .

«ب» أن يحدد مجلس الأمن إذا ما دعت الظروف أثناء الفترة الانتقالية إن كان الوضع بفلسطين يمثل تهديداً للسلم . وإذا قرر أن مثل هذا التهديد قائم . وحفاظاً على السلم والأمن الدوليين سيقيم مجلس الأمن بأكمال إذن الجمعية العامة بإجراءات تتخذ طبقاً للمادتين 39 و 41 من الميثاق اللتين تخولان لجنة الأمم المتحدة المنصوص عليها في هذا القرار سلطة ممارسة المهام الموكلة إليها بفلسطين في هذا القرار .

«ج» أن يعتبر مجلس الأمن تهديداً للسلم أو خرقاً للسلم أو عملاً عدوانياً - طبقاً للمادة 39 من الميثاق - كل محاولة تهدف إلى تغيير التسوية المنصوص عليها في هذا القرار ، بالقوة .

«د» أن يتم إعلام مجلس الوصاية بالمسؤولية التي تقع عليه طبقاً لهذه الخطة.

وتدعو سكان فلسطين إلى اتخاذ كل الإجراءات التي تكون ضرورية من جانبهم لضمان تطبيق هذه الخطة.

وتتوجه بالدعوة إلى كل الحكومات وكل الشعوب للإحجام عن كل عمل قد يعيق أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات⁽⁷⁾ [..]

ويتهيئ الانتداب قبل الأول من أغسطس 1948 وينبغي على القوة المنتدبة أن تجلو قبل أول فبراير عن منطقة ساحلية من الدولة اليهودية القادمة لتسمح بحرية الهجرة وقبل أول أكتوبر سيتم تأسيس الدولتين ومنطقة القدس الدولية.

وعلى الدولة المنتدبة تسليم سلطاتها تدريجياً إلى لجنة من خمسة أعضاء من الأمم المتحدة يمثل كل منهم دولة تكلف بتطبيق خطة التقسيم بالتعاون مع المجالس المؤقتة المنتخبة الممثلة للعرب واليهود. ثم تتخلى اللجنة تدريجياً عن سلطاتها إلى المجالس المنتخبة. وينبغي للدولتين أن يكون لهما نظامان ديمقراطيان يضمنان لكل المواطنين كامل حقوق الإنسان ولا يمكن لأي تمييز أن يمارس تحت أي ذريعة، وهاتان الدولتان هما وريثا الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل القوة المنتدبة، وستعرض الخلافات الخاصة بهذه الاتفاقيات أمام محكمة العدل الدولية.

كان التقسيم الترابي قد رسم بطريقة تجعل من الأراضي الثلاث كلاً لا يمكنها العيش اقتصادياً ولا سياسياً إلا بالتعاون الوثيق فيما بينها. فالاتحاد الاقتصادي ضرورة حتمية وهو في رأي واضعي الخطة، الضمان لسلم دائمة في المنطقة. غير أن بيانات الأرقام تبث على القلق.

المنطقة	اليهود	العرب	المجموع
الدولة اليهودية	498,000	407,000	905,000
الدولة العربية	10,000	725,000	735,000
القدس	100,000	105,000	205,000

ولا بحسب التعداد حساباً للبدو الرحل؛ وينبغي - حسب التقديرات البريطانية - إضافة 22,000 بدوي في الدولة العربية و 105,000 في الدولة اليهودية وذلك ما يعطي في الواقع أغلبية من السكان العرب يمتلكون الجزء الأكبر من الممتلكات العقارية في الجزء اليهودي

نهاية الانتداب البريطاني

(20 نوفمبر 1947 - 15 مايو 1948)

قسمة بالتراضي!

قبلت السلطات الصهيونية خطة التقسيم لأنها تمنحها ما كانت تريده في المقام الأول، ألا وهو الدولة. وهذه الدولة ضعيفة بسبب نسبة السكان العرب فيها فحتى الهجرة اليهودية الهامة والسريعة قد لا تستطيع تعديل التوزيع العرقي بصفة مستديمة لأن نسبة النمو الديموغرافي الكبيرة لدى السكان العرب سرعان ما تعوض الفارق. ثم إن العرب يملكون أكبر جزء من الأرض بالدولة اليهودية والقوانين التي فرضتها الأمم المتحدة تمنع حالياً تطبيق إجراءات تمييزية. ودرست الوكالة اليهودية مشروع إكراه السكان العرب بالدولة اليهودية على تبني مواطنة الدولة العربية حتى لا يكونوا غير أجنب ليس لهم دور سياسي وربما يمكن طردهم أو حبسهم في حالات التوتر. وكان بن جوريون مدركاً تمام الإدراك لهذا الوضع وأعلن بعد أربعة أيام من التصويت وأنه ليس مؤكداً البتة بتركية سكانية كهذه أن الحكومة ستكون بين أيدي أغلبية يهودية. ولا يمكن تكوين دولة يهودية قوية ومستقرة ما دام اليهود لا يشكلون سوى 60٪ من السكان. فينبغي إذن دراسة المسألة بطرح جديد. ينبغي علينا التفكير باعتبارنا دولة.⁽⁸⁾

ودفع الوضع نفسه السكان العرب إلى الشعور بأن التقسيم كان ظلماً حقيقياً في حقهم. فلم يؤخذ بالفعل حقهم في تقرير المصير في الحسبان ومصيرهم في المستقبل يبعث على القلق. وكان الانقسام السياسي على أشده. والكثير من الفلسطينيين كانوا لا يقبلون بمسودة العفتي الذي كان مهياً ليصبح رئيساً للدولة الجديدة. وكان لغياب تنظيم سياسي مهيكّل أن تعددت المحلية منذ بداية 1947 والاتفاقيات المحلية بعدم الاعتداء بين التجمعات

السكانية العربية واليهودية فيما يتعلق بمدن مثل يافا وتل أبيب وكذلك بقرى مع الكيوتسات المجاورة، وشمل هذا كامل فلسطين. ويبدو حسب بعض الملاحظين أن غالبية السكان العرب قبلت التقسيم باعتباره أمراً واقعاً أليماً ولكنها لا يمكنها رده. وأخيراً لا يمكن لعبد الله أن يقبل أن تكون دولة فلسطين القادمة تحت رئاسة عدوه اللدود مفتي القدس، ومنذ سبتمبر 1947 جدد عروضه للمسؤولين الصهاينة بتقسيم فلسطين تقسيماً ودياً. ورد هؤلاء بالإيجاب على عروضه. لكن الملك في حاجة إلى موافقة الإنجليز فاقترح عليهم إرسال الجيش العربي في الجزء العربي من فلسطين لمساعدتهم في المحافظة على النظام ولتجنب تسلم أنصار المفتي السلطة ورفض الإنجليز مع أنهم ينسوا لعبد الله أنهم ليسوا ضد اتصالاته بالصهاينة وأعلنوا انسحابهم النهائي في يوم 15 مايو 1948 وهو التاريخ الذي سيكون نهاية الانتداب ومنعوا لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم نقل السلطة دخول فلسطين.

ولما تفاقمت الفوضى فضل الإنجليز الخيار الأردني على تشكيل دولة فلسطينية بقيادة المفتي. واتخذ القرار النهائي يوم 7 فبراير 1948 بلندن في اجتماع بين مسئولين أردنيين: غلوب باشا وأرنست بيغن فيترك الإنجليز الجيش العربي يدخل يوم 15 مايو 1948 على ألا يحتل سوى الجزء العربي من خطة التقسيم وألا يدخل منطقة القدس ولا الدولة اليهودية. ولما حصل عبد الله على الموافقة الإنجليزية بلغ الرسالة إلى المسؤولين الصهاينة واتفق الأردنيون والصهاينة ضمناً ودون معاهدة حقيقية، على ألا تتكون دولة فلسطينية عربية.

الحرب الفلسطينية:

كانت الأمور بالنسبة للمفتي واضحة، فاستقلال فلسطين العربية يكون عبر الكفاح ضد الدولة العبرية وضد الأردن في المقام الأول من ناحية وضد الصهاينة من جهة أخرى. ولقد قدر أن بوسعه رفض خطة التقسيم لاعتقاده أن ميزان القوى هو نفس ميزان قوى فترة 1936 - 1939.

أصدر الأمر بالإضراب العام في كامل فلسطين يوم غرة ديسمبر 1947. وصحبت الإضراب مصادمات عنيفة مع السكان اليهود لأن الصهاينة أيضاً كان لهم متصرفهم. وكان التعديليون المطالبون بفلسطين كبرى تشمل شرق الأردن

قد رفضوا خطة التقسيم وكانوا يأملون اجتبال الفرصة لرفض التقسيم الترابي، ولقد امتد العنف في شهر ديسمبر إلى المراكز الحضرية الساحلية وإلى القدس، وكانت القدس معقل تركز أنصار المفتي وكان ابن أخيه عبد القادر الحسيني هو الذي يقود العمليات بالمنطقة. أما في الشمال فقد تركزت في يناير 1948 قوة عربية من المتطوعين العرب، تابعة للجامعة العربية وبقيادة فوزي القاوجي. كان القاوجي أحد أبطال النضال من أجل الاستقلال العربي. كان ضابطاً سابقاً في القوات الخاصة بالمشرق وكان أحد قادة الثورة السورية الكبرى «1937 - 1938» ثم حارب إلى جانب قوات فيشي ضد الإنجليز وقوات ديفول سنة 1941 قبل أن يُلجأ إلى ألمانيا وكانت علاقاته بالمفتي رديئة وكان كل تنسيق بين القوتين العربيتين غير النظاميين غير ممكن.

كانت استراتيجية الحسيني - خطة: ينبغي الاستفادة من نزوح المستعمرات اليهودية لقطع الاتصالات في بينها. ولم يكن للحسيني إلا قوات ضعيفة: ألفان إلى ثلاثة آلاف فلسطيني ونحو من خمسة آلاف متطوع عربي خاصة من الأخوان المسلمين. وكان للصهاينة ضعفاً هذا العدد أو ثلاثة أضعافه. وكانت مشاركة السكان الفلسطينيين في القتال إجمالاً أقل من فترة 1936 - 1939 وفضلوا محاولة احترام الاتفاقات المحلية بعدم الاعتداء.

اختار الصهاينة في البداية البقاء في مواقع دفاعية وكانوا يخشون تدخل القوات البريطانية التي كانت في طريقها إلى الجلاء والتي كانت ما تزال تمنع دخول المهاجرين اليهود، إلا أن منظماتهم قامت مع ذلك بعمليات انتقامية. واستعملت مجموعة شتيرن لأول مرة في الشرق الأوسط طريقة السيارة المفخخة في شوارع يافا يوم 4 يناير 1948. وبدءاً من فبراير 1948 صار التفوق من نصيب الصهاينة. وفي التجمعات السكانية الساحلية الكبرى فر جزء من السكان العرب من القتال وخاصة الطبقات الميسورة والنساء والأطفال وكانت تلك الموجة الأولى من الرحيل الشبيهة بتلك التي سجلت أثناء ثورة 1936 - 1939 وفي تلك الفترة لا يبد أنه قد وضعت سياسة لطرد السكان.

أمام انتشار الفوضى اعتقد الأمريكان أن العودة إلى نظام الوصاية (أو الولاية) أكثر فائدة للمستقبل (فالوصاية، على عكس الانتداب يمكن أن تمارسها الأمم المتحدة مباشرة). وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ما زالت قلقة

لمصير العلاقات بين الولايات المتحدة وبين العالم العربي وترى أن نفض الشرق الأوسط لازم للاندماش الاقتصادي الأوروبي الذي أعدته خطة مارشال. وكان ترومان في حاجة مستمرة لأصوات اليهود لكسب الانتخابات المقبلة وتنصل من مبادرات الدبلوماسية الأمريكية والتي كان قد أقرها في السابق. فقد بدت له كأنما ذهبت بعيداً في اتجاه القضية العربية، وقد رد مستشارو البيت الأبيض على حجج الدبلوماسيين بأن الدول العربية المصدرة للنفط تخضع للغرب لبفائها الاقتصادي والسياسي وأنه لا خوف من استعمال ممكن لسلح النفط.

ويرى الصهاينة ضرورة كسب حرب العصابات قبل تدخل الدول العربية الذي كان محتملاً. كان ذلك موضوع خطة داليت التي تستهدف تهدئة مناطق المستوطنات اليهودية وذلك يعني استسلام القوى العربية وطرد السكان وهدم المنازل. وكان المعنى الأساسي للخطة هو استبعاد القوى المعادية داخل أرض خطة التقسيم وفي المناطق الممكن ضمها كذلك وينبغي ضمان تواصل ترابي للمجال اليهودي الذي كان في طور التكوين والسماح بإقامة حدود أمن للدولة القادمة. وكل السكان العرب يعتبرون معادين. فألغيت اتفاقيات عدم الاعتداء. وكان المسئولون الصهاينة يعلنون تمسكهم بخطة التقسيم وفي الوقت ذاته يعدون لضم مناطق إضافية يبررونها بأسباب أمنية. كان واضح خطة داليت هو رئيس عمليات الهجانة إيفال يادين. وينبغي أن تجري العمليات قبل 15 مايو 1948 وأن تجري بحسب انسحاب الجيوش البريطانية. كان لخطة (داليت) هدف عسكري خاصة. ولم تكن خطة سياسية لطرد السكان العرب غير أنها كانت تتضمن في الواقع هذا الطرد وذلك مالا يثير حزن أحد على مستوى السلطات والمنفذين. وفي أغلب الأوقات لم تنفذ أوامر الطرد إذ أن المعارك كانت قد دفعت بالسكان الفلسطينيين إلى الفرار. ولا يمكن لتلك الفترة الكلام عن سياسة طرد مسبقة ومنسقة من قبل مراكز القرار الصهيونية الرئيسة.

بدأت العمليات في بداية أبريل وبدت ناجحة جداً. ولقد عجل بتفكك المجتمع الفلسطيني رحيل السلطات البريطانية وفرار الوجهاء الفلسطينيين. وكان لدى السكان شعور بأنهم تركوا دون سلاح في مواجهة الجيوش الصهيونية. أما في المدن فإن الانهيار الاقتصادي ونهاية النظام العام قد زادا من اضطراب السكان. ولقد فوجيء المسئولون الفلسطينيون والعرب لهجرة

المدنيين الجماعية وحاولوا إيقافها أو قصرها على الأقل على النساء والأطفال والمسنين وأدرك جماعة الحسيني أن المعركة مع اليهود قد خُسرت والأمل الوحيد المتبقي هو تدخل الدول العربية. ولكنهم سكتوا عن الهجرة ذاتها. ولم تنفطن الدول العربية للخطر المتمثل في هجرة الفلسطينيين في نهاية أبريل ورفعت شعار الصمود والعودة وكانت أول مدينة عربية تسقط هي طبرية يوم 17 أبريل وفر السكان. ولكن الصدمة الكبرى جاءت من الاستيلاء على حيفا. بدأ الهجوم يومي 21 - 22 أبريل وسقطت المدينة يوم 22 أبريل بعد استعمال واسع للمدفعية وبدأت الهجرة قبل اقتحام العدو وحصل الأعيان على الحماية البريطانية لتأمين الجلاء ولقد حاولت السلطات المدنية الصهيونية، كما في مراحل أخرى من الحرب. أن تصل إلى مصالحة بينما كانت وحدات الهجانة المسيطرة على الوضع مع فرض القانون العرفي تبدو ميالة لسياسة الشدة، فلم يكن لسكان المدينة الحق في العودة لأخذ أمتعتهم من بيوتهم المهجورة وتحسن الوضع قليلاً في نهاية الشهر. ولقد سمى أعضاء وحدات الهجانة - ماوسمهم ذلك ودون تلقي الأمر - إلى إرهاب الناس لإكراههم على الرحيل. وهوجمت القرى المحيطة بالمدينة في الأسبوع الأخير من أبريل. حاول الإنجليز الوقوف بين الطرفين وتدخلوا في الغالب لتنظيم الرحيل - ولم يبق في بداية مايو غير ثلاثة أو أربعة آلاف عربي من مدينة يقطنها 70,000 ساكن - وهو ما يمثل 10٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. ورأى بن جوريون في فرار السكان العرب سبباً شرعياً لامتنلاك اليهود أراضي الفارين.

أما في يافا حيث حدث الهجوم يوم 25 أبريل فما زال فيها من 50 إلى 60 ألف عربي من واقع سبعين إلى ثمانين ألف ساكن أصلي. ولم تخطط الهجانة لمعارك في هذا التجمع السكاني اعتقاداً منها بأن الحصار سيكون كافياً. وكان الاقتحام مبادرة من الإرغون التي قصفت السكان. دحر الهجوم. لكن معنويات السكان كانت في الحضيض على إثر الخسائر المدنية العديدة. واتهمت الدول العربية الإنجليز بالتعاون مع الصهاينة لطرد سكان حيفا. وهاجم ييفن السلطات العسكرية البريطانية المتهمة بأنها تركت السكان العرب يقتلون وأثار ذلك سخط مونتغمري. وعلى إثر هذه الأزمة الصغيرة قرر الإنجليز التدخل لإنقاذ سكان يافا وحصلوا على انسحاب الإرغون من مواقعها المتقدمة

تحت التهديد بالتدخل. ولكنهم لم يفلحوا في منع الهجرة. وفي الوقت ذاته استولت قوات الإرغون والهجانة على القرى المجاورة متسببة في فرار سكانها وزائلة من عزلة سكان المدينة. وكان هؤلاء يدركون أن حماية بريطانيا لن تدوم إلى ما بعد 15 مايو وأنهم سيقتلون وحدهم في مواجهة الصهاينة. ولم يبق لدى استسلام المدينة يوم 13 مايو سوى 4 إلى 5 آلاف عربي.

وتنص خطة داليت (د) على العمل بالجليل قرب الحدود السورية والأردنية لتأمين موقع متين في وجه القوات العربية وذلك ما حدث في بداية شهر مايو وفر السكان في اتجاه سوريا ولبنان.

ودرات المعارك الأخرى حول القدس في المنطقة المخصصة لكي تكون دولية وصدر الأمر بتخريب جميع القرى العربية على الطريق الرابطة المدينة بالساحل. وفي هذا الإطار تم الهجوم من قبل الإرغون وشتيرن ضد قرية دير ياسين بدعم من مدفعية الهجانة وكانت هذه القرية قد وقعت اتفاقية عدم اعتداء واحترمتها. وكانت حصيلة المذبحة 250 عربياً غير مقاتل في الأغلب وانتشر خبر المذبحة بسرعة وبث الرعب في القرى الأخرى.

استمر طرد السكان العرب مما كان سيشكل النواة الجغرافية للدولة العبرية حتى شهر مايو، وكانت القرى العربية تهدم في الغالب وكان السكان في الغالب يفرون قبل وقوع الهجوم على إثر عمليات تخويف من مثل بث الشائعات أو رفض أية هدنة أو أي اتفاق بعدم الاعتداء. وحدث للتجمعات السكانية التي وقعت اتفاقيات سلام وود مع المستعمرات اليهودية المصير نفسه ولم تكن موجة اللاجئين الثانية التي شملت من 200 إلى 300 ألف شخص ثمرة سياسة متعمدة بل نتيجة اعتبارات عسكرية لتأمين طرق المواصلات وأمن خطوط الجبهة القادمة لما بعد 12 مايو كان انهيار الأمن العام والاقتصاد في المدن الكبرى وفرار الوجهاء السبب الرئيسي للهجرة الجماعية من المدن الكبرى بالإضافة إلى عامل العدوى منذ سقوط مدينة طبرية. لكن لم يتم أي جلاء جماعي قبل هجوم القوات اليهودية والذي كان العامل الرئيسي. ولقد شوهدت ظواهر مشابهة في أوروبا وفي فرنسا خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، أما في الريف فإن عمليات التهديد والشائعات عن الفظائع كانت الأسباب الرئيسية للهجرة التي كانت تتم في الغالب قبل احتلال القوات الصهيونية الأماكن

احتلالاً نهائياً. ولئن لم يصدر المسئولون الإسرائيليون الأمر بالطرد بل إن ضباط الهجانة على عين المكان قد استفادوا من غموض تعليمات خطة (د) لتأمين مستقبل الدولة العبرية.

اتساع رقع النزاع:

أخذت هجرة السكان اللجنة العربية العليا على غرة وأظهرت هزيمتها ولم تكن الدولة العربية تستطيع التحرك قبل يوم 15 مايو واستدرجت بالرغم منها إلى ضرورة التدخل العسكري الذي لم تكن ترغب فيه، كما أنها كانت مرتابة من نوايا الأردن الذي تنهمه بإرادة تحقيق مشروعة الخاص بسوريا الكبرى. واضطر عبد الله إلى اتخاذ موقف حازم علنا وانتظر يوم 15 مايو 1948. وتخوف بن جوريون من نوايا الملك وظل غلوب باشا وفيا لخطة وأعد خطة للتدخل في الضفة الغربية لا تشمل منطقة القدس. وكانت قوات من الجيش العربي قد جاءت لتحل محل القوات البريطانية. لكن القوات الصهيونية بخطة داليت قد دخلت في المنطقة العربية من خطة التقسيم ناقضة بذلك الاتفاق الضمني مع الأردن. واصطدم الجيش العربي لأول مرة مع القوات الصهيونية بتاريخ 28 - 29 أبريل. وأعلم غلوب باشا الهجانة مباشرة بأنه لن يقاتل في الجزء اليهودي من خطة التقسيم.

اقترح الأمريكان وقفا للقتال تكون نتيجته تأجيل إعلان الدولة اليهودية وقبلت الجامعة العربية هذا المبدأ والذي يمنع أي تقسيم في الحال ورفض مسئول الشؤون الخارجية الصهيونية موشي شاريت هذا المشروع متذرعاً أمام مارشال وزير الخارجية الأمريكي بأن الاتصالات بين الهجانة والجيش العربي تجعل هذا المشروع لا لزوم له. فاتهم مارشال الحائق الإنجليز بالازدواجية، ومن جهة أخرى أخطر ترومان وإيزمان بأن الولايات المتحدة ستعترف بالدولة اليهودية حال إعلانها. وبالتالي فبوسع الصهاينة ألا يحسبوا حساباً لتحذيرات وزارة الخارجية الأمريكية. وواصل الدبلوماسيون الأمريكيون النقاش بمجلس الأمن حول هدنة ليعلنوا في آخر لحظة الاعتراف فعلاً بدولة إسرائيل بعد تأسيسها مباشرة.

كان عبد الله يريد حرباً صورية تسمح بتبرير الضم أمام الرأي العام

العربي. ورأى السوريون والمصريون في سياسته الفلسطينية الخطوة الأولى نحو سوريا الكبرى وقرروا التدخل في فلسطين. وحاول الإنجليز فرض وقف للقتال بالقدس (10 - 11 مايو) لكن الصهاينة رفضوا الدخول في هذه المفاوضات. ودخلت الدول العربية المعادية للهاشميين الحرب منعاً لتوسيع رقعة الأردن، لذلك كان من المستحيل التنسيق بين الجيوش العربية ولم يوجد أي علم بميزان القوى، ورفض عبد الله كل مشاريع الجامعة العربية واستعد لإرسال الجيش العربي إلى الضفة الغربية. وكان هدفه القضاء على أية إمكانية لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة وفرض الأمر الواقع بخصوص الضم مع رفض الاقتتال مع الصهاينة. وكان رفض عبد الله يستند على تقدير صحيح لميزان القوى. وكان يغطي بغطاء الجامعة العربية ودعم الإنجليز للعمل، ولم يخن، بل يمكن القول إنه كان أكثر واقعية من شركائه العرب الذين استهانوا بلا روية بالحقائق الميدانية.

حاولت غولدا مائير مساعدة شاريت آنذاك - ثني عبد الله عن نيته باتخاذ موقف الجامعة العربية واجتمعت به سرّاً يوم 10 مايو وسعى الملك إلى معرفة إن كان الصهاينة سيخجلون له عن أراض أكثر من الأراضي العربية التي تنص عليها خطة التقسيم. فأجابوه بأنهم في حالة قيام حرب لن يكتفوا بالحدود التي وضعتها الأمم المتحدة وأنهم سيحتفظون بما سيكسبونه من أراض - وحذرته مائير من الخطر الذي يهدده من مواجهة عسكرية ووجهت إليه إنذاراً نهائياً حقيقياً لا يترك له هامش المناورة للتفاوض. كانت الحرب حتمية. ولم يحدد إعلان الاستقلال الإسرائيلي يوم 15 مايو أية حدود ترابية للدولة الجديدة «ولكن ممثل الحكومة المؤقتة الإسرائيلية بواشنطن أعلم الرئيس ترومان بأن حدود الدولة الجديدة ستكون حدود خطة التقسيم.»

وفي يوم 13 مايو، قدم وزير خارجية أمريكا مارشال في رسالة دورية للسفارات الأمريكية بالشرق الأدنى تحليلاً تنبؤياً للظروف التي سيجري فيها الصراع العربي الإسرائيلي.

«إن الضعف الداخلي لمختلف البلدان العربية سيجعل من المسير عليها التدخل في فلسطين. فكل الهيكل الحكومي بالعراق مهدد بالفوضى السياسية والاقتصادية ولا يمكن للحكومة العراقية حالياً أن تضمن إرسال أكثر من بضع

المفارز التي قد أرسلتها. ولقد عانت مصر مؤخراً من إضرابات واضطرابات وجيشها مجهز تجهيزاً غير كاف بسبب رفض المساعدة البريطانية والمتوفر الآن ضروري لمهام الشرطة بالداخل. أما سوريا فليس لها سلاح ولا جيش يستحق هذه التسمية ولم تستطع إعداد جيش منذ رحيل الفرنسيين قبل ثلاث سنوات. وليس للبنان جيش حقيقي. أما السعودية فلها جيش صغير لا يكاد يكفي للمحافظة على النظام بين القبائل. وإن التحاسد بين السعوديين والسوريين من جهة وبين هاشمي العراق وشرقي الأردن من جهة أخرى يمنع العرب حتى من الاستعمال الأمثل. وبدون الضباط الإنجليز لن يكون للجيش الأردني مظهر لائق لأن تنظيم الجيش مرتين بالضباط البريطانيين في الأماكن الهامة، لكن هذا لا يعني أن الدولة اليهودية ستتمكن على المدى البعيد من البقاء باعتبارها مجموعة مكتفية ذاتياً في وجه عداوة العالم العربي، وإذا ما اتبع اليهود رأي متطرفهم الراغبين إلى سياسة احتقار للعرب فأياً كانت الدولة اليهودية التي ستؤسس فإنها لن تكون قادرة على البقاء إلا بالمساعدة الدائمة الآتية من الخارج. (٩)

ولقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي تلت الصراع الداخلي بفلسطين، نتاجاً لخوفين اثنين. فالمسؤولون الإسرائيليون قدروا منذ البداية أن الدول العربية ستدخل الحرب واستعدوا لها. وذلك مغزى خطة داليت وطرد السكان. ورأي المسؤولون العرب منذ الثلاثينيات أن الحركة الصهيونية تشكل خطراً جسيماً على الوحدة الترابية لبلدانهم. ولقد جاءت الأحداث التي جرت من نهاية نوفمبر إلى 15 مايو 1948 برهاناً على رؤيتهم، ولقد اضطروهم وصول موجات اللاجئين الفلسطينيين الأولى إلى الدخول في الحرب بسبب ضغط الرأي العام لديهم. وهذان الخوفان يتركزان على التقرير والإثبات نفسيهما وهو أن دولة إسرائيل لا يمكن أن تصبح دولة ذات سكان يهود متجانسين إلا بتسويتها بطريقة أو بأخرى مسألة الوجود الدائم لسكان عرب يشكلون أقلية قوية قادرة على أن تصبح من جديد ويسرعة أغلبية وهي إلى ذلك تمتلك القسط الأوفر من التراث العقاري. وكما قال بن جوريون ينبغي التصرف طبق مبادئ المصلحة العليا. وفي خاتمة المطاف، كل شيء يعود بنا إلى الأمر الأساسي وهو أن النزاع لعبة المجموع فيها صفر وأن أي مكسب صهيوني بدءاً من وجود

أول مستوطن وانتهاء بالفزو المحتمل لفلسطين الموصى عليها، لا يمكن أن يحدث إلا على حساب السكان العرب.

وكان هيرتزل محقاً في إلحاحه على ضرورة الحصول المسبق على «ميثاق» دولي. ولولا الانتداب البريطاني لما أمكن للمشروع الصهيوني أن يتحقق، وبدون أن تنكر مكاسب الصهيونية العملية التي مكنت إسرائيل من كسب الحرب ميدانياً. فإن الصهيونية السياسية في معناها الواسع - باعتبارها الحاجة الدائمة لدعم دولي عملي - هي أساس السياسة الخارجية الصهيونية ثم الإسرائيلية، وكان هيرتزل في آفاق 1900 يتحدث عن المشاركة اليهودية في رسالة أوروبا التمديدية وفي عبء الرجل الأبيض، أما في آفاق 1917 فقد كان وايزمان يتحدث عن حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره. وفي آفاق 1945 ألح بن جوريون على ضرورة التعويض الواجب منحه للشعب اليهودي بعد المذابح. وبالإضافة إلى الحجج الاستراتيجية التي عرضت على المسئولين الإنجليز سنة 1920 لوطن قومي يهودي يكون ركيزة للنظام الإمبريالي البريطاني وبدءاً من عام 1948 وبعد تقويض النظام الإمبريالي البريطاني بالمنطقة لصالح الاتحاد السوفيتي وإلى الحجج الاستراتيجية لدولة إسرائيلية تكون موقعاً متقدماً للعالم الحر، فالصهيونية السياسية لا يمكن أن تكون فعالة إلا بكسبها عطف الرأي العام الغربي. وإن صدمة المجازر وشعور التواطؤ المبرر في جزء كبير منه، أثناء هذه الكارثة قد منحا إسرائيل هذا التعاطف دون إشكال. ولم يكن الحرص شديداً على متابعة ما يجري فعلاً في فلسطين بجزئياته في عالم بدأت فيه الحرب الباردة وكان العنف فيه جزءاً من المسرح السياسي منذ عام 1939. ولقد نشأ عن هذا الوضع موقف ثابت للرأي العام الغربي فإذا ما شدت انتباهه المسألة الفلسطينية فلن يستطيع ألا يكثرث بها.

الحرب العربية الإسرائيلية

المرحلة الأولى للعمليات (15 مايو 1948 - 11 يونيو 1948):

كانت القوات العربية تضم حوالي 21,000 رجل : 10,000 مصري و 4,500 أردني من الجيش العربي و 3,000 سوري و 3,000 عراقي و 3,000 لبناني ومتطوع من الجامعة العربية. وكانت أهم القوات الفلسطينية قد تم القضاء عليها. وكان الإسرائيليون يتصرفون في 30,000 رجل. كان تفوق العرب في البداية نوعياً: عتاد أفضل وتدريب أطول ووحدات غير منهكة. لكن لم يكن التنظيم منعزلاً فحسب بل الأسوأ من ذلك أن الرية المستحكمة والمبررة كانت سائدة بين الجيوش العربية. أضف إلى ذلك أن العرب كانوا تابعين للغربيين وللإنجليز في المقام الأول لتزويدهم بالسلاح والذخيرة. وتحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية فرض حظر عام على السلاح بالشرق الأوسط تجنباً لوضع لا معقول يزود فيه الإنجليز العرب والأمريكان الإسرائيليين. ولم يلعب الاتحاد السوفيتي اللعبة الغربية. ففي فترة بدأت فيها أزمة برلين عجلت بلدان الكتلة الشرقية من هجرة اليهود ونقلت أسلحة تشيكية إلى إسرائيل عبر الموانيء اليوغسلافية والرومانية. ومنذ فتح الموانيء أصبح تفوق القوات الإسرائيلية في الرجال والعتاد ساحقاً.

بدأ الهجوم السوري في الشمال يوم 16 مايو 1948 وجرف خط الكيبوتسات القريب من الحدود وفر السكان اليهود من المعمارك. واستطاع ضابط إسرائيلي شاب، هو موشي ديان أن يوقف التقدم السوري يوم 20 مارس واقتصرت العمليات على تبادل بعض الطلقات حتى يوم 10 يونيو حيث نجح السوريون في تقدم جديد ملموس توقف بوقف القتال لليوم التالي - وعلى الجبهة اللبنانية حدثت معارك ضارية حيث تداول الطرفان المواقع نفسها، وكان الهجوم الرئيسي في الجنوب بفعل الجيش المصري فسرعان ما احتل المصريون منطقة غزة على الطريق الساحلية لكنهم واجهوا مقاومة قوية من المستعمرات اليهودية أعاقتهم وفي يوم 19 مايو دخلوا منطقة كثيفة بالسكان اليهود وتوقف تقدمهم تقريباً عند نهاية المنطقة المخصصة للعرب. وفي الداخل مكن تقدم مصري آخر من احتلال النقب وبلوغ الضفة الغربية.

كان مصير فلسطين يدور في منطقة القدس وقد تمسك غلوب باشا بمخططة الأول وهو احتلال المنطقة العربية من خطة التقسيم دون صدام مع الإسرائيليين ولكن هؤلاء ضاعفوا من ضغوطهم على القدس التي كانوا يهددون باحتلالها كلها. واستنجد السكان العرب بالأردنيين وقرر عبد الله إرسال الجيش العربي الذي دخل المدينة المقدسة يوم 19 مايو واستولى على الحي اليهودي بالمدينة القديمة يوم 28 مايو ثم تحولت المعركة على طريق الاتصال بين القدس والساحل وكان الأردنيون يمسون بموقع اللطرون الهام وفشل الإسرائيليون في الاستيلاء عليه متكبدن خسائر فادحة. وكان عليهم استنباط طريق جديدة للحفاظ على الاتصال بالقدس، وفي جنوب الضفة الغربية ترك الأردنيون المكان للعراقيين الذين تمركزوا في المنطقة السماة بالمثلث (جنين - نابلس - طولكرم) ومنها يمكن التهديد بالتدخل في المنطقة الساحلية، وحر هجوم إسرائيلي على المثلث في بداية يونيو.

عينت الأمم المتحدة وسيطاً ملكفاً بإعادة السلام هو الكونت برنادوت. فاستفاد من إنهالك مختلف الخصوم للحصول على وقف للقتال، يسري بدءاً من 11 يونيو 1948. وفي ذلك التاريخ سجل بن جورويون في مذكراته وجود جبهات ثلاث: القدس والجبهة الوسطى (متضمنة المثلث) حيث مهمتنا هي القضاء على الجيش العربي والاستيلاء على المثلث، وجبهة الجنوب والنقب وجبهة الجليل وحيفا وفي الجليل هدفنا هو ضرب بيروت (صور وصيدا) وإثارة تمرد مسيحي وضرب القنيطرة ودمشق من الجانب الآخر. وفي الجنوب علينا مواجهة مصر التي سيأتي دورها بعد أن تكون قد قصمنا قوة الجيش العربي وحملنا لبنان على الخروج من اللعبة⁽¹⁰⁾.

أما بالنسبة لعبد الله فالكاسب الترابية المؤملة قد تم الحصول عليها في أغلبها، وكان لا يفكر إلا في إيجاد نهاية مشرفة لحرب تهدد بتقويض جيشه الصغير.

الوساطة وحرب الأيام العشرة:

اقترح برنادوت تقسيماً جديداً لفلسطين واقعياً أكثر من الأول يعطي الضفة الغربية للأردن واتحاد اقتصادي بين الأردن وإسرائيل وإعطاء الجليل لإسرائيل والنقب للعرب. وتبقى القدس عربية وتصبح حيفا ميناءً حراً ورفضت الدول

العربية وإسرائيل مقترحات برنادوت فالعرب كانوا ضد توسيع أرض الأردن ويرى اليهود أن الحدود الترابية يحددها السلاح. ورغم الحظر على السلاح، اغتتم كل طرف الهدنة لتدعيم قواه. وبلغت الجيوش العربية 35,000 رجل لكن المفارز الجديدة لم تكن لها التدريب العسكري الأول الذي كان ميزة الجيوش العربية الوحيدة وبلغت القوات الإسرائيلية 60,000 رجل مع تدعيم عظيم في العتاد. وهكذا ظهرت بداية قوات جوية إسرائيلية تكونت من مخزون الحرب العالمية الثانية. دامت الهدنة حتى 8 يوليو وحاول عبد الله الحصول على تمديدها ولكن المسئولين العرب بالرغم من تحذير قادتهم العسكريين حول ميزان القوى الفعلي، قرروا استئناف المعارك. وكانوا يعتقدون أنهم ببقائهم في مواقع دفاعية يمكنهم من الصمود حتى الهدنة القادمة. واستأنفت مصر المعارك يوم 8 يوليو.

ظن غلوب أن الإسرائيليين سيركزون جهودهم على القدس. فجرد دفاعات اللد ورام الله ليتمكن من الدفاع عن لطورون، وأطلق الإسرائيليون عندئذ عملية «داني» بقيادة إسحاق رابين. واستولوا بسهولة على المدينتين اللتين كانتا دون دفاعات يوم 12 يوليو. وطرد السكان العرب في اليوم التالي بأمر شفوي من بن جوريون. واضطر حوالي 50 ألفاً أو 70 ألف فلسطيني (10٪ من مجموع اللاجئين النهائي) إلى السير عدة كيلو مترات تحت شمس يوليو ومات الضعفاء بأعداد كبيرة من نساء وأطفال وشيوخ. ثم احتدمت المعركة أمام لطورون حيث تمكن الجيش العربي الذي كان على حافة الانهيار من إيقاف الهجوم الإسرائيلي. أما في الجنوب فقد استولت القوات الإسرائيلية على قرى عربية متسبة في هجرة ما يزيد على 20,000 لاجيء. وفي الشمال استولت على الجليل الغربي، واتبع الإسرائيليون سياسة التفرقة الطائفية فالتكتلات السكانية المسيحية مثل الناصرة والدرزية روعيت بينما قصفت القرى المسلمة وطرد سكانها. وهكذا طرد 20 إلى 30 ألف لاجيء إضافي. وبعد الأيام العشرة استمر الطرد في إطار عمليات التطهير. فكان مجموع لاجئي هذه الفترة أكثر قليلاً من 100,000.

وفي يوم 15 يوليو صوت مجلس الأمن لفائدة وقف للقتال جديد وأرفقه بتهديد بعقوبات في حالة عدم احترام القرار. ولما كانت الجيوش العربية قد خسرت جميعها أراضي السياسيون وقف القتال لمدة غير محددة بدءاً من 18 يوليو.

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت مسألة اللاجئين الفلسطينيين في المباحثات الدبلوماسية. ولقد ردت إسرائيل يوم 27 يوليو على تساؤلات الحكومة الأمريكية وبأن الحكومة الإسرائيلية ترفض أية مسئولية لها في خلق هذا المشكل. وإن الاتهام بأن العرب قد طردتهم السلطات الإسرائيلية بالقوة خال من الصحة. بل بالعكس بذلت كل الجهود لمنع هجرة هي من نتيجة مباشرة لغناء الدول العربية التي نظمت وقادت حرباً عدوانية ضد إسرائيل. وإن حركة رحيل السكان العرب المدنيين خارج مناطق الحرب لتحاشي التورط في المعارك قد تعتمد القادة العرب تخطيطه لأسباب سياسية، فلم يكونوا يودون أن يواصل السكان العرب العيش الهاديء في المناطق اليهودية ويرغبون في استغلال الهجرة سلاح دعاية في البلدان العربية المجاورة وفي العالم الخارجي. إن هذه السياسة اللا إنسانية قد وضعت الآن الحكومات المعنية مع المشاكل العملية التي يتوجب عليها تحمل مسئوليتها كاملة.

«إن مسألة عودة اللاجئين العرب لا يمكن فصلها عن سياقها العسكري. وما دامت حالة الحرب قائمة بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة فسيكون من الخطر على أمن إسرائيل ودفاعها أن تفتح حدودها على مصراعيها أمام مد لا محدود من العرب القادمين من تلك الدول، يكون عنصر اضطراب للقانون والنظام الداخليين وطابوراً خامساً هائلاً للأعداء الخارجيين.

[...]» إن المسألة العامة يمكن فقط اعتبارها عنصراً من عناصر تسوية السلام الشاملة مع الدول العربية.

«ينبغي كذلك الأخذ في الاعتبار وضع الأقليات اليهودية في البلاد العربية ومعاملتهم فيها⁽¹⁾».

وهكذا فالمسلمون العرب الذين كانوا يريدون التعايش مع الإسرائيليين قد يصبحون طابوراً خامساً إذا ما عادوا إلى ديارهم. وظل الموقف الإسرائيلي دائماً هو ذاته لا يقبل إلا بعض حالات العودة الرمزية لأسباب إنسانية ويرفض أية مسئولية في هجرة الفلسطينيين، وفي الحالة الحاضرة تكسب الدبلوماسية الإسرائيلية الوقت بمهارة بتأجيل النظر في الملف إلى مفاوضات السلام القادمة.

الهدنة الثانية ونهاية المعارك:

إن ضياع اللد ورام الله والهزائم الميدانية قد أدت بالسياسيين العرب إلى اتهام عبد الله بالخيانة. فالمعراقون علقوا لفترة علاقاتهم مع ملك الأردن. وحاول هذا الأخير استئناف اتصالاته بالإسرائيليين لكن عروضه بعودة سكان اللد ورام الله رفضت. وطرح برنادوت خطته من جديد مقترحاً مبادلة الجليل الغربي بالنقب وربط الضفة الغربية بالأردن وتدويل القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم. وأيد الأنجلوسكسونيون خطة الوسيط وبسبب الجزء الكبير المسلم للأردن رفضتها الدول العربية كما رفضتها إسرائيل التي ظلت تطالب بالنقب وترفض عودة اللاجئين. وفي يوم 17 سبتمبر قامت مفرزة من مجموعة شتيرن باغتيال برنادوت. ويبدو أن عملية الاغتيال هذه رسمها وأعدّها إسحاق شامير. لكن السلطات الرسمية الإسرائيلية لم تكن مستاءة من النتيجة.

وللمعارضة مشاريع عبد الله سمحت مصر في أكتوبر للمفتي بإقامة حكومة عربية لكل فلسطين بغزة. ورغم اعتراف كل الدول العربية أعضاء الجامعة العربية، باستثناء الأردن، بهذه الحكومة الجديدة فإن هذه الأخيرة ظلت تنفّر إلى كل الإمكانات وخاضعة تماماً لمصر ورد عبد الله بمؤتمر للأعيان الفلسطينيين بعمان الذين بايعوه. وفي المناطق التي يراقبها الجيش العربي تم تجريد أنصار المفتي ووضعهم تحت المراقبة.

وأغتنم بن جوريون انقسام العالم العربي فقرر مهاجمة القوات المصرية لتسوية مسألة النقب بالقوة وهي المسألة التي كانت لغير صالح إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي. وكان اختيار التاريخ القريب من تاريخ الانتخابات الأمريكية يسمح بالأمل، حقاً، بأن ترومان يقف ضد تصويت مجلس الأمن على عقوبات ضد إسرائيل لخرقها الهدنة يوم 15 أكتوبر هاجم الجيش الإسرائيلي المصريين ولم تتحرك القوات العربية الأخرى، وتلقى المصريون الإسرائيليون أمراً بالآ يتركوا سكاناً مدنيين خلف خطوطهم. وقسم المصريون إلى مجموعات عديدة وحارب الذين كانوا محاصرين في جيب الفالوجة بكل شجاعة (وكان منهم عبد الناصر). هاجم الإسرائيليون في المنطقة الوسطى من الجبهة وطردوا في اتجاه الغرب (لا في اتجاه الشرق مثلما فعلوا سابقاً) السكان

العرب في شريط غزة التي كانت محاصرة تقريباً، وأحصي حوالي 130,000 لاجيء جديد. ودخلت القوات المسلحة الإسرائيلية بقيادة إيهغال ألون سيناء، وهددت إنجلترا باسم معاهدة 1936 بالتدخل مباشرة في المعركة إذا لم يتم جلاء الإسرائيليين سريعاً عن التراب المصري. وتوقفت المعارك يوم 7 يناير 1949.

وفي تلك الأثناء قام الجيش العربي باحتلال شمال الضفة الغربية التي تركها المصريون (منطقة الخليل). أصبح عبد الله سيداً للجزء الأكبر من الضفة واغتنم فرصة الهزائم المصرية (التي جرت رحيل المفتي من غزة إلى القاهرة) لعقد مؤتمر من الوجهاء الفلسطينيين يوم غرة نوفمبر بأريحا، صوت لصالح الاتحاد بين الضفة الغربية وبين شرقي الأردن.

وفي نهاية أكتوبر قام الإسرائيليون بهجوم في الشمال لاستكمال غزو الجليل، وتوافد عدة آلاف من اللاجئين الجدد في اتجاه لبنان. ولم يسمح إلا لسكان بعض القرى المسيحية بالعودة إلى مساكنهم وتم ذلك في إطار سياسة تقسيم لبنان على أساس طائفي وتلك خطة قديمة لبن جوربون.

وفي نهاية 1948 انتهت فعلياً كل العمليات العسكرية باستثناء بعض المعارك على الجبهة المصرية.

زمن المفاوضات

منظمة الأمم المتحدة ومشكل اللاجئين:

أصبح تقرير برنادوت بعد وفاته المذهب الرسمي للأمم المتحدة ووجد تجسيده في القرار 194 (3) الذي تبنته الجمعية العمومية يوم 11 ديسمبر 1948:

«الجمعية العمومية [...]»

2 - تشكل لجنة توفيق مكونة من ثلاثة أعضاء من الأمم تكلف بالمهام التالية:

وَأَهْ الأضطلاع بالمهام الموكلة لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين إذا ما ارتأت أن الظروف تحتم ذلك. [...]»

«ب» القيام بالمهام والأوامر المحددة التي يُعطىها إياها هذا القرار والقيام بالمهام وتنفيذ الأوامر الإضافية التي قد تصدرها لها الجمعية العمومية أو مجلس الأمن. [...]»

«5» تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع مجال المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن بتاريخ 16 نوفمبر 1948 وإلى البحث عن اتفاق عن طريق المفاوضات إما المباشرة وإما مع لجنة التوفيق من أجل تسوية نهائية لكل المسائل التي ظلت غير متفق حولها.

«6» تعطي التعليمات للجنة التوفيق باتخاذ الإجراءات من أجل مساعدة الحكومات والسلطات المعنية في تسوية كل المسائل التي ظلت غير متفقتين حولها تسوية نهائية. [...]»

«8» تقرر أنه بسبب علاقاتها بأديان عالمية ثلاثة ينبغي لمنطقة القدس - بما في ذلك البلدية الحالية للقدس وكذلك القرى والمراكز المحيطة والتي أقصاها شرقاً أبوديس وجنوباً بيت لحم وغرباً عين كريم (بما في ذلك تجمع مسطأ السكاني) وشمالاً شعفة، أن تتمتع بمعاملة خاصة ومتميزة عن مناطق فلسطين الأخرى وينبغي أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية. [...]»

«11» تقدر بأن هناك ما يدعو إلى السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك بالعودة إلى ديارهم بأسرع ما يمكن والعيش في سلام مع جيرانهم وأن تعويضات ينبغي أن تدفع لقاء أملك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ولقاء كل مال ضاع أو تضرر، بموجب مبادئ القانون الدولي أو عدلاً، عندما يكون هذا التلف أو الضرر ينبغي أن تعوض عنها الحكومات أو السلطات المستولة.

«تعطي للجنة التوفيق تعليمات تسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم واستقرارهم ونهوضهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات والبقاء على اتصال وثيق مع مدير مساعدات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين والبقاء عن طريق هذا المدير على اتصال وثيق مع الأجهزة والمؤسسات المختصة للأمم المتحدة. [...]»

«14» تدعو كل الحكومات والسلطات المعنية إلى التعاون مع لجنة

التوفيق وإلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لمباشرة تطبيق هذا القرار .

رفضت إسرائيل أي عودة للاجئين وانبعت سياسية ترمي إلى جعل تنقل السكان الفلسطينيين لا رجعة فيه . وكان توقيت الأحداث ذا مغزى . إن هجرة الفلسطينيين سببها التعارض الأساسي بين المذهب الصهيوني الذي يعتبر الأرض المقدسة أرضاً خاصة بالشعب اليهودي دون سواء وبين رغبة السكان العرب في البقاء على أرضهم ، والمجتمع العربي الفلسطيني الذي كان قد تعرض إلى اختلال كبير في نظامه السياسي إثر القمع البريطاني لسنوات الثلاثين ، لم تكن له القدرة على الإبقاء على تماسكه في وجه الضغط الصهيوني ، فانهار بطبيعة الحال منذ المعارك الأولى . وبدءاً من أبريل 1948 صار طرد العرب عملاً منظماً دون أن يكون هناك حاجة لأمر عام أو لسياسة معينة . فعلى كل المستويات كان المسؤولون الصهاينة عازمين على وضع حد - ما أمكن ذلك - للوجود العربي بالأراضي التي كانوا يسيطرون عليها ، ومن أجل ذلك تم هدم التجمعات السكانية العربية (منها 350 قرية) ومصادرة الأراضي الزراعية وإلغاء الأنشطة الاقتصادية العربية ، ومنذ عام 1948 أظهر السكان إرادة في الصمود وقلت الهجرة الناشئة عن الخوف وكثر استعمال القوة المباشر . واستمر الطرد حتى عام 1950 بل إلى 1957 في بعض الحالات .

ويمكن تقدير العدد الإجمالي للاجئين في الفترة من 1948 إلى 1949 على أساس واسع بين 600,000 و 760,000 . ومنذ يوليو 1948 طلبت الجامعة العربية تدخل المنظمات الإنسانية الدولية . اهتم برنادوت بشكل خاص بالحصول على مساعدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبتسيق جهود مختلف المؤسسات (كانت المنظمات البروتستنتية الأمريكية أنشطها) وفي يوم 19 نوفمبر 1948 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تخصيص مساعدة عاجلة لمواجهة مخاطر الشتاء القادم وأنشأت منظمة مؤقتة للمعون . وفي مايو 1950 تم تعريضها بمؤسسة دائمة هي الـ UNRWA المكلفة ليس ببقاء السكان على قيد الحياة فحسب بل كذلك بتأمين مجموعة من الخدمات الاجتماعية (الطب ، التربية . .) التي كانت الدول العربية غير قادرة على توفيرها ، وفي السنوات التالية ورغم دمج جزء متزايد من اللاجئين في الحياة الاقتصادية العربية (في بلدان الخليج خاصة) كان عدد المستفيدين من المساعدة في تزايد بسبب النمو

السكاني .. وتترزع مخيمات الفلسطينيين بعامل التجميعات الأسرية إلى أن تكون انعكاساً للجغرافيا البشرية لفلسطين ما قبل النكبة وصارت ملاذاً للذاتية الفلسطينية. وإن مشاريع الدمج الإقليمي لللاجئين لا ينبغي أن تحجب حقيقة التعلق القوي بأرض الجدود وبالجنسية المفقودتين.

أما في العاجل وقبل تشكيل لجنة التوفيق كان على وسيط الأمم المتحدة بالوكالة رالف بانث تنظيم الهدنات.

هدنات 1949:

بدأت المفاوضات الأولى برودس على أساس ثنائي بين المصريين والإسرائيليين. وقعت المحادثات التمهيدية بشكل منفصل ثم تمت لقاءات «غير رسمية» بين الوفدين. وماسمي فيما بعد «بصيغة رودس» هو خلط دقيق بين «مفاوضات بين الأطراف» (يفهم منها بواسطة الوسيط) وبين المفاوضات «بين ممثلي الطرفين». ويفضل مرونة الوسيط تم التوصل إلى عقد اتفاق هدنة يوم 24 فبراير 1949 بين مصر وإسرائيل، اتخذت نمطاً للبلدان العربية الأخرى.

«متقطعات من اتفاق الهدنة برودس بين حكومة مصر وحكومة إسرائيل (24 فبراير 1949) مشتركة مع اتفاقات الهدنة الأخرى (23 مارس مع لبنان و3 أبريل مع الأردن و20 يوليو مع سوريا)

« مادة أولى:

«تشجيعاً لقيام السلام الدائم بفلسطين واعترافاً بالأهمية التي تكتسبها بهذا الخصوص، الضمانات المتبادلة فيما يتعلق بالعمليات الحربية القادمة للطرفين يقبل الطرفان بهذه الاتفاقيات المبادئ التالية التي سيحترمانها تماماً مدة الهدنة.

«(1) - سيحترم الطرفان بدقة مستقبلاً تحريم مجلس الأمن اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية المسألة الفلسطينية [...]»

«وجود هدنة بين القوات المسلحة للطرفين معترف بها أنها خطوة ضرورية نحو إنهاء الصراع المسلح وإعادة السلام بفلسطين [...]»

المادة 4 :

[...] الطرفان يوافقان على المبادئ والأهداف التالية :

«1» يقران المبدأ القائل بالآ تجني أية فائدة عسكرية أو سياسية من

الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن [...]»

«3» يعترفان كذلك بأن الحقوق والمطالب والمصالح ذات الطابع غير العسكري، في منطقة فلسطين المشار إليها بهذا الاتفاق يمكن أن يؤكد هذا الطرف أو ذاك وأنه بإمكانها، بحسب رغبة الطرفين، أن تكون موضوع تسوية لاحقة، إذ أنها تم استبعادها، باتفاق مشترك، من مفاوضات الهدنة. وتجدر الملاحظة أن هذا الاتفاق لا يسمى إلى إقامة ولا إلى إلغاء الحقوق أو الصفات أو المصالح الترابية في المراقبة أو غيرها والتي قد يطالب بها هذا الطرف أو ذاك في أرض فلسطين أو في أي إقليم آخر أو بلدة معينة بهذا الاتفاق سواء أكانت هذه الحقوق أم الصفات أم المصالح المطالب بها ناشئة عن قرارات مجلس الأمن، [...] أو كانت آتية من أي مصدر آخر. وإن تراتيب هذا الاتفاق تملئها اعتبارات عسكرية ليس إلا، وليست صالحة إلا لمدة الهدنة. [...]»

المادة 5 :

[...] «2» إن الخط الفاصل لا يمكن بحال اعتباره حداً سياسياً أو

تريبياً، ولقد خط دون الإضرار بحقوق الطرفين أو مطالبهما أو مواقعهما في لحظة الهدنة فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية. [...]»

«4» إن أوامر القوات المسلحة وتنظيماتها التي تخطر على المدنيين عبور خطوط المعارك أو دخول المنطقة الواقعة بين تملك الخطوط ستبقى سارية المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق، فيما يختص بالخط الفاصل للهدنة.»

وكان موضوع النقاش رفض مصر الاعتراف بغزو الأرض الناتج عن الهجوم الإسرائيلي الأخير ضد الأرض الفلسطينية والاستيلاء على بئر السبع وهي عملية أدانها مجلس الأمن الذي طالب، دون جدوى، بعودة الإسرائيليين إلى خطوط انطلاقهم، وكان الحل لتجنب هذا المأزق هو تحديد الهدنة في عبارات عسكرية فقط لا تثير الخلافات الترابية. وتم الإبقاء على الحدود الدولية لمصر مع منطقة منزوعة السلاح من الجانب الفلسطيني بالموجبة والزام

المصريين بالحد من قواتهم قرب هذه المنطقة منزوعة السلاح (على عمق 14 ميلاً).

وبما أن الدول العربية تعاقبت في المفاوضات برودس فقد كانت في موقع ضعف وذلك ما يفسر المطالبة التقليدية لدى إسرائيل بالتفاوض مع كل دولة عربية، وكان توقيع أول اتفاق للهدنة دليلاً على ذلك، فمُنذ يوم 4 مارس 1949 استولى الجيش الإسرائيلي على جنوب النقب والمنفذ إلى خليج العقبة في إطار «عملية الأمر الواقع» ويتذرع الإسرائيليون بأن هذه الأرض قد منحتها لهم خطة التقسيم، ورد العرب أنه، ينبغي في هذه الحالة العودة إلى كامل خطة التقسيم والتخلي عن الأراضي المغزوة الأخرى. . وأوقف القتال يوم 11 مارس 1949، وقامت إنجلترا التي كانت متخوفة من تهديدات مباشرة ضد الأردن، إرسال الإمدادات إلى العقبة لإظهار إرادتها حماية التراب الأردني. وأعربت مصر عن سخطها عما تعتبره انتهاكاً لاتفاق الهدنة الذي يمنعها رأيناها، اللجوء إلى القوة. وقررت عدم الاعتراف بالأمر الواقع، والاعتراض على وصول الإسرائيليين إلى البحر الأحمر. وكانت تلك بداية موضع خلاف أصب سبباً لحربي 1956 و1967.

ووقعت الهدنة مع لبنان يوم 23 مارس 1949. وجلت إسرائيل عن قرى لبنانية أربع كانت تحتلها قواتها. وكان الخط الفاصل يتبع الحدود الدولية وأنشئت منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود لا ينبغي لكلا الطرفين الاحتفاظ فيها بأكثر من 1500 جندي.

أما المفاوضات مع الأردن فبدأت بداية سيئة بسبب «الأمر الواقع» وسرعان ما أغلق النقاش حول انسحاب القوات العراقية من جنوب الضفة العربية. ورفض العراقيون التفاوض مع الإسرائيليين وتخلوا عن مواقعهم لصالح الجيش العربي البالغ 11,000 جندي مقابل 110,000 جندي للجيش الإسرائيلي. وفي 18 مارس وجهت إسرائيل إنذار إلى الأردن. وقالت أن إسرائيل لا تقبل بنشر الجيش العربي إلا بشرط التخلي عن أراض إضافية، وجرت المباحثات مباشرة بالقصر الملكي الأردني. وناشد الملك عبد الله مساعدة الولايات المتحدة. ورد عليه الرئيس ترومان بأن لإسرائيل الحق في الأراضي التي منحتها إياها خطة التقسيم وأن التعديلات ينبغي أن تتم على

أساس تعويضات ترابية تعطي للعرب. لكن بما أن اتفاق الهدنة لا يمس التسوية النهائية فلم تحرك الولايات المتحدة إلا من خلال لجنة التوفيق. واضطر الأردنيون الذين تخلى عنهم الأمريكيون لتسليم مساحة تمتد على ميلين اثنين من العمق و55 ميلاً من الطول تقريباً. والتزم الإسرائيليون باحترام حقوق السكان العرب المعنيين. وفي الواقع تم طرد من 12,000 إلى 15000 عربي في نهاية يونيو 1949، لأسباب أمنية رسمياً (لاستحالة الإبقاء على سكان عرب بأعداد كبيرة على طول الحدود) وعندما تحرّرت لجنة الهدنة حول هذا الخرق، كان الرد بأنه من الأفضل لهؤلاء السكان ألا يعودوا إلى إسرائيل بالنظر إلى المعاملة التي تنتظرهم.

وقعت الهدنة يوم 3 أبريل 1949. وفي إسرائيل انتقد اليمين القومي بزعامة بيغن بن جوريون لعدم اغتنامه فرصة التفوق العسكري الساحق لغزو كامل فلسطين المتتدة. وحدد بن جوريون السياسة الإسرائيلية بأولويات أخرى إذ ينبغي تعويض العرب بيهود مهاجرين يستقرون فوق الأراضي المصادرة لجعل الغزو لا رجعة فيه. فامتلاك الأرض ينبغي أن يتم قبل التوسع الترابي، وعلى كل -، وحسب فحوى اتفاق الهدنة - فإن إسرائيل لا تعترف بشرعية ضم الضفة الغربية وتحفظ بإمكانية العمل في المستقبل. والتوسع الجديد سيتم في فترة قادمة والأولوية السياسية الحالية تتمثل في إبعاد العرب عن حماية القوى العظمى لبناء منطقة نفوذ إسرائيلية بالشرق الأوسط. وجرت مفاوضات جديدة بالقدس لتحديد خطوط الهدنة في المدينة المقدسة بشكل أدق. وطالب الإسرائيليون بتعديلات لصالحهم دون عرض تنازلات معادلة من جانبهم؛ لذلك فشلت هذه اللقاءات.

وأما مع سوريا فإن مسألة الهدنة كان موضوعها وضعية الشريط الترابي الفلسطيني الذي كان ما يزال بين أيدي الجيش السوري. والحال أن سيد سوريا الجديد بعد انقلاب عسكري حسني الزعيم المقرب من الولايات المتحدة قد اقترح معاهدة سلام مع إسرائيل وتبادل سفراء وعلاقات وثيقة مقابل ضم هذا الشريط إلى سوريا. فرفض الإسرائيليون وطلبوا انسحاب سوريا الفوري إلى الحدود الدولية وأكدوا بأن ذلك سيكون تنازلاً عن جزء من التراب الفلسطيني لدولة عربية وهو عمل مخالف لروح خطة التقسيم، ذلك لعدم وجود

دولة عربية مستقلة بفلسطين ولأن احتمال قيامها يبدو مستبعداً في المستقبل ويفهم من هذه المحاجة أن إسرائيل هي الوريث الوحيد لوصاية بريطانية على فلسطين مثلما أظهر ذلك موقفها من مصير الضفة الغربية. فاقترح حسني الزعيم مقابلة بن جوريون وقبول مبدأ إعادة توطين 25,000 لاجيء فلسطيني أو أكثر بشمال سوريا. وتمسك بن جوريون بمطالبته بالانسحاب المسبق إلى الحدود الدولية مع أن حسني الزعيم رفع عرضه إلى 300,000 لاجيء فلسطيني. وفي النهاية التزمت سوريا بالجللاء عن الشريط الذي كانت تحتله بشرط أن يكون متزوع السلاح كلية وذلك ما خلق موضوع خلاف ترايب أصبح في العقود الموالية مسألة الجولان.

المحاولات الأخيرة للتسوية

كلف منظمة الأمم المتحدة لجنة السوفاق بـإيجاد حل للمشكل الفلسطيني. وكانت هذه اللجنة مكونة من ممثلي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة. ومنذ البداية حاولت تطبيق قرار ديسمبر 1948 حول عودة اللاجئين. واعترض بن جوريون على ذلك اعتراضاً مطلقاً، وقررت اللجنة عقد مؤتمر بلوزان من مختلف الأطراف المعنية، وكان للقوى الغربية وسائل ضغوط قوية على إسرائيل إذ كان مفهوماً أن قبول إسرائيل بالأمم المتحدة يتوقف على تصرفها في المفاوضات.

افتتحت الندوة بلوزان يوم 27 أبريل 1949 واستمرت حتى 15 سبتمبر 1949. ووضع العرب عودة اللاجئين شرطاً مسبقاً وفق قرار الأمم المتحدة وأراد الإسرائيليون البدء بتسوية الخلافات الترابية قبل التعرض لهذه المسألة. ومع ذلك فقد أحرزت اللجنة نجاحاً كبيراً بمصادقة كل الأطراف على اتفاق لوزان يوم 12 مايو 1949 الذي ينص على أن أساس المفاوضات سيكون خطة التقسيم ليوم 29 نوفمبر 1947 التي اعترفت بها هكذا الدول العربية رسمياً، واقترحت في الحال الاعتراف بحق العودة للاجئين القادمين من الأراضي العربية التي جددتها خطة التقسيم وغزتها إسرائيل.

ومنذ أبريل 1949 وإثر عروض جاءت من بن جوريون اقترحت اللجنة ضم شريط غزة لإسرائيل التي تقوم بتوطين اللاجئين به. وأيدت الولايات

المتحدة المشروع الذي ربما يفسر على أنه قبول من إسرائيل بمبدأ عودة اللاجئين وأدرك الإسرائيليون أنهم قدروا عدد لاجئي قطاع غزة دون عددهم الحقيقي الذي ارتفع إلى 230,000 لا إلى 100,000 حسب تقديرهم الأول. وذلك ما يجعل سكان هذا القطاع 310,000 لا 180,000 فعدّلوا عن عرضهم (أبريل، يوليو 1949) الذي رفضته مصر بدورها.

ومع ذلك أبدى العرب تساهلاً، إذ بعد عرض حسني الزعيم باستقبال 300,000 لاجيء كان دور العراق الهاشمي أن أعلن استعداده لأخذ 300,000 بشرط أن تخضع إسرائيل لمبادئ خطة التقسيم ولقرار 11 ديسمبر 1948، وصار الأمر قريباً من العروض الأمريكية التي تقترح توطين 500,000 لاجيء في البلدان العربية و 200,000 بإسرائيل. وفي يوم 31 يوليو اقترح في نهاية كل حساب عودة 100,000 لاجيء وهو رقم سحري يذكر برقم الأشخاص اليهود الذين تم نقلهم ستي 1945 - 1947. ويدخل الإسرائيليون في ذلك المجموع 25,000 لاجيء قد عادوا بالتسلل عبر الخطوط الفاصلة و 30,000 تم قبولهم في إطار برنامج إعادة جمع العائلات. وكان المرض الحقيقي لا يهم سوى 45,000 شخص وذلك أمر لا يمكن للعرب قبوله ولا للجنة المصالحة.

وفيما يخص مسألة الحدود، أعلن الوفد الإسرائيلي الوثائق الآن من موافقة الولايات المتحدة غير المشروطة لقبول إسرائيل بالأمن المتحدة، أعلن على الملأ أن الأرض الإسرائيلية تتكون من الأرض التي أعطتها إياها خطة التقسيم مضافاً إليها الغزوات الترابية وأن الخطوط الفاصلة ينبغي اعتبارها حدوداً نهائية. وجرّت اتصالات سرية على هامش المؤتمر بين الإسرائيليين والأردنيين والمصريين (بشكل منفصل) واقترح العرب أثناءها إعادة الاتصال الترابي للعالم العربي (الأردن حتى البحر المتوسط ومصر حتى البحر الميت) مقابل الاعتراف بإسرائيل وعلاقات حسن الجوار. ورفض الإسرائيليون واقتروا حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لاقتراح تأسيس دولة فلسطينية بالصفة الغريبة تحت إشرافهم المباشر، وهي خطة حكم ذاتي للصفة في إطار إسرائيل. وكانت تلك وسيلة للضغط على الأردن أكثر منها رغبة حقيقية من جانب إسرائيل.

وفي خريف 1949 استؤنفت الاتصالات بين الإسرائيليين والأردنيين حول إمكانية استحداث ممر أردني حتى البحر المتوسط، ورأى الإسرائيليون أن هذا الممر ينبغي أن يكون رمزياً أساساً ذا عرض يتراوح بين 50 متراً و100 متر. أما الأردنيون فكانوا يتصورونه أرضاً حقيقية عرضها عدة كيلو مترات وفي فبراير 1950 اقتصر النقاش دون جدوى حول اتفاق عدم اعتداء بين إسرائيل والأردن. وكانت المواقف لا تقبل التوفيق فيما بينها إلا بخصوص رفض تدويل القدس الذي طلبته الأمم المتحدة. وفي أبريل 1950 جرت الانتخابات في الأردن في حرية نسبية. وفي 24 أبريل 1950 صوت البرلمان الجديد لصالح دمج الضفة الغربية وشرق الأردن. واعترفت الجامعة العربية بالضم اعترافاً فعلياً لا اعترافاً قانونياً. وفي يوم 27 أبريل اعترفت بريطانيا العظمى بإسرائيل ومدت في ذات الوقت مجال عمل الاتفاقية الإنجليزية الأردنية لتشمل الضفة الغربية باستثناء القدس.

كانت القوى الغربية المهتمة بإعادة تنظيم جهازها العسكري بالشرق الأوسط في إطار حرب باردة بدأت تهدد جدياً، كانت في حاجة لتنشيط اتفاقات التعاون العسكري مع دول الشرق الأوسط ولإقامة أحلاف حقيقية. فقررت استئناف تسليم الأسلحة. ولكي لا يتحول النزاع العربي الإسرائيلي إلى سباق للتسلح اختارت تجميد الحدود الترابية بضمان جماعي للقوى العظمى. وكانت واثقة بأن هذه الضمانات ستسمح بتهدئة مخاوف الدول العربية في وجه التوسع الصهيوني الإسرائيلي. كان ذلك معنى الإعلان الثلاثي (فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة) بتاريخ 25 مايو 1950.

«إن حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة التي أتيتح لها أثناء لقاء لندن الأخير لوزراء الخارجية - فرصة بحث بعض المسائل المتصلة بسلام الدول العربية وإسرائيل واستقرارها وخاصة مسألة إرسال الأسلحة والعتاد الحربي إلى هذه الدول قررت إصدار الإعلان التالي:

«(1) إن الحكومات الثلاث تعترف بأن الدول العربية وإسرائيل في حاجة للإبقاء على مستوى معين من القوات المسلحة بنية ضمان أمنها الداخلي ودفاعها المشروع ولتتمكن من لعب الدور العائد لها في الدفاع عن كامل المنطقة. وإن كل طلب للحصول على السلاح والعتاد الحربي لهذه البلدان

سيُدرس على ضوء هذه المبادئ. لذا ترغب الحكومات الثلاث في التذكير والتأكيد على نص الإعلان الصادر عن ممثليها بمجلس الأمن بتاريخ 4 أغسطس 1949 والذي أعلنت فيه عن معارضتها لتطور سباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

«2» تعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت من كل البلدان المستفيدة حالياً من شحنات الأسلحة التأكيد بأن الدولة المشتريّة لا تنوي القيام بأي عمل عدواني ضد دولة أخرى. وستطلب تأكيدات مماثلة من أي دولة من هذه المنطقة ستسمح الحكومات الثلاث بأن ترسل إليها أسلحة في المستقبل.

« وتفتنم هذه الحكومات الفرصة لإعلان اهتمامها العميق بهذه المسألة ورغبتها في المساعدة في إعادة السلام والاستقرار في المنطقة والإبقاء عليهما وإعلان معارضتها الدائمة لكل استعمال للقوة وكل تهديد باللجوء إلى القوة بين أي من بلدان المنطقة. وإن الحكومات الثلاث إذا ما لاحظت أن دولة ما من هذه الدول تستعد لخرق الحدود أو خطوط الهدنة، لن تتوانى - تماشياً مع التزاماتها باعتبارهما أعضاء في الأمم المتحدة - عن العمل في الحال داخل إطار الأمم المتحدة وخارجه لتوقيف هذا الخرق. »

والإعلان الثلاثي، في رأي العرب، اعتراف من جانب واحد بعمليات ضم الأراضي الإسرائيلية وهو يظهر عداة الغرب لمواقفهم ومصالحهم.

اعتقد البريطانيون أن بإمكانهم تسوية خلافاتهم مع المصريين حول مسألة قاعدة السويس باقتراح نقلها إلى قطاع غزة وذلك ما يمكن الإنجليز من الوقوف حائلاً بين المصريين والإسرائيليين وبالتالي من الحد من خطر النزاع دون المساس بسيادة أولئك وهؤلاء الترابية (إذ لم يكن الفلسطينيون يعتبرون معين بالقضية). وإن مثل هذا العمل يفترض معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر ولم يلبث هذا المشروع أن تم التخلي عنه.

أصبحت خطوط الهدنة قرصاً للنزاع إذ كان اللاجئون يسمعون للعودة إلى أراضيهم أو إلى استعادة جزء من أملاكهم المصادرة. وكان الإسرائيليون يردون بعمليات انتقامية ضد مناطق انطلاق التسللات. وصارت هذه الأخيرة تتحول إلى عمليات فدائية. وكان ديان القائد الميداني للقوات الإسرائيلية يدعو إلى

توسع إسرائيلي جديد في الضفة الغربية. وكان شارب من أنصار استئناف الاتصالات مع الأردنيين الذين بجتهدون في منع التسللات. وكانوا يريدون دمج السكان الفلسطينيين في المملكة ولكن هؤلاء كانوا يعبرون عن إرادتهم البقاء فلسطينيين قبل كل شيء. ولقد أصبح النظام الأردني غير محبوب شعبياً نتيجة قمع الوطنية الفلسطينية وفشل الجيش العربي أمام الغارات الإسرائيلية في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تواصل المطالبة والاستيلاء أحياناً على مساحات أردنية صغيرة تحت ذرائع شتى. مع أن عبد الله حاول في بداية 1951 أن يستأنف من جديد اتصالاته بالإسرائيليين غير أن النقاش لم يعد يدور إلا حول اتفاقيات الهدنة. وإثر خلافات مستمرة حول تأويلها اقترح الأردن عرض الملف على محكمة العدل الدولية أو على هيئات قضائية أخرى من نفس القبيل. ورفض الإسرائيليون. وفي يونيو 1951 أعرب ملك الأردن عن مرارته أمام مبعوث لممثل الولايات المتحدة بلجنة توفيق الأمم المتحدة.

«إني رجل مسن وأعلم أن سلطتي محدودة وأعلم أن ابني ذاته يكرهني [...] وأعلم كذلك أن شعبي يكرهني بسبب محاولاتي من أجل السلام. ولكني رغم كل ذلك أعلم أن بإمكانني الحصول على تسوية سلمية لو أن لي فقط بعض التشجيع ولو أنني أتمكن من الحصول على تنازلات معقولة من إسرائيل» [...]

إنه يقول إن شعبه يكرهه لأنه يتهمه بأنه يريد إبرام السلام دون تنازلات من جانب إسرائيل. وألح على أن ذلك عائق لا يمكنه تخطيه. ويقول: «أرجوكم أفهموا أنه برغم الجامعة العربية سأحصل على تأييد شعبي وموافقة البريطانيين الضمنية على الأقل لو أستطيع تبرير السلام بإظهار التنازلات التي يقوم بها اليهود. أما بدون أية تنازلات فإني مهزوم حتى قبل أن أبدأ.»

«وبخصوص اللاجئين قال: إنه يشعر أن إعادتهم جميعهم إلى بلادهم أو حتى تعويضهم الكامل مستحيل لكنه أعرب عن اقتناعه بأن غمهم سيخفف منه لو أن اللاجئين الملاك يمكنهم العودة إلى إسرائيل لفترة لتسوية شئونهم وإذا ما استطاع اللاجئون الحصول على عائدات أملاكهم إن لم يحصلوا على أملاكهم ذاتها. وأن هذا بالإضافة إلى تسوية معقولة للحسابات المصرفية المجمدة سيجعل من الممكن للكثير الاستقرار في أماكن أخرى ونسيان مرارتهم.

«وأنهى الملك اللقاء قائلاً:» من فضلكم ساعدوني فيمكنني التصرف إذا ما حصلت على المساعدة والتشجيع ولكنني شيخ ولا أريد أن أموت مكسور الخاطرة»⁽¹²⁾.

كان لقاء جديد سيتم بالقدس بين الملك وبين الممثلين الإسرائيليين. وذهب الملك إلى هناك يوم 20 يوليو 1950 فاعتيل في المسجد الأقصى حيث قتله أحد أنصار مفتي القدس. واتخذ الإسرائيليون مصير الملك مثلاً لإظهار تصلب العرب تجاه إسرائيل. لكن فشل عبد الله الذي حاول كل أشكال التسوية الممكنة مع الحركة الصهيونية يدل على الأصح على أن المسؤولين الصهاينة لم يكونوا مستعدين للقيام بأبسط تنازل للمصالح العربية وأن موقف العرب في حالة إجراء مفاوضات ثنائية كان أضعف من أن يحصل على أي شيء. وعلى العكس من ذلك كان العرب عرضة للأوامر المفروضة مثلما كان الأمر لدى إبرام اتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية.

وفي يوم 21 يوليو استخلص بن جوريون الدرس من قطع الاتصالات نهائياً مع العرب. واقترح خطة لغزو الضفة الغربية وسيناء بالتحالف مع بريطانيا التي تضمن بذلك قواعدها بمنطقة القناة. ورد المسؤولون البريطانيون سلباً على العروض الإسرائيلية.

وفي سنة 1951 قامت لجنة توفيق الأمم المتحدة بمجهود جديد وأفلحت في جمع مؤتمر على نمط لوزان بباريس في سبتمبر 1957 وأرادت أن تكون واقعية فاقترحت خطة إجمالية تعتمد على توطين أغلب اللاجئين في البلدان العربية ويعطي لجزء فقط الحق في العودة. كما اقترحت خطة تنمية إقليمية على أساس سلطة جماعية تدير مياه الأردن. ويتم تغييرات ترابية صغيرة لصالح العرب ويستحدث ميناء حر بحيفا. وأن استئناف العلاقات السلمية سيكون من نمو اقتصادي مفيد للجميع.

وفي وجه تحذير الرأي العام المتزايد ألحت الدول العربية على التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة، قرار التقسيم وقرار اللاجئين. أما الإسرائيليون فقد زعموا أن هجرة يهود البلدان العربية (خاصة يهود العراق) يعني تقريباً تبادلاً حقيقياً للسكان يحرر الدولة العبرية من ضرورة قبول حق عودة اللاجئين

الفلسطينيين المستحيلة لأسباب أمنية واقتصادية وسياسية، ولن تدفع إسرائيل تعويضات إلا بعد رفع إجراءات المقاطعة والحظر ضد اقتصادها، أما خطة التقسيم فقد أصبحت لاغية بالاجتياح العربي في مايو 1948 (الذي حملوه كذلك مسئولية مشكل اللاجئين).

بعد فشل المؤتمر طالبت إسرائيل بإلغاء لجنة التوفيق وتعويضها بلجنة مساعي حميدة للأمم المتحدة. وبما أن الدول العربية لم تحصل على أي شيء من هذه المؤسسة التي كانت من وحي الغرب وأن الغرب في مجمله كان يبدو لهم بشكل متزايد أنه حليف لإسرائيل فإن هذه المؤسسة قد علق نشاطها رغم تجديد مهمتها في يناير 1952 ما دام لم يلجأ إليها أي طرف.

إن النزاع العربي الإسرائيلي يقوم أساساً على إرادة الحركة الصهيونية أن تعتبر نفسها المالك الشرعي الوحيد للأرض الموعودة وعلى رفض السكان الفلسطينيين القبول بحرمانهم منها، وكان التصلب والشدة في السياسة الصهيونية ثم الإسرائيلية أساسهما الانضمامية الترابية وكذلك نقل التجربة الأوروبية المعادية للسامية والمذابح النازية فكل خصم للمشروع الصهيوني كان يعتبر معادياً للسامية بل نازياً وكان بالتالي يحارب على هذا الأساس. وقد تم جر الدول العربية إلى النزاع بسبب تعاطفها الحقيقي مع القضية الفلسطينية والخوف من توسع إسرائيلي ينمو خارج حدود فلسطين الانتداب وبعدها بعضها لبعض الذي تحول إلى شكوك مبررة بإرادة الاستيلاء أو السيطرة على جزء من فلسطين العربية.

وفي سنة 1949، كان الاتفاق ممكناً مادامت الكارثة قد قفزت على القوى الحية للسكان الفلسطينيين المراقبين من قبل السلطات العسكرية في إسرائيل بخصوص السكان العرب الباقين أو من قبل القوات البوليسية في مختلف الدول العربية التي كانت تدير ما تبقى من فلسطين العربية أو التي استقبلت اللاجئين على أراضيها. ولقد قبلت الدول العربية سنة 1949 بوجود دولة إسرائيل وبمبدأ توطين أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية لغاء عودة جزء من اللاجئين وتخلي إسرائيل عن جزء من غزواتها الترابية، أما إسرائيل فلم تكن تعرض غير الاعتراف بالأمر الواقع الترابي والبشري لذلك لم تجر أية مفاوضات حقيقية.

منذئذ قدر للنزاع العربي الإسرائيلي أن يدوم مع رغبة إسرائيل في تأكيد وجودها وعرضياً بعد فترة توطيد، استئناف توسعها الترابي ومع عودة المطالبة الفلسطينية إلى الظهور تدريجياً بالعمليات الفدائية الأولى على طول الخطوط الفاصلة وبالتجذير الثوري والقومي للعالم العربي منذ الخمسينيات. غير أن المشهد السياسي للشرق الأوسط تحدد كذلك بانتهاء الجهاز الدفاعي البريطاني وتوسع نزاع القوى العظمى في هذه المنطقة من العالم.

هوامش الفصل الثاني

- (1) أليكسندر شولك (1850 - 1882) The Demographic Development in Palestine 1850 - 1882 International Journal of Middle East Studies 17, 1985 ص 485 - 505
- (2) ثيودور هرتزل L'Etat Juif، باريس، ستوك، 1981 ص 40.
- (3) آلان بوايه، Les Drigines du sionisme، باريس، 1988 ص 93 - 94.
- (4) دافيد فيتال، Zionism: the Crucial Phase، أكسفورد 1987 ص 61/62.
- (5) رونييه نيهير برهايم La Déclaration Balfour، جولييار، باريس مجموعة «Archives» 1969 ص 366.
- (6) Correspondance d'Orient 1920 - الجزء الأول ص 360.
- (7) Les Cahier de L'Orient Contemporain 1948 ص 163 - 164.
- (8) بني موريس The Birth of Palestinian Refuge Problem 1947 - 1949، كامبريدج، 1987، ص 28.
- (9) Foreign Relations of United States, 1948، مجلد 2/5 ص 983 - 984 واشنطن 1976.
- (10) آفني شليم Collusion across the Jordan، أكسفورد، 1988 ص 256.
- (11) Foreign Relations of United States, 1948، مجلد 2/5 ص 1284 - 1249، 1976 واشنطن.
- (12) Foreign Relation of United Stats, 1951، مجلد 5 ص 73 واشنطن 1982.

الفصل الثالث

زمن الثورات

الثورة المصرية

عودة الوفد إلى السلطة والمجابهة مع الغرب

عندما عاد الوفد إلى السلطة كان يبدو أنه مازال يمثل قوة عظيمة وكان زعيماه النحاس وسراج الدين في حيرة من أمرهما بين موقفين ينبغي اختيار أحدهما، فمن ناحية كان يتوجب عليهما محاربة القصر تجنباً للطرد مثلما حدث للوفد سنة 1937 وسنة 1944 ومن ناحية أخرى ينبغي أن يحسباً حساباً للضغط الشعبي المتنامية قوته. أما زمن أنصاف الحلول مع الإنجليز فقد ولى.

في يونيو 1950 استؤنفت المفاوضات. وبدأت إنجلترا متشددة. فضياع فلسطين جعل أي حل بديل لقناة السويس أمراً مستحيلاً في وقت أظهرت فيه حرب كوريا خطر حدوث نزاع مباشر بين الكتلتين الشرقية والغربية. وكان مخططو الحرب من الغربيين يرون أن الشرق الأوسط يمثل منطقة ضعف في جهازهم العسكري، يسمح للسوفييت بالالتفاف حول أوروبا من جنوب البحر المتوسط وبتهديد تزويدها بالنفط. وبما أن الولايات المتحدة كانت لها التزامات ثقيلة في شرقي آسيا وفي أوروبا فهي لم تكن مستعدة لضمان حضور عسكري في الشرق الأوسط الذي أوكلت حمايته بالتالي لبريطانيا. ويرى المصريون أن الحجة الغربية ليست سوى ذريعة تقدمها بريطانيا للإبقاء على هيمنتها على مصر. وتعبيراً عن استيائهم امتنعوا عن التصويت بالأمم المتحدة على قرارات مختلفة تخص حرب كوريا. وكان الهدف هو أن يظهروا لأمريكا أن مصر تتقرب من الاتحاد السوفيتي إذا ما واصلت إنجلترا تعنتها الراض.

وكانت الولايات المتحدة آنذاك مازالت تبدو الملجأ الأخير: فمبادئها التقليدية للاستعمار قد ظهرت حديثاً في إعداد ميثاق الأطلسي وفي التشجيع الذي أعرب عنه رزوفلت للقومية العربية. ولقد كانت لمصر على الدوام علاقات ودية مع هذه القوة العظمى كما أن طريقة العيش الأمريكية كانت تنافس الجاذبية التقليدية للعادات والأفكار الأوروبية لدى الطبقة المتوسطة المصرية.

إلا أن موقف الولايات المتحدة أثناء المفاوضات حول فلسطين ستي 1949 و 1950 قد خيب أمل العرب، ولقد شعر هؤلاء أن الإعلان الثلاثي تحيز مقصود لصالح إسرائيل وتبرير مستمر لحق الغرب في التدخل في العالم العربي. واستمر تصرف أمريكا الأخرق تجاه العرب في توزيع القروض والمساعدات لدول المنطقة. إذ تتلقى إسرائيل نصف هذه القروض والمساعدات ويتلقى العرب النصف الآخر. وأدرك العرب أن المساعدة إذا ما قسمت على الأفراد تلقى الإسرائيلي أربعين ضعف ما يتلقاه العربي. وكانت ينظر إليها باعتبارها امتداداً للغرب الذي يرفض معاملة العرب على قدم المساواة

وفكرت مصر لحظة الحصول على هذه المساواة بالانضمام إلى منظمة الحلف الأطلسي التي كانت في طور التكوين أسوة باليونان وتركيا. ورد الأمريكيون بأن تركيا واليونان هما جزء من أوروبا وتشاركان في مؤسسات أوروبية مثل مجلس أوروبا وفي مشاريع مشتركة مثل خطة مارشال وذلك مالا ينسحب على مصر، وإذا ما أرادت مصر المشاركة في الدفاع عن العالم الحر فعليها أن تفعل ذلك بالتعاون مع بريطانيا العظمى وبدعم الأمم المتحدة في كوريا. ومع ذلك تفضن المسؤولون الأمريكيون إلى وجود «فراغ دفاعي» في الشرق الأدنى وإلى صعوبة اللجوء إلى حلفائهم الأوروبيين لملء هذا الفراغ فالإنجليز شديداً الارتباط بالاستعمار الكلاسيكي والفرنسيون مكروهون لسياساتهم بشمال إفريقيا (بخصوص الشئون المغربية والتونسية خاصة في ذلك التاريخ). ورغم تلك الاعتبارات ساندت الولايات المتحدة مشروع القيادة العليا للحليفة بالشرق الأوسط وهي منظمة غير منظمة الحلف الأطلسي تحت قيادة بريطانية وتضم فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وعدداً من أعضاء الكومنولث، أي أنها كانت تضم - باستثناء الولايات المتحدة - كل القوى

الاستعمارية السابقة بالعالم العربي .

ورأى المصريون أن التحالف مع الغرب على قدم المساواة يبدو وهمًا . وموقف العالم الحر في النزاع الإسرائيلي العربي وحرية العمل التي تركت لبريطانيا العظمى في مصر هما خير دليل على ذلك . والحال أن التوتر ظل يتفاقم داخل مصر بسبب عدم وجود نتائج سياسية لحكومة الوفد . فلم يبق لهذا الأخير من حل غير الهرب إلى الأمام الذي لم يلبث أن فقد السيطرة عليه .

ورد النحاس يوم 8 أكتوبر 1951 بإلغاء معاهدة عام 1936 . وأعلن فاروق ملكاً للسودان . وبررت الحكومة المصرية هذا العمل من طرف واحد بأن ذكرت بجميع الإجراءات المشابهة التي اتخذتها انجلترا منذ قرن . ورفضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا الاعتراف بالقرار المصري واقترحت على مصر رسمياً يوم 13 أكتوبر 1959 مشروعها المتضمن إنشاء قيادة عليا حليفة .

ورفضت مصر ذلك في الحال . وأصر الغربيون . ولم تكن مصر قادرة على البقاء وحدها في مواجهة الغرب بأجمعه ولما أدركت عزلتها وجب عليها الإذعان والقبول .

الثورة المصرية

لقد صفق العالم العربي بكامله تأييدا لهذا التحدي المزدوج للغرب أي إلغاء المعاهدة ورفض القيادة العليا . ولكن الإنجليز بقوا في منطقة القنال مظهرين بذلك ضعف الموقف المصري الذي أصبح مجرد تأكيدات كلامية دون نتائج ملموسة . وللخروج من هذا المأزق دخل المصريون في حرب عصابات ضد القوات الإنجليزية . وأن نمط حرب العصابات أو العمل الإرهابي بحسب الجانب الذي يقف فيه المرء قد أثبت فعاليته في المنطقة مع صراع المجموعات الصهيونية بفلسطين ضد الوجود البريطاني . ولعب الشيوعيون والإخوان المسلمون خاصة دوراً متميزاً في هذه الحرب لكن الإدارة المصرية بكاملها كانت متضامنة مع الحركة . وكانت إطارات الجيش تقوم بتدريب الفدائيين دون المشاركة المباشرة في العمليات . وسرعان ما فقدت الحكومة الوفدية السيطرة على الوضع الذي خلفته .

وقد كانت تجدد مشقة في الحفاظ على النظام بالقاهرة حيث كانت تجري كل يوم تقريباً مظاهرات تضامن كبرى.

وتسارعت عمليات الفدائيين وعمليات الانتقام البريطاني. وفي يوم 25 يناير 1952 هاجم الإنجليز كُنَّة شرطة بالإسماعيلية اعتبرت قاعدة فدائيين. ونتج عن هذا الاقتحام موت خمسين مصرياً تقريباً. وبلغ الخبر القاهرة مساء حيث بدأت مظاهرات الاحتجاج الأولى. وفي اليوم التالي أعلنت الشرطة الإضراب تنديداً بالمذبحة. وكان الجيش غائباً عن القاهرة بشكل غريب. وكان عدد كبير من سامي الضباط قد دعاهم الملك إلى وليمة. وسرعان ما هاجمت الحشود المتجمعة. ككل يوم رموز الوجود الغربى كالمقاهي والفنادق ودور السينما ومقار الشركات. واشتعلت حرائق في أماكن عدة من المدينة الكبرى. واستمر «حريق القاهرة» هذا ساعات عديدة وتسبب في ضحايا عديدين قبل أن يتدخل الجيش في نهاية النهار لإعادة النظام. ولن نعرف أبداً إن كانت الحركة تلقائية تماماً أو إن كانت من عمل عملاء مستفيزين إما من الإخوان المسلمين وإما من أعوان عملاء للقصر الذين دبروا كل شيء حسب زعم الكثيرين.

قامت الحكومة الوفدية مساء يوم 26 يناير 1952 بإعلان القانون العرفي والرقابة على الصحافة ومنع التجمعات. ولما بلغ القمع مرحلة متقدمة قام الملك الفاروق يوم 27 فبراير 1952 بطرد الوفد مرة أخرى من السلطة. وشلت الحركة الشعبية بفعل القمع الذي تمثل في إيقافات عديدة لقواد المظاهرات السابقة والذين اتهموا بالمسئولية في أحداث 26 يناير 1952.

وفقد الوفد اعتباره وأياً كانت كراهية الشعب للملك فإن هذا الأخير لم يعد له خصوم أقوياء في البلاد. ويبدو أنه كسب على طول الخط. وعلق مجلس النواب لكن لم يكن بالإمكان تشكيل حكومة مستقرة. فمن نهاية فبراير إلى نهاية يوليو 1952 تعاقبت ثلاث وزارات دون أن تعمل عملاً فاعلاً. وكانت كراهية الشعب الملك تشلُّ بدورها عمل الحكومة وتظهر إفلاس النظام السياسي.

كان مأزق الوضع كاملاً. وعندما تدخل عامل جديد لم يكن يتوقعه أحد. فقد قامت حركة سرية من الضباط هي هيئة الضباط الأحرار التي أسسها

عبد الناصر بانقلاب في الليلة الفاصلة بين 22 وبين 23 يوليو 1952 وقلبت النظام القديم . وبالنسبة لكل مثلي الحياة السياسية كانت المفاجأة كاملة .

ثورة الضباط الأحرار

مكنت معاهدة 1936 من تطوير الجيش المصري . وكان الضباط إما من عائلات ذات تقاليد عسكرية على مدى جيل أو جيلين (لذلك وجدت مجموعات أسرية مكونة من إخوة ومن أبناء عمومة) وإما من أوساط اجتماعية متواضعة لكنها لها مع ذلك الإمكانيات اللازمة للصرف على الدراسة الثانوية . ووسط التجنيد يحيل خاصة إلى الطبقة الوسطى المثقفة . وتوجد قلة من المسيحيين الأقباط في الوسط العسكري وذلك ماكانت له آثار خطيرة في الفترات اللاحقة . والمسافة الاجتماعية بين هيئة الضباط وبين أفراد العساكر كبيرة جداً وهي تحد من قدرات التلاؤم مع انضباط عسكري صارم . وليس من الغريب أن نرى الضباط الفتيان . على عكس سابقيهم حساسين للتغيرات السياسية التي تجد فعلاً قاعدتها الاجتماعية في الأوساط الحضرية المثقفة . وهؤلاء الضباط كانوا - وهم طلاب - قد شاركوا في المظاهرات السياسية التي هي تعبير عن الوطنية المصرية .

كانت لجنة الضباط الأحرار حركة سرية من الضباط الفتيان أسسها في نهاية الثلاثينيات جمال عبد الناصر وأنور السادات وزكريا محيي الدين . وانضم إليها عبد الحكيم عامر بعد مدة وكذلك ابن عم لزكريا هو خالد محيي الدين . وفي نهاية الحرب العالمية . اتخذت المنظمة مشروعاً وإرادة سياسية محددة ، ولم يعد بعد السادات الذي طُرد من الجيش عضواً في هذه المنظمة . ونظراً لسرية هذه الحركة فلا يُعلم الكثير عن طبيعتها - فزعموا أنها كانت في الواقع الجانب العسكري لمنظمة الإخوان المسلمين السرية . وزعم آخرون أن علاقاتها ربما كانت مع الشيوعيين المصريين أو مع الاستخبارات الأمريكية مثلما زعموا في فترة لاحقة . وتوضح هذه التأكيدات عدم دقة الحركة على الصعيد الأيديولوجي ، ولقد قام عبدالناصر بإجراء تحقيق حقيقي أدى به إلى مخالطة الإخوان المسلمين وكذلك الشيوعيين من مجموعة كوريل . كما أنه ربما تأثر كثيراً لحركة مصر الفتاة . أما السادات فقد كان على العكس من ذلك

قريب الصلة من حسن البنا وأما خالد محيي الدين فقد كان قريباً من الشيوعيين ونجد هنا نمطاً من التوازن الذي يحسن عبدالناصر ضبطه. وفي نهاية الأربعينيات سمح للسادات بالعودة إلى الحركة فقد اعتبر عبدالناصر أن علاقته بالقصر ربما خدمت أهدافه.

وكانت سن الضباط الفتيان من الصغر بحيث إنهم كانوا لا يشغلون إلا رتباً متوسطة في الجيش فكانت أعمارهم تتراوح بين 32 سنة و37 سنة. ولم يكن بحركتهم أي لواء. ومحمد نجيب البطل الشعبي المعروف بوطنيته.. إذ قد استقال من الجيش في فبراير 1942 احتجاجاً على التدخل الإنجليزي. كان قريباً من هذه المنظمة دون أن يشارك فيها مشاركة مباشرة. وبدءاً من 1949 أصبحت اللجنة جهازاً للاستيلاء على السلطة: فلقد كان الضباط يريدون معاقبة المسئولين عن الهزيمة. كان الجو المضطرب بالبلاد يدفعهم إلى العمل. غير أن عبدالناصر كان شديد الحذر وكان يحسب لكل شيء حسابه وكان يعد الانقلاب بمنهجية. ويبدو أن الملحق العسكري الأمريكي حوالي ذلك التاريخ قد سمع بهذه الحركة. وذلك ما ليس بالغريب إذ أن المنظمة كانت تقوم بالدعاية في الأوساط العسكرية في شكل منشورات. وكان الانقلاب مخططاً له لسنة 1954 لكن خطر اكتشاف الحركة من قبل شرطة فاروق والأزمة السياسية التي عرفتها البلاد قد أديا بالضباط الأحرار إلى التعجيل بالحركة.

وكان السادات هو الذي قام يوم 23 يوليو 1952 عند الساعة السابعة صباحاً بإعلان الانقلاب للشعب المصري عن طريق الراديو فقال:

«أيها الشعب المصري» إن مصر قد مرت بأحلك فترة من تاريخها بعد أن عرفت خسة الفساد ومزقها عدم الاستقرار وإن عوامل الانحلال هذه قد مست الجيش ذاته وكانت أحد أسباب هزيمتنا بفلسطين. وإن الجيش الذي يحكمه الجهلة والعجزة والخونة لم يعد قادراً على حكم مصر. لذلك نقينا أنفسنا. والجيش هو الآن بين رجال يمكنكم أن تثقوا في قدرتهم ونزاهتهم ووطنيتهم. إن مصر سترحب بحركتنا وإن الجيش يكفل المصلحة الوطنية. وإن أولئك الذين رأينا فائدة في إيقافهم من بين قدماء القادة سيطلق سراحهم عندما تسمح الظروف بذلك.

«وإني أغتنم هذه الفرصة لأحذر الشعب من أعدائه وبالأخص باي أعمال عتف أو تخريب لأن مثل هذه الأعمال تضر بمصر، وستعتبر أعمال خيانة وتعاقب بأقصى صرامة. وسيضمن الجيش احترام القانون بالتعاون مع الشرطة.

«وأود أن أطمئن خاصة إخواننا الأجانب وأن أؤكد لهم بأن الجيش يعتبر نفسه مسئولاً مسئولة كاملة عن أمن أشخاصهم وممتلكاتهم ومصلحتهم. وأرجو من مواطني ألا يصفخوا إلى الدعايات المفروضة فالهدوء مستتب في كل مكان. وفقنا الله العلي القدير.»

منذ البداية بدا أن السلطة الجديدة تناصر النظام على جميع الأصعدة : ضد الفساد وضد عدم الكفاءة وضد الفوضى العامة. وكانت الوطنية هي الرغبة الثانية فينبغي معاقبة المسئولين عن هزيمة 1948 - 1949 المشينة. وحيث إن كل الضباط الأحرار تقريباً كانوا غير معروفين باستثناء السادات ربما، بسبب ماضيه الإرهابي، فقد قرروا تقديم شخصية محمد نجيب عليهم فاتصل به عبدالحكيم عامر الذي كان ياوره في حرب فلسطين. وتشكل مجلس ثورة في الحال رغم بقاء مصر مملكة وبعثاً توصل الملك إلى الإنجليز والأمريكان للتدخل. وذهب نجيب والسادات إلى الإسكندرية حيث يقم الملك وحصلا على تنازله لصالح ابنه الذي كان صغير السن. وغادر فاروق مصر يوم 26 يوليو 1952 من الإسكندرية وأصبح هذا الحدث أحد التواريخ الهامة التي يحتفل بها النظام. وود بعض الضباط الأحرار محاكمة فاروق وإعدامه لكن عبدالناصر فرض نفيه فحسب. فكان لا يود إراقة الدماء ويرى أن الملك بعد أن فقد السيطرة على الإدارة أصبح لا يمثل أي خطر لعدم شعبيته.

لم يكن للضباط الأحرار برنامج سياسي مفصل، فضرورة النضال السري وعدم تجانس آرائهم السياسية جعلنا من العسير إعداد مثل ذلك البرنامج. فالغموض الوطني هو أفضل شيء، ولما تم الاستيلاء على السلطة، حددوا أهداف الثورة الستة:

- 1 - طرد الامبريالية وعملائها.
- 2 - إلغاء الإقطاع.
- 3 - إلغاء الاحتكار ووضع حد لسيطرة رأس المال على الإدارة.
- 4 - تكوين جيش وطني قوي.

5 - إقرار العدالة الاجتماعية .

6 - إقامة نظام ديموقراطي سليم .

وكان الشعار الرسمي هو العودة إلى التطبيق الحقيقي لدستور عام 1923 وظلت مصر مملكة نيابية بل إن وصياً على العرش قد تم تعيينه لكن كل قوة القصر السياسية قد اضمحلت . وتم تنصيب حكومة مكونة من سياسيين تقليديين برئاسة علي ماهر (أخ رئيس الوزراء الذي اغتيل سنة 1945 . وكان هذا الاختيار في حد ذاته ذا مغزى . فهو الذي كان قد جسد في نهاية الثلاثينيات ضمن الأحزاب المتحالفة مع القصر ، الاتجاه القومي العربي والمناصر لألمانيا . فقد رفض سنة 1939 وهو رئيس للوزراء إعلان الحرب على ألمانيا وعلى إيطاليا وقلص إلى أقصى حد كل تعاون مع الإنجليز الذين أكرهوه على الاستقالة في يونيو 1940 . وبعد فبراير سنة 1942 ظل في الإقامة الجبرية تحت رقابة الإنجليز حتى أكتوبر وفي تلك الفترة خطط الكثير من الضباط الأحرار عملية نهربه . وكان كذلك معروفاً بأنه فكر في مشاريع إصلاحات اجتماعية خاصة في مجال الزراعة

كان مجلس قيادة الثورة المؤلف من أهم الضباط الأحرار يمسك بالسلطة الحقيقية . وكانت الأحزاب السياسية تأمل في أن تجرى انتخابات جديدة وأن يعود العسكريون إلى ثكناتهم وكان الإخوان المسلمون يعتبرون هذه الثورة ثورتهم للصلوات العديدة التي كانت لهم مع اللجنة ويسرون أن عليهم تولي قيادتها . وسرعان ما انقسم الضباط الأحرار حول السياسة الواجب اتباعها . فكان عبدالناصر والجناح اليساري من المنظمة بقيادة خالد محيي الدين يقترحون العودة إلى الديمقراطية المجسدة بإعادة تنصيب مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية الذي تم انتخابه سنة 1950 غير أن هؤلاء الديمقراطيين كانوا أقلية أمام «دعاة السلطة» ووجد حل وسط بقرار العودة إلى المؤسسات الديمقراطية بتنظيم انتخابات جديدة في ظرف ستة أشهر وفي أغسطس تم قمع إضراب في مصنع نسيج أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص في صفوف العمال . وقد حوكم قادة العمال وأعدموا . وبدا أن النظام غير مبال لليسار . لكنه في ذات الوقت قرر إصلاحاً زراعياً يحدد الملكية الزراعية بـ 200 فدان (83 هكتاراً) كحد أعلى للمالك الواحد أو أن 300 فدان (125 هكتاراً) للأسرة الواحدة . وكان هدف

العملية سياسياً في المقام الأول : وهو القضاء على الملكية الريفية الكبرى التي كانت الأساس الاقتصادي للنخبة الحاكمة في عهد الملكية. وفي ذات الوقت تستجيب رغبات المزارعين المستعجلة قبل قيام ثورة ريفية. واستعمل كبار ملاك الأراضي كل نفوذهم السياسي لمنع تبني هذا المشروع. ولم يستطع على ماهر الصمود أمام ضغوطهم خاصة وأنه قد أضعفته سيطرة مجلس الثورة. ورد الضباط الأحرار باعتقال عشرات من رجال السياسة منهم فؤاد سراج الدين أمين الوفد وكان هو ذاته من كبار الملاك. ولما أسقط في يد علي ماهر بهذا العمل النشط، فضل الاستقالة يوم 7 سبتمبر 1952. فكان ذلك اختفاء للسياسيين التقليديين من العهد الملكي وإيداعاً بيروز طبقة سياسية جديدة.

أصبح محمد نجيب رئيساً للوزراء وشكل وزارة جديدة وفي يوم 9 سبتمبر أعلن قانون الإصلاح الزراعي. وكان الضباط الأحرار منذ بداية أغسطس 1952 قد طلبوا من الأحزاب تنقية صفوفها من العناصر المتورطة مع النظام السابق والتقدم ببرامج واضحة. وأصبح من غير الممكن تعيين القادة السياسيين مدى الحياة. لكن ما يبدو برنامجاً لنابية مقننة لم يكن غير آلة حرب ضد المنظمات السياسية : فالوفد عليه إزاحة زعيمه التاريخي النحاس باشا. ولما فقدت الأحزاب هبتها بهذه الإهانة التي لحقتها، قدمت ذريعة عدم كفاية التنقية وموقف الأحزاب في مسألة الإصلاح الزراعي لمتنعها جميعها يوم 16 يناير 1953 وكان الإخوان المسلمون الوحيدون الذين لم يشملهم الإجراء باعتبارهم تنظيمًا دينياً وتغلب الخط «السلطوي» لدى الضباط الأحرار.

وتأسست منظمة وحيدة «هيئة التحرير» بدلا من الأحزاب، وكما هو الشأن دوماً في الأحزاب الوحيدة، كانت هيئة التحرير ترفض أن تكون حزباً وتقدم نفسها على أنها تجمع كل المصريين. وتحدد برنامجها يوم 16 يناير 1953 نظرد المعتدي من وادي النيل دون أي شرط وأن نطالب بأن يعطي السودان حق تقرير مصيره دون تدخل أية هيئة أجنبية وأن نبني مجتمعاً مصرياً قوياً مؤسساً على الإيمان بالله وبالوطن وعلى الثقة بأنفسنا وبأن نعطي لمواطنينا حقوقهم وحررياتهم حتى يحصل كل فرد على حقه في إطار حياة كريمة مبنية على المساواة في الحقوق والواجبات وعلى التضامن وتسمح بتحقيق رسالة الإصلاح الضروري الكبرى وتحقيق برنامج بناء وتعمير وأن نعمل لتحقيق مصر رسالتها

بين الأمم وأن تكون شعباً قوياً يحمل عالياً مشعل العدالة والحرية ويعمل لصالح البشرية، ومن أجل التضامن مع الشعوب العربية والحفاظ على المبادئ المقدسة التي تعلنها المواثيق الدولية «2»

يبدو جلياً في ذلك التاريخ أن الاهتمامات المصرية كانت فعلاً مركزية وأن التأكيد على الوجه العربي للأشياء محتشم جداً.

دستور 1923 ألغي وأعلن عن دستور مؤقت في 11 بنداً بتاريخ 10 فبراير 1953، وهو سلسلة من المبادئ التي تشير إلى الحريات الأساسية للأفراد أكثر منه نظاماً حول شكل الحكم، وتنظيم الحكم هذا لا يلوح إلا في البنود الأخيرة.

«البند 8: زعيم الثورة مع مجلس قيادة الثورة يمارس أعمال السيادة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها من أجل بلوغ أهدافها. وله حق تعيين الوزراء وإقالتهم.»

فالأولوية أعطيت لمجلس قيادة الثورة ومن ثم لمن يقوده، نجيب رغم أن المصريين لا يجهلون أن الرجل القوي بالمجلس هو عبدالناصر. وكان هذا الرجل الملتزم الصمت والقليل الظهور آنذاك يثير قلقهم أما نجيب المرح الذي لا يتردد في المزاح علناً فقد خلق لنفسه في الحال شعبية واسعة. ولقد كان من هذا الدستور المقتضب الضروري لاكتساب شرعية كافية للتفاوض مع الأنجليز. أن أدى منطقياً إلى إلغاء الملكية وبعد استشارة الإخوان المسلمين قرر مجلس قيادة الثورة إقامة نظام جمهوري.

وفي يوم 18 يونيو 1953 أعلن عن إلغاء الملكية التي عدت مدانة بأن كانت دوماً دعامة الإمبريالية في البلاد وأعلنت الجمهورية. وفي 23 يونيو جرى احتفال عام ضخم أعلن فيه ممثلو مختلف الطوائف الدينية من مسلمين وأقباط ويهود مساندتهم للنظام المتماشى مع الشرائع الدينية. وطبقاً لعادة تعود إلى بداية الإسلام قام عبدالناصر بقراءة يمين المبايعة لرئيس الجمهورية الجديد، محمد نجيب:

اللهم إنا نشهدك أنت السميع العليم على مبايعتنا اللواء محمد نجيب قائد الثورة بصفته رئيساً لجمهورية مصر. وأشهد اللهم أيضاً على أننا سننذر

للوطن أرواحنا وأموالنا وعلى أن شعارنا سيكون دوماً «الاتحاد والنظام والعمل»
والله على ما نقول شهيد والله أكبر. عاشت الجمهورية. والله أكبر والعزة
لمصر!»

كل هذا يقوم دليلاً على التأثير الإعلامي على النظام الجديد وسببه
خاصة الجو الثقافي الذي خلقه الإخوان المسلمون. وفي ذلك التاريخ تحدد
عدد من الخيارات: فالنظام النيابي الليبرالي حسب النمط الغربي قد تم التخلي
عنه. . . وولد نظام ذو شكل وأيديولوجيا شعبيين وسلطويين. غير أن الصراع
على السلطة لم ينته.

استيلاء عبدالناصر على السلطة

كان عبدالناصر مؤسس لجنة الضباط الأحرار. ولم تكن له عندئذ
أيديولوجيا واضحة المعالم وكان يراقب أهم المجموعات الأيديولوجية
بالمجتمع المصري دون أن يختار من بينها. وكان طموحه وطنياً فكان يريد
تحرير البلاد من الاحتلال الإنجليزي ومن فساد النظام الملكي. وكان رجل ظل
تمرس على النضال السري فاختر محمد نجيب ممثلاً ظاهراً للنظام الجديد.
غير أن محمد نجيب أخذ دوره مأخذ الجد وحاول التقرب من القوى السياسية
مثل الوفد والإخوان المسلمين.

وبدأ عبدالناصر يدعم مكانته لدى الجمهور لدى قراءته قسم البيعة العلني
لنجيب. ورغم أنه الآن رئيس الوزراء فإنه ظل قليل الشعبية مقارنة مع اللواء
الذي كان بطبيعته يبعث الاطمئنان في الشعب المصري. وتصلب النظام في
خريف 1953. وشكلت محكمة ثورية كان السادات أحد أعضائها ومن
أنشطهم. وتمت محاكمة مشولي العهد القديم وكذلك زعماء الأحزاب
السابقين من أمثال سراج الدين وصدرت ضدهم أحكام وهذه الرغبة في المنع
والحط من قدر منافسيهم تنم لدى الضباط الأحرار عن قلق متزايد أمام الوضع
السياسي في حين أن نجيب فهم منه عدم رضاه عن تلك المحاكمات.

كان الخطر آتياً خاصة من الإخوان المسلمين مع أنهم أيدوا تلقائياً هذا
النظام الجديد. وكان الهضيبي المرشد الأعلى يؤيد الثورة علانية وبحرارة وكان

كثير من الضباط، بما في ذلك من هم في محيط عبدالناصر، ممن كانوا قريبين من التنظيم الإسلامي ولا يخفون ذلك. ولما شكل محمد نجيب أول حكومة له في سبتمبر 1952 عرض على العديد من الإخوان المسلمين المشاركة فيها، لكن قادة الإخوان بعد تردد طويل رفضوا قبول العرض، فقد كانوا يرون من المستحيل مبايعة حكومة لا تحكم بالشريعة الإسلامية. والذين دخلوا الحكومة من بين الإخوان المسلمين كان نصيهم الانتقاد والطرد من الحركة الإسلامية ومع ذلك تواصلت الاتصالات - وطالب الإخوان المسلمون بالتعجيل بإضفاء الطابع الإسلامي على الدولة والمجتمع. وكان الرد عليهم سلباً. لكن عبدالناصر عندما أسس تجمع الثورة طلب من مفكر الإخوان الأول سيد قطب أن يشارك في تحرير برنامج المنظمة الجديدة. ورفض قطب ولكن آخرين معروفين من الإخوان المسلمين اشتركوا. وفي النهاية تخوف الهضيبي من محاولات الاستقطاب تلك وقرر في نهاية 1953 منع أعضاء التنظيم من المشاركة في مؤسسات النظام الجديد. ومن جانبه أدى محمد نجيب فريضة الحج وربط علاقات ودية مع ملك السعودية الجديد سعود وأكثر من التصريحات المؤيدة للإسلام وكان يمطي الانطباع بأنه يريد المزايدة على الإخوان المسلمين.

وتفجرت الأزمة النهائية في سنة 1954 ودامت جزءاً كبيراً من السنة.

ففي شهر يناير 1954 اندلعت مشاجرات بين طلبة من الإخوان المسلمين وبين طلبة آخرين من مناضلي هيئة التحرير. وأعلن عبدالناصر حل جمعية الإخوان المسلمين دون استشارة نجيب وبرر هذا القرار بخطر مؤامرة إسلامية وكذلك باختلافه مع الحركة اختلافاً جوهرياً:

«لقد قررنا قسماً جمعية الإخوان المسلمين لأنها ما انفكت منذ بداية الثورة تسلسل إلى الجيش والشرطة وهي بذلك تعد لحرب مقدسة ضدينا. ولقد حاولنا بكل صدق التعاون مع الإخوان المسلمين بشرط أن يحصروا نشاطهم في الصعيد الديني. ولكنهم لم يكونوا يجهلون أن الفرصة الوحيدة لقلب النظام هي بالعمل داخل الجيش. وهناك اصطدموا بمنظمة الضباط الأحرار السرية وهي نفسها التي قلبت فاروق والتي مازالت إلى الآن درع الجمهورية. لقد

انتهى الأمر بالإخوان المسلمين بأن أقاموا دولة داخل الدولة . وزعم قائدهم الهضيبي الذي تعاون مع فاروق أنه يتخذ القرآن المنهاج الوحيد . . ومن ناحيتي ما زلت لا أفهم كيف يمكن الحكم بالقرآن وحده إذ يمكن تأويله التأويل المراد وتأويلي إياه يختلف عن تأويل المتعصبين» .

وهذا الإعلان جوهرى - ذلك أن عبدالناصر قد أنهى تحقيقه الشخصي وهو يرفض الايديولوجية الدينية . وبعد ذلك أخذ النظام يسير قدماً نحو العلمنة في أعماله رغم إشارته المستمرة للرعاية الإلهية . ولقد دقت ساعة المواجهة مع الإسلاميين . ويؤكد السادات أن الإخوان المسلمين قد تعاونوا مع الإنجليز ضد الثورة . ويبدو أن هناك تلاعباً بالوقائع . فقد قال الإخوان المسلمون أول الأمر إن الموضوع كان يتعلق باتصالات ثقافية لاسياسية ثم قالوا بعد ذلك أن الاتصالات تمت بطلب من عبدالناصر ذاته الذي كان يرغب في إقامة اتصالات مع الإنجليز بهدف استئناف المفاوضات حول الجلاء عن مصر . واحتج نجيب على هذا القرار الذي اتخذ دون استشارته . ففضلاً عن حاجته إلى الاعتماد على الإخوان المسلمين من أجل إيجاد قوة تعادل قوة الضباط الأحرار فإن سلطته ومصداقيته هما اللتان كانتا في الميزان . وعشاً اعترض على القرار . وطالب بحق النقض على قرار مجلس قيادة الثورة . واتهمه الآخرون بأنه يريد الدكتاتورية وصوتوا ضده . واستخلص نجيب من ذلك النتيجة المنطقية واستقال من رئاسة الجمهورية يوم 25 فبراير .

كان الجيش منقسماً على نفسه . فكان خالد محيي الدين قائد الخيالة المحولة والذي كان يجسد النزعة الموالية للشيوعية ، يهدد بالتمرد مع رجاله إذا لم تتم إعادة نجيب إلى السلطة وخطب عبد الناصر في المتمردين ولكنه لم يفلح في إقناعهم ، فاستسلم بدوره يوم 27 أما نجيب فقد أعيد إلى السلطة . واستقبل الناس النبا بمظاهرات فرح جبارة لعب فيها الإخوان المسلمون دوراً كبيراً . واستمر التوتر حتى يوم 8 مارس حيث تم التوصل إلى اتفاق داخل مجلس قيادة الثورة . وتلقى نجيب كل السلطات : رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء (حيث استقال عبدالناصر) بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية . وكان الاتجاه نحو العودة إلى الديمقراطية الليبرالية التي تأكدت بالقرارات التي اتخذت يوم 25 مارس إلغاء الرقابة وتعدد الأحزاب وانتخاب

جمعية تأسيسية في شهر يوليو لتأخذ مكان مجلس قيادة الثورة - وأصبح خالد محيي الدين رئيساً للوزراء.

وفي تلك الأثناء كان عبدالناصر يعمل على استعادة سيطرته على الجيش الذي يفلت منه عند نهاية شهر فبراير، وأفلح في وضع صديقه عبدالحكيم عامر في قيادة الجيش وفي نقل الضباط الذين يعتبرهم معادين لشخصه وسياسته. وهكذا أعاد تجميع رجال حزبه الوحيد حوله بأن شرح لهم أن التعددية الحزبية تعني نهايتهم السياسية - وكان مستعداً للهجوم المضاد، وتذرع برفض الجيش العودة إلى ثكناته والتخلي عن أي دور سياسي، ونظم مظاهرات من أنصاره احتجاجاً على حل مجلس قيادة الثورة باسم الدفاع عن الثورة ورفض العودة إلى العهد القديم. وفي يومي 27 - 28 مارس أعلن الناصريون الإضراب العام. واستسلم نجيب. وألغيت قرارات مجلس قيادة الثورة السابقة، وبقي نجيب رئيساً للجمهورية غير أنه كان مراقباً شديدة ولم تعد له سلطات فعلية، وفي نوفمبر 1954 نُحى عن السلطة دون تعيين رئيس جديد ووضع تحت الإقامة الجبرية. ومارس مجلس الوزراء عندئذ جماعياً صلاحيات رئيس الجمهورية. وعاد عبدالناصر رئيساً للوزراء وذهب خالد لتسلم منصب دبلوماسي في أوروبا وفي غياب الانتخابات استُحدث مجلس استشاري غير واضح المعالم.

كان لكل هذا نتائج هامة على السودان. فقد كان نجيب فيه ذا شعبية كبرى خاصة وأن له فيه أقارب أما عبدالناصر وجماعته فلم تكن لهم فيه شعبية بالمرة لذلك أدى سقوط نجيب بالسودان إلى التخلي عن الاندماج مع مصر وإلى اتجاه نحو الاستقلال. وحاول عبدالناصر وأنصاره لفترة إيقاف هذا التطور بل وشجعوا ثورة في جنوب السودان المسيحي الوثني ضد الشمال المسلم. وعمقت هذه العملية التعارض بين جزئي السودان وهو ما كانت له عواقب وخيمة على مستقبل السودان.

وفي نهاية مارس 1954 كان عبدالناصر سيد السلطة أو فلنقل سيد جهاز الدولة. وكان يعتمد على الجيش وهذا الجهاز كان مجلس قيادة الثورة يتكون من عشرة أعضاء نشطين بشكل فعال وكانوا يتنافسون فيما بينهم بحيث لم يكن

لنظام رجل رقم 2 و 250 ضابطاً حراً أغلبهم كان يخفي انتماءه إلى هذه الهيئة و 2000 ضابط . وكان هذا الملاك الذي يمثل . . مجموعة تقنيين عصريين يجنح إلى السيطرة على الوظائف الحساسة بالدولة مستعيناً برجال جدد ذوي إعداد تقني مشابه . ومنذ ذلك الحين بدأت تتكون تكنوقراطية ذات أصل مدني وعسكري بدأت بالحلول محل الطبقات القيادية السابقة ذات التكوين القانوني خاصة ثم انتهت بالسعي إلى السيطرة على الاقتصاد عن طريق اتساع دور الدولة في النشاطات الاقتصادية .

ظل عبدالناصر قليل الشعبية مع أنه كان مرهوب الجانب ويحظى بالاحترام، - وإن التحول الكبير الذي جعل منه فيما بعد أحد أكبر محركي الجماهير في كل العصور قد بدأ في النصف الثاني من 1954 حسب ما استشعره في السنة الماضية . وبالأستعانة بهيكل، الصحفي الشاب اللامع الذي أصبح نجيه، كتب سنة 1953 كتاب أشبه مايكون بالسيرة الذاتية هو فلسفة الثورة . وكان نقطة النهاية لتحقيقاته الشخصية حول الوعي فاكشف بأن اكتشاف ذاته تلتقي باكتشاف الجماهير المصرية في زمن نهاية الامبريالية ذلك . هو المقطع الشهير حول، «الحلقات الثلاث» .

«الزمان يفرض علينا تطوره والمكان يفرض علينا واقعه»

«[. . .] والزمان حيث كانت الأسلاك الشائكة ترسم حدود الدول وتفصلها وتعزلها كلها قد ولت؛ فكل بلد لا مفر لها من الاهتمام بما يحدث خلف حدودها لاكتشاف التيارات التي تؤثر فيها والظروف التي يمكنها أن تعيشها مع آخرين .

«كما إنه لا محيد لكل دولة من النظر حواليتها والتحقق من موقعها وظروفها على المكان ومن إقامة وسائل عملها والوعي بمجالها الحيوي وبميدان نشاطها وبدورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب .

«وكنت وأنا جالس في مكتبي وغارق في تأملاتي أحياناً أتساءل :

«ماهو دورنا الإيجابي في هذا العالم المضطرب وأين يقع المكان الذي ينبغي للدورنا أن يمارس فيه؟

واستعرض الظروف واستخلص منها مجموعة دوائر حولها ينبغي حتما أن نمارس نشاطنا وحيث نحاول أن نتحرك بكامل إمكانياتنا. «أن القدر لا يعبت ولا وجود لأحداث من فعل المصادفة. ليس بإمكاننا أن ننظر إلى خريطة العالم بأعين محايدة ولا نرى موقعنا والدور الموكل إلينا بحكم هذا الموقع.

«فهل بإمكاننا أن نتجاهل الدائرة العربية التي تحيط بنا والتي تشكل معنا كلا والتي يرتبط تاريخها ومصالحها ارتباطاً وثيقاً وفعالاً بتاريخنا ومصالحنا؟

«هل بإمكاننا أن نتجاهل القارة الأفريقية حيث وضعنا القدر وحيث أراد أن يتواصل صراع رهيب حول مصيرها نتحمل آثاره سواء أحببنا ذلك أم لم نحب

«هل يمكننا أن نتجاهل وجود العالم الإسلامي الذي تربطنا به صلات ليست فحسب من صنع العقيدة الدينية بل كذلك من عامل التاريخ؟

أن هذا النص ترجمة صادقة لحركة عبدالناصر : نظرة متببهة للظروف المؤثرة في العمل ثم انتقال إلى العمل آخذاً في الاعتبار هذه الظروف ذاتها. وهكذا فإن وجود مصر ذاته في العالم العربي والأفريقي والإسلامي هو الذي يحدد سياسة البلاد القادمة عندما تكون محررة من السيطرة البريطانية. إن قوة عبدالناصر هي إدراكه مفهوم «الدور» الذي ينتظره وهو تفجير القدرات الهائلة للموضعية الحالية. ولقد وصف وهو مازال رجل الظل بوضوح رؤية تامة. ما سيكون الالتقاء غير العادي لرجل مع الجماهير، مع جماهير مصر في البداية ثم مع جماهير كامل العالم العربي - وأصبح وسيطها وهو يحاول أن يكون منظماً. «كما أسلف القول فالقدر لا يلهو - إنه لا مفر منه.

«[. . .] ولا أدري لماذا عندما أصل إلى هذه النقطة من تأملاتي وأنا جالس وحدي في مكتبي كنت دوماً أتذكر قصة شهيرة للشاعر الإيطالي الشهير لويديجي بيرنديللو عنوانها ستة شخوص تبحث عن مؤلف.

«إن مراحل التاريخ تعج بالأبطال الذين خلقوا لأنفسهم أدوار بطولية ولعبوها في ظروف حاسمة.

«إن ظروف التاريخ هي أيضاً حافلة بأدوار البطولة المحترمة التي لم تجد

الأبطال القادرين على لعبها. ولا أدري لماذا يبدو لي دوماً أن بهذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً ينتظر بطله ولا أدري كذلك لماذا يبدو لي أن هذا الدور المنهك لطول تسكعه في هذه المنطقة الفسيحة التي تحيط بنا من كل جانب قد توقف منهاراً على حدود بلادنا وهو يدعونا إلى التحرك لنلعبه ذلك أنه لا أحد غيرنا يمكنه تحمله.

«وأسرع بالقول إن هذا الدور ليس دور قيادة لكنه دور تمثيل وتقبل مع كل هذه العوامل بشكل يفجر القوة الكامنة الهائلة في كل الاتجاهات التي تحيط بنا - إنه دور من أجل محاولة تجربة قادرة على خلق قوة قادرة في هذه المنطقة تزيد من سمعتها وتمارس دوراً إيجابياً في مستقبل البشر».

آخر استعمال للقوة

كان مشكل الوجود الإنجليزي ما يزال قائماً بعد سنتين من بداية الثورة التي كان هدفها الأول تحرير التراب الوطني. وكانت المفاوضات قد استؤنفت مع الإنجليز منذ 1952 لكن دون نتائج مرضية. ولقد هدد البريطانيون باسم حماية مواطنيهم بإعادة احتلال كامل دلتا النيل غير أن هذا الابتزاز لم يكن يخفي أنهم لم تعد لهم لا الوسائل السياسية ولا الوسائل المالية لمراقبة 20,000 رجل بمصر وأن فائدة قاعدة قناة السويس مرتبطة بالعلاقات الطيبة مع محيطها والحال أن حرب المصائب كانت تظهر من حين لآخر بعد أزمة يناير 1952. وكانت معاهدة 1936 لا تسمح لهم إلا بمراقبة 10,000 رجل بقاعدة القناة. وهذا العدد كاف في زمن السلام للبقاء على المنشآت في حالة عمل. لكن عاملاً جديداً أخذ يغير الوضع وهو اهتمام الولايات المتحدة بمصر واعتقادها أن السياسة الإنجليزية تؤدي إلى نتائج وخيمة بالنسبة للغرب. وكان الأمريكيان يظهرهم بمظهر المعاداة للاستعمار والحياد في النزاع الإنجليزي المصري. وإن الاتفاق مع الغرب كان ممكناً إذا أقيم على مناهضة الشيوعية.

وفي سنة 1952 ظلت إدارة ترومان ودية لفكرة القيادة الحليفة بالشرق الأوسط. لكن الدبلوماسيين الأمريكيين أدركوا أن من بين القوى الأربع المكونة للنواة الأولى لنظام التحالف، ثلاثا «هي فرنسا وبريطانيا وتركيا وهي مستعمرة سابقة للعالم العربي»..

واتخذ المنعرج سنة 1953 برحلة وزير الخارجية الأمريكي الجديد فومر دالاس الى الشرق الأوسط (9 - 29 مايو 1953) والنتيجة التي وصل إليها دالاس وهي أن سمعة القوى الغربية بالشرق الأوسط قد انحطت كثيراً وأن الولايات المتحدة تعاني من كونها يخلط بينها وبين الإمبريالية الإنجليزية والفرنسية وأن بالإمكان استعادة النفوذ بالمنطقة ولكن المأساة أن الدول العربية لا تهتم إلا بمشاكلها المحلية وذلك ما يجعلها تهمل الخطر السوفيتي . وعلى الولايات المتحدة أن توجه سياستها الدفاعية على الصف الشمالي الذي يشمل باكستان وإيران والعراق وسوريا وتركيا بدلا من تركيزها على شرقي البحر المتوسط .

أدرك عبدالناصر جيداً هذا الوضع الجديد وأخذ يكثر من التصريحات المناهضة للشيوعية فصرح يوم 5 أغسطس 1954 لصحفيين أمريكيين بأن مصر ترغب في تلقي المساعدة الأمريكية وتعمل على الولايات المتحدة لحمايتها من أي عدوان محتمل ، وأن مصر في حرب معلنة ضد الشيوعيين الذين يعملون تبعاً لأوامر الاتحاد السوفيتي . وأن الشيوعيين المصريين - بطبيعة الأشياء ذاتها - لا يمكنهم الموافقة على الحكومة الحالية لأنها تعمل من أجل السلم والاستقرار والحال أن الشيوعيين يهدفون إلى بث الاضطرابات . إن مصر تعرف أن الغرب لن يهاجمها . وأنه في حالة حدوث عدوان من جانب «قوة عظمى» فإن الدفاع المشترك وحده هو الذي سيكون فعالاً . ذلك هو المغزى من استحداث حلف أمن جماعي للدول العربية . فكل دولة عربية تتعرض للعدوان تهب الدول العربية الأخرى لنجدها ، وفي تصريحات أخرى يوضح عبدالناصر موقفه مذكراً بأن الصداقة مع الغرب لا ينبغي أن تمر بعقد أحلاف عسكرية تشترك فيها الدول العربية مع قوى أجنبية ، فذلك يذكر بفترة الإمبراطورية عبر المعاهدات التي كانت للبريطانيين ، فينبغي أولاً توفير فترة طويلة من الثقة المتبادلة لمحو بعض ذكريات الماضي . ولقد تجسد التوجه الموالي لأمريكا لدى عبدالناصر بالاستقبال الذي خص به الدبلوماسيين الأمريكيين . ولقد قامت علاقات ثقة بين الضباط الأحرار الشباب وبين مبعوثين أمريكيين من نفس الجيل لم يكن انتماءهم لوكالة الاستخبارات المركزية خافياً حقاً .

كانت حكومة المحافظين البريطانية منقسمة حول السياسة الواجب

اتباعها. فاما تشرشيل الذي أصبح رئيساً للوزراء للمرة الأخيرة فكان لا يقبل بالوجه الجديد للشرق الأوسط. ويقتصر بين الحين والآخر إعادة احتلال مصر بالقوة أو إعادة بناء النظام الإمبريالي على أساس تحالف مع إسرائيل ومع تركيا، الذي يمكن من السيطرة على العرب. لكن تهديدات الشيخ الممن لم تمنع انتصار الخط الواقعي لرجال الخارجية البريطانية بقيادة إيدن. فمصالح بريطانيا فيما يتعلق بالنفط خاصة ينبغي حمايتها لا بمواقع قوة يمكن أن تتعرض لهجمات حرب العصابات المضنية كذلك التي حدثت بفلسطين من 1945 إلى 1948م وفي منطقة القتال منذ 1951 بل بإقامة علاقات ثقة مع الدول العربية، وأن مواضيع الخلاف ينبغي إزاحتها وفي مقدمتها موضوع قناة السويس. وإن الدفاع عن المنطقة وعن نفطها ماعاد بإمكانه المرور بالتحالفات الثنائية ولكن بإنشاء معاهدات تحالف متعددة الأطراف يكون لها شكل أقل «إمبريالية» وتحظى بتأييد الولايات المتحدة.

وبفضل هذه الرؤى المستقبلية الجديدة أمكن عقد اتفاقية جديدة يوم 27 يوليو 1954. وبعد الحصول على مبدأ إعادة القاعدة لمصر توقف النقاش طويلاً عند وضعية «التقنين» البريطانيين الذين يتوجب بقاؤهم في زمن السلم لصيانة القاعدة : فهل يجب عليهم أن يكونوا بالزى العسكري أم باللباس المدني؟ وكانت المسألة الثانية الهامة هي الظروف التي تسمح للبريطانيين بإعادة احتلال القاعدة. وفي النهاية أمكن الحصول على مجموعة من حلول الوسط. فالتزمت إنجلترا بسحب قواتها من التراب المصري خلال عشرين شهراً من المصادقة على المعاهدة. أما أجزاء من القاعدة وفستظل في حالة تشغيل فعال وفي حال يمكن استعمالها فوراً ويمكن للبريطانيين إعادة احتلالها «عند احتمال هجوم مسلح من قبل قوة أجنبية ضد أي بلد طرف في معاهدة الدفاع المشترك للدول العربية [. . .] أو ضد تركيا» وحيث إن تركيا طرف في معاهدة حلف الأطلسي فقد ارتبطت مصر بطريقة غير مباشرة بنظام دفاع الغرب بأوروبا. ولقد برر عبدالناصر هذا البند بالطريقة التالية:

«إننا لم نقبل عودة البريطانيين إلي السويس في حالة الهجوم على تركيا إلا لتأمين الجلاء الكامل. وبصفتي عسكرياً فإنني لا أبالغ في التفاؤل إذا قلت إن الإنجليز لن يعودوا إلى القاعدة لأن الحرب العالمية بعيدة ولن تقوم في

ظرف السنوات السبع القادمة.

«من سيهاجم تركيا؟ الاتحاد السوفيتي طبعاً في حرب عالمية وهدف المعتدي الاتجاه وصوب نفط عبدان والموصل والظهران ثم صوب مصر. لأن موقعها الاستراتيجي له أهمية كبرى فمما يخص إفريقيا والبحر المتوسط.

«وفي حالة قيام حرب عالمية هل سانتظر حتى يحرق بيتي أم سأفكر في إيقاف عدو بلادي؟ منطقياً يتوخى المرء الحل الثاني، أما الحياذ فالقوي وحده هو الذي بإمكانه أن يضمه لنفسه.

«إن عودة القوات البريطانية المحتملة إلى القاعدة لايعني أن مصر ستعلن الحرب أو أن قواتها ستخرج خارج حدودها.»

بقيت مصر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمعسكر الغربي مادامت تقبل بأن ترى في الاتحاد السوفيتي عدواً يجب توقيه.

ولقد انتقد الإخوان المسلمون وقدماء الوفد بعنف كل هذا التوجه. ورأوا أن مصر بمعاهدة يوليو 1954 لم تتحرر التحرر الكافي وحاولوا الاعتراض على المصادقة عليها. وهذه الثورة في رأي المسلمين قد أصبحت خيانة مؤكدة فهي تزيد من تشجيع تغريب العادات بدلا من أن تؤدي إلى التحرر من الغرب. وكان الرأي العام في الإجمال يرى ألا داعي إلى القيام بشورة إن كانت ستفضي إلى هذا التحلي للإنجليز فكان يؤيد انتقادات المعارضين. كانت جمعية الإخوان المسلمين منذ موت البنا قد أصابها الضعف. فقد منعتها الملكية للمرة الأولى ثم تمكنت من إعادة بناء نفسها دون مشاكل كبرى فعاد عبدالناصر فحلها. ولم يكن للمرشد الأعلى الهضيبي شخصية قوية تمنع صراعات التيارات فيها. وكان الإخوان المسلمون الذين وجدوا أنفسهم في نفس المعسكر مع الشيوعيين للدفاع عن الديمقراطية الليبرالية المتمثلة في نجيب، كانوا بطبيعة الحال مناهضين لعبد الناصر، ورغم حل حركتهم للمرة الثانية كانوا نشطين جداً خاصة في التنظيم السري غير أن القيادة لم تعد تسيطر على مبادرات أفرادها.

وفي يوم 19 أكتوبر تمت المصادقة على الاتفاقية المصرية الانجليزية وبالتالي فإن منطقة القناة سيتم الجلاء عنها من الآن وحتى شهر يونيو 1956.

وبعد أيام وفي يوم 26 أكتوبر 1954 بالضبط عقد عبدالناصر اجتماعاً عظيماً بالاسكندرية أمام حشد حافل احتفالاً بالمعاهدة فقام أحدهم بإطلاق النار على عبدالناصر وأطلق ثمانى طلقات جرحت ثلاثة أشخاص حينها - كانوا إلى جانب الخطيب - جراحاً خفيفة. فصرح عبدالناصر في تأثر كبير ولقد وضعت ثقتي فيكم إن حياتي بين أيديكم.. أنا لكم... فأفعلوا بي ماتشاؤون.. أيها المصريون... أيها الأحرار تقدموا على بركة الله، فإله معكم ولن يخذلكم... إن حياة مصر لا تتوقف على حياة جمال، إنها تتوقف عليكم، على شجاعتكم على النضال الذي تقومون به. فناضلوا فإن مات جمال فليكن كل منكم جمالاً آخر. أيها الناس.. سيروا الى الأمام.. فإن مات جمال فسيروا على بركة الله نحو المجد.. نحو العزة.. نحو الكرامة.. أيها الأخوة أن دمي دمكم وإن روحي روحكم وإن أفكاري أفكاركم.. وإن الخلفاء الراشدين ماتوا جميعاً شهداء في سبيل الله! واني لأتشف بالموت في سبيلكم وفي سبيل الله! والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته!

بمخاطبته الجماهير بهذه الطريقة غير عبدالناصر الأسلوب الخطابى. فقد بدأ تحول هذا الرجل السري المنطوي على نفسه إلى خطيب ذي هبة لدية يحرك بكلامه ملايين البشر. ألقى القبض في الحال على المعتدي وهو من الإخوان المسلمين ينتمي إلى المنظمة السرية - فأمر عبدالناصر بحملة واسعة من الاعتقالات في أوساط الإخوان المسلمين. وتم اعتقال نحو من ألف من إطارات هذه الجمعية وتم تعذيب العديد منهم ومنهم سيد قطب منظر الحركة. وشنق ستة أفراد من الإخوان المسلمين المتمين للحركة السرية والآخرين حكم عليهم في الغالب أحكاماً قاسية بالسجن. ومن بين القضاة تميز السادات الذي حكم على رفاقه السالفين وسرعان ما زعم الإخوان المسلمون أن المؤامرة ضد عبدالناصر كانت حبكة حبكت لإعطاء مبرر للقمع - بل ذهبوا الى الزعم أن عبدالناصر حصل على المساعدة التقنية من وكالات الاستخبارات الأمريكية في هذه العملية. غير انه شهود العيان وسماع شريط الإذاعة يبين بأن تتابع الأحداث (خاصة هلع عبدالناصر وإعلانه للجماهير) تدل على وجود مؤامرة حقيقية لا على حبكة.

إن القمع المسلط ضد الإخوان المسلمين قد أراح لسنوات عديدة

الخطر السياسي الذي أحدثته هذه النزعة من الرأي العام. وفي نهاية 1954 لم يعد لعبد الناصر معارضة تذكر. وصار بوسع عبدالناصر أن يشرع في الاهتمام حقاً بالسياسة الخارجية، والواقع أن العكس هو الذي حصل : فالسياسة الخارجية والصراع مع إسرائيل خاصة هو الذي دخل في سياسة مصر الداخلية.

الرهان السوري

حرب فلسطين وانقلابات 1949

لقد أحمل الأعيان الذين ساسوا البلاد منذ 1954 الجيش بشكل منتظم، والجيش نشأ من القوات الخاصة للمشرق كانت وحدات في خدمة السلطات الفرنسية في عهد الانتداب، وتقلصت القوات السورية في الفترة ما بين 1946 و1948 إلى 2500 رجل بعد أن كانت 7000 رجل ولقد أساء الأعيان تقدير خطر النزاع الذي سببه تصاعد التوترات بفلسطين، والضباط الذين حاربوا بالقوات كما رأينا في مصر، بمسئولية الهزيمة على عجز الطبقة الحاكمة بل وحتى عل خيانتها. وهؤلاء الضباط لا ينحدرون من البرجوازية السنية الثرية بل من الأقليات العلوية والدرزية والكردية مثلما كان الأمر في عهد الانتداب. وكانوا في الغالب أبناء الوجهاء الريفيين المعادين لوسط كبار الملاك كما أن تجنيد الجنود يتم غالباً في طبقة المزارعين الفقراء والأمين. فكان الجيش وسيلة للارتقاء الاجتماعي. وهذا يخص بالدرجة الأولى سلك ضباط الصف حيث كان العلويون ممثلين تمثيلاً يفوق نسبتهم إلى السكان. وهذه الأقليات ذات المنشأ الزراعي المحتقر تشكل في رأي الناظم ضماناً بالآلا تتورط في اللعبة السياسية للأحزاب الحاكمة. وكم كانت اليقظة قاسية في الخمسينيات والستينيات. فحزب البعث مثلاً الذي كان ينازع سلطة كبار الأعيان باسم العروبة كان يستقطب كثيراً من هؤلاء الضباط الشبان. ومنذ 1946 وفي سن السادسة عشرة انضم حافظ الأسد إلى هذا الحزب وهو الذي أصبح ضابطاً فيما بعد.

كان حوراني آنذاك هو من له أكبر التأثير على الجيش. وكان أقارب للحدوراني هم الذين نظموا أول انقلاب وهما أديب الشيشكلي وخاصة حسني الزعيم. لقد كان كردياً من حلب ولد عام 1894 وعمل في الجيش العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى وأسره الإنجليز، وأثناء الانتداب اشتغل في قوات

المشرق الخاصة . وكان مغامرا ذا طبع متقلب ولكنه تصرف تصرفاً مشرفاً في فلسطين مع أنه كان له اتصال مع وكالة الاستخبارات الأمريكية التي كانت ترغب في بروز حكم قوى مناهض للشيوعية في سوريا، واستولى على السلطة يوم 30 مارس 1949 . وتم إيقاف الرئيس وأعضاء الحكومة وأهم قادة الأغلبية . ووضعت الاذاعة والاتصالات تحت رقابة الجيش - وكان ذلك أول تدخل للجيش في السياسة العربية بعد 1945 .

وحيث كان القوتلي يحظى عادة بدعم السعودية فقد سعى حسني الزعيم إلى الاعتماد على حزب الشعب وعلى العراق . وفتح مفاوضات يوم 12 ابريل مع ممثلي نوري السعيد ليكون خاصة في موقف قوة مع إسرائيل أثناء مناقشة اتفاقية الهدنة، أما فرنسا التي ما زالت تسعى إلى ممارسة بعض النفوذ على سوريا فقد نزلت بكامل ثقلها لمعارضة هذه السياسة، وعملت السعودية ومصر في هذا الاتجاه نفسه وأمام كل هذه الضغوط عدل الزعيم عن مشروع الاتحاد مع العراق . وتحول حزب الشعب عندئذ إلى المعارضة .

وكان النموذج السياسي لحسني الزعيم هو مصطفى كمال رجل الدولة العظيم العلماني التركي . وقد فرض على الموظفين ارتداء الزي الغربي وشجع تحرير المرأة وأعطاهم حق التصويت وأسرع بتبني القوانين الجديدة على حساب ما بقي من الشريعة الإسلامية، وألغى أكبر جزء من الأوقاف التي كانت مصدر فائدة كبرى لكبار العائلات، وأعاد تنظيم الجماعة السورية على الطريقة الغربية - وسعى إلى إضفاء الشرعية على حكمه وبعد أن اتخذ لنفسه لقب المشير تقدم يوم 25 يونيو 1949 للانتخابات الرئاسية باعتباره المرشح الوحيد . وتم انتخابه بطبيعة الحال وظهر التوجه الموالي لأمريكا بمنحه في الحال الرخصة لشركة أرامكو ليحبر أنبوب النفط التراب السوري وهو خط التابلاين الذي عرقله النظام السابق عن قصد لممارسة الضغط على الولايات المتحدة في الصراع الفلسطيني، كما ظهر هذا التوجه بعرضه السلام على إسرائيل .

وسرعان ما كون له أعداء كثيرين . فرأى الضباط أنه أفسد معاهدة الهدنة بقبوله بأن تصبح الأرض الفلسطينية التي كانت بين أيدي الجيش السوري على طول بحيرة الحولة منطقة منزوعة السلاح وتشرف عليها الأمم المتحدة - وأثناء تلك المفاوضات سعى حسني الزعيم إلى الحصول على لقاء سري مع بن

جوريون وذلك ما صدم الضباط الذين رأوا في ذلك اعترافاً بدولة إسرائيل .
وتقرب من الفرنسيين والاتراك تقريباً مفرطاً . وقد رأى البعث أنه قد خان قضية
الوحدة العربية وأراد أولئك الذين خلعهم أن يثأروا لما أصابهم .

وفي تلك الظروف التجأ أنطون سعادة إلى سوريا بعد معارك في شوارع
بيروت بين مناضلي حزب الشعب السوري وكتائب بيار جميل . ومنعت منظمته
بليتان ، وسانده الزعيم أول الأمر في محاولاته الاستيلاء على السلطة بليتان أملاً
في أن يكون له نفوذ قوي في البلد المجاور ثم أمر باعتقاله وسلمه يوم 6 يوليو
1949 إلى الشرطة اللبنانية . فمثل سعادة أمام محكمة عسكرية . وتم إعدامه
يوم 8 يوليو 1949 . فأصبح سعادة موته شهيداً - وقرر أنصاره الثأر له بانقلابهم
ضد الزعيم وضد رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح . وفي تلك الاثناء حرض
حوراني الضباط على التخلص من الزعيم . وحدث انقلاب جديد يوم 14
أغسطس 1949 . واغتيل حسني الزعيم في الحال على يد ضابط متمم لحزب
الشعب السوري .

كان قائد الجيش الجديد العقيد الحناوي قد عمل في الجيش العثماني
في القوات الخاصة ودعا إلي الوزارة أعضاء من حزب الشعب وأصبح غفلق
وزيراً للتربية وحوراني وزيراً للزراعة وكان كل شيء يتجه نحو اتحاد مع
العراق . غير أن حوراني وغفلق أعربا عن معارضتهما فقد كانا يتخوفان من
الجانب الرجعي للملكية الهاشمية . وكان الإخوان المسلمون يناضلون بكل
نشاط من أجل الإبقاء على الجمهورية السورية وكان كثير من السوريين
لا يطبقون الهاشميين الذين يبدوون شديدي الارتباط ببريطانيا العظمى . كما أن
فرنسا أعربت عن اعتراضها على ما يبدو لها تنويجاً للسياسة البريطانية العاملة
على تقويض المصالح الفرنسية ، أما الإسرائيليون فقد أعلنوا أن مثل هذا
الاتحاد سينظر اليه باعتباره تهديداً قد يدفع بإسرائيل إلى حرب وقائية لمنع
عدوان من الدولة الموحدة الجديدة .

كانت الانتخابات التي جرت يوم 15 نوفمبر 1949 قد أعطت حزب
الشعب 51 مقعداً من جملة 114 مقعداً . وأظهرت أولى عمليات التصويت
بمجلس النواب أن التصويت لصالح الاتحاد مع العراق ممكن بمساندة النواب
المستقلين . وتخوف الضباط من اندماج مع الجيش العراقي سيتم لغیر

صالحهم. وحدث انقلاب ثالث يوم 19 ديسمبر 1949 بقيادة الشيشكلي صديق الحوراني. وحيث إنه كان قد اشترك في الانقلابين الأولين فقد أفلح في هذا دون مصاعب ونفي الحناوي إلي بيروت حيث قتله أكراد انتقاماً لموت الزعيم.

تنصيب نظام الشيشكلي

لقد تلت انقلابات عام 1949 ستان من عدم الاستقرار والفوضى السياسية والتصدي لرغبة العراق في التوسع. استعملت مصر الجامعة العربية للحفاظ على الوضع وحصلت يوم 17 ابريل 1950 على تبني معاهدة دفاع مشترك بين البلدان العربية. فكل دولة عربية مهددة بهجوم خارجي ينبغي أن يدافع عنها كل أعضاء الجامعة. وتجب إقامة أجهزة للتعاون المشترك. وإن قرارات مجلس الدفاع المشترك تؤخذ بأغلبية الثلثين لا بالإجماع كما هو الشأن بالنسبة للجامعة العربية. ولا يمكن لأي من الدول الموقعة إبرام اتفاق يتعارض مع معاهدة الدفاع هذه كما اتجهت النية إلى إقامة تعاون اقتصادي، ولم يعد بوسع العراق الاحتجاج بضرورة الاتحاد مع سوريا لحماية هذه الأخيرة ضد التهديد الإسرائيلي. وفي هذا دعم لموقف الشيشكلي.

في البداية أبقى الشيشكلي على حكومة السياسيين التقليديين واكتفى بالاحتفاظ بالسيطرة على الجيش. أما حزب الشعب فقد ضعف بسبب فشل سياسته الرامية إلى الاتحاد مع العراق لكنه احتفظ بالأغلبية في مجلس النواب. واغتنم الحزب الوطني الفرصة ليعود إلي الظهور على المسرح السياسي ويحارب منافسه. واستمرت هذه المنافسة بين حزبي الوجهاء حتى عام 1958 وسمحت بتطور قوى سياسية راديكالية (جذرية) وأعد دستور جديد - ودار النقاش خاصة حول دور الاسلام باعتباره ديناً للدولة، فالمسيحيون البعثيون كانوا ضد ذلك، لكن الإسلام ظل دين الدولة رغم ذلك.

وهناك أمر هام ذلك أن الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان التي أقامها حكم الانتداب قد قطعت في مارس 1950، إذ كانت سوريا تتجه نحو سياسة تصنيع يحمي بحواجز جمركية بينما اختار لبنان التبادل الحر ودور الوسيط الاقتصادي وبين الدول المصنعة والعالم العربي. وأصبح اقتصاد الدولتين في

تأخر متزايد. وكان النقاش العام سنة 1951 يدور حول الضغوط الغربية من أجل إدخال سوريا في جهاز الدفاع الغربي. ولقد تظاهرت كل القوى الجفرية باسم الحياد بين الشرق والغرب.

وكان السياسيون المدنيون منقسمين حول كل المسائل الأساسية ونتج عن ذلك عدم استقرار وزاري كبير والحال أن لبلاد أصبحت تمر بفترة توتر حرجة مع إسرائيل حول قضية بحيرة الحولة وأن حوادث عنيفة حدثت على خطوط الهدنة. وكان الرأي العام مهتما جداً بنضال مصر ضد الوجود الإنجليزي على أرضها. وكانت مظاهرات تجري في دمشق للتأييد وللتعبير عن رفض الدخول في أي جهاز حلف غربي. ولقد وجدت سوريا مرات عديدة دون حكومة في وضع إقليمي متوتر.

وأخيراً قرر الشيشكلي الاستيلاء على السلطة مباشرة (يوم 25 أكتوبر 1951) فحل البرلمان ونصب حكومة يسيرها عسكريون.

الدكتاتورية العسكرية

بينما كان السياسيون المدنيون يتكهون أنفسهم في السلطة قام الشيشكلي بإصلاح الجيش. فمكنه من وسائل جديدة وأحال على المعاش العديد من الضباط ذوي العقول المحافظة وشجع ارتقاء الضباط الوطنيين الشبان القريبين من الجذريين. وكانت سيطرته على الجيش لاتناقش وذلك ما كان يمنع أي اعتراض فعلي على سلطته. وساند مظاهرات المزارعين ضد كبار الملاك وهي مظاهرات نظمها صديقه حوراني في أواسط سوريا ستي 1951 - 1952 وكان هدفه استعلاء المزارعين على كبار الوجهاء، لكنه لم يدرس في الواقع أي مشروع للإصلاح الزراعي. وكان يسمى إلى إقامة نظام قوي ذي نزعة وطنية وحثاً من كل الاتصالات بالأجانب. وحظر حركة الإخوان المسلمين (في منتصف يناير 1952) وفرض على الموظفين أداء يمين بالولاء للنظام. وحلت الأحزاب السياسية.

كان حزب الشعب السوري الذي كان الشيشكلي في شبابه قد انتمى إليه إلى حد ما، يأمل في أن يدعم النظام العسكري برنامجه. وكان الشيشكلي لفترة يتحدث في خطبه عن الوطن السوري أكثر مما يتحدث عن العروبة. ولما

أدرك أن الرأي كان للمروبة تبني مذهب هذا الرأي العام . فسوريا جزء من العالم العربي ويشكل الشعب السوري جزءاً من الأمة العربية ، وأسس يوم 25 أغسطس 1952 حركة التحرير العربي التي كان يراد لها أن تكون الحزب الوحيد في سوريا . وكان الأول الذي كان يذيع بانتظام الدعاية العربية لكامل العالم العربي وصار صوت العرب فيما بعد تقليداً لفكرته . وكان الدكتاتور السوري يريد أن يجعل من سوريا مركز العروبة .

والواقع أنه بدأ ينزول سياسياً . فكان يشجب مؤامرات داخل الجيش ضد شخصه واختلف معه الراديكاليون من أمثال حوراني وعفلق والبيطار وفضلوا الفرار إلى لبنان في بداية يناير 1953م ووجد هؤلاء الثلاثة جهودهم ومنظماتهم من أجل الإطاحة بالدكتاتور . وحاول هذا توطيد موقفه بإقامة نظام رئاسي على النمط الأمريكي وجررت انتخابات يوم 9 أكتوبر 1953 . ولم يشارك فيها غير حركة التحرير العربي وحزب العمل السوري (حصل هذا الأخير على مقعد واحد من جملة 82 مقعداً وحصلت حركة التحرير على 60 مقعداً وذهبت باقي المقاعد للمستقلين) وكان موقفه يبدو صلباً غير أن أعداءه كانوا في ازدياد وخاصة خارج دمشق . وكانت مظاهرات عنيفة معادية للنظام قد قامت في يناير 1954 لدى الدروز وفي مدينتي حمص وحلب الكبيرتين . وكان المعارضون يدعمهم العراق ، وكان القمع شديداً خاصة لدى الدروز ، ولو لا تمرد جزء من الجيش ضده بوحى من العقيد الملكي المقرب من البعث لأمكنه السيطرة على الوضع . وفضل الشيشكلي الهجرة يوم 25 فبراير 1954 على التسبب في حرب أهلية قد تفضي إلى تدخل العراق ، وأغتيل فيما بعد بالبرازيل عام 1964 حيث قتله درزي ثار للقمع الذي سلب على طائفته قبل ذلك بعشر سنين .

إن تأثير الشيشكلي على مصير سوريا هام . فلقد أبقى على الشخصية السورية برغم الضغوط الهاشمية وأعطى للعسكريين طعم الحكم ووجه سياسة البلاد الخارجية نحو الحياض برغم الضغط الأمريكي ، كما أنه ألغى كل أشكال الطائفية السياسية فمنح بذلك تطوراً شبيهاً بما حدث في لبنان ودعم القطاع العام في الاقتصاد وسدد ضربة قاسية للقوة السياسية والاقتصادية لكبار الوجهاء . ولقد ظل العديد من خياراته ثوابت للسياسة السورية .

تطور النزاع العربي الاسرائيلي

الخلاف المصري الإسرائيلي

إن الخلاف الناشئ عن الصراع الأول مع إسرائيل كبير، فكانت أولاً مسألة خليج العقبة وقناة السويس التي هي نتيجة عملية «الامر الواقع» الاسرائيلية لمارس 1949. فغزو النقب وإقامة منفذ إسرائيلي على البحر الأحمر في قاع خليج العقبة كانا يعتبران غير شرعيين من قبل مصر لأنهما حدثا بعد توقيع هدنة رودس وقد أدانها مجلس الأمن الذي طالب بتاريخ 23 مارس 1949 بالعودة إلى خطوط الهدنة، دون جدوى. وكان رد المصريين أن حصلوا في نوفمبر 1949 من العربية السعودية على تخليها لهم عن جزيرتين صغيرتين هما جزيرتي تيران والسفافر عند منفذ خليج العقبة وبأن حصنوا موقع شرم الشيخ الذي يتحكم في مضيق تيران عند التقاء خليج العقبة بالبحر الأحمر.

واعتبروا أن لهم الحق، مادامت حالة الحرب قائمة مع إسرائيل، في منع المرور لأي سفينة إسرائيلية وأي سفينة تحمل السلاح أو المواد الاستراتيجية لإسرائيل، وفي عام 1951 طبقوا هذا القرار على السفن العابرة لقناة السويس.

وفي يوم غرة سبتمبر 1951م دعا مجلس الأمن مصر إلى رفع الحظر الموضوع على بعض السفن التجارية عبر قناة السويس. وامتنعت الصين (الوطنية) والهند والاتحاد السوفياتي عن التصويت. وكانت البرهنة الأمريكية تؤكد على أن هذا الحظر مخالف لاتفاقية إستابول لسنة 1888م التي تضمن حرية عبور قناة السويس للجميع. واحتجت مصر بأن بريطانيا أثناء الحربين العالميتين لم تحترم اتفاقية إستابول باسم الدفاع عن مصر وعن القناة أن الدفاع عن القناة، طبقاً لاتفاقية إستابول ومعاهدة 1936م، هو الآن من مشمولات مصر التي هي في حالة حرب مع إسرائيل ولا يمكنها إلا أن تمنعها من عبور أراضيها خاصة وأن مدناً هامة موجودة على القناة. كما أن مصر الواثقة من قوة ملفها القضائي اقترحت أن يحول مجمل الخلاف حول خليج العقبة والقناة إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي لأخذ الرأي وأن يعرض على قضاء مجلس الأمن السياسي. ورفضت إسرائيل والقوى الغربية والواقعة أن البضائع استمرت في

العبور في اتجاه إسرائيل بشهادات مزورة وبيع بعض التواطؤ المصري . وفي سنة 1953م وسعت الحكومة المصرية في قائمة البضائع المعتبرة متوجعات حرب مهربة . واحتجت إسرائيل أمام مجلس الأمن ورد المصريون بأنهم على استعداد لرفع التضيقات على العبور بشرط أن تلتزم إسرائيل بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي (والتلميح يخص هنا عودة اللاجئين) وعرضت المسألة أمام مجلس الأمن الذي حرر قراراً مؤيداً لإسرائيل لكن الاتحاد السوفياتي مارس يوم 22 يناير 1954م لأول مرة حق النقض لصالح العرب مع أنه دعا إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية . ولم يعد بإمكان إسرائيل المرور بالأمم المتحدة بسبب الموقف السوفياتي فقد حاولت الضغط على الموقف بأن أرسلت في سبتمبر 1954 إحدى سفنها التجارية لعبور القناة . وكان الهدف من العملية خلق حادث خطير في وقت كانت المفاوضات توشك أن تنجح . وحجز المصريون السفينة وأوقفوا طاقمها الذي أطلق في يناير 1955م إثر ضغوط غربية .

لم تكن السويس والعقبة عناصر الخلاف المصري الإسرائيلي الوحيدة - فإدارة خطوط الهدنة كانت سبباً في حوادث عديدة . وكان من عادة بدو سيناء تاريخياً عبور الحدود الدولية بين مصر والانتداب السابق بفلسطين في إطار ترحالهم الرعوي لكن إسرائيل منعتهم من ذلك . ورغبة من إسرائيل في مراقبة السكان وتطوير التعمير اليهودي ، طردت جزءاً من بدو النقب إلى مصر . وتركز الخلاف حول شريط العوجة المنزوع السلاح الذي كان جزءاً من أرض فلسطين سابقاً . ولم يكن لأي من الطرفين الحق في مرابطة قواته المسلحة في هذا القطاع الحدودي . وفي سبتمبر 1953م قامت إسرائيل بعد طرد بدو القطاع بإقامة كيبوتس فيه وطلبت بالسيادة على القطاع رغم احتجاجات لجنة الهدنة ومصر . وفي سبتمبر 1954م تبين للجنة أن هذه المنشأة لها بكل وضوح هدف عسكري أنها مخالفة لاتفاقية الهدنة . غير أن إسرائيل رفضت الانسحاب من القطاع لأهميته العسكرية لأنه يغطي إحدى طريقي الدخول إلى سيناء (والطريق الثانية هي طريق رفح في قطاع غزة) .

وكان أسخن قطاع هو شريط غزة . فقد ارتفع سكان هذا القطاع الفلسطيني الممتد على 50 كم وعرض 4 كم من 50.000 إلى 250.000

ساكن نتيجة نزوح اللاجئين الفلسطينيين . وكان طول خط الهدنة وتسليمه مصدر حوادث متكررة خاصة وأن كثيراً من اللاجئين حاولوا في الأشهر التالية لهدنة 1949م العودة إلى مساقط رؤوسهم وأن الجيش الإسرائيلي ردهم على أعقابهم . وتحولت هذه الحوادث إلى معارك صغيرة في بداية الخمسينيات . وكان عدد هذه الحوادث وخطورتها أقل من المسائل المشابهة على خطوط الفصل بين الأردن وسوريا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى .

إن النظام الناشئ عن ثورة يوليو 1952م لم يكن يبدو أنه يدعم المواقف المتطرفة حول المسألة الفلسطينية في الأشهر الأولى من وجوده . فقد أعطى الأولوية للعمل الداخلي بسبب الصراع على السلطة والأهمية التي كان يوليها للتطور الاقتصادي والاجتماعي بمصر . وبالدور الذي كان الجيش يلعبه في السياسة والإدارة تقلصت قدرته القتالية . وعلى الصعيد الرسمي كانت مصر مثل الدول العربية الأخرى مستعدة للتفاوض عن طريق وساطات الأمم المتحدة على أساس مختلف قرارات الأمم المتحدة منذ خطة التقسيم لنوفمبر 1947م والقرار الخاص بعودة الفلسطينيين . وهذا يفترض انسحاباً هاماً للإسرائيليين لخطوط هدنة 1948م . وفي سنة 1954م جرت مفاوضات سرية شبه رسمية بين المصريين والإسرائيليين بطريقة مباشرة وعبر وساطات في أوروبا وأمريكا . وبدأت مصر مستعدة لقبول بعض التطبيع مع إسرائيل ولعل ذلك من أجل تهدئة التوترات في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع بريطانيا حول الجلاء عن قاعدة السويس والذي كانت تسمى فيه قبل كل شيء إلى تسوية مشاكلها الداخلية .

كان لهذه المفاوضات بعض خطوط النجاح ما دام بن غريون مؤسس الدولة في إسرائيل قد انسحب في نوفمبر 1953م من الحياة السياسية وترك المكان لموش شاريت الذي يبدو أنه يظهر بعض الانفتاح للمطالب العربية . من الممكن إجراء مساومات حذرة حول مسألة الحدود وحول عودة اللاجئين . وكانت مصر الضباط الأحرار استمراراً دبلوماسياً للنظام الملكي المخلول بل إنها ذهبت إلى حد اقتراح اتفاق سلام على أساس إعادة جزء من النقب إلى مصر وذلك ما يعيد الوحدة الترابية إلى العالم العربي ، وعلى أساس تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين حول مبدأ إعادة توطين أغلبيهم في البلدان العربية . وبعد استلام عبدالناصر السلطة نهائياً لفتت عروض مصر إنتباه الأنجلوسكسونيين - كان

إيزنهاور وإيدن مسرورين لدمج مصر الفعلي في النظام العسكري الغربي بعد اتفاقية 1954م وارتأيا إمكانية إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشغل طاقات المنطقة عن القتال الأهم ضد الخطر السوفياتي . وفي نهاية 1954م أعد الانجلوسكسونيين مبادرة سلام سرية (خطة ألفاء) أساسها مبدأ معاهدة عدم اعتداء بين مصر وبين إسرائيل مقابل تنازلات إسرائيلية بالنقب - وتصيح مصر بذلك مثلاً يحتذى فتحذو الدول العربية الأخرى حذوها ويتم التوصل بعد تنازلات متبادلة إلى سلام دائم .

لم يكن شاريت «حمامة» بالمعنى الصحيح - وكان يعني الوعي الكامل أن الجهود التي تبذلها القوى الغربية لأجل دمج العالم العربي في نظام الدفاع الغربي وهي المحاولات التي استأنفها فوستر دالس وزير الخارجية الأمريكي بإلحاح في إطار «هوس المعاهدات» الذي عرف عنده، يمكنها أن تؤدي بالغرب إلى الحد من دعمه لإسرائيل والمطالبة بوضع حد لبعض عمليات الأمر الواقع لستى 1948م - 1949م من مثل غزو الأراضي ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين . وما لم يكن لإسرائيل تحالف مع قوة عظمى ينبغي عليها الإبقاء على عدم التحرش في السياسة الإقليمية . فمشاريع بن جوريون الخاصة بالتوسع الترابي أو الإبقاء على التشدد الذي لا يلين كانت تبدو لشاريت أنها قد تعطي للقوى الغربية الذريعة اللازمة لفرض ضغوط على إسرائيل .

وفي نفس الفترة كانت المفاوضات حول تقاسم مياه الأردن تبدو أنها وصلت إلى نتيجة ملموسة وكانت مصر تساند سراً هذه المبادرة الأمريكية . غير أن موقف شاريت الداخلي ضعيف . فكان عرضة للانتقاد بسبب مرونته للعرب من أنصار سياسة القوة من أمثال بنحاس لافون وزير الدفاع وموشي ديان قائد أركان الجيش وشيمون بيريز مدير عام وزارة الدفاع . وكان شاريت لا يسيطر تماماً على عمل حكومته مع أنه أفلح في منع تنفيذ مشاريع حربية . وعند سقوط نجيب في فبراير 1954م الذي يوافق فترة أزمة سياسية كبرى بسوريا، رفض شاريت مشروع لافون القاضي باغتنام الفرصة للاستيلاء على قطاع غزة والمنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية . واقترح بن جوريون من مكان عزله في كيبوتس بالنقب إثارة حرب أهلية في لبنان تمكن من إنشاء دولة مسيحية حليفة لإسرائيل ثم اقترح بعد ذلك اجتياح جزء من الضفة الغربية وود

شاريت دوماً بأن ذلك سيؤدي إلى تدخل القوى الغربية خاصة بريطانيا كقيلة أمن الأردن وأفلق في تغليب رايه . ولقد أثار رحيل الإنجليز عن منطقة القتال مخاوف الإسرائيليين فالمنشآت العسكرية وخاصة المطارات ستصبح تحت سيطرة المصريين واحتجت إسرائيل لدى القوى الغربية ضد المعاهدة المصرية الإنجليزية التي لا تعطى أي تعويض : وكانت البرهنة تركز على الإعلان الثلاثي : فمصر ستحصل على فائدة من جانب واحد . واتخذ شاريت لهجة مهددة أظهرت إسرائيل بمظهر المدافع المتخلف عن الإستعمار الغربي - وكان هدفه الحصول على تعويضات غربية .

وكان إسرائيليون آخرون يعملون من أجل هدف مختلف . فالمخابرات الإسرائيلية استعملت شباباً من الطائفة اليهودية المصرية ممن كانوا صهاينة صادقين لتكوين شبكة من العملاء مكلفة بتنظيم مؤامرات ضد المنشآت الثقافية الإنجليزية والأمريكية . وكان الهدف من ذلك بث الشك حول استقرار السياسة الداخلية بمصر ودفع الإنجليز إلى التراجع ونفي الأنجلوسكسونيين عن مساندة مصر في مسألة النقب . لكن هذه الحركة فشلت فشلاً ذريعاً وسرعان ما تمكنت الشرطة من التعرف على أفراد الشبكة . وبالرغم من ضغوط دولية هامة منها ضغوط فرنسية حكم على إثنين من المتهمين بالإعدام ونفذ فيهما الحكم شنقاً . وكان نصيب الآخرين أحكام قاسية بالسجن . ولم يكن بوسع عبدالناصر الذي حكم بالموت على أعضاء من الإخوان المسلمين قبل مدة قليلة أن يعفو على أعضاء الشبكة اليهودية ولو أراد ذلك . ولقد أدى هذا العمل غير المشوول إلى هز الجالية اليهودية المصرية التي أصبحت بكاملها مشبوهة في أعين الرأي العام المصري وفي أعين السلطات .

أما في إسرائيل فقد سببت القضية ضجة - ورأوا فيها دليلاً على معاداة عبدالناصر والمصريين للسامية . ولم يتنقد أحد العملية ذاتها إنما اتجه الانتقاد إلى سوء تنظيمها ليس إلا . وقامت الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق وتبينت مسئولية الاستخبارات في القضية . وأكد رئيس هذا الجهاز بأنه تلقى الإذن من وزير الدفاع لافون . وأنكر هذا علمه بالمسألة غير أنه اضطر مع ذلك إلى الاستقالة . وكانت الأوساط السياسية متقسمة وتسوية هذه الأزمة الخطيرة دعي بن جوريون الذي تولى مجدداً وزارة الدفاع يوم 18 فبراير 1955م . وكان مقراً المزمع على

تطبيق سياسة قوة مع مصر لحملها على التفاوض مع إسرائيل من موقف الضعف وبالتالي يضمن لإسرائيل ملكية القنب بشكل نهائي . وفوق هذا الهدف المباشر كان الزعيم الإسرائيلي مقتنعاً بأن عبدالناصر هو «مصطفى كمال» العالم العربي ، القادر على توحيده وعلى تجميع كل طاقاته ضد الدولة العبرية وذلك ما كان يثير مخاوف الإنسان الإسرائيلي منذ 1949م فكان ينبغي العمل بشكل وقائي قبل أن يصبح هذا الخطر حقيقة . أما عبدالناصر فقد كانت كل الدلائل تشير إليه بأن إسرائيل تكون خطراً متنامياً : فلم تكن الدولة اليهودية تفرض التخلي عما احتلته عام 1948م فحسب بل كانت تسعى إلى بقاء القوى الاستعمارية بالعالم العربي وإلى طرد سكان عرب جدد بل وإلى القيام بغزوات جديدة .

الخلاف السوري الإسرائيلي ومنطق الانتقام

كانت التوترات بين إسرائيل وبين سوريا سعة من السمات الدائمة للصراع العربي الإسرائيلي كانت سوريا تصور في الإعلام الغربي على أنها قوة متطرفة ، دائمة العدوانية . ولقد برزت إسرائيل ضمنها الجولان يوم 14 ديسمبر 1981م مستتلة إلى هذه الذريعة .

كان لهذا النزاع تاريخه بل ما قبل تاريخه . فمن الضروري العودة إلى سنة 1920م عندما حدد الفرنسيون والإنجليز حدود مناطق إنتدابهم . فالحدود الجديدة قسمت مجالا كان حتى ذلك التاريخ موحداً . ولقد قسمت أراضي بعض القرى إلى قسمين كما قطعت علاقات اقتصادية بين المناطق . غير أن هاتين القوتين المتدبتين لم تلبسا أن أدركتا أن تطبيق هذا التقسيم ميدانياً سيخلق مشاكل عديدة . وتوصلتا يوم 2 فبراير 1926م إلى اتفاق عرف باتفاق حسن الجوار حول إدارة المناطق الحدودية : فتقرر أن يعبر السكان الحدود بكل حرية ودون جواز سفر وأن يتقلوا معهم حيراناتهم وكامل أدوات زراعتهم دون دفع رسوم جمركية . ويستطيع سكان سوريا الحدوديون استعمال مياه الأردن وروافده والبحيرات الموجودة في الجانب الفلسطيني من الحدود . وفي تلك الفترة من الانتداب لم تكن الحدود موجودة بالنسبة لسكان الحدود اللهم إلا في فترات الأزمات السياسية .

وأحد أهم عناصر النزاع الإسرائيلي العربي هو امتلاك المياه بسبب قلة الثروات لهذا العنصر الحيوي . تمر الحدود الفلسطينية السورية على طول بحيرة طبرية والأردن وبحيرة الحولة والروافد الواقعة قبل البحيرة . وكانت الاتفاقات الفرنسية الإنجليزية تعطي فلسطين السيادة على المياه فكانت الحدود تمر على مسافة 10 أمطار من الضفة الشرقية لهذه الأنهار . ولم يكن لهذا الأمر أهمية كبرى عند السكان المحليين لأن اتفاق 1926م يترك لهم حرية المرور وحرية استعمال المياه .

وهذه المنطقة أعطيت لإسرائيل في خطة تقسيم 1947م لكن الجيش السوري سنة 1949م ظل يحتفظ ببعض أجزاء من الأرض الفلسطينية خاصة على طول الأردن . وطالبت إسرائيل بالحدود التي وضعها الانتداب . وحولت اتفاقية الهدنة الأراضي المتنازع عليها إلى منطقة منزوعة السلاح حيث يحظر كل نشاط عسكري أو شبه عسكري حتى التسوية الترابية النهائية . فكان على البلدين الحد من وجودهما العسكري في القطاعات المجاورة . وكان للجنة الهدنة سلطة السماح بعودة المدنيين إلى القرى وأماكن الإقامة بالمنطقة المنزوعة السلاح وسلطة استعمال قوة محلية من الشرطة لأمن المنطقة الداخلي . كل ذلك دون إضرار بالتسوية النهائية .

وكان تفسير إسرائيل للاتفاقية أنها لا ترى فيها سوى مجرد مسألة عسكرية : وسيادة الدولة اليهودية على الأرض المعنية لا تقبل النقاش ، وليس للجنة الهدنة أي حق على المنطقة وبما أن سوريا ترفض السلم مع إسرائيل مخترقة بذلك هذه الاتفاقية فلإسرائيل الحق في عدم احترام نزع السلاح بهذه المنطقة . أما سوريا فكانت ترى أنه ليس لها ولا لإسرائيل الحق في المناطق المتنازع عليها وأن السيادة لا يمكن أن تناقش إلا في إطار تسوية نهائية . وفي تلك الاثناء تعود إدارة المناطق المنزوعة السلاح للجنة الهدنة (المكونة من ثلاثة مندوبين : إسرائيل وسوريا والأمم المتحدة وتتخذ قراراتها بالأغلبية) أذن ليس لأحد الحق في مرابطة قوات عسكرية ولا في تغيير التركيبة السكانية (العربية أصلاً) ولا في إقامة أعمال ري أو أعمال كهربائية أو تحويل المياه دون موافقة اللجنة . وكانت مواقف الأمم المتحدة تتفق مع الطرح السوري . وأكد رالف بانش الذي حرر اتفاقية الهدنة استحالة تغيير الوضع القائم دون موافقة اللجنة . ومنذ البداية اعتبر

ملاحظو الأمم المتحدة الأعمال الإسرائيلية بالمناطق المنزوعة السلاح خرقاً للاتفاقية. ولقد أكد مجلس الأمن منذ 1951 مراراً هذا التأويل.

وفي مارس 1951 احتلت القوات المسلحة الإسرائيلية عدداً من القرى العربية بالمنطقة المنزوعة السلاح على طول نهر الأردن وهدمت دياراً وطردت السكان باتجاه سوريا فأسكنهم السوريون على مرتفعات الجولان الصخرية المجاورة. وأدان مجلس الأمن إسرائيل وأمر بعودة السكان وأذنت إسرائيل بعد تلكؤ كبير ولم تقدم أي تعويض للسكان ومنعتهم من أي اتصال بالسوريين. وتأكيداً لهذا الموقف أعلن سفير إسرائيل بالأمم المتحدة يوم 30 أكتوبر 1953 أن إسرائيل لاتعتبر نفسها وريثة للمعاهدات الدولية التي وقعتها بريطانيا باعتبارها قوة الانتداب. وهذا يشير خاصة إلى اتفاق حسن الجوار لسنة 1926. مع أن خطة تقسيم الأمم المتحدة تنص على أن الخلاف الناجم عن الاتفاقات التي وقعتها الدولة المنتدبة ينبغي أن يعرض على محكمة العدل الدولية.

وفي الواقع فإن استيطان المستعمرين اليهود لستي 1952 - 1953 الذين كانوا يشكلون كذلك قوات شبه عسكرية قد صاحبه حوادث عنيفة مع السكان العرب الذين سلبوا تدريجياً من أراضيهم، أما الشيشكلي فقد سمح باستقرار 80,000 لاجئ فلسطيني مع أنه ظل في الظاهر وفياً للموقف العربي المطالب بالتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة واقترح في مفاوضات سرية مع إسرائيل إقامة طريقة تعايش بين البلدين تتضمن خاصة اقتسام المنطقة المنزوعة السلاح، وهو ما من شأنه أن يضع حداً للخلاف الحدودي. كانت سوريا تسعى إلى إيجاد منفذ إلى مياه الأردن أكثر مما كانت تبتعد عن التوسع الترابي اليسير - وفشلت المفاوضات حول هذه المسألة التي أصبحت حرجة فقد بدأ الإسرائيليون تحويل المياه انطلاقاً من المنطقة منزوعة السلاح. وكانوا في حاجة إلى مخزون الماء هذا لتعمير النقب في وقت كانت مصر تعترض على امتلاكهم هذا الإقليم.

ظل التوتر مستمراً طيلة الخمسينيات بسبب التقدم الحتمي نحو الشرق للاستعمار الإسرائيلي وآخر السكان العرب طردوا أثناء أزمة السويس التي شغلت الرأي العام الدولي عن هذه العملية. ومنذ الستينيات أقام الجيش السوري على مرتفعات الجولان بطاريات مدافع قصفت المواقع الإسرائيلية في

المناطق المعزولة السلاح سابقاً.

أما بخصوص بحيرة الحولة فقد شرع الاسرائيليون في أعمال صرف في هذه المنطقة ذات المستنقعات واحتجت سوريا بقوة سنة 1951 وحدثت معارك في هذا القطاع . وقبلت الأمم المتحدة التفسير السوري لاتفاقية الهدنة وعبثاً طالبت بإيقاف الأعمال الإسرائيلية . وعاد التوتر بين البلدين للأسباب ذاتها .

وأما بخصوص بحيرة طبرية فقد كان اتفاق حسن الجوار لسنة 1926 يعطي السوريين نفس حقوق الفلسطينيين في الري والصيد . وبعد إلغاء هذا الاتفاق من جانب واحد من قبل الاسرائيليين فقد منع هؤلاء السوريين من أي استعمال للبحيرة ورد السوريون بإطلاق النار على بعض السفن الإسرائيلية . وانتقاماً لذلك شن الاسرائيليون هجوماً على القرى السورية انطلاقاً من البحيرة . فكانت عملية عنيفة بشكل خاص يوم 10 ديسمبر 1955 أدت إلى مقتل 56 سورياً إضافة إلى حوالي ثلاثين مفقوداً . وأدان مجلس الأمن هذا الهجوم في يناير 1956 وأعلن أنه لم يكن له مبرر . ولقد تصاعد التوتر خاصة سنة 1962 حيث كان القصف المدفعي السوري يرد على هجمات الانتقام الإسرائيلية . وفي 9 أبريل 1962 أدان مجلس الأمن إسرائيل مجدداً لأعمال الانتقام تلك .

كان منطق عمليات الانتقام متعمداً فقد كانت الدولة الجديدة في حاجة ماسة إلى التطبيع فما دام الاختيار كان سنة 1949 العمل حسب الأمر الواقع بدلاً من محاولة التوصل إلى حل مع الدول العربية فيجب التصرف كما لو كان للأمر الواقع المتكرر هذا قيمة قانونية معترفاً بها دولياً وبالتالي ردع الدول العربية بالقوة عن عدم التسليم بها . وكان المسئولون الإسرائيليون الواثقون من حقهم يتخذون هذه الخلافات المختلفة (مشاكل اللاجئين - مسألة الأرض) للتدليل الدائم بإرادة العرب القضاء على دولة إسرائيل . وقد حصلوا على مساندة دولية بظهورهم بمظهر الضحية . وفي الوقت ذاته كانوا يضمنون بذلك تماسك مجتمع كان في حالة تحول كبير لأن السنوات التي تلت 1949 قد شهدت تضاعف عدد سكان إسرائيل اليهود بسبب الهجرة الآتية في أغلبها من الجاليات اليهودية السابقة بالعالم العربي وهم يهود لايشاطرون أوائل المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية نفس القيم والمعايير الثقافية . ولقد كان لدى ابن جوريون هوس . . «مشرقة» إسرائيل .

وكانت الدول العربية تفسر هذا التصرف على أنه الرغبة الدائمة في التوسع لدى الحركة الصهيونية التي لم يتت برنامجها المقام على حقوق تاريخية. وكانت المنافسات السياسية داخل كل دولة عربية وخارجها تؤدي إلى استعمال ألفاظ راديكالية ولا تسمح للمسؤولين العرب بأن يؤكدوا علناً بأن مسائل الخلاف هي مشاكل محددة محتمل حلها عن طريق الحلول الوسطى. وكان على الحكام العرب أن يبدوا في خطبهم تشدداً كاملاً تجاه إسرائيل خاصة بعد فشل محاولات التسوية التي قامت بها الأردن وسوريا ومصر سنة 1949 وفي السنوات الأولى من الخمسينيات.

وأكد بن جوريون أن الأولوية يجب أن تعطى إلى إرساء دعائم الدولة وسياتي السلام مع العرب تلقائياً تقريباً عندما يتبين لهم أن الواقع الإسرائيلي لا رجعة فيه، لكنه إلى جانب ذلك كان هو ورجال ثقته من أمثال موسى ديان وشيمون بيريز يرون أن البرنامج الترابي لم يتم تحقيقه إلا جزئياً وأن موقف التوتّر يمكن أن يعطي احتمالات مشجعة لاستئنافه. والمطالبات الترابية الإسرائيلية على صعيدي العقيدة والتطبيق المبنية على حقوق تاريخه لا تتضافر مع الدواعي الأمنية وخطوط هدنة 1949، من وجهة النظر الموضوعية، هي أبعد مما تكون «أمنة» غير أن هذه الهشاشة موجودة عند العرب أيضاً وفي قطاع غزة والضفة الغربية على وجه الخصوص. ومنذئذ كان ما اختارته إسرائيل هو خيار القوة حسب المثل الاستعماري القائل بأن الأهالي لا يعرفون غير هذه الحجة. وبدلاً من أن تؤدي أعمال الانتقام إلى اعتدال الدول العربية كما كان يتوقع الإسرائيليون أدت إلى تجذير السياسات العربية وإلى تصاعد العداء بل وحتى الكراهية لدى السكان لذلك تعمقت لدى السكان الإسرائيليين في مقابل ذلك عقلية مهووسة حقاً ومتزايدة الهوس.

الأردن ومسألة اللاجئين

استقبلت الأردن أوفر جزء من اللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا خاصة بالضفة الغربية وهي أكبر جزء مما تبقي من فلسطين العربية. وبعد موت الملك عبدالله مر الأردن بموقف عسير. كانت كل سياسة المملكة الهاشمية تركز على إرادة دمج الفلسطينيين في الدولة الأردنية. ويتطلب ذلك التخلي عن الشكل

المشاوري للحكومة المتلائم مع شرقي الأردن السابقة والذي لم يعد يتلام مع الواقع الجديد. كان ملك الأردن الجديد معروفاً بمعارضته سياسة أبيه وكان يعاني من اضطراب ذهني وبعد أشهر عزله مسئولو الإدارة بسبب حالته الصحية وأحلوا محله ابنه الشاب سنة 1952 بعد فترة وصاية وجيزة.

وبالإضافة للحالة الاقتصادية الصعبة التي نجمت عن وجود اللاجئين بالرغم من المساعدة الدولية التي تنظمها وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كان على المملكة الهاشمية مواجهة مسألة التسللات التي بدأت منذ اتفاقيات الهدنة: فالفلاحون الذين فقدوا جزءاً كبيراً من أراضيهم وممتلكاتهم سنة 1949 يحاولون استرداد أقصى ما يمكنهم من شئونهم بعبورهم خفية عبر خطوط الهدنة. وكانوا يصطدمون بالجيش الإسرائيلي الذي كان يقمع هذه المحاولات بكل قسوة. وكان الجيش العربي من جانبه يحاول منع هذه التسللات وهي عملية صعبة نظراً لطول خطوط الهدنة ولضعف عدد الجيش الأردني.

وبدأ من يناير 1953 تفاقم الوضع إذ أصبحت التسللات، بحق عمليات فدائية تنظم سراً انطلاقاً من دول عربية أخرى مثل سوريا والسعودية وينظمها المفتي وأنصاره. وكان الهدف من ذلك إلحاق أقصى ما يمكن من الضرر بالجانب الإسرائيلي بضرب الانشاءات الإسرائيلية وكذلك السكان المدنيين وكان الهدف الثانوي إضعاف الأردن الهاشمية. وكان التجنيد يتم ضمن اللاجئين الذين لا يقبلون بغياب تسوية المسألة الفلسطينية، أما الدولة العبرية فكانت ترى في تلك العمليات الرغبة في الإبقاء على الملف الفلسطيني مفتوحاً وفي إنهاك القدرات العسكرية الإسرائيلية بعمليات مضادة لحرب العصابات لا طائل من ورائها. فردّت بسلوك سياسة الانتقام وهدفها إكراه السلطات الأردنية على التحرك ومنع عمليات الفدائيين. وكانت التوغلات الإسرائيلية في الأراضي الأردنية تهدف إلي إلحاق أقصى الأضرار بالسكان المدنيين الذين يؤيدون الفدائيين. وبما أن الوحدات النظامية من الجيش الإسرائيلي أظهرت قلة فعاليتها في هذه العمليات فقد تم تشكيل قوة خاصة هي الوحدة 151 بقيادة ضابط شاب جريء: هو أرييل شارون. وكانت الحكومة الإسرائيلية تنفي وجود العمليات بالأراضي الأردنية وتزعم أنها تجهل المتسببين فيها. وكانت هذه

العمليات في عهد موسى شاريت تتم في الغالب بقرار من موسى ديان (قائد الأركان) ومن لافون (وزير الدفاع) دون استشارة الحكومة.

وعلى إثر غارة عربية جاءت من سوريا حسب أقوال غلوب باشا وتسببت في مقتل امرأة إسرائيلية وطفليها قام شارون في أكتوبر 1953 بالإغارة على قرية كبية الأردنية فهُدمت المنازل وتسبب في مقتل 69 مدنياً ودفعت إسرائيل رسمياً بعدم مسئوليتها عن عملية صدرت عن «عناصر غير مراقبة» لكن الأمر على الصعيد شبه الرسمي كان «غلطة» إذ لم يتم التأكد مما إذا كانت المساكن أهلة أم شاغرة. وأدانت الأمم المتحدة العملية الإسرائيلية وذلك ما لم يغير في الوضع شيئاً. وحاولت الأردن تنظيم حرس وطني مشكل من المزارعين لمواجهة الإغارات الإسرائيلية ويقوم مقام الجيش العربي. وقامت بعمليات شرطة صارمة ضد الفدائيين المتسللين لكن هذه السياسة قلبت الفلسطينيين ضدها فاتهموا المملكة بالعجز عن حمايتهم وبالتعاون مع إسرائيل. منذ صيف 1954 أصبح عمل الجيش العربي فعالاً في قمعه بالشكل الكافي وأوقفت إسرائيل العمليات الانتقامية.

ولقد دافع بعض المسئولين الإسرائيليين عن فكرة احتلال الضفة الغربية ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت بسبب الضمانة البريطانية للأراضي الأردنية بحكم معاهدة التحالف الإنجليزية الأردنية وبسبب موقف القوى الغربية الحريصة على احترام نص الإعلان الثلاثي. ولكن تمكنت إسرائيل من الحصول من الأردن على إيقاف عمليات الفدائيين، إن هذا المكسب قد كلف بفشل سياسة دمج فلسطيني الضفة في المملكة الهاشمية وبالتالي تم الإبقاء على الهوية الفلسطينية والمطالب الفلسطينية.

ومع ذلك فقد تميزت بداية الخمسينيات أيضاً بمحاولة إقامة طريقة تعايش بين إسرائيل وبين الدول العربية عن طريق إدارة مشتركة لمياه الأردن.

مشكل مياه الأردن

إن إدارة المياه جوهرية لمستقبل المنطقة الاقتصادي. كانت كمية المياه التي ظلت غير مستعملة في بداية الخمسينيات هامة. وكان استعمالها يفترض أشغلاً هامة لإحياء الأرض وهي أشغال تتضمن تقسيماً بين مختلف البلدان

المعنية، ورات إدارة أيزنهاور في ذلك إمكانية الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والعرب وتسوية المشكل الفلسطيني بإعادة توطين اللاجئين في المناطق الجديدة المستصلحة وكانت الفكرة هي إقامة مشروع في الأردن يضاهي مشروع وادي تينيسي (Tennessee Valley Authority)

وذلك ما أطلق عليه اسم خطة جونسون باسم السفير الأمريكي الذي كلفه إيزنهاور بالتفاوض مع جميع الأطراف المعنية. تمت الخطة في أغسطس 1953. وكانت تمثل إجمالاً في تجميع كل أنهار الشمال إلى بحيرة طبرية التي تتخذ خزاناً طبيعياً منه تتجه شبكات الري صوب الجنوب، وهي تتطلب بناء سدود تعديل قبل بحيرة الحولة وأشغال صرف للبحيرة ومنطقتها. كانت تكلفة المشروع الإجمالية تمثل 120 مليون دولار. وتتلقي إسرائيل 394 مليون متر مكعب من الماء لري 416.000 دونم (الدونم يعادل تقريباً عشر الهكتار الواحد) وتتلقي الأردن 774 مليون متر مكعب من الماء لري 490 ألف دونم وتتلقي سوريا 45 مليون متر مكعب من الماء لري 30.000 دونم.

وقدرت وكالة غوث اللاجئين أنه بهذه الطريقة يمكن إعادة توطين 150.000 فلسطيني في الأردن. ورات إسرائيل أن نصيبها ضعيف وأرادت إدخال مياه الليطاني في القسمة وهو نهر يقع حوضه في لبنان. ورأى العرب في إدارة مشتركة للمياه خطر الاعتراف بإسرائيل وقدروا أن المطالب الإسرائيلية مشتتلة لأن كل روافد الأردن (الحاصباني واليرموك وبانياس) تسيل بشكل رئيسي في الأراضي العربية. ورسوموا خطة تقضي بجعل البحيرة الخزان في الأراضي العربية ولا تزود إسرائيل بالمياه.

وفي النهاية وفي بداية 1954 عرضت الجامعة العربية خطة. لاتستعمل بحيرة طبرية خزاناً وتعملي لبنان جزءاً من الماء وتقلص حصة إسرائيل إلى 182 مليون متر مكعب لري 234.000 دونم وهو تقليص بنسبة 44% لصالح لبنان وسوريا. وردت إسرائيل مطالبة باحتساب الليطاني الذي ينبغي أن تأخذ إسرائيل 50% من مياهه وذلك مطلب صهيوني قديم، وألا تكون بحيرة طبرية الخزان. وقدرت الأشغال ب 470 مليون دولار على مدة خمس وعشرين سنة وتتلقي إسرائيل 1.290 مليون متر مكعب من الماء لري 1790.000 دونم.

بحث جونستون عن حل وسط، وحصل على اتخاذ بحيرة طبرية خزاناً وذلك ما يفترض سلطة عليا محايدة لمراقبتها. وأجريت بحوث ميدانية أدق لتحديد الشروط الأخرى. وفي سنة 1955 تخلت إسرائيل عن مطالباتها بماء الليطاني وصعد العرب اعتراضهم على استعمال إسرائيل المياه لمناطق أخرى غير منطقة الأردن (أي النقب) وبدأت خطة جونستون على وشك أن يتم قبولها ومعها قبول اتفاق عام بين الدول العربية وبين إسرائيل.

لكن التوتر المتزايد الذي بدأ بالغارة الإسرائيلية على غزة في فبراير 1955 وعلى سوريا في ديسمبر 1955 قد ألغى كل الجهود. وتغطي إحصائيات الأمم المتحدة الفترة ما بين غزة يناير وبين 30 سبتمبر 1956 بالنسبة للخسائر البشرية المؤكدة فعلاً 469 عربياً قتلوا و419 جرحوا مقابل 121 إسرائيلياً قتلوا و332 جرحوا.

منذ 1953، بدأت إسرائيل أشغال تحويل في منطقة الأردن بين بحيرتي الحولة وطبرية واحتجت سوريا ضد ما اعتبرته انتهاكاً لاتفاقات الهدنة. وأمام الإدانات المتكررة من الأمم المتحدة حول استعمال المناطق المنزوعة السلاح وتهديد العقوبات الأمريكية اتجهت إسرائيل بدءاً من 1956 نحو تحويل المياه من بحيرة طبرية، وفي سنة 1958 شرعت الأردن بدورها في بناء شبكة كبرى انطلاقاً من اليرموك وأنجزت سنة 1963، وفي ذلك التاريخ كانت الشبكة الإسرائيلية ذاتها متقدمة جداً وذلك ما أعاد التوتر العربي الإسرائيلي.

فالصراع العربي الإسرائيلي يتألف إذن من شقين : المسألة الأساسية الخاصة بامتلاك فلسطين والخلافات النوعية المتولدة عن حرب 1948-1949. والشق الأول هو طبعاً الذي يغذي النزاع بعد فشل محاولات التسوية ولكن الحربين التاليتين 1956 و1967 تستمدان جذورهما المباشرة من شتى الخلافات كالنقب وخليج العقبة وقناة السويس والمناطق المنزوعة السلاح ومياه الأردن. وفي مختلف هذه القضايا وفي مسألة اللاجئين باستثناء عبور قناة السويس كانت للدول العربية الشرعية الدولية متمثلة في مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية. والأمر يستحق الملاحظة خاصة وأن الأغلبية الآلية للعالم الثالث بالأمم المتحدة مازالت غير موجودة في تلك الفترة والحرب الباردة لم تكن قد بلغت المشرق العربي الذي كان ما يزال تحت سيطرة القوى الغربية

وبريطانيا في المقام الأول. ولقد كان من عجز الغرب المهبوس بمسئوليته في المذابح النازية على فرض احترام الشرعية الدولية التي وضعها هو ذاته ومن إرادته دمج العالم العربي في جهازه الدفاعي، أن اتاحت للسوفييت إمكانيات التدخل في هذه المنطقة الحيوية.

الصراع من أجل الشرق الأوسط

حلف بغداد:

قبل عبدالناصر بإبقاء مصر في المعسكر الغربي في ذات الوقت الذي جعل نفسه الناطق باسم العرب، وكان يسمى إلى إعطاء بلاده قيادة العالم العربي وزعامة في المنطقة، وعلى الجامعة العربية ومعايذها للدفاع المشترك أن تخدم هذا الهدف لذلك كانت الإشارة إلى هذه المؤسسة في المعاهدة مع بريطانيا والتي أدت إلى احتجاجات إسرائيلية. وهذا الدور المتميز لمصر العربية لا يمكن تحقيقه إلا مع دولة عربية غير مرتبطة مع قوة أو قوى غربية بتحالف عسكري قادر على دعمها دعماً كافياً تستطيع به رفض هذا التفوق المصري.

وكان الإنجليز يرون أن منح عبدالناصر ومصر هذا الدور قد يؤدي بهم إلى التخلي عن حلفائهم التقليديين بالمنطقة أي مملكتي العراق والأردن الهاشميتين، وهذه مسألة ليست واردة، وأما الأمريكان فقد نظروا في البداية باهتمام إلى تطور الثورة المصرية وكان عداؤها للشيوعية الصريح لا يمكن إلا أن يضاعف تعاطفهم معها. وكانت لإدارة أيزنهاور الجمهورية منع فوستر دالاس وزير الخارجية نظرة براغماتية للنزاع العربي الإسرائيلي، فكانت ترى أن على إسرائيل أن تندمج في المنطقة وأكثر من مشروعات المصالحة التي كانت لصالح العرب إلى حد ما. وكان موقف الولايات المتحدة هذا يحظى بالتقدير لدى الدول العربية، ولكن الإدارة الجمهورية التي أظهرت مرونة كبرى حول قضية فلسطين كانت مختلفة جداً في موقفها من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي فبعد سياسة ترومان القاضية بإيقاف «المد السوفيتي» تم انتخاب أيزنهاور على برنامج «رد على الأعقاب» ولم تكن له النية ولا الوسائل لإعادة النفوذ السوفيتي إلى حدود الاتحاد السوفيتي الذي أصبح قوة نووية. فكان يسمى إلى عزل

الكلفة الشرقية باقتراح معاهدات تحالف عبر العالم وهو ما عرف «بهوس احلاف».

وفي غرب الاتحاد السوفيتي كانت منظمة الحلف الاطلسي المستحدثة سنة 1940 تجمع أوروبا الغربية إلى تركيا. وفي شرقيه تأسست يوم 8 سبتمبر 1954 معاهدة أقل تماسكاً هي منظمة معاهد جنوب شرقي آسيا التي كانت تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واستراليا وزيلندا الجديدة وتايلاندا والفيلبين وباكستان، كانت هذه المنظمة أقل إلزاماً من السابقة. وظل ثقب هائل في الجهاز الأمريكي وهو المنطقة الواقعة بين تركيا وباكستان أو المدرج الشمالي The Northern Tier. فيتوجب ملء ماسماه رجال الحرب الأمريكيون بالفراغ العسكري بالشرق الأوسط.

ومنذ 2 ابريل 1954 تحقق اتفاق تعاون وتشاور بين تركيا وبين باكستان وكان مفتوحاً لبلدان المنطقة الأخرى. وفي يوم 19 مايو 1954 وقعت الولايات المتحدة واتفاق دفاع مشترك ومساعدة مع باكستان، وحيث كانت كل من تركيا وباكستان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة وقد بقيت الدول الأخرى. كان من المستبعد أن تلحق أفغانستان بالتجمع المرتقب وهي الدولة المرتبطة بمعاهدة صداقة قديمة مع الاتحاد السوفيتي والتي كانت لها مطالبات ترابية من باكستان ولم يكن ذلك شأن إيران الذي كان في خضم أزمة كبرى بعد تأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية الذي قررت حكومة مصدق، وكانت الإجراءات الانتقامية السياسية والاقتصادية من قبل بريطانيا المدعومة تقريباً من الولايات المتحدة الأمريكية وشركات النفط الكبرى قد تسببت في فوضى في إيران، ثم إن انقلاباً نظمته وساندته وكالة الاستخبارات المركزية عام 1953 قد أطاح بمصدق وتم التوصل إلى اتفاق سنة 1954 حول مسألة النفط. والأمر الهام هو أن الإمبراطورية الإيرانية أصبحت حليفاً مقرباً من الولايات المتحدة وكان يمكن التعويل عليه للالتحاق بتركيا وباكستان.

لقد تحقق المدرج الشمالي تقريباً. ومع ذلك وجد الأمريكيون أنفسهم مرة أخرى أمام الخيار الصعب الذي واجههم بعد الحرب العالمية. فهم في إطار حلف الاطلسي مرتبطون بالقوتين الاستعماريتين الفرنسية والإنجليزية وشعروا أن المبالغة في الاشتراك معهم خارج الإطار الأوروبي قد تؤثر سلباً

على صورة العالم الحر لدى الشعوب التي كانت في طور التحرر من الاستعمار، فالدول العربية قد احتجت عندما قبل الأمريكان سحب الألوية الفرنسية من المسرح الأوروبي للحلف الأطلسي لترسل إلى الجزائر حيث بدأ التمرد في نوفمبر 1954. فاتخذ القرار المثقل بالعواقب بالنسبة للمستقبل الخاص بفصل الحلف الأطلسي عن السياسة الغربية في العالم الثالث أما الشرق الأوسط فقد ظل مجاًلاً خاصاً بلانجلترا ولم تشترك الولايات المتحدة رسمياً في تنصيب الميثاق الشرقي الذي كان يفترض أن يكون العراق الهاشمي محوره، منذ الثلاثينيات وجد بين تركيا والعراق وإيران تعاون سياسي عسكري كرسته معاهدات، وكان هدفه غير المعلن مراقبة مطالب الأكراد الموجودين في البلدان الثلاث. والعراق هو البلد العربي الواقع إلى الشمال أكثر من غيره والواقع جغرافياً أقرب إلى الاتحاد السوفيتي منه إلى مصر، والجغرافية السياسية مختلفة عن غيرها في البلاد العربية الأخرى.

ورأى الإنجليز في هذه القضية فرصة للعودة إلى سياستهم العربية. فبحملهم الدول العربية على الاشتراك في نظام المدرج الشمالي يكفلون هيمنة الهاشميين على المشرق العربي ويستعيدون سياستهم المتعلقة بالإمبراطورية عبر المعاهدات في إطار متعدد الأطراف : وإن قوة الحلف الجديد ستكون في قدرته على تزويد بلدان المشرق العربي بالسلاح الواقع عملياً أو قانونياً تحت الحظر منذ 1948 ولقد برر نوري السعيد رجل العراق القوى سياسته بأن ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التهديد الإسرائيلي.

وكان العراق بفضل سيطرته على دفع الأسلحة سيصبح سيد النظام السياسي الإقليمي بحق وحاول عبد الناصر ثني العراق عن الالتحاق بحلف الدفاع الذي كان في طور الإعداد، مستعملاً شتى الوسائل من ضغوط سياسية بجمعية العربية السعودية ومحاادثات الفرصة الأخيرة بين مسئولين عراقيين وبين مسئولين مصريين وخاصة باستعمال سلاح جديد استعمالاً منتظماً وهو الدعاية عبر الإذاعة. كانت محطة الإذاعة المصرية صوت العرب تبث لكامل العالم العربي من المحيط إلى الخليج برسالة القومية العربية في زمن صار فيه المذباح شيئاً مشاعاً، وصور نوري السعيد على أنه خائن القضية العربية.

وأخيراً وقع العراق يوم 24 فبراير 1955 حلف بغداد مع تركيا. وخلال

السنة نفسها التحقت بريطانيا وإيران وباكستان بالمنظمة الجديدة. وتلقى عبدالناصر الضمان البريطاني بأن يكون العراق البلد العربي الوحيد بالحلف وحّد من دعايته المعادية للمهاشمين بينما أعيد طرح الخطة «ألفاء».

بعد أربعة أيام من توقيع حلف بغداد شن بن جوريون هجوماً على شريط غزة قتل فيه 38 شخصاً في صفوف الجيش المصري. وأدرك المسؤولون المصريون أن جيشهم مازالت قدرته على القتال أقل مما كانت عليه في عهد فاروق. وتصرف بن جوريون لإظهار صلابته في مسألة النقب التي عادت على بساط البحث في الدبلوماسية الأنجلوسكسونية فيإظهار تفوق إسرائيل العسكري الساحق سيقنع الغربيون بأن الدولة العبرية هي وحدها القادرة على ملء الفراغ العسكري بالشرق الأوسط وبالتالي ينبغي مساندتها في نزاعها مع العالم العربي الذي بان ضعفه العسكري وأن إسرائيل لن تتزحزح عن رفضها خطة «ألفاء» القاضية بإعادة جزء من النقب للعرب.

الحياد وإعادة تسليح مصر

في بداية الخمسينيات أصبح الحياد في النزاع بين الشرق والغرب تياراً متزايد الشعبية في العالم العربي، ومنذ بداية بث صوت العرب في يوليو 1954 كانت هذه الإذاعة تذيع تعليقات لصالح السياسة السوفيتية وتطرح الحياد سياسة خارجية ممكنة لمصر، وكانت هذه الحركة تمس كامل البلدان السائرة في طريق التحرر من الاستعمار وتعبير «العالم الثالث» ابتدع بالذات سنة 1955 من قبل الفريد سوفي. وكان الاستقلال يدفع النخبة التي كانت في السلطة في الدول الجديدة إلى التحرر من الحوار المنفرد مع الغرب وإلى الرغبة في إقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي. وكان هذا الأخير بفضل حركة هدم الستالينية بدأ يبدى مزيداً من الانفتاح للبلدان الجديدة. بينما كانت الولايات المتحدة ميالة إلى ألا تعتبر القوى الجديدة إلا بحسب علاقاتها بالاتحاد السوفيتي. فأهدرت بالتالي جزءاً كبيراً من رصيد التعاطف الذي اكتسبته بتأكيداتها التقليدي لمعارضتها الاستعمار.

ظهر الحياد أول ما ظهر في منظمة الأمم المتحدة حيث كانت وفود البلدان المستقبل حديثاً اتخذت عادة الالتقاء والتنسيق. وكان رفض الاستعمار

شعوراً قوياً يوحد هذه الوفود بالرغم من الاختلافات الكبيرة في الثقافات وفي التجارب التاريخية. وكانت حرب الهند الصينية الأولى مؤشراً. ففي ذات الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحاول إقناع الولايات المتحدة بأن عملها ليس من النوع الاستعماري وإنما هو يتفق مع النضال ضد التوسع الشيوعي سعى رئيس وزراء الهند نهرو إلى تجميع البلدان الآسيوية حول موقف موحد. وفي أبريل 1955 قرر نهرو وسوكارنو - زعيم اندونيسيا آنذاك - فتح تجمعهم للدول الإفريقية المستقلة القليلة ولمصر في المقام الأول، ودعي الجميع إلى الاشتراك في مؤتمر باندونغ الذي جمع سياسة الدول الإفريقية الآسيوية - ومما استرعى انتباه المعاصرين هو رفضهم دعوة كل ما يذكر بالنظام القديم للعالم الأبيض فلا الدول الغربية دعت ولا الاتحاد السوفيتي، والحال أن الصين الشعبية تلقت دعوة للمشاركة، ولقد فاجأ تجمع غير البيض هذا كل السياسة الأمريكية الخاصة بهوس المعاهدات. وكان التأكيد على ضرورة الحوار مع القوتين العظميين يقتضى رفض سياسة العزلة التي كان دالاس يدعو إليها وهو الذي كان يعتبر الحياد موقفا غاية في اللا أخلاقية.

وفي باندونغ ظهر عبدالناصر فجأة مع نهرو وشوان لاي وسوكارنو على المسرح الدولي باعتباره زعيماً كبيراً من زعماء العالم الثالث. وأصبح حجمه السياسي حقاً دولياً، ووجد دوره النهائي في تأكيد العروبة والعالم الثالث، ثم بدأ يدعو للحياد الإيجابي الذي كان يراى له أن يكون برغماتياً راعياً في تخير أفضل ما في الرأسمالية والاشتراكية دون تبعية لأي من الكتلتين. وكان أعداؤه يتهمونهم بممارسة لعبة موازنة لبقّة بين الشرق الغرب تمكنه من تلقي أقصى ما يمكن من المساعدات دون التنازل عن أي شيء مما هو أساسي لديه وهو الرغبة في الحفاظ على استقلال بلاده ودعم هذا الاستقلال، وهذه ليست ممكنة إلا متى كانت القوتان العظميان في حالة انفراج دولي كان يقلص من قيمة مصر رهاناً وقد يؤدي إلى سيطرة مشتركة أمريكية سوفيتية.

بعد الدعم الذي أحس به عبدالناصر في باندونغ، تقرب من الاتحاد السوفيتي الذي كان يرى في تكوين حلف بغداد الذي أتم حصار الكتلة الشرقية عملية استفزاز ضده. كما أن تعاظم الوجود البحري الأمريكي في البحر المتوسط (الأسطول السادس) كان يثير قلق السوفيت الذين كانوا يرون في

ذلك زيادة كبرى في القوة الضاربة النووية الأمريكية. وكان لموسكو ماتقدمه للدول العربية في الوقت الذي استؤنف فيه العنف على خطوط الهدنة أي السلاح الذي لا يخضع للرقابة السياسية لموقعي الاعلان الثلاثي والتي تبدو أنها تحد من استقلال تلك البلدان. كان عبدالناصر قد رد على هجوم 28 فبراير 1955 بالمساعدة والتشجيع لأعمال الفدائيين الفلسطينيين انطلاقاً من قطاع غزة. فقد دفع بن جوريون عبدالناصر إلى التصلب والانطلاق في تصعيد خطير جعل إمكانيات المفاوضة لا جدوى منها.

وفي نهاية مارس 1955 وأمام تصاعد الهجمات الفدائية الفلسطينية اقترح بن جوريون اغتنام فرصة عزلة مصر المتزايدة بالنسبة للقوى الغربية للاستيلاء على قطاع غزة. ولكن شاريت الذي ظل رئيساً للوزراء تمكن من جعل هذا المجلس يرفض عرض بن جوريون. وفي شهر أبريل عاود بن جوريون الاقتراح وأضاف اقتراح نقض معاهدة الهدنة مع مصر. وانتصر شاريت مرة أخرى على هذا الرأي، لكن الاشتراكيين الإسرائيليين خسروا خمسة مقاعد في انتخابات يوليو 1955 لصالح أحزاب أكثر تطرفاً. وهذا الانحسار الاشتراكي فسر على أنه تعبير عن التذمر من اعتدال شاريت. وفي أغسطس أصبح بن جوريون روح الحكومة الجديدة مع بقاءه في وزارة الدفاع كما بقي شاريت رئيساً للوزراء وفي شهر سبتمبر احتل الجيش الإسرائيلي كامل منطقة الموجة رغم احتجاج مراقبي الأمم المتحدة وردت مصر بالاقتراب بقواتها من المنطقة المتنازع عليها منهكة بدورها اتفاقية الهدنة.

أدى هذا التوتر المتزايد بعد الناصر إلى طلب أسلحة من الغرب. أما بريطانيا فقد رفضت لتبين له أهمية حلف بغداد وأما الولايات المتحدة فقد أعطت وعداً وعوداً مرات عديدة منذ بداية رئاسة أيزنهاور غير أن تشرشيل استعمل نفوذه لتأخير التسليم الفعلي ثم لمنعه، وعد الأمريكيون المصريين بأن طلبهم سيحظى بالقبول عندما تسوى مسألة قاعدة السويس ولما حان الوقت أعطيت الأولية لبغداد.

ومنذ 1945 كانت فرنسا قد حاولت الإبقاء على بعض النفوذ في المشرق العربي، وألح الدبلوماسيون بوزارة الخارجية الفرنسية على ضرورة الحفاظ على وجود فرنسي بسوريا ولبنان وذلك ما قبل به الإنجليز واعترض عليه الأمريكان.

لأن فرنسا جعلت نفسها النصيرة لاستقلال سوريا وحاربت مشاريع الهلال
الخصيب ومشاريع بريطانيا. كما أنها ضد حلف بغداد المرتبط بمطامح
الهاشميين وبدأت تقارباً مع مصر، لكن هذا التقارب لم يلبث أن فشل.

كانت فرنسا منذ 1943 ترى في مصر قلب القومية العربية واتهمتها بأنها
لعبت دوراً نشطاً في إنهاء انتدابها على سوريا ولبنان. وكان كبار الموظفين
الفرنسيين بشمال إفريقيا مستائين من مصر والجامعة العربية التي كانت ينظر إليها
أنها كانت أداتها ويحملونها مسئولية الحركات الوطنية التي كانت تعصف
بمحميتي تونس والمغرب، ولكن هذا الاتهام لم يكن صادقاً تماماً إلا بعد قيام
نظام عبدالناصر، فقد كانت دعاية «صوت العرب» العنيفة في عداتها للاستعمار
تشد الأسماع في تلك المناطق وبدأ من 1954 حاولت مصر الناصرية تنسيق
الأعمال الوطنية المغاربية.

وفي السنة ذاتها أخذت الجمهورية الرابعة بفرنسا مع وزارة مندريس
فرانس هامشاً من الاستقلالية تجاه الولايات المتحدة. وتجسدت هذه السياسة
بالمساندة المتزايدة لإسرائيل التي كانت تعد نفسها ضحية موقف إدارة
أيزنهاور، كان شيمون بيريز مدير عام وزارة الدفاع مصمم هذا التقارب الفرنسي
الإسرائيلي فقد كان بحسن النفاذ إلى الأوساط السياسية الفرنسية خاصة
الديبلوماسية والاشتراكية والاديكالية منها. ورغم عن وزارة الخارجية الفرنسية التي
كانت متحيزة للعرب في نظر السياسيين الفرنسيين قامت علاقات مباشرة بين
وزارتى الدفاع الفرنسية والإسرائيلية دون المرور بالقنوات العادية لوزارة الشؤون
الخارجية وحتى قبل بداية حرب الجزائر شرعت فرنسا في تسليم إسرائيل
أسلحة حديثة، ولم يلبث هذا التسليم أن اتخذ طابعاً سرياً لتجنب الرقابة
المنصوص عليها في الإعلان الثلاثي.

وكان عبدالناصر من جانبه يساند الثورة الجزائرية وكان يرى في بن بيلا
اللاجيء إلى القاهرة الرجل الذي سيوحد المغرب العربي ويجعل منه حليف
مصر الأكبر، وكانت الاستخبارات المصرية تزود جبهة التحرير الوطني بالأسلحة
وتحاول تنظيم الحركات الثورية بشمال إفريقيا على خط جذري.

ولكن أنشطتها اصطدمت بواقعية بورقية ومحمد الخامس اللذين كانا لا

يرغبان في الزج بشمال إفريقيا في طريق ثورية عنيفة، ولما منحت تونس الحكم الذاتي تخلى بورقيبة عن الكفاح المسلح. وشهد مؤازرة مصر المباشرة لخصومه الجذريين لذلك نشب خلاف دائم بين تونس ومصر، ولقد دفع خطر قيام ثورة كبرى في بلدان المغرب الثلاث أدغار فور سنة 1955 إلى قبول عودة محمد الخامس إلى عرش المغرب. ومنحت بلاد المغرب حكماً ذاتياً سرعان ما قادها إلى الاستقلال على النمط التونسي أي بنبذ الكفاح المسلح. وهنا أيضاً قدم عبدالناصر مساعدته لأعداء المصالحة وبعد خيبة مصر في تونس والمغرب كرست جهودها على الجزائر وأرادت أن تجعل من بن بيلا قائد الثورة الجزائرية الوحيد ومن ثم نشأت توترات هامة داخل جبهة التحرير الوطني.

إن المسألة المغاربية جعلت من المستحيل تسليم مصر أي سلاح فرنسي وزادت من عزلة هذه الدولة تجاه القوى الغربية، ولم يبق غير اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي. ويبدو أن السوفييت بدأوا منذ نهاية 1954 مناورات تمهيد لهذا الموضوع، غير أن عبدالناصر الذي كان لا يرغب في سباق التسلح رفض ذلك، وبعد حادث غزة عبثاً التفت نحو الولايات المتحدة. وفي باندونغ طلب عبدالناصر من شوان لاي إعلام موسكو باستعداده النظر في عروضها، وفي يوليو 1955 تمت الاتصالات وفي شهري أغسطس وسبتمبر وبعد حوادث عنيفة جديدة بقطاع غزة وقع اتفاق تسليم سري، وبما أن الاتحاد السوفيتي كان يمر بمرحلة انفراج مع الغرب فقد أوكل لتشيكوسلوفاكيا مهمة تسليم هذه الأسلحة. وبعد مدة تفتن الأمريكيان لما وقع وقبل أن يمارسوا ضغطاً على مصر أعلن عبدالناصر يوم 27 سبتمبر 1955 عن اتفاق الأسلحة التشيكية.

أصبح الاحتكار الغربي للأسلحة غير قائم وأصبح الاتحاد السوفيتي شريكاً عظيماً على مسرح الشرق الأوسط حيث بدأ سباق التسلح في إطار المواجهة بين الشرق والغرب. وقامت جدلية سياسية جديدة: فالدول العربية ستجد في الاتحاد السوفيتي المزود بالسلاح الذي سيمنحها من الاعتراض على الأمر الواقع الإسرائيلي، وموسكو كانت تعد على المدى البعيد لإمكانية الحصول على تسهيلات بحرية لأسطولها السطحي المراد به موازنة الوجود البحر الأمريكي بالبحر المتوسط.

بعد أن أصلح عبدالناصر موقفه تجاه إسرائيل قبل إحياء خطة «الفاء» (التي

أصبحت في الأثناء خطة «غاماء» لكنه لم يلبث أن خاب أمله بعروض الأنجلوسكسونيين التي تنص على تقطيع النقب في مثلثات عربية وإسرائيلية تمكن مصر من الالتقاء مع الأردن وإسرائيل من أن تحتفظ بمنفذ على البحر الأحمر. كان سباق التسليح خطراً عظيماً في نظر إسرائيل غير أنه كان في ذات الوقت أحد أسباب الاستراحة: فكلما زاد العرب ارتباطهم بالاتحاد السوفيتي كلما سهل على إسرائيل الحصول على الدعم السياسي والعسكري الغربي، فكابوس بداية الخمسينيات المتمثل في التحالف ضد السوفيت بين العالم العربي والغرب قد ولى، وصار بوسع إسرائيل أن تبدو ورقة الغرب الراحبة الوحيدة بالمنطقة وأيا كانت المفارقة فقد كانت إسرائيل في حاجة إلى تهديد سوفيتي لتضمن لنفسها أمناً مبنياً على مساعدة خارجية.

الطريق إلى السويس

استقبل الإعلان عن قرار عبدالناصر في مصر بحماس شعبي عظيم واختفت التحفظات التي تركتها معاهدة السنة الماضية مع بريطانيا العظمى. ونفس الشعور ظهر في كامل المشرق العربي فقد بدت أخيراً وسيلة رفع الوصاية الإنجليزية. وارتبطت شخصية عبدالناصر بكل الحركات المعادية لإنجلترا. وضاعفت هذه الأخيرة الأزمة بأن أخلفت وعدها عبدالناصر ألا تسعى إلى إدخال بلدان عربية أخرى في حلف بغداد. ومنذئذ أخذت الدعاية عبر الإذاعة تهاجم بشدة الاستعمار البريطاني ليس في العالم العربي فحسب بل كذلك في إفريقيا الناطقة بالإنجليزية وذلك ماجعل العلاقات المصرية البريطانية تتوتر.

وكانت الآثار الأولى للحملة الدعائية المصرية أن وقعت سوريا في المعسكر المصري بتوقيعها يوم 20 أكتوبر 1955 اتفاقاً عسكرياً مع مصر. أما في لبنان فقد كان الرئيس شمعون مؤيداً لحلف بغداد غير أن انضمام سوريا لمصر وحركات الرأي العام المسلم اضطرتة إلى البقاء في موقف حياد. وركز العراق وإنجلترا جهودهما على الأردن إذ كان من غير المعقول أن تلتحق العربية السعودية بالحلف وهي الخصم التقليدي للهاشميين. وفي الوقت الذي ذهب فيه مسئولون عسكريون سامون بريطانيون إلى عمان للتمهيد لدخول الأردن

هزت البلاد مظاهرات شعبية عنيفة يؤيدها سياسيون من الضفة الغربية، وأجبرت الملك حسين على تأكيد رفضه النهائي دخول المنظمة التي تشرف عليها بريطانيا.

وفي بداية 1956 حاولت الحكومة البريطانية التقارب من مصر على أساس الوعد بعدم توسيع الحلف. وتلقى عبدالناصر العروض البريطانية بالترحاب غير أن عملية القضاء على الوجود البريطاني كانت تتسارع وفي الوقت الذي كان وزير الخارجية البريطاني يتباحث مع عبدالناصر اتخذ الملك حسين قرار إقالة غلوب باشا. فقد كان الملك الشاب بطبيعة الحال متأثراً بالأفكار القومية ويأمل أن يضم إليه القوى السياسية الجديدة، وكان غلوب باشا قد عارض الملك في المسألة الأساسية لأردنة إطارات الجيش العربية فضلاً عن الرمز الذي كان يمثل هذا الضابط الإنجليزي الذي كان لا يخطط إلا لترقية بطيئة للضباط الأردنيين والإبقاء على المسؤولين البريطانيين عدداً كبيراً من السنوات. واختار الملك حسين دون استشارة عبدالناصر الابتعاد عن الوصاية البريطانية (فبراير 1956) والتقرب من سوريا ومصر والسعودية لإنقاذ الملكية وضمان استقلال حقيقي لبلاده.

ولعل مما كان له معنى أن عمليات الفدائيين ضد إسرائيل قد استؤنفت بضراوة بعد نهاية السيطرة البريطانية على الجيش الأردني. كما أن مظاهرات شعبية عنيفة قامت في بلدان الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية نهجم القوة الحامية. وحسب المنطق الإمبريالي، لا يمكن للسلطات البريطانية أن تقبل مبررات المآخذ الشعبية وحملت مصر الناصرية مسؤولية كل دلائل العداء. وتآزمت العلاقات بين البلدين من جديد فكلاهما كان يشكو من حدة حملات الصحافة ضد الآخر. وكان إيدن الذي أصبح رئيساً للوزراء منذ بداية 1955 متألماً هو وفريقه من السياسة المصرية. وكان إبرام معاهدة 1954 قد أثار معارضة قوية في حزب المحافظين (مجموعة السويس) كما أن خطتي «الفأ» ثم «غام» قد أثارت انتقادات عنيفة من جانب المعارضة العمالية والعناصر المؤيدة لإسرائيل. فكانوا يرون أن عبدالناصر عاق كبير التجأ الآن إلى الاتحاد السوفييتي. فنبغي إيجاد سبيل للتخلص منه ومن نظامه.

أما في إسرائيل فإن اتفاق الأسلحة التشيكية قد استأنف الحوار السياسي

الداخلي. وكان رد فعل بن جوريون هو اقتراح مهاجمة مصر في الحال قبل أن تدعم قدرتها العسكرية. واعترض شاريت ورأي - ورأي صائب - أن الولايات المتحدة ستعترض على ذلك الحل وربما مارست ضغوطاً قوية جداً على الدولة العبرية. ولكنه لم يستطع منع بن جوريون وديان من الإعداد لخطة تهدف إلى غزو سيناء. وفي يومي 1 و 2 نوفمبر 1955 هاجم الجيش الإسرائيلي المواقع المصرية قرب شريط العوجة وقتل حوالي خمسين جندياً مصرياً وطرد كل ملاحظي الأمم المتحدة من المنطقة تماماً، كانت هذه العملية ضرورية لاجتياح سيناء، وفي ذات الوقت شكل بن جوريون وزارة جديدة تضمن لنفسها مساندة قوى غربية عديدة، وتمت تهيئة الجيش للتدخل وصار الأمر إلى انتظار الفرصة المواتية، وأثناء ذلك تضاعفت العمليات الانتقامية على الحدود وجرى الضغط على فرنسا لمضاعفة تسليم الأسلحة. وكان التخوف الإسرائيلي يركز على تقوية الطيران المصري الذي كان يعرض المدن العبرية للمخاطر، وقامت حملة خاصة في فرنسا لحمل الناس على الاعتقاد بأن بقاء إسرائيل ذاته عرضة للخطر والحال أن الرهان الحقيقي هو النقب وكذلك القدرات الدفاعية على التراب المصري ذلك ما حصل عليه عبدالناصر، وكان للدعوى الإسرائيلية صدى كبير في فرنسا.

عجلت حكومة غي موليه بتسليم الأسلحة والطائرات خاصة لإسرائيل باسم الكفاح ضد الخصم المشترك ألا وهو القومية العربية، على أن غي موليه رغم يوم 6 فبراير 1956 بمدينة الجزائر حيث أبدى رضوخه أمام مظاهرات السكان الفرنسيين، حاول فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية، ففي مارس سافر الوزير الاشتراكي كريستيان بينو إلى باكستان وطلب أثناء عودته المرور بمصر لملاقاة عبدالناصر، وجرى النقاش حول السلام في الجزائر وحول إمكانية إجراء مفاوضات إسرائيلية عربية (ويفهم منها مسألة النقب). وأعطى عبدالناصر ضمانات حول تخفيض مساعدته للشورة الجزائرية التي تأكدت في بيان بينو للصحافة: إن الحكومة الفرنسية مقرة العزم على إجراء مشاورة نزيهة مع الشعب الجزائري الذي سيقدر مصيره بكل حرية وإني لوافق بأنه سيقدر طوعية الإبقاء على اتحاده مع فرنسا في نظام يحدد فيما بعد، وكل ما نطلبه هو ألا يسمح أي تدخل خارجي العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين.

«ولقد أكد لي عبدالناصر أنه ليست له أية نية في الاعتراض على رغبات أغلبية الجزائريين وأنه يتمنى بكل صدق انتهاء النزاع المسلح. وأعلن لي بأنه ليس صحيحاً أن فدائيين تم تدريبهم على الأرض المصرية للقتال في الجزائر وأنه لايساند مواصلة الكفاح المسلح إذا عرضت فرنسا حلاً سلمياً وقبلته أغلبية الجزائريين»³.

ورغم أن لقاءات سرية غير مشعة قد تمت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الجزائرية بعد ذلك فكل طرف أحل بالموقف المعلن، فضاعف عبدالناصر مساعدته لجبهة التحرير ليمكنها من التفاوض من موقع القوة. وبصرف النظر عن المكاسب الثورية بشمال إفريقيا كان الرئيس المصري (منذ يونيو 1956) يأمل تلقي ضمانات فرنسية بخصوص الحد من مبيعات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل ومنع هجرة اليهود من شمال إفريقيا إلى إسرائيل ومواصلة اعتراض فرنسا على حلف بغداد والدعم الدبلوماسي الفرنسي للمسألة الفلسطينية ووضع حد للحملة الصحافية الفرنسية ضد مصر وتحسين العلاقات التجارية بين البلدين. ومن جانبه تخلى غي موليه عن الاعتدال في الجزائر وزج بنفسه في سياسة قوة رافعاً عدد الجنود الفرنسيين بالجزائر من 250,000 إلى 400,000. واتهم المسئولون الفرنسيون عبدالناصر علناً بأنه المسئول الوحيد عن هجوم فرنسا بشمال إفريقيا وبأنه هتلر جديد. وجرت اتصالات مع الحكومة الإنجليزية ومع الإسرائيليين لمعرفة الطريقة المثلى للتخلص من هذا الإنسان المزعج.

وهكذا كانت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ترى في عبدالناصر الإنسان الواجب القضاء عليه (بالمعنى الهادي للفظ فقد وضعت خطط لاغتياله) وفي هذا الظرف انفجرت أزمة السويس فجأة.

السويس من السد إلى القناة:

من الغريب أن الأزمة قد تسبب فيها المحور الثاني للسياسة الناصرية وهو البحث عن الاستقلال الاقتصادي. منذ بداية القرن التاسع عشر شرع في عمل جبار يتمثل في ضبط النيل وتنظيمه. وإذا ما عاد المرء من الدلتا إلى الوادي فإنه يمر تدريجياً من الري بالغمر (عبر فيضان النيل) إلى الري الدائم. فلم يبق سوى إتمام المشروع ببناء سد عظيم بأسوان فوق شلال النيل الأول، يمكن من تكوين بحيرة كبرى تنظم سيل النهر بحسب حاجة الزراعة وتزود بالكهرباء اللازمة لكهربية الوادي. ويحمل هذا المجموع اسم السد العالي بالإشارة إلى وجود سد أول بأسوان شيد في بداية القرن، وللوصول إلى هذا الهدف كانت مصر في حاجة إلى مساعدة مالية وتقنية. فالتفتت مرة أولى إلى الغرب وشرع في تصور مجمع مالي يتكون من الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية والمصرف العالمي.

كان الأمريكيان متزعين جداً لحصول مصر على أسلحة سوفيتية. وأعلمهم السوفيت أن زمن الاحتكار الغربي بالشرق الأوسط قد انتهى وأنه ينبغي أن يحل محل الإعلان الثلاثي عمل دولي ينطلق من الأمم المتحدة وتقوم به الدول العظمى.

وقرر عبدالناصر في أبريل 1956 الاعتراف بالصين الشعبية الموجودة خارج الأمم المتحدة والتي لم تكن معنية بحظر جديد على الأسلحة. وأثار هذا العمل غضب إدارة أيزنهاور الذي كان يرى أن بالإمكان الحد من شراء الأسلحة بل وربما من إلغائه بالمطالبة بفرض رقابة مالية على مصر طيلة مدة القرض اللازم للسد. كان الخطأ النفسي خطيراً. فقد كانت القوى الأوروبية فرضت بالضبط نفسها على مصر عبر رقابة مالية وذلك ما أدى إلى الاحتلال البريطاني لسنة 1882 ولم يكن بوسع مصر عبدالناصر المستقلة حديثاً والتمسكة بقوة بالقومية إلا أن ترفض مثل تلك الشروط فضلاً عن أن عبدالناصر سرعان ما أيقن أن الأنجلوسكسونيين في جميع الحالات سيسحبون عروضهم في آخر لحظة ليظهروا تبعية مصر للقوى الغربية وإهانة عبدالناصر أمام شعبه. كان اتخاذ القرار الأمريكي أكثر تعقيداً وما من شك في أن التقارب المصري السوفيتي كان يشير

قلق واشتغلوا وأن الحياد الإيجابي كان يبدو غاية اللاأخلاق. واصطدم مشروع المساعدة لمصر بعداء الكونغرس الذي كانت موافقته ضرورية. وقدرت وزارة الخارجية الأمريكية بأن عبد الناصر لم يجعل من السد العالي عنصراً أساسياً من سياسته وأن رفض الطلب المصري لن تكون له تبعات كبرى، كما اعتقد الخبراء ذاتهم بأن من المحتمل أن السوفيت لن يمولوا المشروع فليس لهم الإمكانيات لذلك وحتى إذا ما قبلوا تنفيذ المشروع رغم كل شيء فإن ذلك سيكون عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السوفيتي وذلك مالا يفتقر له الأمريكيان.

وفي يوم 19 يوليو 1956 أعلم دالاس سفير مصر في واشنطن برفض أمريكا منح القرض اللازم وأبلغ الصحافة بالخبر في الحال، وكان الإلحاح على ضعف الاقتصاد المصري والافتقار لدعم الكونغرس لمشروع مكلف كهذا وطويل الأمد، وفي اليوم التالي أعلنت بريطانيا العظمى والمصرف العالمي بدورهما عن انسحابهم من المشروع. وتحمست الصحافة الأنجلوسكسونية للدرس الذي أُقِنَ للرئيس المصري التي تأمل أن يفهم ميزان القوى الحقيقي وسيظهر مزيداً من المرونة تجاه مصالح الغرب.

عاد عبد الناصر إلى القاهرة على عجل وكان بيوغسلافيا للتباحث مع نهرو وتيتو رأسي الحياد الآخرين. وكان قراره الفوري تأميم شركة قناة السويس ذات الامتياز، وكانت هذه الشركة عند الوطنيين خير رمز للوجود الأجنبي بمصر، وكان تمويلها أحد الأسباب الرئيسة لاستدانة البلاد في القرن التاسع عشر واحتلالها، ولقد بررت بريطانيا دوماً وجودها بالحاجة إلى الدفاع عن هذا الطريق المائي الدولي، وكانت الشركة ذاتها تشكل دولة داخل الدولة، ومنذ أن أسسها فردينان دي ليسيس ظلت تطالب بوضع دولي (لذلك كان عنوانها الشركة العالمية). وبعد 1882 وتحاشياً لأن تأخذ بريطانيا مكان المحتكر في مصر، تصرفت القوى الأوروبية في هذا الاتجاه واختفت الصبغة الدولية لهذا الممر المائي باتفاقية القسطنطينية سنة 1888 وجعلته مفتوحاً في حالات الحرب والسلام لكل الدول غير أنها لاحظت أن هذه الاتفاقية ليست محدودة بمدة الامتياز المعطى للشركة.

كانت إرادة تدويل مصر هذه في القرن التاسع عشر قد نظر إليها خاصة رينان الذي أكد أن مصر مادامت تخص العالم فليس لها الحق في أن تكون

أمة. وعملياً ازدهرت الشركة في ظل الحماية الإنجليزية التي جعلت بدءاً من الحرب العالمية الأولى من منطقة القناة تمركزها العسكري المفضل في المنطقة. ومنذ أن اشترت الحكومة الإنجليزية أسهم الخديوي إسماعيل أصبحت تمتلك جزءاً هاماً من رأس مال الشركة. أما الباقي فقد كان موزعاً خاصة بين مساهمين فرنسيين. وكانت الشركة خاضعة للقانون المصري غير أن إدارتها فرنسية ومقرها الاجتماعي بباريس. وقد أكدت الشركة وضعها الخاص أمام السلطات الفرنسية والمصرية على حد سواء لكي تتخلص من الضغوط، ومنذ إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية سنة 1937 والشركة في نزاعات مستمرة مع الحكومة المصرية وكان الجدال يدور حول قوانين تمصير ملاك الشركات العاملة بمصر. وقد رفضت هذه الشركة تطبيقها باسم طابعها الدولي لأن ذلك يعني الاعتراف بسلطة الحكومة المصرية على رأس مالها وعلى ملاكها. وكانت تسويات تتم دورياً، تقام على أساس الاستثناءات وذلك ما كان يحفظ ماء وجه الجميع. والتزمت الشركة بتطبيق تمصير تدريجي لملاكها كان يفترض أن يستمر حتى نهاية امتيازها سنة 1968 كما التزمت بإعادة استثمار جزء من أرباحها بمصر. ولئن زاد عائد مصر من القناة فلم يكن متناسباً مع المشاركة في الأرباح التي كانت تعطى شركات النفط بالعالم العربي منذ بداية الخمسينيات ونظراً لأن الامتياز لم يبق له غير سنوات وأن منطقة القناة كانت تشهد أعمال حرب حقيقية منذ بداية سبتي 1951، 1952 فقد كانت إدارة الشركة تدعو منذ بداية الخمسينيات إلى تدويل هذه المنطقة بحيث تدار من قبل شركة مستخدمي القناة. وتظل الشركة بعد نهاية الامتياز موجودة لتقديم الخدمات في إطار شركة مشتركة مصرية دولية، ولم تستجب القوى الغربية لطلبات الشركة بسبب ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي في شركة مستعملي القناة.

أما مصر فكانت ترى في تدويل منطقة القناة والدفاع عن الشرق الأوسط ذريعة يتنذر بها الغرب للإبقاء على وجوده على أرضها، ولكي تصبح أمة بالمعنى الصحيح فلا بد لها من الحصول على تحررها الكامل. وكان تولي إدارة القناة التقنية والتجارية سيصبح الدليل الفعلي على استقلالها الذي لن يكون سياسياً فقط بل كذلك بشرياً وتقنياً.

كان التأميم سيتمكن من الرد على التحدي الغربي بفضل عائدات القناة

ستتمكن مصر من تمويل بناء السد العالي، وكان عبدالناصر يخشى من تدخل عسكري فوري من بريطانيا، وكان بحاجة إلى معرفة حال القوات الإنجليزية بالمنطقة التي كانت منذ جلائها عن قاعدة القناة قبل شهر مضى ترابط بقبرص، كانت هذه المعلومات القيمة قد تم الحصول عليها لدى القبارصة اليونانيين الذين كانوا يناضلون ضد الوجود الإنجليزي في جزيرتهم والذين كان العرب يساندونهم سرّاً، وما أن علم عبدالناصر أن ليس للإنجليز وسائل التدخل في الأيام التالية حتى صار بإمكانه تأكيد قراره. فاتته فرصة إعلان ذلك يوم 23 يوليو ذكرى الثورة فاختر يوم 26 يوليو أثناء الخطاب المتوقع في الإسكندرية احتفالاً بذكرى رحيل الملك فاروق إلى المنفى.

كان عبدالناصر يقدر أنه كلما كسب الوقت بمناوراته الدبلوماسية كلما اضطر الفرنسيون والإنجليز إلى التخلي عن استعمال القوة بسبب الضغوط الدبلوماسية الدولية، فمثل هذا التدخل سيوجه ضربة قاسية لمصالحهم في العالم العربي والعالم الثالث، وكان عبدالناصر يرى أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية حلزتان بما يكفي لجعلهما تتخيلان عن مثل هذا العمل، وكان خطوه أنه عول على ذكاء خصومه.

يوم 26 يوليو مساء بالإسكندرية كان الجميع على علم بأنه سيعلم عن قرارات هامة. وبدلاً من التحدث بالعربية الفصحى مثلما تعود ذلك تكلم باللهجة المصرية بببرة عادية تماماً، وحكى باللهجة مازحة عن مشاكله مع المسؤولين الأمريكيين حول قضية الأسلحة المصرية ثم حول تمويل السد العالي، واقتن الجمهور تماماً بهذا الأسلوب. فهذا الرجل المحتشم الخجول، قد أفلح حقاً في أسر شعبه ثم ارتفعت اللهجة فجأة لما ذكر مراراً اسم فردينان دي لسييس باني القناة والسيطرة الأجنبية على القناة، كانت لقطة «السييس» كلمة السر التي كان الفدائيون ينتظرون سماعها في الإذاعة لاحتلال منشآت الشركة العالمية، ثم تقوه عبدالناصر بالجمل الرئيسة.

«إن هذه الأرباح التي كانت الشركة الإمبريالية - هذه الدولة داخل الدولة - تحرمنا منها بينما كنا نتضور جوعاً سنستعيد منها»

وذهل الجمهور...

«واني أعلن لكم أن الجريدة الرسمية في ذات الساعة التي أخطبكم فيها
تنشر قانون تأميم الشركة وفي ذات الساعة التي أتحدث فيها يقوم أعوان
الحكومة بالاستيلاء على محلات الشركة.

وانطلق عبدالناصر عندها ضاحكاً في قهقهة لا يمكن كبتها من شدة
الانفعال والفرح..

«منذ أربع سنوات، من هنا بالذات، فرّ فاروق من مصر. وأنا اليوم باسم
الشعب آخذ الشركة، هذا المساء قناتنا سيديرها مصريون، مصريون..»

كانت الجماهير في هيجان. وفي كامل مصر خرج السكان للتهافت باسم
عبدالناصر. فقد حقق اتحاد كل الشعب المصري. إذ كان يمحو في أسمية
قراية قرن من الإذلال.

كان خطاب يوم 26 يوليو الأساس الحقيقي للسلطة الناصرية، هذا
الالتحام الفريد بين شعب وبين قائد في إرادة مشتركة لاستعادة الكرامة
الاجتماعية والوطنية التي طالما أهينت، ولقد سجلت حياة عبدالناصر العملية
أيضاً لقاءين هامين بينه وبين شعبه هما خطاب الاستقالة يوم 9 يوليو 1967
وجنازته يوم غرة أكتوبر 1970.

ولقد أعلنت الحكومتان الفرنسية الاشتراكية برئاسة غي موليه ببائيس،
والإنجليزية المحافظة برئاسة أنطوني ايدن بلندن عن سخطهما وهاجمتا
عبد الناصر.

الدبلوماسية والاستعدادات العسكرية:

يبدو أن نوري السعيد الموجود بلندن عند التأميم قال لإيدن «اضربوه»
اضربوه بقوة واضربوه الآن» لكن الإنجليز تبين لهم أنهم ليست لديهم وسائل
التدخل العسكري الفوري. فكان ينبغي عليهم أن يعدوا مع الفرنسيين عملية
إنزال معقدة. وشبه أيدن أزمة السويس بأزمة ميونيخ وجعل منها قضية شخصية
وكان لا يريد فيها استسلاماً. ورأى الفرنسيون في هذه الأزمة الوسيلة للتخلص
من عبدالناصر ومن ثم إنهاء حرب الجزائر.

كان مصير شركة القناة ثانوياً لدى الطرفين فالمهم هو الإبقاء على الوجود

الأوروبي بالشرق الأوسط عن طريق التدويل وكان استعمال القوة يبدو لهم السبيل الوحيد لاستعادة هيبتهم في هذه المنطقة التي أصبحت حيوية، بسبب تبعية أوروبا على صعيد الطاقة، لنفط الخليج.

حاولت واشنطن وإنشاء الفرنسيين والإنجليز عن الدخول في عملية عسكرية. وفسرت القوتان الأوروبيتان الطريق الدبلوماسية التي يدعوها دالاس إلى سلوكها بأنها إرادة واعية لتحاشي مواجهة سياسية وعسكرية حقيقية مع مصر، تكون نهايتها الحتمية إحلال نفوذ الولايات المتحدة محل النفوذ الإنجليزي الفرنسي. ومع ذلك جمد الأمريكيون الأموال المصرية لتهدئة حلفائهم كما أوقفوا مساعدتهم الغذائية المتمثلة في توزيع فائضهم الزراعي في لحظة كانت مصر في حاجة إليها، وبينما كان العسكريون الفرنسيون والإنجليز يحصون الوسائل المتاحة ويضعون خطط العملية، كانت حكوماتهم تقران التفاوض الدولي تحت إشراف الولايات المتحدة.

التأمت بلندن بدءاً من 16 أغسطس 1956 ندوة لمستعملي القناة، ولم تقم بريطانيا بدعوة إسرائيل. وكان الاتحاد السوفيتي والهند المدافعان فيها عن مصر التي رفضت حضورها. وبعد أسبوع من المناقشات الشاقة تم تبني مشروع تدويل بـ 18 صوتاً من 22 صوتاً، ولم تكن إعادة الشركة العالمية للامتياز واردة بل يُكتفي بإعطائها تعويضاً عادلاً ومنصفاً، وينبغي أن تعزل القناة عن أي تأثير سياسي لأية قوة وينبغي أن تدار من قبل مجلس تابع للأمم المتحدة تكون فيه مصر وأهم المستعملين ممثلين، ويكون لمصر حق في عوائد عادلة ومنصفة متناسبة مع قدرة القناة ومع استعمالها. وفي يوم 28 أغسطس استقبل عبدالناصر وفداً مكلفاً من المؤتمر وراسه الوزير الاسترالي منزس، ورفض عبدالناصر مبدأ التدويل ذاته ورأى فيه «استعماراً جماعياً» وقام دالاس بمناورة تسويقية جديدة باقتراحه استحداث جمعية مستعملين وتنظيم مؤتمر جديد بلندن يجمع الدول الثماني عشر التي صوتت على المشروع الأول. وسرعان ما تبين أن الولايات المتحدة ترفض أي استعمال للقوة لفرض هذه الجمعية.

ولإظهار عجز المصريين على إدارة القناة وإيجاد ذريعة للتدخل طلب الفرنسيون والإنجليز من الشركة سحب كل ملاكها التقني الأوروبي والمرشدين الملاحين خاصة، لكن هذا المشروع القائم على شعور التفوق لدى الأوروبيين

انتهى باخجال أصحابه. وأفلح المصريون في تشغيل القناة بمساعدة السوفيت ولكن بالاعتماد خاصة على الكفاءات المحلية. وكان ذلك مفخرة مشروعة لديهم ودليلاً على تحررهم التقني.

عُرِضَت القضية على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نهاية سبتمبر 1956، وبعد خمسة عشر يوماً من المفاوضات العسيرة تم التصويت يوم (13 أكتوبر) على قرار من ست نقاط ينقح اتفاقية القسطنطينية، واستعمل الاتحاد السوفيتي حق النقض فيما يخص جمعية المستعملين غير أن مصر التزمت بقبول جهاز استشارة دائم بين المستعملين وسلطة القناة وقانون توفيق وتحكيم في حالة قيام منازعات، وبدلاً من تعويض مساهمي الشركة على أساس قيمة الأسهم عشية التأميم تظل الشركة العالمية قائمة ويحدد إجراء تحكيم التعويض الذي ينبغي أن يدفع لها، وسيجتمع مؤتمر بجينيف لتحديد التزامات كل الأطراف المعنية.

وفي نهاية إجراء دبلوماسي طويل تم قبول أهم مطالب مصر. ولو أن المسألة كانت حقاً تتعلق بتأميم الشركة صاحبة الامتياز فقط، وهو التأميم المحتوم على كل حال إذ لم يبق للامتياز غير اثنتي عشرة سنة لانتهت الأزمة عند هذا الحد.

لكن هدف السياسة الفرنسية الإنجليزية يركز على إرادة التخلص من نظام عبدالناصر وبما أن الحليفين صوتتا على قرار مجلس الأمن فلم يعد بوسعهما إيراد التأميم ذريعة للتدخل. ومنذ عشية التأميم قرر الفرنسيون والإنجليز إعداد عملية عسكرية تقضي إلى إعادة بناء الشرق الأوسط بناء سياسياً : فيسقام بمصر نظام جديد «سلمي وديمقراطي» وسيظل لبنان على توجّهه المؤيد للغرب وستعطي سوريا حكومة صديقة للغرب وللعراق. كانت فرنسا ضد تكوين الهلال الخصيب وضد توسيع حلف بغداد وكانت لاتريد أن يصبح نوري السعيد «خليفة» العرب مكان عبدالناصر وتطالب بأن يفعل كل شيء لتتخلّى دول المنطقة عن العروبة ولتطور «قومية» ترابية لا يمكنها أن تصيب شمال إفريقيا بعدواها والتزم الإنجليز بمصالحة الفرنسيين مع العراق واقترحوا البحث عن حل «ليبرالي» بالجزائر يقضي على أسباب التوتر بين الأوروبيين وبين العرب وفي نفس الروح فكروا في تنقيح خطة «ألفا» المؤيدة إلى سلام

عربي إسرائيلي وكان الفرنسيون ضد تنازلات ترابية إسرائيلية ولو كانت رمزية ولا يقبلون إلا تبادل الأراضي على أساس التعويض فقط.

بينما كان السياسيون يغيرون خريطة الشرق كان العسكريون يضعون خطة جديدة لحملة جديدة في مصر، وتكون القيادة للإنجليز ويكون الفرنسيون المساعدين لأن العملية تتضمن استعمال القواعد البريطانية بقبرص ومالطا وأن ثلثي الوسائل المستخدمة ستوفرها بريطانيا، كانت خطة «هاملكار» التي سميت بعد ذلك «الفارس الملكي» تتضمن عملية إنزال قرب الإسكندرية ثم زحف علي القاهرة ومعركة أهرام جديدة ينشأ عنها انهيار النظام الناصري ثم احتلال القناة، وحددت البداية بيوم 17 سبتمبر ثم أجلت تبعاً لتطور الموقف الدبلوماسي، ولم يلبث أن اختلف العسكريون الفرنسيون والإنجليز حول التصور العام للعملية، لم يعد للجيش البريطاني تجربة قتالية منذ 1954.

وقد تملكته عقدة السيد الممتاز الفعلية «إنزال نورماندي» فأعد بدقة متناهية كل مراحل السوق والاحتلال (فخطط على سبيل المثال لإصدار عملة احتلال) وحسب ما هو ضروري لضمان الحد الأدنى من التزويد للسكان المحتلين، وكان عذره الرئيسي هو أن قبرص ليست لديها الموانئ اللازمة لتلك العملية وأن نقطة انطلاق السفن ستكون مالطا بالضرورة على بعد عدة أيام من الإسكندرية، أما الفرنسيون الذين خرجوا من حرب الهند الصينية فقد كانوا يدافعون عن عمل سريع مرتجل جزئياً يركز على الحركة ويكون رأس حربيته المظليون، وبما أن القيادة كانت للإنجليز فقد تم تبني رأيهم، وحددت روزنامة دقيقة جداً كان التعجيل فيها غير وارد.

منذ بداية سبتمبر بدأ حشد القوات بالبحر المتوسط، لكن المشروع قلب في اليوم السابع من الشهر بطلب من إيدن : فلو هوجمت الإسكندرية لبدأ ذلك عملاً إمبريالياً بينما ثم إن المصريين قد جلبوا قوات هامة إلى هذه المنطقة. فنصت «الجندى الملكي» المنقحة على إنزال ببورسعيد يليه احتلال منطقة القناة، ويحصل انهيار النظام الناصري بحملة «جوية نفسية» (تخطيط الطيران المصري وشل الجيش المصري وتسديد ضربات للاقتصاد مع وقاية حياة السكان المدنيين) تسبق الإنزال بأيام عدة. حدد يوم الهجوم الجديد في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر. ولما عرضت قضية السويس على مجلس الأمن

علقت خطة العملية مرة أخرى رغم سخط العسكريين ونفاذ الصبر المتزايد لدى الفرنسيين .

وكان الفرنسيون قد أعلموا الإسرائيليين بمشاريعهم العسكرية منذ نهاية يوليو 1956 وقرروا تزويدهم بكل سلاح يطلبونه . وبدءاً من شهر أغسطس تلقى الإسرائيليون كميات هامة من العتاد الحربي دون إعلام الإنجلوسكسونيين مسبقاً بذلك غير أن الإنجليز رفضوا بعناد كل تعاون مع الدولة العبرية لأنهم كانوا لا يريدون الظهور بمظهر المتواطئين مع الد أعداء العرب . ولقد دفعت الماطلات البريطانية بالمستوليين الفرنسيين إلى التفكير في عملية فرنسية إسرائيلية دون مشاركة قوات لندن . فاستأنفوا الاتصال مع الإسرائيليين وشرعوا في الحوار مع الإسرائيليين في نهاية سبتمبر . كان بن جوريون منذ أمد على استعداد لشن حرب وقائية ضد مصر . غير أنه كان يخشى القوة الضاربة للطيران المصري الجديد كما كان يخشى تعقيدات من الجانب الأردني . كان الفرنسيون مستعدين لضمان غطاء جوي وبحري للأراضي الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي في حركته انطلاقاً من قبرص ومن القواعد الإسرائيلية . كان الوضع على الحدود الأردنية متوتراً جداً بالإضافة إلى العملية المعهودة للتسللات وعمليات الانتقام قبلت الحكومة الأردنية الجديدة . إجراء انتخابات حرة تتم في نهاية أكتوبر . لحماية الأردن ضد هجوم إسرائيلي وللتأثير على سياسة المملكة عرض العراق إرسال قواته ، فأبلغت إسرائيل الأردن بأن ذلك يعد سبباً من أسباب الحرب . وأعادوا إنجلترا إلى الأذهان أنها التزمت بالمعاهدة الموقعة مع الأردن بحماية المملكة ضد كل اجتياح وأنها مستعدة للوفاء بمهداها . والشرطان الإسرائيليان يفترضان على الأقل الحصول . على الموافقة الضمنية للإنجليز على حرب وقائية . وتردد إيدن طويلاً أمام العروض الإسرائيلية قبل قبول مبدأ عملية ثلاثية ، وكان تحفظه الرئيسي يخص ضرورة عدم ظهور أي دليل على تواطؤ مع الإسرائيليين .

بعد شهر من المفاوضات السرية ذهب بن جوريون إلى سافر قرب باريس يوم 22 أكتوبر 1956 لإبرام الاتفاق النهائي مع الفرنسيين والإنجليز .

وشرح بدوره مشروعه الخاص بإعادة المشرق العربي وأعلن أن ذلك سيكون سياسة إسرائيل للعشرية القادمة .

«أخطر بن جوربون [...] على الفور الفرنسيين بأنه سيعرض عليهم مشروعاً قد يبدو لأول وهلة غير واقعي أو ساذجاً على الأقل. كان الأمر يتعلق بتسوية تامة لمشاكل الشرق الأوسط فالأردن في رأيه ليس ممكناً بقاءه دولة مستقلة. وينبغي تقسيمه فيعطي الجزء الواقع شرقي النهر للعراق لقاء التزامه باستقبال اللاجئين العرب وتوطينهم على أرضه وتعود الضفة الغربية إلى إسرائيل إقليماً ذا حكم ذاتي. كما أن على لبنان التخلي عن قطاعاته المسلمة لضمان استقراره الذي يصبح مرتكزاً على مناطق البلاد المسيحية. وفي الشرق الأوسط المبني على هذه الشاكلة ستمارس بريطانيا العظمى نفوذها على العراق الذي يضم شرقي الأردن وعلى جنوب شبه الجزيرة العربية. أن منطقة النفوذ الفرنسية بالتعاون الوثيق مع إسرائيل فستضم لبنان وربما سوريا كذلك. وسيكون لقناة السويس وضع دولي مضمون ويتنقل مضيق تيران إلى السيطرة الإسرائيلية»⁽⁵⁾،

أجل الفرنسيون والإنجليز إلى فترة لاحقة هذه الاعتبارات المتصلة بالجغرافيا السياسية ووضعوا خطة المعركة الجديدة التي جسدها اتفاقيات سافر:

بعد ظهر 29 أكتوبر 1956 تشن القوات الإسرائيلية هجوماً واسع النطاق ضد القوات المصرية بهدف بلوغ منطقة القتال في اليوم التالي،

«عندما تعلم الحكومتان البريطانية والفرنسية بالأحداث تقومان يوم 30 أكتوبر 1956 في ذات الوقت وبشكل منفصل بتوجيه نداءين محررين في روح السطور الرئيسية التالية: «إلى الحكومة المصرية:

— إيقاف القتال المطلق.

— انسحاب كل القوات لمسافة 15 كليومتر من القناة.

— القبول باحتلال القوات الفرنسية الإنجليزية المواقع الهامة على القنال بشكل يضمن حرية عبور القنال لسفن كل الأمم إلى أن يتم إبرام اتفاق نهائي - «إلى حكومة إسرائيل»:

— إيقاف القتال المطلق.

— انسحاب القوات إلى مسافة 15 كيلومتر من القناة.

— سيتم إعلام الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية طلبتا من الحكومة المصرية قبول احتلال مؤقت للمواقع الهامة على القناة من قبل

القوات الفرنسية والإنجليزية .

وإذا مارفضت إحدى الحكومتين النداء أو لم تعط موافقتها خلال الساعات الاثنتي عشرة يكون من المحتمل للقوات الفرنسية والإنجليزية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية مطالبهما .

ولن يطلب من الحكومة الإسرائيلية تلبية شروط النداء إذا لم تلب الحكومة المصرية شروط النداء الذي تكون قد تلقتة .

إذا لم تقبل الحكومة المصرية الشروط المقدمة إليها في الإجل المحدد ستشن القوات الفرنسية الإنجليزية هجوماً ضد القوات المصرية في الساعات الأولى من يوم 31 أكتوبر 1956 .

سترسل الحكومة الإسرائيلية قوات لاحتلال الضفة الغربية من خليج العقبة وكذلك جزر تيران والسافر لتأمين حرية الملاحة في الخليج .

ولن تهاجم إسرائيل الأردن طيلة العملية ضد مصر . لكن إذا ما هاجم الأردن إسرائيل أثناء هذه المدة فلن تهب الحكومة البريطانية لمساعدة الأردن .⁴⁶

وهكذا وجد الفرنسيون والإنجليز تبريراً خبيراً لتدخلهم وهو الفصل بين المتحاربين وإعادة النظام في مصر .

العملية الثلاثية :

كل الذين شاركوا في اتخاذ القرار بفرنسا وإنجلترا منعوا من الاتصال بغيرهم . كما أن وزراء عديدين وموظفين سامين وسفراء لم يتم إعلامهم بما يدور . وكان هذا التكتم المطلق اللازم دون شك لأسباب عسكرية أحد أسباب الفشل . وكان الاتصال محدوداً بشكل خاص بين العسكريين والسياسيين .

وقد استبعدت الولايات المتحدة من اتخاذ القرار إمعاناً في الحذر . والتاريخ الذي تم اختياره يوافق الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي من المؤمل أن تشل إدارة إيزنهاور . وقد اختير نفس التاريخ سنة 1948 أثناء اجتياح سيناء الأول . وكانت المعلومات داخل الحلف الأطلسي قد توقفت تبادلها بين الإنجليز والفرنسيين من جهة وبين الأمريكان من جهة أخرى . ومع ذلك كان الأوروبيون

يعتقدون، ما دام نشر قواتهم شرقي المتوسط واضحاً، أن الأمريكان كانوا بالضرورة على علم بقرب العملية وأنهم موافقون عليها إذ لم يقولوا شيئاً، كما ظهر عنصر إضافي مشجع في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1956 وهو اندلاع التمرد المجري الذي كانت ميزته تحييد الاتحاد السوفيتي.

ونظراً لأن إيدن يريد الإبقاء على إيهام الناس بأن التدخل إنما هو لإعادة النظام فلم يكن يستطيع إعطاء الأسطول إشارة الإنطلاق الا بعد بدء الهجوم الإسرائيلي. ولم يحسب البتة حساباً لمتغيرتين من متغيرات الخطة: وهما الوقت الذي تستغرقه السفن للمجيء من مالطا والفترة المرسومة للهجوم «الجوي النفاثي» وكان لتعقيد آلة الحرب وثقلها أن كان من المستحيل التعجيل بالعملية الجراحية رغم مناشدات الفرنسيين. في يوم 25 أكتوبر بدأت إسرائيل التعبئة، وكان الأمر على الصعيد الرسمي يتعلق بالتوقي ضد دخول قوات عراقية هامة إلى الأردن، وكان أيزنهاور الذي ظل لا يعلم شيئاً عن الخطة المرسومة قد انخدع تماماً بالتلاعب المنظم بسافر. كان وفيّاً لروح الإعلان الثلاثي فضاغف تحذيراته لإسرائيل التي كان عليها أن لا تنسى بأن الولايات المتحدة قد ضمنت المحافظة على الوضع القائم. وكانت رسالته بتاريخ 27 أكتوبر ذات المغزي. لا أظنني متفقاً مع موقفكم الحالي ولكن في جميع الحالات وحسب علمي لم تدخل الجيوش العراقية الأردن، وأمل أن تعتبروا تعليق هذه الحركة أسهاماً في سلام المنطقة. وعلى أن أعبر لكم صراحة عن القلق الذي أشعر به بعد علمي التعبئة الكبرى التي تقومون بها من جانبكم. إنها حركة لا يمكنها في اعتقادي إلا أن تزيد التوتر الذي تودون تخفيفه حسبما أشرتُم إليه.

«إنها أيام توتر كبير [...] ومازالت على ثقة بأن موقفاً سلمياً ومعتدلاً هو وحده القادر على تحسين الوضع. وأكرر الدعوة التي أبلغكم إياها وزير الخارجية دالاس خاصة أن تبدأ حكومتكم باستعمال للقوة يهدد السلام والصداقة المتنامية بين بلدينا 7.»

بدأ الهجوم الإسرائيلي يوم 29 أكتوبر في اللحظة التي كان فيها أيزنهاور يوجه رسالة أخرى إلى بن جوريون. ونظر للآثار الهامة التي قد تنجم من حالة التوتر الخطير الراهنة بالشرق الأوسط

ونظراً للنوايا التي أعربت عنها الولايات المتحدة في الإعلان الثلاثي بتاريخ 25 مايو 1950، فقد أعطيت التعليمات لتتم مناقشة الوضع مع المملكة المتحدة وفرنسا الموقعيتين على الإعلان المذكور وبأن تدعي هاتان الدولتان إلى ممارسة كل الجهود الممكنة من أجل تحسين الوضع. كما أعطيت أوامري للإبلاغ قلقي إلى دول أخرى من دول الشرق الأوسط ولدعوتهما بإلحاح إلى الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى بدء الأعمال الحربية».

في اللحظة ذاتها التي كان فيها الرئيس الأمريكي يتشاور مع حليفه من أجل إيقاف الاجتياح الإسرائيلي كانت هاتان تعطيان أسطوليهما أوامر للإبحار صوب مصر. كان الفرنسيون قد اشتركوا في القتال وكان سلاحهم البحري يحمي سواحل إسرائيل وسلاحهم الجوي يحمي قراها ويمد قواتها في سيرها بالإنزال المظلي، وكان موشي ديان يقود العمليات التي كانت تتقدم بسرعة رغم المعارك الطاحنة في بعض القطاعات. وفي يوم 30 أكتوبر بعث الفرنسيون والإنجليز إندازهم إلى المتحاربين. وفي اليوم التالي بدأت الحملة الجوية النفسية التي كان أحد أهدافها الرئيسية شل الطيران المصري. أدرك عبدالناصر أنه يتوجب عليه مواجهة القوى الثلاث في آن معاً. وبعد فترة من التردد أصدر أوامره بسحب قواته من سيناء ووضع ما تبقى من طيرانه في مأمن من الغزاة وأمر بإغراق سفن في القناة جاعلاً الملاحة متعذرة لأسابيع عديدة. والنتيجة غير المرتقبة لمتاورته هي أنه ترك المكان خالياً تماماً أمام الإسرائيليين الذين بلغوا أهدافهم المحددة بأسرع مما كان متوقعاً، فاضطروا للتوقف قبل بلوغ القناة. وكان الفصل بين المتحاربين موجوداً عملياً مما زاد في إفراغ ذرائع الفرنسيين والإنجليز من معناها.

في يوم 2 نوفمبر صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح قرار أمريكي يطالب بإيقاف القتال وبانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وعزلت بريطانيا وفرنسا في الأمم المتحدة وكان الأمريكان من أشد من أدانتهما. ولما بلغ الإسرائيليون كل أهدافهم العسكرية التزموا بوقف القتال بدءاً من 3 نوفمبر ووقفوا على بعد 15 كيلومتراً من القناة. وأعلن بن جوريون أن سيناء ليست مصرية بحق وأن الإسرائيليين يمكن أن يبقوا بها وأنه قد أسس «مملكة إسرائيل الثالثة». وأن قطاع غزة جزء من فلسطين التي كانت تحت الانتداب وليس

لمصر أي حق فيه ويمكن لإسرائيل شرعياً البقاء فيه. وفي هذا القطاع استسلمت الحامية المصرية الفلسطينية بعد أن علمت أنها قد عزلت تماماً، وبدأت عندئذ عملية تطهير لمعسكرات الفلسطينيين نتج عنها مئات عديدة من الضحايا العرب دون أن تكون هناك أي ضحية في الجانب الإسرائيلي حسب الظاهر (275 قتيلًا بخان يونس يوم 3 نوفمبر و11 برفح يوم 12 نوفمبر حسب تحقيق لاحق للأمم المتحدة).

كانت الإدانة الدولية كاملة بينما لم يبلغ الإنجليز والفرنسيون الخاضعون لقانون سوقياتهم أمام بورسعيد. واجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم 4 نوفمبر وقررت تأسيس قوة دولية للفصل بين المتحاربين وكانت هذه القوة الأولى من نوعها في التاريخ (وكانت الأمم المتحدة حتى ذلك التاريخ لم ترسل سوى ملاحظين) وُحرم الإنجليز والفرنسيون من أية ذريعة للتدخل. وللإسراع بالحركة اضطروا إلى ارتجال إنزال قوات بالمظلات يوم 5 نوفمبر (الخطأ «تيلسكوب») قبل الإنزال النهائي يوم 6 نوفمبر، ولئن تم الإنزال بالمظلات في ظروف طيبة وتم احتلال بورسعيد وبور فؤاد دون مصاعب كبرى فإن الأوضاع الدبلوماسية سرعان ما تدهورت. فلم يغفر إيزنهاور ودالاس للحلفاء أنهم خدعوهما وأنهم اختاروا اسبوع الانتخابات الأمريكية. وبما أن الرئيس الأمريكي قد محور حملته الانتخابية على موضوع أنه «رجل السلام» فقد لعب ورقة الأمم المتحدة وانفصل عن الأوروبيين والإسرائيليين، وأعلنت الأمم المتحدة أن الفرنسيين والإنجليز قد أصبحوا غير أهل للمشاركة في قوة السلام. وفي سوريا فجر الضباط القوميون العرب خط أنابيب نفط شركة النفط الدولية وتوجب تدخل عبدالناصر لكي لا يصب خط أنابيب تابلاين الشيء نفسه. وانقطع تزويد أوروبا بالنفط جزئياً بعد إغلاق القناة والاعتداء السوري. وباتت وأوروبا خاضعة تماماً للواردات النفطية الأمريكية بينما انطلقت المضاربة المالية ضد الجنيه الاسترليني دون أن تعمل الولايات المتحدة على دعم العملة البريطانية. أما الاتحاد السوفييتي فبعد أن سحق التمرد المجري أرسل يوم 5 نوفمبر مائة مجموعة من الإنذارات إلى فرنسا وإنجلترا وإسرائيل وأشار فيها إلى احتمال استعمال السلاح النووي. وفي الساعات التالية أعلن إرسال «متطوعين» سوفيت إلى الشرق الأدنى وجنود مصالح الاستعلامات الغربية

التي صارت ترى سفناً وطائرات سوفيتية في كل مكان، وكان الأمر مجرد خدعة إذ لم تكن لموسكو الإمكانيات العسكرية للتدخل في الشرق الأوسط وأعلنت عبد الناصر بذلك، وهاجمت المعارضة البريطانية الحكومة بكل عنف مما جعل الإجماع الداخلي مستحيلًا وانفصلت الدومينيونات (الدول المرتبطة بالتاج البريطاني) في رأيها عن إنجلترا. وكان يخشى على الكومنولث أن لا يبقى بعد الأزمة، ولم يقاوم إيدن ذو الصحة الهشة كل هذه الضغوط فاستسلم لها وأعطى الأمر يوم 6 نوفمبر لإيقاف القتال مضرًا في ذلك بالفرنسيين الذين كانوا يريدون بسط احتلالهم حتى السويس وبعد أن فكر الفرنسيون لحظة في عدم احترام وقف إطلاق النار (أو التأخير فيه على الأقل) خضعوا بدورهم.

لئن خسر عبد الناصر على الصعيد العربي فقد ربح بمهارة على الصعيد السياسي. بقيت القوات الفرنسية - الإنجليزية على القناة حتى يوم 22 ديسمبر 1956. وألغت مصر معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى بتاريخ غرة يناير 1957. وأصبحت مستقلة استقلالاً تاماً لأول مرة في تاريخها المعاصر. وضاعت قاعدة السويس العسكرية الكبرى نهائياً بالنسبة للغرب. ولم يحدث التضامن العربي على الصعيد العسكري ثم إن عبد الناصر لم يطلب ذلك. وقطعت بعض البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا (سوريا والعربية السعودية) ومع بريطانيا وحدها (لبنان) أو مع فرنسا وحدها (الأردن والعراق) ولئن بقيت الحكومات حذرة فقد أيد الرأي العام العربي عبد الناصر. وفقدت التيارات المناصرة للغرب خطوتها وأصبح التقارب مع الاتحاد السوفيتي شعبياً جداً. وفي الأردن اضطر الملك حسين إلى قبول وزارة ذات نزعة قومية عربية ألغت يوم 13 فبراير 1957 معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى. وبدأت المملكة الهاشمية للمراقبين كما لو كانت في حالة احتضار.

وفي العراق أظهرت مظاهرات عنيفة جداً تضامن السكان مع مصر وخاصة في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين الشيعيتين. وردت الحكومة بقمع شديد ولكن قاعدتها الشعبية كانت في قلص متزايد، وكانت إذاعة القاهرة تهاجم يومياً - في ألفاظ عنيفة جداً - نوري السعيد وتتهمه بأنه خائن حليف للإمبريالية وإسرائيل. ثم تم تأميم المصالح الاقتصادية الهامة لفرنسا وإنجلترا بمصر وتلقت الشركة الدولية تعويضاً مريحاً. ودفعت هذه التأميمات مصر إلى إضفاء

الطابع الاشتراكي والحكومي على اقتصادها.

كانت السعودية الوحيدة التي رأت في السياسة الأمريكية تبريراً لعلاقتها الممتازة مع الولايات المتحدة.

ولئن سويت المسألة الفرنسية والإنجليزية بسرعة فقد بقي احتلال إسرائيل قطاع غزة وسيناء. طالب أيزنهاور بسحب كل القوات الأجنبية عن الأراضي المصرية. وأشير إلى عقوبات اقتصادية وطرد من الأمم المتحدة وكانت فرنسا الوحيدة في مساندتها إسرائيل غير أن موقفها صار متزايد الضعف فقد كانت خاضعة للولايات المتحدة في تزويدها بالنفط. واضطر بن غوريون إلى القبول علناً بمبدأ الجلاء. وكان يأمل في الحصول على عدد من التعويضات لقاء ذلك. وطالب بأن تظل سيناء محتلة باستمرار من قبل قوات الأمم المتحدة. ثم تخلى عن ذلك في نهاية نوفمبر. وسعى إلى الاحتفاظ بشريط غزة وإلى الحصول على حرية الملاحة بالقناة وخليج العقبة، واقترح نزع السلاح لشرقي سيناء المحاذي للبحر الأحمر وخاصة موقع شرم الشيخ الهام على مضيق تيران الذي يتحكم في دخول خليج العقبة والخروج منه. وجلاء تدريجياً عن باقي شبه جزيرة سيناء.

وعيل صبر الأمم المتحدة أمام مساطلات إسرائيل وهددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات، وبعد مفاوضات معقدة اقترح أن يصبح قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة وأن تتمركز قواتها باستمرار في شرم الشيخ وعلى طول خطوط الهدنة. وفي أول مارس 1957 أعلنت غولدا مائير على منبر الأمم المتحدة عن الانسحاب الإسرائيلي بينما أعلنت مجموعة من القوى البحرية منها فرنسا والولايات وبريطانيا المعظمى بأن تيران طريق مائي دولي وأن لكل الأمم حق المرور فيه.

جلا الإسرائيليون عن الأراضي المحتلة وعادت الإدارة المصرية إلى قطاع غزة. وبما أن قوات الأمم المتحدة كانت هناك خاصة بصفة رمزية فلم يكن بوسعها أن تتحول إلى جيش احتلال وأن مصر كانت قانونياً لها الحق فقد اضطرت إسرائيل إلى الخضوع بعد أن احتجت. وكانت استفادة إسرائيل الوحيدة هي أن قوات الأمم المتحدة اتخذت مواقعها في الأراضي المصرية على طول الحدود مع إسرائيل وفي قطاع غزة وشرم الشيخ. وصارت الملاحة

بخليج العقبة حرة. ورفضت إسرائيل المعاملة بالمثل مع مصر فلم تتركز قوات الأمم المتحدة على أراضيها. وكان غياب المماثلة هذا يضيق مصر التي كانت ترى ضرورة تصفية آثار الهجوم الإسرائيلي ذات يوم. وفي ذلك الوقت كان سبب توقف نشاطات الفدائيين الفلسطينيين يعود إلى رغبة مصر في عدم استفزاز إسرائيل أكثر مما يعود إلى فعالية «الخوذات الزرقاء العسكرية» (القوات الأممية).

لقد ازدادت حالة عرب إسرائيل سوءاً بسبب هذا النزاع. وهكذا قتل دورية إسرائيلية نحواً من 50 مزارعاً عربياً كانوا عائدين من حقولهم بقرية كفر قاسم واتهمتهم بعدم احترام حظر التجول الذي لم يتم إعلامهم به. وحوكم المسؤولون الإسرائيليون وأدينوا ثم أطلق سراحهم بسرعة. ولقد طبعت هذه القضية الوطنية الفلسطينية بشكل مستديم. كما طبعت الجاليات اليهودية الباقية بالعالم. فقد سجن العديد من اليهود المصريين أما الذين كانوا يحملون جنسيات أخرى فقد تم طردهم. ورغم أن هذه الاجراءات سرعان ما رُفعت فقد أدت إلى التعجيل برحيل اليهود عن مصر وعن العالم العربي.

أما بخصوص فرنسا فإن أزمة السويس قد أدت إلى تغيير مبادئ سياستها الكبرى. فمعاهدة روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتعجيل ببرامج البحوث النووية الذي أدى إلى إنشاء القوة النووية الضاربة الفرنسية كانا جزئياً نتيجة أزمة السويس وكذلك كانت رغبة ما في الانفصال عن السياسة الأمريكية.

جعل انتصار مصر الدبلوماسي من عبد الناصر رجلاً عظيماً في العالم العربي وكانت سمعته في أوجها وأخفى ذلك عن الرأي العام والمسؤولين قصور الجيش المصري خاصة عدم استيعابه العتاد الحديث الذي زوده به الاتحاد السوفيتي ولم يتخذ عبد الحكيم عامر قائد الجيش المصري في السنوات التالية الإجراءات اللازمة لتحسين هذا الوضع.

ولقد استفاد الاتحاد السوفيتي من تأييده العلني للقضية العربية. ونجح في تمريرة رائعة بينما لم تكن له لا الامكانيات ولا النية في التدخل مادياً على الصعيد العسكري. ولم يكن للتدخل الأمريكي - الحاسم أكثر من غيره - الأثر نفسه في العالم العربي باستثناء العربية السعودية فالإجراءات الاقتصادية التي

اتخذت ضد مصر وضرورة مراعاة إسرائيل والأوروبيين علناً قد أخفت عن الرأي العام العربي دور الولايات المتحدة الرئيسي في جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة .

لقد أظهرت هذه الأزمة الكبرى بطلان خرافتين كبيرين كانتا توجهان السياسة الغربية بالمنطقة . فقد اكتشف الفرنسيون والإنجليز باندهاش أن القوة العسكرية المصرية قد بولغ فيها بشكل فظيع وأنها لم تكن تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل التي خدعت المسؤولين الفرنسيين بدلاً من أن تعطيتهم معلومات صحيحة . والتهديد السوفيتي الرهيب الذي كان يبرر كل مشاريع الدفاع الجماعي قد بدا بالتجربة أنه كان خيلاً أكثر منه حقيقة . وبعد هذه الأزمة فقدت فرنسا كل ما بقي لها من مواقعها المعهودة بالمنطقة . وكان عليها الاقتصار على موقف الامتناع ما دامت حرب الجزائر . وظلت بريطانيا قوة إقليمية لكنه توجب عليها التخلي عن كل استقلال حقيقي عن الولايات المتحدة . والأمر الهام هو إضافة إلى أزمة السويس وما تمثله من تحرر لبلدان العالم الثالث ، أن المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين بدأت في المشرق العربي .

هوامش الفصل الثالث

- (1) جان وسيمون لأكوتور L'Egypte en mouvement باريس ، 1956 ص ص 144 - 145 .
- (2) كل الاستشهادات بهذا الفصل مأخوذة من Cahiers de L'Orient Contemporain إلا ما ورد خلاف ذلك .
- (3) جورج فروشييه Gamal Abdel-Nasser et son équipe باريس 1960 ، جزء 2 ص ص 197 - 198 .
- (4) جان وسيمون لأكوتور L'Egypte en mouvement ص 450 .
- (5) موشي ديان ، Histoire de ma Vie ، باريس ، 1976 ص ص 209 - 210 .
- (6) آبال طوما Comment Israël Put sauvé, les secrets de L'expédition de Suez باريس 1978 .
- (7) ميشال بار زوهار ، Ben Gourion ، باريس ، 1966 ص ص 308 - 309 .
- (8) المصدر نفسه ص 310 .

الفصل الرابع الإبقاء على الدول العربية

التنازع من أجل سوريا

انتخابات سنة 1954

صحب سقوط الشيشكلي العودة إلى مؤسسات الجمهورية النيابية. وفي غرة مارس عام 1954 شكل الحكومة الجديدة أحد الأعيان التقليديين هو صبري العسلي. وكان تمثيل إحدى تلك العائلات الكبرى التي كانت تهيمن على المجتمع السوري وكان قومياً عربياً اشتهر بالنفصال ضد الانتداب الفرنسي. واعتمدت حكومته على تحالف حزبين من أحزاب الوجهاء هما الحزب الوطني وحزب الشعب. ورفض دعم قادة حزب البعث الذين يفضلون اندماج حزب الاشتراكيين العرب لأكرم حوراني مع حزبهم لأصبحت لهم قوة من الطراز الأول ولعبوا دوراً رئيسياً في الكفاح ضد الدكتاتورية العسكرية.

استفاد العراق من إسقاط الشيشكلي لإعادة طرح مشاريعه الخاصة بالهلال الخصيب. وكانت مصر تبدو متشغلة بالصراع على السلطة بين عبدالناصر ومحمد نجيب والمفاوضات مع بريطانيا العظمى. وكان جمال عبدالناصر يُنظر إليه على أنه مناصر للأمريكان وسلطوي مفرط، ولقد زاد من حذر القوميين العرب تجاهه توقيع المعاهدة الإنجليزية المصرية وقمعه الإخوان المسلمين. وفي السعودية توفي الملك عبدالعزيز بن سعود سنة 1953 وكان خلفه سعود ذا مواهب وطبع دون تلك التي كانت لأبيه، ولئن واصلت فرنسا دعمها استغلال سوريا فإن بريطانيا كانت تفضل بقاءها على الحياد مادام بترول الشركة العراقية للنقط يمر بحرية عبر سوريا. لذا كان العراق مستفيداً من وضع ملائم وبشكل خاص.

تفاوض العسلي سراً مع العراق في شأن مشروع الهلال الخصيب الذي يتم تحقيقه بتدخل عسكري عراقي . كما كان مهتماً بأن يسعى إلى تقارب مع الولايات المتحدة . وكان القادة العسكريون ضد هذا المشروع ومارسوا ضغوطاً أدت إلى سقوط الحكومة يوم 11 يونيو سنة 1954 .

وشُكلت وزارة جديدة برئاسة سعيد الغازي وكان توجهها لا حزبياً وهدفها الوصول إلى انتخابات حرة من كل ضغوط . وحدد لهذه الانتخابات يوم 20 أغسطس 1954 ثم يوم 24 سبتمبر بناء على طلب من الأحزاب السياسية . وتوصل الغازي إلى ضمان حملة انتخابية حرة وخاصة إلى تصويت سري مع إقامة معازل تكفل استقلال خيار الناخبين .

سمحت الحملة الانتخابية لكل حزب بعرض مواضيعه الهامة ، ولقد وجد الحزب الوطني التشجيع في عودة مؤسسة شكري القوتلي من المنفى ، وكان أعداؤه يصفونه بأنه ممثل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ، وكان حزب الشعب يبدو دوماً رغم ما يقوم به من نفى ، كما لو كان حزب المناضرين للاتحاد مع العراق وكان حزب البعث بقيادة عفلق وهوراني له 6000 مناضل منضبطين ، ولقد قام حوراني بجهود كبرى للدعاية ضمن طبقة المزارعين (التي كانت مازال تمثل ثلاثة أرباع مجموع السكان) ، وكان يظهر بمظهر العدو لكبار الملاك . وبالإضافة إلى ذلك كان حزب البعث مع الشيوعيين الحزب الوحيد الذي كان له برنامج سياسي شامل ، وكان هذا الحزب يطالب كذلك بتشريع يحمي العمال أمام أرباب عملهم بإصلاح زراعي لصالح المزارعين . ورغم هجمات السلطات الدينية الإسلامية العديدة المتهمة هذا الحزب بالإلحاد فقد كانت اجتماعاته تلاقى نجاحات . وتبع الحزب الشيوعي لخالد بقداش تغيير الخط الذي أمرت به موسكو بعد موت ستالين . فالأحزاب القومية لا ينبغي أن تعتبر عدوة الطبقة بل حليفة في إطار الكفاح ضد الإمبريالية ، غير أن البعث كان يرفض التعاون معه . وكان مرشحو الحزب يستعملون بطاقات أخرى مثل «الاتحاد الوطني» فلم يكن يسمح لهم بالترشح باعتبارهم شيوعيين . وظل الحزب القومي السوري قوة هامة رغم افتقارها للدعم الشعبي . وبعد منعه في لبنان سنة 1949 ، اتخذ مقره في دمشق ، وكانت دعايته تلح على الخطر الأحمر وعلى المعاداة للشيوعية بشكل عام وللأشراكية ، ولم يتقدم الإخوان المسلمين

للانتخابات بصفتهم تلك ولكنهم أظهروا تضامنهم مع إخوانهم المصريين الذين كان النظام الناصري يلاحقهم وقاموا بحملة عنيفة جداً ضد الناصرية. وكان يوجد بعض الأحزاب السياسية الصغيرة خاصة مستقلون ذوو مشارب شتى.

جاءت النتيجة من 142 مقعداً كالتالي : 64 مستقلاً و30 لحزب الشعب و22 لحزب البعث و19 للحزب الوطني و2 للحزب القومي السوري و4 لأحزاب شتى وواحد للحزب الشيوعي. وبالإضافة إلى فوز المستقلين الذي كان دليلاً على ضعف الأحزاب، كان الحدث الأكبر هو صعود حزب البعث المرتبط خاصة نشاطات حوراني في منطقة حماة. . وكان خالد بقداش أول نائب شيوعي يتم انتخابه في العالم العربي.

وضع فشل حزب الشعب في الانتخابات حداً لكل أمل في تحقيق الهلال الخصيب بواسطة اقتراع نيابي. فالتفت العراق نحو استراتيجية أخرى هي حلف بغداد. كان الأمريكان قلقين للتوجه السوري ورأوا في تلك الانتخابات الدليل على أن تلك البلاد على استعداد للسقوط بين أيدي اليسار الراديكالي والشيوعية. ورأت بعض الصحف الأمريكية أن سوريا قد أصبحت زعيمة الشيوعية العربية والمتنصر الحقيقي كان الحياد أي رفض كل حلف عسكري مع الغرب.

سوريا في مواجهة حلف بغداد

لقد جعل تأسيس حلف بغداد في فبراير سنة 1955 من سوريا الرهان الرئيسي للنضال من أجل السيطرة على الشرق العربي. وكان النظام النيابي الهش واقعاً تحت ضغوط قوية زاد قوتها أن ممثلي المسرح السياسي كانوا يتقمصون النزعات السياسية الهامة التي كانت تتنازع العالم العربي.

كان حوراني ينشط الائتلاف المعادي لحلف بغداد والذي كان يجمع أعضاء من الحزب الوطني مع صبري العسلي خاصة الذي تحول إلى الجانب المعادي للعراق ومجموعة المستقلين الذين كان يحركهم خالد العظم سليل إحدى كبريات الأسر السورية والذي لقب «بالمليونير الأحمر» بسبب آرائه التقدمية وتغلّبت النزعة المؤيدة لمصر. وشكل صبري العسلي حكومة جديدة

يوم 10 فبراير عام 1955 تولى فيها خالد العظم وزارة الخارجية . وقام سفير مصر الجديد محمود رياض (الذي أصبح فيما بعد وزير خارجية عبدالناصر ثم أميناً للجامعة العربية) بدعم الائتلاف الذي كان في السلطة بقوة . وعلى إثر الغارة الاسرائيلية على غزة يوم 28 فبراير سنة 1955 حصل منذ 2 مارس 1955 على اتفاق التعاون العسكري بين سوريا ومصر . ويعلن هذا الاتفاق رفض كل تحالف عسكري على غرار حلف بغداد ، وكان دور العقيد المالكي محرك المعارضة العسكرية للشيشكلي رئيسياً في قبول العسكريين لهذا التوجه الجديد للسياسة السورية واشتركت السعودية في هذا الحلف الموجه ضد السياسة العراقية .

لم يكن أحد آنذاك يرى التعارض بين مذهب البعث والسياسة الناصرية . ومع ذلك كانت العروبة عند عبدالناصر تتمثل في التضامن العربي مع سياسة الاستقلال المصرية تجاه القوى العظمى وفي الرغبة في أن يجعل من العرب قوة معترفا بها في المشاكل العالمية ، أما البعث فقد كان يسعى إلى رباط عضوي وإلى اندماج بين كل العرب يسمح بنهضة كاملة للعالم العربي وبإعادة بناء حقيقي للمجتمع والثقافة ، وكانت وحدة العمل مع مصر تبدو للبعثيين مرحلة أولية لا غاية في حد ذاتها غير أن سوء التفاهم هذا لا يبدو حقاً إلا بتأسيس الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958 .

وجدت سوريا نفسها أمام نفس مشكل شراء الأسلحة الذي واجهته مصر ، ومنذ سنة 1954 حصلت على كميات صغيرة من الأسلحة التشيكية إذن فقد كانت الشحنات الأولى الآتية من الكتلة الشرقية تخص سوريا لا مصر غير أن هذه العملية قد تمت في سرية كبرى ، أما الآن فيإمكان سوريا أن تنصرف علناً ، لمنعها من ذلك مارست تركيا في مارس سنة 1955 ضغوطاً بحشد الجيوش على الحدود السورية وحذر الاتحاد السوفييتي تركيا بأنه لن يبقى مكتوف اليدين في حالة تدخل عسكري تركي بسوريا . وبعد مدة قصيرة أبرم اتفاق لبيع أسلحة تشيكية لسوريا . ومثلما كان الأمر لمصر كانت أسباب هذا التوجه الجديد رفض الغربيين تسليم الأسلحة والتوتر مع إسرائيل .

وفي يوم 22 إبريل سنة 1955 اغتيل مالكي صاحب السياسة المناصرة لمصر داخل الجيش وأقرب العسكريين إلى حزب البعث ، وسرعان ما تم

التعرف على القاتل باعتباره من مناضلي الحزب القومي السوري وكان هذا الحزب يسعى للتسلل إلى الجيش وكان المالكي عقبة الكأداء، وجاء الفمع شديداً وحكم على قادة الحزب القومي السوري بالإعدام غيابياً وألقي القبض على العديد من المناضلين الذين حكم عليهم بأحكام بالسجن قاسية، وكانت التهمة الموجهة إليهم هي التآمر مع العراق والولايات المتحدة (ويبدو أن ثمة شيء من الحقيقة بخصوص هذه الأخيرة) ومنذئذ استبعد الحزب القومي السوري من المسرح السياسي السوري فانكمش في لبنان حيث واصل نشاطه.

أما في الجيش فالرجل الصاعد كان يدعي عبدالحميد السراج المولود في حماة سنة 1925 وكان من المقربين من حوارني وحارب بفلسطين سنة 1948 في فرق المتطوعين السوريين. ولقد أصبح في مارس 1955 رئيس المكتب الثاني (مصلحة الاستخبارات) وترأس التحقيق ضد الحزب القومي السوري. وأصبح الجيش مجدداً مركز سلطة حقيقياً كانت له سياسة مستقلة عن سياسة الحكومة.

في أغسطس سنة 1955 انتخب القوتلي من جديد رئيساً للجمهورية، وكان مرشح المصالحة الشعبية بسبب ماضيه قائداً قومياً لكنه وجد نفسه مع ذلك عاجزاً عن مواجهة الازمات المتعاقبة التي كانت تصيب سوريا. ورغم تشكيل وزارة معتدلة برئاسة سعيد الغزي، واصلت سوريا التقرب من مصر. وفي أكتوبر عام 1955 أبرمت معاهدة تحالف عسكري مع مصر. ووضعت قيادة عسكرية مشتركة تحت قيادة عبد الحكيم عامر. والواقع أن أغلب بنود المعاهدة العسكرية ظلت غير مطبقة.

ورداً على ذلك قامت إسرائيل في منتصف ديسمبر سنة 1955 بغارة عسكرية على طول بحيرة طبرية لتبين لسوريا أن تحالفها مع مصر يزيد من المخاطر ولا يضمن لها أمنها، وكان الأثر عكسياً فكانت مصر والاتحاد السوفيتي المستفيدين الرئيسيين من التحذير السياسي في سوريا، وحاول الحزب الشيوعي السوري الاستفادة من زيادة الإعانة السوفيتية ليفرض نفسه قوة أساسية. وتعاون البعث مع الشيوعيين مع أنه كان يتوفى تأثيرهم. وفي شهر يوليو سنة 1956 شكل صبري العسلي حكومة اتحاد وطني وشارك فيها البعث مشاركة نشطة وتسلم صلاح البيطار فيها وزارة الشؤون الخارجية وهي وزارة

رئيسية. كانت الولايات المتحدة منذ عام 1955 تعد مع بريطانيا لقلب نظام الحكم في سوريا. وكانت خطة «التنازع» رسمت حوادث حدودية تنظمها تركيا وتمرداً قُبلياً تحركه بريطانيا ونشاطات للحزب القومي السوري تدعمها الولايات المتحدة تقضي جميعها إلى استيلاء المناهضين للشيوعية على السلطة بمساعدة الجيش العراقي عند الاقتضاء.

غير أن أزمة السويس أدت إلى توقف المباحثات بين الأنجلوسكسونيين. وحددت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تاريخ العملية ليوم 25 أكتوبر ثم ليوم 30 أكتوبر دون أن تعلم أن ذلك يوافق «الروزنامة» التي وضعت بسافر.

كان أثر أزمة السويس على سوريا عظيماً. وقد أشار خطاب التأميم بتاريخ 26 يوليو صراحة إلى التضامن والاتحاد بين مصر وسوريا. وكان الرأي العام السوري يرى أن عبدالناصر قد أصبح بحق البطل العربي. وفي يوم 30 أكتوبر سافر القوتلي إلى موسكو طالباً مساعدة السوفييت للعرب. ورد هؤلاء بأن التدخل العسكري من جانبهم غير وارد وأن على عبدالناصر أن يلعب ورقة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي. أما سوريا فقد تلقت كميات هامة من الأسلحة وقام بعض الضباط بتخريب خط أنابيب شركة النفط العراقية وقطعت الطرق الرئيسية لتزويد أوروبا الغربية بالنفط رغم أن خط أنابيب التابلاين التابع لأرامكو قد أبقى عليه استجابة لطلب عبدالناصر، وقد اكتشفت المؤامرة وتم اعتقال منظميها. وظلت مصالح الاستخبارات الغربية وجود جسر جوي سوفييتي موجهة إلى سوريا، ربما كان نواطة لحرب عالمية ثالثة (5/6 نوفمبر عام 1956) وكان ذلك أحد أسباب الضغوط الأمريكية للحصول على وقف لإطلاق النار بالسويس.

ولقد كان لفشل المؤامرة أن تدعّم موقف العناصر الجذرية السورية وصار السراج وهوراني والعظم وخالد بكداش سادة البلاد الحقيقيين. وقد أقصي عن السلطة أكثر العناصر اعتدالاً.

مذهب إيزنهاور والأزمة السورية لسنة 1957

لقد اضطرت قضية السويس الولايات المتحدة إلى إعادة تحديد سياستها بالشرق الأوسط حتى تحسب حساباً لانحسار بريطانيا وصعود الاتحاد

السوفييتي . وقدم إيزنهاور يوم 5 يناير سنة 1957 الخط السياسي الأمريكي الجديد الذي يتم التصويت عليه بالكونفرس يوم 9 مارس 1957 - ويرر مذهب إيزنهاور الوجود الأمريكي بالمنطقة بأهمية البقاع المقدسة التي لا ينبغي أن تسيطر عليها قوة ملحدة وبموقع المنطقة الاستراتيجي وبالثروات النفطية الطائلة .

كان ينظر إلى الوجود الأمريكي بأنه ضروري ضرورة حتمية لملء أي فراغ قوة في المنطقة ذلك الفراغ المترتب عن اختفاء دور فرنسا وبريطانيا، ويسمح هذا المذهب لرئيس الولايات المتحدة، إضافة إلى المساعدة الاقتصادية والمالية (باستعمال القوة المسلحة إذا ما رأى ضرورة ذلك، لمساعدة أية أمة أو مجموعة أمم تطلب مثل تلك المساعدة ضد عدوان مسلح أت من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية).

أكدت الولايات المتحدة علناً ولأول مرة على إرادتها أخذ مكان حليفاتها الأوروبية في المنطقة . ولقد تم التخلي عن فكرة سياسة منسقة مثلما كان الأمر في عهد الإعلان الثلاثي أو عهد الميثاق المشترك - وأظهرت أزمة السويس أن تحالف الحلف الأطلسي لا يمكن تطبيقه خارج القارة الأوروبية، ويقر مذهب إيزنهاور إقامة علاقات من جانب واحد بين كل دولة عربية تقبل ذلك وبين الولايات المتحدة . وهو يعتمد على أن أغلبية الدول العربية في بداية عام 1957 كانت ما تزال تقودها حكومات صديقة للغرب . ورغم أن سوريا كانت المستهدفة أكثر من مصر فلم يستطع عبدالناصر أن يرى في الموقف الأمريكي الجديد غير استئناف في شكل آخر للسياسة الغربية الهادفة إلى عزل مصر عن العالم العربي . ولقد اختفت إمكانيات التقارب المصري الأمريكي التي ظهرت على إثر تصرف الولايات المتحدة أثناء أزمة السويس وجلاء إسرائيل عن سيناء تحت الضغط الأمريكي . ورد الاتحاد السوفييتي يوم 11 فبراير سنة 1957 بخطة شيبيلوف الموجهة مباشرة إلى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتنص هذه الخطة على حل سلمي لتزاعات الشرق الأوسط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وإلغاء كل الأحلاف العسكرية وإلغاء كل تزويد بالأسلحة . واقترح الاتحاد السوفييتي على الغربيين دون المرور بالعرب، تحييد الشرق الأوسط بشكل يسمح للاتحاد السوفييتي بتحديد منطقة نفوذ معترف بها

من قبل الأمريكان. ورفض هؤلاء المقترح. وكان لسياستهم هدف رئيسي ودائم هو طرد الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط أما غاية هذا الأخير الدائمة أيضاً فهي حمل الغربيين على أن يعترفوا له بوجود دائم ومشروع في المنطقة. وكان سنة 1957 السنة الأولى في هذه المجابهة.

انضمت السعودية إلى مذهب أيزنهاور وهي التي سلكت حتى ذلك الوقت سياسة تقليدية معادية للهاشميين ومؤيدة لمصر، وحصلت على إلغاء عبارة «فراغ» وقدمتها على أنها الصراع ضد أي نشاط شيوعي وأي شكل آخر من أشكال الإمبريالية وأي خطر يهدد السلام والنظم في المنطقة^(١).

كما أن لبنان بقيادة كميل شمعون انضم هو الآخر إلى مذهب إيزنهاور الذي قبلته البلاد الأعضاء في حلف بغداد. وفي الأردن اضطر الملك حسين على إثر انتخابات 1956 إلى تشكيل وزارة قومية عربية. ثم أصبح يتمتع بتأييد السعودية منذ فبراير سنة 1957 فبدأ مواجهة مع وزارته وانفجرت الأزمة للعيان في أبريل عام 1957 عندما أرادت الحكومة الأردنية إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وتكوين اتحاد فدرالي مع سوريا ومصر فأقال الملك الحكومة. وأرادت الأحزاب الموالية لعبد الناصر أن ترد بتمرد شعبي ضد الملكية وساند الحركة بعض الضباط الذين كانوا من أصل فلسطيني لكن البدو الذين يشكلون أغلبية المجندين ظلوا أوفياء للملكية ورفضوا طاعة المتمردين وتمكن الملك حسين بفضل الجنود الموالين له من استعادة النظام والسيطرة على البلاد.

بدا أن مذهب إيزنهاور نجح نجاحاً عظيماً فقد كان العراق والأردن ولبنان وتركيا جيران سوريا المحاصرة حصاراً كاملاً وكان نظامها السياسي غير مستقر بالمرة كما أنها كانت الهدف الأول للسياسة الأمريكية. كانت المؤامرة العراقية في نوفمبر عام 1956 قد أضعفت القوى الموالية للغرب في سوريا. وكانت سمعة الاتحاد السوفيتي في نوفمبر سنة 1956 في القمة. ولقد صرح القوتلي لدى عودته من الاتحاد السوفيتي بأن «الآلاف من المسلمين السوفيت عبروا عن رغبتهم في المعجىء إلى الشرق الأوسط لتخليص الأرض المقدسة من المعتدين الإمبرياليين». وكانت دعاية موسكو تستعمل المسلمين السوفيت الذين تحسن انتقاهم فكانوا يمتدحون مزايا وطن الاشتراكية ويلحون على عدم

التعارض بين الإسلام والاشتراكية العلمية، كما أرسل رجال دين أرثوذكس روس إلي نصارى المشرق الأرثوذكس (وهي الطائفة الأكثر عدداً بين الطوائف المسيحية بالشرق مع أقباط مصر وأكثرها تأييداً للقومية العربية). ومنذ بداية سنة 1957 ظهرت شائعات يروج لها خاصة سوريون منفيون بأن كميات كبيرة من الأسلحة يتم تسليمها إلى سوريا كما تذكر تضاعف عدد المستشارين والخبراء السوفييت. وتردد الصحافة الغربية هذه الأخبار وتقدم سوريا على أنها في طريقها إلى أن تصبح ذليلاً من ذبول الاتحاد السوفيتي. وتفاقت الأزمة أثناء صيف عام 1957. ففي 6 أغسطس وقع خالد العظم بموسكو اتفاقاً هاماً للتعاون الاقتصادي والتقني - وكان هدفه هو تسوية تمويل مشتريات الأسلحة والسماح بتطوير الاقتصاد السوري بفضل المساعدة الاقتصادية السوفيتية وفي يوم 13 أغسطس قامت الحكومة السورية بطرد ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين أنهموا بتنظيم مؤامرة لقلب النظام، وفي الواقع أعدت وكالة الاستخبارات المركزية عملية جديدة هي عملية «واين» التي فشلت فشلاً ذريعاً وكانت الصحافة الأمريكية تلجأ إلي التهديد. بأن الولايات المتحدة وجيران سوريا الموالية للغرب لا يمكنهم السماح بوجود ذيل للاتحاد السوفيتي أو شيء يشبه كثيراً في قلب الشرق الأوسط.

وأكدت الحكومة السورية تمسكها بالحياد الإيجابي واتهمت الغرب بدفع السوريين نحو الاتحاد السوفيتي وحشدت جيوشها على حدود سوريا. وأعلن الاتحاد السوفيتي أنه سيحمي استقلال سوريا (آخر أغسطس سنة 1957) وهاجمت الصحافة والإذاعة المصريتان بشدة كل أشكال الإمبريالية: المحلية فيها والدولية. وأعرب شركاء الولايات المتحدة من العرب عن قلقهم من هذا التوتر الذي يجعلهم يبدون بمظهر المتواطئ مع الإمبريالية والأتراك الذين كانوا يسيطرون قديماً على العرب، وهم مستعدون لمقاومة الشيوعية لكنهم ينهي لهم الظهور بمظهر أعداء الإمبريالية التي كانت وقتئذ تمثل في الشرق الأوسط حقيقة ملموسة قبل أن تكون تعبيراً عن الخصم بحسب النظريات ذات النزعة الماركسية اللينينية وأخذت القوى المصنفة إلى اليمين تهاجم الفرنسيين بالجزائر والإسرائيليين بفلسطين والسياسة العنصرية بجنوب أفريقيا.

وحاول الملك سعود الوساطة، فذهب إلى سوريا من 25 إلى 27 سبتمبر

سنة 1957 للتعبير عن التضامن الغربي مع سوريا ضد أي عدوان - وبدأ الأمريكان أقل قلقاً على مصر وسوريا، وكان الملك سعود آنذاك يبدو الزعيم الروحي للعالم العربي في فترة كان فيها إطلاق أول قمر صناعي سوفيتي في الفضاء (4 سبتمبر عام 1957) تجسيدا للتقدم العلمي والتقني للاتحاد السوفيتي .

الاتحاد بين مصر وسوريا:

لم يستشر سعود عبدالناصر في عمله وكان يسير ضد سياسته فرد عبدالناصر على ذلك بالاستجابة لمطالب القوميين العرب السوريين أنصار الوحدة الاندماجية بين سوريا ومصر، فأنزول قوات مصرية في ميناء اللاذقية السوري يوم 13 أكتوبر سنة 1957، فاتخذت مواقعها على طول الحدود مع تركيا إلى جانب الجيش السوري في وقت خف فيه التوتر. وكان البعث يدفع الى الاندماج مع مصر. فهذا يوافق إيديولوجيته كما يوافق تحليلاً سياسياً محدداً. وقد شرح عفلق ذلك في يناير عام 1961 .

«كنا مقتنعين بأن الوحدة العربية لن تقوم بدون مصر، ولم يكن ذلك لاقتناعنا بأنها ستكون بروسيا العالم العربي وستحقق الوحدة بالقوة ولا لأننا كنا نعتقد بأنه لا يمكن لأي بلاد أخرى أن تتخذ مركز التقاء ولكننا فعلنا ذلك خاصة لأنه كانت أمامنا قوة العرقلة المصرية فقد كانت قادرة وتريد أن تقف بنجاح في وجه أي حركة نحو الوحدة العربية تستبعد مصر، مثلما أظهرت ذلك قصة مشاريع الهلال الخصيب المؤسفة.»

والح صلاح البيطار من جانبه في سبتمبر سنة 1960 على ضرورة دعم اعتناق مصر للعروبة.

«إن فكر عبدالناصر قد تنبه للعروبة حوالي سنة 1953 أو 1954. فكانت المرة الأولى التي تشرع فيها حكومة مصر في التفكير في العالم العربي بالفاظ غير تلك التي لا تعبر إلا عن مجرد الهيمنة، غير أن فكرة العروبة لم تعمق قط في مصر. والمصري العادي مازال لا يشعر بأنه عربي. ولقد كان أملنا دوماً - نحن في البعث - أن يُولد الاتحاد في مصر نفس المشاعر القومية التي تحركنا»⁽²⁾.

كان عبدالناصر يرى أن الوحدة العربية ينبغي أن تكون في الأساس وحدة عمل ضد الهيمنة الأجنبية بزعامة مصر، ولقد كانت الدعاية القومية في رأيه سلاحاً سياسياً وكان يتخوف من أي اندماج سابق لأوانه، ولكنه سقط في شرك لعبته: فالبعث يقدم له سوريا بشرط الاتحاد فإن رفض ربما خسر كل شيء وكان الشريك قلقين لتقدم تأثير الحزب الشيوعي السوري بزعامة خالد بكداش والذي تم بفضل ما كان الاتحاد السوفيتي يحظى به من سمعة. وكان الطرفان يعرفان أن ميزان القوى لم يكن لصالح الشيوعيين لكن محاولة إنقلابية شيوعية قد تجر رد فعل من اليمين السوري وقد تجر خاصة تدخلاً غريباً - ولقد كان الشيوعيون عند عبدالناصر وعند البعثيين منافسين خطرين على الصعيد السياسي لدى الجماهير الشعبية وكذلك على الصعيد المذهبي - والدولة البروليتارية لا يمكن أن يقبل بها دعاة الوحدة العربية. وبما أنهما كانا واقعيين فقد كانا يعلمان بضرورة القضاء على كل نفوذ شيوعي في الداخل ليتمكننا من التفاوض مع الاتحاد السوفيتي من موقع القوة.

حرر البعث مشروع الاتحاد مع مصر في ديسمبر 1957. وكان الجيش السوري شديد الانقسام على نفسه بحسب التفرق السياسي ومهدداً بأن ينشطر إلى مجموعات صغيرة متناحرة. فرأى البعث أن السلطة المصرية تمتلك قوة تحكيم تسمح بتفادي هذه الكارثة. فأيد العسكريون مشروع الاتحاد وفي يناير 1958 قبل عبدالناصر نهائياً إذ أدرك التدعيم الهائل الذي يحصل لقوته من هذا الاتحاد. ورفض فكرة الاتحاد وطالب بالاندماج التام للبلدين على النمط المصري أي بحل الأحزاب السياسية وتأسيس حزب واحد هو الاتحاد القومي وقبل البعث بهذا الحل الذي يلغي كل منافسيه. وأكد له عبدالناصر أن البعثيين سيكون لهم مكانهم الفسيح في الحركة الجديدة. فراوا أنفسهم وقد أصبح لهم تأثير مباشر على مصر.

وفي غرة فبراير 1958 أعلن الاتحاديين مصر وسوريا واتخذ هذا الكيان الجديد اسم الجمهورية العربية المتحدة. ويبدو أن شكري القوتلي قال لعبدالناصر بعد أن تخلى عن مهام الرئاسة لصالحه.

ولست لك فكرة يا سيادة الرئيس عن المهمة التي اضطلعت بها.

ستجدون أن سوريا صعب حكمها. ولقد تلقيتم شعباً يظن كل أفراد أنهم سياسيون ويظن نصفهم أنهم قادة قوميون وربعمهم بأنهم أنبياء وعشرهم على الأقل بأنهم آلهة. وستعاملون مع أناس يعبدون الله والنار والشيطان⁽²⁾»

الأزمة اللبنانية النظام السياسي اللبناني

إن الطائفية هي العنصر المنظم للنظام السياسي اللبناني وهي تتضافر مع تعميم نظام التبعية. فحيثما ذهبت وجدت زعيماً له أتباع سياسيون حضر أو ريفيون، ويتوجب على الزعيم أن يوفر لمنخرطي حزبه أقصى ما يمكن من الخدمات بفضل نفوذه السياسي، والأتباع نظير ذلك يظلون أوفياء له في جميع أعماله. والزعماء هم قبل كل شيء أعيان تقليدون يعتمدون على مزارعهم مثل شيعة الجنوب وموارنة الشمال أو يعتمدون على سكان المدن مثل أعيان السنة. وقد يظهر رجال جدد ويتبنون لأنفسهم أتباعاً. وذلك ماحداث خاصة لدى الموارنة الذين حررهم التطور الاقتصادي والاجتماعي من السلطات التقليدية (باستثناء الشمال مع أسرة فرنجية). وهؤلاء الرجال الجدد مثل كميل شمعون يحاولون بناء أتباعهم بجعل أنفسهم الناطقين باسم الطبقات الوسطى المارونية. وخير مثل على ذلك بيار الجميل الذي أسس سنة 1936 حزب الكتائب اللبنانية وهو تنظيم عصري مركب له تنظيمات شباب وتشكيله شبه عسكرية وطريقة علم استبدادية. وبرنامجه قومي لبناني لكنه يستقطب خاصة الطائفة المارونية أما الخلط بين التقليدي والجديد فنجد في الحزب الاشتراكي التقدمي الذي أسسه كمال جنبلاط سنة 1949. وهذا الأخير سليل أسرة كبرى لها على الطائفة الدرزية نفوذ قوي منذ قرون. غير أنه هو ذاته اعتنق الاشتراكية والقومية العربية جاراً معه طائفية.

والفساد كبير في هذا العالم حيث الحصول على الامتيازات غير المشروعة والاحتيال أشياء شائعة. وسيد اللعبة الحقيقي هو رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه من قبل مجلس النواب مدة ست سنوات وهو الذي يبت في تركيبة الوزارة طبقاً لقواعد التوازن الطائفي المعقدة. وهو سيد الادارة وبالتالي فهو له سلطة واسعة للمحابة وخاصة التعيين في الوظيفة العمومية على أن ذلك

ينبغي أن يخضع لنظام الحصص الطائفي بالنسبة للوظائف السامية على الأقل. ولكي يسير هذا النظام لأبد من تعاون مختلف النخب الطائفية. وذلك ما يطوي على حد أدنى من الاجماع على كبريات مسائل الساعة. والقوى التقليدية أكثر من غيرهم تتأقلم بشكل أيسر مع هذا التعاون المثمر على الصعيد المالي، ذلك أن قاعدتها السياسية مؤسسة قبل كل شيء على وفاء عريق بين أسرة وبين مجموعة وحيث أن المحتوى المذهبي لرسالتها السياسية ضعيف. أم الرجال الجدد فلا يمكن أن يكون لهم على العكس من ذلك، إلا منهاج مذهبي واضح مستمر في الغالب من نظرة كل طائفة للعالم كالوطنية «الترايبية» عند المارونيين والانفتاح القومي العربي عند السنين والمأسة اللبنانية مصدرها جزئياً أن قوى التجديد الاجتماعي لا يمكنها أن تتأكد إلا في تعزيز الوعي الطائفي.

التحرك السياسي

كان ثنائي الميثاق الوطني رئيس الجمهورية وبشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء السني رياض الصلح يسيّر البلاد لحظة الاستقلال، ولم يتأثر لبنان نسبياً بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى. ولم يكن أداء الجيش اللبناني الصغير شأنًا إذا ما قورن بالجيوش العربية الأخرى. ولقد سمي بن جوربون إلى مراعاة البلاد أملاً منه في الوصول إلى تفاهم مع النخبة المسيحية يسمح لإسرائيل بضم جنوب لبنان والحصول على تحالف دولة صغيرة طائفية مسيحية.

لقد كان يتزعزع المجتمع اللبناني بسبب آثار الحرب حيث كان على البلاد أن تستقبل مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين أغلبهم من المسلمين. وفي الوقت الذي أصبحت فيه التوازنات السكانية الكبرى بين الطوائف غير مستقرة، تدعّم الوزن السكاني السني بشكل هائل رغم أن الجنسية اللبنانية كانت تمنح اللاجئين بتقهر. فأبدى بعض المسيحيين تجاوباً مع العروض الإسرائيلية غير أن القلق لم يلبث أن سكن. فاللاجئون كانوا مراقبين مراقبة ضعيفة من قبل الشرطة اللبنانية وكانوا يقدمون يداً عاملة رخيصة مفيدة جداً في فترة بدأ فيها الاقتصاد اللبناني نمواً سريعاً مرتكزاً على ليبرالية مطلقة العنان. وكان التضامن الصريح مع الفلسطينيين يسمح بالضغط بتحديد اجتماع بين مختلف النخب الطائفية.

كان للانقلابات السورية سنة 1949 أهمية أكبر، ففي يوليو 1949 قام حسني الزعيم بتسليم الجيش اللبناني أنطوان سعادة زعيم الحزب القومي السوري الذي أعدم بعد محاكمة سريعة. فقرر مناضلو هذا الحزب الانتقام وأفلحو في اغتيال رياض الصلح في يوليو 1951 محدثين اختلالاً خطير في التوازن السياسي. وحيث إن بشارة الخوري كان نجح كثيراً في احتكار الفوائد التي تمنحها إياه سيطرته على الإدارة فقد تكتل منافسوه السياسيون الأخوة فرنجية وكمال جمبلاط وكميل شمعون في 1952 ودعوا إلى إضراب عام باسم الكفاح ضد الفساد ورفض الجيش التدخل لصالح الرئيس فاستقال.

كان المتصهر الأكبر كميل شمعون الذي انتخب رئيساً للجمهورية فاتبع سياسة موالية للغرب مرتبطة بالتوازنات الاقتصادية الجديدة في البلاد وفي سنة 1948 خرج لبنان من منطقة الفرنك واختار عدم وضع أية رقابة على الصرف وكان هذا الخيار ضرورياً لتخصيص الاقتصاد اللبناني في القطاع الثالث وفي دور الوسيط المالي والبشري بين العالم العربي وبين الغرب المصنع، وفي سنة 1950، فسح الاتحاد الجمركي والنقدي مع سوريا ولقد اصطدم هذا التوجه الموالي للغرب بالتحرك السياسي العام بالمنطقة بعد فشل حلف بغداد وأزمة السويس، وكان للخطاب القومي لعبد الناصر مزيد من الدوي المتحمس لمسألة الوحدة العربية، بل الأخطر من ذلك أن قطع تضامن الملاك السياسي بين الطوائف بمساندته رجالاً له في وجه الزعماء التقليديين، ولقد أفلح «ضائع» شمعون هؤلاء بدعم نشط من الإدارة في إلحاق الهزيمة في الانتخابات الفرعية لسنة 1957 بزعماء المعارضة الهامين (ومنهم جمبلاط) ولما كان شمعون يراقب مجلس النواب الذي أصبح منقاداً له فقد خطط الرئيس للحصول على تصويت على تعديل دستوري (مثلما فعل سلفه) يمكنه من أن يعاد انتخابه لفترة ست سنوات أخرى. وفي ذات الوقت قبل مذهب إيزنهاور وانتهاك تقريب الميثاق الوطني برفضه قبول الوجه العربي للبلاد وبكفه عن لعب ورقة التحكيم السياسي للنتيجة الحكومية فتسبب بذلك في الحرب الأهلية اللبنانية الأولى.

الحرب الأهلية اللبنانية الأولى ورتاسة فؤاد شهاب:

لقد أثار تأسيس الجمهورية العربية المتحدة حماس السنين الذين عادوا إلى فكرة الاتحاد بين سوريا ولبنان والتي كانت فكرتهم في فترة ما قبل الحرب.

وبعد توتر متزايد بدأ التمرد في شهر مايو 1958، فدخلت الأحياء المسلمة السنية في اضراب عام ضد الرئيس على غرار ما وقع لسلفه سنة 1952، فعدل شمعون رسمياً عن المطالبة بإعادة انتخابه غير أن المعارضة طالبت باستقالته، ولقد أثارت أطراف لبنان ضد الرئيس كالشمال السني مثل طرابلس بقيادة رشيد كرامي كذلك البقاع والشوف (كمال جمبلاط) كما ثارت الأحياء السنية في المدن الكبرى ضد الرئيس الذي كان يدعمه حزب الكتائب والحزب القومي السوري الذي كان معارضاً للناصرية معارضة عنيفة. ولقد أبقي قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب هذا الجيش خارج الأحزاب واكتفى بإعطائه دور الحكم في الميدان بأن جزءاً لبنان مناطق منفصلة.

تقدم شمعون بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد التدخل الحقيقي للجمهورية العربية المتحدة لمساندتها المتمردين وطالب بتطبيق مذهب إيزنهاور وتردد الرئيس الأمريكي في التدخل إلى أن جعلته الثورة العراقية (14 يوليو 1958) يعتقد بأن كل حلفاء الغرب أصبحوا في خطر، فأنزل جيشاً أمريكياً في بيروت يوم 15 يوليو فكان الوجود الأمريكي رادعاً ومكّن من انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب يوم 31 يوليو رئيس وفاق. فحدد هذا الأخير سياسة ولا غالب ولا مغلوب، وشكل كرامي وزعيم الكتائب بيا جميل. وزارة وحدة وطنية في أكتوبر 1958م.

لقد أدرك اللواء شهاب انعدام التوازن الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع اللبناني، وكانت سياسته ترمي إلى تأمين التوازن الطائفي خاصة لصالح الطائفة الشيعية التي كانت أقل حظاً من غيرها. فحصلت المناطق النائية خاصة الجنوب على برامج تنمية هامة. وعلى الصعيد الخارجي عاد هذا الرئيس إلى تطبيق الميثاق الوطني وأظهر حياداً حذراً بين مختلف القوى بالعالم العربي وذلك ما أرضى عبد الناصر، فلم يعد القوميون العرب ينكرون وجود لبنان.

ولقد حارب فؤاد شهاب السياسيين التقليديين الذي حملهم مسؤولية انعدام التوازن اللبناني بفسادهم وعدم مسئوليتهم، وعزز اختيار الموظفين على أساس الكفاءة فحسب دون حساب النسب الطائفية الدقيقة واعتمد على القوى الجديدة مثل مجموعة من التقنيين الشبان والكتائب والحزب الاشتراكي التقدمي لكمال جمبلاط، وكانت هاتان الحركتان تبدوان له قوى تجديد للمجتمع

اللبناني، وبما أنه لم تكن له تنظيمات شهابية بحصر المعنى وحيث أنه كان يحارب السياسيين والتقليديين فقد استخدم المكتب الثاني بالجيش الذي ازداد تدخله في الحياة السياسية ولقد حاولت مصالح الاستخبارات العسكرية زعزعة قاعدة السياسيين الاجتماعية ونصبت منافسين لهم حتى في مناطق نفوذهم وذهبت إلى حد تزوير الانتخابات.

كل ذلك جرى في جو من الرخاء المتزايد وكان تنامي العائدات النفطية للعالم العربي يثير اجتلاباً متزايداً لليد العاملة اللبنانية التي كانت الأكثر تقدماً تقنياً في العالم العربي، كما كان دور بيروت وسيطاً مالياً بين الغرب وبين البلدان النفطية يزداد أهمية يوماً بعد يوم.

وفي سنة 1964، حل شارل الحلو، أحد أقارب فؤاد شهاب، محل هذا الأخير رئيساً للبنان وكان يريد أن يكون امتداداً له، غير أن الشهابية قد آلت إلى الزوال. وكان رجال السياسة يريدون التخلص من وصاية المكتب الثاني الذي كان متهماً بعرقلة السير الطبيعي للديمقراطية في الوقت الذي عادت المسألة الفلسطينية مسألة الساعة وحطمت الإجماع اللبناني القيم.

المراق

نهاية المملكة الهاشمية

جلبت حرب فلسطين كثيراً من الماراة لدى الشعب والجيش وأصبحت السياسة الموالية للإنجليز وللغرب عمقوة أكثر من ذي قبل في بلد كان حتى عام 1941 قلعة العروبة الأكثر راديكالية، كما أن تكلفة الحرب وسلسلة من السنوات المجاف جعلت الوضع الاقتصادي للبلاد صعباً. وزعزعت الطائفة اليهودية بفعل انتفاضات عام 1941 ثم إن معاداة الحكومة والمجتمع للصهيونية كانت تذكي المخاوف خاصة وأن استفزازات مجهولة المصدر كانت تزيد في التوتر. وقد نظمت مصالح الاستخبارات الإسرائيلية هجرة سرية هامة. وقررت الحكومة إعطاء حرية الرحيل فاغتنم غالبية اليهود الفرصة لمغادرة البلاد على عجل (أكثر من مائة ألف) وكان لهجرة هؤلاء السكان الحضرة عادة عواقب سلبية بفقدان كفايات اقتصادية كانت تمثلها. وعلى المدى البعيد، مكنت هذه الهجرة الشيعة والمسيحيين من الارتقاء الاجتماعي. فشكّلوا طبقة وسطى جديدة مثقفة أقل خضوعاً لسند النظام الملكي والممثل في كبار الملاك.

عاد نوري السعيد إلى السلطة بنهاية الحرب، وصار الآن مناهضاً لمشروع الهلال الخصيب وصار يفضل الانقلاب على التطور الاقتصادي في البلاد وكان الوصي على العرش روح سياسة الاتحاد. ولم يتخل عن مطامعه الشخصية في عرش ممكن على سوريا ولقد قام في نوفمبر سنة 1949 بإقالة نوري السعيد واختار لسياسته منفذين أكثر انقياداً ليحلوا محله، غير أن وصول الشيشكلي للسلطة في سوريا قد وضع نهاية مؤقتة لمطامعه وأصبح نوري السعيد الرجل القوي في البلاد من جديد رئيساً للوزراء.

لقد أعطى نمو الواردات النفطية الملكية إمكانية الدخول في سياسة أشغال كبرى جهزت البلاد بالبنية التحتية الضرورية لنموها الاقتصادي غير أن الاستفادة من هذا العمل قد حدثت على المدى البعيد ولم تكن له آثار مباشرة على الصعيد الاجتماعي. وفي صيف 1952 استقال نوري السعيد ليمسح للوصي بتقديم عروض سياسية جديدة، وفي نوفمبر عام 1952 قامت مظاهرات عنيفة ضد السلطة الملكية واضطر الوصي لمقاومة هذه الانتفاضة إلى أن يفرض القانون العرفي وإلى منع الأحزاب السياسية المعارضة فكان ذلك دليلاً على أن الملكية لا تعيش إلا بوسائلها القمعية. ورغم بلوغ فيصل الثاني سن الرشد إلا أن الوصي ظل يمارس السلطة الفعلية في القصر وعاد بعد سقوط الشيشكلي من جديد إلى سياسة الهلال الخصيب التي كان نوري السعيد يرفضها وكان ذلك إخفاقاً جديداً.

وبما أن معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى كانت يتوجب تجديدها في فترة قريبة لاحقة؛ فكان من اللازم دعوة نوري السعيد من جديد إلى الحكم فقد كان السياسي الوحيد القادر على التفاوض مع الإنجليز؛ فمنع النشاط السياسي لأحزاب المعارضة وحصل على مجلس نواب طيع تماماً، وفكر في جعل مسألة العلاقات مع إنجلترا بطرح فكرة تقارب دول المنطقة ضمن ميثاق حلف يعطي العراق الهيمنة على العالم العربي بفضل موقف مميز في الحصول على السلاح الذي يقدمه الغرب، وأفضى هذا الخط إلى تأسيس حلف بغداد، إلا أن المعركة التي كان على المملكة خوضها ضد عبد الناصر قد أضعفتها كثيراً وبشكل خطير. وكانت الدعاية المصرية تقدم رئيس الوزراء العراقي على أنه خائن للأمة العربية.

تسببت أزمة السويس في مظاهرات أخرى عنيفة ضد السياسة الموالية للإنجليز وكان القمع قاسياً جداً وكانت عزلة النظام في ازدياد. وفي يونيو سنة

1959 استقال نوري السعيد إلا أن الحكومات التالية أبقت على الاتجاه الموالي للغرب. ورداً على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة عُيِّن الأردن والعراق على تأسيس اتحاد بتاريخ 14 فبراير عام 1958. وأصبح نوري السعيد رئيس وزراء هذا الاتحاد الجديد يوم 19 مايو سنة 1958. وسمى إلى دمج إمارة الكويت التي مازالت آنذاك تحت الحماية البريطانية في هذا الاتحاد. وكان الكويتيون بطبيعة الحال مناهضين لذلك وكان رفضهم لا رجعة فيه؛ فانهار النظام بسهولة 14 يوليو عام 1958 باستيلاء الجيش على السلطة، وفي ذلك مايدل على مدى ضعفه الداخلي.

ينبغي ألا نفعل مكاسب الملكة الهاشمية فقد أصبح العراق حقيقة دائمة قاومت اضطرابات الفترات اللاحقة والحال أنه توحيد اصطناعي لثلاث مقاطعات عشائرية. وإن العمل الاقتصادي هام كما أن الأشغال الكبرى التي شرع فيها في السنوات الأخيرة كانت لها فوائد اقتصادية لاتقبل الشك فيها. ولكن لم يفلح النظام الملكي في اكتساب قاعدة ثابتة للحكم دون قمع فإن الأنظمة الجمهورية التي كانت تتمتع - في البداية على الأقل بدعم شعبي لاشك فيه - لم تتوصل بدورها إلى إقامة نظام يستطيع الإستغناء عن القمع البوليسي القوي الذي صار ينجح من سنة إلى أخرى إلى أن يصبح إرهاباً رسمياً وتلك ظاهرة لم تكن معروفة في العهد الملكي.

الثورة العراقية:

كان العديد من ضباط الجيش مناهضين للنظام منذ قمع عام 1941. وكانوا غير راضين عن التوجه المناصر للغرب، كما كانوا في الغالب من أنصار الوحدة العربية. ولقد قدمت لهم الثورة المصرية أسوة فتأسست منذ سبتمبر عام 1952 منظمة سرية للضباط الأحرار. وكانت الحركة في جوهرها عربية سنية فالطائفة السنية كانت أكثر الطوائف تأثراً بالقومية العربية. (فالأكراد كانوا ضدها لأسباب عرقية والشيعية كانوا يحسون بأنها مسألة سنية).

لقد كان انقلاب 14 يوليو سنة 1958م من فعل رجلين اثنين هما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. ولقد سنحت الفرصة بتجميع الجيوش المراد إرسالها إلى الأردن لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة. وفي صبيحة 14 يوليو استولى الجيش على المباني العامة دون أن يلاقي مقاومة كبيرة ولم يُبد النظام الملكي تقريباً أية مقاومة. وكان عبد السلام عارف لا قاسم من قاد الحركة. وهاجمت الجماهير رموز

النظام القديم فقتلت العائلة المالكة ثم أحدم نوري السعيد. وكان سقوط العديد من الضحايا بفعل الهيجان الشعبي وذلك ما أعطى لهذه الثورة سمعة العنف الذي لم تفقده فيما بعد. ورغم أن السياسيين المعارضين للملكية دعوا للحكم إلا أن السلطة الحقيقية كانت عند الجيش. وكان هذا الجيش منقسماً إلى تيارين: تيار عبدالسلام عارف الداعي إلى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة وتيار عبدالكريم قاسم الساعي إلى الإبقاء على العراق رغم تأكيده على الوحدة العربية. ودام الصراع على السلطة أشهراً، وأخيراً تم اعتقال عبدالسلام عارف يوم 5 نوفمبر وحكم عليه بالإعدام لأنه كان قد دبر مقتل قاسم وخفف الحكم إلى السجن المؤبد.

وكان القوميون العرب التقليديون والناصريون والبعث الذي أصبح قوة هامة قد تجمعوا خلف عارف. أما عبدالكريم قاسم فكان معه دعاة الإبقاء على استقلال العراق (الشيعية والأكراد) وتنظيمات اليسار بقيادة الحزب الشيوعي الذي كان أهمها وفي مارس سنة 1959 حاول القوميون العرب - بدعم من الجمهورية العربية المتحدة - القيام بانقلاب انطلافاً من الموصل، ولكن العملية التي لم تكن منظمة تنظيماً حسناً أخفقت، وقاد الشيوعيون والأكراد في المدينة عمليات قمع رهبة ذهب ضحيتها المئات من القوميين العرب، كما سعى البعث بدورهِ إلى القضاء على قاسم بقتله ولقد أفلح «كومنسوس» ضم الشاب صدام حسين في إصابة عبدالكريم قاسم بجروح ولم يفلح في قتله. وكان القمع ضد البعث أكثر اعتدالاً.

تطور نظام قاسم:

كانت تبعية عبدالكريم قاسم للشيوعيين تبدو في ازدياد مطرد. وكان يحظى بتأييد الاتحاد السوفيتي الذي كان يفضلهُ على عبدالناصر الذي منع الأحزاب الشيوعية بمصر وسوريا وأبرمت اتفاقيات تعاون اقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي، غير أن الشيوعيين كان لهم نفوذ مفرط في النظام العراقي واقترفوا أعمالاً دموية ضد خصومهم. واغتتم قاسم الفرصة لينأى بنفسه عنهم. وفي سنة 1960 سمح للأحزاب السياسية بالنشاط بشرط ألا تهدد الوحدة الوطنية ولا النظام الجمهوري. ولم يُمنح الترخيص إلا لحزب شيوعي منشق تأسس بتحريض من قاسم. وهكذا ضعفت مكانة المنظمات الشيوعية. وبما أن قاسم واصل ممارسة سلطته الشخصية بكثير من الديماغوجية دون أن يقيم مؤسسات سياسية ثابتة، ولم

تقلع الأحزاب السياسية المرخصة في أن تصبح قوى فاعلة، وسرعان ما تلاشت، حتى أنها قد اختفت جميعها تقريباً بحلول سنة 1962، وأصبح عدم الاستقرار السياسي سمة دائمة من سمات البلاد طيلة العشرة كلها، ومع ذلك كان النظام الجمهوري قد دخل في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ 30 سبتمبر عام 1958 أعلن عن إصلاح زراعي يحد كثيراً من حجم الملكية. فاصطدم بمعارضة الملاك الزراعيين الذين حدوا من نشاطهم الزراعي. فاضطر عبدالكريم قاسم إلى إيقاف نزع الملكية لإنعاش الزراعة. كما أن ميزانية التعليم زادت زيادة عظيمة وتحققت بداية تخطيط اقتصادي يهدف إلى توجيه التمويلات نحو الصناعة لا نحو الزراعة مثلما كان الأمر في العهد القديم.

كان العراق سنة 1961 ما يزال خاضعاً خضوعاً كبيراً للنفط الذي كان يمثل آنذاك 27% من الدخل الوطني و45% من واردات الدولة و90% من موارد العملة، ولقد أبدى قاسم تشدداً مع شركة النفط العراقية في المفاوضات التي جرت من أجل تحسين نصيب العراق. وفي يوم 11 ديسمبر عام 1961 استرد من شركة نفط العراق كل الامتيازات غير المستغلة أي 99% من المجموع. واحتجت هذه الشركة وبدأت صراعاً إجرائياً طويلاً ضد الحكومة ولقد انخفض في العاجل إنتاج النفط كما انخفضت العائدات ولكن العراق أصبحت له إمكانية تأسيس شركته الخاصة المستقلة ولم يعد يخضع لاحتكار اتحاد الشركات الدولي.

وكانت أخطر مسألة هي مسألة الأكراد. كانت ثورة 1958 قد سمحت بعودة الزعيم القبلي الكردي مصطفى البرزاني. وكان البرزاني قد التجأ إلى الاتحاد السوفييتي بعد أن كون جمهورية كردية لم تدم طويلاً، في المنطقة التي احتلها الاتحاد السوفييتي من إيران إبان الحرب العالمية الثانية، وقد تقارب من تنظيم يساري هو الحزب الديمقراطي الكردي الذي أسسه شبان مثقفون. وفي بداية الفترة الجمهورية كانت العلاقات جيدة مع الأكراد الذين اعترفت بهم الجمهورية باعتبارهم جزءاً مكوناً من البلاد. ولقد سروا لحنية الاتحادات العربية. لكن الأكراد رفضوا القبول بدكتاتورية عبدالكريم قاسم الذي لم يمنحهم حقوقاً خاصة. وفي سنة 1961 حاول قاسم التخلص من برزاني بدعم منافسيه من الأكراد. وكان رد هذا الأخير أن التجأ إلى الإدغال مع أنصاره في شهر فبراير وطالب بإلغاء الدكتاتورية وإعادة الديمقراطية والحكم الذاتي لكردستان. وفي سبتمبر عام 1961 منع قاسم المنظمات الكردية ودفع

بالجيش ضد برزاني ورجاله. وما كان في البداية مجرد ثورة قبلية أصبح حرب انفصال حقيقية. ولقد فر الضباط الأكراد من الجيش والتحقوا ببرزاني معززين قواته. وقاد المتمردون حرب عصابات فعالة ولم يحتفظ الجيش بسيطرته إلا على المدن الهامة. ولقد أنهكت الحرب قوى النظام وازداد كره الشعب لعبدالكريم قاسم.

أما في الخارج فقد كان النظام في عزلة بعد أن جعل الدول العربية تقف ضده بمطالبته بالكويت سنة 1961م باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق واختلف مع إيران بعودته إلى إثارة نزاع الحدود حول شط العرب ومطالبته بإلحاق خوزستان الإيرانية بالعراق باعتبارها عربية (عربستان) وبمحاولته اجتذاب دول الخليج إليه، وفي سنة 1961 فرض العراقيون في الإستعمالات الرسمية لفظ «الخليج العربي» بدل الخليج الفارسي وفي بداية عام 1963 كان نظام عبدالكريم قاسم منهكاً جداً بفعل سلسلة الحيات تلك، وأعاد حزب البعث تنظيم صفوفه سرّاً وتحالف مع الناصريين وأعد انقلاباً عسكرياً بدأ يوم 8 فبراير سنة 1963 وبعد يومين من المعارك الدامية التي ساند فيها الشيوعيون عبدالكريم قاسم أُلقي القبض على هذا الأخير وأُعدم في (9 فبراير).

ورغم خيانت نظام قاسم العديدة فقد أعطى البلاد عدداً من التوجهات التي لم تلغ في الفترات اللاحقة. وإن الإبقاء على الكيان العراقي في الوقت الذي كان الاندماج في الجمهورية العربية المتحدة يبدو أنه سيمكن من تحقيق الوحدة العربية التي طالما نودي بها في الخطاب السياسية، قد سدد للمطامح الناصرية ضربة قاتلة؛ فقد أوقف قاسم المد الناصري وحاول أن يعيد للعراق دوره باعتباره قوة عظمى في العالم العربي وهو الدور الذي كان له في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات مؤكداً بذلك أن الناصرية لم تكن غير اللحظة المصرية من القومية العربية. وبعد انقطاع دام بضع سنوات استأنف من جاء بعده من البعثيين هذا الطموح القومي العربي، كما أصبحوا ورثة سياسته في السراء والضراء من قومية علمانية ومن سعي للاستقلال الاقتصادي ومن مكافحة الانفصال الكردي ومن نزاع حدودي مع إيران ومن رغبة في الهيمنة على الخليج وفي ضم الكويت فسنوات الجمهورية العراقية لم تكن قط فاصلاً زمنياً بل أظهرت أن التوجهات المختارة لاربعة فيها كما أظهرت العنف الدائم من أجل تحقيق الأهداف.

الجمهورية العربية المتحدة

الأوهام العاطفية والصراعات العربية والمصاعب مع السوفيت

تمت الموافقة على الاتحاد المعلن يوم غرة فبراير 1958 في استفتاء شعبي أجري يوم 23 فبراير 1958 بنسبة 98،99٪ من الأصوات، وفي ذات الوقت أعلم عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني عبد الناصر، بأن بعض المقربين من الملك سعود قد اتصلوا به وقد يكونوا عرضوا عليه مبالغ باهظة لمنع تحقيق الاتحاد بل ولاغتيال عبد الناصر؛ ونظراً للأدلة المقدمة التي تظهر إيداع مبالغ من المال كانت الفضيحة كبرى وتم تحييد السياسة السعودية مؤقتاً. وتسلم ولي العهد الأمير فيصل الوزارة وركز على شخصه المسؤوليات الأساسية.

ولقد تميزت الفترات الأولى من تاريخ الجمهورية العربية المتحدة بحماس شعبي كبير، وتحول عبد الناصر مرات عديدة إلى سوريا حيث كانت الجماهير الهائجة تهتف باسمه؛ فالجماهير ترى في الوحدة وسيلة للتغلب على المصاعب السياسية الدائمة التي عرفتها سوريا، بل إن الاتحاد كان أبعد من ذلك يبدو صيغة سحرية تمكن من مجابهة كبريات المسائل الهامة كالنمو الاقتصادي والتوتر مع إسرائيل. ولم يتمكن جمال عبد الناصر من التوصل إلى توجيه هذه الحركة الشعبية في منظمة سياسية ذات هيكل - إذا ما حل زمن المصاعب وخيبة الأمل افتقد النظام الجديد دعم الجماهير. إذ لم يعد لنفسه قواعد ثابتة - وكانت البرجوازية الصناعية السورية النشطة الجزيئة تؤيد الاتحاد. لأنها كانت تعتقد أن السوق المصرية سيكون من الأيسر النفاذ إليها بعد الاتحاد. ولقد كان اللبنانيون والسوريون منذ قرون على صلات وثيقة مع وادي النيل ويساهمون في تنميته الاقتصادية. وكان السوريون واللبنانيون المقيمون بمصر عنصراً حركياً وامتلكوا بالبلاد العقارات الهامة. وتبين لهم أن الاندماج يسير في الاتجاه الحسن. والواقع أن المصريين كانوا غالباً ما شبهوا الشوام بالأجانب الذين يعتبرونهم مستغلين وكانوا غالباً ما شبهوا منهم. ولقد أخذ سوء التفاهم هذا يتضح شيئاً فشيئاً فالطبقة السياسية باستثناء البعث كانت تود اتحاداً لا وحدة اندماجية كاملة مثل تلك التي وقعت والتي

ألفت الأحزاب. وفي البداية حصل السياسيون السوريون على مناصب هامة في المجلس التنفيذي بالإقليم الشمالي (الاسم الجديد لسوريا) ثم تم إقصاؤهم عن المسؤوليات الأساسية فقد كان عبدالناصر لا يطمئن إليهم ويهتمهم بأنهم جميعاً مرتبطون ببلد أو بلدان عربية أو غير عربية، وكان بشكل عام يحقر الملاك السياسي العربي وإن مال إليه، وكان دائماً متعباً لاتهامه بالإنهازية. ويستثني البعث والشيوعيون غير أنهم منافسون تجب محاربتهم.

أن الجمهورية العربية المتحدة إذا ما حكم عليها بأن تظل مواجهة ثنائية بين السوريين والمصريين فإنها لا يمكنها إلا أن تكون هشة في غاية الهشاشة، فكان عليها أن تمتد لتشمل أراض عربية أخرى، ومن ثم جاءت أهمية الحرب الأهلية اللبنانية الأولى والتشجيع الذي قدم لخصوم شمعون. وفي يوم 8 مارس اشتركة اليمن وكانت ملكية مع الجمهورية العربية المتحدة لتؤسس معها الدول العربية المتحدة. وكان هذا الاتحاد شكلياً ليس إلا، وبعض الضباط اليمنيين وحدهم هم الذين كانوا يرون في الضباط الأحرار المصريين مثلاً يحتذى، كما أن العراق بثورة 14 تموز 1958 بدت أنها تحولت إلى الناصرية وستلتحق بالجمهورية العربية المتحدة لتعطيهما الدفع اللازم كي تمتد إلى كامل العالم العربي بفعل قوتها الجاذبة فحسب. وتدخل الأمريكان في لبنان والإنجليز في الأردن حيث أرسلوا جنوداً لمنع انهيار آخر مملكة هاشمية. لكن قاسم في العراق اعترض على اندماج العراق في الجمهورية العربية المتحدة وسرعان ما اتخذ موقف المناقش لجمال عبدالناصر في العالم العربي ولدى الاتحاد السوفيتي. وكان عبدالناصر يشجع بكل حيوية محاولات زعزعة استقرار النظام في العراق، وبلغت تلك المحاولات ذروتها بتمرد الموصل في مارس 1959، وفشلت محاولات مد الاتحاد ليشمل بلداناً أخرى لذا بدأ العمل بالوحدوي الذي بدأ بين مصر وسوريا هشاً جداً في الوقت كان يتوجب على عبدالناصر تأكيد حياده الإيجابي من جديد في وجه الضغوط السوفيتية.

لم يستطع الاتحاد السوفيتي القبول بإلغاء الحزب الشيوعي السوري أحد أهم الأحزاب بالمنطقة. وذهب زعيمه خالد بكداش للمنفى بأوروبا الشرقية ومن ثم ضاعف هجماته على الجمهورية العربية المتحدة التي كانت كامل الصحافة الشيوعية ترددها. وبدأ الشيوعيون السوريون بمظهر ألد أعداء الجمهورية العربية

المتحدة. ومكنت الثورة العراقية من بروز نظام جديد مناهض للإمبريالية ميال إلى الاعتماد على الشيوعيين المحليين. وبدأ هذا النظام الجديد للسوفييت جذاباً أكثر من نظام عبدالناصر. وكان الاتجاه الذي اتخذته القومية العربية الناصرية نحو اتحاد كل العرب لايروق لموسكو. ولكن مايلانها هو دولة مصرية تقود مجموع الدول العربية في سياسة حيادية ومناهضة للإمبريالية. أما تكوين مجموعة سياسية موحدة كبرى باسم العروبة والاشتراكية العربية ومعادية للبروليتاريا العالمية فذلك ما لا تقبله النظرية الماركسية.

إن النقاش الإيديولوجي للسنوات التي دامتها الجمهورية العربية المتحدة يسمح لنا بأن نحدد المطامح الناصرية تحديداً أفضل، ففي يوم 23 ديسمبر 1958 وفي خطاب ببورسعيد بمناسبة الذكرى الثانية لإجلاء القوات الفرنسية البريطانية والرجعية هاجم عبدالناصر بالمستوى نفسه كلا من الشيوعيون ومن يساندهم، كما هاجم الصهيونية والرجعية فقد قال:

«إن الرجعية كانت تدرك أن القومية العربية تحرم الإستغلال والحزب الشيوعي كان يدرك أن القومية ستقضي على الإنتهازية؛ لذلك أعلنت الرجعية والحزب الشيوعي معارضتها للقومية العربية والاتحادات العربية. لكنهما لم يستطيعا أن يرفعا رأسيهما، في وجه تيار القومية العربية الهادر، لقد وقفت الرجعية والحزب الشيوعي سوريا ضد الاتحاد وعملا ضد القومية العربية.

«[...]. لقد تحالفت الرجعية والصهيونية ضد القومية العربية وضد الوحدة العربية. إن إسرائيل تعمل ما في وسعها ضد وحدتكم وضد قوميتكم وضد ثورتكم الاجتماعية. ويؤسفني أن أقول بأنه ثمة بعض التجمعات التي أعلنت وقوفها ضد هذه الوحدة، ويؤسفني أن أقول لهم إن الشعب العربي المؤمن بالوحدة لن يستطيع أن يعتبرهم جزءاً منه. إن هذه المجموعات تريد خيانة الشعب وتفضيله وأن تشيع بينه الشائعات ليكون ذلك وسيلة للإمبريالية وأعوانها أو للصهيونية. لقد أعلنت بأن على الأمة أن تشكل اتحاداً قومياً. غير أن الحزب الشيوعي قد رفض ذلك [...] ولقد دعا بعض الأعضاء إلى صالح الانفصال ورفضوا أي اتحاد مع القومية العربية. ذلك ما تدعو اليه الصهيونية التي تريد التمرکز في قلب الأمة العربية كي تتمكن من جديد من استغلال بلادنا.»

كانت الحكومة العراقية تهاجم يومياً باعتبارها دُمية في أيدي الشيوعيين الذين يريدون إقامة دولة شيوعية خائنة للقومية العربية، ولقد وصلت قضية الموصل بالمجادلة مع الاتحاد السوفيتي إلى أعلى مستوى. ولقد ذهب خرتشوف في مارس 1959 إلى حد إدانة السياسة الناصرية على رؤوس الأشهاد:

«عندما أقمنا علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة كنا على علم بأفكار عبدالناصر المعارضة للشيوعية. ولقد اعتقدنا أنه كان ينبغي إعاره اهتمام أكبر للمطالب الديمقراطية للشعوب، في فترة كفاح التحرير الوطني التي تتطلب وحدة كل القوى المعادية للإمبريالية. لكن لسوء الحظ نتخذ الآن إجراءات لخنق التطورات للحرية، ليس في الجمهورية العربية المتحدة فحسب بل كذلك في بلدان أخرى. وإننا نريد أن نقول بكل ود بأنه إذا تم الإصرار على اتباع هذه السياسة فإن مصيرها حتماً إلى الإفلاس.

«[. . .] إنهم يؤكدون أن القومية العربية هي فوق مصالح مختلف البلدان العربية وفوق مصالح مختلف شرائح سكان البلدان العربية. وما من شك في أنه لا ينبغي تجاهل مصالح الشعب بعد أن تحررت البلاد من الهيمنة الأجنبية فمصالح جميع العرب لا يمكن أن تتطابق بحيث إن المحاولات القائمة تحت راية القومية لتجاهل مصالح العمال خالية من كل أساس.»

واتهمت الصحافة الناصرية الشيوعيين العرب بأنهم انفصاليون وشبههم عبدالناصر أمام المتظاهرين الذين كانوا يرفعون المصاحف «بالخوارج» الذين خرجوا عن الإسلام في بداية التاريخ الإسلامي. وألقى السادات خطبة الجمعة بجامع الأزهر وأشار إلى الصراع بين الإسلام المُدافع عن القيم الروحية وبين المادية. وهدأت المجادلة بعض الشيء في الأشهر الموالية. ولئن كان عبدالناصر يعارض الشيوعية صراحة فلقد أكد في ذات الوقت التوجه الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة. ومنذ عام 1960 شرع في تأميم قطاعات كاملة من الاقتصاد.

والاشتراكية العربية في نظر المنظرين. تتميز برفضها صراع الطبقات الذي يؤدي إلى دكتاتورية الكادحة. وهذه الاشتراكية هي اتحاد قومي يتلقى فيه

المعوزون مساعدة الجميع وهي تتطور إلى حد اختفاء الفروق الطبقية . وهي تعادي الملكية الخاصة ولأولئك الذين يستغلون الشعب غير أنها ليست ضد الملكية الناشئة عن العمل الإنتاجي ، والملكية الخاصة غير المستغلة ينبغي بالتالي الحفاظ عليها . والتأميمات في قطاع الاقتصاد لا يمكن إلا أن تكون جزئية . والفرد هو أساس المجتمع . ووجود الدولة ليس له من دور سوى مراعاة العدالة الاجتماعية ، وهي ليست دولة شمولية مثلما في الاتحاد السوفييتي وترفض الاشتراكية العربية التضحية بجيل أو جيلين من أجل بناء مستقبل مشرف مثلما تفعل الشيوعية السوفيتية - وترفض فرض الصمت والطاعة العمياء لأوامر الدولة والحزب ؛ فالإتحاد القومي ليس حزب مناضلين يمتنون النضال بل مكان تجتمع فيه وتلتقي كل الطبقات .

وتحاول الولايات المتحدة الاستفادة من هذا الخصام مع الإتحاد السوفييتي كأداة ربط علاقات ثقة مع الجمهورية العربية المتحدة . وهكذا عندما اشتكى المسؤولون المصريون سنة 1960 من أن الطلاب الموفدين إلى الإتحاد السوفييتي يفرض عليهم حضور محاضرات إجبارية عن الماركسية ، إتصل عبدالناصر بالأمريكيين وقام جسر جوى صغير بنقل الطلبة من الإتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة حيث أنمو دراستهم الجامعية ، كما جرى تبادل رسائل ودية بين كيندي وعبدالناصر وأعيدت المساعدة الغذائية الأمريكية التي بلغت من عام 1961 إلى عام 1964 سبعمائة مليون دولار تدفع بالعملة المحلية وكانت مصحوبة بقروض شتى ارتفعت إلى 500 مليون دولار .

وفي سنة 1961 أكد جمال عبدالناصر بالتعاون مع تيتو ونهرو على حياده بتأسيس حركة عدم الإنحياز التي إجتمع مؤتمرها الأول ببلغراد من 1 إلى 6 سبتمبر 1961 ، ولم تُدع الصين الشعبية هذه المرة . كون الإفريقيون والآسيويون حركة ذات توجه نحو تحرير العالم الثالث من سيطرة الغرب ، أما حركة عدم الإنحياز فهي تبدو راغبة في إقامة توازن بين الكتلتين . فهي تؤكد بأن «كل محاولة لفرض نظام سياسي أو اجتماعي ما على الشعوب بالقوة ومن الخارج كفيلة بتعرض السلام العالمي للخطر»⁽⁵⁾ .

كان الإتحاد السوفييتي يرى التمييز بين السياسة والاقتصاد كما يرى أن عليه أن يدخل في اللعبة مع عبدالناصر . ولئن كانت الخلافات السياسية ظاهرة

معروفة فإن السوفييت لم يمارسوا أي ضغط اقتصادي على الجمهورية العربية المتحدة. فقد وصلوا تقديم مساعدتهم الاقتصادية جهاراً، هي التي كانت تتمثل في أعمال السد العالي، وكانوا يرون أنه لا شيء نهائي في هذا الصدد وأن عبدالناصر قد يغير سياسته (وكان لهم موقف مختلف مع السادات في السبعينيات)، وكانت مساعدتهم تُهم خاصة وبشكل أساسي الصناعة الثقيلة. ولا بد أن يدعم ذلك الطبقة العاملة المحلية التي قد تكون قاعدة لحركة عمالية مؤيدة للاتحاد السوفيتي، وكانت إجراءات التأميم وسياسة الاقتصاد الموجهة المتخذة من قبل عبدالناصر في الفترة نفسها تسير في الاتجاه الصحيح.

وفي هذه الحال كانت الإيديولوجيا الماركسية اللينينية تحجب واقع الأحداث عن المسؤولين السوفييت؛ فالأفكار الشيوعية لم تجد لها أنصاراً في العالم العربي إلا لدى المثقفين وفي مهن مثل المهن الطبية ولدى الأقليات أما الجماهير الشعبية حتى العمالية - منها فقد ظلت مرتبطة بالثقافة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً. وكان القمع الذي تمارسه أجهزة الدولة من الفعالية بحيث كان يحول دون أي اتصال بين المثقفين والعمال.

وكان عراق قاسم ينأى شيئاً فشيئاً عن الشيوعيين وعن الاتحاد السوفيتي، ولقد وضعت نهاية الجمهورية العربية المتحدة الظروف الضرورية لتقارب جديد بين القاهرة وموسكو.

أزمة الكويت:

كانت دول المشرق العربي متجمعة نظرياً في كتلتين مذهبيتين وفق معايير الحرب الباردة بين الشرق والغرب - وكانت التسميتان المألوفتان «تقدميون» و«محافظون» مستعملتين. غير أن هاتين الكتلتين كانتا شديدتي الانقسام على نفسيهما؛ فالمصلحة السياسية الآتية لكل دولة ربما أدت إلى اتخاذ مواقف متعارضة تماماً مع المذهب الإيديولوجي المعلن من قبل السلطات القائمة. وكانت أزمة الكويت خير مثال على ذلك. والكويت هي أهم إمارة بالخليج. فهي تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً قرب شط العرب بين العربية السعودية والعراق وقريب من إيران. تأسست هذه الإمارة في القرن الثامن عشر فوق موقع استيطان بشري قديم وكانت لها علاقات غير وثيقة مع الدولة العثمانية قبل أن

تصبح بريطانيا سنة 1899 . واحتياطي النفط فيها أهم ما في العالم وتكلفة استخراجها أقلها في العالم ، ولقد بدأ استغلاله منذ الثلاثينيات أي قبل الإمارات الأخرى بما يزيد على جيل . وفي بداية الستينيات كان متوسط الدخل للسكان الواحد أعلى بقليل من مثيله في الولايات المتحدة . ولقد قررت بريطانيا العظمى منحها الاستقلال في يوليو 1961 . وفي عهد الانتداب البريطاني اعترفت العراق بالإمارة وحددت حدودها معها . غير أنها بعد حصولها على استقلالها سنة 1933 عادت فأنكرت وجود هذه الجارة الصغيرة . ولقد طالب عبد الكريم قاسم بعد نوري السعيد بهذه الأرض باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق . باسم حق تاريخي يرتكز على العلاقات القديمة بين الإمارة وبين الدولة العثمانية : فنهاية الحماية البريطانية ينبغي أن تعيد الإمارة إلى وضعها قبل 1899 حيث كانت تابعة للواء البصرة وحيث كان الأمير ممثل السلطة المركزية (ولاحسب هذه الذريعة القانونية حساباً للمعاهدات التي وضعت نهاية للحرب العالمية الأولى وكرست نهاية الإمبراطورية العثمانية وكذلك حق تقرير المصير) .

وترتكز هذه المطالبة كذلك على المذهب «التقدمي» القاضي باقتسام عائدات النفط لصالح غالبية العرب كما تركز على رفض ظهور دولة عربية جديدة باسم الوحدة العربية المنشودة ، وكان العالم العربي متخوفاً حقاً من أن تطلب الإمارة الانضمام للكمونولث بدلا من الجامعة العربية . وفي يوم 25 يونيو سنة 1961 أعلنت الحكومة العراقية عن نيتها في ضم الإمارة وحشدت جيوشاً على الحدود مع التأكيد بأنها لن تلجأ إلى استعمال القوة . واستنجد الكويتيون ببريطانيا التي أرسلت يوم غرة يوليو 1961 وحدات عسكرية للدفاع عن الإمارة على عين المكان . واشتركت العربية السعودية في هذا العمل .

كانت مواقف العراق نظرياً تتفق مع التأكيدات الأيديولوجية للنظام الناصري . أضف إلى ذلك أن للعراق نظاماً «تقدمياً» في مقابل الممالك «المحافظة» مثل الأردن والعربية السعودية الداعمة لاستقلال الكويت . غير أن العراق إذا ما ضم الكويت فستدعم قوته بشكل كبير ، وكذلك سيزداد تحديها للزعامة المصرية . فأيد عبدالناصر استقلال الإمارة ليعارض التوسع العراقي ، كما جعل حكومته تبين الفرق بين حركة تلقائية نحو الوحدة العربية تكون تعبيراً

عن رغبة الجماهير وبين الضم بالقوة. «إن العلاقات بين الشعوب العربية لا يمكن أن تنظمها إلا المبادئ التي وضعتها الأمة العربية عبر نضالها الطويل المبادئ التي تسير عليها حركة الأمة العربية في مستقبلها نحو هدفها المتمثل في بناء الوطن العربي الحر والمواطن العربي الحر.

«وفي هذه الروح، فإن رأي الجمهورية العربية المتحدة حول موضوع الموقف المفاجيء الذي قام بغتة بين الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت يتلخص في مايلي:

«(1) إن الجمهورية العربية المتحدة بإيمانها الراسخ بأن الوحدة العربية الشاملة أمانة مقدسة أودعها التاريخ العربي للمستقبل العربي، لهي على يقين بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تسيرها المعاهدات أو الاتفاقيات القديمة أو الجديدة التي حصلت عليها أطراف عربية أو أجنبية، لكن العلاقات بين الشعوب العربية يسيرها بل ويضعها ماحو أعمق من المعاهدات والاتفاقيات.

«(2) وتبعاً لذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تأمل دوماً في أن تقام حركة الشعوب العربية نحو مثلها الأعلى في الاتحاد وفق أنماط غير النمط التقليدي الأوروبي الذي حكم أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية والذي أدى بها نتيجة التمسك بمطالبات إقليمية تركز على بنود إتفاقيات قديمة إلى إثارة مسائل جانبية وسطحية، وهي فادحة على إنتاج آثار عميقة في العلاقات بين الشعوب. ومن أجل ذلك فالجمهورية العربية المتحدة لا يمكنها أن تقبل بمبدأ «الضم» وفي الوقت ذاته فهي مستعدة لبذل كل الجهود لدعم منطق الوحدة الشاملة.

«(3) إن الجمهورية العربية المتحدة الدولة المبنية من الاتحاد الكامل بين مصر وسوريا لا يسعها بطبيعتها إلا أن تساند كل حركة نحو الاتحاد الكامل أو الجزئي غير أن الاتحاد الجزئي أو الكامل يجب ألا يكون ولا يمكن أن يكون إلا التعبير الإجماعي عن الإرادة الشعبية العربية باعتباره قائماً على الاختيار الحر.

«(4) لقد كان دوماً من رأي الجمهورية العربية المتحدة أن من واجب الشعوب العربية الكبرى أن تكون سنداً نزيهاً للشعوب العربية الصغرى فتدعم

إرادتها في نزاهة مستمدة من أصول التضامن العربي . ولقد كان دوماً من رأي الجمهورية العربية المتحدة أن هذا الدعم التزيه والقوي كان لتشجيع روح الوطنية العربية في المنطقة الصخرى للعالم العربي حيث أفلحت الامبريالية في التسلل منذ أمد بعيد حيث ظهرت بمظهر الصديق والحال أنها لم يكن لها من هدف غير ضمان مصالحها ومواصلة الاستغلال .

«وإنه لمن دواعي الأسف أن تقوم هذه الوضعية غير المتوقعة بين حكومة الكويت والجمهورية العراقية في الوقت الذي أعلن فيه استقلال الكويت، وتلك خطوة إلى الأمام كان من الضروري تشجيعها ورعايتها وتوطيداً للروح القومية العربية وتأكيداً على ما يمكن أن يهبه التضامن العربي باعتبار تلك أسباباً للثقة والطمانية .

«(5) إن الجمهورية العربية المتحدة إيماناً منها بأن شعب العراق العظيم لديه أسباب في دعوته إلى الإخاء بينه وبين شعب الكويت وهي أسباب أعمق وأدوم من وثائق الامبراطورية العثمانية . إن لهذا الشعب قومته العربية مثلما لشعب الكويت، وذلك في حد ذاته رابطة تواصل بينهما كافية لخلق اتحاد سياسي إذا ما توفرت الشروط، وأول هذه الشروط هو أن تتبلور عند كليهما الإرادة الشعبية الاجتماعية للمطالبة بهذه الوحدة وتحقيقها .

«(6) إن الجمهورية العربية المتحدة تأمل أن يوضع حد لهذا الوضع غير المتوقع بطريقة مطابقة للقيم العربية . ولا يمكن للجمهورية العربية المتحدة أن تتصور اندلاع نزاع حول أرض عربية بين شعب عربي وشعب عربي آخر، والتعليمات الواضحة للتاريخ هي أن كل الأرض العربية لكل الأمة العربية، كما لا يمكنها أن تتصور أن يأتي يوم يقف فيه جندي عربي في مواجهة جندي عربي آخر في وقت تواجه فيه الأمة العربية أخرج الفترات من تاريخ نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية، وفي فترات يتقرر فيها مصير الأمة العربية الموحد بالنسبة للقرون القادمة في فترات هي على هذه الأسس في حاجة لكل قدراتها وكل وعيها وفي حاجة لكل جندي من جنودها القادرين على حمل البندقية .

ولئن تضمن الإعلان بعض النفاق - إذ لم تتردد مصر في السنة التالية في توزيع جيشها في الحرب الأهلية اليمنية - فإن عبدالناصر قد رفض دوماً مع

ذلك سياسة الضم . فلقد كان يعلم أن قوته ترتكز قبل كل شيء على خطابه وعلى الموافقة الشعبية . ولئن كان لا يتردد في التدخل في السياسة الداخلية للدول العربية الأخرى مثلما حدث ذلك في لبنان والأردن فلقد كان دوماً على استعداد لقبول التسويات السياسية التي تبقي على تلك الدول تحت نفوذه مع احتفاظها بكياناتها مثلما حصل ذلك بلبنان سنة 1958 والأردن مرات عديدة . ولقد كان العراق منذ عام 1964 إلى عام 1969 خير دليل على هذا المنهج .

أصبح الوضع صعباً عندما طلبت الكويت قوات انجليزية ، وطالبت الجمهورية العربية المتحدة بتسوية سلمية تتضمن انسحاباً فورياً للقوات البريطانية ، وعرضت القضية على مجلس الأمن . ودفع العراق بأن الكويت ليست ولم تكن قط دولة مستقلة . وأنها كانت دوماً تعتبر من الناحية التاريخية والقانونية جزءاً من مقاطعة البصرة العراقية ، وبالتالي فلا يمكن أن تكون هناك مسألة خلاف دولي قائم بين العراق والكويت ما دامت الكويت جزءاً لا يتجزأ من جمهورية العراق .»

استعمل الاتحاد السوفيتي حقه في النقض (الفيتو) ضد قرار قدمته بريطانيا العظمى يكرس استقلال الكويت . وفي يوم 20 يوليو وافق مجلس الجامعة العربية على قبول الكويت بالجامعة وطلب منها في المقابل تعويض الوحدات الأجنبية بوحدات عربية . والتزمت الكويت يوم 12 أغسطس بإجراء هذا التعويض وفي يوم 23 سبتمبر تمركزت بالإمارة قوة عربية للتوسط مكونة من مصريين وسعوديين وأردنيين وسودانيين . وبعد أن أفلح عبد الناصر في الجزء الأول من مناوئته القاضية بالإبقاء على الكويت جزءاً من الجامعة العربية (يتمتع بحرية كاملة بلا قوات أجنبية) سحب وحدته العسكرية في شهر أكتوبر حتى لا يظهر بمظهر المشارك مع الممالك المحافظة . وقاطع العراق المؤسسات والبلدان التي أقامت علاقات مع الكويت ووجد نفسه في عزلة متزايدة .

ساند الاتحاد السوفيتي عبدالكريم قاسم في قضية الكويت وعارض دخول هذا البلد منظمة الأمم المتحدة . ولم يرفع اعتراضه إلا بعد سقوط قاسم وقبلت الإمارة بالأمم المتحدة في 14 مايو 1963 ، وفي يوم 4 أكتوبر 1963 اعترف العراق « باستقلال الإمارة وسيادتها الكاملة » . وفي يوم 15 أكتوبر حددت

اتفاقية الحدود بين الدولتين - وكانت التوترات تعود للظهور دورياً وتُمر بأزمات مثلما حدث في مارس - أبريل سنة 1973 . وفي يوليو سنة 1977 أعيد فتح الحدود وفي يوم 3 نوفمبر عام 1977 وقع اتفاق تعاون بين البلدين . ولقد شهدت الثمانينيات تحسناً في العلاقات؛ رغم أن العراق ظل يطالب دورياً بتسهيلات فوق التراب الكويتي حتى يكون له منفذ أفضل على الخليج وتلك مسألة أصبحت حيوية مع الحرب العراقية الإيرانية . وفي سنة 1990 عاود صدام حسين سياسة أول رئيس للجمهورية العراقية بوسائل أكبر وتصميم أكثر حزمًا

إخفاق الجمهورية العربية المتحدة

يعود إخفاق الجمهورية العربية المتحدة إلى مجموعتين من العوامل بعضها اقتصادية والأخرى سياسية .

فالبرجوازية السورية لم تتمكن من الوصول إلى السوق المصرية، وكان النظام الناصري قد طور بيروقراطية آخذة في التوسع ولقد أخذ القطاع العام أهمية متزايدة بسبب إجراءات التأمين، وهو القطاع الذي أنشئ ابتداءً من أزمة السويس نتيجة إجراءات تمصير الاقتصاد .

ولقد أفرزت الناصرية نظام تسيير بيروقراطي للاقتصاد ميّالاً بطبيعته إلى التوسع . ولقد سيطرت على الاقتصاد هيكلية تقنية حقيقية واتخذت قاعدة للنظام السياسي . ثم إن هذا النمط المصري قد فرض في الإقليم الشمالي بدءاً من عام 1960 حتى عام 1961 . وحيث إن سوريا لم يكن لها الملاك المعتاد على هذا النمط من التسيير فقد كانت مناصب المسؤولية بالإقليم الشمالي في الغالب من نصيب المصريين والحال أن السوريين كانوا قليلي العدد في الإدارة المصرية (الإقليم الجنوبي). ورات البرجوازية السورية أنها قد سُلّبت دورها في بلادها فحرك ذلك شعوراً سورياً خالصاً في الرأي العام . وكان الاقتصاد السوري منافساً للاقتصاد المصري وليس مكماً له . وكما هو الحال في كامل العالم العربي كانت تيارات التبادل متجهة في الغالب نحو البلدان المصنعة من الشرق أو من الغرب . وحركة الوحدة العربية لا تركز على معطيات اقتصادية ملزمة بل إن التيارات الاقتصادية تعارض مع الحركات الوحدوية، والخطاب

الوحدوي هو مذهبي لاغير. ولبنان باقتصاده الخدمي هو وحده الذي استطاع خلق تبادل عربي عربي.

كانت مصر تبدو أنها تستغل الاقتصاد السوري لصالحها فقط. وزادت من تفاقم الأحوال الاقتصادية سلسلة من السنوات الجفاف في وقت تسارع فيه هروب رؤوس الأموال تجاه لبنان خاصة إثر إجراءات التأميم الاقتصادي.

وضاعفت ظاهرة الشائعات شعور الكراهية، فأشيع بأن في نية مصر توطين ملايين الفلاحين القادمين من وادي النيل بسوريا لمواجهة نمو السكان. كما كانت الاستقطاعات والتوسعات المصرية يتم تهويلها في تصورات الجميع. وبدأ الرأي العام السوري يعتبر أن الاتحاد قد تم على حساب مصالح البلاد الحيوية.

منذ البداية لم يطمئن جمال عبدالناصر للبعث التنظيم السياسي الوحيد الذي كانت له رغبة حقيقية في الاندماج الكامل مع مصر وكان حزب البعث يأمل في الدخول لمصر عن طريق الحزب الواحد. غير أن الوزراء البعثيين أدركوا أنهم لم يترك لهم غير هامش بسيط من التصرف بالإدارة. فلم تكن لهم مسئوليات فعلية ولا سلطة بالنظام الجديد. ومنذ نهاية 1950 فضل حوراني والبطار الاستقالة من وظيفتهما الوزاريتين. وأعاد الحزب السوري - الذي حُل رسمياً - تشكله سراً. ولم يبق غير المعتدلين في تعاونهم مع المصريين. ثم إن إجراءات التأميم الاقتصادية والإصلاح الزراعي قد ألقي بهم في المعارضة في حين كان نجاح الدعاية الشيوعية المهاجمة لمصر يومياً يثير قلقهم. ولم يكن بوسعهم ترك الحزب الشيوعي يستغل وحده هذا الموضوع الذي أصبح شعبياً. واعتمد عبدالناصر على عبدالحميد السراج رئيس المكتب الثاني سابقاً (الاستخبارات). ولمواجهة هذا التذمر المتزايد نظم السراج دكتاتورية بوليسية حقيقية متمثلة في الاعتقالات التعسفية والتعذيب وما شابه ذلك من الأعمال التي افقدت الناس ثقتهم بالنظام الناصري. وتولى المشير عبدالحكيم عامر قائد جيش الجمهورية العربية المتحدة حكم الإقليم الشمالي ولم يتمكن من مراقبة العسكريين السوريين.

كان أكثر الضباط نشاطاً سياسياً قد أرسلوا إلى الإقليم الجنوبي. ولقد تشكلت في هذا المنفى منظمة عسكرية سرية ذات ميول بعثية هي «اللجنة

العسكرية، وكانت ذات تطرف يساري. وكانت تستقطب صفار الضباط خاصة، الذين تكونوا بعد الاستقلال وتدريبوا في الاتحاد السوفيتي. وكانوا في الأغلب قد انخرطوا في البعث حتي قبل دخولهم الجيش وكانوا في غالبيتهم من العلويين والدروز وكان من رؤسائهم صلاح جديد وحافظ الأسد. ومن هذه اللجنة العسكرية نشأ البعث الجديد سنة 1966. وفي تلك الفترة لم يقوموا بأي دور في إنهاء الجمهورية العربية المتحدة لوجودهم بمصر. وفي أغسطس 1961 أصبحت الحكومة محصورة تماماً بمصر. ولم يكن من بين نواب الرئيس السبعة غير سورين اثنين. ورأى السوريون أن قد طفح الكيل واسترضاء لهم أتخذ السراج كبش فداء فأقبل من منصبه يوم 26 سبتمبر. لكن فوات الأوان. وفي يوم 28 سبتمبر 1961 نظم الجيش انقلاباً جديداً. وبعد تردد في الدخول في صراع مسلح رفض عبدالناصر الحرب الأهلية وأعاد كل المصريين الموجودين بسوريا إلى بلادهم. واستعادت البلاد استقلالها.

إن إخفاق الجمهورية العربية المتحدة يؤدي إلى التساؤل حول المعنى العميق لتصرفات جمال عبدالناصر. فهدفه الأول - كما يبدو محتلاً - كان الهيمنة المصرية لا اندماج الدول العربية. ولكن البعث هو الذي فرض عليه الاندماج، ومنذئذ صارت هذه الفكرة الجديدة ضمن دعايته العربية ولقد جعل الصراع على السلطة بين عبد الناصر والبعث كل محاولة لتحقيق الوحدة العربية لا طائل من ورائها. إن فشل الجمهورية العربية المتحدة - وقد احتفظت مصر بهذا الاسم حتى عام 1971 - قد سدد ضربة مميتة لفكرة الوحدة العربية التي لم تعد قط للظهور بشكل ملموس مثلما حدث. ولقد بدا عندئذ أن القضية لم تكن غير حلقة من سلسلة الصراع على سوريا. فمصر كانت قد أفلحت في هزيمة العراق الهاشمي، ولكنها هُزمت بدورها بسبب أخطائها في الوقت الذي ظهر فيه عراق ثوري منافس لمصر.

وفي نهاية عام 1961 ظلت الناصرية رغم كل شيء القوة المسيطرة بالشرق العربي، كما ظلت سوريا ذات النظام الهش موضوع النزاع الرئيسي من أجل السيطرة. واستمرت اللغة السياسية في التعميق والمواجهة في اتخاذ طابع إيديولوجي متميز إلى حد أنه يمكننا أن نطلق عليها تسمية «الحرب الباردة» العربية.

الحرب الباردة العربية

إن هذه الفترة الممتدة من نهاية الجمهورية العربية المتحدة إلى حرب يوليو عام 1967م والتي عرفت نهايتها في قمة الخرطوم (29 أغسطس - غرة سبتمبر عام 1967م) تتميز بانقسام المشرق العربي إلى قوى متعادلة وبإخفاق آخر المحاولات الجدية للوحدة العربية وعبر هذه الانقسامات والمواجهات تعمق الشعور في تدعيم الأجهزة الحكومية، وإن تجسيد الوعي الفلسطيني الذي أدى إلى مواجهة جديدة من إسرائيل والبلدان العربية يرمز إلى التخلي عن المطالبة بالوحدة التي كانت حتى يؤمئذ تحظى بالأولوية.

بداية تحرر البلدان النفطية:

منذ بداية الخمسينيات عرفت السوق النفطية تحولات غيرت بنيتها تغييراً هاماً.

(1) نصيب الشرق الأوسط المتزايد من الإنتاج العالمي 17٪ حوالي عام 1950 و 37٪ سنة 1973. وأصبحت المنطقة حيوية بالنسبة لانتقادات أوروبا واليابان وحتى الولايات المتحدة إلى حد ما. حدث هذا التطور في إطار ارتفاع حاد للإنتاج العالمي: 541 مليون طن سنة 1950 و 1080 مليون طن سنة 1960، و 2.337 مليون طن سنة 1970 و 2847 مليون طن سنة 1973، أي أن الإنتاج تضاعف خمس مرات في غضون ما يزيد بقليل على العشرين عاماً.

(2) ظهور شركات مستقلة بالشرق الأوسط. وهي إما شركات خاصة أمريكية وإما شركات حكومية لبلدان تسعى للإفلات من سيطرة الشركات الكبرى، مثل فرنسا وإيطاليا، وهذه الشركات مستعدة، من أجل الحصول على حصتها من السوق، لتقديم شروط أفضل للدول المنتجة بأخذ هامش أقل ومستفيدة في الوقت ذاته من الأسعار التي حددتها الشركات الكبرى.

(3) تغير وضع البلدان المنتجة التي انطلقت في سياسات تحديث الاقتصاد والمجتمع ذات المنحى الوطني. فقد أصبحت لها نخبة جديدة قادرة على قيادة المواجهة مع الشركات على الصعيد التجاري أولاً ثم على الصعيد

التقني ذاته، فالزمن الغابر الذي كانت فيه المفاوضات تتم بين شيوخ البدو وممثلي الشركات قد حلت محله مفاوضات عسيرة بين محاورين تخرجوا من الجامعات والمعاهد التجارية نفسها وذوي معرفة بدقائق القانون التجاري.

ومنذ عام 1948 استغلت الشركة المستقلة الأمريكية أويل نقطة الضعف الناشئة عن وجود المنطقة المحايدة المشتركة بين العربية السعودية و الكويت والتي كانت لذلك خارج مناطق الامتياز الممنوحة من قبل البلدين، لتطلب منهما منطقة امتياز مقابل إتاحة تعادل 50٪ من الفوائد على الأسعار المعلنة. وسرعان ما تعمم هذا النظام المعروف «بالفتي فتي» في البلدان الأخرى وحل محل طريقة الاحتساب القديمة المتمثلة في سعر محدد منخفض عن كل طن مصدر. وفي إيران اعترضت على نمط التعاقد الجديد هذا شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية التي حلت محل شركة الزيت الإنجليزية الفارسية. فقامت الحكومة الإيرانية بقيادة الوطني الدكتور مصدق بتأميم الشركة. ودافعت الشركات الكبرى الأخرى عن زميلتها ورفضت شراء النفط الإيراني وزادت في إنتاجها لتعويض الإنتاج الإيراني. وانهار الإنتاج الإيراني فهبط من 33 مليون طن سنة 1950 إلى 1,3 مليون طن سنة 1952. وفي الختام نظمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية انقلاباً بإيران وحصل اتفاق جديد سنة 1954. فتركت ملكية أدوات الإنتاج للشركة الإيرانية أما الاستكشاف والإنتاج والتكرير فانتقلت إلى مجمع شركات بقيادة شركة البترول البريطانية (BP) وريثة شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية، فكان لشركة النفط البريطانية 40٪ من حصص مجمع الشركات بينما تتقاسم الشركات الكبرى الأخرى (ومن بينها شركة النفط الفرنسية) الباقي. ورغم توسيع نشاطات الشركات الكبرى جغرافياً فقد اضطرت هذه الى التنازل في حلقة من حلقات الشبكة الممتدة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وفي سنة 1957 أبرمت شركة الدولة الإيطالية عقداً مع إيران يعطي لإيران إتاحة قدرها 75٪ من أرباح البيع على أساس الأسعار المعلنة. وتعمم نمط التعاقد هذا من جديد على حساب الشركات الكبرى، وكان من تصرف الشركات المستقلة زيادة معطوذة في الإنتاج وزاد العرض على الطلب في وقت حذت فيه الحكومة الأمريكية من استيراد النفط حماية للشركات المحلية الأمريكية الصغرى. وتبعاً لذلك - ومن أجل السيطرة مجدداً على الوضع والحد

من هامش تصرف الشركات المستقلة - قررت الشركات الكبرى في فبراير 1959 تخفيض الأسعار بواقع 9٪ مما ترتب عليه تخفيض مماثل للعائدات النفطية للبلدان المنتجة.

ورداً على ذلك عقدت الجامعة العربية في أبريل 1959 بالقاهرة أول مؤتمر عربي للنفط بحضور مراقبين من إيران وفنزويلا. وفي هذا المؤتمر طرحت فكرة إنشاء جهاز تنسيق السياسات في البلدان المصدرة. وكانت المملكة العربية السعودية والكويت والعراق تمثل وحدها 40٪ من صادرات العالم ومتى أضفنا إليها إيران وفنزويلا بلغنا 90٪. وفي سنة 1969 خفضت الشركات الكبرى من جديد الأسعار المعلنة بالشرق الأوسط بواقع 10٪. وإزاء هذه السياسة اجتمعت الدول الخمس الرئيسية المصدرة للنفط في بغداد وشكلت يوم 15 سبتمبر عام 1960 منظمة البلدان المصدرة للنفط.

ولقد عدل عمل منظمة البلدان المصدرة للنفط شيئاً فشيئاً بنية السوق النفطية. وفي سنة 1961م التحقت بها قطر فليبيا واندونيسيا سنة 1962م ثم أبوظبي سنة 1967 ثم الجزائر سنة 1969 (وكانت دولة بصفة مراقب من 1963). وفي سنة 1971 التحقت نيجيريا وفي عام 1973 التحقت الإكوادور ودي وفي سنة 1974 الشارقة وفي 1975 الغابون. وهكذا بلغ عدد الأعضاء 13.

وفي السنوات الأولى من الستينيات تميز الوضع بفائض عرض على الطلب. ولقد ناضلت المنظمة على الصيد القضائي وحصلت على نجاحات، ففي عام 1964 لم تعد الإنتاج تطرح منها الضريبة على الأرباح؛ ومن ثم حصلت زيادة طفيفة في عائدات الدول المنتجة، كما أنه ألغي تدريجياً التخفيض الممنوح للشركات النفطية، ولقد أضطرت الشركات التي كانت قد حاولت تجاهل المنظمة أن تحسب لها حساباً.

تطور مصر:

كان رد عبدالناصر على فك الاتحاد مع سوريا بتجذير لخطابه: إن مصر والعالم العربي فريسة لصراع بين «التقدميين» و«الرجعيين» وإن إخفاق الجمهورية العربية المتحدة سيبه الرجعيون. والرجعية «هي نقطة ارتكاز الإمبريالية الرئيسية وهي بدورها لا تتردد في الارتكاز عليها لسلب ثمرات النضال

العربي في المجال الاجتماعي». (خطاب 17 أكتوبر 1961). لقد بالغت ثورة 1952 في الكرم تجاه أعدائها الذين استطاعوا شل فعاليتها الثورية وكبح الثورة القومية أو تسخيرها». وحتى نحمي الشعب من الرجعية والإمبريالية ينبغي إقامة ديمقراطية سليمة مغايرة للديمقراطية الليبرالية الغربية التي ليست سوى واجهة دكتاتورية رأس المال ودكتاتورية الطبقة العاملة. وهذه الديمقراطية السليمة تجمع من ليسوا مستغلين كالفلاحين والعمال وصغار التجار والمثقفين والأساتذة والطلاب وممثلي المهن الحرة والملاك الذين لم يقم ملكهم على الاستغلال والضباط والجنود الذين كانوا في الطليعة يوم التفسير الأكبر. علينا إقامة عهد العدالة الاجتماعية المقامة على تكافؤ الفرص. وهذه العدالة الاجتماعية هي في الواقع العدالة الإلهية لأن القانون الإلهي يدعو إلى العدل والإنصاف والمساواة في الفرص». (خطاب 26 نوفمبر عام 1961) وأصبحت مصر ملاذ النقاء المذهبي.

وحاول عبدالناصر تجربة الاشتراكية العربية في بلاد واحدة. فعجل بعملية تأميم الاقتصاد. وبعد المصالح الاقتصادية الغربية جاء دور البرجوازية السورية اللبنانية المقيمة بمصر منذ أمد بعيد والتي اتهمت بأنها شجعت انفصال سوريا. كما أن الجالية الأجنبية مثل اليونانيين سلبت أموالهم واضطروا للهجرة. وانتهى الوجه المتعدد الجنسيات الموروث عن القرن التاسع عشر. وانغلقت مصر أمام الأجانب بعد ما كانت طيلة قرن بلاداً ذات اقتصاد دولي. كما عرف رأس المال الوطني نفس المصير إذ لم يستطع الحلول محل الأجانب المطرودين. ولقد كان للقضاء على طبقة المقاولين النشطين والمستقلين وقع شديد على مصير البلاد. ولقد كانت الحاجة إليها كبيرة عندما أراد السادات العودة إلى الاقتصاد الحر. فإقامة رأس مال نشط لحرية الإنشاء أعسر من هدمه. في البداية أستقبل تطور نظام عبدالناصر هذا استقبالاً حسناً من قبل الجماهير المصرية. فهو يسجل استكمال حركة قديمة من إعادة المصريين فتح مصر وذلك هو أحد المدلولات العميقة للعمل الناصري ولعله أهم بكثير من تأكيد أيديولوجية الانتماء العربي.

وفي 1961 - 1962 قرر إصلاح زراعي ثان إذ خفض سقف الملكية إلى 100 فدان أي 42 هكتاراً. وتم توسيع مجال صلاحيات التعاونيات الزراعية

الإلزامية وتنظيم المزاروعات الحكومي . وهدف هذا الإصلاح مثل سابقه هو إضعاف دور المجموعات القيادية السابقة . وكان النظام ينزع إلى الاعتماد في الريف على الطبقة الاجتماعية لمتوسطي الملاك التي استضادت من الإصلاحين الزراعيين أكثر من أفقر الفلاحين . وفي سنة 1966 وفي الوقت الذي كان على عبدالناصر مواجهة مصاعب متزايدة، جذرت السلطة سياستها الزراعية بتكوين لجنة للقضاء على الاقطاع مهتمها فحص كل حالات مخالفة الإصلاح الزراعي . وضمت هذه اللجنة برئاسة المشير عبدالحيكم عامر العديد من شخصيات النظام مثل على صبري وشمس بدران .

ولئن كان عامر الذي كان من ملاك العقارات معتدلاً نسبياً فإن اللجنة قد عمدت إلى وضع العديد من أملاك «الإقطاعيين» تحت الحراسة (حوالي 60،000 فدان) وتصرفت بكثير من العسف . ومنذ مارس عام 1967 ألغيت بعض المحجوزات وحلت اللجنة بعد حرب يونيو سنة 1967 . . . وأهم الأراضي المحجوزة ردت قبل موت عبدالناصر في سبتمبر ووردت بقية باقية (أكثر بقليل من 3000 فدان) في عهد السادات .

وجملة هذا التوجه الجديد للنظام معلنة في «ميثاق العمل الوطني» لشهر مايو سنة 1962 وهو النص الأساسي الثاني للفكر الناصري بعد «فلسفة الثورة» . ولقد أصبحت الاشتراكية العربية «علمية» إذ هي تركز على مجموع المعارف البشرية وتجاربها، والطابع العلمي للاشتراكية العربية ينبغي أن يفهم في معني الوسائل أو التقنيات لتحقيق هدف وليس بمعنى العلم بالمعنى الصحيح مثلما هو الشأن للماركسية .

والثورة الاشتراكية العربية تسير في اتجاه التاريخ، ولئن كانت المفردات المستعملة يتزايد اقترابها من اللغة الماركسية؛ فإن صراع الطبقات والمادية التاريخية ظلاً مرفوضين، والإحالات إلى الدين موجودة، ولقد أفلح عبدالناصر في استخدام الدين، على عكس البعث وانحصرت المعارضة الدينية في أتباع الإخوان المسلمين لاغير .

وحل محل الاتحاد الوطني لسنة 1958 حزب واحد جديد هو الاتحاد الاشتراكي . وهو يرى أنه أكثر من حزب وإنما هو تجمع لكل الشرائح

الاجتماعية غير المتعارضة وغير المستقلة للشعب. وكان هدفه «ضمان تمثيل أدنى للعمال والفلاحين في كل التشكيلات الشعبية والسياسية على شتى المستويات بشكل يجعل نسبة هذا التمثيل لا تقل عن 50٪ نظراً لأن العمال والفلاحين يكونون أغلبية الشعب الذي طالما حرم من حقوقه الأساسية». كان الاتحاد الاشتراكي العربي المؤلف من عدة ملايين من الأعضاء يشمل المجتمع المصري. وظلت هذه المنظمة خاصة إدارة بيروقراطية دون سلطات حقيقية. وغير دليل على ضعفها هو السهولة التي تمكن بها السادات في بداية السبعينيات من إلغاء ثقلها السياسي هو إن ما يميز مصر في سنوات الستينيات. تنامي البيروقراطية المظروء، فكانت بيروقراطية اقتصادية بالتأميمات وسياسية بالاتحاد الاشتراكي العربي. وقد استكملت فئة اجتماعية منبثقة عن البرجوازية صمودها نحو السلطة، وهو صعود شرعت فيه مع ثورة 1952. ولقد باتت طبقة من المكثبين والتقنيين المدنيين والعسكريين تسيطر على كامل الأنشطة بمصر. ولقد هاجم جمال عبدالناصر مرات عديدة في خطبه هذه الطبقة الجديدة غير أنه كان لا يستطيع فعل أي شيء لأنها كانت سند النظام الحقيقي. كانت هذه الطبقة الجديدة عندئذ تدافع عن الاشتراكية العربية. ولم يكن انتماءها انتماء كاملاً بل كانت متأهبة دوماً للعودة إلى الليبرالية الاقتصادية التي تسخر لصالحها إذا ما سمحت الفرصة بذلك. ولقد عرف السادات في السبعينيات كيف يستخدم هذا التوجه لإرساء سلطته.

كانت النخبة المسيرة تتجمع حول عدد من المؤسسات كالجيش والاستخبارات والاتحاد الاشتراكي العربي، أصبحت «مراكز قوة» مستقلة وكان الجيش بقيادة المشير عبدالحكيم عامر لا يخضع لسلطة عبدالناصر. ولم يكن بوسع هذا الأخير غير الحفاظ على التوازن بين مختلف المراكز، فهو يعتمد على الاتحاد الاشتراكي العربي. بقيادة علي صبري في مواجهة الجيش. ولكن قوته الأساسية كانت باستمرار تكمن في صلته الفريدة بالشعب. فتلك السلطة الساحرة التي كان يتمتع بها دون سواء تمكنه من السيطرة على النظام لصالحه هو.

فالمعارضة الشيوعية لم يعد لها وجود تقريباً، وفي سنة 1964 زار خروتشيف مصر. بمناسبة الانتهاء من المرحلة الثانية لأعمال السد العالي بأسوان

الذي مؤله الاتحاد السوفيتي جزئياً. واعترف خروتشيف بالطابع «الاشتراكي» للنظام المصري: فمصر لم تعد في طريق نمو غير رأسمالي، ليس هذا فحسب بل هي حقاً في نفس التطور التاريخي والاجتماعي هي والديمقراطيات الشعبية بشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي. غير أن الفارق الجوهرى في إطار الماركسية اللينينية. ولقد كان هذا القرار الذي اتخذته خروتشيف دون استشارة المسؤولين السوفيت الآخرين فيما بعد أحد أسباب سقوطه. ولقد أنعم على عبدالناصر وعبدالحكيم عامر بلقب بطل الاتحاد السوفيتي.

ومنذئذ لم يعد للحزب الشيوعي المصري مبرر لوجوده. وذلك حدث فذ في تاريخ الشيوعية العالمية. فحل نفسه. وانخرط مناضلوه في الاتحاد الاشتراكي العربى ودخلوا في الإدارة، ولم يعودوا يمارسون أي نفوذ تقريباً إلا في المجال الثقافي بعد أن غرقوا في المكتبة المصرية.

كانت المعارضة الجادة هي معارضة الإخوان المسلمين. وكانت الحركة بعد قمع عام 1954 الأكبر قد دخلت في السرية أو في العنفي خاصة في العربية السعودية، ثم أطلق سراح مناضليها تدريجياً بعد قضاء سنوات طويلة في سجون النظام حيث التقوا بالشيوعيين. وقد اتخذ عبدالناصر هذا المنحى ليوازن إطلاقه سراح الشيوعيين.

ولقد عرفت الحركة الإسلامية آنذاك تطوراً ملموساً مع عمل سيد قطب الفكري. وكان هذا منظر الإخوان المسلمين الأول وقد أطلق سراحه في نهاية 1964 بعد عشر سنوات من الأسر وسوء المعاملة. فجذّر الأطروحات الإسلامية. والمجتمع الإسلامي في رأيه لم يعد في حاجة إلى إصلاح بالمعنى الإسلامي فحسب بل وفي حاجة إلى تغيير. فهو لم يعد مجتمعاً مسلماً بل مجتمعاً جاهلياً. فينبغي إذن محاربته لإقامة حكم الله وحده على الأرض وذلك عبر الشريعة الإسلامية. والمجتمع الإسلامي ينبغي أن تحكمه الشريعة ولن يعرف أي حياة سياسية. وكان كتاب قطب «معالم في الطريق» الذي طبع مرات عديدة سنتي 1964 - 1965 إدانة صريحة للنظام الناصري كما كان خاصة أساساً لتنظير الثورة الإسلامية. وكان خطر ذلك كبيراً على عبدالناصر خاصة وأن الاقتصاد المصري أخذ يصاب بالإنهاك بسبب آثار حرب اليمن مما تسبب في انخفاض شعبية النظام.

فضل عبدالناصر اللجوء إلى الوقاية. ومن موسكو حيث كان يقوم بزيارة رسمية يوم 30 أغسطس عام 1965 اتهم الإخوان المسلمين بإحياء تنظيمهم السري الذي حُلَّ سنة 1954. ويبدو أن الإخوان المسلمين في تلك الفترة لم يعيدوا إقامة بنيتهم وأن هدف عبدالناصر كان سيد قطب. فتم اعتقال سيد قطب وعدد كبير من المناضلين الآخرين. فأعدم شنقاً بعد محاكمة سريعة يوم 29 أغسطس سنة 1966 رغم ضغوط بلدان إسلامية عديدة (فلقد كان مؤلف تفسير للقرآن واسع الانتشار في كامل العالم الإسلامي). أبعد تنفيذ حكم الإعدام في سيد قطب - إلى حين - خطر إعادة تكوين المنظمات الإسلامية لكنه عمق العداء بين الإسلاميين والقوميين في العالم العربي.

ولئن اتخذت الناصرية اتجاهاً اشتراكياً في مصر فقد أدى بها الأمر على الصعيد العربي إلى معارضة البعث بشدة بالإضافة إلى عدائها للقوى المحافظة.

حرب اليمن والمقاومة العربية السعودية:

إن خلافة عبدالعزيز بن سعود هي تاريخ مواجهة الابنين الأكبرين لمؤسس المملكة وهما سعود الذي أصبح ملكاً وفیصل الذي كان ولي العهد. وكانا متنافرين في كل شيء. فسعود كان بدوياً حقيقياً لم يعيش كثيراً في الخارج وكان متعدد الأزواج محباً للترف والإنفاق. وكان ضعيف الشخصية وكانت قدرته على الحكم محدودة. وكان فیصل المسلم الزمیت ذو الزوجة الواحدة رجل دولة حقيقياً. ولقد مارس دور وزير الخارجية لأبيه على مدى عشرات السنين وكان يعرف أهم البلدان الغربية معرفة تامة وقد زارها مرات عديدة زيارات رسمية.

ولقد ساند الملك سعود في بدايات حكمه عبدالناصر ضد الهاشميين، وفي سنة 1957 أدرك سعود خطر الناصرية على حكمه فانضم لمذهب ايزنهاور. ولقد أفقدت فضيحة محاولة اغتيال عبدالناصر سنة 1958 الملك سعود سمعته مؤقتاً ودعت الأسرة فیصل لإعادة الأمور إلى نصابها. ولما أصبح فیصل رئيساً للوزراء أعاد تنظيم الدولة ووقف في وجه الملك الذي كان يريد استعادة سلطته. وطرد سعود أخاه لكنه بدا عاجزاً عن إدارة الدولة. وقد وضع

تبذيره وإنفاقه الطائش الدولة السعودية على شفا الإفلاس المالي .

كانت المملكة إذن في وضع صعب عندما اندلعت حرب اليمن . كان الجيش يمثل العنصر الأكثر حداثة في المملكة اليمنية الثيوقراطية التي كان يحكمها إمام . في يوم 26 سبتمبر 1962 حاولت مجموعة من الضباط المتأثرين بالمثال الناصري قلب النظام . وأعلن المتآمرون بقيادة اللواء عبدالله السلال قيام الجمهورية غير أن الإمام بدر تمكن من الإفلات ومن تجميع القبائل المناهضة لسلطة المدينة حوله . وساندت مصر الجمهورية الجديدة في الحال . وكانت هذه الجمهورية تشك في أن تنهار أمام التمرد واتخذ عبدالناصر القرار المشؤم بإرسال حملة عسكرية مصرية إلى اليمن ودامت الحرب طويلاً ، وسرعان ما بلغت الوحدات العسكرية المصرية 40 إلى 50 ألف رجل .

كان مصر شبه الجزيرة العربية واحتياطها من النفط في خطر ، ورأت العائلة المالكة بالسعودية صاحبة الشرعية الحقيقية أن سعود غير قادر على مواجهة هذا الخطر في الوقت الذي اعترف بالجمهورية اليمنية حماة العربية السعودية التقليديون أي الأمريكان . بل ومنحوا هذه الجمهورية مساعدة اقتصادية . وفي 17 أكتوبر عام 1962 أصبح فيصل من جديد رئيس مجلس الوزراء ، وقطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر التي اتهمت - على حق - بأنها قامت بغارات جوية ضد السعودية . وتقدم فيصل منافساً لعبدالناصر فدعا إلى اجتماع كل مسلمي العالم .

وفي نوفمبر 1963 حاول سعود مرة أخرى استعادة السلطة ولكنه فشل . وفي النهاية خلع فيصل أخاه وأصبح هو ملكاً بمساعدة الأسرة جميعاً (2 نوفمبر 1964) ولجأ الملك المخلوع إلى مصر حيث استقبله عبدالناصر .

وساعد فيصل الملكيين اليمنيين بكل حزم . وكانوا يقودون حرب عصابات فعالة ضد الجيش الجمهوري وضد الجيش المصري وأصبح اليمن حسب عبارة عبدالناصر ذاتها . «فياتنام» . ورغم الدعم السوفيتي كان عبء التدخل المصري تزايد وطأته على الاقتصاد المصري ويهدد الجهد المبذول من أجل النمو الاقتصادي .

حاولت الأمم المتحدة مرات التوسط غير أن كل محاولاتها باءت

بالفشل، وإدراك عبدالناصر أن عليه أن يمر باتفاق مع فيصل لكي يتخلص من المازق ويُظلم لقاء قمة بالإسكندرية في سبتمبر عام 1964. وتم الاتفاق على مبدأ تحييد اليمن غير أن هذا القرار لم يحترمه ميدانيا أحد. وأُبرم اتفاق ثان بين الرجلين يوم 25 أغسطس 1965 بجدة (بالعربية السعودية)، ونص الاتفاق على إقامة نظام مؤقت باليمن على أن يقرّر مستقبل تلك البلاد في استفتاء. غير أن الطرفين اليمنيين الرئيسيين رفضا الانصياع بينما زاد أهمية الرهان اليمني قرار بريطانيا العظمى الانسحاب من عدن في سنة 1968. وحاول البريطانيون باليمن الجنوبي إقامة اتحاد يجمع رؤساء القبائل بالداخل وبرجوازية ميناء عدن المكونة من التجار. غير أنهم واجهوا حرب عصابات نظمتها حركتان متنافستان: إحداهما ذات اتجاه ناصري والأخرى أكثر جذرية ذات نزعة ماركسية.

أضعفت حرب اليمن قوة مصر. ولم يفلح عبدالناصر و فيصل في الإنفاق إلا في القمة العربية الرابعة بالخرطوم (آخر أغسطس 1967) بعد حرب يونيو عام 1967. وبعد انسحاب القوات المصرية أطيح بالسلال (في 5 نوفمبر 1967) من قبل عسكريين جمهوريين أكثر منه اعتدالاً سياسياً. وحاصر الملكيون العاصمة صنعاء يوم غرة ديسمبر 1967 إلى 6 فبراير 1968 وفشلوا في الاستيلاء عليها. وأُبرم سنة 1970 اتفاق المصالحة الوطنية. واتفق على بقاء الجمهورية على أن يكون لها اتجاه سياسي مقبول لدى العربية السعودية. أما في اليمن الجنوبي فلئن أدى الوضع الجديد إلى هزيمة الناصريين فقد تم ذلك لصالح النزعة الماركسية. وفي يوم 30 نوفمبر 1967 أصبح اليمن الجنوبي الجمهورية الشعبية لليمن الجنوبي. وبعد ثلاث سنين تماماً وإثر تجذير جديد اتخذت البلاد اسم الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية وكانت تلك الحالة الوحيدة لقيام نظام ماركسي في العالم العربي. ودامت هذه التجربة حتى نهاية الثمانينيات. وبفضل المساعدة السوفيتية نجح النظام الجديد في تحقيق بعض التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولم يفلح الانضباط الماركسي في محو التفرقة القبلية وقد أفضى صراع مريير على السلطة إلى حرب أهلية دامية أضعفت النظام، وأصبحت العلاقات بين اليمنين علاقات تصادية إذ كان كلاهما يسعى إلى تحقيق الوحدة لصالحه. وفي النهاية أبرمت الوحدة سنة 1990 في ظرف

سياسي جديد. ولصالح اليمن الشمالي.

لقد أقام الملك فيصل الدليل على إمكانية مقاومة الزعامة الناصرية والنجاح في ذلك

وقد تعاضمت أهمية السعودية السياسية آلياً بزيادة عائدات النفط. وقد عرف فيصل كيفية استخدام إمكانياته المالية المتزايدة باطراد لتوطيد مكانته. وأصبح الإسلام أداة نضاله. وقد ساعد في كل البلاد العربية على الاعتراف بمنظمات إسلامية بدت في تلك الحقبة خير حليف للغرب في وجه الاشتراكية العربية (ولقد شجعت الولايات المتحدة الملك فيصل في هذا الاتجاه) وفي ستي 1965 - 1966 طرح العاهل السعودي صيغة ميثاق إسلامي وقمة إسلامية. وكان هدفه حرمان عبدالناصر من دوره بصفته زعيماً، وذلك بطرحه حلاً بديلاً للزعامة المصرية في العالم العربي. ونجح عبدالناصر في الوقوف ضده بفعالية باتهامه بمحاولة إعادة حلف بغداد السالف تحت اسم الحلف الإسلامي غير أن عبدالناصر وجد نفسه في موقف الدفاع وفي ذلك دليل على تغير الظروف.

الوحدة العربية بين البعث والناصرية:

كانت سياسة عبدالناصر العربية مرتبطة أصلاً بتأثير الزعيم الذي كان يفلح، بفضل خطابة المنقول من إذاعة القاهرة في أسر الجماهير العربية وأظهرت تجربة الجمهورية العربية المتحدة ضعف هذا الوضع فوجد عبدالناصر في الستينيات منظمة سياسية مستعدة لدعم عمله هي حركة القوميين العرب التي أسسها في بداية الخمسينيات حول الجامعة الأمريكية ببيروت فلسطيني من الروم الأرثوذكس هو الدكتور جورج حبش الذي ولد سنة 1926 وهو من لاجئي 1948 أتم دراسته ببيروت، ولقد رفض أي تصالح مع إسرائيل وناضل نضالاً نشطاً في التنظيمات الطلابية قبل تأسيس حركة القوميين العرب. وأصبح لهذه القوة الجديدة حظوة كبيرة لدى اللاجئين الفلسطينيين ومن ثم جاء انتشار نشاطات الحركة بحسب انتشار الشتات الفلسطيني المتزايد.

وهكذا لعب جورج حبش دوراً كبيراً بالأردن إبان النضال القومي العربي ضد حلف بغداد. وتُمتعت منظمته بعد إعادة سلطة الملك حسين سنة 1957.

ولم تكن حركة القوميين العرب تنظيمًا فلسطينيًا بالمعنى الصحيح فالنضال من أجل تحرير فلسطين في رأي مؤسسي هذه الحركة ينبغي أن يمر بتحقيق الوحدة العربية، فالمنظمة قومية عربية مثل حزب البعث. فامتدت إلى سوريا والعراق وإلى بعض بلدان الخليج واليمن واكتسبت أهمية في الستينيات.

أما سوريا فإن القطيعة مع مصر لم تؤد إلى استقرار الوضع. وكانت إذاعة القاهرة تهاجم بكل قوة العودة إلى النظام البرلماني وإلى الليبرالية الاقتصادية. وكان حوراني والبيطار داخل البعث قد وافقا في البداية على الانفصال الذي أدانه عفلق، وعاد البيطار إلى موقف عفلق بينما غادر حوراني حزب البعث مع أتباعه والتحق بأكثر القوى محافظة. وظل الجيش ذا ميول يسارية ولم ينفذ الانفصال ويقبل به إلا لأنه لم يعد يحتمل سلطة العسكريين المصريين. وكان شديد الانقسام بين مختلف نزعات اللعبة السياسية السورية، وخاصة بين أنصار عبدالناصر القرييين من حركة القوميين العرب وبين البعثيين. ولقد قامت اللجنة العسكرية التي تأسست بالقاهرة إبان الجمهورية العربية المتحدة، بتوسيع نفوذها سرًا. ومنذ مارس عام 1962 حاول الجيش الاستيلاء على السلطة من جديد ثم تسليمها للمدنيين دون تأخير بسبب خلافاته الداخلية. ولم يكن ذلك سوى تأجيل لا غير.

في نهاية 1962 بدا العالم العربي منقسمًا تمامًا، فمصر انسحبت من الجامعة العربية متهمة إياها بأنها ضيقة الامبريالية. ويناوي العراق كل الآخرين بسبب قضية الكويت، وكانت السعودية ومصر تتحاربان باليمن. غير أن بداية عام 1963 قد أحدثت تشوشًا كاملاً في الوضع السياسي، ففي يوم 8 فبراير أطاح انقلاب نظمه اللواء البكر أحد القرييين من البعث، في العراق بعبدالكريم قاسم وتسبب في موته وفي وصول عبدالسلام عارف المسئول الآخر لشورة 1958 إلى السلطة وأصبح هذا الأخير رئيساً للجمهورية بينما أختير البكر رئيساً للوزراء. واندفع البعثيون والقوميون العرب في أعمال انتقامية رهيبة ضد الشيوعيين فأثروا لقمع محاولة التمرد بالموصل سنة 1959. واقتربت العراق من مصر. وفي يوم 8 مارس 1963 قام الجيش مرة أخرى بانقلاب في سوريا ودعا إلى السلطة ائتلافًا مكوناً من بعثيين وناصريين وأصبح صلاح البيطار رئيساً للوزراء وأعلن أن سوريا مستعدة لمحاولة وحدة جديدة أما مصر فقد عاودت

الاتصالات المقطوعة منذ الانفصال واستعداد القوميين العرب بالأردن الأمل وتعرضت سلطة حسين من جديد للتحدي.

لم يكن بوسع وجود فريقين ذوي اتجاه بعثي بالسلطة في سوريا والعراق إلا أن يجبر إلى مواجهة جديدة بين البعث والناصرية. بدأت مفاوضات الوحدة بين سوريا والعراق ومصر في القاهرة في مارس سنة 1963، واستخدم عبدالناصر نفوذه بمهارة واستفاد من ضعف شركائه ليطلب القبول مسبقاً بمبادئ ميثاق 1962 وبالتفوق المصري. وطالب هؤلاء بالمساواة بين الشركاء وفي ذلك تكريس لقوة البعث. ورد عبدالناصر. بمقابلة الخمسة ملايين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي بالعشرة آلاف مناضل بعثي. وكانت خطته تتمثل في تحييد البعث في حالة نجاح الوحدة في تحميله المسؤولية في حالة فشلها. وكان البعثيون يسعون إلى كسب الوقت. وكانت سلطتهم بسوريا والعراق هشة. وكانوا في صراع على السلطة ضد الناصريين الممثلين خاصة في حركة القوميين العرب. وكان عليهم دعم مواقعهم في الداخل والخارج على حد سواء. وكانت المناقشات عسيرة. واغتم جمال عبدالناصر الفرصة لاتهام البعث بالمسؤولية عن كل الخيائات السابقة في محاولات الوحدة، وكان البعث يشكو من استبدادية عبدالناصر. وفي النهاية قبل الجميع بمبدأ الوحدة الاتحادية مع التأكيد على تحميل الآخرين مسؤولية أي إخفاق محتمل.

وفي سوريا بسط البعث سلطته بفضل سيطرته علي الجيش. أما الرجل القوي في النظام الجديد فقد كان اللواء الحافظ. وأبعد صلاح البيطار تدريجياً عن السلطة الحقيقية. وحاولت حركة القوميين العرب يوم 18 يوليو سنة 1963 القيام بانقلاب. وجددت على صعيد الطريقة تنفيذ ذلك نهائياً لا فجراً كما هي العادة في مثل هذه العمليات. وعلم البعث بذلك واستعد أفراد ميليشيا لذلك. وأسفرت المعارك عن عدة مئات من القتلى منهم كثير من المدنيين وتم إقصاء القوميين العرب والناصرين تماماً وانتهى دورهم بصفتهم قوة نشطة في اللعبة السياسية السورية. وأصبحت القطيعة مع مصر محتومة. واتهم عبدالناصر البعث بأنه منظمة فاشية. لكنه وجد نفسه في عزلة بينما اتجهت سوريا والعراق ذواتا القيادة البعثية نحو اتحاد من صنف الهلال الخصيب. ووقعت اتفاقات بين البلدين. وكان كل شيء مرهوناً بتطور العراق. وكان الوضع فيه مشوشاً. وكان

البعثيون يواصلون اضطهاد الشيوعيين وأنصار نظام عبدالكريم قاسم - لكن حزب البعث كان منقسماً إلى نزعات مختلفة تتعارض فيما بينها بالسلاح. وكان الجيش قلقاً من هذه الفوضى المستمرة.

واغتتم عبدالسلام عارف هذا الوضع لإقصاء البعث عن السلطة يوم 18 نوفمبر 1963 فعاد هذا الحزب إلى الخفاء، واعتمد عارف على حركة القوميين العرب وتقرب من مصر التي نسخ عنها مؤسساتها مع مسخها من مثل «الميثاق» و«الاتحاد الاشتراكي» و«التأميمات». وكان النظام أكثر اعتدالاً على الصعيد الاجتماعي من النظام الناصري بينما ظل في مواجهة مع التمرد الكردي الذي يتلقى المساعدة من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة. وفي أبريل سنة 1966 توفي عبدالسلام عارف في حادث طائرة مروحية وحل محله أخوه عبدالرحمن عارف الذي واصل السياسة نفسها. ولم يسع عبدالناصر إلى تحقيق اتحاد مع العراق بل اكتفى بانتهاج العراق نفس توجهاته السياسية الأساسية.

كان الغموض على أشده في نهاية 1963، وكانت حرب اليمن تضع المحافظين والتقدميين في مواجهة بعضهم البعض في الوقت الذي كان فيه التقدميون منقسمين بين بعثيين وناصريين. وبدأ تحقيق الوحدة العربية بعيداً، غير أن عاملاً جديداً مفاجئاً إلى حد ما قد غير الوضع تغييراً كبيراً ذلك هو المسألة الفلسطينية التي عادت موضوع اهتمام.

عودة المسألة الفلسطينية إلى الظهور وتأكيد الهويات الإقليمية

تطور السياسة الفلسطينية منذ 1948

كانت الجامعة العربية منذ تأسيسها قد نصت على أن تمثل فلسطين فيها وجاء في قرار بتاريخ 23 مارس 1945، ملحق بميثاق التأسيس لتبرير هذا الحق: «منذ نهاية الحرب الأخيرة تم تحرير فلسطين من السيطرة العثمانية مثل الدول العربية الأخرى التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية، وأعلنت معاهدة لوزان بأن مصيرها سيسويه المعنيون. ولئن لم تتمكن فلسطين من التصرف في مصيرها فإن ميثاق عصبة الأمم لسنة 1919 قد سوى وضعها على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجودها واستقلالها لا يمكن إذن بحثهما مجزئاً مثلما لا يمكن النقاش في استقلال الدول العربية الأخرى.

«فإن لم يكن بالإمكان تجسيد هذا الوجود لأسباب خارجة عن إرادتها فإن هذا الظرف لا يشكل عقبة أمام مشاركتها في أعمال مجلس الجامعة. وترى الدول موقعة هذا الميثاق في هذه الظروف - وبسبب الوضع الخاص بفلسطين - أن من حق مجلس الجامعة - في انتظار أن تتمكن هذه البلاد من ممارسة كل صلاحيات استقلالها الفعلية - تعيين ممثل عربي لفلسطين يشارك في أعمالها»⁽⁸⁾.

وشهدت حرب فلسطين انهيار القيادة الفلسطينية التقليدية بزعامة الحاج أمين الحسيني ضمن إطار اللجنة العربية العليا. وفي يوم 23 سبتمبر 1948 أعلنت اللجنة العربية العليا بغزة حكومة عربية لكامل فلسطين تحت قيادة المفتي، غير أن عبدالله ملك الأردن قد حصل في غزة ديسمبر 1998 من مؤتمر للأعيان عقد بأريحا على دمج شرقي الأردن والضفة الغربية في دولة واحدة. وفي يونيو 1950 وفي غياب الممثل الأردني قرر مجلس الجامعة العربية أن جزء فلسطين الملحق بالأردن سيعتبر أمانة ينبغي ردها متى تحررت فلسطين تماماً. وتم تناسي الحكومة العربية لسائر فلسطين وانسحبت اللجنة العربية العليا إلى القاهرة.

وفي 20 نوفمبر 1957 طلب أمين الحسيني انضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة التي كانت في طور التكوين. إذ ستكون فلسطين جسراً جغرافياً بين مصر وسوريا. ورفض جمال عبدالناصر عروض المفتي الذي كان يأمل بذلك العودة إلى الساحة السياسية. وكان عبدالناصر لا يريد أن يجعل من الجمهورية العربية المتحدة المسئول الوحيد عن حل المسألة الفلسطينية ولم يعترف بحق منظمة المفتي في تمثيل فلسطين وطالب باستشارة حقيقية لكامل الفلسطينيين في مستقبل غير محدد.

وفي 25 فبراير 1958 حصل قطاع غزة على ميثاق خاص يؤسس أجهزة مختلفة فلسطينية مصرية لإدارة القطاع. وفي مارس 1959 اقترح عبدالناصر على مجلس الجامعة العربية قراراً يرمي إلى «تنظيم الكيان الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من أن يُسمع صوته على الصعيدين القومي والدولي على لسان ممثليه المنتخبين». وكان هدفه هو سلب اللجنة العربية العليا من كل شرعية. وفي صيف 1959 ترك المفتي وأتباعه مصر واستقروا ببيروت.

وانعكست هذه الفتنة السياسية على كامل سكان فلسطين الذين كانوا هدفاً لدعاية المفتي وعبدالناصر المتعارضتين. ولم يكن لعبدالناصر النية في استحداث حكومة فلسطينية في المهجر وإنما كان يريد أن تكون له منظمة فلسطينية تدعم سياسته وربما استطاعت في المستقبل الاقتراع على انضمام فلسطين للجمهورية العربية المتحدة.

تحالف عبدالكريم قاسم في صراعه ضد عبد الناصر، مع المفتي واقترح في نوفمبر وديسمبر عام 1959 ومراراً في عام 1960 إعلان جمهورية فلسطينية تطالب بكامل فلسطين التي كانت تحت الانتداب ويعني ذلك إلقاء الإدارة المصرية من قطاع غزة وإلغاء ضم الضفة الغربية للأردن. وكان الاتهام موجهاً إلى هذين البلدين بأنهما متواطئان مع إسرائيل في اقتسام فلسطين. وكان التهديد قاتلاً بالنسبة للأردن وللجمهورية العربية المتحدة على حد سواء. إذ إن قيام فلسطين مستقلة سيظهر للسوريين عدم جدوى انضمامهم لمصر. وأسس قاسم بالعراق جيشاً لتحرير فلسطين على غرار جيش التحرير الوطني الجزائري. وردت الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس اتحاد وطني فلسطيني بسوريا هدفه إلغاء جدوى الجمهورية المقترحة من قاسم وبدأ عبدالناصر مناهضاً لتأسيس جيش فلسطيني، أما الأردن فقد منحت الجنسية الأردنية لكل فلسطيني يطلبها.

كانت المسألة الفلسطينية آنذاك تحوم حول مصير الضفة الغربية. وقطاع غزة. وكانت مصر والأردن تحاولان بطرق مختلفة معارضة المناورات المعادية لإدراتهما أو لسياستهما القومية والتي يحركها عبدالكريم قاسم بالتحالف مع المفتي. وشلت الجامعة العربية بسبب معارضة العراق المبادرات الأردنية والمصرية. وبدلاً من تحقيق الإجماع العربي لم تزد المسألة الفلسطينية الخلافات بين مختلف الدول إلا تعميقاً. إلا أنها صارت موضع اهتمام المناقشات العربية بدءاً من عام 1957م.

وفي صائفة 1963 توفي أحمد حلمي باشا الذي كان يمثل فلسطين بمجلس الجامعة العربية. وكانت المسألة هي: إن كان ينبغي الاستماضة عنه بشخصية فلسطينية أخرى لها دور رمزي أو كانت الفرصة تسمح بوضع صيغة نهائية تحدد مسألة تمثيل فلسطين. وكان دور سوريا البعثية الاعتراض على إرادة

مصر الإبقاء على الوضع الراهن. وبعد أخذ ورد عينت الجامعة العربية في سبتمبر 1963 أحمد الشقيري الدبلوماسي الفلسطيني الذي كان مندوب المملكة العربية السعودية بمنظمة الأمم المتحدة، عين لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة (سبتمبر 1963).

قمة القاهرة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

في هذا الطرف طرحت مجدداً مسألة تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن. ووجدت الدول العربية نفسها عاجزة عن منع الدولة العبرية من تنفيذ آخر الأعمال التي بدأتها والتي أعلنتها مراراً بأنها سبب من أسباب الحرب - وكان عبدالناصر يخشى من أن تقوم سوريا البعثية بشن حرب ضد إسرائيل هي حرب خاسرة مسبقاً وتضطر مصر للتدخل. وكان يدرك بأنه ليس لديه الإمكانيات لمحاربة إسرائيل وكان مذهبه المعلن باستمرار هو أن تحرير فلسطين يمر بتحقيق الوحدة العربية وتلك وسيلة لتأجيلها إلى مستقبل بعيد. وسمح هذا الموقف للرايكياليين العرب بمهاجمة عبدالناصر لاعتداله ولتواطئه الفعلي مع إسرائيل.

ولطالما قبلت الجماهير الفلسطينية بهذه النظرية السياسية وتخلت تقريباً عن فكرة فلسطين مستقلة لصالح وحدة عربية تضم فلسطين المستردة. إلا أن الجيل الجديد الناشئ من المخيمات كان ميالاً إلى عدم الانتظار وإلى معاودة النضال ضد إسرائيل دون أخذ ضرورات السياسة العربية في الحسبان. وكان لهذا الجيل إطارات سياسية جديدة مكونة من الأوساط الطلابية القديمة لسنوات الخمسين الذين بعد أن ناضلوا بكل نشاط في مختلف المنظمات السياسية القومية العربية قد بلغوا سن الرشد ومسيرة ياسر عرفات خير مثال لهذا التطور. فقد ولد بالقُدس سنة 1929 وله قرابة بأمين الحسيني من جانب أمه وعاش بغزة بعد 1948 ودرس بمصر وكان فترة من حياته قريباً من الإخوان المسلمين. وقد قاد منظمة الطلاب الفلسطينيين. وبعد أن تطوع للقتال في الجيش المصري في أزمة السويس هاجر إلى الكويت. وهناك أسس في نهاية الخمسينيات حركة تحرير فلسطين ومن حروف هذا الاسم الأولى مقلوبة جاء اسم فتح أي خلاف غلق ثم بمعنى الغزو من مثل الفتوحات الإسلامية وهو الاسم الذي أطلق على

الغزوات العربية في صدر الإسلام. وقد ضمت هذه الحركة السرية جيلاً كاملاً من الشباب الفلسطينيين الذين أتموا دراستهم بمصر وبدأوا حياتهم المهنية بالخليج. والأمر الهام هو أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية فيما سيأتي قد انبثقت من الشتات الفلسطيني بالخليج وبالكويت خاصة حيث وجدت حرية كافية مكتبتها من تنظيم نفسها. وقد بدأ هذا الفريق مقرباً من عبدالكريم قاسم عندما دافع هذا الأخير ضد عبدالناصر عن فكرة فلسطين مستقلة. وكان شعاره الأول «الوحدة العربية تمر بتحرير فلسطين» ويدل الجدل حول فلسطين الذي بدأ في عهد الجمهورية العربية المتحدة على أن انبثقت هذه الفكرة الفلسطينية ليس مصطنعاً وأنه يطابق اتجاهات أساسياً. وكان على عبدالناصر في آن معاً أن يحمّد الروح الحربية السورية ومزايدات الدائمة وأن يسيطر ويوجه التأكيد المساعد للهوية الفلسطينية وأن يستعيد قيادته العالم العربي. وفي يوم 23 ديسمبر 1963 اقترح عقد قمة بالقاهرة لكل الملوك ورؤساء الدول العربية.

تشكل القمة العربية الأولى صيغة جديدة يقصد بها تلافي قصور الجامعة العربية. وهي وسيلة لممارسة عمل فعال ولإظهار حقيقة التضامن العربي وهي كذلك اعتراف ضمني بأن مشاريع الوحدة العربية اللاغية لكل تمييز بين الدول لم تعد مطروحة على بساط البحث. وهكذا تؤكد استمرار الدول الإقليمية وحقيقة وجودها الدائم.

كانت قرارات القمة الهامة تخص النزاع العربي الإسرائيلي. ولقد وضعت الدول العربية خطة لتحويل مياه روافد نهر الأردن مخفضين بذلك كمية الماء التي تتصرف فيها الدولة العبرية وذلك لعدم قدرة هذه الدول على محاربتها وتكون سوريا والأردن بطبيعة الحال منفذي ذلك المشروع. وأعلنت إسرائيل أن تنفيذ هذا المشروع يشكل سبب حرب. وبدلاً من تسوية المشكل تم تأجيله وتقوية عوامل التوتر.

وأهم قرار كان تأسيس جهاز ممثل للفلسطينيين هو منظمة التحرير الفلسطينية التي أوكلت إدارتها لأحمد الشقيري. وتخلّى عبدالناصر عن مشاريعه المتضمنة دمج فلسطين في وحدة عربية. ولقد كان في تأكيد هوية فلسطينية مستقلة تأكيد أعم للهويات الإقليمية العربية رغم أن عبدالناصر كان

يأمل عبر العمل العربي المشترك ضد إسرائيل استعادة قيادة فعلية للعالم العربي .

نظم أحمد الشقيري أول مؤتمر وطني فلسطيني بالقدس من 28 مايو إلى 2 يونيو 1964 . وحضره 348 ممثلاً جاء 242 منهم من الأردن و 146 من سوريا وغزة وقطر والكويت والعراق . وألقي الملك حسين خطاب الافتتاح وأسس المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية بشكل نهائي وقرر تأسيس جيش تحرير فلسطيني يتكون من وحدات عسكرية فلسطينية مندمجة في مختلف الجيوش النظامية العربية . ولقد أقيم هذا الثاني (منظمة التحرير وجيش التحرير على غرار ثنائي الجزائر المتمصر (جبهة التحرير وجيش التحرير) وتم انتخاب سلطة تنفيذية هي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان رئيسها أحمد الشقيري . ويجتمع المؤتمر الوطني الفلسطيني بانتظام لتحديد توجهات المنظمة الكبرى ولانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وأقر مؤتمر القدس الميثاق الفلسطيني الأول . ومراعاة لمصر والأردن لم تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالمسؤولية على شريط غزة وعلى الضفة الغربية . ومنظمة التحرير الفلسطينية منظمة سياسية مكلفة بتنسيق مجموع الأنشطة الفلسطينية . والعمل العسكري خاص بجيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير وأهم مسئوليه أعضاء في المؤتمر الوطني الفلسطيني . كانت الحركة الفلسطينية مضطربة ، بصدد الانتظام بطريقة شبيهة بالحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل من إنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية . وكان الأمر يتمثل في إنشاء نواة دولة ذات مؤسسات ضرورية لممارسة عمل داخلي وخارجي والميثاق الفلسطيني معادل لبرنامج بازل للمؤتمر الأول للمنظمة الصهيونية العالمية :

«(1) فلسطين أرض عربية تربطها بالبلدان العربية الأخرى روابط قومية وثيقة . وهي مجتمعة تشكل الأمة العربية الكبرى .

«(2) إن فلسطين في حدودها لفترة الانتداب البريطاني تكون وحدة إقليمية لا تتجزأ - [...]»

«(4) سيقرر الشعب الفلسطيني مصيره عندما يستكمل تحرير وطنه طبقاً

لرغبته وإرادته الحرة وخياره المستقل.

«(5) إن الهوية الفلسطينية هي مميزة دائمة وأصيلة لا تضمحل. فهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

«(6) الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين عاشوا عيشة عادية بفلسطين حتى 1947، سواء بقوا بها أو طردوا منها. وكل طفل ولد من أبوين فلسطينيين بعد هذا التاريخ بفلسطين ذاتها أو بالخارج فهو فلسطيني.

«(7) أن اليهود الفلسطيني الأصل يعتبرون فلسطينيين شريطة أن يريدوا العيش بسلام وإخلاص في فلسطين [...]»

«(12) إن الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان يكمل أحدهما الآخر. وكلاهما يساعد في تحقيق الآخر؛ فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية [...]»

«(17) إن تقسيم فلسطين لسنة 1947 وتأسيس إسرائيل قراران غير شرعيين واصطناعيان أيما كان مرور الزمان عليها لأنهما ضد إرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه. وقد اتخذتا انتهاكاً للمبادئ الأساسية التي حوّاها ميثاق الأمم المتحدة والتي منها في المقام الأول حق تقرير المصير.

«(18) إن إعلان بلغور والانتداب وكل ما نتج عنهما احتيال. والمطالبات الخاصة بالصلات التاريخية والروحية بين اليهود وبين فلسطين ليست مطابقة للوقائع التاريخية أو الأسس الحقيقية للدولة. وكون اليهودية ديناً سماوياً فذلك لا يولد أمة لها وجود مستقل ثم إن اليهود لا يشكلون شعباً ذا هوية مستقلة لأنهم مواطنو البلدان التابعون لها.

«(24) إن هذه المنظمة لاتمارس أية سيادة محلية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية أو على قطاع غزة أو على منطقة الحمة. وسيتم تنظيم نشاطاتها على المستوى الوطني الشعبي في مجالات التحرير والتنظيم والسياسة والمالية.

«(25) إن هذه المنظمة مسئولة عن عمل شعب فلسطين في النضال من أجل تحرير الوطن بخصوص كل المسائل الخاصة بالتحرير والتنظيم والسياسة

والمالية وكل مقتضيات المسألة الفلسطينية الأخرى على الصعيدين العربي والدولي..»

كانت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري تبدو قريبة من عبدالناصر. وكان الراديكاليون من فتح يخشون تبعية مفرطة للسياسة المصرية. يكون هدفها توجيه وكبح الثورة الفلسطينية لكي لا تهدد مصالح مصر الحيوية. وفي سنة 1964 ذهب ياسر عرفات إلى الجزائر مع خليل ابراهيم الوزير أحد مؤسسي فتح وهو مشهور باسم الحرب «أبو جهاد». وحصل على مساعدة بن بيل. وذلك بأن يتلقى مناضلو فتح في الجزائر إعداداً خاصاً بحرب العصابات. وانطلاقاً من الجزائر ربط أبو جهاد علاقات مثمرة مع الصين والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية. وهكذا قام ياسر عرفات و أبو جهاد بزيارة بيكين سنة 1964. ورغم أن فتح كان لها محتوى قومياً فقد دخلت في إطار كبريات الحركات الثورية للستينيات.

كما أن حركة القوميين العرب قد تجذرت من جانبها. ورغم علاقاتها بالناصرية فإن هذه المنظمة ذات النواة الفلسطينية (والتي قادتها الهجرة إلى سوريا ولبنان والأردن وليس إلى مصر وفي الخليج) قد أدانت «عجز منظمة التحرير الفلسطينية وقلة واقعتها وطابعها اللا ثوري» أما المفتي فلان تأسيس منظمة التحرير واعتراف الدول العربية بها قد عجلا بنهايته السياسية.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية الأولى مضطرة إلى مراعاة مصر والأردن وإلى مواجهة موقف متزايد الجذرية من جانب الجيل الفلسطيني الفتى. ولم يجد الشقيري من حل لهذه المعضلة إلا باندفاعه في تطرف كلامي ضد إسرائيل، داعياً إلى القضاء على إسرائيل وطرد كل السكان اليهود. ولقد كلف هذا التطرف الحركة الفلسطينية غالياً استغلته الدعاية الإسرائيلية بمهارة للحط من قيمة المطالب الفلسطينية في أعين الرأي العام الغربي.

تجذير المواقف السياسية

لم يكتف الجذريون الفلسطينيون بالكلام عن قضيتهم وقرروا الانتقال إلى العمل. وفي 31 ديسمبر 1964 قامت مفرزة بتخريب منشأة إسرائيلية لضخ مياه نهر الأردن. وفي ذات الوقت حاولت مفارز أخرى القيام بشتى الهجمات

على الأراضي الإسرائيلية، وأعلنت منظمة العاصفة (الجناح العسكري لفتح) من بيروت مسؤولياتها عن هذه العمليات، وهكذا ولدت المقاومة الفلسطينية المنفصلة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الدول العربية وخاصة الأردن منزوعة من نتائج هذه العمليات فضاعفت الحكومة الاردنية مراقبة السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية بينما سعى المسئولون العرب إلى عدم إعطاء عمليات العاصفة دعاية كبيرة. وقد ادعت هذه المنظمة مسؤوليتها عما يقرب من 300 عملية حتى يونيو 1967. وكانت تضم من 200 إلى مقاتل أغلبهم دون الخامسة والعشرين من العمر. وهم من الجيل الذي لم يعرف غير مخيمات اللاجئين.

وانجحت حركة القوميين العرب نحو تبني الماركسية اللينينية وكانت النزعة السياسية التي تولت السلطة في جنوب اليمن نشأت من اعتناق حركة القوميين العرب الماركسية وأصبح فلسطينيو الحركة مستقلين. وشرع بعضهم في القيام بعمليات فدائية ضد إسرائيل خارج الحركة. وفي النهاية أعد جورج حبش منظمته للكفاح المسلح، وحددت بداية العمليات للأيام الأولى ليونيو 1967. . . . وبعد حرب يونيو 1967 اختفت حركة القوميين العرب وتركت مكانها للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. ورغم أن حركة القوميين العرب فشلت في الاستيلاء على السلطة إلا في جنوب اليمن إلا أنها كانت لها أهمية تاريخية كبرى بنشرها أطروحات ماركسية لينينية عبر العالم العربي، وهي أطروحات ذات نزعة «ثورية» أكثر منها شيوعية تقليدية.

لقد أثبتت فلسطين وجودها خارج الدول العربية. فلقد كان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية قد بدا إرادة من المسئولين العرب في توجيه الحركة ومراقبتها حتى لا يوجد خطر حرب مع إسرائيل لكن هذه الدول كانت مضطرة إلى تجذير كلامها وتصرفاتها. وعندما اقترح الرئيس بورقيبة في مارس 1965 حلاً سلمياً على مراحل للمشكل الفلسطيني، على أساس خطة تقسيم سنة 1947 وعودة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة لقاء اعتراف العرب بإسرائيل اتهم عبدالناصر بورقيبة بالخيانة بينما رفضت إسرائيل عودة اللاجئين كما رفضت تطبيق خطة التقسيم. مع أن هذه المقترحات كانت مقترحات عبدالناصر قبل 1956 ورفضه إياها بعد عشر سنوات مرده إثبات فلسطين وجودها والمزايدة

كما أنه عندما علم السياسيون العرب أن ألمانيا الاتحادية قد زودت إسرائيل سراً بكميات هامة من السلاح في إطار التعويض المقدم لضحايا النازية، دفع عبدالناصر رؤساء الدول العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية وربط اتصالات بألمانيا الشرقية. واتبعت أغلبية الدول العربية التوجيه الذي أعطاه عبدالناصر. ومع ذلك لم تجدد ألمانيا الغربية تزويد إسرائيل بالسلاح مما أسخط الأميركيين الذين رأوا أن إسرائيل لاتخضع إلا لفرنسا في تسليحها. فاضطر جونسون إلى القبول بمضاعفة عمليات تزويدها بالأسلحة الأمريكية والتي بدأت سراً في عهد كينيدي وكان جونسون منحازاً إلى جانب إسرائيل أكثر من كل أسلافه باستثناء ترومان. وكان أول رئيس أمريكي يستقبل رئيساً لوزراء إسرائيل وكان ليفي أشكول، برغم الاحتجاجات العربية. ولقد أكد في تلك المناسبة في مايو 1964 التزام أمريكا بالدفاع عن سلامة كل بلدان الشرق الأوسط الترابية وذلك ما فُسر بأنه يخص إسرائيل في المقام الأول. وفي نوفمبر 1964 أوقف المساعدة الغذائية لمصر فكلفه ذلك رد عبدالناصر المهين في خطاب له ببورسعيد يوم 23 نوفمبر إذ قال «إننا لن نقبل الضغوط لن نقبل النذالة من راعي بقر» وفي إسرائيل دفع رئيس أركان الحرب إسحق رابين الحكومة الإسرائيلية إلى زيادة الاتجاه إلى الولايات المتحدة وإلى الحد من الطلب من فرنسا.

لقد أدى تورط الولايات المتحدة المتزايد في النزاع العربي الإسرائيلي إلى تدهور في العلاقات المصرية الأمريكية التي كانت قد شهدت تحسناً ملحوظاً في عهد كينيدي. وأصبح عبدالناصر - مكرها - أكثر تبعية للاتحاد السوفيتي. واشترط من جازوا بعد خروتشوف على عبدالناصر اعطاءهم تسهيلات بحرية للأسطول السوفيتي لقاء مواصلة تزويده بالسلاح. ورفض عبدالناصر، لكن الاستخبارات المصرية أعلمته بوجود خطة لعملية محتملة لاجتياح مصر تكون من قبل الأسطولين الأمريكي والبريطاني مشتركة. وبما أن جونسون قد صرح علانية في مارس 1965 بأن الولايات المتحدة مستعدة لتسليح إسرائيل تسليحاً كثيفاً في حالة سباق للتسلح وأن ليفي أشكول أكد أمام البرلمان الإسرائيلي أن الأسطول السادس الأمريكي يكون الاحتياط

الاستراتيجي لإسرائيل، اضطّر عبدالناصر لأول مرة إلى قبول زيارة وحدات بحرية سوفيتية لميناء الإسكندرية (يوليو 1965). وفي فبراير 1966 وقعت مصر اتفاقاً ينظم الوجود السوفيتي في الموانئ المصرية ويحد منه إلى حد كبير. فالزيارات قصُرت على مينائى السلوم وبورسعيد على ألا يتجاوز عددها ثلاث زيارات في السنة الواحدة، وينبغي أن تدوم أكثر من خمسة أيام ألا يزيد عدد السفن على خمس في كل مرة. وفي كل مرة تبين للمصريين حالة تعب البحارة وندرة المياه والمواد الطازجة لديهم وذلك بسبب بعد القواعد البحرية السوفيتية. وفي سنة 1966 منح عبدالناصر ثلاث زيارات إضافية في السنة لميناء الإسكندرية لكنه رفض بإلحاح أي حضور دائم بل لقد منح كذلك زيارات للأساطيل التركية والأمريكية والفرنسية ليظهر أنه ليس سجين المساعدة السوفيتية ولقد وجد عبدالناصر في فرنسا الشريك الجديد بعد أن حرم ممالك مثل أمريكا لموازنة السوفيت، ولقد حيت الصحافة المصرية بكل حرارة زيارة المشير عبدالحكيم عامر لفرنسا في أكتوبر 1965. وكانت السياسة العربية الجديدة لفرنسا والتي اختطها الجنرال ديغول قد اتخذت شكلها، لكنها أبعد من أن تسد حاجات العرب، ففي إطار الحرب الباردة العربية كانت عائدات النفط في غالبيتها في جانب الدول المحافظة التي لم تكن لها الإمكانات أو الإرادة في الحلول محل المساعدة السوفيتية للدول التقدمية (التي لن تبقى تقدمية لو حصلت على مساعدة الدول المحافظة) فساعة الدعوة إلى التقية وإلى السلاح الفرنسي لم تكن بعد.

ولقد وجد مناخ التوتر مجدداً في تصلب منظمة التحرير الفلسطينية التي حاولت التمرکز في الضفة الغربية مما أثار سخط الأردن التي قطعت علاقاتها بالمنظمة سنة 1966، وانتقدت مصر والأردن بكل عنف وردت الأردن بهماجمة مصر لقبولها ببقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزة وكذلك لسماحتها بالملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة. ولا ينبغي أن يخفي كل ذلك أن المصريين والأردنيين كانوا قلقين من تجذير السياسة السورية ومن أخطار الحرب التي تتضمنها.

السياسة السورية وأسباب حرب 1967

كان قادة حزب البعث بسوريا منذ 1963 مع عفلق والبيطار يتعاونون مع اللواء الحافظ بينا كان البعثيون العسكريون ينتقدون اعتدالهم السياسي والاجتماعي، وأخذت اللجنة العسكرية المكونة خاصة من علوين ودروز تستولي تدريجياً على المواقع الحساسة بالحزب والدولة. وحاول ميشال عفلق التصدي لذلك باستعمال نفوذه على القيادة القومية للحزب. وحل القيادة القطرية السورية التي كانت بين يدي اللجنة العسكرية. وبعد توتر حاد رد الضباط بتنظيم انقلاب جديد يوم 23 فبراير 1966 واستولى الجنديون على السلطة وأقاموا حكومة ثلاثية مكونة من صلاح جديد ونورالدين الأتاسي وحافظ الأسد. فأعادوا تشكيل القيادة القطرية السورية وأعلنوا بدورهم حل القيادة القومية فاضطر عفلق والبيطار للهجرة، ثم أقصي الضباط الدروز من السلطة التي كانت في أغلبها لدى مجموعة صغيرة من العلوين. وبالرغم من أن الإيديولوجيا الرسمية والنصوص القانونية ترفض أي تمييز طائفي فإن السياسة السورية قد أصبحت إلى حد كبير صراعاً طائفيًا بسيطرة طائفة لا تمثل إلا 10٪ من مجموع السكان على الدولة بأسرها. ومع ذلك فإن من يسمون بالبعثيين الجدد يسمون إلى إشراك قوى اليسار الأخرى في السلطة مع مراقبتها مراقبة دقيقة. وهكذا سُمح لخالد بكداش بالعودة إلى سوريا.

كان لانقسام عام 1966 عواقب وخيمة على المستقبل : فالمجموعة البعثية التي استولت على السلطة بالعراق عام 1968 ادعت اتباع خط عفلق السياسي ورفضت الاعتراف بالشرعية البعثية للحزب السوري. ولم تكن المصالحات بين حزبي البعث إلا مؤقتة ومن المفارقات أن حزب البعث قد أصبح في ذاته عامل فرقة إضافي في العالم العربي. وبالنسبة لعبدالناصر جاء هذا الانقسام نعمة من السماء. ولئن ادعى البعثيون السوريون إعادة بناء المنظمة القومية فقد ظهروا متعلقين بالمصالح السورية الضيقة بشكل لا يمكنهم من منافسة الناصرية منافسة فعالة. وتقرّب البعث الجديد من مصر في صراعه ضد الأنظمة، المحافظة وأعيدت العلاقات الدبلوماسية لأول مرة منذ قطيعة 1961، واندفعت البلدان في حرب دعائية عنيفة ضد الأردن خاصة البعثيين الجدد الذين كانوا يساندون منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية

المقاتلة وتمددت الحوادث مع إسرائيل في الجولان. ودفع الاتحاد السوفيتي إلى التقارب السوري المصري وكان الباعث لتوقيع ميثاق الدفاع السوري المصري في نوفمبر 1966. وقد استغل وأذكى التوتر بالشرق الأوسط لجعل مصر أكثر تبعية للمساعدة العسكرية ومن ثم الحصول على المزيد من التسهيلات البحرية.

وفي بداية 1967 كان العالم العربي منقسماً على نفسه أكثر من أي وقت مضى. وكانت الجامعة العربية عاجزة تماماً ومصر منهكة من أثر حرب اليمن التي أحدثت تدمراً داخلياً هاماً تجلي بمناسبة جنازة الزعيم الوفدي السابق النحاس باشا. ولم يتحمل الاقتصاد المصري الأعباء التي أثقلت. وفي بداية 1967 اضطر عبدالناصر إلى إجراء تخفيضات شديدة للنفقات العسكرية التي أصابت خاصة إمكانيات تدريب الجيش المصري. وكان خصم عبدالناصر الرئيسي هو المملكة السعودية التي تزايدت إمكانيات عملها عاماً بعد عام بسبب إعادة تنظيم البلاد التي فرضها فيصل وتنامي العائدات النفطية السريع، وكان هدف الحملة التي يقودها عبدالناصر ضد الأردن هو حملها على التخلي عن تحالفها مع المملكة الوهابية والوقوف إلى جانب مصر.

كانت إسرائيل ترد على عمليات الفدائيين الفلسطينيين بعمليات انتقامية عنيفة، وكان الفدائيون لا يميز بينهم وبين سوريا. وفي يوم 13 نوفمبر 1966 هوجمت قرية سامو الأردنية، وتسبب الهجوم في ضحايا عديدين. وكان الهدف هو زعزعة استقرار المملكة الهاشمية الواقعة بين الأعمال الانتقامية الإسرائيلية وبين مزايدات منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. ولا يمكن لحسين أن يتخلص من ذلك إلا بتبنيه موقفاً قومياً عربياً صلباً. ولقد تمت دعوة مفتي القدس السابق إلى الأردن بشكل مذهل ليعارض منظمة التحرير الفلسطينية وظهرت من جديد مسألة المنطقة منزوعة السلاح. وقصف السوريون المستعمرات الإسرائيلية وفي يوم 7 أبريل 1967 هوجمت المواقع السورية المتاخمة لبحيرة طبرية. ولحقت بالطيران السوري خسائر فادحة. وفكر المسئولون الإسرائيليون في إعطاء درس جيد لسوريا وأعلموها بذلك. وفي ذلك الظرف فإن انقلاب العقلاء باليونان بتاريخ 12 أبريل قد فسره التقدميون العرب على أنه بداية عملية واسعة تعدها الولايات المتحدة للقضاء على الأنظمة اليسارية شرقي البحر المتوسط. وفي

الأيام الأولى من مايو عام 1967 أكثر المسئولون الإسرائيليون من التصريحات حول عمليات انتقامية ممكنة قد تذهب إلى حد مهاجمة دمشق. وفي 15 مايو نظمت الحكومة الإسرائيلية استعراضاً عسكرياً ضخماً بالقدس لـدي الاحتفال بذكرى إعلان الاستقلال. وأعلن رئيس الوزراء ليفي أشكول أنه سيتم الرد بكل حزم على حملة الإرهاب التي يقودها الفلسطينيون المدربون بسوريا.

ومنذ يوم 13 مايو قام الاتحاد السوفيتي بإعلام الدول العربية بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية ويبدو أن إسرائيل لم تُرد أن تسير أبعد من مجرد إجراء تهديدي خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان يغذي هنا خطة إذكاء التوتر. وكان عبدالناصر رغم وعيه بمخاطر الحرب مضطراً إلى أن يهب إلى نجدة سوريا. فأصدر الأمر يوم 15 مايو للجيش المصري باتخاذ مواقع في سيناء وفي يوم 16 مايو طلب من الأمم المتحدة سحب قواتها من الحدود الدولية مع إسرائيل ولم يطلب ذلك بالنسبة لغزة ولا شرم الشيخ في طرف خليج العقبة.

ولم يكن بوسع منظمة الأمم المتحدة إلا قبول طلب عبدالناصر إذ إن الأمر يتعلق بأراضٍ مصرية غير أن الأمين العام للأمم المتحدة سحب جيش الأمم المتحدة من كامل الأراضي المصرية يوم 17 مايو 1967 وذلك لكي يضع المصريين أمام مسئولياتهم.

بدأت إسرائيل التعبئة يوم 18 مايو، ولم يكن بوسع الاقتصاد الإسرائيلي تحمل تكلفة مثل هذا الموقف مدة طويلة. لذا كانت إسرائيل في حاجة إلى قرار سريع. ووجد عبدالناصر نفسه في موقف مفاجيء طرحت فيه مسألة مضيق تيران من جديد. وكانت الدعاية الأردنية قد تعودت التهكم على كلام مصر المناضل وعلى حذرهما بخصوص هذه المسألة الخطيرة. وبعد تردد قرر عبدالناصر يوم 22 مايو منع مضيق تيران على الملاحة الإسرائيلية. وصرح عبدالناصر يوم 29 مايو: «علينا أن نعود إلى وضع سنة 1948 ما دمنا قد عدنا الآن إلى وضع 1956». ويمكن أن نرى من ذلك رغبة عبدالناصر فتح مفاوضات شاملة من موقع القوة على أساس خطة التقسيم، وبطبيعة الحال كان ذلك الأمر لا تقبل به إسرائيل. وفي الواقع لم يكن لمصر إمكانيات شن حرب. فقد كان جزء هام من جيشها مقيداً باليمن. ولئن حمل عبدالحكيم عامر

عبد الناصر على الاعتقاد بأن قدرات البلاد العسكرية هي أهم بكثير مما كانت عليه في الواقع فإنه لم يكن بوسعها أن يخفي عنه أنه ليست له أي خطة لمهاجمة إسرائيل. وهكذا لم يتوقع أحد أن قطاع غزة سيصبح هدفاً بسبب انسحاب قوات الأمم المتحدة. وفي هذه الحال قبل عبد الناصر عروض الوساطة الأمريكية والتزم بانتظار وصول المبعوثين الأمريكيين واعتقد بأن إسرائيل لن تهاجمه وأن التفاوض يمكن أن يتم عن طريق الأمريكيين.

لقد تمكن عبد الناصر بفضل موقفه الصلب من استعادة زعامته العالم العربي التي نوزع فيها في السنوات السابقة، وفي غزة يوليو قبلت الأردن ميثاقاً للدفاع المشترك مع مصر وهكذا تحقق الهدف الثانوي المتمثل في قطع الحلف الأردني السعودي. وكان الملك حسين على يقين بأن الحرب لا مفر منها وأنها ستفضي إلى غير صالح العرب. ومنذ الهجوم الإسرائيلي على ساموكان يعرف أن السكان الفلسطينيين من مملكته لن يقبلوا بحياده في النزاع - ففضل حرباً ضد إسرائيل على حرب أهلية. وبوضعه جيشه تحت إمرة ضباط ساميين مصريين وجد كفالة قومية سمحت له بالإبقاء على سلطته. وفي يوم 4 يونيو التحق العراق بالمشاق المصري وكان ما يحسب له حساب هو التنافس بين الدول العربية أكثر من المواجهة مع إسرائيل وبالرغم من تصريحات لقاءات القمة العربية لم يكن لجيوش كل دولة أية خبرة في التعاون وأية خطة هجوم وكان الارتياح بين الدول العربية أكبر مما كان عليه الأمر في سنة 1948.

وفي إسرائيل أثارت كل هذه الأحداث قلقاً شديداً. وكان السكان يعتقدون بقرب هجوم عربي عام. وكانت تصريحات الشقيري الداعية للحرب تزيد في عدم الشعور بالأمن. وكان المسئولون العسكريون والسياسيون يعلمون أن الجيش الإسرائيلي مازال الأقوى بالمنطقة وأن الخطر لا يكمن هنا. ولكن التسامح باستمرار غلق مضيق تيران قد يكون القبول لأول مرة بأن يطرح للنقاش أمر واقع إسرائيلي. ومعنى ذلك أن حالات أخرى من الأمر الواقع من مثل التمركز في المناطق متزوعة السلاح سيتم الاعتراض عليها وهكذا دواليك حتى وصول حدود التقسيم. وكانت الحاجة تدعو إلى العمل سريعاً وخاصة وأنه لا يمكن الإبقاء على السكان في حالة تعبئة وأن الرأي العام الغربي يدعم إسرائيل التي كانت تظهر بمظهر ضحية المطامح الحزبية لجيرانها. ومع ذلك وافقت فترة

القرار هذه أزمة سياسية: فحزب العمال شهد منذ بداية الستينيات انقساماً خطيراً. فترك بن جوريون وبيريز وموشي ديان الحزب بينما اعتمد الجيل القديم بقيادة ليفي أشكول وغولدا مائير على العسكري السابق آلون وعلى رئيس أركان الحرب رابين. وكان رئيس الوزراء الذي كان وزير الدفاع كذلك يأمل تسوية مسألة العقبة بالطرق الدبلوماسية بينما كان العسكريون يدفعونهم إلى الخيار العسكري. إذ إن كل شيء يوشك أن يدعم المواقع العربية ويضعف الخسائر الإسرائيلية. وضعف موقف أشكول وباتت سلطته متضعفة يوماً بعد يوم، واستغل ذلك بن جوريون وأصدقائه والهبا مخاوف السكان. ودفعوا إلى تشكيل حكومة وحدة قومية لمواجهة الحرب وحصلوا على ما يريدون يوم غرة يوليو 1967 بتعيين موشي ديان في وزارة الدفاع ودخول بيغن للحكومة.

حاولت فرنسا التي كانت ماتزال السند الأول لإسرائيل في الخارج أن تنسحب من الهجوم. وأعلن ديغول أن فرنسا لن تساند البدء باستعمال القوة وقرر يوم 3 يونيو 1967 فرض حظر على الأسلحة الموجهة إلى الشرق الأوسط حيث كانت إسرائيل زبون فرنسا الوحيد. وكان هذا القرار رمزياً إذ كان المسئولون الفرنسيون يعرفون تماماً تفوق الجيش الإسرائيلي الحقيقي وأن قطع الخيار الرئيسية تواصل تسليمها سراً. وكان هذا القرار عظيم الأهمية على المدى البعيد إذ أصبحت إسرائيل تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة في تسليحها مورطة بذلك هذه الدولة العظمى في النزاع العربي الإسرائيلي. وتمكنت فرنسا والمجموعة الأوروبية بعد ذلك من سلوك سياسة شرق أوسطية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة. وبينما كان الأمريكان في الأربعينيات والخمسينيات ينتقدون الاستعمار الفرنسي والإنجليزي مناصرين للعرب دون أن يكلفهم ذلك أي عناء فقد عرفوا بدورهم ثقل مسئوليات الشؤون الشرق أوسطية وعبه تأييدهم إسرائيل وتوبيخ شركائهم في الحلف الأطلسي.

وفي يوم 5 يونيو 1967 شنت إسرائيل هجومها المفاجيء ضد جيرانها العرب. وبالحرب المسماة بحرب الأيام الستة تغيرت سياسة الشرق أوسطية كلية، فأصبح النزاع العربي الإسرائيلي مركزياً لعدد من السنين وتورطت فيه الدول العظمى. وعرفت القومية العربية خبوا تدريجياً خاصة في شكلها الناصري.

كان سبب هذه الحرب تأكيد الوطنية الفلسطينية منذ بداية الستينيات. وقد أدت ردود فعل إسرائيل والدول العربية على هذه الظاهرة إلى مواجهة 1967، ويبدو - حسب معلوماتنا الحالية - أن إرادة التوسع الترابي الذي كان واضحاً جداً لدى إسرائيل في الخمسينيات كانت عاملاً ثانوياً، رغم أن عودة النجوريونين القوي في نهاية مايو 1967 قد غير معطيات سياسة أشكول. ولقد بدا أن الحفاظ على مكتسبات الأمر الواقع كان الحافز الرئيسي لدى المسؤولين الإسرائيليين الذين برعوا في تقديم الأمر كما لو كان يتعلق ببقاء إسرائيل التي لم تكن في واقع الأمر مهددة. ولقد كانت المبالغات الحربية للخطباء العرب وخاصة منهم الشقيري سنداً قوياً للدعاية الإسرائيلية.

والسبب الثاني للحرب متأب من إرادة الاتحاد السوفيتي في مواجهة تنامي القوة النووية للأسطول السادس الأمريكي بوضع أسطوله الخامس في مواجهته، غير أن الأسطول السوفيتي بالبحر المتوسط ليس له ميناء رسو، وكانت سياسة موسكو تصطدم برفض مصر وسوريا منح هذا الميناء، كما أن موقف الرئيس جونسون الذي تخلى عن الطرح الإيجابي للمشاكل العربية وهو الطرح الذي كان لأيزنهاور وكيندي، من أجل دعم صريح لإسرائيل قد حرم القوميين العرب من فوائد الحياد الإيجابي فقد دفع بهم في حوار مقتصر على الاتحاد السوفيتي رغم المبادرات الفرنسية الأولى، فكانت موسكو إذن توجب التوتر بالشرق الأوسط لزيادة تبعية مصر وسوريا لها والحصول منهما على موانئ. وكان المسؤولون السوفيت الذين أكدوا للمصريين في نهاية مايو 1967 مساندتهم التامة، لا يسيطرون سيطرة سليمة على تصعيد الأزمة، ومثلهم في ذلك مثل عبدالناصر، فادت إلى حرب ما كان أحد يريد.

وفي الوقت الذي أصبح فيه النزاع العربي الإسرائيلي المكان الأعظم للمواجهة بين القوتين العظميين، وفي الحركة نفسها وجد هذا النزاع معناه الأصلي ألا وهو معارضة الوطنية الفلسطينية للحركة الصهيونية، ولقد أخفت السنوات التالية لعام 1949 هذه الحقيقة إذ إن اختفاء أي قيادة سياسية فلسطينية فعلية قد حول مسئولية المسألة إلى الدول العربية، وإن فشل مفاوضات 1949 قد أفضى إلى التعبير عن رفض عربي ملأ للطرفين. فقد كانت إسرائيل تستخدمه لتبرير رفضها أي تنازل وقيامها بعمليات ضم إضافية محتملة. كما أن

الدول العربية كانت تجد فيه، ابتداء من التجذيرات الثورية، شرعية تغطي غموض سياستها السابقة. ويونيو عام 1967 تم الانتقال من إسرائيل والرفض العربي إلى فلسطين والرفض الإسرائيلي.

هوامش الفصل الرابع

- (1) مارسال كولومب *Orient arabe et non-alignement* باريس، 1973 جزء 2 ص 74.
- (2) محادثات مع باتريك سيل في *Struggle for Syria* مطابع جامعة أكسفورد 1965 ص ص 310 - 311.
- (3) ميشال سوار *La population, l'Etat et la société* في *La Syrie d'aujourd'hui* تحت إشراف أندريه ديمون باريس، 1980، ص 120.
- (4) مارسال كولومب، *Orient arabe et non alignement* باريس 1973 جزء 2 ص 217.
- (5) *Orient*، 1959، المجلد 9 ص ص 152 - 153.
- (6) مارسال كولومب المصدر نفسه. الجزء 2 ص 171.
- (7) تصريح يوم 27 يونيو 1961. *Orient* المجلد 19، 1961 ص ص 198 - 199.
- (8) مارسال كولومب *Le problème de L'entité palestinienne dans les relations interarabes*. *Orient* المجلد 29 (1964) ص 58 والاستشهادات الأخرى حول هذا الموضوع مأخوذة من هذا البحث القيم.
- (9) *Revue d'études palestiniennes* المجلد 14 (1984) ص ص 167 - 169.

الفصل الخامس

من حرب الى أخرى (1967-1973)

حرب يونيو 1967

العمليات العسكرية

قرر المسئولون الإسرائيليون حشد جهودهم على الجبهة المصرية. وكانت استراتيجيتهم قائمة على عامل المباغتة وعلى سيطرة كاملة على الأجواء. وفي 5 يونيو بُعيد الفجر وفي اللحظة التي قلت فيها يقظة المصريين هاجم الطيران الإسرائيلي المطارات المصرية. ودمر الطيارون الإسرائيليون في بضعة دقائق أكبر جزء من الطيران المصري، فقد كانوا مدربين تدريباً فائقاً ومستعدين من أمد طويل لهذه العملية، وقد قامت هجومات بعد الظهر بإتمام العملية، فأصيب 17 مطاراً، وأخفت السلطات العسكرية المصرية الكارثة وأعلنت أنها قضت على أكبر جزء من طيران العدو. ويبدو أن عبدالناصر ذاته لم يتم اطلاعه في الساعات الأولى على حقيقة الوضع. وحاولت الأردن نجدة مصر فتدخل طيرانها قليل العدد، ولكن الطيران الإسرائيلي هاجم الطائرات الأردنية حوالي منتصف النهار وحطم أهم قوة البلاد الجوية وفي الوقت ذاته، هاجمت الطائرات الإسرائيلية المنشآت السورية التي عرفت نفس مصير المنشآت الأردنية والمصرية. وفي اليوم التالي قصفت المطارات العراقية الواقعة على حدود المدى بدورها. وفي الجملة فقدت الدول العربية 814 طائرة (309 مصرية و60 سورية و29 أردنية و17 عراقية وطائرة لبنانية واحدة) مقابل 62 طائرة من الجانب الإسرائيلي. وفي الأيام الموالية أوصلت العمليات الخسائر المصرية إلى 338 والإسرائيلية إلى 40 طائرة تقريباً. وذلك ما يبين تغيراً أكيداً لميزان القوى.

ولقد فوجيء المصريون والأردنيون بتواتر الهجمات الجوية وتركيزها فاتهموا الأمريكان والبريطانيين بمشاركتهم في الهجوم فذكرى السويس ومعلومات 1965 عن خطة هجوم أنجلوسكسوني مع تأكيد أشكول السابق بأن الأسطول السادس هو احتياط استراتيجي للدولة العبرية قد دفعهم إلى أن يروا فيما حصل عدواناً ثلاثياً جديداً، وذلك غير صحيح رغم أن طائرات استطلاع أمريكية تمكنت من مراقبة مسرح المعارك عن كثب. وكان التفوق الإسرائيلي يركز على وجود عدد كبير من الطيارين المدربين تدريباً جيداً، وذلك ما سمح باستعمال مكثف للطائرات مع سرعة تعاقب الطواقم، وفي بضع ساعات تم تعطيل وسائل الدفاع الجوي الإسرائيلية(*) تقريباً ومن ثم أمكن استعمال أقصى ما يمكن من الطائرات في عمليات الانقضاض.

ومنذ أن وقع الهجوم الجوي على التراب المصري دخل الجيش المصري إلى سيناء وقطاع غزة. كانت القوات المصرية تعدد بنحو من 90,000 رجل ثلثهم من المجندين الجدد غير المدربين على القتال. وكانت معرفتها الميدانية سيئة إذ أن سيناء كانت متروعة السلاح تقريباً منذ عشر سنين. وكانت حرب اليمن قد عودت الجنود المصريين على التحرك في وحدات صغيرة كما أن قيادة الأركان فلما كانت تجري مناورات يتم فيها التنسيق بين مجموعات ضخمة من البشر ولم يكن العناد السوفيتي قد أعد خصيصاً لظروف الصحراء وكان كثيراً ما يتعطل. وكانت الاتصالات بين مختلف الوحدات سيئة جداً. وكانت المعارك في اليوم الأول عنيفة جداً وتمكن الجيش المصري من الصمود. وفي اليوم الثاني. تقدم الجيش الإسرائيلي بفضل مشاركة الطيران الإسرائيلي. وفي مساء 6 يونيو تراجع الجيش المصري في نظام متخلياً عن نصف سيناء. وفي يوم 7 يونيو انهارت القوات المصرية وتفاقت الفوضى وكانت الاتصالات تتم بصعوبة وأصاب الهلع المشير عبدالحكيم عامر الذي أمر بتراجع عام صوب منطقة القتال. ولقد تخلى الجنود عن مركباتهم التي نفذ منها الوقود وفروا مذعورين، وفي يوم 8 يونيو تجاوز الجيش الإسرائيلي خط المضائق بالرغم من تعليمات موسى ديان وبلغ القتال. ومع ذلك وقعت معارك ضارية، خاصة معركة بالدبابات اشترك فيها الطرفان بأعداد ضخمة ولقد كان

* كذا في النص - والخطأ بين - ولا شك أن المراد هو المصرية.

العامل الأساسي للانتصار الإسرائيلي في معارك سيناء هو الاعتماد على الطيران الذي تدخل باستمرار منذ اليوم الثاني. وكان مجموع الخسائر المصرية قد بلغ نحو من 10،000 رجل و5000 أسير وكذلك أغلب العتاد الحربي (الدبابات والعربات والمدافع). لقد كانت حملة سيناء في يونيو 1967 آخر نجاح للحرب الخاطفة التي وضعها الألمان ستي 1939 - 1940 والتي تعتمد على تعاون الطيران والمدفعية في مواجهة جيش مساو أو أكثر عدداً وعدة (ولا يمكن مقارنتها بحرب لبنان لسنة 1982 حيث كان التفوق العددي الإسرائيلي ساحقاً)

ظل الجيش الأردني أفضل قوة مدربة ومنظمة في المشرق العربي ولكنها كانت تفتقد تماماً للغطاء الجوي ولم يكن لها قيادة فعلية. فقد كان الملك حسين قد أوكل قيادة الجيش إلى قائد مصري أرسله عبدالناصر. ومنذ عزل غلوب باشا تخلي الجيش الأردني عن مذهب الدفاع في العمق وتبنى معركة الحدود. فقد جعلت ذكرى احتلال اللد ورام الله في يوليو 1948 النظرية الأولى غير مقبولة. ورغم أن إسرائيل سارعت إلى الإعلان بأنه ليس في نيتها مهاجمة الأردن فقد قرر الملك حسين الدخول في الحرب. فلقد التزم بذلك أمام عبدالناصر وكان لا يريد أن يظهر بمظهر الخائن للقضية العربية (فهو لم ينس التهم الموجهة ضد جده). ولقد خدع بالتأكيدات الكاذبة عن انتصارات مصرية ولكنه كان مقتنعاً كذلك بأن الإسرائيليين يريدون الاستيلاء على الضفة الغربية. فتصرفاتهم سنة 1949 مازالت ماثلة لتؤكد له أنه لا يمكن الوثوق بوعودهم. وبدأت المعارك في نهاية صبيحة 5 يونيو. كانت القوات الإسرائيلية آنشد مشتبكة في سيناء وتركز الهجوم الإسرائيلي على شمال الضفة الغربية وفي منطقة القدس (عند بروز لطرون الشهير

وفي يوم 6 يونيو تدخل الطيران الإسرائيلي بكشافة ضد الجيش الأردني الذي بدأ الانسحاب من كامل الضفة الغربية والقدس، وفي المساء قرر الملك حسين - بموافقة عبدالناصر - سحب كل قواته إلى شرقي الأردن للدفاع عن الجزء الشرقي من المملكة. وسمح الانسحاب الأردني للجيش الإسرائيلي باحتلال القدس الشرقية وكامل الضفة دون مشاكل كبرى (7 يونيو) وفي 8 يوليو تمركز الجيش الأردني على نهر الأردن ووضع وقف إطلاق النار حداً للعمليات. وكانت الخسائر الأردنية فادحة أكثر من 6000 قتيل ومن المحتمل أن عدد

الجرحى كان خمسة أضعاف ذلك من جيش يعد 50,000 رجل، وهذا برهان على ضراوة المعركة. ولقد مكنت السيطرة التامة بالطيران الإسرائيلي من إحراز الانتصار الإسرائيلي (وقد بلغت خسائر إسرائيل رسمياً 302 قتيلاً و1453 جريحاً) وحيث إن الملك ظل على اتصال وثيق بالمصريين فقد تفادى اتهامات الخيانة التي وجهت للجيش العربي سنة 1948.

في 8 يونيو كان انتصار إسرائيل على مصر والأردن ساحقاً ولكن المعارك ضد سوريا كانت قليلة. وكان موسى ديان يعارض مشروع مهاجمة سوريا مخافة تدخل سوفيتي مباشر ولكن زميله في الحكومة إيغال ألون حصل على قرار الهجوم بدفاعة عن ضرورة الدفاع عن الجليل ضد القصف السوري وعن إمكانية تحقيق تحول جغرافي سياسي في المنطقة بربط دروز سوريا بإسرائيل ويكون ذلك خطوة أولى نحو تأسيس حلف من مسيحيي لبنان ودروز سوريا والأكراد وهو بذلك أعاد طرح المشروع الشهير العزيز على بن جوريون والمتمثل في تقسيم المشرق العربي تقسيماً طائفيًا. وبدأ غزو الجولان يوم 9 يونيو بينما طلبت سوريا تطبيق وقف إطلاق النار الذي قد طبق على الجبهات الأخرى. وكانت المعركة ضارية ولم يتقدم الإسرائيليون إلا بضعة كيلومترات غير أن المقاومة السورية انهضت صبيحة يوم 10 يونيو وانسحبت القوات السورية لتفطية دمشق. وبعد أن تم لإسرائيل احتلال الجولان قبلت وقف إطلاق النار في نهاية اليوم السادس من الحرب وفر 30,000 سوري من الجولان وفي الأشهر الستة الموالية طردت منهم 90,000 آخرين ولم تترك بالجولان تقريباً غير 7 آلاف درزي كانوا يسكنون فيه من قبل.

السلمة والسلمة والسلمة

أخذت إسرائيل نشوة الانتصار. ومنذ يوم 27 يونيو أدمجت القدس الشرقية في القدس اليهودية وهو أمر لم تعترف به الأمم المتحدة. وفيما عدا هذا الضم الأول لم يحدد المسئولون الإسرائيليون صراحة أهدافهم من الحرب. وأعلنوا على رؤوس الملاء أنهم ما عادوا مرتبطين باتفاقيات الهدنة الموقعة برووس، بما في ذلك ما يتعلق بحدود لبنان رغم عدم مشاركة لبنان في الحرب. وأعادوا إلى التذكير أن اتفاقيات الهدنة لا تخلق حقوقاً ترابية.

وبخصوص الضفة الغربية فقد رفضوا الاعتراف بشرعية السيادة الأردنية عليها واعتبروا أنها من 1948 إلى 1967 لم تكن إلا محتلة فحسب من قبل الأردنيين . وكان موقفهم متصلباً ولم يقبلوا التفاوض على أساس العلاقات المباشرة من دولة لدولة للحصول على تحديد جديد للحدود . وهم يؤكدون أمام رئيسهم العام أن القدس وقطاع غزة والمواقع الاستراتيجية بالضفة الغربية ومرتفعات الجولان وحرية الملاحة بخليج العقبة وقناة السويس هي أهدافهم الدنيا . وبالنسبة للكثيرين منهم فإن « إسرائيل كبرى » هي الغاية مع الحدود الطبيعية المتمثلة في قناة السويس ونهر الأردن والجولان .

أما في القدس فإن المنازل القريبة من حائط المبكى قد هدمت وطرد سكانها من أجل تُبِع مساحة للدخول إلى المكان المقدس اليهودي كما أن الحي اليهودي القديم بالمدينة القديمة الذي فقد سنة 1948 تم تجديده لتوطين الإسرائيليين به . وأما خارج المدينة فقد دُكت قرى عربية عديدة خاصة في قطاع الميطرون . كما أن إجراءات نزع ملكية الأراضي في بلدات أخرى قد اتخذت من أجل التمكن من الشروع في برنامج منهجي لإقامة مستوطنات يهودية جديدة مهمتها مراقبة الأحياء العربية والمنافذ . وعلى المدى البعيد تمكن هذه المشاريع من تكوين أغلبية سكانية يهودية في تلك المنطقة .

وتسمى السياسة الإسرائيلية إلى الحصول على تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس الاعتراف بجميع الأمور الواقعة منذ 1948 وتصفية المطالبة الفلسطينية وتوسيع ترابي هام يهدف إلى ضم جزء كبير من الضفة الغربية على الأقل وتوسع إلى ما وراء فلسطين لعهد الانتداب في جزء من سيناء (خاصة على طول خليج العقبة حتى شرم الشيخ) وعلى مرتفعات الجولان وللحصول على معاهدة سلام تمنح جميع العلاقات بين البلدان ذات العلاقات السلمية (من تبادل السفراء وتنقل الأشخاص والممتلكات) وكل ما تعرضه إسرائيل ضمناً هو استسلام كل العرب بلا قيد ولا شرط مقابل عودة مشروطة لجزء من الأراضي المحتلة ، واعتقدت الدولة اليهودية أنها ستحصل على ذلك بفضل انتصارها الساحق لسنة 1967 (يونيو) والذي يبدو أنه برهان على تفوقها العسكري الدائم في المنطقة ، ولكن هل تريد الدول - العربية وهل تستطيع - التحلي أمام الضغوط الإسرائيلية؟ .

وفي يوم 9 يونيو ظهر جمال عبدالناصر على الإذاعة المرئية وأعلن استقالته وتشكلت في الحال تقريباً مظاهرات شعبية هائلة تطالبه بسحب استقالته وهي مظاهرات تلقائية دون شك وشكلت لحظة كبرى أخرى من الاتصالات بين الزعيم وبين شعبه . وقبل عبدالناصر الرجوع إلى السلطة ، وكان أول قرار يتخذه أن سحب من عبدالحكيم عامر ومن أهم القادة العسكريين المصريين مهامهم . واقتراح على صديقه القديم الاغتراب ، ورفض هذا الأخير وحاول العودة إلى السلطة بالاعتماد على الضباط من أنصاره . لكن محاولته التأميرية تم فضحها بسهولة وتم اعتقاله يوم 25 أغسطس 1967 ، وانتحر يوم 14 سبتمبر لكي لا يمثل أمام محكمة ولقد تمكن عبدالناصر من استعادة سيطرته على الجيش بعد اختفاء عامر . وشرع منذ غداة الهزيمة بفضل تشكيل فريق جديد من الضباط الذين كانت لهم إرادة إعداد الثار ، في جعل الجيش البعيد عن السياسة مهنيًا أكثر من ذي قبل وأفضل تدريباً وأكثر انضباطاً . وكان لزوال مركز القوة الذي كان يمثلته الجيش أن زاد ثقل الاتحاد الاشتراكي العربي لعلي صبري . ولتعديل هذا التطور دفع عبدالناصر بالسادات إلى الأمام وهو الذي كان له حتى تلك فترة دور ثان في النظام ، فتلقى هذا الضابط الحر السابق مزيداً من المسؤوليات وأصبح نائباً للرئيس في نهاية 1969 .

أدان الاتحاد السوفيتي «العدوان الإسرائيلي» وطلب سحب القوات الإسرائيلية فوراً من الأراضي المحتلة . وعلى أثر الهجوم على سوريا قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل وأجبر الديمقراطيات الشعبية على الاقتداء به . وكان الرأي العام البولندي شديد العداء لذلك . وباسم الكفاح ضد الصهيونية دخلت الحكومة الشيوعية البولندية في سنتي 1968 - 1969 في حملة حقيقية معادية للسامية . أما في تشيكوسلوفاكيا فإن الاستسلام للمطالب السوفيتية صار أحد عوامل ربيع براغ في السنة الموالية . وأما رومانيا فقد رفضت الانصياع لتظهر استقلالها وأبقت على علاقاتها مع إسرائيل .

وفي الأمم المتحدة تواجه السوفييت والأمريكان حول القرارات وقد قبلت الولايات المتحدة مبدأ الانسحاب الإسرائيلي لكن في إطار تسوية شاملة تضمن سلماً دائماً . ويرى أغلب البلدان العربية أن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية - ولو بشكل غير مباشر - في الانتصار الإسرائيلي ، وقطعت العلاقات بين الأنظمة

العربية التقدمية وبين القوة الغربية الرئيسية . ولقد أُوتِ حرب يونيو 1967 علي أنها المرحلة الأولى لتصفية القوى المعادية للإمبريالية في العالم العربي .

أما فرنسا فقد أدانت إسرائيل يوم 12 يونيو 1967 لأنها كانت البادئة بالهجوم برغم تحذيراتها ودعت الدول العربية للقبول بحق إسرائيل في الوجود كما دعت إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة . ويرى ديجول أن تهديد السوفيت المواقع الغربية بالشرق الأوسط بواسطة أصدقائهم العرب إنما هو رد على التورط الأمريكي بقيتنام ، وبفضل تحسن العلاقات بين فرنسا والبلدان العربية أمكن هذه الأخيرة إيجاد سبل للإفلات من الوصاية الخاصة التي كان الاتحاد السوفيتي يمارسها عليها ، وكان مؤسس الجمهورية الخامسة [ديجول] يرى في سياسته العربية إمكانية ضمان استقلال فرنسا على صعيد الطاقة بالحد من نقل شركات النفط الأنجلو سكسونية في تزودها بالهيدروكربورات (وهو بذلك يواصل عملاً كان قد بدأ في العشرينيات) . ومن جهة أخرى فإن احتلال الجولان والتهديد الإسرائيلي للبنان يتعارضان مع الإرادة الفرنسية في حماية الأراضي التي كانت تحت انتدابها . ولقد برر ديجول هذه السياسة في مراسلة خاصة مع بن جوريون في ديسمبر 1967 إذ قال : «لأنكم البتة أن حصار خليج العقبة المؤسف كان ضاراً ببلادكم دون سواها ولا أجل أن بلادكم شعرت بالتهديد نظراً للتوتر الذي أغرق المنطقة الفلسطينية من جراء سيل السباب الذي أسرف في توجيهه لإسرائيل وكذلك الوضع المؤلم للعرب اللاجئين إلى الأردن أو المنفيين إلى غزة غير أنني مازلت مقتنعاً بأن إسرائيل بصرفها النظر عن التحذيرات التي أعطتها حكومة الجمهورية الفرنسية لحكومتيكم في الوقت المناسب وبيدتها المعارك وباستيلائها عنوة على القدس وعدة أراضي أردنية ومصرية وسورية وباستعمالها القمع والطرد وهما النتائج المحتومة لاحتلال يرمي حسبما هو ظاهر إلى الضم وإعلاناتها أمام العالم أن حل النزاع لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الغزوات المكتسبة وليس بشرط الجلاء عنها ، إنها تجاوزت حدود الاعتدال . إنني لأسف لذلك خاصة سحب قواتها ، يبدو أن هناك حلاً يتضمن اعتراف جيرانكم بدولتكم وضمانات أمنية على جانبي الحدود التي يمكن ضبطها بتحكيم دولي وحل مناسب وعادل يكفل للاجئين والأقليات حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة

السويس ربما كان ممكناً اليوم في إطار الأمم المتحدة وفرنسا مستعدة للمساهمة في إيجاد هذا الحل عند الاقتضاء ليس على الصعيد السياسي فحسب بل ميدانياً كذلك. .

«إن هذا المخرج الذي يعيد السلام إلى الشرق الأوسط ويسهل الوثام العام يخدم في نظري مصلحة الشعوب المعنية بما في ذلك مصلحة شعبكم لا يلبي كل رغبات إسرائيل وأنا أعلم ذلك [. . .] وها هي إسرائيل بدلاً من جر منفاها في كل مكان عبر العالم ذلك المنفى المؤثر والممتد على ألفي سنة قد أصبحت حقاً دولة ضمن الدول الأخرى، تتوقف حياتها ودوامها على سياستها وفق القانون العام. والحال أن هذه السياسة - وكم من شعب قد جربها - لا قيمة لها إلا متى كانت متلائمة مع الواقع»^(١).

وقطع الحلف الضمني بين فرنسا وإسرائيل نهائياً واضطرت إسرائيل إلى الالتفات نحو الولايات المتحدة دون سواها من أجل الحصول على دعم سياسي ومالي وعسكري، وتوجب عليها إقامة حوار سياسي من نمط جديد مقام على دور جماعة ضغط انتخابي مناصر للصهيونية قادر على تمرير القرارات المؤيدة لإسرائيل بالكونغرس الأمريكي، ويتم التأكيد على المساعدة الاقتصادية والعسكرية وعلى ضرورة التصدي لكل إجراء يقدر أنه ضد المصالح الإسرائيلية، وينبغي حمل المسؤولين السياسيين بالولايات المتحدة على الاعتقاد بأن الدفاع عن إسرائيل أساسي في الصراع ضد الاتحاد السوفيتي بحيث يتوجب أن تنقيد المصالح الإستراتيجية الأمريكية بالمصالح الإسرائيلية، ولقد تم تنظيم الطائفة اليهودية الأمريكية على هذا الأساس، فبالإضافة إلى الدور التقليدي الذي يلعبه النخبون اليهود الأمريكيون في عدد من الولايات الهامة خاصة في الانتخابات الرئاسية تم تدريجياً وضع خريطة مفصلة للنظام السياسي، فتدخلات كل عضو من أعضاء الكونغرس في النقاش الخاص بالشرق الأوسط يتم تحليلها بمنهجية وكل عضو في البرلمان يبدو شديد العداء أو حتى فاتراً يشهد دعماً مالياً سياسياً لمنافسيه في الانتخابات الموالية أما صديق إسرائيل فهو يتلقى مساعدة هامة. وهذا التأثير المتنامي لجماعة الضغط الصهيونية يمارس أحياناً خارج المسائل المتصلة مباشرة بالدعم الممنوح لإسرائيل: فالدول الراغبة في الحصول على حظوة ما من الولايات

المتحدة سرعان ما تدرك أن قرارات الكونغرس مشروطة في الغالب بمواقف هذه الدول تجاه إسرائيل .

في الأيام الأولى التي أعقبت الحرب، يبدو أن جمال عبدالناصر ظن أن الولايات المتحدة ستسلك سياسة شبيهة بسياسة أيزنهاور أثناء أزمة السويس . ولقد تحدد الموقف الأمريكي أثناء قمة غلاسبرو بين جونسون وكسيفين يوم 17 يوليو 1967 : فمثنوية العرب مردها إلى غلق عبدالناصر خليج العقبة والولايات المتحدة لن تمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل انسحاب دون تسوية شاملة . وينبغي أن تركز هذه التسوية على مبادئ خمسة : حق جميع الأمم في الوجود يعترف به للجميع ، والعدل للاجئين وحرية المرور بالمرات البحرية الدولية والحد من سباق التسلح والاستقلال السياسي والهوية الوطنية لجميع الأطراف . ولقد أعيد تأكيد هذا الموقف لدى لقاء الملك حسين الذي وكله عبدالناصر للتحدث باسم العرب أمام أهم رؤساء الدول الغربية ، ولقاء الملك حسين بالرئيس الأمريكي في نهاية يونيو وبداية يوليو 1968 . ومن أسباب غياب مبادرة ل واشنطن ، استمرار حرب فيتنام شغل الحكومة الأمريكية الشاغل ثم لم تكن هذه الأخيرة مستعدة من غلق قناة السويس وهي الطريق الرئيسي التي يستعملها السوفييت لمد الفيتنام الشمالية بالمساعدة .

ولم يلبث عبدالناصر أن أدرك أن إسرائيل في غياب ضغوط أمريكية، يمكنها الاحتفاظ بموقفها المتصلب . فحصر النزاع في مواجهة فريدة بين إسرائيل ومصر لا يمكنه إلا أن يترك هذه الأخيرة في موقف الضعف مما يهيئها غير قادرة على الاعتراض على الشروط التي يريد الإسرائيليون فرضها عليها . وبدأ عبدالناصر لعبة دبلوماسية وعسكرية معقدة من المفروض أن تسمح لمصر بقلب سلسلة العناصر التي كانت في غير صالحها . ولم يكن ذلك ممكناً إلا بانتهاج تصعيد سياسي وعسكري مبني على تدويل النزاع ، وهو تصعيد يفضي حتماً إلى وضع متعب للإسرائيليين مما يضطرهم إلى الحد من مطامعهم ومتعب للامريكيين الذين سيضطرون إلى التخلي عن انتهازياتهم والتدخل حقاً في تسوية النزاع بالعمل على تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة .

ولعلمه بسخط العديد من العرب عل الاتحاد السوفييتي الذي ينظر إليه على أنه مشلول عن هزيمة يونيو بتصرفه الدبلوماسي وكذلك بقصور سلاحه .

اغتنم الفرصة زيادة المساعدة السوفيتية زيادة كبري خاصة لزيادة حضوره في المنطقة. أما فكرة «برست - ليتوفسك شرقي السوفيتية» (المتحلة في التنازل في العاجل للمطالب الإسرائيلية لإعداد ثار على المدي البعيد) فقد تم التخلي عنها. ولقد أصبح التراب المصري حراماً على الهجمات الإسرائيلية المحتملة بسبب الحضور السوفيتي بمصر في شكل مستشارين وتسهيلات بحرية، ذلك أن الدولة العبرية كانت لاتريد مواجهة عسكرية مباشرة مع قوة عظمى، وأمكن بذلك إعادة بناء القوة العسكرية المصرية. وكان تنامي الدور السوفيتي المستمر في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم لايمكنه إلا أن يثير قلق الولايات المتحدة، ففي نهاية الستينات غير نمو الأسطول السوفيتي السطحي ميزان القوى في البحر المتوسط، فحتي تلك الفترة كان للولايات المتحدة تفوق ساحق ولم يكن للسوفيت حتى ميناء رسو للتزود بالمؤن، وكان أحد عوامل التفوق الاستراتيجي الأمريكي متأثراً من كونها القوة العظمى الوحيدة ذات الآليات اللازمة للتدخل على مسافات بعيدة ومن ثم زيادة قوة الردع النووي بتوزيعها على كل البحار. وبتزويد عبدالناصر السوفيت بالتسهيلات البرية والبحرية التي كان تعوزهم يستطيع امتلاك عنصر مساومة مع الأمريكان لاستعادة الأراضي المفقودة. ولقد كلفت مصر الاتحاد السوفيتي لتمثيلها في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول تسوية النزاع لإظهار رغبتها في تدويل هذا النزاع. وكانت تعلم أن السوفيت لايمكنهم اقتراح تنازلات في غير صالح حليفهم وأنهم سيزيدون التزامهم في المنطقة إذا وقفت الولايات المتحدة إلى جانب التصلب الإسرائيلي. كل مبادئ السياسة المصرية الجديدة هذه قد وضعت في أواخر أيام يونيو 1967 أثناء محادثات مع مسئولين سياسيين وعسكريين سوفيت، فضاعف الأسطول الخامس السوفيتي عدد قواته منذ نهاية يونيو 1967 بتبرير خرق اتفاقية مونترو حول المضائق بالوضع المتأزم في شرقي البحر المتوسط. وبدءاً من يوليو بات للسوفيت تسهيلات دائمة في الموانئ المصرية. كما وضعت بمصر منظومة كشف تحركات الأسطول السادس يديرها السوفيت مباشرة.

منذ الأيام الأولى من يوليو 1967 وقعت على قناة السويس مصادمات عنيفة سمحت باختبار إرادة القنال لدى القوات المصرية ولما رضي المصريون

بالتناج قبلوا وضع ملاحظين من الأمم المتحدة مكلفين بفرض احترام وقف إطلاق النار وتحديد المسئول عن خرقة.

وفي يوم 5 يونيو كان وزراء نفط الدول العربية المجتمعون ببغداد قد قرروا فرض حظر على تسليم النفط للدول المساندة للهجوم الإسرائيلي، ولقد دعم هذه الحركة مظاهرات هامة معادية لأمريكا قامت في البلدان النفطية. وكان العمل يستهدف خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المتهمتين بالمشاركة في العمليات العسكرية الإسرائيلية، وهكذا أخضع المحافظون في البلاد العربية إلى ضغوط قوية من قبل التقدميين وأوشكوا على أن تنقصر عائداتهم تقلصاً كبيراً وهو أمر سُرَّبه عبدالناصر الذي رأى أن خصومه في البلاد العربية قد استفادوا من الهزيمة المصرية. وهو أمر يعطيه خاصة عناصر للمساومة في الإطار العربي. وفي إجتماع وزراء الخارجية العرب بالخرطوم يوم غرة أغسطس 1967 فرض المصريون انسحاب القوات المصرية من اليمن لقاء عودة صيغة المفاوضات التي تمت الموافقة عليها في لقاء جدة سنة 1965 وتشكيل جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل: وبالإضافة إلى عودة الجيوش المورطة في اليمن كان عبدالناصر يأمل في إمكانية الحصول على مساعدة مالية هامة تمكنه من تعويض خسارة عائدات قناة السويس ومن تمويل جزء من المجهود الحربي. وأبدى المراق معارضة لرفع الحظر النفطي رغم تحمس الدول النفطية الخليجية. وفي 15 أغسطس اجتمع وزراء النفط العرب ببغداد لتدارس المسألة على القمة العربية المتوقعة في الخرطوم.

والتأمت القمة العربية الرابعة بالخرطوم من 29 أغسطس إلى غرة سبتمبر 1967 في غياب سوريا. ومكنت المناقشات التي أحسن إعدادها في الاجتماعات السابقة من التوصل إلى مجموعة من القرارات الملموسة فتعهدت مصر بالجلء عن اليمن وذلك ما يلغي خلافها الرئيسي مع العربية السعودية، ورفع الحظر النفطي لقاء إعطاء 20% من العائدات النفطية لبلدان المواجهة مع إسرائيل، وكان الملك فيصل المنتصر الأكبر في القمة: فالتصالح بين التقدميين والمحافظين في جبهة موحدة ضد إسرائيل مكنه من أن يصبح زعيماً امتدت سلطته وهيته إلى كامل العالم العربي. وكسب عبدالناصر مضاعفة هامة لإمكاناته ضد إسرائيل.

ولعل الأهم من ذلك بخصوص المستقبل إدراك الدول العربية العوائق الناجمة عن غياب وسيلة للتنسيق وعن تركيبة السوق النفطية لفرض حظر. وأصبح بإمكانهم وضع البنى اللازمة لاستعمال سلاح النفط في ظروف أكثر ملاءمة. ولقد أصبح استعمال الدولارات النفطية بشكل متنام في السياسة العربية يشكل عنصراً هاماً من عناصر تغيير معطيات الوضع فقد أصبح بإمكان الدول العربية - النفطية منها وغير النفطية - أن تكون لها وسائل التمويلات الاقتصادية غير الخاضعة لسيطرة الدول العظمى. وأن توفر هذه العائدات مكنها من الوصول إلى التكنولوجيا التي تحتاجها لتحديث اقتصادياتها على أسس تجارية خالصة وبالتالي أكثر تحراً من الضغوط السياسية. وأصبحت بلدان الخليج القليلة السكان وذات الفائض المالي القوي تلعب دوراً متنامياً على الصعيد السياسي.

في الخرطوم حددت الدول العربية موقفها من النزاع العربي الإسرائيلي. ولقد سمح لها التصلب الإسرائيلي بتبني تصلب مضاد مكنها من تحديد إجماع هو نقطة انطلاق متطرفة في المفاوضة:

«(1) تعيد القمة العربية التأكيد على وحدة الصف العربي ووحدة العمل والعزم الراسخ على تصفية آثار العدوان وتمسك كل البلدان بميثاق التضامن الذي تقرر في القمة الثالثة بالدار البيضاء.

«(2) قررت القمة مضاعفة الجهود من أجل محو آثار العدوان وتعلن بأن الأراضي المحتلة عربية وأن مهمة استرجاعها واجب كل البلدان العربية.

«(3) اتفق الملوك ورؤساء الدول على توحيد جهودهم على الصعيد السياسي والدولي والدبلوماسي من أجل محو آثار العدوان والحصول على انسحاب الجنود الإسرائيليين من الأراضي المحتلة بعد 5 يونيو، وهذا العمل المزدوج سيتم الشروع فيه على أساس المبادئ المعترف بها من قبل كل الدول العربية والتي هي: لا مصالحة مع إسرائيل. لا اعتراف بهذه الدولة. لا تفاوض معها، وإعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني على بلاده.

«(4) وكان مؤتمر الوزراء العرب للمالية والاقتصاد والنفط قد أوصى باستعمال إيقاف ضخ النفط سلاحاً للنضال، غير أن القمة بعد فحص المسألة

رأت أن ضخ النفط يمكن استعماله سلاحاً؛ إذ إن النفط ثروة قادرة على دعم اقتصاد البلدان العربية التي تعرضت للعدوان وتمكينها من مقاومة المحنة. لذلك قررت القمة استئناف ضخ النفط الذي هو سلاح يمكن استعماله لتحقيق الأهداف العربية ولقد ساعدت البلدان المنتجة للنفط بالفعل البلدان التي تعرضت للعدوان على مقاومة آثاره.

« (5). وافق المشاركون في المؤتمر على المشروع الذي تقدمت به الكويت والذي ينص على إقامة صندوق تنمية اقتصادية واجتماعية عربية وفق توصية مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية والنفط الملتئم ببغداد.

« (6). تلح القمة على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تسمح بدعم القوة العسكرية لمواجهة مقتضيات الساعة.

« (7). قررت القمة الإسراع بتصفية القواعد الأجنبية بالعالم العربي. »

وإن ما يسمى لاءات الخرطوم الثلاث تسمح في إطار وساطة أمريكية سوفيتية، بقبول نهاية حالة الحرب مقابل انسحاب إسرائيلي. والمهم هو تسجيل رفض الدول العربية الاستسلام رفضاً مطلقاً أمام المطالب الإسرائيلية. وبما أن الموقف المقدم هو موقف متطرف فهو يسمح بإجراء تنازلات في حالة مفاوضات محتملة مثلما أظهرت ذلك المرحلة التالية من الإجراء الدبلوماسي مع استئناف النقاش بالأمم المتحدة.

القرار 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967 :

في سبتمبر عاد النقاش إلى الأمم المتحدة. وألحت إسرائيل على ضرورة إجراء مفاوضات ثنائية مع الدول العربية وذلك مالا تقبل به الدول العربية فتجربة عام 1949 قد تركت ذكريات مؤلمة. واقترح الأمين العام للأمم المتحدة أوثانت تعيين وسيط للأمم المتحدة للمساعدة في إيجاد تسوية. وقبل عبدالناصر مبدأ الوساطة وبالتالي المفاوضة قبل الانسحاب الإسرائيلي ولكنه لم يعلن عن استعداده الاعتراف بإسرائيل إلا بعد تسوية نهائية تتضمن عودة كامل الأراضي المصرية إلى مصر وعرض مسألة خليج العقبة أمام محكمة العدل الدولية أما مسألة المرور عبر قناة السويس فهي مرتبطة بتطبيع يتحدد في تسوية عادلة لمشكل اللاجئين.

في نهاية أكتوبر استؤنفت المعارك على القنال. وأفلح المصريون في إغراق مدمرة إسرائيلية بالبحر المتوسط ومارست إسرائيل أعمالاً انتقامية على الأراضي المصرية، وأحرزت المساومات تقدماً بمجلس الأمن. ولقد تقدمت دول مختلفة بمشاريع عديدة. كانت دول العالم الثالث تساند المواقف العربية حول الضرورة المطلقة للانسحاب. فهي ترى أنه من الخطير جداً التفاوض عن خلق سابقة اكتساب أراض بالقوة، وهي سابقة يمكن أن تتخذ أسوة في آسيا وإفريقيا بل وحتى في أمريكا اللاتينية وأن تؤدي إلى زعزعة مجموع الحدود المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية وعن نهاية الاستعمار. وكان حافز هذه البلدان يتركز على الضرورة الملحة للحفاظ على الضمان الجماعي للحدود، المفروض قاعدة للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أكثر مما يتركز على التضامن المناويء للإمبريالية؛ فكانت إسرائيل تظهر عندها بمظهر معكر هذا النظام الدولي.

وكان النقاش يدور حول فكرة الانسحاب واقترح السوفييت صيغة «الانسحاب من كل الأراضي المحتلة» واعترضت الولايات المتحدة على هذه الصيغة وكذلك على صيغة: «الانسحاب من الأراضي المحتلة» وفي النهاية كان المشروع البريطاني هو الذي صودق عليه يوم 22 نوفمبر وأصبح القرار 242 الدائم الصيت.

«إن مجلس الأمن:

«إذ يعبر عن القلق الذي يحدثه له الوضع الخطير بالشرق الأوسط، ويشدد على عدم قبول اكتساب الأراضي بالحرب وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم يسمح لكل دولة من دول المنطقة العيش في أمن» ويشدد كذلك على أن كل الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد عقدت التزاماً بالعمل وفق المادة 2 من الميثاق (3).

(1) يؤكد أن إنجاز مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم بالشرق الأوسط، ينبغي أن يتضمن تطبيق المبادئ التالية: -

«أ» انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة أثناء النزاع الأخير.

«ب» إيقاف كل كلام عدواني أو كل حالات الحرب واحترام سلامة كل دولة من دول المنطقة واستقلالها والاعتراف بذلك وكذلك الاعتراف بحقوقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في مآمن من التهديدات أو أعمال العنف؛

«2» يؤكد كذلك ضرورة:

«أ» ضمان حرية الملاحة على الطرق المائية الدولية بالمنطقة.

«ب» تحقيق تسوية عادلة لمشكل اللاجئين.

«ج» ضمان حرية كل دول المنطقة واستقلالها بإجراءات تشمل إحداث مناطق منزوعة السلاح.

«3» تدعو الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية والاحتفاظ بها للمساعدة في إيجاد اتفاق ودعم الجهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية سلمية ومطابقة لمبادئ هذا القرار.

«4» تدعو الأمين العام إلى أن يقدم لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن تقريراً عن النشاط حول جهود الممثل الخاص..»

ونص القرار حل وسط لبق بين مطالب هؤلاء وأولئك: فقد وضع مبدأ الانسحاب على نفس المستوى هو ومبدأ حق العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها كما أن مبدأ حرية الملاحة قد وُضِعَ إلى جانب تسوية عادلة لمشكل اللاجئين، أما تعيين وسيط للأمم المتحدة فقد جاء وسطاً بين الموقفين المتطرفين المعلنين رسمياً وهما: رفض التفاوض والمطالبة بعلاقات ثنائية بالمعنى الضيق للكلمة.

قبلت مصر والأردن ولبنان القرار 242 ضد الآراء المعارضة للفلسطينيين الذين رفضوا أن يعتبر وضعهم مجرد مسألة لاجئين وضد رأي سوريا التي ظلت جزيرية كالعادة. وفي الواقع - ومثلما وقع بلوزان سنة 1949 - اعترفت الدول العربية ضمناً بالدولة العبرية، أما إسرائيل فقد وافقت، غير أنها تقدمت بتأويل خاص للقرار.

يعتمد هذا التأويل على النص الإنجليزي للقرار وخاصة على الجملة التي قد تترجم إلى «أراض محتلة»^(*) (ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن النحو المستعمل ليس الأكثر شيوعاً في اللغة الإنجليزية) غير أن الموقف الإسرائيلي متهاافت إذ ينبغي في هذه الحالة التأكيد بأن غياب أداة التصريف في اللغة الإنجليزية يتضمن دوماً التنكير أو الإبهام وذلك ما يعطي للجملة الإنجليزية الترجمة «انسحاب قوات إسرائيلية مسلحة من أراض محتلة» فلا يكون للجملة كبير معنى أو ترجمة المقطع التالي الموضح أكثر لهذا التهاافت^(**): «ضمان حرية الملاحة على طرق بحرية دولية، وهو ما يقوض طلب إسرائيل الخاص بحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس. والنص الفرنسي له نفس القوة القانونية التي للنص الإنجليزي باعتباره لغة رسمية للأمم المتحدة أضف إلى ذلك في حالة وجود غموض في نص متعدد اللغات فإن المبدأ القانوني ينص على الاعتماد على النص الأدق لا على النص الأقل دقة. كما أن الترابط المنطقي الداخلي للقرار يشدد على عدم قبول اكتساب الأراضي بالقوة وقد تم التذكير بذلك فيما بعد بالإحالة إلى المادة 2 من الميثاق الذي يعبر عن هذا المبدأ الأساسي لكل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وتلغ الأطروحة الإسرائيلية على فكرة حدود آمنة ومعرّف بها وذلك ما يستتبع تعديلات إقليمية. والرد قد جاء في القرار نفسه إذ هو يذكر صراحة إجراءات ملائمة منها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

فادعى الإسرائيليون عندئذ بأن سيناء ليست حقاً أرضاً مصرية وأن الجولان لا يتبع سوريا وذلك ما لا يستقيم قانونياً، وأن فلسطين التي كانت تحت الانتداب لها وضع خاص وهو أمر أقل عرضة للنقاش. وأضافوا أنه مع القبول بمبدأ رفض الحصول على أراض بالقوة فليس ممنوعاً أن تعترف بمعاهدة سلام بهذه المكاسب، وذلك خير مثال على السفطة. وكما برر الإسرائيليون طردهم الفلسطينيين في عامي 1948 - 1949 بهجوم الدول العربية غير المعلن، فقد أكدوا بأن خطر الحرب الذي كانت الدول العربية تمثله قبل 5

«Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied...»

(*)

«for guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area.»

(**)

يونيو 1967 يسمح باحتلال الأراضي المغزوة احتلالاً دائماً بل حتى احتمال ضمها. وكان موقف الحكومات العربية لا يتزعزع: لن يكون أي اتفاق ممكن دون العودة إلى حدود يونيو 1967. وماعدا ذلك فهو قابل كلية للنقاش.

إن هذا الموقف الذي يخدم مصالح الدول العربية يتضارب مع مصالح الفلسطينيين، والحال أن الثورة الفلسطينية قد انطلقت في تلك الفترة بالذات.

ازدهار الثورة الفلسطينية

الأراضي المحتلة:

كانت الأراضي المحتلة سنة 1967 يسكنها عندئذ حوالي 540,000 لاجيء فلسطيني من النزاع الأول و 500,000 عربي من السكان العاديين. ولقد حدثت سرعة الغزو في يونيو 1967 نسبياً من ظاهرة هجرة السكان العرب (خاصة من لاجئي 1949) إذ هاجر تقريباً 200,000 شخص، وكان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين آنذاك بوكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قد زاد بواقع نصف العدد بالقياس مع سنة 1950 (1.344.576 بدلاً من 960.021) وأصبحت إسرائيل تسيطر على كل فلسطين التي كانت تحت الانتداب وفي شرقي الأردن حيث استقر المنتقلون الجدد بلغ عدد اللاجئين 577.000. وتزايدت الأرقام في السنوات التالية مع دفع الرحيل المتواصل من الأراضي المحتلة إلى شرقي الأردن.

في الأشهر الأولى من الاحتلال سلكت السلطات الإسرائيلية سياسة متساهلة نسبياً. وقد مارس موسى ديان افتتاحاً تجاه الأردن بالسماح بإعادة لم شتات العائلات التي تفرقت بهجرة 1967 وبتركة تدفق البضائع والأشخاص عبر الأردن مع مراقبة الشرطة فحسب لأسباب أمنية (سياسة الجسور المفتوحة) وبمواصلة نوع من إدارة الشئون العامة من قبل الأردنيين الذين كانوا يدفعون جزءاً كبيراً من رواتب الموظفين. وفي الوقت ذاته شرع في إدماج اقتصادي مع إسرائيل خاصة بتشجيع دخول المنتجات الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة (بينما كان الاتجاه المعاكس يشبط بشكل منهجي) وبالسماح لليد العاملة العربية بالمجيء للعمل في إسرائيل (لكن يُحظر عليهم الإقامة فيها ليلاً) ولقد كانت

هذه العمالة الرخيصة الأجر والضعيفة الغطاء الاجتماعي أحد العناصر الهامة في النمو الاقتصادي الإسرائيلي السريع الذي تلا الحرب .

ولقد حصل الإجماع السياسي الإسرائيلي حول تعديل الحدود تعديلاً كبيراً . وكان اليمين الإسرائيلي يطالب بضم كامل الأراضي المحتلة ، والشيء الذي يحمل دلالة هو أن الإسرائيليين يعتبرون الأمر لا يتعلق «باحتمال» ولكن «بإدارة» (وذلك ما يسمح بعدم احترام اتفاقيات جنيف الخاصة بالاحتلال العسكري) وألغت أسماء الأماكن العربية وعوضتها بأسماء توراتية مثل يهوذا والسامرة . ولم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية برئاسة العمال قراراً نهائياً غير أنها أعدت خطة عامة منذ صيف 1967 . كانت خطة ألون «باسم باعنها» تركز رسمياً على اعتبارات عسكرية : فالأمر يخص إنشاء مناطق حاجزة لحماية داخل الأرض الإسرائيلية . وهي تتضمن في سيناء الساحل المتوسطي حتى العريش وساحل خليج العقبة حتى شرم الشيخ فقطاع غزة يفصل بذلك كلية عن مصر . أما في الضفة الغربية فإن وادي الأردن ينبغي اتخاذه خطاً دفاعياً فهذا الأخذود الطبيعي (إذ يبلغ فارق الارتفاع مئات عديدة من الأمتار) هو أفضل عائق لأي هجوم عربي ولتسللات الفدائيين ويمكن من عزل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالضفة الغربية عن أي اتصال بشرق الأردن . والجولان واقع في امتداد هذا الحاجز الأمني ، وفي هذه المنطقة الممتدة على عرض عدة كيلو مترات نفذت في الحال إنشاءات عسكرية (تحصينات وحقول ألغام) وكلف ذلك مصادرة أراض عربية باسم الدواعي الأمنية . وفي فترة ثانية وطّن فيها مدنيون إسرائيليون للحصول على حجة لرسم حدود جديدة ، وتستخدم هذه المستوطنات فيما سيأتي احتياطاً ودعماً للقوات المسلحة . والاستثناء الوحيد لمعطيات خطة ألون الاستراتيجية المحضة هو إنشاء مدينة إسرائيلية قرب مدينة الخليل العربية ، وهو مكان مهيب في التوراة فهو يحوي قبور الأنبياء وهو مكان مقدس عند المسلمين واليهود على حد سواء . ورغم أن العمال لم يحدثوا مستعمرات استيطانية في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية العالية (باستثناء حالة القدس التي فصلت عن الضفة الغربية) فإن العزلة التي وضعت فيها المناطق العربية لا يمكنها أن تنهي شيء غير وضع ضيق من التبعية تجاه إسرائيل في حالة تسوية نهائية . فكل شيء يسير كما لو كان الإسرائيليون - مثلما

تم تطوير مراكز الاستيطان اليهودي في السنوات 1930 و 1940 - يقومون بالسيطرة على الطرق الاستراتيجية قبل الاستيلاء على أراضي الدواخل .

وتسعى المقاومة الفلسطينية إلى التمرکز في المناطق المحتلة . وتسمل عرفات والعديد من رفاقه إلى الضفة الغربية وحاولوا إقامة شبكات مقاومة . وكان مركز الحركة هو نابلس المدينة ذات الماضي الوطني الشغل جذاً وكان الهدف إعداد الحرب الشعبية ضد المحتل وفق الأنماط الثورية المستوحاة من التجريبتين الجزائرية والفيتنامية ، وكان القمع شديداً فقد ضاعفت السلطات العسكرية الإسرائيلية من الاعتقالات (أكثر من ألف قبل نهاية السنة) والعقوبات الجماعية مثل حظر التجول لفترات طويلة وهدم المنازل التابعة لعائلات المشبوهين . وكان الضغط في بداية 1968 قد بلغ حداً اضطر معه عرفات ورجاله إلى الانسحاب صوب الأردن . وبالإضافة إلى صعوبة إنشاء بنية تحية للمقاومة من لا شيء فإن موقف الوجهاء الفلسطينيين الذين كانوا يعتقدون بأن الاحتلال الإسرائيلي سيكون قصير الأجل وأن المنطقة لن تلبث أن تعود أردنية ، يفسر فشل التمرکز الأول لمنظمة فتح ؛ فقد كانوا يريدون اجتناب كل ما من شأنه أن يقوض التسوية وماقد يجلب عليهم سخط السلطات الأردنية ، وكانت اللعبة في الضفة الغربية ثلاثية بين المقاومة وإسرائيل والأردن .

أما في غزة المنطقة المكتظة السكان فقد كان تمرکز المقاومة أفضل . وكانت من فعل الجناح اليساري من الحركة الفلسطينية وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش أكثر مما كانت بفعل فتح . ويعد هذا الوضع الفريد تفسيره في أن عبد الناصر كان قد سمح بتمرکز حركة القوميين العرب أثناء الإدارة المصرية وأن جيش تحرير فلسطين قد رابط فيها قبل 1967 . والسكان الذين كانوا قد مروا بتجربة أولى مريرة من الاحتلال الإسرائيلي في عامي 1956 - 1957 قد استردوا كميات هامة من الأسلحة الفردية . فالتمرکز السياسي للمقاومة بغزة قد سبق الاحتلال على عكس الضفة الغربية . وكانت العمليات ضد قوى الاحتلال منتظمة . ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي من القضاء على المقاومة المسلحة إلا في صيف 1971 على إثر سياسة قمع قاسية قادها أريال شارون (هدم 1800 مسكن وفتح طرق مواصلات واسعة باستعمال الآلات الجرافة وإعادة توطين جزء من اللاجئين بالقوة خارج

المخيمات بل وحتى في العريش بسيناء). وبعد «التهدئة» عينت السلطات الإسرائيلية أحد أعيان المنطقة رشيد الشوا عمدة لغزة. وحاول هذا الأخير تحسين ظروف عيش مواطنيه وإيجاد حل سياسي مع الأردن ولكن هذه التجربة من الإدارة المدنية لم تدم إلا إلى أكتوبر 1972 حيث أعيدت الإدارة العسكرية عند رفض رشيد الشوا القبول بمد خدمات مدينة غزة البلدية لتشمل المخيمات الفلسطينية المجاورة إذ كان ذلك سيؤدي إلى القبول بمبدأ التخلي عن الحق في العودة.

تعدد منظمات المقاومة وتحولات منظمة التحرير الفلسطينية:

لقد أعطى تدفق الأشخاص المرحلين وتنامي السكان الفلسطينيين المستمر بالأردن قاعدة شعبية حقيقية لحركات المقاومة التي هي نتاج تجربة المنفى. وكان السكان الفلسطينيون قد تجمعوا بحسب أصولهم الجغرافية قبل الهجرة محتفظين بذلك بتجمعاتهم العشائرية إلى جانب محافظتهم على هويتهم الفلسطينية. وبما أن الأعيان قد خسروا ثروتهم العقارية والهبة التي كانت تكسبهم السلطة. فقد حلت حركات المقاومة محلهم عاملاً من عوامل الترابط الاجتماعي وللزعماء الجدد المنبثقين من الطبقة الوسطى المثقفة والذين عاشوا الهجرة مباشرة لهم تجربة ولغة تسمحان لهم بالاتصال بالسكان. وفي سنة 1967 - 1968 كان الفارق بين فلسطيني الضفة الغربية - الذين كانوا مازالون يعيشون في مجتمع يسيطر عليه الوجهاء - وبين اللاجئين الذين كانوا يهيئون لأنفسهم إطاراً اجتماعياً جديداً. وأصبحت المخيمات الفلسطينية قواعد الحركة الطبيعية التي كانت تنظم عمليات فدائية ضد إسرائيل. ومنذئذ استؤنفت الدائرة الاعتدائية لعمليات الانتقام. ولقد جاء حدث رمزي يؤكد هذا التطور. ففي 21 مارس 1968 هاجم الجيش الإسرائيلي مخيم «الكرامة». بهذا الاسم الذي اختاره القدر، حيث كانت فتح قد أقامت قاعدة لها؛ وأندز الجيش الأردني الفلسطينيين مسبقاً، وكان يحارب إلى جانب الفدائيين فرد هؤلاء الهجوم الإسرائيلي مضحين بـ 120 قتيلاً من جانبهم و 20 إلى 30 قتيلاً من الجانب الإسرائيلي. ولقد أثار هذا النجاح حماس الرأي العام العربي في الوقت الذي كانت الجيوش العربية قد فقدت هيبتها، وأعلن الملك حسين

نفسه بأنه «سيأتي يوم نصبح فيه كلنا فدائيين» وأصبحت المقاومة الفلسطينية آخر حركة شعبية كبرى من حركات القومية العربية. واندفع الوف من المتطوعين الفلسطينيين وغيرهم للدخول في صفوف المقاومة مما أعطى زيادة كبيرة لأعداد أفرادها على حساب قدراتها التنظيمية التي لم تستطع المواكبة.

ولقد أدت هبة المقاومة الفلسطينية لدى الرأي العام العربي وسرعة تزايد عدد أفرادها إلى تزايد عدد المنظمات وذلك بسبب اختلاف المذاهب ورغبة الدول القريبة في تشكيل منظمات تابعة لها.

وظلت فتح أهم المنظمات وبفارق كبير. وهي قبل كل شيء، ممثلة الوطنية الفلسطينية التي ترى أن تحرير فلسطين له الأولوية على الوحدة العربية أو الثورة الاجتماعية. وهي ما تزال تحت قيادة زعمائها التاريخيين، برغم تجدد أعداد أفرادها وازديادهم.

أما حركة القوميين العرب فقد تولد عنها يوم 11 ديسمبر 1967 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويلح برنامجها على العلاقة بين النضال من أجل تحرير فلسطين وبين مجموع الكفاح ضد الإمبريالية العالمية. والمنهج المتبع هو «الاشتراكية العلمية» بالمعنى الماركسي للفظ. ولقد وضعت هذه النزعة الماركسية اللينينية (الثورية بعض الشيء) المقاومة الفلسطينية على صلة بالقوى «الثورية» العالمية في فترة كانت فيه هذه الأخيرة مزدهرة بشكل خاص في دول مثل الصين أو الاتحاد السوفييتي أو في المنظمات السرية «الإرهابية» بأوروبا وأمريكا وآسيا (خاصة باليابان).

ومنذ 1968 حدثت انقسامات داخل الحركة نتج عنها منظمات مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - لأحمد جبريل والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لنايف حواتمة. ويراد للاتجاه أن يكون أكثر ثورية، فبالإضافة إلى الميل إلى تأسيس مجموعات صغيرة مشتركة بين مجموع الحركات المشابهة فإن القطيعة ذات صلة بطموحات ومنافسات شخصية. وينبغي الإشارة إلى وجود كثير من المسيحيين الروم الأرثوذكس في كل المجموعات المنبثقة عن حركة القوميين العرب مثلما كان الأمر بالنسبة للبعث والحزب القومي الاشتراكي حيث يسمح التجذير السياسي بمحو الفوارق الطائفية.

وفيما عدا النزعتين: القومية والماركسية توجد «فروع» الحركات السياسية والدول العربية. وأهمها الصاعقة وهي الفرع العسكري لمنظمة طلائع الحرب الشعبية للتحرير والمتولدة قبل 1967 من الإطارات الفلسطينية لحزب البعث السوري. والصاعقة ذاتها لم يتم إنشاؤها إلا بعد حرب يونيو 1967. وبرنامجها هو برنامج البعث السوري. فالثورة الفلسطينية جزء من الثورة العربية الأعم. وإن مصير فلسطين ينبغي أن يتقرر في إطار كامل الشام. وينبغي رفض كل استسلام يعترف بالكيان الصهيوني في فلسطين وقوة المنظمة مردها الدعم النشط الذي تمنحه إياها حكومة دمشق. وهي تبدو المنافسة لحركة فتح غير أن ضعفها ناجم عن كونها أصبحت أداة للسياسة السورية في الأردن وفي لبنان وفي الحركة الفلسطينية بوجه عام. أما جبهة التحرير العربي فهي من صنع البعث العراقي في أبريل 1969. وتجنيدتها عربي عام (والفلسطينيون فيها أقلية) غير أن بعد القواعد العراقية عن مناطق خط الجبهة وضعف تركزها في المخيمات الفلسطينية كانا السبب في أن هذه المنظمة لم تكسب أهمية عديدة. وأخيراً منظمة الأنصار الناشئة عن الأحزاب الشيوعية بالمنطقة. وهي مقطوعة عن جماهير السكان العرب شأنها في ذلك شأن تلك الأحزاب ذاتها. وهي لم تكن قوات مسلحة في الأردن وأما في الأردن فقد تلقت مساعدة الحزب الشيوعي اللبناني المتأصل في الجنوب ولم تفلح هذه المنظمة قط في أن تصبح منظمة هامة.

كل هذه الحركات ترى أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين وهي تستوحي تجاربها من تجربة الثورة الشعبية بالجزائر وفيتنام، ولكنها تغفل في حسابها نسبة السكان ومساحة الأرض التي سمحت بالنصر الجزائري في الحالة الأولى، كما تغفل في حسابها وجود جيش نظامي قوي ودولة ذات أرض واقتصاد في الحالة الثانية. ولئن وقرّ التوجه الثوري والمعادي للإمبريالية حلفاء مفيدین خارج العالم العربي فإن البلاغة الخطابية الملتهبة الداعية إلى النضال ضد القوى الرجعية (فالنظام الناصري يُنعت بأنه نظام برجوازي صغير من قبل قدماء حركة القوميين العرب) لا يمكنها إلا أن تثير مخاوف الدول العربية القائمة وأن تؤدي بها إلى الارتياب. ولئن كان المسئولون العرب يشاطرون الأمل في تحرير فلسطين فلقد كانوا يعرفون موازين القوى

الحقيقية في الميدان والتي تعطي النصر الأخير للأسلحة التقليدية. وكانوا يخشون الأعمال غير المسؤولة التي قد تجر أعمالاً انتقامية إسرائيلية وخاصة قد تجر إلى تحويل العمل الفلسطيني نحو الصراعات العربية.

لقد شمل فقدان الهوية الذي طال كل المستوليين عن هزيمة 1967، منظمة التحرير الفلسطينية الأولى. وقدد أحمد الشقيري زعيمها خاصة اعتباره بطرفه اللفظي الذي أساء كثيراً للقضية الفلسطينية. فاضطر إلى الاستقالة في ديسمبر 1967 وظلت المنظمة ضرورية باعتبارها تمثل الفلسطينيين. وفي سنة 1968 دخلت منظمات المقاومة في منظمة التحرير الفلسطينية حيث شكلت فيه أغلبية المجلس الوطني الفلسطيني وفي يوليو 1968 أجرى المجلس الوطني الفلسطيني الرابع تعديلاً لميثاق عام 1964 بتجديده وإعطاء الأولوية للكفاح المسلح لتحرير فلسطين وهو يُنعت بأنه معركة ضد الإمبريالية لا تقبل أية هودة.

«(6) إن اليهود الذين كانوا يعيشون بطريقة عادية بفلسطين حتى بداية الاجتياح الصهيوني فلسطينيون [...]»

«(9) إن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. وذلك نهج استراتيجي لا خط مرحلي. وإن الشعب العربي الفلسطيني يؤكد عزمه الراسخ على قيادة الكفاح المسلح ودفع الثورة الشعبية من أجل التحرير وعودته إلى وطنه كما يؤكد حقه في العيش عيشة عادية بفلسطين وفي ممارسة حقه في تقرير مصيره وفي سيادته.

«(21) إن الشعب العربي الفلسطيني الممثل في ثورته المسلحة يرفض أي حل بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً. كما يرفض كل المقترحات الرامية إلى تصفية المشكل الفلسطيني أو إلى تدويله.

«(22) إن الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية وهي تمارض كل حركات التحرير أو التقدم في العالم، والصهيونية بطبيعتها متعصبة وعنصرية وهي ذات أهداف عدوانية وتوسعية واستعمارية وطرقها هي طرق الفاشيين والنازيين. وإسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية. وهي قاعدة جغرافية وبشرية للإمبريالية العالمية التي يمكنها انطلاقاً من هذه القاعدة تسديد

ضربات للوطن العربي لمحاربة تطلعاته إلى التحرير والوحدة والتقدم. إن إسرائيل تهديد دائم للسلام بالشرق الأوسط والعالم أجمع..

ولقد ترددت منظمة فتح لحظة بين خيار إحداث منظمة واحدة تسيطر عليها كلية تكون قد قضت ولو بالقوة على كل المنظمات الفلسطينية الأخرى حسب النمط الجزائري (جبهة التحرير) وبين خيار الإبقاء على تعددية التعبير إذ إن منظمات المقاومة هي قوى نضال وأحزاب سياسية في آن معاً. واختارت الخيار الثاني تجنباً لحرب أهلية فلسطينية محتملة. ولقد أدخل خيار التعددية هذا في الحياة السياسية الفلسطينية مجموعة من التحالفات والمعارضات التي كانت الدول العربية في الغالب تشجعها. وظلت فتح صاحبة الأغلبية دون منازع في منظمة التحرير الفلسطينية ولدى الفلسطينيين وذلك ما كرسه المجلس الوطني الفلسطيني الخامس في 2 - 4 فبراير 1969 الذي أصبح فيه ياسر عرفات رئيساً للمنظمة. وإن الأزمات السياسية المتعاقبة للحركة الفلسطينية ينبغي ألا تنسنا الاستمرار الكبير للطبقة السياسية المشككة. حتى الآن وبعد أكثر من عشرين سنة من مؤسسي مختلف المنظمات في الستينيات.

ولقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية الثانية، إلى جانب مهامها في التمثيل السياسي للحركة الفلسطينية، بتطوير مجموعة من الخدمات المدنية في الصحة (الهلال الأحمر الفلسطيني) والنشر والمالية (إدارة الأموال الفلسطينية ودفع معاشات لأسر شهداء القضية). . . وهي تنزع إلى أن تصبح شبه دولة بتجميع عدد من المهام. ويمكن مقارنة عملها بالمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لما قبل 1948، ومصدر التمويل الإسهامات التطوعية لفلسطيني الشتات والمساعدة الهامة التي تقدمها الدول النفطية بالخليج. (ولقد سمح للمنظمة في فترة ما بتحصيل ضريبة من الفلسطينيين بالخليج) وتقوم الإمارات النفطية بدعم منظمة التحرير الفلسطيني باسم القومية العربية ورغبة في السيطرة على الحركة الفلسطينية بالإبقاء عليها في الخط السياسي لياسر عرفات المعتدل نسبياً. وتركز سلطته السياسية على هيئته باعتباره مؤسس المقاومة الفلسطينية وعلى صدق وطنيته التي ترفض أي تحالف مشبوه مع الأنظمة العربية غير التحالف المرحلي (التكتيكي) وعلى موهبته الخطابية وعلى تشبهه بالمناضلين الأنفار (لذلك اعتاد ارتداء زي الفدائيين) وعلى رقابته على

وفي غرة يناير 1969 حددت فتح في تصريح رسمي تصورها لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية «ينعم كل مواطنها أيا كانت ديانتهم بحقوق متساوية» ورفضت القرار 242 رفضاً قاطعاً «لتجاهله الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولأنه لا يشير إلى وجود هذا الشعب. وكل حل يزعم أنه سلمي يتجاهل هذه الحقيقة الأساسية مصيره الفشل» وفي المجلس الوطني الفلسطيني الخامس المنعقد في فبراير 1969 تم توضيح هذا البرنامج فالهدف المنشود هو «إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين مفتوح لكل الفلسطينيين: المسلمين والمسيحيين واليهود. وإلى جانب رفض القومية الصهيونية يظل الغموض قائماً حول تعريف «اليهود الفلسطينيين» الذين - إذا ما تقيدنا بقراءة ميثاق 1968 - لا يشملون إلا الذين يعود وجودهم بفلسطين إلى ما قبل 1917. ويهود إسرائيل يعتبرون طائفة دينية دون حقوق قومية، ولم يعط أي إيضاح حول مسائل أساسية مثل مسألة الثقافة أو اللغة.

ولقد رفض المسؤولون الإسرائيليون في تصريحات عامة عديدة سنة 1969 الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني. وهكذا أكدت غولدا مائير رئيسة الوزراء الجديدة بعد موت ليفي أشكول، يوم 15 يونيو: «متى كان شعب فلسطيني مستقل بدولة فلسطينية؟ فقد وجد إقليم الشام الجنوبي قبل الحرب العالمية الأولى ثم فلسطين التي شملت الأردن. (فليس الأمر كما لو وجد شعب عربي بفلسطين وقمنا بطرده بعد مجيئنا وأخذ بلادنا. بل لم يكن ذلك موجوداً⁽⁴⁾) وفي رأيها لا يمكن للصفحة الغربية أن تصبح مستقلة ولا يمكنها إلا أن تكون إحدى مكونات إسرائيل والأردن. وفي تصريح آخر أقرت بوجود شعب فلسطيني لكنها أضافت مباشرة بأن مصيره مرتبط بمصير شعب الأردن ارتباطاً لا انفصام له.

ومع ذلك بدأ الإسرائيليون يتخذون موقف الدفاع حول هذا الموضوع. وفي نهاية 1969، اعترف الاتحاد السوفيتي وبلدان حلف وارسو بشرعية نضال الشعب الفلسطيني. والأهم من ذلك هو أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة في ديسمبر في قرارها رقم 2535 ب (24) «إلى حقوق

الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف» فكفت عن استعمال لفظ «لاجئين» المستعمل منذ 1948 .

تطور الكفاح المسلح والعلاقات مع الأردن ومصر :

في نهاية عام 1968 ، لا شك أن عدد الفدائيين قد بلغ حوالي عشرين ألف رجل متمركزين خاصة بالأردن . ولقد سمح الاعتراف الرسمي بهم والذي حصلوا عليه إثر معركة الكرامة بأن أقاموا مقرهم العام بالعاصمة الأردنية عمان ، وأصبحت مخيمات الفلسطينيين - بما في ذلك مخيمات عمان قواعد للمقاومة . ومنذ صيف 1968 كان الفلسطينيون المسلحون يتجولون بكل حرية وتعددت الحوادث مع الجيش والشرطة الأردنية . ووقعت معركة أولى في نوفمبر 1968 بين عناصر متطرفة من المقاومة التابعة لسوريا وبين الجيش الأردني أثناء الاحتفال بذكرى إعلان بلغور . وكسب الملك حسين هذه المعركة مع أنه اضطر إلى قبول اتفاق ينظم الوجود الفلسطيني . وتعهدت المقاومة ألا تترك العناصر المسلحة تتجول بأسلحتها خارج المخيمات التي لم يعد للجيش والشرطة الأردنيين حق دخولها .

واتهم الإسرائيليون الأردن بالتواطؤ مع الفدائيين واستأنفوا أعمال الثار التي كانت لا تهدف إلى ضرب الفدائيين مباشرة لصعوبة الوصول إليهم بل إلى جعل الموقف لا يحتمل بالنسبة للسكان المدنيين لينقلبوا ضد المنظمات الفلسطينية . وصارت المقاومة تجنح إلى تشكيل دولة داخل الدولة . وبالفعل عادت الريبة التقليدية بين الهاشميين وبين الوطنية الفلسطينية . ورغم أن سكان الأردن في غالبيتهم من أصل فلسطيني فإن القوات المسلحة في جزء هام منها من أصل بدوي وهي وفية للملكية . فلم تسامح مع الهجوم الدائم على النظام وأحسست بالإهانة من الطريقة التي كان الفدائيون يعبرون بها عن زهوهم بمآثرهم والحال أن الجيش الأردني قد دفع غالباً ثمن مشاركته في حرب يونيو 1967 . وكان المسئولون العسكريون الأردنيون يدركون أن الحرب الشعبية تصبح غير ذات فعالية البتة في حالة إذا ساعم القتال وأن الجيش النظامي الأردني قادر على تصفية قوات المقاومة بفضل تفوقه عدداً وعدة وتدريباً . ورغم أن لمنظمة فتح خطأ سياسياً يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

العربية فقد انجرت بفعل المنظمات الأخرى إلى سياسة خطيرة هي سياسة التصادم مع الملك حسين، وكانت العناصر الشورية ترى أن قلب الملكية الهاشمية قد أصبح خطوة ضرورية في النضال من أجل تحرير فلسطين. وكانت هذه النزعة من المقاومة ذات نفوذ خاصة وأنها كانت معروفة بعملياتها في الإرهاب الدولي.

وكان الحركيون الفلسطينيون قد قاموا منذ يوليو 1968 بجملة من الإرهاب الدولي بدأت باختطاف طائرات مدنية إسرائيلية بأوروبا، ونظراً لفعالية الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتزايدة، هاجموا الطائرات الأمريكية، وكانت الغاية من ذلك إظهار أن الدعم الغربي لدولة إسرائيل ينبغي أن يكلف إجراءات انتقامية عربية باهظة وكذلك أن النزاع لا يمكن حصره في مجرد، مواجهة بين الدول العربية وبين إسرائيل وأنه ينبغي أن يُحسب حساب للفلسطينيين، وذلك ما أكدته جورج حبش يوم 18 فبراير 1969: «لعلنا خرقنا القوانين الدولية في ظروف استثنائية وضد إرادتنا ولكن الصهاينة طالما داسوا هذه القوانين إلى حد أن ذلك صار عندهم مسألة روتينية. ولقد ازدروا كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشكل الفلسطيني⁽²⁾».

أما موقف الدول العربية فقد كان يكتنفه غموض كبير. ولقد كان عبد الناصر واعياً بأن المقاومة الفلسطينية كانت تسلبه رصيده من الشعبية داخل العالم العربي وأنه ملتزم بالاعتراف علانية. بمزايا أعمال المقاومة. لقد ولي ذلك الزمن الذي كان فيه - بفضل نفوذه واستخدامه منظمة التحرير الفلسطينية الأولى - يستطيع السيطرة على الفلسطينيين، كما كان عبد الناصر يدرك أن الحل الحقيقي للنزاع العربي الإسرائيلي لا يمر عبر حرب العصابات ولكن بالصدام بين الجيوش النظامية في مواجهات جديدة على نطاق واسع، وفي إطار خطته الشاملة سعى إلى استمالة الفلسطينيين لتحقيق أهدافه هو. ففي أغسطس 1967 استقبل عضوين من الأعضاء المؤسسين لمنظمة فتح هما أبو إياد وفاروق القدومي. وفي نهاية السنة استقبل ياسر عرفات، وعرض عليه ما أصبح أساس حوارهم مع المنظمات الفلسطينية وهو ألا تصارع بين مصر والفلسطينيين ولئن قبلت القرار 242 فما ذلك إلا لاقتناعها بأنه لن تكون له نتائج تذكر. فإن طبق فلن يفيد غير مصر والأردن وسوريا فللمعارضة الحق إذن

في رفضه والعمل لتتمكن من إنجاح مطالبها. وعلى المقاومة أن تبقى على استقلالها تجاه الدول العربية وأن تنسق نشاطاتها معها. وبإمكانها أن تكون مفيدة على الصعيد العسكري. مثلما قاله لعرفات: «ولم لا تصبِحون شتيرن العرب؟ لم لا تصبح يبنين العرب؟ ينبغي أن تكونوا غير المسؤولين منا. وعلى هذا الأساس فإننا نمنحكم كل مانستطيع من مساعدة⁽⁶⁾». ومن جهة أخرى أظهر حدود المقاومة مذكراً بالحاح عبر الصحافة المصرية بأن فلسطين ليست الجزائر وأن بضعة آلاف الفدائيين لن يتمكنوا أبداً من تحرير وطنهم بمفردهم.

لقد مكن عبد الناصر منظمات المقاومة من الاستيلاء على منظمة التحرير الفلسطينية وقدم ياسر عرفات للمسؤولين السوفيت أثناء رحلة قام بها إلى موسكو في يوليو 1968. والمقاومة الفلسطينية عند الرئيس المصري هي خاصة أداة إضافية بعد التورط السوفييتي وتمويل الدول النفطية المجهود الحربي. وذلك من أجل المزايدة السياسية والعسكرية لحمل القوى العظمى على التدخل لوضع حل أكثر ملائمة للعرب، وكان تفسيره للقرار 242 غير ممكن إلا ما دام غير مطبق. وكل مسعى يؤدي حقاً إلى تجسيده لا يمكن إلا أن يظهر التعارض بين مصالح الدول العربية ومصالح المقاومة الفلسطينية.

التصلب السوري والأزمة اللبنانية:

تقوم السياسة السورية على دعم المنظمات بالخارج وعلى مراقبتها مراقبة صارمة بالداخل. فكل نشاطات فلسطيني سوريا وتحركاتهم وتصريحاتهم تخضع لإذن السلطات السورية المسبق. فأبسط استقلالية للعمل غير مسموح بها فضلاً عن استخدام الأراضي السورية لعمليات ضد إسرائيل دون موافقة وزارة الدفاع بقيادة حافظ الأسد. وهذه القيود تسرى على داخل سوريا فقط وعلى العكس من ذلك فإن النشاطات الفلسطينية بلبنان والأردن يتم تشجيعها. والقضية الفلسطينية في نظر حكومة دمشق هي إحدى مكونات العمل العربي بأكمله وينبغي أن تخضع للسلطة العربية ممثلة في حزب البعث.

إن الفلسطينيين ملزمون بالتعامل بحذر مع السوريين. فنشاطاتهم في سوريا خاضعة للسوريين وهم في حاجة إلى دعمهم للعمل في البلدان الأخرى كما يتوجب عليهم في ذات الوقت الدفاع عن إرادتهم في الاستقلال عن أي

حكومة عربية. وفتح التي هي منظمة وطنية فلسطينية بشكل خاص كثيراً ما تجد نفسها مضطرة إلى التصادم مع السلطات السورية. أما المنظمات الأخرى خاصة ذات النزعة الثورية بالإضافة إلى الصاعقة التابعة لسوريا فهي مائلة إلى الامتثال إلى الطلبات السورية بسهولة أكبر. وهي ترى في المساعدة التي تتلقاها من سوريا وسيلة لموازنة هيمنة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية.

وأما العراق فهو لا يلعب إلا دوراً هامشياً في بلدان خط المواجهة باستثناء الأردن حيث كانت الوحدات العراقية المربطة هناك منذ 1967 غالباً ما تقدم دعمها للفلسطينيين في خصوماتهم مع الجيش الأردني.

وأما لبنان ذو التماسك السياسي الهش فقد أصبح ضحية تطور المسألة الفلسطينية فأتت حرب يونيو 1967 طالب رئيس الحكومة السني رشيد كرامي بتدخل الجيش اللبناني في القتال. ورفض قادة الجيش المارونيون المدركون لحقيقة ميزان القوى مما أثار أول توتر طائفي، ومنذ نهاية المعارك ألغت إسرائيل كل اتفاقيات الهدنة (رغم فحواها الذي ينص على أن التغييرات لا يمكن إدخالها إلا بموافقة مشتركة من الأطراف) وساور المسؤولين اللبنانيين القلق مما اعتبروه خطوة أولى نحو إمكانية ضم أراض لبنانية. وكان غزو الإسرائيليين للجولان قد مدد خط حدود لبنان بعشرين كيلومتراً تقريباً.

وحتى ذلك التاريخ كانت الاستخبارات السرية للجيش (المكتب الثاني) قد مارست رقابة صارمة على المخيمات الفلسطينية غير أن كامل السكان المسلمين كانت تبدي تحمسها للقضية الفلسطينية والعربية بينما رفض المسيحيون كل قطيعة مع الولايات المتحدة. ولقد قامت على امتداد عام 1968 في كبريات المدن اللبنانية مظاهرات تضامن مع القضية الفلسطينية بينما فتحت المنظمات الفلسطينية مكاتب لها في بيروت وكان دور هذه المدينة جوهرياً في إذاعة الأنباء في الشرق الأوسط بكامله. وكانت بيانات المنظمات الفلسطينية والتي كانت تمارس الإرهاب بأوروبا منها خاصة تداع من العاصمة اللبنانية واتخذت إسرائيل من هذا الوضع ذريعة للقيام بعمليات انتقام إثر عمليات ضد طائرات ركاب إسرائيلية. ففي يوم 28 ديسمبر 1968 قام هجوم إسرائيلي محمول جواً بتحطيم ثلاث عشرة طائرة ركاب لبنانيين بمطار بيروت. وسخط

اليسار والمسلمون على عدم تدخل الجيش (الذي ينبغي أن يُعزى إلى عدم كفاءة القيادة آنذاك أكثر مما يُعزى إلى رغبة سياسية بعدم التدخل)، وكانت فرنسا البلد الوحيد الذي قدم مساعدته للبنان بمعاوية الهجوم الإسرائيلي بإعلان حظر كامل على الأسلحة الموجهة إلى إسرائيل بما في ذلك قِطْع الغيار هذه المرة (3 يناير 1969). ولعل الجنرال ديفول رأى في تلك العملية رغبة إسرائيل في أن تسجل بأن الحماية الفرنسية الممنوحة تقليدياً للبنان لم يعد لها تأثير بعد أن قطعت فرنسا تحالفها مع الدولة العبرية.

لقد اختارت إسرائيل للانتقام أضعف البلدان العربية المتاخمة لها وأقلها تورطاً في المسألة الفلسطينية. صحيح أن الفلسطينيين شرعوا في الأشهر الأخيرة من سنة 1968 في إقامة قواعد عسكرية لهم في لبنان غير أن ذلك تم خاصة في مناطق الجنوب قرب الجولان. كما أن العمليات الفدائية انطلقت من الأراضي اللبنانية لم تبدأ إلا سنة 1969 ولم تستهدف إلا الأراضي المحتلة سنة 1967. لقد وضعت زعزعة النظام السياسي اللبناني والتي عجل بها الهجوم الإسرائيلي وضعت حداً لرقابة الاستخبارات العسكرية على المخيمات الفلسطينية. وتحولت مسألة دعم القضية الفلسطينية إلى معارضة طائفية. وفي الجنوب. وفي أبريل عام 1969 حاول الجيش اللبناني منع تمركز القواعد الفلسطينية مما أدى إلى صدام مع المقاومة وإلى احتجاجات عنيفة من جانب المسلمين المتضامنين مع الفلسطينيين.

وبينما واصل الجيش الصدام مع الفلسطينيين تفاقم التوتر السياسي ولم تتوصل أية وزارة إلى الاتفاق حول مكانة الفلسطينيين واستمرت الأزمة الحكومية سبعة أشهر. وفي صائفة 1969 قام الجيش الإسرائيلي بهجمات ضد قرى الجنوب التي كانت متهمه بتقديم العون للفلسطينيين. واتهمت الدول العربية التقدمية دولة لبنان بالخيانة وفي النهاية عرض جمال عبد الناصر وساطته التي أفضت إلى إبرام اتفاق القاهرة بتاريخ 3 نوفمبر 1969 والذي يضمن الشرعية على وجود الجيش الفلسطيني في المخيمات ويسمح بالعمليات الفدائية من الجنوب في اتجاه الجولان وفي عام 1970 قام الجيش الإسرائيلي بعمليات كبرى لطرد الفلسطينيين من قواعدهم بالجنوب. غير أن هذه القواعد سرعان ما عادت للظهور.

وأمام المصادمات المتزايدة مع الدول العربية تبنت المنظمات الفلسطينية يوم 6 مايو 1970 برنامج عمل سياسي وعسكري أقره المجلس الوطني الفلسطيني السابع بالقاهرة في الشهر الموالي وهو يعلن بأن «الشعب الفلسطيني وحركة تحريره الوطني يناضلان من أجل التحرير الكامل ويرفضان كل الحلول السلمية التي تتضمن التصفية والاستسلام بما في ذلك المناورات الرجعية والاستعمارية التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية وكذلك القرار الذي تبناه مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر 1967 والمتضمن التصفية.

«إن المقاومة تعتبر أرض البلدان العربية المجاورة لإسرائيل مجال عمل شرعي للكفاح الفلسطيني كما تعتبر كل محاولة ترمي إلى منع المقاومة الفلسطينية بأي بلد عربي خيانة للهدف الفلسطيني والأمة العربية ألا وهو تحرير فلسطين.

«وتعلن المقاومة أنها مستقلة تماماً عن الأنظمة العربية وترفض كل المحاولات الهادفة إلى عزلها أو فرض الوصاية عليها أو إلى إلجامها أو إلى إخضاعها.

إن هذا التصلب حول المبادئ لم يكن مرده المصادمات مع السلطات اللبنانية والأردنية والرغبة في الإفلات من المطامع السورية فحسب، ولكن الأخطر من ذلك أن المقاومة كانت تتأهب لمعارضة عبد الناصر ذاته وبالقوة إن لزم الأمر.

الدول العربية والحرب ضد إسرائيل

التغيرات في الجغرافيا السياسية العربية

لقد شكلت السنوات 1967 - 1970 الفترة النهائية لتشكل الأنظمة العربية المعاصرة: فالمملكة العربية السعودية صارت منذ قمة الخرطوم تحتل مكانة متنامية في السياسة العربية بفضل إمكانياتها المالية المتزايدة باستمرار. كما أن نفوذها يتركز على معطيات جغرافية سياسية: ففي يناير 1968 أعلنت بريطانيا العظمى عزمها على الانسحاب من الخليج سنة 1971. وفي الحال

أعلنت الإمبراطورية الإيرانية مطالبتها بالبحرين وعن رغبتها في لعب دور حامي الخليج بعد رحيل الإنجليز وخلفت المطاعم الإيرانية توتراً جديداً بين إيران والبلدان العربية. والتفتت هذه البلدان بطبيعة الحال إلى فيصل الذي أكد من جديد دوره بصفته حامي حامي العروبة.

ولم يتخل عن مشاريعه القديمة الخاصة بالوحدة الإسلامية. وفي يوم 21 أغسطس 1969 قام أحد المختلين الاستراليين بإضرام النار في المسجد الأقصى أحد أهم البقاع المقدسة الإسلامية المشيد على موقع معبد القدس المفترض. واتهم العالم الإسلامي بأكمله إسرائيل بأنها المسؤولة عن المساس بالمقدسات واغتنم فيصل هذا السخط العام لتجسيد فكرة القمة الإسلامية التي كانت تخافه. والتأمت أول قمة إسلامية بالرباط من 22 إلى 25 سبتمبر 1969. وقررت إقامة مؤسسة مشاورات دائمة هي «المؤتمر الإسلامي» الذي سيجمع دورياً رؤساء الدول الإسلامية أو ممثلهم في مؤتمرات قمة إسلامية، وتقرر إلحاق عدد من مؤسسات التعاون الثقافي والاقتصادي بهذه المنظمة الجديدة التي سيكون مقرها بجدة. وفي قمة الرباط قبلت منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة على قدم المساواة مع وفود الدول ذات السيادة. وكان فيصل بشكل عام يدعم التشكيلة الوطنية المعتدلة الممثلة في منظمة فتح وأخذ يقدم نفسه باعتباره وسيطاً في النزاعات بين الفلسطينيين والدول العربية.

وفي العراق، أثارت حرب يوليو 1967 موجة جديدة من العداء للغرب باستثناء فرنسا التي كانت بصدد ربط علاقات اقتصادية ممتازة خاصة في مجال النفط، غير أن نظام عبد السلام عارف كان ضعيفاً. وفي يوم 17 يوليو 1968 قام تحالف هش جداً بين عسكريين يمينيين وبين بعثيين بقلب نظام عارف. وبعد صراع قصير على السلطة استولى البعثيون نهائياً على مقاليد الدولة بتاريخ 30 يوليو 1968. وظهر البعث العراقي بمظهر الوفي لتعاليم مؤسسي الحزب والتي خسانها بعث سوريا. وكان أنصار هذا الحزب سُنين وكانت المجموعة القيادية به أصيلة نفس المدينة - تكريت - التي ينتمي إليها الحسن البكر ومساعدته صدام حسين وكان الحزب مُقراً العزم على عدم تكرار أخطاء سنة 1963، فكان يريد إقامة نظام مستقر بواسطة الإرهاب السياسي فقامت سلسلة من المحاكمات التي انتهت في الغالب بإعدام علني قامت بالقضاء

على الناصريين وأنصار الغرب وعلى الشيوعيين في فترة لاحقة.

وفي داخل جهاز الحزب كانت السيطرة للمسكريين غير أنهم أخذوا منذ 1969 - 1970 يفقدون مواقع هامة لصالح النزعة المدنية بقيادة صدام حسين الذي أصبح تدريجياً الرجل القوي في النظام. أما السياسة الخارجية فقد بدت متصلبة جداً. فقد أرسل العراق جنوداً إلى الأردن وساند الفلسطينيين في رفضهم القرار 212. وكانت مطامع إيران في الخليج تثير قلق بغداد. وفي فبراير 1969 برزت مسألة شط العرب من جديد وفي أبريل ألغت إيران معاهدة 1937 وطالبت بأن تكون الحدود متطابقة مع القلعة (أخفض خط في الوادي) ولم تعد تحترم قواعد الملاحة في الشط. ورداً على ذلك أخذ العراق يمول المعارضة الإيرانية للشاه ويدعمها، وردت إيران من جانبها بفعل الشيء نفسه مع أكراد العراق الذين كانوا في تمرد مستمر.

وفي سوريا فقد قوت هزيمة 1967 من عداة الشعب للنظام البعثي الذي حُملَ مسؤولية الحرب وفقدان الجولان. وأحس حافظ الأسد بالهزيمة كما لو كانت إهانة شخصية لحقته ورأى أن زملاءه تصرفوا تصرفاً غير مسئول إذ بعدم مراقبتهم منظمة فتح جروا العالم العربي إلى النكبة وبعدم مشاركتهم في قمة الخرطوم حرموا سوريا من المساعدة المالية العربية. ورأى الأسد منذ ذلك التاريخ أن التعاون مع الدول العربية ومراقبة نشاطات الفلسطينيين ينبغي أن يكونا مبدأ السياسة السورية. ولقد أدى به هذا التوجه «القومي» الصريح إلى التصادم مع قادة الحزب الآخرين المهتمين خاصة ببعث التحولات الاشتراكية بالبلاد. وبشكل عام بدأ حافظ الأسد عملياً في الشؤون الداخلية والخارجية بينما ظل منافسه جديد أكثر التصاقاً بالعقيدة والمبادئ الثورية. وأفلح الأسد وزير الدفاع تدريجياً في وضع اتباعه بالمواقع الهامة بالجيش بينما احتفظ جديد بمواقفه بالحزب وذلك مما خلق إنشقاقاً بين الجناح المدني والجناح العسكري. وفي فبراير 1969 بدا حافظ الأسد الرجل القوي بالبلاد بعد استعراض أول للقوة أدى إلى تصفية العديد من خصومه ومع ذلك ظل يتردد في أخذ السلطة وانتظر تطور الموقف.

أما في مصر وفي نهاية فبراير 1968 فقد قامت مظاهرات هامة من العمال والطلبة بالاحتجاج ضد ضعف العقوبات التي حكم بها بعد محاكمات، على

المشولين عن الهزيمة. واضطرت السلطة إلى عدم التصديق على الأحكام وإلى تقديم المتهمين ثانية أمام المحكمة. وفي يوم 3 مارس قام عبد الناصر بنقده الذاتي أمام نقابات العمال معترفاً بأنه ترك طبقة جديدة طفيلية من المسكرين المنشغلين بالسياسة تنمو فحاولت مصادرة الثورة وهي المسئولة عن الهزيمة، ومتى هزمت «مراكز السلطة» هذه يمكن للثورة تصحيح نفسها. وقام بتعديل الوزارة وتقدم يوم 30 مارس ببرنامج إصلاحات فمشلولو الاتحاد الاشتراكي العربي لن يتم تعيينهم كالسابق ولكنهم سيتم انتخابهم، وسيجمع الرئيس جميع السلطات بين يديه. وفي 2 مايو تمت المصادقة على البرنامج في استفتاء بنسبة 99,989% من الأصوات الموافقة. غير أن تجديد إطارات الاتحاد الاشتراكي العربي لم يمنع الاضطرابات الطلابية من المعادة في نوفمبر. ودعا عبد الناصر إلى الوحدة الوطنية وقام بقمع معتدل. وحد استئناف القتال على القناة في عام 1969 من الأزمة السياسية. غير أنها مع ذلك دليل على رفض النظام الناصري.

ولقد حصلت مصر على انفراج كبير بحدوث انقلاب في السودان بتاريخ 24/25 مايو 1969 أوصل اللواء النميري إلى السلطة وانقلاب الفاتح من سبتمبر في ليبيا الذي أدى إلى قلب الملكية لصالح نظام ثوري بقيادة العقيد القذافي فجارتاها الإفريقيتان أصبحتا حليفين مستعدين للمشاركة في الكفاح ضد إسرائيل ولمنحها العمق الاستراتيجي اللازم لإقامة منشآت عسكرية خارج مدى الطيران الإسرائيلي. ومنذ نهاية 1969 تم تبني مبدأ الاتحاد بين البلدان الثلاث. ورأى في ذلك عبد الناصر خاصة إمكانية تكريس موقفه العربي الأفريقي الجديد ودعم هذا الحلف الضروري له لمواصلة عملياته العسكرية. غير أن العقيد القذافي قد أخذ مبدأ الاتحاد مأخذ الجد وذلك ما أصبح في السنوات التالية مصدر خلاف.

إن سقوط الملكية الليبية كان جزئياً إحدى نتائج حرب يونيو 1967؛ فالقوميون العرب الليبيون كانوا موقنين بأن القواعد العسكرية الأمريكية قد اتخذت سنداً «لوجستياً» للهجوم الجوي الإسرائيلي يوم 5 يونيو 1967. وكان من أوائل أعمال النظام الثوري الجديد هو المطالبة بإجلاء القواعد الأمريكية والحصول عليه. وسر جمال عبد الناصر للضربة التي سُددت للمصالح

الأمريكية. ونصح القذافي بعدم التوجه إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح. وبما أن ليبيا عائدات نفطية اقترح عليه اللجوء إلى أوروبا وإلى فرنسا خاصة. وتلفت هذه الأخيرة الطلبات الليبية بقبول حسن وباعتها خاصة طائرات الميراج.

منذ 1968 كان عبد الناصر الذي يقود الكفاح ضد إسرائيل رجلاً مريضاً جسدياً. فقد كان مصاباً بالسكري وألح أطباؤه المصريون والسوفييت على ضرورة الحد من نشاطاته بشكل كبير وأن يأخذ قسطاً من الراحة، غير أن منطق حكمه ذاته خاصة بعد تصفية مركز القوة العسكرية مقام على تركيز متزايد للمستويات حول رئيس الدولة. وكان على عبد الناصر أن يلعب لعبة دبلوماسية وعسكرية من أشدها قسوة طيلة السنتين الأخيرتين من حياته.

مفاوضات يارينغ وروجرز وحرب الاستنزاف:

عين أمين عام الأمم المتحدة السفير السويدي يارينغ وسيطاً طبقاً للقرار 242، وألحت إسرائيل لاعتباره مجرد مبعوث ليس له تقديم مقترحات ويتوجب عليه التهيئة لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومصر. وطالبت مصر بالتعرف على المطامع الإسرائيلية بشكل دقيق. وبما أن إسرائيل رفضت مبدأ الانسحاب من كل الأراضي المحتلة فقد انتهت مهمة يارينغ الأولى سنة 1968 بالفشل، وبموازاة ذلك قبلت مصر مشروع الجنرال ديجول القائم على اتفاق الدول الكبرى الأربع (فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وكان ناصر يعرف أن الولايات المتحدة ستكون الوحيدة لدعم الموقف الإسرائيلي (ففي 1968 أعاد إقامة علاقات دبلوماسية وثيقة مع بريطانيا العظمى التي كانت تجلي آخر مواقعها بالعالم العربي). ويبدو أن جونسون رد على مقترحات الرئيس الفرنسي متساهلاً عن الدولتين العظميين الآخرين. . وقامت محادثات رباعية بالأمم المتحدة لكن دون أن تعيرها الولايات المتحدة أي أهمية.

في الأشهر الأولى من سنة 1968 كان الوضع على القناة هادئاً نسبياً، واغتم المصريون فرصة ذلك لإعادة تسليح جيوشهم بالعتاد السوفيتي ولإتقان تدريبهم بفضل المستشارين السوفيت المتزايد عددهم، وكان هدف عبد الناصر هو إعداد تصعيد عسكري يعيد للجيش المصري الثقة بنفسه ويجبر القوى

العظمى على التدخل لمرض تسوية تقبل بها مصر. ومنذ صيف 1968 أصبح تبادل القصف المدفعي متكرراً. وفي شهري سبتمبر - أكتوبر صار القصف قصف عرقله (سد) بينما أخليت مدن القناة ممن تبقى بها من السكان. وكان الجيش الإسرائيلي الأضعف في هذا النوع من القتال يرد بهجمات محمولة جواً ضد أهداف اقتصادية بالصعيد وكان يريد إظهار عجز مصر في مواجهة تلك الهجمات وتكليفها غالباً على الصعيد الاقتصادي من جراء أعمالها على القناة. فعلق عبد الناصر العمليات على القناة ونظم ميليشيات شعبية في كامل البلاد. وأقام الإسرائيليون خطأً من المواقع المحصنة على القناة لمنع أية محاولة عبور مصرية وتأمين سلامة الجنود الإسرائيليين ضد رصاص القناصة المصريين وسمي هذا الخط بخط برليف باسم رئيس أركان حرب إسرائيل.

ووجدت قاعدة جديدة للنزاع العربي الإسرائيلي وكان سبب الهدوء النسبي تغيير رئيس الولايات المتحدة. وكان الانتظار يخص التحديد الجديد للسياسة الأمريكية وآخر عمل هام لإدارة جونسون كان قبول مبدأ تزويد إسرائيل بأحدث الطائرات الأمريكية وهي طائرات فانتوم (ف/4). ولقاء ذلك طلب الرئيس من إسرائيل توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورفضت إسرائيل وتهددت بشكل غير صريح ألا تكون أول دولة بالمنطقة «تدخل» هذا النوع من السلاح. وذلك يعني فقط أن الدولة العبرية لن تكون أول من يعترف رسمياً بامتلاكها السلاح النووي. أما القدرة النووية الإسرائيلية فقد ولدت من تعاونها مع فرنسا في نهاية الجمهورية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة ولقد منع الجنرال ديغول في بداية الستينيات هذه المساعدة الفرنسية التي لم يكن يعلم بأهميتها حتى ذلك التاريخ. وتوجب على الولايات المتحدة القبول بالصيغة التي ردت بها إسرائيل على طلب الرئيس الأمريكي غير أنها تأثرت منها بتذكير الإسرائيليين بتاريخ 2 نوفمبر 1968 بأن الولايات المتحدة تؤيد جلاء كاملاً عن سيناء في إطار تسوية شاملة.

وفي يوم 27 يناير 1969 أبدى نيكسون علناً - بعد أسبوع من تنصيه - قلقه من خطر انفجار بالشرق الأوسط قد يجر مواجهة جديدة بين الدولتين النوويتين العظميين وأعلن أنه سيقوم بمبادرات للحد من التوتر، واستقبل المسؤولون العرب تصريح نيكسون بارتياح. وكان الرئيس الجديد مقتنعاً بضرورة

إيجاد تسوية تجنب سيطرة الاتحاد السوفيتي الثامة على المنطقة. وكان وزيره للشئون الخارجية وليام روجرز من أنصار خط العمل هذا، ولكنه تصادم مع طموح كينجر المنافس له ومستشار الرئيس وممثل مجلس الأمن القومي وهو جهاز تابع للبيت الأبيض ومكلف من قبل الرئيس بتحديد كبريات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ونقلها داخل مختلف الوزارات. وكان نيتسون قد كلف روجرز بملف الشرق الأوسط غير أن كينجر قد خط تفسيره للسياسة الأمريكية واجتهد في إحباط مشاريع وزير الخارجية. فقد كان كينجر يرى أن غياب الحلول سيضطر العرب إلى إدراك عجز السوفيت عن أن يحصلوا لهم على شروط سلام مرضية وسيجبرهم على اللجوء إلى التدخل الأمريكي للخروج من المأزق الراهن. ولن يقدم لهم الدعم الأمريكي إلا إذا ساعدوا من علاقاتهم بالاتحاد السوفيتي. أما وزارة الخارجية فكانت ترى على العكس من ذلك أن المأزق لا يعمل إلا على زيادة التطرف العربي. ودخل الدبلوماسيون الأمريكيان في حوار مع نظرائهم السوفيت (الذين كلّفهم عبد الناصر) لتحديد شروط تسوية سلمية.

وابتداء من مارس 1969 بدأ جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف على قناة السويس وهي مرحلة أولى يراد لها أن تفضي إلى الحرب الشاملة: فعند ما يصبح الجيش مستعداً ومتأكداً من إضعاف التفوق الجوي الإسرائيلي، يمكنه عبور القناة واسترداد ولو جزء من سيناء. تلك هي خطة «الفرانيت»، غير أن الخيار العسكري لا يمنع الحلول الأخرى. فإذا ما سمحت الظروف الدبلوماسية باستعادة الأراضي المحتلة يمكن توفير العملية العسكرية غير المعروفة النتائج. أما على المدى القريب فإنه يسمح بزيادة الضغط على القوى العظمى من أجل الحصول على حل نهائي. وتتمثل حرب الاستنزاف في قصف المواقع الإسرائيلية قصفاً مكثفاً وفي عمليات القناصة وفي عمليات فدائية مصرية في الخطوط الإسرائيلية. وأصبحت الخسائر الإسرائيلية ملموسة ورد الإسرائيليون بهجمات محمولة جواً داخل التراب المصري لم تتوصل إلى ثني المصريين. وبدأ من يوليو 1969 استعملت إسرائيل القصف الجوي على نطاق واسع في منطقة القناة وخليج السويس. بغية تعطيم نظام الدفاع المضاد للطيران والذي كان لا بد منه لعبور القناة. ولئن تحقق هذا الهدف فإن الإسرائيليين لم يتمكنوا

من فرض وقف إطلاق النار اللازم لوضع حد لاستنزاف قواتهم.

وفي تلك الأثناء استمرت المناقشات بين الأمريكيان والسوفيت، وتوصلوا إلى الاتفاق على تحديد المبادئ العامة لعملية السلام: إن التعديلات في الحدود تكون طفيفة والتسوية الشاملة تؤدي إلى سلام عام تقبله كل الأطراف قبل وضعه موضع التطبيق وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى ضرورة تهدئة الرأي العام العربي الذي تألب ضد الولايات المتحدة إثر تسليم طائرات ف/4 لإسرائيل في سبتمبر 1969. وفي يوم 4 ديسمبر قدم روجرز علناً خطته من أجل السلام: ستقوم إسرائيل ومصر بتحديد روزنامة للجلاء عن سيناء وستقوم حالة سلم حقيقية بين البلدين وسيتم استحداث مناطق منزوعة السلاح من أجل ضمان أمن الحدود. وفي اليوم التالي أعادت إسرائيل التي كانت قد أطلعت على فحوى الخطة تأكيد موقفها حول ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة دون أن ترفض خطة روجرز بشكل صريح. غير أن وزير الخارجية اقترح يوم 18 ديسمبر على الأربعة بنويويورك مشروع تسوية تخص الضفة الغربية يتضمن نفس المبادئ (مع نزع شامل للأراضي بعد الجلاء عنها). وفي الحال رفضت إسرائيل المشروع وقامت بحملة لدى الرأي العام الأمريكي ضد روجرز. بينما كررت مصر طلبها بانسحاب إسرائيل غير المشروط. واغتتم كينسجر الفرصة ليعين نيكسون أن الاتحاد السوفيتي يرفض ممارسة الضغط على مصر وأنه بالتالي من غير المفيد الاختلاف مع إسرائيل. ولما أعلنت مصر في يناير وبواسطة السوفيت عن استعدادها للتفاوض على أساس خطة روجرز جاء ردها هذا متأخراً إذ كان نيكسون قد قرر الانفصال عن وزير خارجيته.

وأرادت إسرائيل استعادة موقف القوة الذي كان لها. وبدءاً من 7 يناير 1970 أطلقت حملة قصف جوي استراتيجي داخل الأراضي المصرية وكانت تهدف إلى ضرب المنشآت العسكرية قرب كبريات التجمعات السكانية في ضواحي القاهرة إن أمكن ذلك لتظهر تفوق الطيران الإسرائيلي الساحق. وفي هذه الظروف أصيبت منشآت مدنية كالمصانع والمدارس وكانت الخسائر البشرية في السكان هامة. وكان الهدف الحقيقي لهذا الهجوم الجوي هو حمل الشعب المصري على فهم أن ساسته يقودونه نحو مأزق سياسي وعسكري، وكما هي القاعدة في القرن العشرين فإن هذه العمليات الجوية السيكلوجية قد

جرت إلى رد فعل معاكس من تدعيم للتماسك السياسي للسكان المتضررين ومن الإصرار على الكفاح ضد العدو.

وُفِّرَ عبد الناصر إلى موسكو يوم 22 يناير 1970. وطلب تسليم صواريخ مضادة للطائرات أحسن أداءه وبأعداد كبيرة وهذه الصواريخ هي سام 3. ووافق السوفييت غير أنهم طلبوا أن يتدرب المصريون على استعمالها أولاً بالاتحاد السوفيتي ولمدة ستة أشهر وذلك ما سترك مصر مكشوفة طيلة هذه المدة وقام عبد الناصر بالمساومة تجاه مخاطبيه بأن هددتهم بالاعتراف علانية أمام المصريين بأن السوفييت غير قادرين على حمايتهم وأنه من الأفضل الالتفات إلى الأمريكان، فاضطر الكرملين إلى تزويده بمنصات صواريخ يستخدمها سوفيت وتزويده خاصة بطائرات من آخر طراز يقودها سوفيت كذلك. ويبدو أن الدافع الحقيقي للاتحاد السوفيتي كان إقامة نظام دفاع مضاد للطائرات متماسك يسيطر عليه هو بالكامل ويغطي الموانئ المصرية التي أصبحت جوهرية بالنسبة لأسطول البحر المتوسط.

ومنذ مارس 1970 اصطدمت الطائرات الإسرائيلية بصواريخ سام 3 وتخلت عن العمليات بجوار المدن الكبرى. وفي 13 أبريل أوقف القصف الاستراتيجي إثر ظهور أوائل الطائرات التي يقودها سوفيت. وتمركزت المعركة على منطقة القناة حيث حاول المصريون نصب بطاريات من صواريخ سام 3. ولقد جعل التصرف الإسرائيلي من عبد الناصر رمزاً للمقاومة الوطنية بدلاً من إضعافه أمام شعبه. وأخر الأمريكان تسليم طائرات جديدة لازمة لتعويض الخسائر لأنهم كانوا ضد سياسة القصف الاستراتيجي التي لم تكن لها من نتيجة غير دعم الوجود السوفيتي. وأرسلوا يوم غرة مايو مبعوثاً إلى عبد الناصر، وأعلمهم هذا الأخير بأن التصعيد الحربي لا يمكنه إلا أن يوسع الهوة بين العرب والأمريكان وناشدهم القيام بمبادرات لإيقاف هذا المنحى الخطير قبل فوات الأوان، وأعلن الإسرائيليون الذين انزعجوا من الرفض الأمريكي عن قبولهم التفاوض على أساس القرار 242 عن طريق وسيط (وفي الاصطلاح الدبلوماسي لتلك الفترة كان ذلك يعني «صيقة رودس» إشارة إلى مفاوضات الهدنة لسنة 1949). وتخلوا عن طلبهم السابق الخباص بالمفاوضات المباشرة.

وفي نهاية يونيو أقام المصريون شبكة كثيفة من بطاريات سام 3 والمدفعية المضادة للطيران قرب القناة. وإذا ما أفلحوا في إتمام هذا التجهيز فستكون لهم السيطرة على الأجواء في القطاع الموجودة فيه الجيوش. ولقد أظهر المتناد السوفيتي الجديد فعاليتة بإسقاط عدة طائرات إسرائيلية. لم يشأ الأمريكان الدخول في مجابهة جديدة ضد السوفيت في الوقت الذي كانوا يحاولون فيه التخلص من حرب فيتنام فعرضوا مبادرة جديدة ووجدوا في تصريحات عبد الناصر في غرة مايو تشجيعاً لهم في هذا الصدد. وتضمن خطة روجرز الثانية وقفاً لإطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر واستئناف مهمة غونار يارينغ وقبول جميع الأطراف بتطبيق القرار 242. ورفض عبد الناصر المقترحات الأمريكية، ثم سافر إلى الاتحاد السوفيتي في إقامة استمرت 19 يوماً (فقد كانت حالته الصحية في تدهور متزايد وكان عليه الخضوع لعلاج صحي) وفي نهاية إقامته أعلم السوفيت بقبوله خطة روجرز الثانية؛ فإيقاف إطلاق النار المؤقت سيسمح له بإتمام إقامة منظومة الدفاع المضاد للطائرات على طول القناة والضرورة لتنفيذ خطة «الغرائب» لعبور القناة.

كما رفض الإسرائيليون من جانبهم المقترحات الأمريكية واقترحت عليهم إدارة نيكسون استئناف تسليم الطائرات لقاء موافقتهم على خطة روجرز. أما على القناة فقد تدهور الوضع بالمعارك الجوية الأولى التي اشترك فيها طيارون سوفيت (وكانت نتائج المعارك مشرفة للإسرائيليين غير أنهم كانوا يدركون أنهم لا يمكنهم أن يسمحوا لأنفسهم بمحاربة السوفيت مباشرة). وفي يوم 23 يوليو 1970 (الذكرى الثامنة عشر لثورة 1952) أعلن عبد الناصر قبوله خطة روجرز. وفي يوم 26 يوليو تبعه الملك حسين في نفس المسمى. وبما أن الأردن كانت تحترم وقف إطلاق النار لسنة 1967 على الصعيد الرسمي فتصريح الملك حسين يعني أن الأردن ستلتزم بمنع تسلل الفدائيين الفلسطينيين.

وبعد التأكد من مجموعة من الضمانات الأمريكية قبلت الحكومة الإسرائيلية يوم أول أغسطس نفس المقترحات، وشملت هذه الضمانات استئناف تسليم الأسلحة والإبقاء على نفس تأويل القرار 242 وتسوية لمسألة اللاجئين تسوية لا تهدد من جديد أمن إسرائيل وضرورة حصول اتفاق مسبق حول التسوية الشاملة قبل بداية الانسحاب الإسرائيلي. وفي يوم 8 أغسطس

1970 عند الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت القاهرة طبق وقف إطلاق النار من قبل الطرفين اللذين التزما بعدم تغيير الحالة العسكرية في منطقة عمقها 50 كيلو متراً من جانبي القناة غير أن التحديد الدقيق للانتهاكات الممكنة لم يعرف إلا يوم 9 أغسطس بسبب تأخر الاتصالات بين إسرائيل ومصر والولايات المتحدة .

كانت حرب الاستنزاف حرباً حقيقية للجانبين المتحاربين وكانت الخسائر البشرية فيها تعادل تقريباً خسائر حرب يونيو عام 1967 .

أيلول الأسود:

أنشاء وقف القتال تم تقديم صواريخ سام 3 فغطت كامل منطقة القناة ويقول المصريون بأنها أقيمت في الساعات التي سبقت وقف القتال بينما يؤكد الإسرائيليون بأنها وضعت بعد ذلك وأن ذلك يشكل انتهاكاً صريحاً للالتزامات وبما أن الساعة التي اختيرت لبدء وقف القتال كانت منتصف الليل فلم تعط الطائرات ولا أقمار المراقبة الأمريكية معلومات واضحة . ومن الممكن أن المصريين - كسباً للوقت - قاموا بوضع منصات وهمية استبدلوها بعد ذلك بعناد حقيقي . وبما أن وقف القتال كانت مدته ثلاثة أشهر فإن قيادة الأركان المصرية حددت يوم 7 نوفمبر 1970 موعداً لعملية «غرانيث» القاضية بعبور القناة وكان يفترض أن يصاحبها قتال مضلل كبير على الجبهة «الشرقية» حيث يتوجب على القوات الأردنية والفلسطينية والسورية والعراقية الدخول في حرب ضد إسرائيل . غير أنه لم يتم تنظيم أي تنسيق جاد وكان المسؤولون السياسيون العرب يتساءلون عن نوايا عبد الناصر الحقيقية .

واتهمت الحكومة الإسرائيلية المصريين بمواصلة نشر تشكيلهم الحربي متتهكين بذلك الاتفاق، ورفضت يوم 6 سبتمبر 1970 استئناف وساطة يارينغ مالم يُعد المصريون إلى خطوط انطلاقهم، وساند كيسنجر الموقف الإسرائيلي بينما يقدر روجرز أن الرغبة في المفاوضات لدى عبد الناصر حقيقية وأنه ينبغي تشجيع محاولة التسوية هذه . وكانت حجة كيسنجر الرئيسية أن الاتحاد السوفيتي بمشاركته الفعالة في انتهاكات وقف إطلاق النار من طرف مصر ينتهك مبادئ الانفراج بين القوتين العظميين وأن التسامح مع ذلك غير وارد . (وكان الاتحاد السوفيتي يقدم الملك المستعمل لبطاريات الصواريخ) .

إن كل سر الأسابيع الأخيرة من حياة عبد الناصر يقوم على هذا الخيار بين خطة روجرز وبين خطة «غرانيت» أي بين الحرب والسلام. ولقد دافع خصوم السادات في السنوات التالية بأن عبد الناصر كان ينوي عبور القناة وأن قبوله وقف إطلاق النار لم يقرر إلا ليتمكن من نصب بطاريات الصواريخ وعلى العكس من ذلك أكد السادات أن عبد الناصر كان يدرك موازين القوى الحقيقية وأن نيته في التفاوض كانت حقيقية. ومن الممكن أن عبد الناصر بصفته رجل دولة قد احتفظ حتى آخر لحظة بإمكانية اختيار بين الخيارين؛ فاحتساب الخسائر والمكاسب أساس كل شيء. فقد أشار عبد الناصر في مناسبات عديدة بأنه مستعد للنقاش على أساس المقترحات الأمريكية. فهل إن المكسب العسكري، الأساسي في الحقيقة والمتمثل في نشر منصات الصواريخ يسرر الكارثة السياسية الحقيقية الناتجة عن ذلك وهو ظهور التعارض بين مصالح الدول العربية وأهداف المقاومة الفلسطينية.

لقد كرر عبد الناصر باستمرار منذ نهاية 1967 بأنه إذا ما كان للدول العربية الحق في قبول القرار 242 - والذي هو ضروري لمحو آثار العدوان - فإن للمقاومة الفلسطينية الحق في رفضه لأنه ينكر وجود الفلسطينيين باعتبارهم شعباً ذا حقوق وطنية. وهذا التأكيد للمبادئ لا يخفي التناقض الذي يظل كامناً مالم يُشرع في تطبيق القرار. وبما أن الملك حسين قد قبل خطة روجرز وأن عبد الناصر لا يمكنه إدانته لاتباعه موقفه هو الرسمي، كان على الفلسطينيين أن يقاوموا وإلا هلكوا سياسياً. ورغم أن عمليات الفدائيين والإرهاب الدولي كان لها تأثير ضعيف على الصعيد العسكري فإن المقاومة الفلسطينية بدأت تفرض نفسها باعتبارها شريكا لازماً لأي حل شامل لأزمات الشرق الأوسط. ولقد اعترف كسينجر ذاته في مذكرة بتاريخ مايو 1970 بهذا المد إذ قال: «كنا قد انطلقنا، في حالة تسوية، من مبدأ أن الفلسطينيين سيُعتبرون مجرد لاجئين فحسب. غير أنهم بدلاً من ذلك أصبحوا قوة شبه مستقلة تمتلك حق الرفض في السياسة الأردنية وربما اللبنانية كذلك»⁽²⁾.

وهاجمت إذاعة فلسطين التي تبث من القاهرة الخونة العرب الذين أجزموا بقبولهم خطة روجرز. فأمر عبد الناصر بغلقها مظهراً بذلك علناً اختلافه مع المقاومة الفلسطينية (29 يوليو 1970) ويبحث عرفات عن ضمانات لدى

العراق ثم حصل على لقاء مع عبد الناصر يوم 25 أغسطس وكانت اللمحة فائزة فالزعيم المصري شرح الأسباب العسكرية لوقف إطلاق النار والهدف من عملية «غرانيات» وحذر رئيس جبهة التحرير الفلسطيني بأن المقاومة إن تمكنت من تفادي المواجهة حتى الآن مع الجيش الأردني فذلك بفضل التدخلات المصرية وإن ذهبت المقاومة إلى أبعد مما يجب - مثلما يبدي بعضهم عزمهم على فعل ذلك - فإن الملك حسين يواصل الأنصت لدعوات عبد الناصر، والملك يعلم - بفضل التنصت - بأن العديد من قادة المقاومة ينوون خلعه أو اغتياله وليس بإمكان المقاومة الصمود طويلاً أمام الجيش الأردني . فينبغي تجنب كل استفزاز يؤدي إلى كارثة حقيقية بالنسبة للفلسطينيين، وفي الوقت ذاته توسل عبد الناصر للملك حسين بأن يتحلى بالصبر ما وسعه ذلك ويأمن يتوصل إلى اتفاق مع المقاومة . وقال له أنه سيساعده في هذه المهمة غير أنه سيعترض على كل تصفية للمقاومة بالقوة .

كانت المقاومة منقسمة بين معتدلي فتح ومتطرفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش . وكانت كل سياسة عرفات منذ 1969 تتمثل في دمج منظمات المقاومة في منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيلها في المؤسسات وباستحداث أجهزة تعاون عسكري ؛ واضطر إلى قبول تجذير للخطاب الفلسطيني في اتجاه قريب من اتجاه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوقت الذي كان يحاول فيه منع العمليات الإرهابية الدولية، غير أن هذه العمليات قد أصبحت بفضل خطب حبش الثورية شعبية منذ أن لم تعد جبهة النضال ضد إسرائيل في وادي الأردن ولكن على قناة السويس حيث لا وجود للفلسطينيين، وأمام خطة روجرز أكثر حبش من التصريحات المتطرفة متوعداً بأن يحول الشرق الأوسط إلى «بحيم» للقوى الرجعية . ووجد عرفات نفسه عاجزاً عن منعه من استفزاز الأردنيين بالرغم من إلحاح عبد الناصر . ومنذ بداية 1970 تضاعفت المصادمات بين أنصار الهاشميين المطالبين بسياسة حازمة تجاه المقاومة وبين المنظمات الفلسطينية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولم يتمكن عرفات من نزع فتيل الأزمات المتتالية بالرغم من إقامة أجهزة تنسيق بين المقاومة وبين السلطات الأردنية .

وبدا عجز عرفات مأسوياً في نهاية أغسطس 1970 عندما بدأت المعارك

الأولى بين الجيش الأردني وبين المقاومة . وبدأ أن العراق كان يدعم الحركين الفلسطينيين في أعمالهم ضد الملك . ومن يوم 6 إلى يوم 9 سبتمبر تم اختطاف طائرات خطوط سويسرية وإنجليزية وأمريكية أنزلتها الجبهة الشعبية في مطار أردني مرتجل ، وأخذ الركاب رهائن ، نقلوا بعدها إلى عمان . وحولت طائرة أمريكية أخرى إلى مطار القاهرة حيث حطمت بعد إطلاق سراح ركابها بينما فشلت محاولة اختطاف طائرة إسرائيلية .

وضع المجلس الأمني القومي الأمريكي في حالة أزمة ووضعت القوات الأمريكية المربطة بأوروبا في حالة تأهب واتخذ الأسطول السادس موقعاً في شرقي البحر المتوسط . وكان نيكسون يؤيد تدخلا عسكرياً أمريكياً مباشراً بينما نصح كيسنجر باستعمال الجيش الإسرائيلي على أن يكفي الأمريكيان بشي السوفييت عن التدخل ميدانياً . وكان كيسنجر لا يريد تحاشي عمل مباشر فحسب بل كان يسعى إلى أن يبين أن بإمكان إسرائيل أن تتخذ للدفاع عن المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط وذلك ما يبرر على المدى البعيد المساعدة الضخمة التي تقدمها لها الولايات المتحدة .

وبعد أن ضمن الملك حسين المساعدة الأمريكية وربما الإسرائيلية كذلك صار بإمكانه الدخول في صراع ضد المقاومة . وبدءاً من 15 سبتمبر اندلعت معارك عنيفة جداً بعمان ثم امتدت إلى بقية البلاد . . كان جزء كبير من الجيش الأردني مكوناً من فلسطينيين غير أن حس التضامن مع الفريق مدعوماً بالإهانات المستمرة التي ألحقها الفدائيون بالعسكريين في الأشهر السابقة كان أقوى من الانتماء العرقي . وما فاجأ الجميع هو أن القوات العراقية المربطة بالأردن لم تتحرك وتركت للأردنيين حرية العمل . وعلى العكس من ذلك دخلت دبابات سورية الأردن يوم 20 سبتمبر . وسمحت الولايات المتحدة للطيران الإسرائيلي بمهاجمتها غير أن الإسرائيليين رأوا أن ذلك لن يكون كافياً . وفي يوم 22 سبتمبر انطلق الجيش الأردني في المعركة ضد السوريين ورفض وزير الدفاع السوري حافظ الأسد تدخل الطيران وأمر بانسحاب القوات السورية لتحاشي تدخل الإسرائيليين والأمريكان المباشرين . وكان في ذلك يتصرف ضد رأي الحكومة السورية . وهكذا نجح التهديد الذي أوصي به كيسنجر نجاحاً تاماً بينما انهارت الجبهة والشرقية (الأردن وسوريا والعراق والمقاومة الفلسطينية)

كلية. ولم يكن بوسع الفدائيين - الأقل عدداً وعتاداً وتدريباً - أن يصمدوا طويلاً أمام تصميم رجال الجيش الأردني. وتم قصف المخيمات الفلسطينية التي كانت قواعد المقاومة الأساسية قصفاً عنيفاً كانت له خسائر مدنية ضخمة.

حاول عبد الناصر الحد من الكارثة بفرض وساطته. واجتمع مؤتمر قمة ضيق بالقاهرة منذ يوم 23 سبتمبر. وفي يوم 26 قبل الملك حضوره كما قبل عرفات وفي يوم 27 سبتمبر أفلح عبد الناصر بإسناده الملك فيصل - وبعد مفاوضات مضنية - في فرض حل وسط بين الإخوة الأعداء. تم في الحال وقف القتال وعلى القوات المسلحة من الجانبين الانسحاب خارج التجمعات السكانية وتم تكليف لجنة عليا بإعداد «اتفاق يربط الطرفين لضمان مواصلة عمل الفدائيين واحترام سيادة البلد في الحدود التي يفرضها القانون باستثناء ما هو ضروري للعمل الفدائي».

ورغم المظاهر ربح الملك حسين بعد «أيلول الأسود» هذا الذي ربما خلف 3500 قتيل (منهم كثير من المدنيين) و 10,000 جريح. وفي يوم 28 سبتمبر توفي جمال عبد الناصر بعد توديعه ضيوفه في مطار القاهرة فلم تصمد حالته الصحية المتدهورة جداً أمام تعب الأيام الأخيرة وتوتراتها.

كان «أيلول الأسود» كذلك منعرجاً في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل إذا أصبحت الدولة اليهودية عمود السياسة الأمريكية وأرقام المساعدة العسكرية التي قدمتها القوة العظمى لعميلها الشرقي تقوم دليلاً على هذا التحول: سنة 1968، 25 مليون دولار و 1969، 85 مليون دولار وسنة 1970، 30 مليون دولار وسنة 1971، 545 مليون دولار وسنة 1972، 300 مليون دولار وسنة 1973، 307,5 مليون دولار.

تدعم الدول العربية

ظاهرياً تبدو الفترة الممتدة من وفاة عبد الناصر إلى حرب أكتوبر 1973 شبيهة بوقت لا حركة فيه كُرس لمحاولات عقيمة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي لكنها في الواقع فترة جوهريّة من تاريخ المشرق العربي المعاصر التي اتخذت فيها الأنظمة السياسية - التي نشأت عن ثورات الخمسينيات والستينيات - شكلها النهائي.

نهاية عصر:

كانت جنازة جمال عبد الناصر مناسبة لتظاهرة جماهيرية رهبة. فلقد اجتاحت المصريون بالملايين شرطة النظام والرسميين الحاضرين واستولوا على النعش وشيعوه إلى مثواه الأخير. ولقد سجل ذلك الوجد الجماعي نهاية عصر هو عصر الثورات العربية، فالجماهير التي كان دورها جوهرياً في تطور السياسات منذ بداية ما بعد الحرب قد غادرت مسرح التاريخ. وأسباب ذلك معقدة: فهزيمة 1967 وقد تفاقت إلى حد ما وبأيلول الأسود قد سددت ضربة قاصمة للمد الثوري العربي في قدرته على تعبئة الجماهير تلقائياً. كما أن القومية العربية التي أفلحت في الاستيلاء على أجهزة الحكم قد دعمت هذه الأجهزة تدعيماً عظيماً. ووفق تطور نجله خارج العالم العربي نرى أن الأنظمة التي جاءت بعد الثورات باستنادها على الشرعية الثورية المبررة لكل الإجراءات المضادة للعناصر الرجعية قد خلقت نظام قمع تزيد فعاليته على فعالية الأنظمة القديمة. والدولة قد أصبحت قوة القاهرة تسحق مالم يطلق عليه بعد اسم المجتمع المدني.

لقد كان عبد الناصر الزعيم العربي الوحيد الذي أقام، بفضل إدراكه العميق لمشاعر الجماهير، حواراً حقيقياً بين الجمهور وبين شخصه. ولقد حاول رجال السياسة العرب الآخرون تقليده غير أنهم لم يفلحوا إلا في أن يكونوا صورة مشوهة باهتة منه. ولقد سعى البعثيون بعد ذلك إلى الحصول على هذه الشرعية الشعبية غير أن جهاز قمعهم لم يسمح لهم إلا بأن يضع أمامهم جمهوراً ليس في اجتماعه أية تلقائية. وشذ عن هذه القاعدة اللبنانيون والفلسطينيون فقط. فهنا استمر السحر الثوري لأن هذين الشعبين لسوء حظهما ظلّا في وضع ثوري.

كما أن الفاعل الأكبر الثاني في الثورات العربية، ألا وهو الجيش، قد انسحب من ميدان السياسة. فالحرب ضد إسرائيل قد أدت إلى تكوين أجهزة عسكرية لا تتناسب البتة مع تلك التي كانت بالبلاد العربية في الماضي القريب. ففي بداية السبعينيات كان عدد أفراد القوات المسلحة يفوق عشرين إلى خمسين مرة عددهم في النزاع العربي الإسرائيلي الأول. ولقد صاحب هذا

التضخم العسكري تقلص نسبي في التيسيس، فكثير من المسؤولين العرب يرون أن من أهم أسباب هزيمة 1967 تدخل العسكريين الدائم في الحياة السياسية وهو ما أدى بهم إلى إهمال التدريبات الضرورية للحرب. وإعداد الثأر يقتضي مزيداً من التركيز على الاحتراف وبالتالي انسحاباً من الصراع السياسي، والطبقة الجديدة المكونة من تقنيين محترفي سياسة والمبثقة عن الثورة لا تجد في ذلك التطور إلا ما يرضيها إذ يكفل لها بقاءها في السلطة. وإن تقنية الانقلاب تفترض وجود عدد محدود من العسكريين وشبكة الضباط المشاركين ينبغي أن تكون محدودة العدد لتحاشي اكتشافها من قبل الشرطة السياسية وأن يكون هذا العدد هاماً بما يكفي للتمكن من السيطرة على الوحدات الأساسية. ومع تضخم عدد الضباط صار من العسير تكوين جمعيات سرية عسكرية فعالة.

كان جمال عبد الناصر ورفاقه شباناً ومنافسوه البعثيون الذين هم في السلطة في سوريا والعراق يصغرونه سناً ومطعمهم هو البقاء في السلطة وحلول جيل جديد في السلطة بموت الجيل القديم طبيعياً غير وارد قبل عدة عقود من الزمن. ويعترض القوميون العرب على كل اعتراض مستفيدين في ذلك من سيطرتهم على أجهزة الدولة.

لقد كان استقرار الدول ابتداء من 1970 (الضروري لمواجهة مستقبل صعب) مصدراً لقلق عميق: ففقدان القومية العربية هويتها نسبياً ودورها مذهباً رسمياً للدول القائمة قد أفقدها حدتها باعتبارها أداة اعتراض. وصار للأجيال الجديدة انطباع بأنها تصطدم بمجتمع متزايد الجمود والخنق والاستبداد. وصارت النهضة الإسلامية تقدم للكثير منهم وسائل الاعتراض التي لم تعد تقدمها الأيديولوجيا المنافسة.

خلافة عبد الناصر :

كان السادات قد لعب باستمرار دوراً ثانوياً في نظام عبد الناصر وبعد أزمة 1967، صار آخر عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق بقي ضمن الفريق الحاكم. ولقد اختاره عبد الناصر نائباً للرئيس ليوازن به سلطة على صبري الذي كان يقود الاتحاد الاشتراكي العربي، ولئن كان هذا الأخير معروفاً

باعتباره قريباً من السوفييت فقد عُرف عن السادات أنه تخاصم معهم وبعد ممارسته الحكم مؤقتاً بالنيابة تم انتخابه باعتباره المرشح الوحيد يوم 15 أكتوبر 1970 رئيساً بنسبة 90,04٪ من الأصوات. وتقدم بشكل صريح بأنه وريث عبد الناصر غير أنه منذ نهاية 1970 بدأ يتقذ التركة داعياً إلى العودة إلى سيادة القانون بمصر. فكان ذلك هجوماً ضد التأميمات الاقتصادية وضد الاستبداد البوليسي للسنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر. وكان بذلك يسعى إلى استحداث قاعدة سياسية لمواجهة منافسيه الذين كانوا يقبضون على أكبر جزء من مهام المسئولية بالدولة والجيش.

وكان للصراع على السلطة رهان سري هو استئناف الكفاح ضد إسرائيل ولم يحترم الموعد الذي حدده عبد الناصر أي 8 نوفمبر 1970 بسبب الظروف ومدد وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى. وبحلول الأجل الجديد رفض السادات اتباع العسكريين وألح على مواصلة المفاوضات وأعلن أن سنة 1971 ستكون سنة الحسم. وبرر تصرفه بأنه يترسم خطى عبد الناصر في الأسابيع الأخيرة من حياته. وحيث أنه لا يمكن نشر النقاش في هذا الصدد فلإن الخصومة دارت علانية حول تشكيل اتحاد عربي جديد بين مصر وليبيا والسودان وسوريا أعلن ليوم 17 أبريل 1971. ووقف خصوم السادات ضد هذا القرار لأنهم كانوا يعلمون أن الرئيس الجديد سيفتتم فرصة إحداث المؤسسات الجديدة لإقالتهم من مهامهم. وبعد أسبوعين من التوتر السياسي الحاد الذي تمت فيه على ما يبدو محاولة إعدام انقلاب ضد الرئيس، أفلح السادات في إزاحة خصومه وإيقافهم بتهمة التآمر (2 مايو 1971) وقضى على مركز القوة هذا الأخير دون صعوبة وفي ذلك دليل على الصبغة البيروقراطية وضعف الصفة التمثيلية للمؤسسات السياسية الناصرية كما في ذلك دليل على شعبية مضمون إعادة دولة القانون التي يعيش فيها كل فرد في أمن وحرية.

وانزعج الاتحاد السوفيتي من القضاء على الجناح اليساري للنظام وأرسل وفداً رفيع المستوى إلى مصر كُلف بفرض الحفاظ على العلاقات المتميزة بين البلدين. واضطر السادات إلى الاستسلام يوم 29 مايو 1971 ووقع معاهدة

صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي وهي أول معاهدة من هذا النوع مع دولة غير شيوعية وغير متاخمة للاتحاد السوفيتي. وتتضمن البنود خاصة التزاماً بالتشاور المنتظم على جميع المستويات حول الشؤون السياسية والعسكرية وتضمن دوام المساعدة السوفيتية لمصر وتناسيها وبالتالي دعم الوجود السوفيتي في وادي النيل. واختيرت مدة سريانها خمس عشرة سنة حتى لا تعيد إلى الأذهان الذكرى الشنيعة المرتبطة برقم العشرين سنة، مدة المعاهدات التي كانت بريطانيا قديماً تفرضها على مصر. ورأى السوفيت أن هذه المعاهدة تضمن بقاء مصر في منطقة نفوذهم كما تضمن انخراطها في الاشتراكية. أما السادات فرأى في ذلك مواصلة استراتيجية عبد الناصر الضاغطة على الولايات المتحدة وإسرائيل ووسيلة لامتلاك الإمكانيات العسكرية لتنفيذ عبور القناة ولتوثيق موقف المساومة لدى السوفيت في المؤتمر القادم الأمريكي السوفيتي. بموسكو المحدد لمayo 1972.

وتجسد التوجه الجديد لسياسة السادات بمبادرات كانت أكثر من رموز وتمت في سبتمبر 1971 بالتخلي عن عبارة الجمهورية العربية المتحدة والعودة إلى جمهورية مصر العربية وبالإعلان عن عفو واسع تم بموجبه إطلاق سراح المساجين السياسيين من الإخوان المسلمين خاصة، وبالإضافة إلى اهتمامه الحقيقي بتحرير النظام، كان السادات يواجه نوعاً من المعارضة اليسارية التي تعلن ولائها للناصرية والتي تنتقد غياب أي حل للنزاع مع إسرائيل. وشجع الرئيس المصري الجديد عودة المنظمات الإسلامية التي قد يوازن بها المتشبهين بالناصرية في الجامعات خاصة. ذلك أن السادات الذي كان في شبابه قريباً من الإخوان المسلمين والذي ألح باستمرار على الهوية الإسلامية لمصر أدرك تماماً أن هزيمة 1967 واستمرار الحرب ضد إسرائيل قد أثارا تصاعداً في الشعور الديني بالبلاد. وعزم على استعماله لتوطيد سلطته وهكذا نص دستور مصر الجديد بتاريخ سبتمبر 1971 على أن الإسلام دين الدولة وأن الشريعة هي أحد مصادر التشريع. ولقد حدثت تجاوزات خطيرة مثل الاضطرابات الطائفية الأولى بين المسلمين والأقباط (مسيحي مصر). وانفصل السكان المسيحيون عن النظام وكانوا في خضم نهضة دينية يصاحبها تأكيد على ذاتية متميزة لما رأوا من تقاعس الدولة عن التصدي للوضع.

تطور البلدان العربية الأخرى:

لقد عجل موت عبد الناصر بالصراع على السلطة في سوريا. وحاول جديد المعتمد على الحزب منع الأسد. من السيطرة عل الوضع، لكن هذا تمكن يوم 13 نوفمبر 1970 من الاستيلاء على السلطة بفضل الجيش فاعتقل أو نفى أهم خصومه. ولما كان فريق جديد يجمع السكان على كرهه فقد لقي انقلاب الأسد قبولاً حسناً. وفي الحال أعلن هذا الأخير رغبته في تحقيق الوحدة الوطنية بإجراء حركة تصحيحية. فتم تطهير الشرطة السياسية وأصبح الجو العام بلا منازع أكثر تحراً من ذي قبل. وفي يوم 22 فبراير 1971 أعطى الأسد لنفسه السلطات الرئاسية وذلك ما كرسه استفتاء عام يوم 12 مارس 1971، وبما أن الأسد علوي الأصل وأن طائفته قد أدانها كبار فقهاء الإسلام باعتبارها ليست مسلمة فقد حصل على فتوى من زعيم الشيعة اللبنانيين الإمام موسى الصدر الذي اعترف بالعلويين جزءاً من الإسلام الشيعي. ولقد مكن هذا الإدماج في السنوات التالية من إقامة علاقات تزايدت وثوقاً بين العالم الإسلامي وهذه الطائفة العلوية الصغيرة.

وفي 1972 - 1973 تم إعداد دستور جديد يهدف إلى إعطاء البلاد مؤسسات ثابتة. وتشكلت جبهة وطنية تقدمية ضمت الأحزاب ذات الانتماء القومي والشيوعي والمستقلين وهي التي زودت البلاد بالملك السياسي الحاكم. ولقد مكن هذا التنظيم الذي يسيطر عليه البعث من توسيع القاعدة السياسية للنظام ومن منع ظهور معارضة يسارية بتوريط من قد يكونون منافسين طبيعيين لحزب البعث. ولأسباب أمنية تقمع في الحال كل معارضة حقيقية قد تظهر داخل الجبهة أو خارجها.

ووطد الأسد علاقاته بالاتحاد السوفيتي الذي تكررت زيارته له. وكان يريد الحصول على السلاح وأن يعترف به الشريك الأهم في العالم العربي القادر على أن يحل محل عبد الناصر غير أنه رفض توقيع اتفاقية صداقة وتعاون برغم العروض السوفيتية.

وسعى إلى وضع حد لعزلة سوريا في العالم العربي غير أن التقارب مع العراق كان غير وارد بسبب التعارض بين حزبي البعث في البلدين ولا مع

الأردن إثر «أيلول الأسود». وتقارب الأسد مع السادات وشارك في الوحدة الاتحادية العربية لسنة 1971 والتي سرعان ما أجهضت. فقد تم تكريس هذا الاتحاد في استفتاء جرى في سبتمبر غير أن الخلافات السريعة بين السياسيين العرب لم تمكن من تجسيد العهد المقطوعة. وفي 8 مارس 1972 أعلن الأسد قبول سوريا القرار 242 بشرط أن يحدد بأن الانسحاب يشمل كل الأراضي المحتلة وبأن يتضمن استعادة الحقوق الفلسطينية. وبذلك أمكن لسوريا الاستفادة من المساعدة المالية السعودية التي كانت محرومة منها سلفاً. وكفت عن مساندة الحركات المتطرفة بالخليج وسلطنة عمان. ولقد وجدت السعودية في عداء سوريا للبعث العراقي سنداً مفيداً ضد المطامع العراقية.

وأمام مصر وسوريا اللتين بدتا أكثر اعتدالاً كان العراق يظهر بمظهر معقل النقاء المذهبي ورفض القرار 242. أما في الداخل فإن سياسة وفاق مع الأكراد مكنت لفترة من الحد من التوترات غير أن الحرب لم تلبث أن نشبت من جديد. وفي 1972 تشكلت جبهة وطنية يسيطر عليها حزب البعث وشارك فيها الشيوعيون. غير أن العنف الذي تميزت به الحياة السياسية العراقية قد استمر برغم الاستقرار النسبي الذي ساد بفضل ثنائي الحكم البكر وصدام حسين وتقرب العراق من الاتحاد السوفيتي ووقع معاهدة صداقة وتعاون يوم 9 أبريل 1972. وتوثقت العلاقات مع فرنسا. ومكنت مساعدة هذين البلدين من تأميم شركة نفط العراق يوم غرة يونيو 1972 وكان ذلك أكبر نجاح يحققه النظام حتى ذلك التاريخ.

وظلت العلاقات مع إيران متوترة باستمرار بسبب النزاع حول شط العرب. ولما أصبحت إمارات الخليج مستقلة كلية فيما بين أغسطس وديسمبر 1971 اغتنمت إيران الفرصة لاحتلال ثلاث جزر صغيرة في مضيق هرمز بمباركة الأمريكان وأصبحت بذلك تتحكم في منفذ الخليج وذلك ما أثار سخط العراقيين. ولم تكن علاقات العراق بالممالك النفطية جيدة إذ كان العراق يستعرض قوته على الحدود الكويتية ويساند حرب عصابات ماركسية لبنينية، منبثقة من حركة القوميين العرب، في ظفار وهو إقليم من سلطنة عمان مطل على المحيط الهندي وطلبت عمان التي استقلت سنة 1971 المساعدة من إيران فأرسلت هذه وحدات لقتال المتمردين (1971). واستمرت حرب ظفار

حتى سنة 1976 - تاريخ انتصار الحكومة نهائياً بفضل المساعدة الإيرانية وكانت العلاقات العراقية السعودية متوترة جداً لأن المملكة السعودية كانت حامية كل دويلات الخليج . مع أن همزة وصل سياسة دول الخليج هي المسمى المشترك لدى الجميع من أجل السيطرة على ثرواتهم النفطية والعمل للحصول على رفع أسعار النفط .

أما في الأردن فقد استعادت الحكومة سلطتها على كامل البلاد وتم نزع سلاح المخيمات الفلسطينية تدريجياً . وطيلة النصف الأول من سنة 1971 صد الجيش الأردني الفدائيين عن القيام بعمليات فتناقص عددهم وفي يوليو 1971 ألغيت آخر قوات فلسطينية . واستعاد الملك حسين سيطرته على مملكته . وحاول المشاركة في عملية السلام بعرضه يوم 15 مارس 1972 مشروع المملكة العربية المتحدة . ولم يعد يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وينص المشروع على تشكيل اتحاد أردني مكون من شرقي الأردن ومن الضفة الغربية التي تصبح دولة ذات حكم ذاتي داخل الاتحاد كما يضم الاتحاد الأراضي الفلسطينية المحررة الأخرى (المقصود بذلك قطاع غزة) . ويصبح الملك رئيس السلطة الاتحادية . وناشد الملك حسين الأميركيين والإسرائيليين قبول خطته قبل فوات الأوان (أي قبل أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية من جديد قوة حقيقية) لكن سكان الأراضي المحتلة قد انفصلوا عن النظام الهاشمي منذ وأيلول الأسود، وصوت البرلمان الإسرائيلي لصالح نص يؤكد «بأن حق الشعب اليهودي التاريخي على أرض إسرائيل (أي بما في ذلك الضفة الغربية وغزة) لا يمكن أن يطرح للنقاش»، وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن . وكان السادات يرغب في الظهور بمظهر الحازم دون أن يكلفه ذلك غالياً فدفع الفلسطينيين (يوم 28 سبتمبر 1972) إلى تشكيل حكومة في المنفى . وبدأت فتح مستعدة لذلك لكن المنظمات الأخرى المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت ضد هذه الفكرة (ففي رأي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن تشكيل حكومة سيمنح من القيام بتنازلات بالنسبة للبرنامج الفلسطيني وبالتالي سيؤدي إلى استسلام) وفضل عرفات الحفاظ على وحدة المقاومة ورفض المشروع .

وفي نهاية 1971 ظهرت منظمة فلسطينية جديدة متطرفة جداً هي وأيلول

الأسود، وكان هدفها الانتقام لفلسطيني الأردن. وكان هدفها في البداية السياسيين الأردنيين الذين ذهب العديد منهم ضحية عمليات اغتيال ثم وسعت نشاطاتها إلى الإرهاب الدولي واختطاف الطائرات وكان أهم عمل لها وأشهره هو أخذ أحد عشر رياضياً إسرائيلياً رهائن في الألعاب الأولمبية بميونخ سنة 1972، ومات جميعهم كما مات 5 من أعضاء المفزة عند هجوم الشرطة الألمانية، ويبدو أن هذه المنظمة السرية جداً قد انبثقت من منشقين من فتح التي عُدَّ اعتدالها مسئولاً عن الكارثة الأردنية. ومن المستحيل معرفة العلاقات الفعلية بين فتح وهذه المنظمة المنشقة (هل هم منشقون يسيمرون من بعيد ويمكن الاتصال منهم فيما بعد أم هم يشكلون انشقاقاً حقيقياً بين هؤلاء السريين وبين منظمة التحرير الفلسطينية) ومنذ 1972 أخذت فتح تحارب هذا الانشقاق واختفت «أيلول الأسود» وحل محلها مجموعة أبو نضال الذي كان هذه المرة بالفعل معادياً لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

ولما طردت المقاومة الفلسطينية من الأردن أقامت مركزها السياسي بלבنا ولقد وضع وصول سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية بלבنا في صيف 1970، حداً للشهاية. وكان انتخاب النائب الماروني لشمال لبنان قد تم بفضل تشكيل تحالف من الأحزاب التقليدية التي كانت ترغب في وضع حد لسلطة عسكري المكتب الثاني. ولقد عرف لبنان تطوراً سريعاً لقوى سياسية متعددة تمتد من المطالبات الطائفية لدى الشيعة والسنة إلى كل أوجه التطرف السياسي التي كانت تخلط العروبة بالماركسية اللينينية الأكثر تطرفاً. وهو قد سار بذلك في اتجاه معاكس للتطور في البلدان العربية الأخرى بالمنطقة.

ولقد صاحبت هذه الحرية السياسية الكاملة تقريباً أزمات عديدة اجتماعية (احتجاجات الفلاحين أو مظاهرات العمال) وسياسية (مكانة المقاومة الفلسطينية بالبلاد). ولقد وقعت غارات إسرائيلية عديدة في جنوب البلاد أو ضد المخيمات الفلسطينية جاءت رداً على العمليات الفلسطينية التي كانت تنطلق مباشرة من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل وخاصة نتيجة لهامش الحرية السياسية الكبيرة التي احتفظت بها المنظمات الفلسطينية بفضل تمرکزها بלבنا. وأرسل الإسرائيليون مفارز لاغتيال مسئولين فلسطينيين في يوليو 1972 وأبريل 1973.

وأصبحت الأحزاب السياسية المسيحية أكثر تصلباً بعد أن أزعتها

المطالبات الطائفية للمسلمين والاضطرابات الاجتماعية وتطاول الفلسطينيين المستمر والذين كانوا لا يحترمون سلطة الدولة اللبنانية. واتهم المسلمون الجيش اللبناني بعجزه عن حماية الفلسطينيين واتهمه المسيحيون بأنه لا يضمن النظام العام. وأمام عجز الدولة قامت أهم القوى السياسية بتسليح مناضليها، وتنامى لدى الجميع الخوف من الآخر وأخذ الوفاق اللبناني يفتت.

محاولات غير مجدية من أجل تسوية:

بدءاً من نهاية 1970 تغلب خط كيسنجر في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. وكان مستشار نيكسون بتبنيه نقيض استراتيجية عبد الناصر الساعية إلى تدويل النزاع، يريد خلق مأزق دائم لجبر الدول العربية على الالتفات إلى الولايات المتحدة، وترتكز هذه السياسة على تحييد الاتحاد السوفيتي بجعل كل المشاكل بين القوتين العظميين شاملة. وحيث إن الاتحاد السوفيتي كان قلقاً للتقارب الصيني الأمريكي وكان يعتقد بأنه سيتمكن من تجاوز مصاعبه الاقتصادية المتزايدة بطلبه التكنولوجيا ورؤوس الأموال الغربية فقد صار يتزعج في إطار «الانفراج» إلى إعطاء مسائل الشرق الأوسط أهمية ثانوية مما أثار سخط شركائه العرب.

وشجعت الولايات المتحدة استئناف مهمة غونار يارينغ في الوقت الذي زودت فيه إسرائيل من جديد بالسلاح في نهاية 1970. غير أن هذه المهمة سرعان ما فشلت مثل سابقتها حول مشكل الحدود العويص. فإسرائيل التي ضمنت تجديد المساعدة الأمريكية لم تكن ترى سبباً للحد من مطامعها برغم تنازلات السادات (القبول بمبدأ التسوية المؤقتة وبمبدأ سلام حقيقي مع إسرائيل) ولقد انتهز السادات فرصة نشر مقترح لموشي ديان والذي تقدم بصفته الشخصية بفكرة انسحاب متزامن على ضفتي القناة للقوات المصرية والإسرائيلية تحت إشراف أمريكي وسوفيتي، فأراد معرفة مدى استعداد الولايات المتحدة بإرساله رسالة إلى نيكسون بتاريخ 30 يناير 1971 وعرض علانية يوم 4 فبراير إعادة فتح القناة مشروطاً بانسحاب جزئي من الجانب الإسرائيلي. ورفضت إسرائيل مؤكدة بأن أي انسحاب لن يُقبل دون اتفاق مسبق حول تسوية سلمية، وساندت وزارة الخارجية الأمريكية المسمى المصري

ودفعت إسرائيل إلى القبول باتفاقات مرحلية قبل التسوية النهائية. وبعد أشهر عديدة من المفاوضات التي قام بها الدبلوماسيون الأمريكيون فشلت المحاولات حول نزع سلاح سيناء وتحديد الحدود القادمة (أغسطس 1971) وأدى هذا الفشل الجديد بروجرز إلى التخلي عن ملف الشرق الأوسط لصالح كينسجر وسياسة المأزق التي يسعى إليها.

وفي النصف الثاني لسنة 1971 فشلت كذلك وساطة لجنة من رؤساء دول أفارقة حول مسألة الحدود. فأدى ذلك إلى قطع عدة دول إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل باسم التضامن مع مصر البلد الإفريقي الذي تحتل إسرائيل جزءاً من أرضه.

وذهب السادات إلى الاتحاد السوفيتي في فبراير 1972 وطلب أسلحة حديثة والمساعدة في تطوير صناعة أسلحة عربية ومساندة دبلوماسية أقوى. واكتفى السوفيت بوعود غامضة ولم يعطوا التأكيدات الباتة التي طالب بها الرئيس المصري. فالتفت هذا الأخير إلى الولايات المتحدة. واقترح عليه كينسجر اتصالات عبر سلسلة سرية خارج وزارة الخارجية الأمريكية لكن بعد قمة موسكو. وحدثت هذه القمة في نهاية مايو 1972. ولم يتم فيها تناول مسألة الشرق الأوسط إلا بشكل ثانوي وأفلح كينسجر في الإبقاء على المأزق. وانتظر السوفيت خمسة أسابيع قبل أن يعلموا السادات بفحوى المباحثات ورفضوا الاستجابة لطلبه بخصوص الأسلحة. وعبروا عن رأيهم بأن العرب ليسوا مستعدين لاستئناف القتال ضد إسرائيل. وأكثر صحافة القاهرة من مقالاتها حول استحالة دوام موقف «السلام واللاعنف» الضار جداً للعرب والذي لا يستفيد منه غير السوفيت. ولقد صدم السادات لمساندة السوفيت النشطة للهند في حربها ضد باكستان (ولو كان عبد الناصر حياً لكان إلى جانب الهند التي ربطته بها صداقة دائمة) كما أن السادات غضب لشعوره بتناقص أهمية مصر في أعين المسؤولين السوفيت خاصة بعد التقارب بين الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية المنافسة لمصر مثل العراق وسوريا وليبيا. وعلى عادة السادات قرر طرح مبادرة جريئة تهدف إلى قلب معطيات المشكل.

وفي يوم 18 يوليو 1972 أعلن قراره بطرد المستشارين العسكريين السوفيت وفي بضعة أيام غادر مصر 20,000 سوفيتي. واحتفظ الرئيس

المصري الذي لم يطلب من الأمريكان أي شيء لقاء ذلك، بهامش مناورته بين الدولتين العظميين ودغدغ الشعور الوطني المصري وكان السكان لا يحبون أولئك المستشارين الذين كانوا يرفضون الاختلاط بالشعب. وبينما كان الجيش المصري ينظر إليه في الخارج بأنه غير قادر على القتال كان السادات يعلم الآن بأنه مدرب تدريباً يكفي للاستغناء عن المستشارين الأجانب، ولو بقوا بمصر لكان في بقائهم احتمال حدوث أزمة بين الدولتين العظميين في حالة نشوب حرب. وأصبح من الممكن قيام نزاع مقتصر على صدام مباشر بين العرب وبين الإسرائيليين.

ومع ذلك حاول السادات إجراء مناورة دبلوماسية أخيرة. فاستغل رحلات كسينجر المتوالية لايصال المبادرات المصرية إلى إدارة نيكسون غير أن هذه الإدارة كانت تفضل انتهاء حرب الفيتنام لمعالجة مسائل الشرق الأوسط مباشرة. ولم يتم اللقاء بين كسينجر وبين المبعوث المصري حافظ إسماعيل إلا في بداية الفترة الثانية لرئاسة نيكسون فيما بين فبراير ومايو 1973. وكان متوقفاً لهذا اللقاء ألا يفضي إلى نتيجة لأن كسينجر كان ما يزال يفضل الإبقاء على وضعية المأزق.

ويبدو أن هذه السياسة التي قد آتت أكلها بتدهور العلاقات المصرية السوفيتية لم تحسب حساباً لواقع جديد هو سيطرة الدول المنتجة للنفط على السوق النفطية.

البلدان العربية واستعمال المسألة النفطية:

كانت السنوات الأولى من حياة منظمة الدول المصدرة للنفط سنوات مساومة مع الشركات النفطية للحصول على شروط بيع أفضل. كما أن غلق قناة السويس سنة 1967 قد غير حدود التبادل النفطي بإدخال توتر على هذه السوق ففي الوقت الذي كان النزوع فيه يترجم إلى تسارع في الطلب مصاحب لتسارع النمو الاقتصادي العالمي كانت مصاعب النقل النفطي الجديدة (فناقلات النفط اضطرت إلى الدوران حول إفريقيا) لا تسمح للمعرض إلا أن يساير الطلب بصعوبة. كما أن غلق خط نفط التايلاين الرابط العربية السعودية بالبحر المتوسط عبر سوريا إثر عملية تخريبية قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يوم 30 مايو 1969 قد زاد في توتر السوق (وكانت إحدى بوادر حافظ الأسد بعد استلامه السلطة هي السماح بإصلاح هذا الخط).

وجاءت الثورة الليبية لسنة 1969 بتغييرات جذرية، فالملكية الليبية كانت قد منحت الشركات النفطية شروطاً ملائمة جداً وكان النفط الليبي مهما جداً لوجوده بمنطقة البحر المتوسط. وارتفع الإنتاج من 59 مليون طن سنة 1965 إلى 149 مليون طن سنة 1969. وما أن تسلم القذافي السلطة حتى أمر بإعادة النظر في العقود وحصل على رفع الأسعار المعلنة بإدخاله في الحسابان الفائدة الجغرافية ونوعية النفط الليبي وفرض إشرافاً وتحديداً على الإنتاج توكفا للمستقبل. وفي سبتمبر 1970 حصلت ليبيا على رفع بنسبة 14٪ من الأسعار المعلنة. وكانت تلك إشارة قلب الأوضاع بين الشركات وبين الدول وبداية ارتفاع الأسعار. وفي ديسمبر 1970 قررت منظمة الدول المصدرة للنفط في مؤتمر كازاكاس سلوك سياسة رفع منظم للأسعار المعلنة. وأفضت المفاوضات التي أجرتها دول الخليج إلى اتفاقيات طهران (14 فبراير 1971) التي نصّت على ترفيع فوري بنسبة 20٪ في الأسعار المعلنة يتبعه ترفيع سنوي بنسبة 2,5٪ في السنة لاحتساب التضخم العالمي وترفيع قدره 5 سنتات على البرميل الواحد سنوياً لمواجهة الزيادة في الطلب.

وحصل المنتجون بالبحر المتوسط على شروط أفضل من ذلك تبعاً للمزايا الجغرافية. وإجمالاً اتبعت سياسة من الرفع المنسق مع الشركات ولم تكن الحكومة الأمريكية ضد ما حصل بسبب التكلفة الأعلى للإنتاج المحلي الأمريكي إذ لم تكن للشركات الصغرى الأمريكية الوسائل للصمود أمام منافسة النفط الخارجي، وعدلت أزمة الدولار هذا الوضع، ففي أغسطس من عام 1971 علق الرئيس نيكسون قابلية تحويل العملة الأمريكية. إلى الذهب وذلك ما يعادل تخفيضاً على الصعيد العملي. وطالبت الدول المنتجة للنفط بزيادات جديدة ويربط أسعار النفط بتقلبات أسعار العملات. وحصلت على ذلك إثر سلسلة من المؤتمرات بجنيف.

وهكذا، وفيما بين 1970 وبداية 1973، زاد سعر نفط الخليج بواقع 1,20 دولاراً للبرميل الواحد ونفط نيجيريا بـ 2,12 دولاراً ونفط ليبيا 2,42 دولاراً.

ومنذ سنة 1966 طرحت منظمة الدول المصدرة للنفط مبدأ سيادة البلاد المنتجة على استغلال احتياطياتها من الهيدروكربونات وقد دل حظر 1967 الدول العربية على ضرورة التنسيق بين سياساتها النفطية من أجل الحصول على نتائج سياسية. وأسست يوم 9 يناير 1968 منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وكان أعضاؤها تربطهم قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط وإن لم يكونوا أعضاء في هذه المنظمة.

وفي يوم 24 فبراير 1971 أمتت الجزائر 51٪ من إنتاج النفط و100٪ من إنتاج الغاز الطبيعي. وفي يوم غرة يونيو 1972 أمتت العراق شركة نفط العراق بمساعدة الاتحاد السوفيتي الذي أعرب عن استعداده لبيع الفائض من النفط العراقي، وبمساعدة فرنسا التي حصلت على معاملة مفضلة. ولم تجد العراق نفسها معزولة مثلما كانت عليه إيران في الخمسينيات واغتنت سوريا الفرصة لتفرض عليها زيادات ضخمة في التعريفة على خط النفط الذهاب صوب البحر المتوسط. واضطرت العراق للرضوخ غير أنها قررت منذئذ الالتفات إلى تركيا لبناء أنابيب نفط بديلة.

والتحقت ليبيا بحركة التأميم في صيف 1993 وأخيراً تلت ذلك أكثر الدول اعتدالاً. ووقع اتفاق عام، يوم 5 أكتوبر 1972 بين الشركات ذات الامتياز وبين العربية السعودية وقطر والكويت وأبوظبي تتلقى هذه الدول بموجبه بتاريخ أول يناير 1973 نسبة 25٪ من رأس مال الشركات المستغلة على أن تحصل على كامل رأس المال تدريجياً قبل عام 1982.

ونظراً لوضع السوق المتوتر حيث تزايد الطلب أصبحت البلدان المنتجة سيدة الإنتاج الحقيقية وسيدة الأسعار جزئياً. وكان سلاح النفط أسطورة قديمة من أساطير القومية العربية. وسمحت الظروف التقنية الآن بتحقيقها. وأحست العربية السعودية بتزايد موقفها رسوخاً بعد أن أصبحت عائداتها في تنام متزايد. ومنذ طرد السادات المستشارين السوفيت دافعت المملكة لدى المسؤولين الأمريكيين عن ضرورة التقدم بمبادرة سلام جديدة تكون لصالح الغرب ما دام الخطر السوفيتي قد تضائل بشكل كبير. غير أن نهاية الحرب الفيتنامية والانتخابات الرئاسية الأمريكية قد أخرت التجديد المنشود للسياسة الأمريكية. ولقد تخوف الملك فيصل إثر فشل المحادثات السرية المصرية الأمريكية في

النصف الأول من 1973 من إضعاف موقف السادات الداخلي بعد أن أصبح غير قادر على إخراج بلاده من وضع «اللاسلم واللا حرب». ومنذ أبريل 1973 أرسل الملك عبر قنوات مختلفة رسائل إلى المسؤولين الأمريكيين قال فيها أن السعودية لن تزيد في إنتاجها من النفط وستخذ قرارات معادية للمصالح الأمريكية إذا لم تختار الولايات المتحدة سياسة أكثر تعاطفاً مع العرب. وبما أن القمة الأمريكية السوفيتية بواشنطن في صيف 1973 سجلت الرغبة في تجنب مواجهة القوتين العظميين بالشرق الأوسط. وبالتالي استحالة استئناف الحرب العربية الإسرائيلية قريباً، حسب تقديرات الإخصائين الأمريكيين. وأن العربية السعودية، بفضل إمكانياتها المالية الجديدة، بدأت تشتري كميات ضخمة من السلاح الأمريكي فإن التحذيرات السعودية لم تؤخذ مأخذ الجد.

وتلقى السادات - الذي خاب ظنه في الأمريكيين - أسلحة جديدة من الاتحاد السوفيتي الذي كان يحرص على ألا تتدهور علاقاته بمصر أكثر مما تدهورت، ولقد مكن مشروع الوحدة الاتحادية العربية لسنة 1971 من تقارب ملموس بين مصر وسوريا وقدم إطاراً للالتقاء دون إثارة اهتمام الملاحظين. وفي أبريل 1973 وفي الوقت الذي بدأت فيه التحذيرات السعودية التقى السادات والأسد سراً ووضعوا خطة لاستئناف القتال. وفي نهاية أغسطس أنهى المسؤولون العسكريون دراساتهم واقترحوا يوماً للهجوم يقع فيما بين 7 و 11 سبتمبر أو بين 5 و 10 أكتوبر بسبب مشاكل المد البحري ونور القمر على قناة السويس. ورأى السادات والملك فيصل الذي أعلن له أن العربية السعودية يمكن أن تستعمل سلاح النفط إذا دام النزاع مدة كافية.

ولئن اتفق الرئيسان السوري والمصري على استئناف المعارك وعلى استحالة إشراك الأردن فيها بسبب ضعف إمكانياته المضادة للطيران فقد اختلفا في قرارة نفسيهما حول المنحى الذي يتبغى إعطاؤه للهدف من الحرب الجديدة فالسادات كان يرى أن مجرد شن حرب جديدة سيضطر الأمريكيين إلى التخلي عن سياسة المأزق التي كانوا يسلكونها وإلى استئناف مبادرة المفاوضات فالقضية سياسية قبل كل شيء. أما الأسد فيرى أن على العرب أن يسترجعوا أقصى ما يستطيعونه من الأراضي التي أضاعوها حتى يضطروا إسرائيل إلى الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة بما في ذلك غزة والضفة الغربية، وكان

الرئيس المصري يعطي الأولوية خاصة لاسترجاع سيناء. وبينما لم يعد المصريون في الواقع إلا بما كانوا قادرين عليه - أي عبور القناة - فقد أوهموا السوريين بأنهم ينوون دخول سيناء حتى خط المضائق على الأقل.

هوامش الفصل الخامس

- (1) دافيد بن جوريون Du rêve à la réalité، باريس، 1986 ص ص 261 - 262.
- (2) اللفظ المستخدم هنا هو الصلح ويعني التصالح لا السلام (عكس الحرب) ينظر بيترسنو Hussein، لندن، 1972 ص 199.
- (3) وهو ما يمنع التهديد أو استعمال القوة ضد السلامة الترابية لبلد ما أو ضد استقلالها.
- (4) أوردة غزافييه بارون Les Palestiniens un peuple، باريس 1977 ص 233.
- (5) المصدر نفسه ص 217.
- (6) محمد ميكل The road to Ramadan، لندن، 1975 ص 64 لم يورد تاريخاً للقاء لكن لا شك أنه وقع في تاريخ لاحق للتصويت على القرار 242.
- (7) هنري كيسنجر A la Maison Blanche، باريس، 1979 جزء (1) ص 593.

الفصل السادس

الحرب أو السلام

حرب أكتوبر

العمليات العسكرية:

حيث إن الظروف المناخية قد فرضت في النهاية بداية أكتوبر فترة لعبور القناة، اختار السادات تاريخ 6 من الشهر ذاته الموافق لذكرى غزوة بدر في شهر رمضان (وبدر هو ذكرى انتصار النبي العظيم ﷺ على أعدائه المكين) ولا يمكن لهذه الإحالة الدينية إلا أن تذكى حماس الجنود وتصادف أن وافقت هذه الذكرى عيد يوم كيور اليهودي وكان أول عامل من عوامل الحرب هو عنصر المباغته، فرغم أن مصالح الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية قد تفتنت بطبيعة الحال للحشد العسكري للقوات السورية والمصرية في الأيام السابقة بل رغم أن بعض أعوانهم قد جاؤوهم بخطة العملية العربية فإن هذه المصالح لم تستطع تصديق إمكانية نشوب حرب وظنت أن الأمر لم يكن غير عملية تمويه وتسميم جو، ولم يتعلق العجز والقصور بجمع المعلومات بل على تأويلها. فالمستولون الإسرائيليون المفترون بتفوقهم العسكري لم يستطيعوا تصديق أن العرب يريدون استئناف القتال. وبدت لهم تصريحات السادات وغيره من قادة الدول العربية من قبيل التضاهر الخالي من الأهمية. ولم يفهم كيسنجر الذي أصبح قبل قليل وزيراً للخارجية أن نتيجة سياسة المأزق التي تبناها كانت ستؤدي إلى تجدد العنف.

وفي صباح 6 أكتوبر أدرك الإسرائيليون بأن الحرب وشيكة وأمروا بالتعبئة العامة وفكروا في عملية وقائية وأنشأهم الأمريكان عن ذلك حتى يظهروا من المسئول عن العنف. وعلى كل حال وطبق ما أظهرته العمليات الحربية للأيام

المسؤولية فإن أهمية الدفاعات الجوية العربية والعناية التي تمت بها حماية المنشآت الحيوية للقوات المصرية والسورية كانت ستجعل العملية الجوية الوقائية غير فعالة تماماً.

هاجم الجيشان العربيان ظهراً بسد من المدفعية ضد المواقع الإسرائيلية (ولو تم الهجوم صباحاً لأعاقت الشمس المواجهة عمل المصريين أو مساء لأعاقت السوريين) ونفذ الجيش المصري عبور القناة في نظام وكان قد درب على ذلك بكل عناية وهاجم خط برليف. وصمد الخط غير أن بعض المواقع المحصنة سقطت بينما تم التخلي عن الباقي أو بعضها حوصر. وأنزلت مفارز مصرية داخل سيناء لإرباك خطوط مواصلات العدو.

حاول الطيران الإسرائيلي التدخل فواجهه سد حقيقي من صواريخ سام من مختلف الأنماط ومدفعية مضادة للطائرات رهيبة الفعالية. وتم تحييد أهم عامل من عوامل التفوق الإسرائيلي.

واتبعت القوات المصرية مبادئ الإستراتيجية السوفيتية، فأقامت دفاعاً في العمق على الضفة الشرقية من القناة التي كانت تسيطر عليها على عرض يتراوح بين 4 و 12 كيلو متر بدلاً من التغلغل في سيناء والذهاب حتى خط المضائق على الأقل. وبفضل المشاة المزودين بأسلحة فردية مضادة للدبابات استطاعت القوات المصرية صد الهجوم المضاد الذي قامت به المدرعات الإسرائيلية. وفي ثلاثة أيام فقد الإسرائيليون أكثر من ثلث المدرعات التسعمائة المرابطة على الجبهة ونحواً من عشرين طائرة. وأدركوا أنهم لن يتمكنوا في الحال من دحر المصريين إلى مواقع انطلاقهم في الوقت الذي يتوجب عليهم مواجهة السوريين بالجولان.

كانت جبهة الجولان أضيق نطاقاً وتقع فوق تضاريس أكثر وعورة. وهاجم السوريون بقوة بينما هاجمت مفارزهم الفدائية مواقع المراقبة في المرتفعات وحيدت الدفاعات الجوية العربية الطيران الإسرائيلي الذي ألحق به خسائر فادحة مثلما هو الشأن على جبهة القناة. وإثر معارك عنيفة تهاقر الخط الإسرائيلي يوم 7 أكتوبر وكان على وشك الانهيار. ولم يتم إنقاذه إلا بوصول الاحتياطيين السريع الذين أرسلوا للقتال على الفور. وفي الليلة الفاصلة بين 7

و 8 أكتوبر بلغت القوات السورية حد مرمى النار من وادي الأردن وبحيرة طبرية.

ولما أكمل الإسرائيليون تعبئتهم أعطوا الأولوية للجبهة السورية الأقرب من المناطق الحيوية بالدولة العبرية فأرسلوا إلى هناك أهم طيرانهم وضخوا بطائرات عديدة وكبدوا القوات السورية خسائر فادحة. ثم استأنف الجيش الإسرائيلي الهجوم وتمكن من دحر السوريين تدريجياً إلى ما وراء خط انطلاقهم (8 - 13 أكتوبر 1973) دون أن يحصل على انهيار خط دفاعهم. ورافق هذا العمل قصف داخل البلاد السورية مستهدفاً أهدافاً استراتيجية خالصة مثل خطوط المواصلات وكذلك البنية الاقتصادية بالبلاد (المصانع ومصافي النفط الخ. .) وأصيب السكان المدنيون بطبيعة الحال خاصة بدمشق. ولكن مثل هذه العمليات لم تنفذ ضد مصر لأن هذه الأخيرة كان لديها صواريخ طويلة المدى قادرة على إجراء عمليات انتقامية. وكان المصريون أول من امتلك قوة ردع من الصواريخ من الجانب العربي وذلك ما تعمم في كامل الشرق الأوسط في الثمانينيات، غير أن استعمال تلك الصواريخ كان سنة 1973 تحت إشراف السوفييت الراغبين في عدم تصعيد النزاع تصعيداً لا يمكن السيطرة عليه.

استطاع الجيش الإسرائيلي استعادة السيطرة على الوضع لقاء استهلاك هائل من العتاد الحربي سواء من الذخيرة أو من العتاد الثقيل من مثل الطائرات والمدرمعات (كانت خسائر إسرائيل قد ارتفعت إلى ربع إمكانياتها) وأصيب موشي ديان بالهلع أمام هذا المنحى ومن المحتمل أنه بالغ في تقدير الخطر، الذي كان مع ذلك حقيقياً، والمتمثل في شل قواته بضرورة الاقتصاد في الاحتياطات الأخيرة. ولقد أجبرت هذه النتيجة غير المتوقعة للعمليات العربية، المسؤولين الإسرائيليين على التوصل إلى الأمريكان بمددهم بالمساعدة بأسرع ما يمكن. وفوجيء كيسنجر بهذا الطلب وأعطت الإدارة الأمريكية المرافقة المبدئية بمدد جسر جوي عبر المحيط الأطلسي وهو جسر صعب مدته نتيجة رفض الحكومات الأوروبية السماح باستعمال قواعد منظمة الحلف الأطلسي. وأصاب حكومة إسرائيل القلق مما فسرت به بأنه دليل على سوء النية فأفهمت الرئيس الأمريكي بتاريخ 12 أكتوبر أن إسرائيل إذا لم تحصل على إعادة

تزويدها في الحال التزويد القوي والغوري فإنها ستلجأ إلى كل الوسائل الممكنة لتأمين بقاء دولة إسرائيل. وأول الأمريكيون هذه الرسالة على أنها تهديد باستعمال السلاح الذري وأسرعوا باستعداداتهم بإقامة الجسر الجوي الذي بدأ يوم 14 أكتوبر.

وفي اليوم ذاته هجم المصريون في سيناء لإنقاص الضغط على الجبهة السورية وتقدمت المدرعات المصرية إلى أبعد من منطقة حماية الدفاعات الجوية فأصبحت عرضة لهجمات الطيران الإسرائيلي في الوقت الذي بدأ فعل الجسر الجوي الأمريكي يؤتي نتائجه في الحال. ولم يعد على الإسرائيليين الاقتصاد في عتادهم. وفي الأيام الموالية صار الإمداد الأمريكي يمر بالمطارات العسكرية بسيناء على بعد بضعة كيلومترات من الجبهة. وتكبد المصريون خسائر جسيمة واستنفدوا احتياطاتهم. ولما اضطروا إلى التراجع على مقربة من القناة تركوا منطقة حيوية مكشوفة بالمكان المسمى الدفرسوار حيث تدخل قناة السويس في البحيرة المرة الكبرى.

وفي الحال أدرك آريال شارون قائد القوات الإسرائيلية بالميدان نقطة الضعف تلك في النظام العسكري المصري وقام بعملية جريئة من العبور المعاكس للقتال ليشرع في محاصرة الجيش الثالث المصري المرابط على الضفة الشرقية من القناة على طول البحيرات المرة حتى مدينة السويس، وفي 16 أكتوبر تمكن الإسرائيليون من نقل ما يكفي من القوات إلى الضفة الغربية من القناة وأقاموا رأس جسر خطيراً. ولم يتفطن المصريون في الحال لخطر الموقف ولم يتم إعلام السادات بخطر محاصرة الجيش الثالث إلا يوم 18 أكتوبر بفضل المعلومات التي جمعتها الأقمار الصناعية السوفيتية والتي نقلها إليه كوسيجين (وكان السوفيت ييخلون بنقل صورهم بينما كان الأمريكيان أكثر سخاء مع إسرائيل).

وفي تلك الأثناء أعاد السوريون تنظيم قواهم وتلقوا مساعدة المدرعات الأردنية الهامة (وكان الملك حسين قد أعلم الإسرائيليين عن طريق الأمريكيان بأنه لن يحاربهم على طول خط وقف إطلاق النار الإسرائيلي الأردني لسنة 1967) وكذلك مساعدة الوحدات العراقية (وكان الاتحاد السوفيتي قد حذر إيران بأنه لن يسمح بتهديدات إيرانية ضد العراق التي اضطرت إلى إخلاء

حدودها مع إيران) وأعد الأسد هجوماً مضاداً عاماً بعد أن ضمن الدفاع عن العاصمة السورية. وجاء ذلك متأخراً فالحرب قد تم تدويلها إلى حد خلق أزمة كبرى بين الدولتين العظميين.

الدول العظمى والصدمة النفطية الأولى:

في بداية الحرب كانت الولايات المتحدة عازمة على منع أي طلب لإيقاف القتال من الأمم المتحدة ولأنها كانت واثقة من انتصار سريع للإسرائيليين. ولم يتم إعلام الاتحاد السوفيتي بموعد استئناف القتال إلا في آخر لحظة (أقل من أسبوع) رغم أنه كان يعرف نوايا سوريا ومصر في القتال. ولم يكن متحمساً لذلك ودعا مرات عديدة في الأشهر السالفة إلى تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي. وبدءاً من 6 أكتوبر كانت أهدافه مزدوجة: (1) منع أي تصعيد قد يخلق مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ويقوض الانفراج (2) المحافظة على المصالح السوفيتية في العالم العربي بالظهور بمظهر الدعم القوي لقضيته. وسعى المسئولون السوفيت إلى الحصول على وقف لإطلاق النار بأسرع ما يمكن يسمح بالحفاظ على مكاسب الهجمات العربية الأولى.

ولم تكن الدول العربية تريد ذلك. ورغم أن هدف السادات كان سياسياً قبل كل شيء وهو وضع نهاية للمأزق الدبلوماسي ولوضع «لا سلم ولا حرب» فإنه لم يفكر في إيقاف القتال دون الحصول على تعهد مسبق من الإسرائيليين بالانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967 أو من سيناء على أقل تقدير. وأراد السوفييت تسجيل دورهم في الحرب فنظموا جسراً جواً تجاه مصر وسوريا بدءاً من 10 أكتوبر. وكانت هذه العملية رسمياً رداً على قصف الإسرائيليين للتراب السوري والذي تسبب في ضحايا سوفيت عديدين وهي تتطابق مع عقود سارية وكان جزء من الإمداد السوفيتي على الأقل قد سُدد ثمنه بالعملات القابلة للتحويل (وتم تمويل ذلك من قبل البلدان النفطية العربية).

وفي يوم 16 أكتوبر وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري أعلن السادات عن موافقته على إيقاف قتال قد يرد لقاء التزام إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة وضمان دولي بتنفيذ ذلك. ومنذ بداية القتال أبقى الرئيس

المصري على اتصالات مع الأمريكان مؤكداً لهم بأنه لن يسعى للمواجهة معهم. وفي اليوم ذاته أعلنت غولدا مائير عن إرادة القتال حتى النصر النهائي الذي يعيد إسرائيل إلى موقع القوة.

وتغير الوضع باستعمال السلاح النفطي. ففي يوم 17 أكتوبر اجتمع ممثلوا البلدان العربية النفطية بالكويت وقرروا تخفيضاً شهرياً بنسبة 5٪ من إنتاج النفط إلى أن يتم الجلاء عن الأراضي المحتلة والاعتراف بحقوق الفلسطينيين. وتُستثنى البلدان المؤيدة للقضية العربية من هذا الحد. وكانت السعودية واثقة بالموقف العسكري العربي فرفضت فكرة الحظر التام الذي قد يؤدي بها إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. غير أن عبور الإسرائيليين قناة السويس وإقامة الجسر الجوي الأمريكي قد غيّر المعطيات. وإثر الإعلان عن مبلغ المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل البالغ 2,2 مليار دولار قرر فيصل يوم 20 أكتوبر حظراً تاماً على الكميات الموجهة إلى الولايات المتحدة (يوم 30 أكتوبر على الكميات المرسلّة إلى هولندا التي بدا موقفها مؤيداً للصهيونية. وكان الهدف هو ضرب سوق روتردام النفطية المعظمى أحد أهم أسواق العالم).

كان الحظر في الأصل رمزياً. فالبلدان التي طالها الحظر لها إمكانية التزود من خارج البلاد العربية. واغتنت الدول النفطية الأخرى فرصة هذا الوضع لزيادة إنتاجها. ولم ينخفض الإنتاج العالمي في نوفمبر إلا بواقع 7,5٪ بالمقارنة مع مستوى سبتمبر. وكان الوضع المضارب للصعود المترتب عن التوفيق العسير بين الطلب وبين العرض يفسر الصدمة النفطية الأولى. وكان سعر برميل النفط قد انتقل من 1,80 دولار في ديسمبر 1970 إلى 3,07 دولار في صائفة 1973. ثم إن قرار الكويت والحظر المقرر يوم 20 أكتوبر قد أحدثا ظاهرة هلع في السوق الحرة حيث ارتفع سعر البرميل المسلم في الحال إلى مستوى بلغ 17 إلى 18 دولاراً. ولما اجتمعت منظمة البلدان المنتجة للنفط في نهاية ديسمبر قررت توحيد سعر البرميل الواحد بـ 11,65 دولار وهو ما يعادل مضاعفة الأسعار أربع مرات تقريباً. وعلى عكس ما وقع سبتي 1956 و1967 ما عاد الإنتاج الأمريكي يستطيع تعويض ما أوقفت انتاجه البلدان المنتجة بالشرق الأوسط، بل إن الولايات المتحدة ذاتها أصبحت مستوردة بنسبة

25٪ من استهلاكها. والصدمة النفطية الأولى لم تكن متعمدة وكان سببها حق البلدان العربية المنتجة تجاه السياسة الأمريكية في النزاع العربي الإسرائيلي. وقد أدركت مجموعة البلدان المصدرة - تقودها في ذلك إيران وليبيا - أهمية العمل باتفاق فيما بينها للاستفادة من الهلع الذي أصاب السوق الحرة لإقامة ميزان قوى لصالح البلدان المصدرة.

كانت البلدان الأوروبية من قبل ضد سياسة المأزق التي سلكها كسينجر. وكانت لوعها بتبعيتها للشرق الأوسط قد اعترضت على استعمال القواعد الأوروبية ومخزون الحلف الأطلسي لدعم إسرائيل. وكان هذا الانفصال بين أوروبا والولايات المتحدة حول مسألة الشرق الأوسط ثاراً ساخراً للتاريخ بالنسبة للخمسينيات حيث كانت الولايات تنتقد الاستعمار المتأخر لحليفاتها الأوروبيات. وإضافة إلى الرغبة في المحافظة على علاقات جيدة مع البلدان المنتجة للنفط يمكن فهم الموقف الأوروبي بتأثير سياسة فرنسا العربية منذ 1967. ولقد أيد جورج بوميدو إجمالاً حركات تأميم النفط لبداية السبعينيات وقد رأى فيها متابعة للسياسة الفرنسية - وسيلة لتأمين إمداد فرنسا بالنفط خارج كبريات شركات النفط الأنجلوسكسونية وتأمين أسواق جديدة للمصادرات الفرنسية. وبدا من الممكن اتباع نوع من «النمط الفرنسي» الممكن مده ليشمل كامل أوروبا خاصة وأن الرأي العام أصبح أكثر تنوعاً في أوروبا رغم أنه ما زال مناصراً للصهيونية. وقد عبر عن الموقف الفرنسي ميشال جوبلير الذي كان وزيراً للشئون الخارجية في صيغته الشهيرة: «هل إن محاولة عودة المرء إلى بيته يشكل بالضرورة عدواناً إمبريالياً؟» وصار هذا الموقف أوروبياً عندما تبنى التسع يوم 6 نوفمبر 1973 قراراً من وحي فرنسي إنجليزي يطالب فيما يطالب خاصة بجلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة. وهو يبين أن إسرائيل بالنسبة للبلدان الأوروبية لا تشكل ذلك الموقع المتقدم للدفاع الغربي الذي يحلو لكسينجر والأوساط الأمريكية المؤيدة للصهيونية تقديمها فيه.

تدخل القوى العظمى والإنذار النووي الأمريكي:

لقد أعلنت مناورة تطويق الجيش الثالث المصري نهاية الحرب فقد فشلت استراتيجية السادات القائمة على فرض حرب استنزاف على أرض محدودة ولفترة لا يمكن للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي تحملها. غير أن الفشل

العسكري قد كشف عن جودة الاستراتيجية السياسية. ورات الدولتان العظميان أن انتصاراً كاملاً للجيش الإسرائيلي غير مقبول. فالاتحاد السوفيتي لا يستطيع أن يسمح بهزيمة عربية جديدة يمكن أن تعرض سمعته للخطر نهائياً ووضع في حالة استنفار قوات محمولة جواً يمكنها التدخل في الشرق الأوسط. وكان الأمريكان يخشون أن فرضية انهيار مصري قد تضطر الدول العربية إلى الاستسلام كلية للحلف السوفيتي في الوقت الذي دلت فيه الإشارات السياسية المتكررة من قبل السادات بأن مصر على استعداد للميل كلية إلى الجانب الأمريكي.

ولقد دل الجسران الجويان، السوفياتي والأمريكي على أن تواصل المعارك يتوقف على الإمدادات الحربية التي تقدمها البلدان المصنعة. وكان المتحاربون يزدون يوماً بعد يوم من تبعيتهم تجاه القوى العظمى. وفي يوم 19 أكتوبر طلبت الحكومة السوفيتة سفر كيسنجر الفوري إلى العاصمة السوفيتية من أجل التشاور حول وسائل وضع حد للمعارك بالشرق الأوسط. وبدأت المفاوضات في اليوم التالي مساء بموسكو وانتهت يوم 21 أكتوبر بصياغة نص مشترك أمريكي سوفيتي صوت عليه مجلس الأمن يوم 22 أكتوبر تحت اسم القرار 338.

مجلس الأمن:

(1) يطلب من جميع الأطراف في المعارك الحالية، إيقاف القتال ووضع نهاية في الحال لكل الأنشطة العسكرية وبعد اثنتي عشرة ساعة على أقصى حد من لحظة تبني هذا القرار وذلك في المواقع التي تحتلها الآن.

(2) يطلب من الأطراف المعنية الشروع بعد إيقاف القتال مباشرة في تطبيق القرار 242 (1967) لمجلس الأمن في جميع أجزائه.

(3) قرر بأن تبدأ مفاوضات، في الحال في تزامن مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية وتحت رعاية مخصصة بغية إقامة سلام عادل ودائم بالشرق الأوسط.

كانت الدعوة إلى وقف إطلاق النار تتفق ورغبة القوتين العظميين في منع

تطويق الجيش الثالث المصري، غير أن الإحالة إلى القرار 242 جاءت غامضة بما فيه الكفاية حتى لا يشار إلى مشاكل تأويله. والدعوة إلى مفاوضات فورية تهدف إلى تفادي العودة إلى المأزق السياسي الذي تلا حرب يونيو 1967. والإشارة إلى الأطراف المعنية يناسب طلب الإسرائيليين التقليدي باتصالات مباشرة مع الدول العربية غير أن تلك الدول تم تمثيلها كتلة واحدة في إطار مؤتمر دولي والرعاية المختصة تهدف إلى إقصاء الأوروبيين والأمم المتحدة من حل النزاع وحيث إن الرعاية لا يمكن أن تكون إلا سوفيتية أمريكية فإنها تشكل في الظاهرة انتصاراً للسوفييت الذين كانوا تقليدياً يرغبون في إقامة حكم ثنائي مع الأمريكان على الشرق الأوسط.

قُبلت مصر القرار 338 في الحال وأشارت إلى الجسر الجوي الأمريكي سبباً رئيسياً لرغبتها في إنهاء المعارك ولم ترد الاعتراف بالخطر الذي كان يهدد جيشها الثالث. ونشأ عن القرار المصري أزمة في العلاقات بين السادات وبين الأسد الذي وضع أمام الأمر الواقع في الوقت الذي كان يستعد فيه لشن هجوم معاكس في الجولان لتخفيف الضغط على مصر. وبعد استشارة أهم رؤساء الدول العربية وممثلي حزب البعث أعلن الأسد أن سوريا تقبل القرار 338 مذكرة تأويلها للقرار وهو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة وضمان حقوق الفلسطينيين. واحتجت إسرائيل أمام هذه الصياغة وزعمت بأنها غير مقبولة وأنها لاغية. ولم يرد الأسد على ما اعتبره تهديداً إسرائيلياً باستئناف القتال. ولقد باغت القرار 338 الإسرائيليين وتبعيتهم للولايات المتحدة تفرض عليهم قبوله غير أنهم قرروا عدم احترام وقف إطلاق النار وإنهاء مناورة التطويق. واعتقدوا أن كيسنجر قد أعطاهم الضوء الأخضر بخصوص هذه العملية. وفي يوم 24 أكتوبر (عند الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت نيويورك) طالب القرار 339 بعودة الإسرائيليين إلى مواقعهم التي كانوا عندها يوم 22 أكتوبر تم ذلك في وقت أكملوا فيه حركتهم تقريباً. وطلب السادات من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التدخل لإجبار إسرائيل على احترام القرار 338. وفي بداية المساء اقترح الاتحاد السوفيتي تدخلاً عسكرياً مشتركاً أمريكياً سوفيتياً وهو ما رفضه كيسنجر وفهم هذا الأخير أن السوفييت مستعدون للعمل من طرف واحد (فقد كانوا قد أوقفوا جسرهم الجوي حتى يتمكنوا من

نقل فرق سوفيتية وألمانية شرقية) وكان يرأس مجلس الأمن القومي في غياب نيكسون المشغول بقضية ووترغيت فأعطى الأمر بأن توضع كل القوات الأمريكية للقطاع الأطلسي في حالة تأهب وخاصة الطيران الاستراتيجي الحامل للأسلحة النووية وردعت حالة التأهب الأمريكية السوفيت عن التدخل ميدانياً وأفهمت الإسرائيليون أنه حان وقت احترام وقف إطلاق النار. وكرر القرار 340 بتاريخ 25 أكتوبر أمر إيقاف القتال على خطوط 22 أكتوبر واستحدثت قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة. وبالقرار 341 بتاريخ 27 أكتوبر. . اتفق على أن قوة الطوارئ، هذه ينبغي أن تشكل من عناصر ليست أصيلة البلدان دائمة العضوية بمجلس الأمن.

ولقد فسر العالم بأسره أزمة الليلة الفاصلة بين 24 و25 أكتوبر بأنها حدث جليل بحجم مسألة صواريخ كوبا لعام 1962، وأن خطر الانسحاق النووي في النزاع العربي الإسرائيلي وكذلك التحولات الاقتصادية التي ولدتها الصدمة النفطية الأولى قد قامت دليلاً على أن أهم بلدان العالم معنية بالتطورات الخطيرة لأزمات الشرق الأوسط وإن كان لب المشكلة يتركز على مسألة فلسطين البلد الصغير.

مسمى السلام الأمريكي

الدبلوماسية الأمريكية الجديدة:

كانت أكثر المسائل إلحاحاً هي مسألة مصير الجيش المصري الثالث الذي كان مازال مطوقاً. ورفضت إسرائيل العودة إلى خطوط يوم 22 أكتوبر وحاولت الاستفادة من تفوقها ميدانياً. وذهب كيسنجر إلى مصر واستخدم رغبة السادات في لعب الورقة الأمريكية دون اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي. وفي يوم 11 نوفمبر 1973 كان الاتفاق «التقني» الموقع بالكيلومتر 101 على الطريق الرابطة بين القاهرة ومدينة السويس أول اتصال دبلوماسي بين الإسرائيليين وبين المصريين. وسمح بتموين الجيش الثالث وهياً لتبادل الأسرى. ولم يسمح النقاش. بتحديد خطوط يوم 22 أكتوبر.

وتوجب على المفاوضات العامة المروءة بالمؤتمر الدولي الذي تحدد

لنهاية ديسمبر بجنيف. ولإعداد ذلك انعقدت بالجزائر القمة العربية السادسة من 26 إلى 28 نوفمبر 1973. ورفضت العراق وليبيا الاشتراك فيها تعبيراً عن عدم موافقتهما على عمليات إيقاف إطلاق النار. وتحددت أهداف الأمن العربية كالتالي:

(1) التحرير الكامل للأراضي العربية التي احتلت إثر عدوان يونيو 1967 دون التخلي أو التنازل عن أي شبر من تلك الأراضي ودون المساس بالسيادة القومية على تلك الأراضي.

(2) تحرير القدس العربية ورفض قبول أي وضع يمكن أن يمس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة.

(3) التمهيد باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارات التي اتخذتها في هذا المجال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني (وأعربت المملكة الهاشمية بالأردن عن تحفظات حول هذه النقطة).

إن المشكل الفلسطيني هو مشكل كل العرب طبقاً للقرار الذي تبنته مؤتمرات القمة السابقة ومن غير المعقول أن يتخلى أي جزء عربي عن هذه المسؤولية.

ولقد سجلت هذه القمة عودة ثقة العرب في أنفسهم بفضل حسن بلاء جيوشهم في الحرب وبفضل تأثير السلاح النشط. ولقد وضع برنامج حقيقي للعمل تجاه مختلف بلدان العالم للحصول على تعاونها. وكانت لهجة القرارات حازمة بخصوص أوروبا الغربية:

«مطالبة بلدان السوق المشتركة بالبقاء وفية لموقفها السياسي المعبر عنه في إعلاننا بتاريخ 6 نوفمبر 1973.

«مطالبة بلدان أوروبا الغربية بوضع حد لدعمها العسكري والاقتصادي لإسرائيل.

«الحرص على أن تلغي هذه البلدان الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للبلدان العربية.

«الحرص على أن تمارس هذه البلدان ضغوطاً على الولايات المتحدة للحصول منها على إيقاف مساعدتها للعدو».

أما تجاه الولايات المتحدة فكانت كالآتي :

«العمل على أن تغير الحكومة الأمريكية موقفها الموالي لإسرائيل بتحذيرها من الأخطار التي تتضمنها مواصلة سياستها الحالية على مصالحها في البلدان العربية».

«مضاعفة الجهود المبذولة لإفهام الشعب الأمريكي عبر مختلف وسائل الاتصال عدالة القضية العربية والأخطار التي تنجم عن تأييد إسرائيل والتي قد تلحق بالشعب الأمريكي والأمن والسلم في العالم».

وأما تجاه بلدان معسكر الشرق :

«مواصلة الاتصالات بغية الحصول على :

«مواصلة دعمها للقضية العربية في جميع المجالات».

«تزويد البلدان والجبهات العربية بالأسلحة التي تمكن العرب من الوقوف في وجه العدو ندأً لند، كماً وكيفاً».

«العمل على أن تقطع رومانيا علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل».

ولقد سمحت هذه الخطابة النشطة بتمرير أهم شيء وهو المشاركة في مؤتمر جينيف تحت الرئاسة المشتركة الأمريكية السوفيتية من أجل الحصول على تسوية نهائية. وسرعان ما تبلور الواقع الجديد بشكل أكثر صراحة بالافتناع بأن الولايات المتحدة وحدها هي التي تملك وسائل إقامة سلام مقبول من قبل الدول العربية. فلبعت هذه الدول اللعبة التي عرضها عليها كيستجر وهي الوساطة الأمريكية بينها وبين إسرائيل التي تحول السوفييت إلى مجرد دور ثانوي. وفضلت إسرائيل الحل الأمريكي مع أنها ألحت في السنوات السابقة للحصول على اتصال مباشر مع الدول العربية ذلك أن ميزان القوى الجديد المؤسس على نهاية أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم قد جعلت فجأة

هذه العلاقات المباشرة غير جذابة مثلما كانت من قبل (خاصة وأن الدول العربية يمكنها تكوين كتلة في ذلك المؤتمر وستكون بالتالي أقل استعداداً للتنازل). وسيكون المؤتمر الدولي خيالاً مفيداً لتسجيل اتفاقات يُتفاوض فيها في أماكن أخرى.

ولقد مرت الدبلوماسية الحقيقية برحلات «مكوكية» لوزير الخارجية الأمريكي بين القدس ومختلف العواصم العربية بما في ذلك تلك الواقعة بعيداً عن الجبهة ولكنها لها تأثير كبير مثل مدينتي الجزائر والرياض، وبينما كانت إدارة نيكسون في انهيار إثر فضيحة ووترغيت فقد احتفظت بمصداقية سياسية كبرى في الشرق الأوسط. بفضل عوامل من هذه المنطقة من العالم. وكانت خطة كينسجر تتمثل في رفض إمكانية اتفاق إجمالي كان يراه غير واقعي وفي تشجيع تقارب تدريجي لمواقف مختلف الأطراف عبر سلسلة من الإجراءات وهي سياسة «الخطوة خطوة» التي ذاع صيتها. وهكذا يمكن إرضاء بعض المطالب العربية الدنيا دون الظهور بمظهر فرض تسوية على إسرائيل ضد إرادتها.

اتفاقات فك الارتباط:

استندت الرحلة المكوكية الثانية لكينسجر من 13 إلى 18 ديسمبر 1973 من أجل إعداد الدورة الأولى لمؤتمر جنيف، وكانت المسألة الأساسية تتعلق بتمثيل الفلسطينيين بالندوة. وأثناء هذه الجولة تمت المحادثات المباشرة الأولى بين الأسد وكينسجر. كان هم المصريين والسوريين الأول هو الحصول على فك ارتباط القوات فلم يلحوا على المسألة الفلسطينية. ولكن السوريين أعلنوا عن نيتهم في عدم حضور الدورة الأولى للمؤتمر. وكانوا بذلك يريدون تسجيل إصرارهم في الوقت ذاته الذي لا يعمقون فيه عملية السلام. ورغم مخاوفه من الطريقة التي كان السادات يتصرف بها - دون أخذ المصالح السورية في الحسبان - فقد استفاد الأسد من اتصالاته بكينسجر ليتدرب على قواعد الدبلوماسية الدولية وافتتح المؤتمر في جو متوتر يوم 21 ديسمبر 1973، فكل حدد موقفه بشكل صلب. وبما أن الانتخابات الإسرائيلية كانت ستجري يوم 31 ديسمبر فلم يكن بالإمكان حصول شيء من هذه الدورة الأولى باستثناء لجنة عسكرية تقنية مصرية إسرائيلية مكلفة بالتباحث في فك الارتباط.

وتوصلت الرحلة المكوكية الثالثة (10 - 18 يناير 1974) إلى توقيع اتفاق فك الارتباط المصري الإسرائيلي بالكيلومتر 101. وبمقتضى ذلك انسحب الإسرائيليون على خط مواز لقناة السويس على بعد 20 أو 25 كيلومتر تقريباً إلى الشرق من الممر المائي وأقيمت منطقة عازلة بين الجيشين احتلتها قوة الأمم المتحدة. ومن جانبي المنطقة العازلة استحدثت منطقتان محددتا التسليح. ولم يكن الاتفاق يعد غاية في حد ذاته بل هو «شكل خطوة أولى نحو سلام نهائي عادل ودائم حسب تعليمات القرار 338 وفي إطار مؤتمر جينيف» وتم الاتفاق بسهولة نسبية لأن كل الأطراف كانت كاسبة في ذلك. فما أن تخلت إسرائيل عن تحطيم الجيش الثاني(*) حتى أصبحت بدورها عرضة لهجوم معاكس مصري. والإبقاء على الموقف المنطوي على المجازفة يقتضى استمرار التعبئة الإسرائيلية الذي لا يمكن للاقتصاد الإسرائيلي تحمله. وفك الارتباط هذا يتفق مع أفكار موشي ديان لستى 1967 و 1971 فقد كان يرى أن مضايق سيناء تشكل دفاعات أفضل من القناة، وفي هذه المنطقة الواقعة بعيداً عن الأراضي الإسرائيلية لم تقم إسرائيل بطبيعة الحال مستوطنات بشرية غير العسكرية منها.

وكان الأمر مختلفاً جداً عن ذلك في الجولان فمنذ بداية خطة ألون أسست مستعمرات سكانية والغرض منها رسمياً هو تعزيز الأمن. ولكن هذه المستعمرات لم تلعب أي دور عسكري سنة 1973 حيث تم إجلاؤها على جناح السرعة. وكان هدف السياسة الإسرائيلية هو منذ عام 1967 ضم جزء كبير من الأرض المحتلة ولم تستطع منذ بداية المفاوضات قبول مبدأ التخلي عن المستعمرات السكانية.

والى جانب التصلب الإسرائيلي كان على الأمريكان مواجهة الضغوط العربية؛ فالعربية السعودية أشارت إلى إن رفع الحظر النفطي مرتبط بفك الارتباط بالجولان. وبعد اتفاق فك الارتباط وعد السادات الأمريكان بأنه سيطلب رفع الحظر. لكن فيصل لم يقبل رفع الحظر إلا بعد توقيع اتفاق مشابه حول الجولان، وبدأت الرحلة المكوكية الرابعة لكيسنجر يوم 25 فبراير

(*) كذا في الأصل والمقصود بذلك هو الجيش الثالث وفق ما يقتضيه السياق. «المترجم»

1974. ولم يعرض الإسرائيليون إلا انسحاباً رمزياً يترك لهم جزءاً من الأراضي المحتلة في أكتوبر 1973. وكانت المفاوضات هذه المرة أطول وأعسر. ولم تحصل جولة وزير الخارجية الأمريكي إلا على القليل من النتائج الملموسة باستثناء قبول الدول العربية يوم 18 مارس بإيقاف الحظر بينما بدأت بوادر حرب استنزاف في الجولان. وفي إسرائيل استقالت حكومة غولدا مائير بسبب السخط الشعبي الموجه ضد المسئولين عن الإهمال في حرب أكتوبر 1973. وبينما كان إسحاق رابين يعد تشكيل الحكومة الجديدة التي لم تضم موسى ديان، ترأست غولدا مائير الحكومة الانتقالية قبل تقاعدها السياسي.

وأخيراً وفي نهاية مايو تم توقيع اتفاق على غرار اتفاق سيناء يضم منطقة عازلة ومناطق محدودة التسليح، وانسحب الإسرائيليون إلى ما بعد خط يونيو 1967 بقليل (وردت إلى سوريا رمزياً أنقاض مدينة القنيطرة)، واحتفظوا بالأراضي التي تستغلها المستعمرات السكانية الإسرائيلية وأصبحت الولايات المتحدة طرفاً في الاتفاق لأنها ضمنت لإسرائيل إمدادات بالسلاح على أساس برامج طويلة المدى لا برامج يُتفاوض فيها سنوياً والتزمت بدعم أي رد فعل إسرائيلي. إذا ما استعملت العمليات الفدائية الفلسطينية قاعدة لها (وهو أمر مستبعد الوقوع غير أن الأسد رفض الالتزام كتابياً ورسمياً بمنع أي عمل مقاومة انطلاقاً من الخطوط السورية). أما بقية المفاوضات فقد أجلت إلى موعد استئناف مؤتمر جينيف.

وكان نجاح دبلوماسية كيسنجر يعود إلى عزلة سوريا المتزايدة بالنسبة لمصر والدول النفطية. ولإضعاف موقف سوريا سمح كيسنجر لوكالة الاستخبارات المركزية بالتعاون مع إيران بالعمل على استئناف التمرد الكردي في العراق لمنع الجيش العراقي من التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي.

وتوج النجاح الأمريكي برحلة نيكسون الانتصارية إلى الشرق الأوسط من 12 إلى 18 يونيو 1974 وشملت زيارته سوريا ومصر. والتزم نيكسون أكثر من وزير خارجيته لصالح الأطروحات العبرية غير أنه لم يعد غير رجل سياسي مته مع وقف التنفيذ ففضية ووترغيت اضطرنه بعد ذلك إلى الاستقالة (8 أغسطس 1974).

الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينيين :

كانت سياسة كيسنجر تركز على رفض الاعتراف بالمطالب الفلسطينية وكانت المقاومة تشبه بقوة معادية للولايات المتحدة ينبغي محاربتها. صحيح أن وزير الخارجية الأمريكي فكر في إمكانية فك الارتباط في الضفة الغربية لكن لصالح المملكة الهاشمية الأردنية دون سواها. وكان الإسرائيليون يرفضون إثارة هذا الموضوع مبررين موقفهم - ضمن حجج أخرى - بعدم مشاركة الأردن مباشرة في حرب أكتوبر فبرروا بذلك خيار السادات والأسد العسكري.

وتصلب الإسرائيليون في موقفهم تجاه الأراضي المحتلة. فعشية الحرب نصت وثيقة غاليلي التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية على تكثيف الاستعمار اليهودي وإنشاء مدن إسرائيلية بالجولان وسيناء، أما بخصوص المناطق الفلسطينية ذاتها فإن موشي ديان دافع عن فكرة سحب الأرض من السكان العرب فيحتفظ فلسطينيو الضفة الغربية بالجنسية الأردنية التي تُعطي كذلك لسكان قطاع غزة وتواصل إسرائيل إدارة الأراضي. ويحق لمواطنيها الاستقرار فيها. وهكذا لن يكون هناك ضم يضاعف عدد السكان العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.. فيكون لإسرائيل أقصى ما يمكن من الفوائد بأقل تكلفة سياسية واقتصادية.

ورفضت الأردن رسمياً هذه العروض الإسرائيلية. وكانتقرة العزم على الاحتفاظ بوجود سياسي في الأراضي ولا تريد خاصة قيام دولة فلسطينية لا يمكن إلا أن تكون خطراً مميتاً على المملكة الهاشمية بعد هذا العدد القليل من السنوات التالية وأيلول الأسود. غير أنها قبلت ميدانياً عدداً من المقترحات الإسرائيلية: فالفلسطينيون من غزة الذين يطلبون جواز سفر أردني يحصلون عليه والموظفون العرب بالضفة تدفع الأردن جزئياً أو كلياً رواتبهم وبذلك بدأ في سرية تامة نوع من الإدارة المشتركة الإسرائيلية الأردنية للأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت إسرائيل المستفيدة الأولى من ذلك مادام تكفل الأردن بجزء من أعباء الخدمات العامة سيحد من نفقات إدارة الأراضي المحتلة. وبشكل عام قصرت السلطات الإسرائيلية بشكل صارم المساعدة الخارجية على ما هو خدمة عامة. كما أن مشاريع التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة لصالح

السكان العرب تتم عرقلتها بشكل منتظم .

وأصبحت الأراضي قضية مربحة للإسرائيليين فالضرائب التي تجبى من السكان تفوق نفقات الإدارة، والمنتجات الإسرائيلية تدخل بكل حرية بينما لا يمكن للمنتجات الفلسطينية أن تصدر أولاً إلى الأردن ويُشكل السكان العرب خزاناً من العمالة بخسة الثمن التي تسمح كذلك بتعديل الضمان الاجتماعي الإسرائيلي فالعمال المهاجرون يومياً إلى إسرائيل لا يستفيدون إلا بشكل ضعيف من الاشتراكات التي هم ملزمون بدفعها .

والهدوء الظاهري بالأراضي المحتلة يُفسر بالوعي بالفارق الهائل في القوى بين المحتل ومن احتله . والخوف العام هو الخوف من طرد جديد للسكان في حالة قيام اضطرابات . فالمهم بالنسبة للفلسطينيين إذن تطوير مقاومة سلبية ، هو الصمود من أجل الحفاظ على وجودهم فوق أرضهم . والإسرائيليون يفترون بهذا الوضع ويعتقدون أن بإمكانهم التأكيد بأن ظروف تعايش حقيقي بين العرب والإسرائيليين قد قامت فعلاً . غير أن الأمر في الواقع هو توازن هش : فمادامت المستعمرات الإسرائيلية تتوقف بعيداً عن المناطق كثيفة السكان ومادامت الاستقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية المحدودة، معتدلة فالسكان المحتلون سيقون في سلبية ظاهرية . فالاحتلال لم يقض على الشعور الوطني الفلسطيني بل بالعكس من ذلك لم يزد على أن أججه كما أن الاعتراف الدولي الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1974 قد أعطى إشارة انضمام فلسطيني الداخل إلى حركتهم الوطنية .

كانت الدول العربية واعية بخطر عودة ظروف سبتمبر 1970 حيث أدى قبول خطة روجرز إلى مواجهة مسلحة مع المقاومة الفلسطينية . فسياسة «الخطوة خطوة» تهدد بأن تجرّها إلى انجراف نحو وضع مشابه . وأدركت أن الولايات المتحدة لا تنوي ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل وأن الوقت حان للمزايدات بالتذكير بشرعية القضية الفلسطينية خاصة وأن ليبيا والعراق اتهمتا المشاركين في عملية السلام بخيانة المصالح العربية، وكانت قمة مدينة الجزائر قد عبرت عن النية الجازمة في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين رغم تلكؤ الأردن .

وأفلق ياسر عرفات في سلوك دبلوماسية لبقة لتجسيد هذا التقدم. وفي قمة لاهور الإسلامية من 22 إلى 24 فبراير 1974 حصل على اعتراف 37 بلداً. - بما في ذلك الأردن - بمنظمة التحرير الفلسطينية «مثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع» وفي المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر المجتمع بالقاهرة من 1 إلى 9 يونيو تم التأكيد من جديد على برامج إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين لكن لأول مرة تم تبني مبدأ المراحل وكذلك استعمال وسائل غير النضال المسلح (الذي ظل ينعت بأن له الأولوية).

«ستستخدم منظمة التحرير الفلسطيني كل الوسائل - والنضال المسلح في المقام الأول - لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة السلطة المستقلة والوطنية والمناضلة من أجل شعبنا على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره. ويتضمن ذلك تغييرات جديدة في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله».

وتقدم منظمة التحرير الفلسطينية على أنها المطالب المباشر بإدارة الأرض المحتلة إذا ما جلست عنها القوات الإسرائيلية. وهذا الموقف الجديد قد جر انتقال منظمات أقصى اليسار إلى المعارضة. وقد شكلت برئاسة جورج حبش «جبهة الرفض» وعلى العكس من ذلك تقرب الاتحاد السوفيتي من منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن أزعجه تورط الدول العربية مع الولايات المتحدة، ودعا إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة.

وبعد وضع البرنامج الجديد لم يلبث النجاح الدولي أن جاء مع تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ 105 أصوات (منها صوت فرنسا) على دعوة «منظمة التحرير الفلسطينية، «ممثل الشعب الفلسطيني للمشاركة في مداورات الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية». وبعد أن أصبح لعرفات مكانة صلبة، حصل في القمة العربية السابعة بالرباط (26 - 29 أكتوبر 1974) على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً أوحداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، و«بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية». واضطرت الأردن هذه المرة إلى الخضوع للإرادة العامة.

واستقبل ياسر عرفات بالجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13 نوفمبر، فأكد في خطابه على ضرورة إدانة الصهيونية باعتبارها ذات طبيعة استعمارية كما

أكد على أن المقاومة ليست إرهابية بل ثورية ودعا إلى مستقبل سلام في إطار فلسطين ديمقراطية وعلمانية فقال:

«عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة في فلسطين الغد فإن أهدافنا تشمل كل اليهود الذين يعيشون اليوم بفلسطين والذين يقبلون بالتعايش معنا في سلم ودون تمييز».

وفي 22 نوفمبر 1974 وبعد سبع سنين من القرار 242 اعترفت الجمعية العامة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني. وتم قبول منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب.

أما في الأراضي المحتلة فإن نجاحات منظمة التحرير الفلسطينية السياسية قد احتفل بها في مظاهرات من البهجة. وابتداء من 1975 بدأت حلقة التظاهر والقمع والتي تفاقمت برغبة إسرائيل في أن يكون لها منفذ إلى الأماكن المقدسة الإسلامية. وفي أبريل 1976 قررت السلطات الإسرائيلية إجراء الانتخابات البلدية الثانية بالضفة الغربية بنية سد الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينية وفازت فيها المنظمات السياسية اليسارية والمتحالفون مع المنظمة فكانت تلك نهاية السيطرة السياسية للأعيان المواليين للأردن. وأصبح عمدة البلديات الجدد عن مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

نهاية سياسة كسينجر:

إن الجهود التي بذلها كسينجر للحصول على فك الارتباط بالضفة الغربية قد فشلت تماماً. فالإسرائيليون كانوا ضد هذا الخيار الأردني وذلك مما يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من أن تصبح القوة الرئيسية بالأراضي المحتلة. ومنذ قمة الرباط وضع الاعتراف الدولي بالمنظمة شكل تمثيلها في حالة استئناف مؤتمر جنيف. وفي مصر شرع في توظيف مبالغ اقتصادية ضخمة من أجل تنشيط منطقة القناة التي خربت منذ 1967. وبذلك أراد السادات كذلك أن يظهر أن مصر لا تريد ولا تستطيع استئناف القتال. ورأى رايبين أن على إسرائيل أن تناضل ضد الزمن، وكان مقتنعاً بأن سياسة أوروبا وجزءاً هاماً من العالم الموالية للعرب مردها إلى التسمية النفطية. وقدر أنه بعد بضع سنين (وأعطى رقم 7 الرمزي) سيتم الحد كثيراً من هذه التبعية وأن إسرائيل ستستعيد دعائم دولية

قوية. وبما أن التخلي عن الأراضي المحتلة الفلسطينية والسورية غير وارد فينبغي تركيز الجهود على مصر لفصلها عن سوريا ولمنعها من العودة إلى منطقة النفوذ السوفيتي.

كانت قمة الرباط قد قررت بالفعل رفض أي اتفاق منفصل وأفهم السادات كينسجر في نوفمبر 1974 بأنه مستعد لخرق ذلك إذا كانت فائدة الاتفاق هامة لمصر. وفي حالة العكس فهو سيلتفت إلى الاتحاد السوفيتي. وأشار الإسرائيليون إلى أنهم ينوون تنفيذ انسحاب هام في سيناء بشرط أن تتعهد مصر بتوقيع إعلان عدم اعتداء بينما كان السادات يسعى للحصول على اتفاق عسكري «تقني» للحد من هجمات الدول العربية الأخرى. وهكذا كانت رحلة كينسجر المكوكية لشهر فبراير 1975 غير مثمرة.

وفي مارس 1975 بدأ كينسجر محاولة مفاوضات جديدة. وحصل من السادات على مقترح سياسي توافقي وهو القبول بمبدأ عدم استعمال القوة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، ورفضت إسرائيل هذا التعهد كما رفضت الانسحاب إلى أبعد من مضائق سيناء وذلك ما أدى إلى قطع مثير للمفاوضات يوم 22 مارس. ولم يتردد كينسجر في مصادحة المسؤولين الإسرائيليين برأيه: «إن الساسة العرب الذين يعولون على الولايات المتحدة سيفقدون اعتبارهم.. وإن سياسة «الخطوة خطوة» قد أعيت أول الأمر بخصوص الأردن ثم بخصوص مصر.. إننا بصدد فقد السيطرة.. إننا سنرى الآن العرب يتصرفون في جبهة متحدة. وسيكون التركيز على الفلسطينيين وستكون هناك صلة بين الحركات في سيناء والحركات في الجولان. إن السوفيت سيعودون إلى المسرح. إن الولايات المتحدة تفقد السيطرة على الأحداث.. إن استراتيجيتنا في السابق كانت معدة إعداد جيداً غير أننا الآن لا ندري ما ينبغي فعله. وستحدث ضغوط من أجل الإيقاع بين إسرائيل والولايات المتحدة ولن يكون ذلك لأننا نريد ذلك لكنه سيكون بالرغم عنا. لقد فشلنا.. فلو حصل اتفاق لمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على مراقبة العملية الدبلوماسية. ومقارنته مع ذلك فإن تحديد خط باختلاف 8 كيلومترات لا يبدو لي مهماً بشكل واضح. ومع ذلك كان لكم كل عناصر عدم الاعتداء مع عدم استخدام القوة.

«إنها فاجعة حقيقية.. لقد حاولنا التوفيق بين مساندتنا لكم وبين مصالحنا

الأخرى بالشرق الأوسط بشكل لا يلزمكم باتخاذ كل القرارات دفعة واحدة . . كانت خطتنا تتمثل في تجنيكم مواجهة كل الضغوط في آن معاً . . ولو أردنا حدود 1967 لأمكننا الحصول عليها ولكن الرأي العام العالمي كله ورائنا . وكانت استراتيجيتنا قد رسمت بطريقة لحمايتكم من ذلك . لقد تجنبنا تحديد خطة إجمالية من أجل تسوية شاملة . . وإني أرى الضغط يتعاظم لإجباركم على العودة إلى حدود 1967 . وبالقياص إلى ذلك فإن عشرة كيلومترات ليست لها أية أهمية . . إنني لست حانقاً عليكم وإني لا أطلب منكم تغيير موقفكم . لكن إنه لمأسوي أن نرى الناس يحكمون على أنفسهم بالتعرض لخطر مذهل⁽¹⁾ .

وأثار الرئيس فورد، عندئذ ضرورة إعادة فحص شامل للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط . وفي الأسابيع التالية التي تميزت بسقوط بنوم بينه يوم 17 أبريل وسقوط سايفون يوم 29 أبريل واغتيال الملك فيصل وبداية الحرب الأهلية اللبنانية ورغم احتجاجات في الاتجاه المضاد، حدثت الولايات المتحدة من مساعدتها الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل . ولكنها لا تريد العودة إلى مؤتمر جينيف الذي سي طرح مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ودور الاتحاد السوفيتي . واغتمم الأخير هذا الوضع ليظهر بمظهر الحليف الحقيقي للعرب .

وحاول السادات التقرب من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . غير أنه اصطدم برغبتها في تشكيل كتلة مع مصر في مفاوضات جينيف . غير أن مثل ذلك التكتيك في رأي الرئيس المصري سيمكن إسرائيل من القيام بمناورات تسويقية وإعادة خلق جو ملائم في علاقاتها مع الولايات المتحدة . وفي 5 يونيو 1975 الذكرى الثامنة لحرب 1967 أعاد رمزياً فتح قناة السويس أمام الملاحة وذلك مما يجعل حرباً جديدة ضد إسرائيل أقل احتمالاً .

في إسرائيل كانت سياسة الرفض لكيسنجر شعبية . ونظمت كتلة الضغط الصهيوني نفسها في واشنطن وازدادت ضغوط الكونغرس على إدارة فورد لصالح الأطروحات الإسرائيلية . غير أن الحكومة الإسرائيلية أدركت أن السادات ليس مستعداً لتنازلات جديدة بينما يجمع العالم على تحميل إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات . فقرر فورد عندئذ وضع الحكومة الإسرائيلية أمام خيارين : خيار استئناف المفاوضات حول سيناء ويصاحب ذلك تعزيز للمساعدة الأمريكية أو العودة إلى مؤتمر جينيف مع خطة أمريكية / تحسب حساباً لاحتمالات

السياسة الداخلية الأمريكية. وقرر رايبين اختيار الخيار الأول الذي يتناسب مع سياسته الرامية إلى كسب الوقت. وكانت المفاوضات حول الاتفاق الثاني لفك الارتباط، المعروفة بسياء2، مفاوضات إسرائيلية أمريكية أكثر منها مصرية إسرائيلية. وترتب على توقيع الاتفاق يوم 4 سبتمبر 1975 انسحاب إسرائيلي إلى خط المضائق وإعادة حقول النفط بخليج السويس إلى مصر. واتفق على أن مواقع قوات البلدين في سيناء ستم مراقبتها بنظام مراقبة إلكترونية يشرف عليه الأمريكان. في كل من الدولتين.

«إن النزاع بينهما - وفي الشرق الأوسط - لن يسوي بالقوة العسكرية بل بوسائل سلمية [...] وهما مقرران العزم على التوصل إلى حل سلمي نهائي وعادل بواسطة المفاوضات التي طلبها مجلس الأمن في قراره 338. وإن هذا الاتفاق خطوة هامة نحو هذا الهدف. والطرفان يتعهدان بهذا بعدم اللجوء إلى التهديد أو إلى استعمال القوة أو الحصار العسكري أحدهما ضد الآخر.»

وسمحت مصر للمتجات غير العسكرية الصادرة من إسرائيل أو إليها بالمرور عبر قناة السويس. والتورط الأمريكي يدرك ميدانيا باعتبارها حكما في حالات خرق الاتفاق. وإضافة إلى دور الولايات المتحدة في الاتفاق فقد التزمت تجاه إسرائيل بمجموعة من التعهدات: منها الوعد بمساعدة عسكرية واقتصادية طويلة الأمد والتشاور الدوري بين الحكومتين والتكفل بتزويد إسرائيل بالنفط لمدة خمس سنين، أما على الصعيد السياسي العام فقد التزمت بتأمين بقاء إسرائيل وأمنها بتقديم دعم دبلوماسي ومساعدة في حالة التهديد من طرف قوة عالمية، وبخصوص مؤتمر جينيف، ينبغي عليها تنسيق موقفها مع موقف إسرائيل وأن تبذل كل الجهود الممكنة لكي تجري المفاوضات الأساسية على أساس ثنائي. وأخيراً ينبغي عليها مواصلة سياستها بعدم الاعتراف وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف هذه بحق إسرائيل في الوجود وما لم تعترف بالقرارين 242 و 338 لمجلس الأمن. وعليها أن تعترض أو أن تستعمل حقها في الفيتو عند اللزوم ضد كل مبادرة بمجلس الأمن تعدل شروط الحضور بمؤتمر جينيف أو تغير القرارين 242 و 338 بشكل يجعلهما لا يتفقان مع هدفها الأصلي.

ورغم أن إسرائيل تعهدت باستئناف المفاوضات مع مصر لتوقيع اتفاق

نهائي فإن مكسبها الرئيسي هو غياب أية إشارة إلى مشاركة فلسطينية في إطار تسوية عامة ممكنة للنزاع العربي الإسرائيلي . ورغم تأكيدات كسينجر للسادات حول ضرورة إبرام اتفاق ثان لفك ارتباط سوري إسرائيلي ، لم يعد للولايات المتحدة أية وسيلة ضغط على إسرائيل حول قضية الجولان . وحيث إنه استُبعدت إمكانية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الأردن فإن عملية السلام قد توقفت تماماً . وبدأت مصر تعاني من عزلتها في العالم العربي وتلقت لأول مرة في مارس 1976 سلاحاً أمريكياً ، وفي ذات السنة توقف كل جهد دبلوماسي بسبب التورط السوري في حرب لبنان والحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية .

الاستراتيجية النفطية للعربية السعودية :

سارع كسينجر بإشراك العربية السعودية في رحلاته المكوكية بالشرق الأوسط . فالصدمة النفطية الأولى والحظر أظهرنا أن هذه المملكة ستلعب دوراً آخذاً في النمو في السياسة الإقليمية . وعائداتها النفطية تبدو أنها في نمو لا يعرف التوقف ، فمن 949 مليون دولار سنة 1969 إلى 2,745 ملياراً سنة 1972 إلى 22,574 ملياراً سنة 1974 فـ 25,7 ملياراً سنة 1975 فـ 30,8 ملياراً سنة 1976 فـ 36,5 ملياراً سنة 1977 . ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وامتصاص العائدات من قبل السكان ليست كافية لاستنفاد هذه المبالغ المالية الضخمة . ولقد تولد عنها مشاكل جديدة وتزايد كبير في السكان الأجانب من العرب ومن غير العرب . والحل المنطقي هو الحد من الإنتاج النفطي الذي يمكن من الإبقاء على أسعار مرتفعة مع الحفاظ على الاحتياطي الضخم من النفط . غير أن هذا الخيار رفضته الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً وأعلنت أن تخفيضاً جديداً في الإنتاج سيشكل تقريباً سبباً للحرب . ولقد حاولت الولايات المتحدة إلى جانب مفاوضاتها حول النزاع العربي الإسرائيلي أن تشكل اتحاداً من البلدان المستهلكة للنفط قادراً على مواجهة منظمة البلدان المنتجة للنفط غير أن المشروع قد فشل جزئياً بسبب معارضة فرنسا التي رأت في ذلك وسيلة من جانب الولايات المتحدة لاستعادة هيمنتها على الحلف الأطلسي . ولقد هاجم المسئولون الأمريكيون فرنسا متهمين إياها بالاستسلام أمام مطالب البلدان النفطية . ومع ذلك كانت فرنسا البلد الصناعي الذي ذهب إلى أبعد حد في

طريق الاقتصاد في الطاقة وفي خلق مصادر بديلة للطاقة وخاصة من أصل نووي وذلك من أجل استعادة استقلالها الحقيقي في هذا المجال.

ولقد أشار المسئولون الأمريكيان جهاراً وعلى حدة بأن الولايات المتحدة مستعدة لاحتلال مناطق الإنتاج النفطي احتلالاً عسكرياً محتملاً إذا ما اقتضت ذلك مصالحها الحيوية، والسعوديون يعلمون أن مثل ذلك العمل صعب بسبب استحالة تشغيل الصناعة النفطية وشبكة أنابيب النفط في تلك الظروف، والمنشآت النفطية هدف سهل لعمليات التخريب. ولكنهم لا يريدون تجشم مخاطر مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة الذين هم في حاجة إليها لضمان أمنهم العام. والاستراتيجية السعودية تركز على أمرين هامين فاحتياطي المملكة من النفط يمكنها من أن تكون بلداً منتجاً هاماً طيلة عقود عديدة، وإمكانات الانصصاص المحلية والإقليمية للدولارات النفطية لا يمكن أن تأتي على العائدات الفائضة. وعلى المدى البعيد ينبغي تجنب ارتفاع مفرط في الأسعار يمكن من تطوير مصادر طاقة نفطية أو غير نفطية خارج الشرق الأوسط وذلك ما يقلل من جاذبية النفط السعودي. من أجل ذلك أصبحت العربية السعودية منذ 1974 مستعدة لتخفيض ملموس في أسعار النفط ولكنها اصطدمت بمعارضة ثلاث من كبار البلدان المنتجة التي لها سكان أكثر واحتياجات أضخم وهي الجزائر والعراق وخاصة الإمبراطورية الإيرانية. فرغم أن إيران كانت حليفة للولايات المتحدة ولها علاقات جيدة مع إسرائيل فقد كانت أكثر المطالبين برفع الأسعار فالشاه يرغب في أن يجعل من بلاده بلداً صناعية على غرار الغرب لذلك كان يطالب بالمزيد من العائدات النفطية ولو أدى ذلك إلى زعزعة التوازنات الاقتصادية التقليدية لإمبراطوريته. وبالإضافة إلى هذا الطموح كان للشاه هدف سياسي كبير وهو أن يجعل من إيران قوة إقليمية عظمى بتأسيس جيش قوي ومفرط التجهيز. ولقد ألغى نيكسون كل القيود الإدارية للطلبات الإيرانية: فإضافة إلى العائدات التي تحصل عليها الولايات المتحدة من تلك المبيعات، كانت إيران تعد الحليف الأمريكي الوحيد ذي القوة العسكرية الفعلية. وإن ارتباط العربية السعودية بالعالم العربي (الذي يجعلها ضد إسرائيل) وخاصة استحالة تشكيل جيش سعودي قوي بسبب ضعف المملكة بشرياً وعلى صعيد الملاك الكفاء، يجعل السعوديين غير أكفاء

للعرب دور البديل العسكري. كما أن المملكة السعودية التي خافت في الخمسينيات والستينيات حدوث انقلاب عسكري حرصت على تفريق القوات المسلحة السعودية إلى مؤسسات منفصلة عن بعضها البعض حتى تستطيع أن تضرب بعضها ببعض عند الاقتضاء، وإن سياسة كهذه ليس من شأنها تطوير قوة عسكرية حقيقية والمملكة ضعيفة جداً في هذا المجال ومن ثم جاء ضعفها السياسي إذ تعطي الأولوية باستمرار للأمن.

وإن هذا الأمن مكفول بدور البلاد المصدرة الأولي للنفط، وهو الدور الذي يجعل المملكة ضرورية لبقاء اقتصاد الغرب، كما أن إعادة حقن الدولارات النفطية الفائضة في الاقتصاديات الغربية أصبح عاملاً إضافياً في هذا المجال. وحيث إن الحد من الإنتاج غير وارد وأنه ينبغي إعادة إقامة دورة مالية كاملة حتى يتسنى تمويل الصدمة النفطية الأولى، فإن المشتريات السعودية من المنتجات الغربية وتوظيف رؤوس الأموال في الاقتصاد الغربي يزيد في التبعية المتبادلة بين البلدان المصنعة والبلدان المنتجة للنفط ولم يكن للسلاح النفطي إلا أثر محدود إذ أن البلدان العربية المنتجة تابعة في الواقع لزيائتها بقدر ما هؤلاء الآخرون تابعون للبلدان النفطية. ومن عام 1974 إلى عام 1979 بقيت أسعار النفط ثابتة بالقيمة الاسمية وهو ما يعني بالقيمة الفعلية انخفاضاً بسبب التضخم العالمي. وتضاءل أثر الصدمة النفطية الأول تدريجياً بينما قامت دورات مالية واقتصادية جديدة.

ولقد قدرت خطة التنمية الاقتصادية السعودية الثانية نفقات إجمالية تبلغ 142 مليار دولار لمدة خمس سنوات. وكانت القطاعات التي أعطيت الأولوية هي قطاعات البنية التحتية للنقل والمواصلات والزراعة والإسكان والجيش. ولقد كانت الطلبات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة مناسبة لمعارك برلمانية كبرى بكونغرس الولايات المتحدة بين مجموعة الضغط الصهيوني ومجموعة ضغط المجمععات الحربية الصناعية.

أما التحولات البشرية فهي عظيمة. ويقدر أن السكان البالغ عددهم الإجمالي خمسة ملايين تقريباً سنة 1980 (فالأرقام الدقيقة بخصوص السكان السعوديين يصعب تحديدها) يتشكل نصفهم من الأجانب. وأن ظواهر من النوع نفسه توجد أيضاً في الممالك النفطية الأخرى بالخليج ونسب أكبر. وتعتبر

السلطات أن الدين الإسلامي إطاراً للحياة كاف لمواجهة تحولات في هذه السرعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي . وعلى عكس إيران الشاه تحصر العربية السعودية على الحفاظ على إسلام متزمت يتضمن تدخلًا في الحياة اليومية وهي تعتمد على الأسس الدينية أكثر من أي وقت لتبرير النظام الملكي . واستعمال الإسلام هذا تجده كذلك في العمل الخارجي للمملكة فحيثما وجد مسلمون سنة تساهم السعودية مالياً . لإقامة مؤسسات دينية وإعداد الإطارات وإن هذه «الدعوة» السعودية تمارس خاصة في اتجاه إفريقيا السوداء وتجاه الطوائف المهاجرة إلى الغرب بقدر أقل . وفي العالم العربي تساند العربية السعودية بلدان المواجهة من أجل المساهمة في النزاع ضد إسرائيل وكذلك رغبة منها في فصل مصر وسوريا عن التحالف السوفييتي . ومنطلق النظام ينزع بالتالي إلى تحويل أهم الجيوش العربية إلى مرتزقة (باستثناء جيش العراق الذي له عائدات نفطية هامة) وبالتالي إلى تعزيز الأمن الإقليمي للمملكة . ولقد امتلكت سوريا الأسد ناصية فن المطالبة بالمزيد من السعودية ومن ثم نجد ممارسة تختلف لباقة من الابتزاز والابتزاز المضاد في العلاقات السورية السعودية . وعلى العكس من ذلك تقدم السعودية للسادات كل الوسائل اللازمة للانفصال تماماً عن الاتحاد السوفييتي والالتفات نحو الولايات المتحدة . والمملكة تبارك بالتالي عملية السلام التي شرع فيها منذ حرب أكتوبر .

ولكن هذا الدور المتميز إلى حد أمكن معه الحديث عن هيمنة سعودية بالشرق العربي يعود فيه الفضل كذلك إلى قوة شخصية الملك فيصل . والحال أن هذا الأخير اغتيل يوم 25 مارس 1975 ، إثر عملية انتقام أسرية على ما يبدو ، في فترة حرجة شهدت بداية حرب لبنان واتفاق سيناء 2 المتنازع فيه أما خلفه الملك خالد فهو أقل انشغالاً بالسياسة الدولية وأبدى اهتماماً خاصة بالمسائل البدوية . ولم يكن موفور الصحة . وكانت السلطة الفعلية تنزع إلى الانتقال إلى ولي العهد الأمير فهد المدرب على إدارة الأعمال بفضل المهام الوزارية التي مارسها . وسمى الفريق الجديد إلى مواصلة سياسة فيصل القائمة على وحدة العمل العربي . ولقد أفلحت مؤقتاً في المصالحة بين مصر وسوريا سنة 1976 . غير أنها يتوجب عليها مواجهة أوضاع نزاع توشك أن تهدد المملكة مثل حرب لبنان واتفاقات كامب ديفيد وأصداء الثورة الإيرانية .

الحرب الأهلية اللبنانية

جذور الحرب الأهلية اللبنانية:

كان لبنان منذ استقلاله يعيش بفضل اتفاق هش بين مختلف مكوناته سكانه. وكان الميثاق الوطني لسنة 1943 يرمز إلى هذا الوضع: فالمسيحيون يقبلون بأن تكون بلادهم جزءاً من العالم العربي وأن تشارك في تطوره والمسلمون يعترفون باستمرارية الدولة اللبنانية التي تأسس في إطار النظام السياسي الطائفي. غير أن التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية أدت في السبعينيات إلى نقص هذا التوازن غير الثابت.

منذ أعمال المؤرخ العظيم ألبار حوراني يرى المختصون في المجتمع اللبناني مركبتين هامتين هما الساحل وهو أرض التقاء مختلف الأجناس ومختلف العوائل حيث يتم تبادل المنتجات وتبادل الأفكار. والمكونة الثانية هي الجبل حيث يقيم مجتمع متوسطي تقليدي عتيق بعنفه المممثل في أهمية عمليات الثأر وحيث الانقسامات الطائفية تحدث علاقات قذرة. وفي السنوات التالية للحرب العالمية الثانية شهدت البلاد تعدد حالات اختلال التوازن. ولقد تضخم عدد سكان المدن وخاصة بيروت بفعل الهجرة من الريف وأصبحت بيروت مفرطة الضخامة قياساً ببقية البلاد. وإن انحصار الجبل سكانياً لم يترجم إلى انتصار ثقافة المدينة. فالضواحي أصبحت مراكز تجمع للمهاجرين الذين حملوا إلى المدينة تحالفات الريف وعداواته. ورغم تعايش موفق بين الطوائف لا شك فيه فإن قوة هوياتها ظلت تغذيها الطائفية السياسية والولاء لرجال السياسة. كما أن نمو الإدارة العامة قد صاحبه تقاسم صارم للوظائف بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

إن التاريخ الديموغرافي بلبنان يتميز بالتفاوت الزمني للتطورات الطائفية. ففي القرن التاسع عشر كان المسيحيون أول من قام بالثورة السكانية على غرار أوروبا بالإبقاء على نسبة مواليد عالية وانحسار في نسبة الوفيات. وكان تزايد عددهم أحد أسباب مواجهات (1840 - 1860م) ثم تميز ذلك باستقرار الموارد في المجتمعات الحضرية التي كانوا غير موجودين بها حتى ذلك الحين وخاصة بيروت كما تميز بهجرة هامة في جميع أنحاء العالم. وفي القرن

العشرين جنحت المجتمعات المسيحية للتوازن السكاني وبالتالي لتناقص نموها العددي بينما بدأت الطوائف المسلمة بدورها ثورتها الديموغرافية. وإن هذا المنحى إضافة إلى إحداث لبنان الأكبر يفسر انعكاس النسب البشرية بدءاً من الثلاثينيات. وكان السنة أول من اكتسب أهمية سكانية جديدة ثم جاء دور الشيعة (الذين أخذوا يهاجرون بعد 1945 إلى إفريقيا السوداء على وجه الخصوص). وكان الاتفاق السياسي اللبناني قد أقيم على الإبقاء على الوضع العددي الراهن الذي أصبح مع مرور الزمن شيئاً فشيئاً غير واقع. وإن الحفاظ على الهويات الطائفية أساس الحياة السياسية منع من إعداد صياغات سياسية جديدة كان بإمكانها أن تسمح بتجاوز وضع نزاع يستفحل يوماً بعد يوم.

كانت الطائفة السنة المتمركزة في المدن بشكل خاص حساسة بصورة متميزة للدعوة إلى القومية العربية إلى حد أن الإسلام والعروبة اختلطا لديها في الخمسينيات والستينيات مما تولد عنه لدى المسيحيين مخاوف متزايدة. وفي الستينيات استيقظت الطائفية الشيعية تحت تأثير شيخ جاء من إيران (لكن أسرته كانت أصيلة جنوب لبنان) هو الإمام موسى الصدر. واستطاع هذا الرجل ذو الشخصية الروحية والسياسية القوية أن يحصل على دعم المهاجرين العائدين إلى البلاد والذين كانوا يريدون قلب سيطرة كبار ملاك الأرض الذين كانوا حتى ذلك الحين يحتكرون التمثيل السياسي لطائفتهم. وإن عمل موسى الصدر القائم على إحياء مضامين المعاناة والنضال ضد النظم الخاصة بالإسلام الشيعي قد سمح سنة 1969 بإتمام تحرير الشيعة القانوني بالنسبة للإسلام السني مع تطوير تام للمؤسسات الطائفية. ولقد مكن هذا الوضع الجديد من تعزيز أكبر للمطالبة الاجتماعية الشيعية التي لم تجد في الماضي إمكانية للتعبير عن نفسها إلا في التنظيمات السياسية اليسارية وأحدث موسى الصدر حركة المستضعفين في الأرض وكان بذلك أول من أفلح في التعبير عن مطالب التحولات الاجتماعية في مفردات دينية. وتمكن رجال الدين الشيعة الآخرون في العراق وإيران من التفكير في نجاح هذه التجربة اللبنانية. ولقد كان لمنظمة أمل السياسية المنبثقة عن حركة المستضعفين علاقات ملتبسة مع القوى القومية.

ولقد مرت هذه القوى القومية بالتجذير الثوري ذاته الذي مرت به الحركة الفلسطينية. ووجدت لها زعيماً في كمال جبريلاط. وكان هو الآخر شخصية،

سياسية قوية افتن بالفلسفات الهندية. واستطاع هذا الزعيم التقليدي للطائفة الدرزية أن يوحد مختلف القوى القومية ضمن الحركة الوطنية. والدروز الذين يتناقص عددهم باستمرار بالنسبة للطوائف الأخرى أقوياء بترابطهم الاجتماعي وخصائصهم العسكرية الكبرى. وكان كمال جمبلاط يعاني لأنه لا يستطيع الوصول إلى المسئوليات العظمى ببلاده لأنه ليس مارونيا ولا سنياً. وكان يطالب بإلغاء الطائفية السياسية. وكان في الحالة الحاضرة قد فرض سيطرته على القوى السياسية لليسار اللبناني ورفض سلطة الوجهاء السنيين بعمله على بحث حركات «الناصرين» واضطر الوجهاء السنيون أن يظهروا بمظهر المتصلين حتى لا يفقدوا مصداقيتهم. وكان منافسو جنبلاط السياسيون يتهمونونه بأنه يريد ممارسة ثأر سياسي بعودته إلى أكثر من قرن ونصف القرن من التاريخ وأنه يريد إعادة سيطرة الدروز القديمة والتي أطاح بها قديماً المارونيون.

كان الفلسطينيون حلفاء للزعيم الدرزي، ومنذ «أيلول الأسود» وجدت مختلف المنظمات الفلسطينية في لبنان الحرية التي فقدتها في البلدان العربية الأخرى وهي حرية التنظيم سياسياً. وأخذت تتناول يوماً بعد يوم على السيادة اللبنانية تماماً مثلما فعلت قبل بالأردن. وأخذت المنظمات تشن من جنوب لبنان عمليات فدائية ضد إسرائيل، وهي عمليات ضرورية حتى تستطيع تسجيل عزمها على البقاء. وكانت العمليات الانتقامية الإسرائيلية سببها الرغبة في الانتقام من الهجمات الفلسطينية والقضاء على المطالبة الفلسطينية إذ أنها لا تنوي أبداً التفاوض مع الفلسطينيين. وكانت استراتيجية إسرائيل عبر جعل الوجود الفلسطيني لا يطلق - تهدف إلى الحصول على «أيلول أسود» ثان تقوم فيه المقاومة الفلسطينية والدولة اللبنانية الواحدة ضد الأخرى. ولم يكن للعمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان وكذلك في بقية البلاد إلا هدف عسكري ثانوي. إنما الهدف هو زعزعة الدولة اللبنانية لحملها على محاربة الفلسطينيين. وفي بداية السبعينيات يبدو أن هذه السياسة آتت أكلها عندما حاول الجيش اللبناني الصغير (ذو القيادات المسيحية في أغليتها بينما الجند من المسلمين) استعادة السيطرة على المخيمات الفلسطينية. لكن محاولاته باءت بالفشل بينما كانت الحركة الوطنية تهاجم الجيش والدولة الماجزين عن حماية البلاد والمقاومة الفلسطينية. واتهمت الجيش بالمشاركة في مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى القضاء على المقاومة.

وأصبح الوضع لا يطلق بالنسبة للقادة المسيحيين. فالتحولات الاجتماعية والسكانية للطوائف والتجزير السياسي مع استعمال متزايد لمفردات ثورة اجتماعية والاعتراض على التوازنات المؤسسية قد أحدثت تصليات في المواقف. فكلما ساندت الحركة الوطنية المقاومة الفلسطينية واعترضت على النظام التقليدي باسم العروبة وحق المسلمين عزز المسيحيون تشبهم بفكرة قومية لبنانية لا تدع مكاناً للعروبة وشعروا بالوجود الفلسطيني بصفته عدواناً مميّناً على بلادهم. وبما أن الدولة أصبحت عاجزة عن إدارة وضع في هذه الخطورة فقد قامت القوى السياسية المسيحية والكتائب في المقام الأول بتسليح الميليشيا وتدريبها. وأسس أهم القادة المسيحيون: بيار الجميل وكميل شمعون وسليمان فرنجية (الذي كان رئيساً للجمهورية) حلفاً هو «الجبهة اللبنانية»، الهدف منه مواجهة الحركة الوطنية. وأصبح اتفاق الوجهاء من مختلف الطوائف، والضروري لعمل المؤسسات يوماً بعد يوماً من باب المستحيل.

ولقد أفضت سياسة إسرائيل المعتمدة على العمليات الانتقامية إلى مأزق مثلما حدث الأمر نفسه في الأردن بعد موت الملك عبد الله. فعلى إسرائيل أن تختار أحد أمرين: إما أن تدفع الدولة المضيفة للفدائيين إلى القضاء على الفدائيين الموجودين على أرضها وهي في هذه الحالة ستدفع إلى خلق دولة قوية قادرة على تشكيل خطر على المستقبل وإما أن تزعزع هذه الدولة. فإن انهارت في مواجهتها ضد الفلسطينيين - وهو ما كان يحدث مرات عديدة في خصوص المملكة الهاشمية - فإن حرب العصابات في هذه الحال ستستمر وستواصل العمليات ضد إسرائيل. وعلى العكس من ذلك فإن الزعزعة قد تسمح ببلوغ أهداف أخرى: ففي كل مرحلة من مراحل إضعاف الأردن، درس المسئولون الإسرائيليون إمكانيات غزو الضفة الغربية. أما في حالة لبنان فالمطالبة ليست ترابية مباشرة مع أنها أساسية كذلك وهي إمكانية الاستيلاء بطريقة أو بأخرى على احتياطات حوض الليطاني من الماء في لحظة استعملت فيها كل إمكانيات التزود بالماء في المجال الفلسطيني، كما أن المشروع القديم الخاص بتشجيع إحداث فيفساء من الدول الطائفية بالشرق الأدنى يمكن إحيائه وخاصة الفكرة الأثيرة لدى بن جوريون والهادفة إلى إقامة حلف بين الوطن القومي اليهودي - أي إسرائيل - وبين وطن قومي مسيحي بقيادة

الموارنة. وتلك حسبنا نعلم فرضية من فرضيات السياسة الإسرائيلية أكثر منها إرادة واضحة ومحددة، غير أن هذه الأفكار قد أصبحت مضرية للعديد من المستولين الإسرائيليين حالما اندلعت الحرب الأهلية.

الحرب الأهلية لسنة 1975:

لقد أصبح العنف في لبنان عملاً يومياً تقريباً منذ عام 1973. وقد اختلط كل شيء من مطالبات اجتماعية ومظاهرات سياسية ومصادمات بين ميليشيات مسيحية وفلسطينيين واختطافات واغتيالات سياسية (في الغالب بالاشتراك مع دول عربية أخرى) وعمليات تدمير للجيش الإسرائيلي في الجنوب وعمليات ثار بين جماعات بالجبل ولصوصيات شتى. وكان السياسيون اللبنانيون يأملون في أن تؤدي المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى تسوية شاملة يختفي معها مصدر التوتر الرئيسي بين الطوائف وهو المسألة الفلسطينية. وكانت لاستراتيجية كيسنجر هدف يناقض ذلك وهو إحداث مأزق للفلسطينيين. وطيلة الفترة التي بدت فيها للدول العربية سياسة مشتركة (في 1974) تنزع إلى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ظل الوضع ممكناً قبوله. لكن التوجه الذي سلكه السادات سنة 1975 حول اتفاق ثان منفصل يخص سيناء وحدها أذكى التوترات وعاد بالمقاومة إلى مشاكلها التي كانت لها في أغسطس 1970. ومثلما حدث في المرة السابقة، سلك اليسار الفلسطيني المتجمع في جبهة الرفض وبتحريض من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خطأً متطرفاً يسعى إلى المجابهة برغم محاولات ياسر عرفات الداعية إلى الاعتدال. وعلى عكس ما حدث بالأردن سنة 1970، كان للمقاومة في لبنان حلفاء محليون وكان النزوع العام هو عدم التمييز بين مصالح الفلسطينيين وبين مصالح الحركة الوطنية وذلك باسم الثورة العربية. وفي الوقت الذي بدأت فيه الأطروحات القومية العربية تفقد من قوة التعبئة في كامل العالم العربي. فإن هذه الأطروحات كان لها أكبر الأثر في لبنان.

في فبراير 1975 طلب بيار الجميل تنظيم استفتاء حول وجود الفدائيين الفلسطينيين بلبنان مبنياً تصميم أول حزب سياسي ماروني على التخلص من مسألة الوجود الفلسطيني المسلح وطرحت مكانة الجيش اللبناني طرحاً استأثر

بالاهتمام إثر تدخله العنيف في صراع اجتماعي بصيدا انتهى بمقتل نائب المدينة المسلم . . وطالب السياسيون السنة بإعادة تنظيم الجيش بحيث لا يصبح خاضعاً مباشرة للرئيس الماروني . وتضامن المسيحيون مع الجيش الذي فقد دوره باعتباره أداة يوثق بها في حفظ النظام .

كان كل شيء يمكن أن يتدهور بسرعة . وفي 13 أبريل 1975 وفي ضاحية عين الرمانة المسيحية اشتبك الكتائبون مع فدائيين فلسطينيين في حادث دموي وفي الحال طالبت الحركة الوطنية بحل حزب الكتائب . وكانت تلك البداية الرسمية للحرب الأهلية . وفي مواقع عديدة من المدينة اشتبكت ميليشيات مسيحية مع فلسطينيين طيلة ثلاثة أيام . وفي ذات الوقت قامت مواجهات بين الأحياء المسيحية والأحياء المسلمة بينما ظهر القناصة الذين كان السكان المدنيون هدفاً لرصاصهم . وهدأت المعارك تدريجياً . ولئن سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى التعاون في إعادة النظام فإن الحركة الوطنية طالبت بمعاقبة الكتائبين وأصبح تحديد اتفاق سياسي مستحيلاً . وشكل فرنجية وزارة مكونة من عسكريين وعدّ التقدميون والقادة السياسيون التقليديون ذلك استفزازاً وتحولت الأزمة إلى صدام إرادة بين السياسيين المسيحيين والمسلمين . وفي 24 مايو ظهرت متاريس في بيروت الغربية وفصلت بشكل ملموس جزئي المدينة وفي 28 مايو اضطر فرنجية إلى دعوة الزعيم التقليدي السني رشيد كرامي من طرابلس لتشكيل حكومة . وفشل هذا في جمع وزارة وحدة وطنية ولم يستطع منع العنف من الانتشار إلى كامل البلاد . وأخيراً سمحت وساطة سورية وإضراب عن الطعام قام به الإمام موسى الصدر بالعودة إلى بعض الهدوء . وفي يوم 30 يوليو شكل كرامي حكومة من ستة من الوجهاء منهم كميل شمعون . وطالبت الحركة الوطنية بإصلاح دستوري يضع نهاية للطائفية . واعتزّضت الجبهة اللبنانية على ذلك وأشارت إلى أن المسيحيين قد يختارون طريق تقسيم لبنان إلى كيائين كيان مسيحي وآخر مسلم مالم تسو مسألة الوجود الفلسطيني بما يرضيهم . واغتتم الجميع فرصة فترة الهدوء تلك لتسليح ميليشياتهم .

وفي نهاية أغسطس 1975 وعند توقيع اتفاق سيناء 2 استؤنف العنف في مدينة زحلة ب سهل البقاع في البداية ثم في شمال البلاد بين زغرنا معقل الرئيس

فرنجة وبين طرابلس مدينة رئيس الوزراء . ونشر الجيش بين المدينتين واتهمته الحركة الوطنية بالتواطؤ مع الموارنة وأعلنت عن إضراب عام ليوم 15 سبتمبر . وأعطى هذا الإضراب إشارة استئناف الحرب على مستوى لم يعرف من قبل . وهدم وسط بيروت نتيجة عمليات قصف عنيفة . وبعد هدنة جديدة تميزت بفشل وساطة من الجامعة العربية بدأت معركة مركز بيروت في نهاية أكتوبر ، وكانت هذه المرحلة أعنف من سابقتها وكان الرهان فنادق العاصمة الكبرى التي يمكن منها الإشراف على المدينة بأسرها .

وحاول الفاتيكان وفرنسا وسوريا القيام بوساطات غير أنه ما أن تبدو بوادر الاتفاق حتى يذكي المحرضون المعارك بين الطوائف . وانقسمت أقاليم لبنان إلى مناطق ذات سكان طائفي . فقد ترك عدد كبير من المسيحيين المناطق المسلمة والعكس بالعكس وانتصب نظام ميليشيا : فمن الجانب المسيحي كان أهمها الكتائب والحزب القومي الحر لكميل شمعون ورجال جماعة فرنجة والرهبان الموارنة . أما من الجانب الإسلامي فكان الحزب الاشتراكي التقدمي لكمال جبلاط والميليشيا الناصرية (سنية) والمنظمات اليسارية (شيوعيون ويساريون متطرفون) والفدائيون الفلسطينيون (رغم أن عرفات كان يسعى إلى الحد من تورط المقاومة في الحرب إلى أقل مستوى ممكن) .

وكررت الاستفزازات من الجانبين . فأحرقت المصاحف ونهبت الكنائس وبنات عمليات القتل والاختطاف أموراً يومية . وبعد يوم السبت الأسود الموافق 6 ديسمبر 1975 حيث قامت ميليشيات مسيحية ، انتقاماً لاغتيالات سابقة ، بتقتيل كل من عشرت عليهم من المسلمين ، أصبحت الاتصالات بين مختلف الطوائف أكثر صعوبة . وأصبحت الحرب عند البعض طلب ثأر شخصي . وابتداء من 15 ديسمبر بدأت هدنة هشة .

الوساطة السورية:

منذ بداية الأزمة اللبنانية عرضت سوريا وساطتها . فبالإضافة إلى الإرادة المذهبية والسياسية لحزب البعث السوري الذي يريد أن يظهر بمظهر الممثل عن الشئون العربية ، كان لسوريا مصالح شتى تسعى للدفاع عنها . وفي سياق اتفاق سيناء 2 ، كانت تسعى لإظهار أنها شريك ضروري ومشول عن إدارة

شئون المنطقة. ومنذ اتفاق فك الارتباط بالجلولان سنة 1974 بدا من الصعب تصور مواجهة مباشرة ضد إسرائيل ميدانياً. والحال أن سوريا يمكن إصابتها بالمعطب عبر لبنان، وسهل البقاع الذي يقضي إلى مضيق حمص في الأراضي السورية يشكل ممراً يسمح للجيش الإسرائيلي بعزل دمشق عن بقية البلاد. كما أن الرغبة في السيطرة على المقاومة الفلسطينية هدف قديم من أهداف حافظ الأسد الذي لا يثق في ياسر عرفات. والتحالف بين الفلسطينيين وبين الحركة الوطنية وهامش الاستقلال الذي يمنحه لمنظمة التحرير الفلسطينية تمركزها في لبنان بشكل عام أمر لا يمكن قبوله بالنسبة لدمشق. ولئن أدت المفاوضات المصرية الإسرائيلية إلى تقارب اضطراري مع منظمة التحرير الفلسطينية فإن حكومة دمشق واعية بخطر المنافسة العقائدية التي تشكلها المروية الشورية الراحبة في لبنان.

إن التشابه الظاهري للمخططات السياسية كان ممكناً أن يلزم دمشق بالتوجه نحو مساندة - ربما ناقدة للمواقف والفلسطينية التقدمية - ولكن الأصل الطائفي للسلطة السورية يجعل الحكومة السورية حساسة لمخاطر المجابهة الطائفية، فالعلميون يرون في سياسة كبار وجهاء السنة اللبنانيين شكلاً من التعبير السياسي الذي حاربوه دوماً في سوريا. وتعاطفهم الطبيعي قد يذهب خاصة إلى الشيعة اللبنانيين الذين تربطهم بهم منذ بداية السبعينيات علاقات ممتازة. أضف إلى ذلك أنهم ليسوا معادين لمسيحي لبنان، فعائلة الأسد تحافظ على علاقات ممتازة من الصداقة والأعمال مع عائلة فرنجية منذ سنوات عديدة. وكان خطر تأسيس دولة مسيحية يقلق حافظ الأسد وهو يعلم أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بمساعدة إسرائيل التي قد اتصل بها بعض المسؤولين المسيحيين من أجل تلقي الأسلحة. والرئيس السوري كان يعتقد أنه بالإمكان إعادة المسيحيين اللبنانيين إلى حظيرة المروية بأن تظهر لهم حسب تعاليم الآباء مؤسسي حزب البعث أن الوحدة العربية لا تتطابق مع قضية الإسلام كما يحمل السنة اللبنانيين على اعتقاده.

وعلى المدى المتوسط فإن الهدف الاستراتيجي السوري هو تأسيس كتلة سورية كبرى تضم سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحت هيمنة دمشق، تسمح بالتصويض عن ارتداد مصر السادات الواضح يوماً بعد يوم

وكذلك بعزل النظام البعثي العراقي المنافس) في مواجهة القوة الإسرائيلية. وعلى المدى البعيد يسمح هذا التجمع ببلوغ مساواة استراتيجية مع الدولة العبرية ويسمح بالتالي بإمكانية استعادة الأراضي المحتلة بطريقة أو بأخرى. ولقد قبلت المملكة الأردنية الهاشمية بإجراء بعض التقارب مع سوريا بعد أن خاب ظنها في إمكانية المشاركة في عملية السلام الأمريكية. ولقد حدث هذا التقارب مما أسخط إسرائيل وتم إنذار الملك حسين علانية بأن إعادة تشكيل جبهة شرقية أمر لا يمكن التسامح فيه.

وفي بداية 1976 كانت سوريا على استعداد للتدخل في لبنان. وفي يناير استؤنفت المعارك عندما ضرب المواردنة الحصار على المخيمات الفلسطينية والأحياء الإسلامية المحصورة في القطاع المسيحي وهي الكرانتينة ودبية وجسر الباشا وتل الزعتر، وكان منطلق تكوين أراض متجانسة يقتضي إخضاع هذه الجيوب الفلسطينية والمسلمة التي كانت تمثل خطراً دائماً على المواصلات بين بيروت الشرقية وبقية المناطق الخاضعة للقوات المسيحية. وهذا الخيار دفع منظمة التحرير الفلسطينية حتماً إلى الدخول مباشرة في المواجهة العسكرية بدلاً من البقاء في الخلف مثلما فعلت في السنة السابقة. وسقطت دبية سريعاً ثم الكرانتينة يوم 18 يناير 1976 وقامت الميليشيات المسيحية بتقتيل المدافعين والسكان وفي اليوم التالي استولى الفلسطينيون والتقدميون على مدينة الدامور المسيحية إلى الجنوب من لبنان وقتلوا بدورهم السكان الذين لم يتمكنوا من الفرار.

وفي اليوم نفسه دخلت لبنان وحدات من جيش التحرير الفلسطيني المرابطة عادة في سوريا وتمركزت في البقاع. وكانت هذه القوة المشكلة من فلسطينيين تحت أوامر دمشق. وقد جاءت هذه الوحدات في الظاهر لتعزيز التحالف الفلسطيني التقدمي غير أن هذه الحركة أعطت الأسد وسيلة ضغط إضافية ترجعت يوم 20 يناير إلى خطة وساطة تتضمن برنامج إصلاح هو «الوثيقة الدستورية» والأمر يتعلق بإعداد ميثاق وطني جديد شبيه بميثاق 1943: وتنص هذه الوثيقة على زيادة عدد النواب للوصول إلى مساواة تامة بين الممثلين المسلمين والممثلين المسيحيين (بدلاً من نسبة 5 إلى 6) وستكون أغلبية الثلثين ضرورية لاتخاذ القرار في المسائل الأساسية. و ستزاد سلطة رئيس

الوزراء على حساب سلطة رئيس الجمهورية. وسيكون الدخول إلى الوظيفة العمومية على أساس الكفاءة لا غير، لكن يتم الإبقاء على التوزيع التقليدي للتراسات الثلاث (الجمهورية والوزارة ومجلس النواب) بين طوائف البلاد الثلاث الأولى. «أعيد تأكيد اتفاق القاهرة ويسمح المشروع السوري بتلبية المطالبة السنية بمشاركة أكبر في دوايب الدولة كما يعطي عدداً من الضمانات للمسيحيين. وتحفظ سوريا بدور الكفيل لتطبيق البرنامج وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الوجود الفلسطيني. ولقد حصل عملها هذا على موافقة دولية فالولايات المتحدة استحسنت هذا «الدور البناء».

قبل الزعماء المسيحيون الوثيقة الدستورية لوعيمهم بميزان القوى. وعرض الرئيس فرنجية هذه الوثيقة على مجلس النواب يوم 14 فبراير 1976. ورأت الحركة الوطنية أن الإصلاح لا يلزم بتزع الصبغة الطائفية من النظام السياسي والجيش وهو يفترض بخصوص المقاومة الفلسطينية وضع نشاطاتها في لبنان تحت الوصاية. ونظم كمال جمبلاط انفصالا في الجيش وشكل جيش لبنان العربي الذي جمع العناصر المسلمة، وطالب باستقالة فرنجية. وعارضت سوريا ذلك (20 مارس 1976) وألقى التحالف التقدمي الفلسطيني بكل قواه ضد المواقع المسيحية وتقدم في بيروت وفي الجبل على حد سواء. وأصبحت المناطق المختلطة الدرزية المسيحية مسرحاً لمواجهات طائفية بعد أن استطاعت حتى ذلك الحين الإبقاء على نوع من التعايش السلمي بفضل اتفاقات محلية بين بعض العائلات. وكانت الحركة الوطنية وهي تعلن عالياً ضرورة وضع نهاية للطائفية تثير أسوأ أعمال العنف فيما بين الطوائف. وفر السكان المسيحيون المهزومون صوب المناطق التي تمسكت بها ميلشياتهم.

ولم يحتمل الأسد هذا التحدي السافر لسياسته فحاول مرة أخيرة أن يتفاوض مع كمال جمبلاط بدمشق يوم 27 مارس. وأدى هذا اللقاء إلى القطعية النهائية بين الرجلين. ويقول الرئيس السوري في رواية أوردها في خطابه بتاريخ 20 يوليو 1976:

«لقد تناقشنا حول الوثيقة الدستورية واعتقد أنه لم تكن له اعتراضات هامة عليها. وأستطيع أن أورد لكم بعض الأمثلة: فقد كان جمبلاط يقول بأننا متفقون حول نقاط ست وتحوي الوثيقة الدستورية ست عشرة نقطة. وقلت له

في كلمتين بأن المهم ليس عدد النقاط ستاً كانت أو ست عشرة. والمهم هو محتوى هذه النقاط التي كانت متفقة مع مطالبه، وماهي مطالبه التي لم تشملها هذه النقاط. ذلك هو المهم وليس عدد النقاط. وقال بأن لجنة قد كلفت بدراسة الوثيقة وتوصلت إلى القول بأنها غامضة. وقلت له بأن الوثيقة مخطط للعمل المستقبلي وأن كل النقاط تتطلب قرارات ومراسيم وقوانين. عندئذ ستضج الأمور ويمكنكم إضافة كل التفاصيل التي تريدونها، وأنه من المستحيل القيام بذلك الآن ولا داعي للدخول في تفاصيل أكثر وفي تدقيقات الآن.

وكلمني عن العلمنة. وقلت له أن الحزب الكتائبي يؤيد العلمنة ولما زارتنا إدارة حزب الكتائب بقيادة بيار الجميل، طلبت منه رأيه الشخصي في المسألة فقال لي «بأنه لا يقبل بديلاً عن العلمانية». وبأنه يلح على تمسكه بدولة علمانية في لبنان، وطرحت السؤال على المسلمين، على موسى الصدر وعلى بعض الوزراء وبعض خطباء مجلس النواب. فرفضوا ذلك لأن ذلك يمس جوهر الإسلام.

إن ذلك شيء يمكنكم أنتم، أيها الإخوة في بلادنا، فهمه أنه أمر خادع فالمسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العلمانية وليس العكس ذلك أن الأمر يمس جوهر الإسلام. والكتائبيون متمسكون بالعلمانية وكمال جمبلاط متمسك بها فقلت: «إن العلماء المسلمين هم الذين ليسوا موافقين على العلمانية» فأجاب: «لا تحفل بهم. فهم لا يمثلون شيئاً» فقلت له: أن الأمر لا يتعلق بالتمثيل [...] بل بمجال يخص الإسلام. فإذا ما كانت قضية تمس جوهر الإسلام فلا يمكن التصدي لها بلا تروء [...].

فقال: «دعونا نلقنهم درساً. فقد قررنا القيام بعمل عسكري حاسم. لقد حكمونا مائة وأربعين سنة ونريد التخلص منهم.» عندئذ أدركت أن كل الأقنعة قد سقطت. فالموضوع لا يتعلق بما تعنيه عباراتنا. والمسألة ليست بين اليسار واليمين أو بين التقدميين والرجعيين. وليست بين مسلم ومسيحي، القضية قضية ثار، ثار يعود إلى مائة وأربعين سنة.»

أما كمال جمبلاط فقد أكد من جانبه بأن الأسد قد قال له إن هناك فرصة تاريخية لتوجيه الموارد نحو سوريا ولكسب ثقتهم وجعلهم يدركون أنهم ماعادوا

في حاجة لحماية فرنسية ولا غربية. وأضاف بأنه ضد مشروع «سوريا الكبرى» المستحيل تحقيقه تحت الإدارة الحالية لحزب البعث السوري.

ولا نظنوا أننا أعداء الوحدة العربية بالعكس. فنحن الحزب الوحيد الذي قدم برنامجاً ودستوراً اتحادياً مقبولاً من كل رؤساء الدول العربية، لكن نحن مع اتحاد في الحرية. نحن لا نريد السجن السوري الأكبر. عندما تسلكون طريق الديمقراطية السياسية في سوريا، عندما تقيمون فيها ديموقراطية حقيقية على النمط الغربي، عندما سنكون أول من يطالب بأن يدخل لبنان في الاتحاد السوري اللبناني⁽²⁾.

ويقول الرئيس السوري بأنه اتخذ قرار التدخل المباشر في لبنان إثر هذا الحديث. ومنذ ذلك التاريخ أخذت الصحافة السورية تتهم كمال جمبلاط بأنه لا يفكر إلا في حرب هدفها أن تجعل منه رئيساً للجمهورية اللبنانية، وفي يوم 9 أبريل 1976 دخلت وحدات من الصاعقة لبنان وقدمت دعمها للميليشيات المسيحية وضرب الحصار على الموانئ الخاضعة للحركة الوطنية. والتزم عرفات بتجديد التعاون بين المقاومة وبين الجيش السوري وذلك من أجل تفادي مواجهة مباشرة مع سوريا. وفي 8 مايو جرت الانتخابات الرئاسية قبل أوانها برغم تغيب النواب المقربين من جمبلاط. وتم انتخاب إلياس سركيس أحد مستشاري فؤاد شهاب السابقين بفضل المساندة السورية. والتوجه الناجم عن ذلك هو العودة إلى الشهاية. ورفض فرنجية التخلي عن الرئاسة قبل نهاية مدته الشرعية. وأيد القادة الموارنة - باستثناء ريمون أدة - المبادرة السورية التي أيدها كذلك الإمام موسى الصدر.

ورغم غيبات التحالف الفلسطيني التقدمي فقد استأنف هجماته ضد المواقع المسيحية وكان هدفه الاستيلاء على كامل ما بقي للمسيحيين من أجل فرض حله ميدانياً. وراهن هذا التحالف على أن سوريا البعثية لن تتجاسر على محاربة القوميين العرب وفلسطينيين لبنان مباشرة بالتحالف مع المسيحيين.

التدخل السوري وتعريب الأزمة:

واتخذ الأسد عندها القرار النهائي. ففي 31 مايو دخل لبنان 6000 جندي سوري اتخذوا مواقع لهم في البقاع. وسرعان ما تضاعف عددهم. وبرز

السوريون تدخلهم بدعوة سابقة صدرت إليهم من السلطات الدستورية اللبنانية. ويبدو في الواقع أن دخولهم قبل به المسئولون السياسيون السنة (رشيد كرامي) والموارنة (فرنجية) بعد فوات القوت. ويبدو أن الأسد اعتقد أن وجود جنوده بأعداد كبيرة سيكون عاملاً كافياً لردع الفلسطينيين والتقدميين عن معارضتهم، غير أنهم اصطدموا بمقاومة عنيفة جداً على الطريق الرابطة بين بيروت ودمشق، بينما فر عن السوريين جزء من الفلسطينيين الموالين لسوريا (جيش التحرير الفلسطيني والصاعقة) وكذلك بعض السوريين. وفي النهاية أعلن وقف القتال يوم 21 يونيو 1976 بفضل وساطة ليبية.

أما في جنوب لبنان فقد كان الجيش الإسرائيلي يساند الميليشيات المسيحية وينقل بحراً تعزيزات مارونية من وسط البلاد نحو المنطقة الحدودية. وكانت مواني الحركة الوطنية يحاصرها السوريون والإسرائيليون على حد سواء. ودحر التحالف الفلسطيني التقدمي لا محالة بعد أن وقع بين نيران الإسرائيليين والسوريين والمسيحيين. ولم يستطع منع حصار المخيمات الفلسطينية من جديد فسقط جسر الباشا يوم أول يوليو وصمد تل الزعتر طيلة مائة وتسعة عشر يوماً قبل أن يسقط وصحب سقوط المخيم يوم 12 أغسطس 1976 مذبحه ذهب ضحيتها المدافعون عنه وجزء من سكانه، ثم تحولت المعركة إلى الجبل. وتمت استعادة المواقع التي كانت الحركة الوطنية قد احتلتها في العام السابق. وفي منتصف أكتوبر كان الجيش السوري على أهبة الزحف على المناطق الدرزية وعلى جنوب لبنان. غير أنه توقف إثر ضغط دبلوماسي متزايد من قبل البلدان العربية.

وكان انقسام العالم العربي إثر اتفاق سيناء 2 قد حال دون القيام بعمل مشترك للدول الأعضاء في الجامعة العربية. وتفاقم الوضع بالطبيعة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبعد فترة من التردد بسبب موت الملك فيصل قررت العربية السعودية استئناف دورها حكماً وشجعها في ذلك أن عرفات كان منذ يونيو 1976 يدعو بالاحاح إلى ضرورة قيام وساطة عربية. وسمى ولي العهد الأمير فهد الذي كان يسيّر السياسة الخارجية لبلاده إلى اغتنام فرصة وجود الأزمة لإعادة وحدة العمل بين سوريا ومصر. وكان ترقب الانتخابات الأمريكية في نوفمبر 1976 عاملاً أساسياً؛ فالإدارة الأمريكية الجديدة ستسمى لا شك

إلى إعادة تحديد سياستها بالشرق الأوسط من أجل إنعاش عملية السلام، وفي يوم 4 سبتمبر 1976 دعيت القمة العربية للانعقاد يوم 18 أكتوبر وسعت سوريا وسعها لتأجيلها. وأبدت الدول النفطية استعدادها لممارسة ضغوط مالية إذا لم تقبل حكومة دمشق بمبدأ الوساطة. وأخيراً انعقد مؤتمر قمة عربي مصغر بالرياض تحت رئاسة فهد من 16 إلى 18 أكتوبر، ضم الأسد وعرفات وسركيس الذي كان قد تولى مهامه وممثلين عن مصر والكويت. واستعملت العربية السعودية كل ثقلها السياسي من أجل الوصول إلى حل، وأكدت القمة العربية السابعة التي انعقدت بالقاهرة من 26 إلى 28 أكتوبر القرارات المتخذة في الرياض.

ونفذ وقف لإطلاق النار في كامل لبنان بدءاً من 21 أكتوبر. وكان على التحالف الفلسطيني التقدمي أن ينسحب إلى المناطق التي كان يحتلها قبل بداية الحرب واستحدثت قوة ردع عربية. وهي تخضع رسمياً للرئيس سركيس وتمولها الجامعة العربية واتفاق القاهرة يجب على الفلسطينيين احترامه حرفياً. وعلى الجامعة العربية إجراء حوار سياسي بين مختلف الأطراف اللبنانية بغية الوصول إلى إصلاحات سياسية لم يتم تنفيذها. وعلى الأسد الكف عن مطالبة عرفات بالاستقالة وعلى الرجلين أن يتصالحا. وتكونت قوة الردع العربية من وحدات من عدة بلدان عربية غير أن المشاركة السورية كانت مسيطرة، وابتداءً من 14 نوفمبر بدأت بالانتشار في كامل البلاد اللبنانية باستثناء الجنوب. وبعد سنة ونصف السنة من الحرب الأهلية التي خلفت نحواً من 65,000 ضحية لم يعترض أحد حقاً على هذه القوة. وحل محل الحرب هدوء مشوب بالخطر.

وجر التدخل السوري تحديد مواقف الدول العظمى. فالاتحاد السوفيتي أظهر اعتراضه التام على سياسة المجابهة السورية مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولإظهار سخطة علق مؤقتاً مساعدته لسوريا وأعلن مساندته «للتحالف الفلسطيني التقدمي» غير أنه بعد تخلي مصر عنه، لم يعد بوسعه أن يسمح بتوتر علاقاته بسوريا. وعاد الوضع إلى طبيعته بعد قمة الرياض. وهكذا استفادت سوريا من الأزمة لتظهر مدى استقلالها عن «حاميه» السوفيتي أما السياسة الأمريكية تجاه لبنان فكانت منعقدة على عكس ما حدث سنة 1958 أو

حتى في «أيلول الأسود». وكان أطراف النزاع اللبناني - وقد أخذهم خوف المؤامرات - ميالين إلى لمس مؤامرة أمريكية خلف الاضطرابات: فالفلسطينيون والتقدميون يرون أن الولايات المتحدة قد أبرمت اتفاقاً مع سوريا من أجل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والمطالبات الفلسطينية. أما «المسيحيون» المحافظون فإنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تساند أعداءهم لأنها ترغب في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي على حساب لبنان بتوطين الفلسطينيين فيه. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة كانت تساند رسمياً التدخل السوري وتلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل. والفارق الكبير مع ما حدث في زمن «أيلول الأسود» مرده إلى أن سوريا بفضل سياسة كسينجر تحافظ على حوار مباشر مع الولايات المتحدة. بل إن ذلك قد أصبح ابتداءً من عام 1975 أحد أهم محاور السياسة السورية التي تجد في ذلك تأكيداً لاستقلالها عن الاتحاد السوفيتي ولدورها الجديد باعتبارها قوة إقليمية عظمى.

كانت إسرائيل قد أعربت عن عدائها للعمل السوري غير أنها غيرت سياستها مادام هذا العمل يجري على حساب الفلسطينيين. وقد أبلغت سوريا عن طريق الولايات المتحدة بعدد من «الخطوط الحمراء» التي يجب عدم تجاوزها. كما أن إسرائيل لن تهاجم القوات السورية إذا ماتركت هذه سماء لبنان خالية تماماً من الدفاعات الجوية. وعلى السوريين ألا يدخلوا جنوب لبنان في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والحدود الإسرائيلية. وهذا المنع يصرى كذلك على القوات العسكرية للدولة اللبنانية. وبخصوص مسألة جنوب لبنان، فإن إسرائيل تقف في التناقض نفسه الذي وقعت فيه بخصوص المناطق الحدودية الأخرى. فإذا كانت الدولة العربية المجاورة ضعيفة فإنها تترك عمل الفدائيين ضد إسرائيل يتنامى. أما إذا كانت هذه الدولة قوية فإنها تمنع عمل الفدائيين غير أنها تصبح عندئذ خطراً عسكرياً وبعد أن ساهمت إسرائيل بفسط وافر في زعزعة لبنان لحمل الدولة أو الأحزاب المسيحية على محاربة الفلسطينيين منعت إقامة وسائل المراقبة العربية على حدودها. ومعنى ذلك ترك جنوب لبنان مفتوحاً للفلسطينيين لأنه سيكون المنطقة الوحيدة من البلاد غير الخاضعة لقوة الردع العربية ولأن ذلك سيسمح بمواصلة الحرب في لبنان. وبينما ساد بقية البلاد هدوء نسبي فإن العنف تواصل في الجنوب بين

الفلسطينيين وبين الإسرائيليين والمليشيات المسيحية المدعومة بالإسرائيليين .
والسكان الشيعة هم ضحية تواصل الاضطرابات أكثر من الأطراف المتحاربة .
وذلك هو أحد عوامل استحالة العودة إلى سلم حقيقية .

كامب ديفيد

مصر السادات:

لقد أعطت حرب أكتوبر أخيراً السادات الشرعية التي كانت تنقصه .
فاستطاع بعدها تحديد مصر جديدة . ولقد تغير المناخ العام منذ عصر عبد
الناصر وفقدان التفوق في العالم العربي قد حدا بخلفه إلى الالتفات نحو
الغرب وكان همه الأول استعادة وحدة بلاده الترابية . فبالإضافة إلى استعادة
الحلم الأمريكي للعهد الأول للضباط الأحرار، كان هذا الخيار يستند إلى
تحليل مادي للوضع المصري فلقد كان السادات مقتنعاً أن الولايات المتحدة
وحدها هي التي تمتلك الوسائل اللازمة للحصول على استعادة سيناء وأن
الغرب وحده بمعية الدول العربية المنتجة للنفط بالخليج يمتلك الوسائل المالية
لإخراج مصر من كارثتها الاقتصادية . فبالبلاد كانت قد دخلت حرب 1967
والمجهود الحربي وحرب اليمن كانا قد حداً بقسط كبير من المشروع
الاقتصادي الناصري . وكانت سنوات الحرب قد فاقمت الوضع الاقتصادي
برغم المساعدة الاقتصادية من البلدان النفطية . ورأى السادات أن بلاده تعاني
من مصاعب هيكلية، فطريقة التطور البيروقراطي للاقتصاد قد بلغ حده برغم
النجاحات الباهرة مثل السد العالي أو إدارة قناة السويس وماعاد بإمكانها الآن
إلا أن يصاحبها مردود متناقص . فينبغي الاتجاه نحو التحررية الاقتصادية
والطبقة المسيرة المنبثقة عن ثورة 1952 قد أمسكت بالسيطرة على الاقتصاد .
عن طريق التأمينات . وهي تمتلك إمكانيات في شكل رؤوس أموال ورجال
لتعزيز مكانتها بالعودة إلى الملكية الخاصة . وكان السادات - مثل الكثير - واثقاً
من أن حرية الإنشاء هي السبيل الوحيد للخروج بالنسبة لمصر التي يتزايد نموها
السكاني فكانت تعد 19 مليوناً سنة 1947 و 26 مليوناً سنة 1960 و 38 مليوناً
سنة 1976 و 43 مليوناً سنة 1981 ثم أكثر من مليون من السكان الإضافيين
كل سنة .

كان السادات شخصية استعراضية وكان يبحث عن دوره مثل عبد الناصر في السابق. لكن بينما فرضت الشخصية نفسها تلقائياً عند عبد الناصر بحوار حدسي مع الجماهير فإن الهوية التي ينشدها رئيس مصر الثالث كانت أكثر غموضاً. فالجماهير لم تعد محرك التاريخ في الشرق الأوسط والمستمعون الواجب إغراؤهم موجودون خارج العالم العربي. إنهم الرأي العام الغربي. والصورة الواجب ابتداعها هي نتاج استراتيجية سياسية واعية مع أنها تتناسب مع تطور شخصية السادات. فالرئيس المصري يعي أن تصرف البلدان الغربية يتوقف على الرأي العام بها وأن قوة إسرائيل تركز على سلسلة من الخرافات التي تم تعهدها بكل عناية لدى الرأي العام الأمريكي. فوضع خرافة معاكسة مستعيراً من الخصم أهم أسلحته. فبدلاً من القيام بعملية ابتزاز جغرافية سياسية مثلما كان يفعل عبد الناصر، أراد السادات أن يغري ليظهر بمظهر الصديق الأفضل من إسرائيل التي ما تفكك تطلب المزيد من المساعدة دون أن تحسب حساباً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

والمجازفة الأكيدة من خط العمل هذا هو خلق هوة تدريجياً بين الرأي العام المصري وبين رئيسه. وتحاشياً لهذا المطب كان السادات يمتدح مختلف مكونات الهوية المصرية لكن بطريقة متضاربة لذلك تاه المصريون تدريجياً إذ ما عادوا يعلمون بأي صورة ينبغي عليهم التمسك. ففي «وثيقة أكتوبر» لبداية 1974 والتي أراد السادات لها أن تحل محل ميثاق 1962، أعاد الشرعية للقموية المصرية «فالانتصار» ليس انتصار العروبة ولكنه استمرار شعب فوق أرض منذ سبعة آلاف سنة. وبما أن دبلوماسية كينسجر كانت ترمي إلى عزل مصر عن بقية العالم العربي فقد أعلنت السلطات المصرية أن مصر قد دفعت غالباً من أجل حرب دامت أكثر من ربع قرن وكانت حرباً مصرية بقدر ما كانت حرب الآخرين، أي العرب والفلسطينيين. والعودة إلى تأكيد الشخصية المصرية قد رافقها تقديم الرئيس في شكل فرعوني بصورة متزايدة. وكان لا يتردد في التباهي، في الحفلات العامة، بعضا المشير التي تمثل صولجان فرعون بمقبض اللوتس. وكان كذلك الرئيس المؤمن. وفي صورة العامة المتزايدة يتم التركيز على السمة التي في جبينه والتي هي علامة المسلم الذي يؤدي جميع صلواته اليومية. كان رجل الإيمان. وكانت الماركسية الملحدة

تحارب رسمياً. والتيارات الإسلامية المعتدلة وجدت التشجيع، واستعاد قدماء الإخوان المسلمين اعتبارهم. وفي سنة 1980 وإثر إصلاح دستوري جديد، أصبحت الشريعة مصدر التشريع الرئيسي ولم تعد أحد مصادر التشريع. ومع ذلك لم يكن هذا التوجه الإسلامي يتعارض مع خيار الغرب. والسياسة الجديدة كانت سياسة الانفتاح. وهو أولاً انفتاح اقتصادي والاستثمارات الأجنبية أصبحت تلقى أكثر من التشجيع. والأموال الموضوعة تحت الحراسة قد تم تحريرها تدريجياً. والإشارة إلى الاشتراكية تركت لصالح التحررية. أما الدولة التي تخصص جزءاً من مواردها الهزيلة لدعم المواد الأساسية فقد زادت تبعيتها للمساعدات المالية الأمريكية ومساعدات الممالك النفطية. وعادت المديونية للغرب إلى الظهور مذكرة بأسوأ ما حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (إلا أن الدين العسكري الضخم تجاه السوفييت توقف سداً سنة 1977).

رافق التحررية الاقتصادية تحررية سياسية. وأصبحت الصحافة تتكلم بحرية أكبر من ذي قبل. كما أن التعددية الحزبية أقرت لكن في حدود تسمح بضمان سيطرة حزب الرئيس الذي يستعمل ثقل الدولة الهائل لكسب الانتخابات. ولما أراد حزب الوفد استعادة تشكيله مُنع من ذلك في الحال. وظلت الشرعية السياسية هي شرعية ثورة 1952، ومنع قدماء قادة أحزاب ما قبل 1952 من ممارسة النشاط السياسي باستثناء قادة مصر الفتاة. ولتحسين صورته الغربية فرض الرئيس قوانين تشجيع تحرير المرأة القانوني مثيراً بذلك استياء الأوساط المحافظة.

كان السكان المصريون فخورين بدور رئيسهم الدولي. وهم يؤيدون جهود السلام غير أن تناقضات الانفتاح وسعت في الفوارق الاجتماعية. والرأسمالية التي ظهرت لم تكن رأسمالية مقاولين بل رأسمالية مضاربة تركز على الرشوة ومتوجهة خاصة نحو الخدمات ولم تحسن ظروف العيش. والمصريون الذين كانوا قبل ذلك لا يحبون ترك بلادهم باتوا يهاجرون بالملايين نحو الدول النفطية من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية. وصارت هذه الهجرة تدر كثيراً من العملات الصعبة وتسمح بالحفاظ على مستوى عيش كثير من الأسر بل وتحسينه، غير أنها كانت تحرم مصر من جزء هام من عمالتها المؤهلة

ومن إداراتها ويعود المهاجر المصري إلى بلاده بنظرة سلبية عن البلدان العربية الأخرى فهو كثيراً ما يكون عرضة لسوء المعاملة والاحتقار في البلدان الشقيقة .

لقد بدا غياب الحل السياسي للنزاع العربي الإسرائيلي خطيراً في يناير 1977 عندما حدثت الحكومة المصرية من دعمها المواد الأساسية إثر ضغوط من صندوق النقد الدولي فوق ظاهرة معروفة، أثار ذلك سلسلة من الهيجان الشعبي الذي ذهب ضحيته 60 قتيلاً واضطرت الحكومة إلى العدول عن قرارها. وفي ذات الشهر تم تنصيب الرئيس كارتر. وأعلن عن سياسة أمريكية جديدة بالشرق الأوسط.

التحديد الجديد للسياسة الأمريكية:

لم يكن لرئيس الولايات المتحدة كبير خبرة بالشئون الدولية. وكان لكونه بروتستنتياً، حساساً لمضامين الصهيونية التوراتية، غير أنه لكونه رجلاً من جنوب الولايات المتحدة، كان مهتماً بمسألة حقوق الإنسان فكان يرى أن ظرف الفلسطينيين قريب الشبه من ظروف السود ببلاده. وبما أن سياسة المقاربة الجزئية لمشاكل الشرق الأوسط قد استنفذها كيسنجر. فالاتجاه المعاكس هو الذي يتوجب اتباعه. فينبغي التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي وذلك ما يتطلب استئناف مؤتمر جينيف إطاراً للمفاوضات على أقل تقدير.

كان أول قرار لإدارة كارتر هو رفع المساعدة الأمريكية لإسرائيل في شكل هبات وقروض إلى 1,785 مليار دولار حتى يخلق مناخاً ملائماً في العلاقات مع الدولة العبرية. ومنذ منتصف فبراير 1977 بدأت المشاورات بين المسؤولين الأمريكيين وبين الأطراف المعنية بالمفاوضات. ورفضت حكومة رايبين العمالية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ولم تفكر في التسوية بخصوص الضفة الغربية إلا مع الأردن، إلا أن كارتر تحدث في خطاب بكلكتون (ماساشوستس) يوم 16 مارس 1977 عن ضرورة تسوية المسألة الفلسطينية واقترح أن تكون هناك أرض للمهاجرين الفلسطينيين الذين يعانون منذ العديد من السنين، أرض لهم. ورغم أن هذا التصريح لم يسبق لإعداد له فقد كان يوافق اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة الذي خصص لبحث مسألة مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جينيف. وبقي البرنامج السياسي الجديد لمنظمة التحرير

الفلسطينية جذرياً في صياغته برفضه القرار 242 الذي «يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه التي لا يمكن التصرف فيها» وإعادة تأكيد «معارضة منظمة التحرير الفلسطينية لكل المشاريع الانهزامية الأمريكية للتسوية ولكل خطط التصفية» غير أن البرنامج صاغ انفتاحاً سياسياً حين تكلم عن «مواصلة النضال لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقام الأول حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة وطنية مستقلة» وعن «حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة بشكل مستقل وعلى قدم المساواة في كل المؤتمرات والاجتماعات والجهود الدولية ذات الصلة بالمسألة الفلسطينية والنزاع العربي الصهيوني من أجل تجسيد الحقوق الوطنية التي لا يمكن التفاوض فيها للشعب الفلسطيني والتي اعترفت بها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1974». فمنظمة التحرير الفلسطينية مرشحة للمشاركة في مؤتمر جينيف ولتأسيس دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة.

ألح كارتر في تصريحاته على أن التسوية ينبغي أن تتضمن المسائل الحيوية الثلاث: السلام والحدود ومصير الفلسطينيين. وفي الأسابيع التالية التقى تباعاً بالسادات والأسد وحسين. وأبدى الجميع استعدادهم للمشاركة في مؤتمر جينيف، ولم يدرك كارتر أن ما يهمهم في المقام الأول هو خطة أمريكية تفرض على إسرائيل لا مفاوضات مطولة يخشى أن تفضي إلى مازق. ولا شيء يمكن أن يُفعل قبل الانتخابات الإسرائيلية بتاريخ 17 مايو 1977. وكانت نتيجتها غير المتوقعة فوز اليمين الإسرائيلي من الليكود (وهي حركة تعديلية قديمة) بقيادة مناحيم بيغن. ولم يستطع كارتر مقابلة بيغن إلا في شهر يوليو 1977. وقبلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مبدأ مؤتمر جينيف غير أنها أبدت تصلباً بخصوص مصير الضفة الغربية. فالانسحاب الإسرائيلي لا يقبل النقاش لا لأسباب أمنية مثلما كان في عهد العمال ولكن بسبب الحقوق التاريخية للشعب اليهودي. ولا يمكن أن يكون هناك وفد فلسطيني في جنيف.

ويبحث الأمريكان عن حل لتفادي هذا المشكل. والأمر يتوقف على قرار العرب فإما أن يشكل وفد واحد يمثل الفلسطينيين والبلدان العربية الثلاث المجاورة لإسرائيل وإما أن تشكل ثلاثة وفود ويكون الفلسطينيون ضمن وفد الأردن. والأمر معقد خاصة وأن الأردن قلق من فكرة تكوين دولة فلسطينية

وسوريا لا تريد لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تتحرر من وصايتها ومصر تفضل قبل كل شيء الدفاع عن مصالحها الإقليمية خاصة .

وكان السادات يرى أن مؤتمر جينيف ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو إطار ممكن لاتفاق عام . وقدر أن المفاوضات عن طريق الأمريكان إذا لم تتقدم التقدم الكافي فإن المؤتمر يوشك ألا يفضي إلى أي شيء وأن مصر بخاصة توشك أن تخضع دوماً لاعتراض سوريا . وفعلاً سوريا التي كانت تخشى إبرام سلام منفصل مصري إسرائيلي قد ألحت على تشكيل وفد عربي موحد . وكانت تعتقد بصدق نية الرئيس كارتر وبإمكانية بلوغ سلام قائم على تحرير الأراضي المحتلة . وكانت إسرائيل تشاطرهما الرأي نفسه وتسعى إلى الحيلولة دون الوصول إلى تسوية شاملة . ولقد عبأت جماعات الضغط الصهيوني الأمريكية القوة لمحاربة مبدأ الاعتراف بحقوق الفلسطينيين وعودة الأراضي المحتلة . كان كارتر رجلاً جديداً في واشنطن وكان يعتقد بكل سذاجة أن الحقيقة تفرض نفسها على كل الناس ذوي النوايا الطيبة . فأخطأ خطأ جسيماً حين لم يهتم بإقامة اتصال دائم مع المنظمات اليهودية الأمريكية وذلك ما مكن الحكومة الإسرائيلية من إعادة ربط الاتصال الذي انقطع بتغيير الأغلبية السياسية بإسرائيل . وأدرك يغبين أن الانفتاحات ممكنة من جانب مصر فشجع مفاوضات سرية دون علم الأمريكان . وتمت الاتصالات بواسطة ملك المغرب والدكتاتور الروماني شاوشيسكو ثم مباشرة بلقاءات بين مبعوثين مصريين ومبعوثين إسرائيليين . واستنتج هؤلاء الأخيرون من مباحثاتهم أن مصر مستعدة لإبرام السلم لقاء استعادة سيناء .

وفي تلك الأثناء كان الأمريكان يتفاوضون مع السوريين حول صيغة لمشاركة الفلسطينيين فمُنظمة التحرير الفلسطينية ربما قبلت القرار 242 مع إبداء بعض التحفظات التي تضمنت إعادة التأكيد على الحقوق الوطنية وضرورة الحصول على أرض . وبعد مناقشات حامية قبل مسئولو منظمة التحرير هذا العرض . وعلى هذا الأساس اتصل كارتر بالسوفيت الذين يرأسون مؤتمر جينيف بالاشتراك مع الأمريكان . وبعد مفاوضات قصيرة اتفق الأمريكان والسوفيت حول بيان مشترك نشر يوم غرة أكتوبر 1977 . ويدعو النص إلى تسوية شاملة في إطار مؤتمر جينيف مع انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية

من الأراضي المحتلة في نزاع 1967. ويتضمن حل المسألة الفلسطينية ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمباديء السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي». وتتعهد القوتان العظيمان عند اللزوم «بالمشاركة في ضمانات دولية بخصوص الحدود».

وما أن أعلن البيان حتى وضعت إدارة كارتر تحت ضغط سياسي هائل من جانب العناصر المناصرة للصهيونية ومن اليمين المحافظ الذي لا يريد أي اتفاق مع الاتحاد السوفيتي. وأمام هذا الهجوم غير المتوقع اضطرت إلى التراجع وإلى التذكير بالتزامها بضمان أمن إسرائيل وبألا تمارس ضغوطاً عليها. ولقد أضعف هذا التراجع موقف كارتر بشكل عظيم إذ تبين هشاشته أمام ضغوط السياسة الداخلية واضطر إلى الاعتراف بحق اعتراض فعلي لإسرائيل على المشاركة الفلسطينية في المؤتمر. فاختار الممثلين الفلسطينيين ينبغي أن يتم بموافقة الحكومة الإسرائيلية التي لها الحق في رفض أي شخصية تبدو لها مرتبطة كثيراً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

كامب ديفيد:

في يوم 9 نوفمبر 1977 وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري أعلن السادات أنه مستعد للذهاب إلى أي مكان من أجل السلام بل إنه مستعد للتكلم أمام البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» بالقدس. وكان قد قرر التحرك لتفادي الوقوع في مفاوضات مطولة وغير مثمرة تجري في جينيف تحت الرقابة السورية. كما اعتقد في ذات الوقت أنه بوقوفه بشكل مسرحي أمام أعلى السلطات الإسرائيلية، سيظهر صدق رغبته في السلام والتصالح وسيزيح الحاجز الأساسي المتمثل في المخاوف الإسرائيلية. وتمت الزيارة التاريخية يوم 19 نوفمبر وتابعتها كل محطات الإذاعات المرئية في العالم. وتمسك السادات في خطابه بمجموع المواقف العربية ودعا إلى إبرام السلم. وتكلم عن حقوق الفلسطينيين غير أنه لم يشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ورد عليه بيغين مؤكداً على الحقوق التاريخية وعلى شرعية الصهيونية، وفي الأيام التالية هاجم السادات متقديه العرب الذين اتهموه بخيانة التضامن العربي وبأنه خسر ورقة

أساسية للمفاوضات وهي الاعتراف بدولة إسرائيل. وفي 2 ديسمبر عقدت قمة عربية مصغرة بطرابلس في ليبيا. وكانت المواجهة بين الخط الصلب المكون من جبهة الرفض الفلسطيني والعراق من ناحية وبين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الراغبتين في تسوية يُتفاوض عليها مع إسرائيل. وفي الخامس من ديسمبر وبعد انسحاب العراق، قرر المشاركون الخمسة (الجزائر وليبيا ومنظمة التحرير وسوريا واليمن الجنوبي) تقديم دعمهم لسوريا وتجميد علاقاتهم الدبلوماسية مع مصر. ورد السادات بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الدول الخمس المشاركة في قمة طرابلس. واستخدمت هذه القطيعة لتبيان مصداقية مبادرته.

رحبت إدارة كارتر بمبادرة السادات الجسورة ورأت أن الاتجاه الفعلي هو نحو مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل غير أن الرئيس المصري ينبغي عليه الحصول على بعض التنازلات بخصوص المسألة الفلسطينية، ومنذ الآن ينبغي اعتبار سوريا ومنظمة التحرير معاديتين للعملية التي شرع فيها دونهما. ومن الممكن الحصول على تأييد الأردن والعربية السعودية. وفي منتصف ديسمبر 1977 عرفت العروض الإسرائيلية: يجلو الجيش الإسرائيلي عن سيناء غير أن المستوطنين الإسرائيليين يظلون فيها تحت حماية قوات الأمم المتحدة وإسرائيل، أما بخصوص الضفة الغربية وغزة فإن مسألة السيادة تسوى في الحال. ويقوم السكان العرب بانتخاب مجلس إداري ذي سلطات محدودة ويحتفظ بالسلطة الحقيقية على البلاد حاكم عام إسرائيلي. ويحق للإسرائيليين الاستقرار في المناطق العربية والعرب في المناطق الإسرائيلية.

وفي 25 ديسمبر التقى بيغن والسادات بالإسماعيلية على قناة السويس. وكان الفشل كاملاً، إذ بقي كل واحد عند مواقفه. وأكد بيغن أن القرار 242 لا يتضمن الانسحاب من كل الأراضي وأن مبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة لا ينطبق على إسرائيل مادامت إسرائيل قد خاضت في 1967 «حرباً دفاعية» ووضع فشل لقاء الإسماعيلية يوم 26 ديسمبر نهاية للمفاوضات الثنائية بين المصريين والإسرائيليين. وأظهر خيلاء هذه المطالبة الإسرائيلية القديمة. وقرر كارتر أن يمسك هو نفسه بالملف. وبعد التشاور مع الأطراف، اتجه نحو اتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل يرافقه إعلان عن المبادئ من أجل تسوية شاملة

تقوم على إعادة تأكيد القرار 242 واعتبار حساب المسألة الفلسطينية. وأثار هذا التحديد الجديد للسياسة الأمريكية توتراً كبيراً خاصة وأن الجيش الإسرائيلي قام باجتياح جنوب لبنان حتى نهر الليطاني إثر عملية دموية قام بها الفدائيون الفلسطينيون في شمال إسرائيل. ووضع السادات في موقف صعب تجاه بقية العالم العربي (مارس 1978).

ومنذ شهر فبراير باتت عزلة مصر متزايدة، وفي قمة الجزائر المحدودة (2، 4 فبراير 1978) تشكلت جبهة صمود عربية ضمت حلفاء سوريا بينما وقفت الممالك العربية موقف المسايمة.

وفي الأشهر التالية تواصلت المفاوضات بشكل ثلاثي وأعرب السادات عن استعدادة للقيام بتنازلات حول الملف الفلسطيني غير أنه كان متصبلاً حول مسألة سيناء، وبما أن موقف كارتر الداخلي قد ضعف بسبب المناقشات الصعبة بالكونغرس الأمريكي حول مسألة معاهدة قناة باناما وبيع طائرات مقاتلة للبرية السعودية. فقد قرر الرئيس الأمريكي أن يضع كل ثقله السياسي للحصول على نجاح باهر في الملف العربي الإسرائيلي. فربما مكنه ذلك من استعادة شعبية كافية لضمان إعادة انتخابه سنة 1980. فدعا الإسرائيلي والمصريين لمؤتمر قمة بكامب ديفيد أحد مقرات إقامة رئيس الولايات المتحدة.

كان مؤتمر كامب ديفيد مؤتمراً حاسماً وأشبه ما يكون باجتماع الكرادلة لانتخاب البابا. فلم يكن له من إمكانية غير أن يفضي إلى اتفاق أو إلى إخفاق تام يضع نهاية لعملية السلام. واستمر ثلاثة عشر يوماً من 5 إلى 17 سبتمبر 1978. وجرى التفاوض على مستوى رؤساء الدول والحكومات كما جرى بين أعضاء الوفود. ووصل المؤتمر مرات إلى شفا القطيعة. وتمسك بيغن بالاحتفاظ بالمستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية بسيناء ولم يتنازل إلا بعد أن حصل على تنازلات هامة حول الأراضي المحتلة الأخرى. وقام السادات بكثير من التنازلات غير أنه حصل على ماكان يريده في المقام الأول وهو عودة سيناء لمصر. ولعب كارتر دوراً جوهرياً بصفته وسيطاً والسبب الأول في الاتفاقيات.

بدت الاتفاقيات الرئيسية بمثابة تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.

واتخذ القرار 242 «باعتبار جميع أطرافه قاعدة لتسوية سلمية بين إسرائيل وجيرانها» وكذلك البند 2 من ميثاق الأمم المتحدة. فعلى أساس المعاملة بالمثل يمكن للأطراف إبرام روابط خاصة للأمن مثل إقامة مناطق منزوعة السلاح أو محدودة التسليح أو مرابطة قوات دولية أو إجراءات مراقبة متفق عليها. وهذه البنود تتفق تماماً مع معنى القرار 242.

وبخصوص الضفة الغربية وغزة:

«إن مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني ينبغي أن يشاركوا في مفاوضات تخص حل المشكل الفلسطيني بكل أبعاده، ومن أجل ذلك ينبغي أن تجري مفاوضات خاصة بالضفة الغربية وغزة على مراحل ثلاث:

«أ» اتفقت مصر وإسرائيل على أنه، من أجل ضمان نقل السلطات في كنف السلم والنظام أخذاً في الاعتبار أمن جميع الأطراف، ينبغي إبرام اتفاقيات مرحلية تخص الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنين. ولضمان حكم ذاتي كامل للسكان في إطار هذه الاتفاقيات تكف الحكومة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية الإسرائيلية عن ممارسة وظيفتهما حالما يتم انتخاب سلطة ذاتية انتخاباً حراً من قبل سكان هذه المناطق لتصويص الحكم العسكري الحالي. وعندما يتعلق الأمر بالتفاوض تفصيلياً حول ترتيبات اتفاق مرحلي ستدعى الحكومة الأردنية للاتحاق بالمفاوضات المتوقعة على أساس الاتفاق والإطار هذا. ويجب أن تأخذ هذه الاتفاقيات الجديدة في الاعتبار - كما ينبغي - مبدأ سلطة ذاتية لسكان هذه الأراضي من جهة ومشاغل الأمن المشروعة للأطراف المعنية.

«ب» يجب على مصر والأردن أن تتفقا على شروط إقامة سلطة ذاتية منتخبة في الضفة الغربية وغزة. ويمكن أن يضم الوفدان، المصري والأردني، فلسطينيين من الضفة ومن غزة أو فلسطينيين آخرين حسبما يُتفق عليه. [...] وذلك ما يعطي إسرائيل حق الاعتراض على تركيبة الوفد الممثل لفلسطين..

«ج» تبدأ الفترة الانتقالية - التي مدتها خمس سنوات - حالما يتم انتخاب السلطة ذات الحكم الذاتي (المجلس الإداري) وتنصيبها في الضفة الغربية وغزة. وحالما يمكن ذلك ولكن في بحر ثلاث سنين على أكثر تقدير من بداية

الفترة المرحلية تنظم مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وضبط علاقات هذه المنطقة مع جيرانها وتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية، وستجري هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة وغزة المنتخبين [...] وستقام المفاوضات على مجموع الترتيبات والمبادئ التي حوّاها القرار 242 لمجلس الأمن للأمم المتحدة. ويجب على المفاوضات أن تكون ضمن ما تفصل فيه مسألة رسم الحدود وتحديد طبيعة الترتيبات ذات العلاقة بالأمن. وكل حل منبثق عن المفاوضات ينبغي كذلك أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبحاجاته العادلة.»

وستساهم قوة شرطة محلية فعالة في ضمان أمن إسرائيل وجيرانها.

«وأثناء الفترة الانتقالية، سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن والسلطة ذات الحكم الذاتي لجنة دائمة تكلف بإعداد اتفاق خاص بشروط قبول الأشخاص النازحين سنة 1967 بالضفة الغربية وغزة. وسيكون الشيء نفسه بخصوص الإجراءات التي يتطلبها توقي كل اضطراب أو غرق للنظام، كما يمكن لهذه اللجنة أن تهتم بمسائل أخرى من مسائل الصالح المشترك.

«إن مصر وإسرائيل ستعملان معاً - ومع الأطراف الأخرى ذات العلاقة - لإعداد الترتيبات المتفق عليها والتي تهدف إلى الوصول إلى حل سريع وعادل ودائم لمشكل اللاجئين.»

وتبين تسع رسائل توضيحية بجلاء اختلافات التأويل حول نقاط جوهرية: فالقدس الشرقية بالنسبة لمصر جزء من الأراضي المحتلة ويتمتع سكانها بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الفلسطينيون الآخرون. وترى إسرائيل أن ضم الجزء العربي أمر واقع لا يمكن الرجوع فيه. وترى الولايات المتحدة أن مصر المدينة ينبغي أن يحل عن طريق التفاوض، وعند بيغين، يعني تعبير «فلسطينيين» «الشعب الفلسطيني» و«الفلسطينيين العرب» والضفة الغربية تعني يهودا والسامرة.

إلا أن واقع نص كامب ديفيد هو تحديد معاهدة سلام منفصلة بين مصر وإسرائيل: فمصر تستعيد كامل سيادتها على سيناء التي سيتم الجلاء عنا

تدريجياً من قبل الجيش الإسرائيلي . ولا يمكن لمصر أن ت رابط فيها إلا بقوات محدودة العدد . كما أن قوات دولية ومحطات إنذار مبكر ستقوم بمراقبة تطبيق الاتفاق ميدانياً . وحصلت إسرائيل على اعتراف تام وعلى إقامة علاقات دبلوماسية مع التنقل العادي للممتلكات والأفراد وحرية العبور في قناة السويس وخليج العقبة . ومن الملاحظ أن هذا التبادل للانسحاب الإسرائيلي مقابل ضمانات غير ترابية تخص الأمن يمثل فعلاً روح القرار 242 .

المعاهدة المصرية الإسرائيلية:

رغم أن توقيع المعاهدة حدد لأجل ثلاثة أشهر فإن بيغين فضل المماطلة من أجل تأخير المفاوضة حول الضفة الغربية وغزة وإظهار أن المهم هو الاتفاق مع مصر ، بينما كان كارتر (بسبب موعد الانتخابات الأمريكية) والسادات (للتحرر من مشكل احتلال إسرائيل سيناء) يتمجلان توقيع الاتفاقية نهائياً .

وفي العالم العربي وباستثناء موافقة السودان وحذر عُمان والمغرب كانت الإدانة بالإجماع ، فملك الأردن رفض في الحال الدخول في عملية لم يشارك فيها وأدانت بلدان الخليج غياب منظمة التحرير الفلسطينية والغموض حول مسألة القدس . وكانت جبهة الصمود تقود حملة ضد مصر . وفي القمة العربية التاسعة المنعقدة ببغداد من 2 إلى 5 نوفمبر في غياب مصر . رفضت الدول العربية بالإجماع اتفاقيات كامب ديفيد ودرست نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس . وأثارت دول أوروبا التسع (السوق الأوروبية المشتركة) يوم 3 ديسمبر مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات . وفي 7 ديسمبر طالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالدعوة العاجلة لمؤتمر جنيف مع مشاركة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة .»

ولم تلبث المفاوضات أن أصبحت صعبة بخصوص الأراضي المحتلة الفلسطينية . ولإظهار التصميم الجاد بخصوص عادت الحكومة الإسرائيلية فدعت سياسة الاستيطان اليهودي ، الشيء الذي أثار سخط الأمريكيان الذين اعتقدوا أنهم حصلوا على تجميد الاستيطان . وأعيد تأكيد التأويل الإسرائيلي للاتفاقات ، فالأمر لا يعدو أن يكون حكماً ذاتياً إدارياً يخص السكان لا الأراضي التي هي تاريخياً جزء من الوطن الإسرائيلي . ولن تقوم أبداً دولة

فلسطينية وسيبقى الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية.

وفي تلك الأثناء كانت الثورة الإيرانية في أوجها وكان موقف الولايات المتحدة في المنطقة قد ضعف. وتبين لكارتير أن عزلة مصر في العالم العربي ستجعل من المستحيل قيام جبهة من البلدان المعتدلة في وجه الأخطار الجديدة التي ظهرت، وفي مارس 1979، اضطر إلى الذهاب إلى مصر وإسرائيل للحصول على خطي جديدة إلى الأمام وحصلت الحكومة الإسرائيلية بالإضافة إلى ضمان يخص تزويدها بالنفط على أن معاهدة السلم المصرية الإسرائيلية تلغي كل التمهيدات المصرية السابقة التي قد تؤدي بمصر إلى مواجهة إسرائيل (من مثل ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية) وأن عدم التطبيق الثوري للشق الفلسطيني من الاتفاقيات لن يكون سبباً لإلغاء المجموع. ومنذ أن أصبحت سياسة إسرائيل رفض سلام شامل مع كامل العالم العربي والسعي للحصول على سلام منفصل مع جارتها الجنوبية لم تعد عزلة مصر أمراً سلبياً بل أصبحت ضماناً إضافياً. وكان هذا طبعاً ضد المصالح الأمريكية التي تركز على جعل مصر مركز إشعاع للسياسة الأمريكية في العالم العربي. أما إسرائيل فإنها رأت في انسحاب مصر وسيلة لتضمن لنفسها تفوقاً عسكرياً على جيرانها لا شك فيه ولتضمن المحافظة على مكاسبها الترابية لسنة 1967.

وقعت المعاهدة النهائية رمزياً بواشنطن يوم 26 مارس 1979. فكان ذلك مكافأةً مستحقة لجهود الرئيس كارتير. غير أن هذا الأخير لم يلبث أن أصبح سجين الأزمة الإيرانية الناجمة عن احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية كرهائن حتى أنه لم يجن من نجاح المفاوضات المكسب السياسي الذي كان بإمكانه أن يحصل عليه. وفي 31 مارس عُلقت عضوية مصر في الجامعة العربية. وسرعان ما تم الشيء نفسه في المؤسسات العربية الأخرى. وقُطعت العلاقات الدبلوماسية مع آخر الدول العربية التي أبقت عليها (باستثناء السودان).

بدأت المباحثات حول الحكم الذاتي الفلسطيني يوم 25 مايو 1979 مع أول انسحاب إسرائيلي من سيناء. واتضحت المطالبات الإسرائيلية: فالسلطة العسكرية ستظل مصدر السلطة المنتقلة للمجلس الإداري، والأراضي

الحكومية والاحتياطيات المائية والأمن والنظام العام ستبقى تحت سيطرة إسرائيل. وستواصل الاستيطان. تمت ثماني جولات في عام 1979 ولم تحرز أي نجاح. وعلى العكس من ذلك عززت إسرائيل الدمج الاقتصادي للأراضي المحتلة في الدولة العبرية. وحيث إن المصريين ألحوا على إدخال القدس الشرقية في الأراضي المحتلة فقد وضعت الحكومة الإسرائيلية في جدول أعمالها مشروع قانون يخص الضم النهائي للقطاع العربي للقدس يوم 14 مايو 1980 (صوت عليه يوم 30 يوليو 1980) وقرر السادات عندئذ تعليق المفاوضات. وكانت تلك نهاية الشق الفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد.

وعلى العكس من ذلك تواصل الجلاء عن سيناء بانتظام وانتهى يوم 25 أبريل 1982 بعد موت السادات. وإزاء ذلك تم تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء وفتح الحدود أمام الأفراد والممتلكات.

هوامش الفصل السادس

(1) أوردته وليام كاندث Decade of Decisions مطابع جامعة كاليفورنيا، 1977 ص 266 - 267.

(2) كمال جملاط، Pour le Liban، باريس 1978 ص 49.

الفصل السابع

العروبة في أزمة

إن أزمة العروبة الواضحة منذ نهاية السبعينيات متصلة بسلسلتين من الظواهر: هما الإخفاق السياسي الحقيقي المتمثل - بعد فترة عابرة من الغبطة التي تلت حرب أكتوبر - في السلام المنفصل المصري الإسرائيلي وتمزقات حرب لبنان، وكذلك في تصاعد الحركة الإسلامية في العالم العربي . وبما أن القومية العربية صارت العقيدة الرسمية للحكومات القائمة وحيث إنها فقدت مدعها الثوري بهزيمة الحركة الوطنية بلبنان فقد أصبحت إيديولوجيا أكثر محافظة وقلت جاذبيتها لدى الأشكال الجديدة من الاعتراض السياسي .

ورغم الموجه الإسلامية التي بدت للحظة قد طغت على أنظمة المشرق العربي فقد أفلحت المجموعة الحاكمة في البقاء في السلطة . ورغم اتخاذها طريق القمع فقد وجب عليها القيام بعدد من التنازلات للتيار الإسلامي الذي عاد من جديد أحد التيارات المميزة للهويات . ولقد تغير مغزى حرب لبنان مرات عديدة وبشكل مثير ، فالمقاومة الفلسطينية بعد أن أوشكت أن يسحقها الجيش الإسرائيلي أولا والانقسامات الداخلية التي شجعته سوريا بعد ذلك حاولت الوصول إلى حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي بالتعاون مع الأردن ، غير أن الإخفاق الناتج عن ذلك قد هيا منظمة التحرير الفلسطينية لتحديد أهدافها الهامة تحديدا أكثر مرونة .

التيار الإسلامي المعاصر

الدعوة الإسلامية والعمل الثوري:

إن التيار الإسلامي المعاصر يتخذ تاريخياً جذوره في مراكز أربعة كبرى للدعوة الإسلامية كان نشاطها هاماً خاصة وأن النجاحات السياسية للقومية العربية قد غطت عليه.

وأشهر هذه الحركات هي حركة الإخوان المسلمين حتى أنها أعطت اسمها للتيار الإسلامي بشكل عام. كان هذا التيار الذي أنشأه حسن البنا، في بداياته ينتظم ضمن استمرارية الإصلاح الإسلامي السني في القرن التاسع عشر، وكانت مصر أحد أكبر مراكزه. ولاعتمادها على هذا الإرث فقد كانت حركة عربية إسلامية تؤكد على أولوية العرب في مجموع الأمة الإسلامية. وكانت هذه الجماعة الداعية إلى العودة إلى الأشكال الأصلية والنموذجية لمعصوم الإسلام الأولى تطالب بالطهر الأخلاقي وترفض الأفكار والسلوك القادمة من الغرب (بما في ذلك الشيوعية) كما ترفض ممارسات الإسلام الشعبي (الجمعيات الصوفية وتقديس الصالحين) وتراث الثقافة العربية التقليدية (ممثلة في ألف ليلة وليلة على سبيل المثال).

وانجزت الجمعية بفعل طموحات زعمائها السياسية إلى محاربة الملكية المصرية ثم نظام الضباط الأحرار؛ فتم القضاء عليها بقمع لاهوادة فيه. ويتأثير من سيد قطب الذي ألغى كل إشارة إلى القومية العربية أصبح بعض أعضاء هذه الجمعية أكثر جذرية وأسوأ عقيدة قائمة على رفض المجتمع القوائم باسم نظرة طوباوية للعالم الذي تختفي فيه السياسة تماماً لصالح سيادة الشريعة الربانية دون سواها. وكان للتيار القطبي أثر فعال في السبعينيات، فهو يقدم التبرير لحرب شاملة تشن ضد السلطة القائمة غير أنه فشل في تقديم برنامج واقعي للاستيلاء على السلطة بسبب رفضه القبول بوجود السياسة.

وميزة حركة الإخوان المسلمين هي أنها قطعت صلاتها بالإسلام المؤسسي (الرسمي) فمنظروها وتطأيرها تم تأهيلهم في مدارس غير دينية. فلانجد من بينهم شيوخاً متخصصين في العلوم الدينية متخرجين من الجامعات

الإسلامية والتي أشهرها جامعة الأزهر بالقاهرة. وكثيراً ما يقوم هؤلاء «المحترفون» الذين هم في خدمة الدولة أو المدجنون (المستأنسون) باتهام الإخوان المسلمين بأنهم تنقصهم ثقافة سياسية حقيقية وأنهم يطرحون أفكاراً أقل ما يقال عنها أنها جسورة على الصعيد المذهبي وشبهونهم ببعض مبتدعي قرون الإسلام الأولى.

وثاني المراكز الأربعة نجده في الوهابية السعودية. وهي أقدم من جماعة الإخوان المسلمين وإمكاناتها التباهي بأن لها تجربة حقيقية للحكم. فحتى نهاية القرن العشرين كانت الأصولية تعد بدعة لدى أشكال الإسلام السني الأخرى. وتم قبولها في الإسلام مع قيام المملكة الوهابية العربية السعودية غير أن الدعوة الوهابية لم تستمد أهميتها الفعلية إلا بنمو الموارد المتاحة للمملكة السعودية بفضل زيادة الدخل النفطي المطرد. وكان فيصل أكبر منظم للحركة الوهابية فضلاً عن صدق إيمانه، كان يرى في الدعوة الوهابية وسيلة لمحاربة الحركة القومية الناصرية. وهو الذي حدد محوري السياسة الدينية الوهابية: جعل المدينتين المقدستين بالحجاز مركز إعداد لرجال الدين المسلمين بالعالم أجمع ودعم الأعمال الدينية من مثل بناء المساجد في البلاد العربية والعالم بأسره بما في ذلك المغرب. ولقد ساندت الولايات المتحدة في الستينيات هذه الدعوة المحافظة التي اعتبرت خير وسيلة لمحاربة القومية العربية الشورية والشيوعية. وكان الإسلام آنذاك يبدو خير ضمان للمصالح السياسية والاقتصادية للغرب.

والدعوة الوهابية تكتفي بالإصلاح المتشدد ولا تولد في حد ذاتها اعتراضاً على المجتمع القائم ولكنها تخلق مناخاً يشجع نمو أشكال أخرى من الإسلام. وهي على نقيض حركة الإخوان المسلمين حركة من عمل العلماء. وهي تعتبر نفسها حركة تجديد للنظام الإسلامي التقليدي القائم على العلاقات بين رجال الدين وبين سلطة ملكية تستمع إلى نصائحهم. وهي تطمح بشكل علني تقريباً إلى إعادة إقامة خلافة لجميع المسلمين، ألا يحمل ملك المملكة العربية السعودية لقب خادم الحرمين الذي كان لقب الخلفاء. والحرمان الشريفان هما مكة والمدينة لكن قد تكون القدس كذلك.

والمركز الثالث للدعوة فهو يقع خارج العالم العربي مع أنه سني. إنه نتيجة إنشاء دولة مبررها الوحيد كان لم شتات المسلمين، وذلك هو باكستان. ورقم

أن مؤسسي هذه الدولة وريثة الإمبراطورية البريطانية بالهند لم يتصوروا والإسلام إلا باعتباره رمز ترابط طائفي إزاء الهندوس، إلا أن اختيار الإسلام يطرح مشكل العلاقات بين هذا الدين وبين الدولة. فمنذ البداية عبّر مولانا مودودي (1903 - 1979) عن المطالبة بتأسيس دولة مسلمة خالصة. ولقد حاول هذا المفكر المصامي أن يحدد إسلاماً «دكتاتورياً» على غرار الشيوعية أو الفاشية يكون أساسه سيادة الشريعة دون سواها. فتكون الدولة الإسلامية محكومة من قبل مسلم تقي «أمير أو إمام أو خليفة» يتم اختياره بإجماع الأمة وتساعد حاشية من المسلمين العلماء العدول. وتكون هذه الدولة سلطوية ولا يمكنها أن تعرف التعددية السياسية ولا صراع الطبقات.

إن التيار المودودي قريب جداً - على الصعيد العقائدي - من تيار الإخوان المسلمين الذي يرفض معه دور العلماء. ثم إنه قد أثر كثيراً في سيد قطب. وقد كان قريباً من نظام اللواء ضياء الحق ومن بعض منظمات المقاومة الأفغانية. وهو ليس الحركة الوحيدة المنبثقة عن الإسلام الباكستاني الذي نشأت عنه كذلك جمعيات دعوة متشددة ذات طابع بروتستانت نجل لها تأثيراً فعلياً لدى العمال المهاجرين المسلمين بأوروبا الغربية وفرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص. ومن مفارقات الأوضاع المعاصرة أن كثيراً من المسلمين من شمال إفريقيا قد تم إعدادهم في فرنسا من قبل جمعيات باكستانية قبل أن ينشروا هذه الدعوة في بلدانهم الأصلية.

وأما المركز الرابع للدعوة الإسلامية فهو مختلف كثيراً عما سبق فهو الشيعة الثورية. ولم يكن التيار الشيعي ظاهرة جديدة بل هو ثمرة تطور فقهي طويل. في البداية كان التشيع يعني التفاف كل المؤمنين حول شخص الإمام بسبب سلطته الشخصية المطلقة. كان الإمام من نسل علي بن أبي طالب صهر الرسول وابنه بالتبني(*) ولم يكن الأئمة معترفاً بهم من قبل ما أصبح يعرف فيما بعد بالسنة. وكان الخلفاء يضطهدونهم لذلك نشأ لدى الشيعة تقليد المعاناة والاستشهاد للذين تميز بهما هذا التيار الإسلامي. ولقد فضل الإمام الثاني عشر الاختفاء في ظروف غامضة في نهاية القرن التاسع. وهو عند المؤمنين الإمام المختفي والإمام المنتظر الذي سيعود فيملاً الأرض عدلاً في آخر الأزمان. وأصبحت هذه النظرة للإمامة مركز العقيدة الشيعية وسبب تعارضها مع السنة.

ويرى أهل السنة وأصحاب التيار المتشدد - المتمثل اليوم في الوهابية بشكل خاص - أن الإمامة إثم في حق الله إذ هي تشرك بالله شخصية لها سلطات إلهية تقريباً وذلك مايتعارض مع التوحيد الإسلامي المطلق. وإن اختفاء الإمام قد جعل وجود كل سلطة سياسية غير شرعية، وهذه النتيجة خلقت لدى الشيعة تيارين فكريين متعارضين تماماً: فمن ناحية نجد طمأنينة تدعو إلى إحجام المؤمنين الكامل عن الخوض في الحياة السياسية بسبب اللا شرعية هذه ومن ناحية أخرى نجد الحركة التي تطرح ضرورة محاربة اللاشرعية هذه المتمثلة في السلطات المستبدة.

وعبر العصور تكون إكليروس شيعي حقيقي متسلسل [على غرار ما عند الكاثوليك] وكان رجال الدين هؤلاء في الأصل يستجيون - كما هو الشأن لعلماء السنة - لضرورة تبيان الشريعة للمؤمنين ولإمامة الصلاة. ولقد أصبحت مدن الشيعة المقدسة بالعراق (النجف وكربلاء) وفي إيران (قم) جامعات مكلفة بإعداد رجال الدين هؤلاء الذين يمكن أن يكون عددهم ضخماً. ولقد اتخذ رؤساء هذا التسلسل، وآيات الله لأنفسهم تدريجياً سلطات خاصة في الأصل بالائمة. فهم يجتهدون في تأويل الشريعة لذلك يسمون بالمجتهدين وهم مرجع تقليد من قبل المؤمنين، ومايميز بينهم وبين الإمام المستر هو أنهم متساوون فيما بينهم وليسوا معصومين العصمة المطلقة. وهذا التطور تجسد في التأكيد على أن الفقيه هو نائب الإمام (المخفي) وفي هذا السياق وابتداء من نهاية القرن التاسع عشر دخل الفقهاء الحياة السياسية وحدثت الظاهرة نفسها بعد ذلك في العراق. وفي الحاليتين كان الصراع ضد التغلغل الغربي هو الذي يبرر هذا التطور.

وحدثت الخطوة التالية بالعراق في الستينيات. ففي وجه القومية العربية ومختلف أشكال الاشتراكية والشيوعية اضطر الفقهاء إلى التحرك وأعدوا مدونة مذهبية هدفها تقديم ردود لتحديات العالم الحديث. وتشكلت حلقة تفكير حقيقية بالنجف حول العراقي آية الله محمد باقر الصدر. كان فيها الإيراني آية الله الخميني الذي كان آنذاك بالمنفى وشخصيات أخرى مثل فضل الله الشيعي اللبناني الذي عاد بعد ذلك للاستقرار ببلايه. وكانت هذه المجموعة تحارب الرأسمالية والشيوعية على حد السواء وابتدعت لها اقتصاداً سياسياً إسلامياً

بصياغة نظرية سياسية جديدة تفضي إلى فكرة جمهورية إسلامية. وهذه النظرية المسماة بولاية الفقيه تبي تفوق الشريعة الإسلامية المطلق على كل الأعمال البشرية. ولا يمكن أن يتم تطبيقها إلا من قبل الأشخاص الأكفاء أي رجال الدين. ولقد أكد الخميني ذلك سنة 1970.

وانطلاقاً من هذه المطالبة الأساسية حدد الخميني وياقر الصدر الدولة الإسلامية باعتبارها شكلاً من أشكال الحكومة الإلهية الدستورية. فمن ناحية نائب الإمام (الذي سرعان ما سمي الإمام فقط) المعين من قبل مجلس خبراء من الفقهاء والذي هو رئيس الجماعة الإسلامية والتي تعطي الدولة التوجيهات الكبرى ومن ناحية أخرى سلطة حكومية لها مجلس قوى ورئيس جمهورية وعليها تطبيق التوجيهات التي يصدرها الإمام.

إن الشيعة الثورية تختلف كثيراً عن السنة. فقد أفلحت في تصور السياسة وفي وضع نمط مؤسسي متعاضد بينما يطرح الإسلام (السني) يوطوبيا مجتمع بلا سياسة. وهي من عمل رجال دين هم امتداد تاريخي لمذهب يعود إلى عديد القرون ولئن أحدثت قطيعة كبرى مع علماء الدين التقليديين في الإسلام. إن قوة الشيعة الثورية لا تكمن في قدرتها على تصور السياسة فحسب بل كذلك في قدرتها على استعمال كل المحتوى الانفعالي للدين الشيعي. ولقد اعتمد فريق الخميني على تجربة موسى الصدر في لبنان فاستأنف في العمل السياسي الدعوة إلى الاستشهاد في جو العصور الذهبية تقريباً. ولقد اعتمد الخميني على اللبس الموجود في لفظ إمام الذي قد يعني مجرد إمام الصلاة بالمسجد أو رئيس الجماعة الإسلامية فنصب نفسه كما لو كان الإمام المستتر نفسه دون أن يدعي ذلك جهاراً. فحصل على قوة هائلة من التعبئة السياسية التي مكنته من الإطاحة بنظام الإمبراطور الإيراني ومن خلق أول جمهورية إسلامية.

وأصبحت الثورة الإيرانية فيما بعد سنداً قوياً للإسلاميين السنة الذين رأوا فيها دليلاً على إمكانية غزو الدولة. غير أن الإسلام السني باعتباره منبثقاً عن إسلام متشدد يؤكد على وحدانية الله فإن ظهور الإمامة من جديد قد يشكل لدى أتباعه مشكلاً لاهوتياً عسيراً حله. لذلك كان للشيعة الثورية تأثير في العالم السني انحصر في المناطق التي لا تعرف الشيعة. أما في بلدان مثل سوريا

ولبنان فإن التحالف السياسي النفعي بين النظام البعثي العلوي وبين الثورة قد أدى على العكس من ذلك إلى مواجهة مسلحة بين شكلي الإسلام السياسي .

لم تكن الشيعة الثورية والإسلام السني فحسب، كما يزعمون، تجسيد «الأصالة الإسلامية» في وجه الأفكار والأشكال السياسية المستوردة من العالم الغربي (القومية - التحررية - الليبرالية - الاشتراكية) فهما منشقان كذلك على تقاليد الحضارة الإسلامية المتعارف عليها والتي يدينان الكثير من مظاهرها . ورؤيتهما المجموعية والمتسلطة وانتصاب كليهما في إيديولوجيا لا يبتقان عن مرونة الإسلام القديم ولا عن خصبه . إن مختلف التيارات الإسلامية باستثناء التيار الإسلامي السعودي تنحدر مباشرة مما أستمير من مذاهب غربية . فهي قد تبنت أشكاله وأضافت إليها محتويات إسلامية : فهي ترى أن التاريخ المعاصر هو فترة تأمر بتنوع الأشكال ضد الإسلام . وأن عمل الغرب إنما هو عمل «صليبين جدد» وما إسرائيل إلا تجسيد لخبث اليهود الشرير . والظاهرة الجديدة في بلاد الإسلام هي أن العداء للسامية الوافد من الغرب قد أصبح أحد العناصر المكونة للإسلام . إن المذهب الإسلامي الذي هو شكل من أشكال «العالم الثالث» يدعو هو أيضاً إلى النضال ضد الإمبريالية وإلى الحذر من الشرق والغرب على حد سواء . وهو تعبير عن الكبت المتولد عن إخفاقات التحديث واستحالة دخول مجتمع الاستهلاك على غالبية السكان .

مصر :

كان السادات في مصر يقدم نفسه باعتباره بطل السلام ويتعلق الحس الوطني المصري . وأخذ يهاجم علانية رؤساء الدول العربية الآخرين الذين كانوا قد أدانوه، كانت سياسته السلمية تلقى التأييد الشعبي غير أن القطيعة مع العالم العربي كان لها تأثير بالغ بعد سنوات النضال للعهد الناصري الذي كانت مصر أثناءه قد عرفت نفسها بصفتها زعيمة مجموع البلدان العربية .

ولئن أبدى الناصريون وقوى اليسار عداوة لهم لاتفاقيات كامب ديفيد فهم لم يكونوا يشكلون خطراً كبيراً على النظام . أما الإسلاميون الذين جاملهم السادات حتى ذلك العهد فقد أصبحوا يشكلون تهديداً حقيقياً . ففضلاً عن إدانتهم السلام مع إسرائيل كانوا يهاجمون بضراوة تغريب البلاد وفساد

المتفهمين من الانفتاح الاقتصادي .

ومنذ بداية السبعينيات تزايد نشاط المنظمات الإسلامية المتشكلة انطلاقاً من الجامعات . فكانت تقدم للطلاب خدمات تزايد عجز الجامعة يوماً بعد يوم عن تقديمها لهم . وقد أفلحت في السيطرة على المؤسسات الممثلة في قطاع الجامعات ومدت أنشطتها إلى المجتمع بأكمله . وحصلت الصحافة ذات الميول المؤيدة للإخوان المسلمين على الإذن بالصدور من جديد وصارت تمارس تأثيراً فعلياً على البلاد . وأصبح التيار الإسلامي جذاباً في بلاد ولدت فيها سياسة السادات والمصاعب الاقتصادية المتزايدة قلقاً حقيقياً . وفقدت الحكومة السيطرة التي كانت لها على المساجد وكثير من الوعاظ كانوا يدينون سياسة الحكومة . وكانت أشهر الخطب يتم نشرها بعد ذلك عبر أشرطة الكاسيت في كامل البلاد (فلئن كانت خير وسيلة نقل للقومية العربية هي الراديو بسبب انتشار أجهزة الترانزستور فإن الدعاية الإسلامية قد استعملت بتوفيق كامل أجهزة الكاسيت التي تزايد انتشارها) . وكانت أوائل إشارات الإنذار قد حدثت سنة 1974 ثم سنة 1977 مع المؤامرات العدوانية التي أعدتها مجموعات ذات ميول قطبية . وكان القمع فعالاً وتم تفكيك هذه المجموعات غير أن مجموعات أخرى تكونت في الخفاء .

والى جانب الصحوة الإسلامية عرفت الكنيسة القبطية تجديدًا عميقاً بتأثير من البابا شنودة . ولم تعد مستعدة لقبول وضع ثانوي يعطي لها إذا ما استجيب الدعوة للعودة إلى الشريعة الإسلامية . ولم تعد تقبل قوانين الدولة التي تمنعها من تشييد المباني بكل حرية . وشكلت معارضة متشددة لسياسة السادات الدينية بعد أن ضاعف من تنازلاته للإسلاميين إلى حد جعل الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع . وكان احتجاج الأقباط يلقي الدعم في الخارج خاصة من أمريكا الشمالية حيث كان عدد الأقباط المهاجرين في تزايد مطرد . وكان السادات قلقاً لانتقاص قيمة صورته بالغرب بفعل الأقباط وإلى جانب ذلك كان الإسلاميون يهاجمون مسيحي مصر متهمين إياهم بالتواطؤ مع «الصليبيين الجدد» الغربيين . ولقد خلق تزايد الحوادث الطائفية انزعاجاً عاماً بالبلاد التي باتت وحدتها مهددة .

واتهم السادات علناً البابا شنودة بأنه يسعى إلى تأسيس دولة قبطية طائفية في الصعيد وأعلن بأنه سيتصرف باعتباره رئيساً مسلماً لبلد مسلم. ومما زاد في غيظه أن شنودة منع الأقباط من الحج إلى القدس سابقية المدينة المقدسة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي ذلك مساس بسياسة تطبيع العلاقات البشرية مع إسرائيل والتي كانت سياسته.

وفي يونيو 1981 خلفت مواجهة بين مسلمين وأقباط في إحدى ضواحي القاهرة عدة ضحايا. وفي 3 سبتمبر 1981 أمر السادات بإجراء عملية شرطة واسعة انتهت باعتقال 3,000 معارض من مختلف النزعات من اليساريين ومن قدماء الوفديين ومن الإسلاميين، ووضع البابا شنودة في إقامة جبرية بأحد الأديرة وكانت الذريعة المستند إليها هي محاربة «الفتنة الطائفية» ولقد هدم السادات بعمله ذلك أحد أسس شعبيته المتأينة من إغائه النظام البوليبي لأواخر الفترة الناصرية. ودب القلق إلى الرأي العام الذي تخوف من صدور إجراءات أخرى من الرئيس. وعندئذ قررت المنظمة السرية «الجهاد» ذات الاتجاه القبطي تنفيذ عدوانها على السادات والذي أعدته منذ عدة أشهر. وكان الأمل أن يكون ذلك انطلاقاً لثورة شعبية ضد النظام. وقد تمكنت من إنشاء خلية من بعض عناصر الجيش واختارت أن تعمل في الاستعراض المقام لإحياء لذكرى 6 أكتوبر. وكان حكم إسلامي سابق قد حكم بكفر السادات واستحلال قتله. ونجحت العملية بشكل استعراضي أمام عدسات الإذاعة المرئية ومات الرئيس بعد ساعات من ذلك.

غير أن حركة التمرد التي قامت بالصعيد قد فشلت فشلاً ذريعاً. ودفن السادات بحضور عدد كبير من الشخصيات الغربية لكن الرؤساء العرب تغيبوا عن ذلك كما تغيب خاصة السكان المصريون. وفي ذلك تباين مثير مع جنازة سلفه. وكان الإحساس العام بمصر بعد موت السادات هو ارتياح عام لا بسبب إخفاق التمرد الإسلامي فحسب لكن كذلك بسبب القلق الذي أحدثته الإجراءات الأخيرة للرئيس الراحل.

ومارس نائب الرئيس رئاسة الجمهورية بالوكالة ولم يلبث أن تم انتخابه رئيساً. واستطاع خلق إحساس بالثقة بعد الفترة المضطربة التي عرفتها مصر.

بالإضافة إلى التعارض العقائدي بين العلمانية البعثية وبين العقيدة الرئيسية للإخوان المسلمين، فالتضاد بين الحركتين هورد فعل دفاعي من قبل الأغلبية السّنة (70٪) من سكان سوريا. فمنذ 1973 وأثناء وضع الدستور السوري الجديد الذي لا يشير إلى دين معين لرئيس الدولة. احتج الإسلاميون بعنف أجبر النظام على التقهقر وعلى جعل الإسلام دين الرئيس وجوباً.

ولقد أحس الإسلاميون بأن التدخل السوري في لبنان سنة 1976 إنما كان رغبة في خلق حلف سياسي بين الأقليتين المسيحية والعلوية، والنتيجة التي لم يتوقعها الحكم البعثي هو أن الإسلاميين تمكنوا من الحصول على الأسلحة من لبنان ومن إدخالها إلى سوريا مهربة. ومنذ 1977 استهدفت مؤسسات الدولة وحزب البعث إلى عمليات عدوانية، واتهم النظام آنذاك العراق بأنه منظم تلك العمليات. وبعد المصالحة المؤقتة بين الحزبين البعثيين أصبح العدو المتهم بها هو حركة الإخوان المسلمين.

وأصبحت الأزمة كبرى يوم 16 يونيو 1979 عندما هاجمت مفرزة فدائية إسلامية مدرسة المدفعية بحلب وقتلت 83 تلميذاً ضابطاً جميعهم من العلويين. ورد النظام بتكثيف القمع. كانت الحركة الإسلامية التي لا يُعرف الكثير عن بنيتها وعن تنظيمها تتمتع بمساندة قوية لدى السكان خاصة لدى كبريات مدن الشمال مثل حمص وحماة وحلب واللاذقية والتي تجد الحكومة البعثية صعوبة متزايدة في السيطرة عليها برغم مرايطة رجالها الدائمة بأسلحتهم، وأصبح الإرهاب عنصراً من الحياة اليومية وانزلقت البلاد إلى جو عنف شبيه بجو لبنان وكان العلويون والمقربون من السلطة والحزب والمستشارون السوفيت أو من بلدان الكتلة الشرقية هدف الأعمال العدوانية المميتة والتي كانت السيارات المفخخة كثيراً ما تستعمل فيها.

ودخلت الحكومة البعثية في صراع لا هوادة فيه ضد الإسلاميين ولم يكن رفعت الأسد أخو الرئيس وقائد فرق الدفاع شديدة الصلة بالحزب يتردد في ذكر ستالين مثلاً يحتذى على طريق القمع. وفي مارس 1980 وفي الذكرى السابعة عشرة للنظام، تمردت ثاني مدن البلد حلب لعدة أيام ودفعت لقاء ذلك عدة

مئات من القتلى . وضمت المعارضة القلمانية جهودها إلى جهود الإسلاميين غير أن خطابها القريب جداً من خطاب البعث لم تعد له قدرة كبرى على تعبئة الجماهير . أما المنظمات المهنية مثل نقابة المحامين التي كانت تؤيد الإسلاميين فقد تم حلها . وفي تدمير قامت فرق الدفاع يوم 27 يوليو 1980 بقتل 500 سجين سياسي معتقلين بالسجن . وفي باريس تم في ظروف غامضة يوم 21 يوليو 1980 اغتيال صلاح البيطار مؤسس البعث السابق ، المحترم من الجميع والذي كان بإمكانه تجميع أعداء النظام حوله .

ومع ذلك كان الأسد يكثر من الجهر بالعقيدة الدينية الإسلامية ويتهم أعداءه بتشويه معنى مذهب العلويين .

أما في السياسة الخارجية فإن سوريا البعثية قد تحالفت مع إيران الخميني ضد العراق . والواقع أن العلاقات بين الحكم العلوي ورجال الدين الشيعة يعود تاريخها إلى بداية السبعينيات ويعود الفضل في ذلك إلى وساطة الإمام موسى الصدر . وقبل استيلاء الخميني على السلطة تلقى العديد من رفاقه مساعدة مادية من سوريا ، بل إن الأسد قد عرض على الخميني لدى سفره إلى فرنسا أن يستقبله في سوريا كما يفسر الدعم الممنوح لخصوم الشاة بالرغبة في الانتقام من الإمبراطور الإيراني لمساندته إسرائيل ولسياسته المؤيدة للأمريكان في الوقت الذي كانت فيه سوريا ملزمة بإظهار عدائها للولايات المتحدة بسبب اتفاقات كامب ديفيد . ورأى الإخوان المسلمون السوريون في ذلك دليلاً على وجود مؤامرة شيعية نشطة في لبنان وسوريا وإيران على حد سواء . وكانوا يدينون إيران الخميني بشدة متهمين إياها بالتعصب الطائفي . أما حافظ الأسد فقد أكد من جانبه أن الحرب الأهلية السورية مؤامرة تحاك ضده من قبل كامل أعدائه أي العراق والأردن والولايات المتحدة وإسرائيل ، ويبدو أن الأردن التي ألغت حلفها المتميز مع سوريا للتقرب من العراق سنة 1968 قد قدمت مساندة مادية للإسلاميين السوريين .

وفي أبريل 1981 ، قتل 400 من سكان حماة انتقاماً لعدوان ضرب قرية علوية . وكانت سنة 1982 السنة الفظيعة وهي سنة ثورة حماه في شهر فبراير . فقد أطلق الإخوان المسلمون تمرداً عاماً يفترض فيه أن يمتد إلى كامل البلاد

غير أن المدن الكبرى الأخرى لم تتحرك. وبعد ثلاثة أسابيع من القتال استعاد الجيش وقوات البعث السيطرة على المدينة المخربة. ويقدر عدد ضحايا الممارك والمذابح التي تلت ذلك بـ 15.000 شخص. وأدى قمع حماه إلى انهيار الحركة الإسلامية التي لم تعد تشكل تهديداً للسلطة القائمة وتمكن البعث من البقاء في السلطة ومن إعادة النظام بالبلاد لكن ذلك تم لقاء إقامة نظام رعب حقيقي.

وما ميز هذه الحرب الأهلية السورية التي دامت ثلاث سنوات هي أنها لم تفتن إليها وسائل الإعلام الغربية بسبب منع الصحافة الغربية من دخول البلاد. أضف إلى ذلك أن الحركة الإسلامية لا تثير كثيراً من التعاطف لدى الرأي العام الغربي فلم تركز وسائل الإعلام على هذه الحرب. إلا أن عنف تلك المراحل واستعمال العمليات العدوانية والسيارات المفخخة قد تركت أثراً عميقاً في السياسة السورية. ولقد كان الأسد وأتباعه مقتنعين بأن الإسلاميين قد تلقوا المساعدة من عدة بلدان أجنبية فكانوا على استعداد لاستعمال نفس السلاح من أجل السير قدماً بسياساتهم.

العراق:

منذ منتصف السبعينيات تأكدت سلطة صدام حسين الشخصية رغم أن حسن البكر قد احتفظ برئاسة الجمهورية حتى عام 1979، وظلت مسألة الأكراد أهم المسائل. فالهجنة النسبية المستمرة منذ بداية السبعينيات قد تم نقضها برفض المستولين الأكراد قبول خطة الحكم الذاتي المحدود الذي اقترحه البعث. ولقد شعر الأكراد بأنهم في موقف القوة بعد تلقيهم المساعدة من إسرائيل والولايات المتحدة وإيران. واستؤنفت الحرب بضرارة في أبريل 1974. ولقد تمكن الجيش العراقي من احتلال السهول لكنه فشل في السيطرة على الجبال. فالأسلحة المضادة للدبابات والطائرات التي قدمتها إيران للأكراد والتي رافقها إرسال المستشارين العسكريين قد أفلحت في إيقاف تقدم الجيش العراقي. وأوشك النزاع أن يتحول إلى حرب معلنة بين إيران والعراق.

وأدرك صدام حسين الخطر فقرّر التفاوض مباشرة مع إيران وأعانت على ذلك الجزائر والسعودية. وكان اتفاق الجزائر لسنة 1975 نجاحاً للنظام

الإمبراطوري الإيراني، فقد اعترفت العراق برسم الحدود بشط العرب وفق القلعة (أكثر المناطق انخفاضاً بالوادي والذي هو مجرى النهر غالباً) وتعهد الطرفان بالكف عن مساعدة كل دولة معارضة الدولة الأخرى. وقبلت العراق بالكف عن تقديم طلبات حول الناطقين بالعربية في إيران وإيقاف مساعدتها لتمرّد ظفار بعمان.

واحترم البلدان الاتفاق بكل دقة. واستدعت إيران مستشاريها من الكردستان العراقي ورفضت تقديم أي عون للأكراد. وسرعان ما احتل الجيش العراقي المنطقة كلها وعرض عفو قبله 70٪ من المحاربين الأكراد بينما خرج الباقيون للمنفي أو احتفظوا ببعض بؤر المقاومة. ومنحت المنطقة حكماً ذاتياً محدوداً واعترف لها ببعض الحقوق الثقافية. وفي الوقت ذاته أفرغت المنطقة الحدودية مع إيران من سكانها الأكراد وأحل محلهم سكان عرب وعززت نسبة العرب في المناطق ذات السكان المختلطين كما أن جزءاً من الأكراد قد تم توطينهم بالقوة في المناطق العربية من البلاد. واستمرت حرب عصابات كردية متبقية من الماضي غير أن الانقسامات الداخلية أضعفتها بشكل بَيّن.

ويفضل الارتفاع الضخم للمائدات النفطية استطاعت الحكومة الدخول في مشاريع جبارة لتنمية رفع مستوى المعيشة. ولقد استطاعت العراق أن تأمل في منافسة مصر وفي أن تصبح القوة الأولى بالعالم العربي لما أوتيت من الماء والنفط والفضاء واليد العاملة الجيدة التدريب ولعدم وجود مشاكل اكتظاظ السكان برغم النمو الديموغرافي السريع.

وفي 16 يوليو 1979 انسحب البكر من الحياة السياسية وجمع صدام حسين مهام رئيس الجمهورية والأمين العام للقيادة القطرية للبعث ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة. ولقد أثار هذا الصعود الذي لا يقهر معارضة داخل الحزب غير أنها صفت بعد عشرة أيام باعتقال عدد من المسؤولين المهمين الذين تم إعدامهم أو إدانتهم بأحكام بالسجن قاسية. واتهم صدام سوريا بأنها ساندت خصومه مما نتجت عنه قطعة جديدة بين البلدين بعد التقارب القصير الذي أعلن عنه العام السابق بالقمة العربية ببغداد.

لقد سجل اتفاق الجزائر التحلي عن الراديكالية الثورية. وخير دليل على

ذلك هو التقارب مع العربية السعودية. ففي أبريل 1979 أبرم الطرفان اتفاقاً أمنياً، وتعهد صدام بالدفاع عن العربية السعودية في حالة تهديد سوفيتي وكذلك في وجه إيران الثورية. ويسجل هذا التطور رغبة صدام حسين في أن ينصب نفسه وريثاً لعبد الناصر على رأس الأمة العربية. ونجد لهذا الطموح صدى في مشروعه الخاص بالميثاق العربي الهادف لضمان أمن العالم العربي وفيه تفصيل لثمانية مبادئ أساسية وهي :

- رفض قبول قوات أجنبية فوق أراضي الوطن العربي .
- منع اللجوء إلى القوة بين البلدان العربية .
- واستعمال القوة ضد البلدان المجاورة للوطن العربي من أجل الدفاع عن العالم العربي .
- وتضامن كل البلدان العربية ضد أي عدوان .
- واحترام القواعد الدولية فيما يخص باستعمال المياه والمجال الجوي والأراضي من قبل أي دولة ليست في حالة حرب مع أي من البلدان العربية .
- والحياد وعدم الانحياز في النزعات الدولية .
- وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية من أجل الاعداد لوحدها السياسية .
- ومسؤولية العراق القومية مثلما يوضحه مشروع الميثاق هذا .

وهذه المبادئ الثمانية هي التعبير عن ابتعاد العراق التدريجي عن الاتحاد السوفيتي . ولقد وفرت الواردات النفطية والانفتاح على بعض البلدان الأولى وعلى فرنسا في المقام الأول - للعراق الاستقلال الاقتصادي الذي هو عماد إرادتها في الاستقلال السياسي (وذلك مالم يتمكن عبد الناصر قط من بلوغه) غير أنه يتحتم على العراق أن يواجه الشيعة الثورية في الداخل ثم جمهورية إيران الإسلامية بعد ذلك قبل أن يتمكن من تجسيد رغبة السيطرة هذه .

كان العديد من الشخصيات التي اعتقلت في يوليو 1979 من أصحاب المذهب الشيعي وهذا الحدث دليل على سخط المذهب الأكثر عدداً في البلاد (55٪ تقريباً) . ولقد كان حزب البعث العراقي في بداية تاريخه يتكون في أغليته من الشيعة غير أن عمليات القمع والخصومات الداخلية أدت إلى تناقص

عددتهم في الدوائر القيادية. وطبقاً للمنطق الذي لاحظناه في سوريا فإن الصراع من أجل السلطة وضرورة الإبقاء على الوفاء تقلصان المجموعة القيادية إلى نواة صغيرة تربطها بعضها ببعض علاقات تضامن عائلية وإقليمية وطائفية.

وفي الوقت نفسه الذي تقلص فيه دور الشيعة، داخل الحزب تأكدت المطالبات الشيعة الثورية في البلاد، وكان على رأسها بعض آيات الله بالمدن المقدسة بقيادة محمد باقر الصدر أهم رجال الحركة ومؤسس حزب الدعوة الإسلامية. ومنذ 1974 تعرضت هذه المجموعة للقمع واتهمت بنيتها في الإعداد لتمرّد ضد النظام. وفي فبراير 1977، تم قمع بعض الانتفاضات بكل قسوة وسقط العديد من القتلى في مدينتي النجف وكربلاء الشريفتين أثناء الاحتفالات بعاشوراء (ذكرى استشهاد الإمام الحسين) ثم إن الثورة الإيرانية بقيادة أناس تعلموا في المدن المقدسة أعطت دفعاً إضافياً للحركة برغم طرد الخميني من العراق في أكتوبر 1978. ثم أصبح القمع ضارياً سنة 1979 واستهدف العديد من عائلات رجال الدين. وتم طرد الشيعة الإيرانيين الأصل العديدين بالمدن المقدسة التي يقيمون فيها منذ أجيال ويقدمون جزءاً هاماً من رجال الدين، تم طردهم بالآلاف مما ترتّب عنه إضعاف كبير في المراتب الدينية. وفي أبريل 1980 وإثر محاولة فاشلة ضد طارق عزيز أحد الأعضاء الهاميين بالحكومة والذي كان مشنّعاً عليه بشكل خاص لأنه مسيحي تم إعدام آية الله باقر الصدر.

ولقد تمكن النظام من سحق التمرد بفعل الضربات المسددة لرجال الدين الشيعة (فبعض العائلات الدينية قد قضى عليها تقريباً) وعدم ترابط الطائفة الشيعية. ثم إن اندلاع الحرب بين العراق وإيران قد جعلت من الانتماء إلى الشيعة الثورية جريمة خيانة عظمى ومنعت من انبثاق الحركة من جديد.

الدول العربية في مواجهة الحركة الإسلامية:

وهكذا بلغت الموجة الإسلامية في مصر وسوريا والعراق ذروتها فيما بين عامي 1978 و 1982. ولقد تمكنت البلدان الثلاث من مواجهتها. فأما مصر فقد استطاعت الرد عليها بحد أدنى من العنف بفضل تقاليدھا الدستورية الموروثة عن القرن التاسع عشر رغم أن وحدتها الوطنية قد تأثرت من ذلك بالغ

التأثر. ولقد أفلح خلف السادات حسني مبارك كل الفلاح في الضرب على وتر قلق السكان لهذه الأهواء وتجنب تجاوزات أخطر بكثير. وأما النظامان البعثيان ذوا الشعبية الأضعف والتأييد الشعبي الأقل فقد استعملا العنف الثوري لمحاربة معارضة تتبجح بتجسيدها المجتمع الحقيقي أكثر من هذين النظامين البعثيين. ولقد أكملوا بناء الدولة لقاء قطيعة مع المجتمع المدني فخلقوا بذلك عراقيل جسيمة بخصوص المستقبل. ولئن أخفق الإسلاميون في الاستيلاء على الدولة فقد فرضوا عليها خطابهم. فحتى الأنظمة البعثية ضاعفت من العلامات الظاهرية لاحترامها الدين رغم تذكرها بتمسكها بالعروبة. فأصبح القادة البعثيون يحضرون الصلاة بالمساجد. وزادت الإشارات الدينية في الخطاب السياسي. كما أن النقاش الفكري قد تخلى عن الإحالة على الاشتراكية وعلى مختلف أشكال التقدمية لطرح مشكلة العلاقة بين أصالة الإسلام المفترضة وبين الحداثة الوافدة. أما في مصر فإن بعض الناصريين السابقين قد أجروا تقريباً مع الإسلاميين ملحين على الجانب العربي الإسلامي ومستعدين الصيغ العربية الإسلامية التي تخلى عنها الأصوليون.

أما في الممالك العربية فالمعارضة الإسلامية أقل قوة. فالقاعدة البدوية لهذه الأنظمة تبقى على نوع من الشرعية. والشيء الغريب هو أن كونها أقل تقدمية يصنفها ضمن الأصالة المنشودة بشكل أكيد أكثر من الأنظمة المنبثقة عن الثورات العربية. يستثني من ذلك المملكة العربية السعودية التي عرفت أزمة كبرى سنة 1979 عندما استولى بعض المتحمسين الحاليين بالعصر الذهبي على المسجد الحرام بمكة أقدس بقاع الإسلام وأعلنوا زعيمهم مهدي القرن الخامس عشر الهجري الذي بدأ (وفق حديث يقول بأنه يبعث على رأس كل مائة سنة مهدي يقود الأمة ويحارب أعداءها) وقضت السلطة السعودية خمسة عشر يوماً لاستعادة سيطرتها على المسجد الحرام وأما المهوروسون فقد تم إعدامهم جميعهم بعد ذلك. ولقد سببت هذه القضية ضرراً بالغاً للنظام السعودي الذي يقيم جزءاً من شرعيته على حماية البقاع المقدسة وليس من الممكن القيام بمطالبة إسلامية بالمعنى الضيق في العربية السعودية حيث إن المملكة تعلن أنها دولة إسلامية يمثل القرآن دستورها الوحيد ويتبوأ رجال الدين فيها دوراً هاماً في المؤسسات ويمارسون شرطة آداب فعلية. والمأخذ الوحيد

هو مهاجمة الطبقة الحاكمة التي يعيش بعض أفرادها عيشة لا تتلاءم والتزمت الرسمي. أما الشيعة الثورية فهم العدو المطلق لأن تقديس الأئمة مرفوض لدى الوهابيين الذين يرون فيه خيانة للإسلام. والسكان الشيعة المتجمعون على ساحل الخليج لا يمكنهم القيام علناً بشعائهم. ولما أرادوا الاحتفال بعاشوراء في نهاية نوفمبر 1979 بعد أن سرى فيهم حماس الثورة الإيرانية تدخلت الشرطة السعودية وقتلت 19 شخصاً.

ثم أعادت المملكة تأكيدها على دورها الإسلامي. واعتبرت أرضها مقدسة لوجود الحرمين الشريفين بها، حتى صارت هذه الأرض تشكل مسجداً واحداً ومنع الدين المسيحي برغم وجود عدد كبير من المسيحيين من بين العمال المهاجرين وتلقت الدعوة الإسلامية السعودية التشجيع الكبير ولقد رأي الكثير في ذلك وسيلة لمحاربة الأصولية.

الحرب العراقية الإيرانية:

إن الحرب العراقية الإيرانية تندرج في امتداد الصراع بين البعث العراقي والشيعة الثورية. صحيح أن الخلافات الحدودية حول شط العرب ومسألة السكان العرب بـإيران قديمة، إلا أن اتفاق الجزائر قد سجل تخلي العراق عن مزاعمها وكان صدام حسين قد أحترم التزاماته بكل دقة. ولقد أعطت الثورة الإيرانية تشجيعاً قوياً للحركة الشيعة بالعراق خاصة وأن الأفكار المطبقة في إيران بعد الثورة كانت قد وضعت في السنوات السالفة بمدن العراق المقدسة.

منذ فبراير 1979، تاريخ تولي الخميني السلطة تعددت الحوادث الحدودية متراوحة بين تبادل الرشقات النارية وبين القصف الحقيقي. ولقد أدى القمع الدموي الممارس ضد رجال الدين الشيعة بطهران إلى رفع الاحتجاجات المريرة. ولقد أولت إيران مشروع الميثاق العربي لسنة 1980 بأنه تعبير عن النية في إعداد حرب ضدها. وواصلت إيران تأكيد نيتها في تصدير ثورتها إلى كامل العالم الإسلامي وتساعد التوتر في أبريل 1980 بعد العدوان على طارق عزيز وإعدام باقر الصدر. وأذاعت طهران رسالة للخميني يهاجم فيها القومية العربية ويدعو إلى الإطاحة بصدام حسين.

«إن صدام وحكومته غير الشرعية يريدان العودة إلى الجاهلية [فترة الجهل

السابقة للإسلام] لترجيح سلطة العرب متجاهلين تأثير الإسلام، إن هؤلاء لا يؤمنون بالإسلام. . إن الشعب يعلم بأن المرحوم آية الله محسن الحكيم قد أصدر فتوى شرعية تقول بأن البعث حزب ملحد. [...] أيها الجيش العراقي التحق بشعبك كما التحق الجيش الإيراني بشعبه - إنك مسئول أمام الله. إن حركك للشعب الإيراني وإيران المسلمة لا يبرره أي عذر. أنها حرب ضد رسول الله، أو يقبل الجيش العراقي أن يحارب القرآن والنبي؟ إن إيران اليوم هي بلاد رسول الله. فشورتها وحكومتها وشرعتها إسلامية. إننا نريد إقامة دولة إسلامية تجمع العربي والفارسي والتركي والقوميات الأخرى تحت راية الإسلام⁽¹⁾.

وفي يوم 27 أبريل 1980 بثت إذاعة إيران خبراً غير صحيح بموت صدام حسين وبأنه أطيح به في انقلاب. وساند كلا البلدين معارضي البلد الآخر بينما تزايد العنف على الحدود. وفي 17 سبتمبر 1980 ألغت العراق اتفاق الجزائر واتهمت إيران بأنها لم تحترمه.

وفي 22 سبتمبر 1980 قامت العراق بهجوم مفاجيء ضد الأراضي الإيرانية وكان صدام حسين يشاطر رأي المبعدين السياسيين الإيرانيين الذين كانوا يعتقدون أن الصراعات السياسية بإيران والتطهيرات في الجيش قد أضعفت القوة العسكرية الإيرانية واعتقد بإمكانية نجاح حرب خاطفة على الطريقة الإسرائيلية يترتب عليها سقوط نظام الخميني. إلا أن الأبعاد الجغرافية والبشرية للمنطقة أهم بكثير، كما أن الجيش العراقي قد تلقى تكويناً على الطريقة السوفيتية المعتمدة على المدفعية والسوقيات على حساب السرعة. ثم إن القيادة العليا العراقية كانت، إلى ذلك، تسمي إلى تجنب الخسائر البشرية ولم تكن لها السيطرة التامة على الأجواء.

ولقد أحدث الهجوم العراقي في إيران صدمة وطنية. فتقاطر المتطوعون الوفاً على الجبهة. وسمحت تضحياتهم للجيش الإيراني بإعادة تنظيم نفسه وامتصاص الصدمة، ووقعت معارك التحام جسماً لجسم بالغة العنف في خرمشهر التي سقطت يوم 24 أكتوبر وفي عبادان وهما المدينتان الكبيرتان الإيرانيتان بمنطقة شط العرب، بينما فتحت جبهة جديدة في مناطق أكراد

إيران. ولئن تقدم الجيش العراقي على كامل القواطع بضعة كيلو مترات فإنه لم يستطع التقدم أكثر من ذلك منذ شهر ديسمبر. وعلى كل لم يكن لهذا الجيش إمكانات التغلغل في أعماق المجال الإيراني لمهاجمة مدن مثل طهران بعيدة جداً عن أماكن المعارك. وطيلة أهم جزء من 1981 تلخصت الحرب في تثبيت المواقع وفي سلسلة من الهجمات والهجمات المعاكسة المحلية. وفشلت محاولات الوساطة. وكان النظام الإيراني مستعداً لتكليف العدوان الذي كان هو ضحيته غالباً وطالب بعودة أراضي المحتلة وبتعويضات باهظة وبإسقاط نظام صدام حسين.

ومنذ نهاية سبتمبر 1981 قامت إيران بسلسلة من الهجمات القوية من أجل تحرير أراضيها. وكسر حصار عبادان وبدأت القوات العراقية في التراجع تحت وطأة الموجات البشرية من المتطوعين الإيرانيين الذين تمكنوا من الاستيلاء على مواقع عدة لقاء خسائر بشرية مخيفة. فلم تتبع الحرب الإيرانية العراقية نمط الحرب الخاطفة بل اتخذت شكل حرب الخنادق الشبيهة بالحرب العالمية الأولى وكان عدد القتلى ضخماً خاصة من الجانب الإيراني. فبينما كانت الحرب العربية الإسرائيلية قائمة على استهلاك متسارع للعتاد الحربي وعلى خسائر بشرية ضخمة فإن هذه الحرب الإيرانية العراقية كانت من أكثرها دموية منذ 1945.

وفي مايو 1982 كان الانتصار الإيراني فاستعادت مدينة خرمشهر يوم 24 مايو وتم أسر عدة آلاف من الجنود العراقيين. وحاول صدام حسين يوم 20 يونيو 1982 وضع حد للحرب بسحب جنوده إلى الحدود الدولية وبعرض عمل مشترك للمتحاربين ضد الإسرائيليين الذين قاموا باحتلال لبنان. ورفض الخميني هذه العروض. فقد كان يريد سقوط الرئيس العراقي مع لازمة تابعة هي إما إقامة جمهورية إسلامية بالعراق وإما تفكك الدولة العراقية على أساس عرقي وديني. وبدأت معركة العراق منذ صيف 1982.

حرب لبنان وتطور الصراع العربي الإسرائيلي

إعادة تشكيل قوي المواجهة:

كانت الحرب سبباً في عمليات انتقال كبرى للسكان داخل البلاد وخارجها. فقد هاجر أكثر من نصف مليون لبناني إلى البلدان العربية وبقية العالم. وتكونت منطقة صغيرة مسيحية متجانسة السكان تقريباً. وحاول الرئيس سركيس الوصول إلى تسوية سياسية وإلى استعادة سلطة الدولة. وأفلح في إعادة تكوين نواة جيش لبناني جديد. إلا أنه كان من نتائج الحرب ظهور نظام ميليشياتي. ورفضت الميليشيات نزع سلاحها المنصوص عليه في قمة الرياض وانتصبت في سلطات منافسة لسلطة الدولة وبلغ الأمر إلى تحصيل الضرائب وضمان عدد من الخدمات العامة. ولقد استفاد «أرباب الحرب» أو قادة الميليشيات استفادة كبرى من سلطتهم الجديدة للإثراء فلم تكن هناك أي فائدة في إعادة تنصيب الدولة.

أما موقف السكان فكان مزدوجاً فالميليشيات مقبولة لديهم باعتبارها أداة للدفاع عن الطوائف ضد الطوائف الأخرى ولأنها قامت مقام المنظمات السياسية التقليدية إلا أن الأموال التي تجبي لا يقبل بها السكان عن طيب خاطر. وتصرفهم هذا اعتبر مسئولاً عن استمرار الحرب. والأبطال الفعليون كانوا من جماهير السكان النشطين الذين واصلوا ممارسة نشاطاتهم المهنية برغم المخاطر الدائمة عند التنقل. ولئن كانت بيروت مقسمة إلى قطاعين طائفيين فإن الناس واصلوا الانتقال بين جزئي المدينة وكانت الطاقة والتزويد بالمياه مشتركين. كما كان المصرف المركزي يكفل رواتب موظفي كامل البلاد وكان النظام المصرفي يشكل إدارة حقيقية موازية لإدارة الدولة. ولقد قامت المعجزة اللبنانية على هذه الإرادة في الإبقاء على حياة يومية عادية برغم كل الأخطار.

اختلف التطور السياسي بالقطاعين. ففي البلاد المسيحية سيطر ابن بيار الجميل الأصغر بشير الجميل البالغ من العمر ثمانية وعشرين عاماً سنة 1976 على ميليشيا الكتائب التي تسمت منذئذ القوات اللبنانية. فقد أزاح سلطة أخيه الأكبر أمين الجميل السياسي التقليدي وقرر توحيد كل الميليشيات المسيحية

بالقوة. فاصطدم بموارنة الشمال بقيادة الرئيس السابق سليمان فرنجية. وفي يونيو 1978 قامت مفرزة من القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع بمهاجمة قرية إهدن واغتيال طوني فرنجية ابن الرئيس وزوجه وأبنائه. فكانت القطيعة كاملة. وسلك الشمال الماروني سياسته الخاصة به القائمة على العلاقات الممتازة بين عائلة فرنجية وعائلة الأسد. وفي يوليو 1980 قضى بشير الجميل على آخر ميليشيا مستقلة هي ميليشيا أنصار كميل شمعون الذي احتفظ مع ذلك بدور سياسي هام في المعسكر المسيحي. وأصبح المحرز المسيحي تحت سيطرة القوات اللبنانية الكاملة بقيادة شخص عنيف هو بشير جميل ذي الهيئة والسلطة الحقيقية. وعرف هذا القطاع نمواً اقتصادياً أكيداً حول ميناء جونبة، وأصبح دولة وسط الدولة، يعارض إعادة بناء الدولة الشرعية.

أما في القطاع المسلم فقد تزايد اختلال النظام. فزعيم الحركة الوطنية كمال جمبلاط اغتيل يوم 16 مارس 1977 في عملية عدوانية نسبت لسوريا. وحل محله ابنه وليد جمبلاط رجل حرب وسياسة عملياً، ولم تكن له طموحات والده. غير أنه كان حريصاً على ممارسة مسؤولياته على رأس طائفته واستطاع الدفاع عن مصالحها السياسية والإقليمية. وتفككت الحركة الوطنية تدريجياً بينما أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية المنظمة الوحيدة القادرة على إحياء إدارة مستقلة حقيقية شبيهة بإدارة القطاع المسيحي. ولم تلبث خدماتها الاجتماعية أن تطورت لصالح السكان الفلسطينيين في البداية، ثم شملت كامل القطاع المسلم. وكان تعزيز الوجود الفلسطيني أحد أسباب القلق لدى حلفاء الفلسطينيين من دروز وشيعة.

كانت الحرب الأهلية ستي 1975 - 1976 قد خفضت التوتر بالجنوب ثم إن عودة السلام المؤقت في باقي البلاد قد أعاد العنف إلى الجنوب، وصاند الإسرائيليون ميليشيات مسيحية على طول الحدود. والسوريون ملزمون باحترام «الخط الأحمر» الموازي لنهر الليطاني وإسرائيل تمنع وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. وعادو الفلسطينيون عملياتهم ضد إسرائيل، وكان الشيعة الضحايا الأولى للمواجهات بهذه المنطقة وبدأت ميليشياهم «أمل» تصبح حقيقة.

التحالفات السياسية الجديدة في الفترة من عام 1977 إلى عام 1980:

سعى القادة المسيحيون إلى النأي بعلاقاتهم مع سوريا بقدر ابتعاد الحرب الأهلية. وقد جعلوا من نزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية شرطاً لنزع سلاح ميليشياتهم. وأكد كميل شمعون أن المواجهة مع سوريا حتمية ما دام السوريون مصممين على البقاء بلبنان وأنهم أصبحوا بدورهم محتلين. وحيث إن سيطرة السوريين داخل قوة الردع العربية باتت واضحة يوماً بعد يوم فعلي المسيحيين التقرب من إسرائيل وإقامة تحالف جديد معها. كانت الاتصالات بالإسرائيليين قد بدأت سنة 1975. وفي أغسطس 1976 التقى رابين كميل شمعون على ظهر سفينة إسرائيلية بمرافأ جونبة، ثم كان دور آل الجميل بعد ذلك بقليل. ويسدو أن بير الجميل صرح بهذه المناسبة بأنه إنما استجند بالإسرائيليين مكرهاً ومجبوراً.

«بصفتي عربياً ومسيحياً ولبنانياً أشعر ببعض الحرج لاضطراري طلب المساعدة من رئيس الوزراء الإسرائيلي. فلقد احتدت لسنوات ضد إسرائيل ورأيت في تأسيس إسرائيل نذير شؤم لبلادي لأن لبنان كان سيضطر إلى المتصاص عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يهددوننا اليوم باستشارة السكان المسلمين ضدنا. لقد اعتبرت دوماً بأنكم معشر الإسرائيليين مصدر كل الشرور فسيبكم تغير لبنان، فأنتم مسئولون عن اختلال التوازن الديموغرافي الذي تسبب في تحطيم الدولة. غير أن العالم المسيحي تخلى عنا اليوم فلا أحد يحفل بنا. وبما أنني أريد أن أكون فخوراً بمواصلة العيش بلبنان فليس لي من خيار آخر غير التماس مساندتكم فأنتم الوحيدون الذين بوسعكم مدنا بالعون بكل سخاء»⁽²⁾.

زودت إسرائيل الميليشيات المسيحية بالأسلحة والمدرين، وسرعان ما لاحظ المسؤولون الإسرائيليون شخصية بشير الجميل وقرروا أن يقدموا أقصى ما يمكن من الدعم، وكان الخيار الإسرائيلي موضوع الخلاف بين سليمان فرنجة المناصر لسوريا والقادة المسيحيين الآخرين وسبب قطيعته مع الجبهة اللبنانية ثم بعد اغتيال ابنه سبب ثأره من أسيرة الجميل. ومنذ فبراير 1978 اصطدمت ميليشيا كميل شمعون مع قوة الردع العربية في منطقة بيروت. وكان

الخلاف الأساسي هو معرفة ما إذا كانت قوة الردع العربية تستمكن من الانتشار داخل القطاع المسيحي. والنزاع العربي الإسرائيلي قد فرض قلب التحالفات، ووجدت سوريا نفسها في عزلة بعد الحوار المصري الإسرائيلي خارج مؤتمر جينيف. وكانت تشاطر منظمة التحرير الفلسطينية معارضتها السادات. وتوجب عليها التقرب من «الفلسطينيين والتقدميين» ومعارضة المسيحيين الذين تحالفوا مع إسرائيل.

ولما وصل بيغن إلى السلطة قرر تعزيز روابطه بالقوات اللبنانية وعلى إثر عملية فدائية فلسطينية ذهب ضحيتها 37 إسرائيلياً غالبيتهم من المدنيين بتاريخ 14 - 15 مارس 1978 وقام الجيش الإسرائيلي بعملية اللطاني واحتل كامل الجنوب اللبناني حتى نهر اللطاني. وكان للإسرائيليين تفوق ساحق (فقد اشترك في العملية من 25 إلى 30 ألف رجل) وسرعان ما سيطروا على هذه المنطقة غير أنهم لم يفلحوا في سحق الفدائيين الفلسطينيين الذين تمكنوا من الانسحاب. أما الخسائر المدنية اللبنانية والفلسطينية فقد تكون بلغت 2,500 قتيل بينما اضطر أكثر من ربع مليون شخص إلى اللجوء إلى ما وراء النهر. ولقد أدان مجلس الأمن بشدة عملية اللطاني وأسس بقراريه 425 و 426 القوة المؤقتة للأمم المتحدة بلبنان المكونة من حوالي 4,000 رجل وتتضمن وحدة فرنسية. وكان على هذه القوة إعادة الأمن ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان إعادة بسط سلطتها الفعلية بالمنطقة (وقد رفع عدد أفرادها إلى 6,000 في مايو 1978 وإلى 7,000 سنة 1982).

وفي 13 يونيو أكمل الجيش الإسرائيلي الانسحاب بينما اتخذت قوة الأمم المتحدة موقعها في جنوب لبنان. ووفقاً للخطة الإسرائيلية المعدة مسبقاً يُترك «حزام أمني» يتراوح عرضه من 5 إلى 10 كيلو مترات على طول الحدود لميليشيا سعد حداد المسيحية بمساعدة إسرائيل وتمويلها والمكونة جزئياً من الشيعة، وفي أبريل 1979 أعلن سعد حداد دولة لبنان الحر في منطقة سيطرته من أجل إظهار قطعيته مع الحكومة اللبنانية الشرعية. ولم تكن علاقاته بالقوات اللبنانية أفضل وكان بشير الجميل صنيعاً إسرائيليين ومنافساً مكنناً. واستمرت الحرب في السنوات التالية وتحالف الجميع ضد قوة الأمم المتحدة والفلسطينيون يريدون استعادة مواقعهم والميليشيا المسيحية وإسرائيل تمنعان

الجيش اللبناني من التمرکز في هذه المنطقة. وكانت الغارات الإسرائيلية عديدة وكذلك المعارك المحلية بين الميليشيا المسيحية وقرى المنطقة.

وبدءاً من يوليو 1978 تزايدت المواجهات بين الجبهة اللبنانية وبين الجيش السوري عنفاً. وبلغ الصدام أوجه بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وسعت سوريا للحصول على إنهاء الحلف القائم بين الميليشيات المسيحية وإسرائيل وقامت بقصف القطاع المسيحي من 23 سبتمبر إلى 24 أكتوبر متسببة في خسائر فادحة وخسائر مدنية كبيرة. وأفضت وساطة سعودية في نهاية أكتوبر إلى مؤتمر بيت الدين الذي أكد مبادئ قمة الرياض ومهمة قوة الردع العربية. غير أن سوريا لم تفلح في بسط سلطتها على المنطقة المسيحية. وتؤكد التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية. وانهقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر بدمشق في يناير 1979 وأدان اتفاقيات كامب ديفيد وقرر مراعاة الأردن ما بقيت بمنأى عن سياسة كامب ديفيد.

لبنان والصراع العربي الإسرائيلي:

في الأشهر الأخيرة من سنة 1980 تغير الوضع الإقليمي لصالح سوريا فقد وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في أكتوبر 1980 معبرة بذلك عن مدى خيبة أملها من السياسة الأمريكية؛ فتلقت مساعدة إضافية من الاتحاد السوفيتي الذي امتنع عن إدانته بالأمم المتحدة لتدخله في أفغانستان. وتمكنت من إعادة تكوين جبهة عربية للصمود حولها بحصولها على مقاطعة القمة الحادية عشرة بعمان التي كانت ستشهد انتصار الخط المناصر للعراق. وضمّت جبهة الصمود العربية لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي (25 - 27 نوفمبر 1980) وهددت الأردن بمواجهة مسلحة إذا ما واصلت دعمها الإخوان المسلمين السوريين ولم تعلق عملياتها إلا بفضل وساطة سعودية (ديسمبر 1980) أدت إلى اعتراف المملكة بمصالحها، ومن جهة أخرى يبدو أن مصاعبها الداخلية قد خفت مؤقتاً.

ولما أخذ بشير الجميل في نهاية 1980 يتحدي السوريين في البقاع ذاتها

محاولاً التمرکز في زحلة بعد أن ضمن لنفسه السيطرة على المناطق المسيحية، كان حافظ الأسد على استعداد لمواجهة ما كان يعتبره خطراً جليلاً على أمن سوريا فإما أن حلفاء إسرائيل المسيحيين سيأخذون السوريين من خلف في حالة هجوم إسرائيل وإما أنهم سيحصلون من الإسرائيليين على إذن تعدي «الخط الأحمر». وظل العدوّان يرقب أحدهما الآخر شهرين قبل أن يتحاربا مباشرة في شهر مارس 1981. وفي غرة أبريل حاصر الجيش السوري زحلة بينما استؤنفت المواجهات في منطقة بيروت. وفي نهاية أبريل كانت الغلبة للسوريين فاستولوا على المرتفعات المطلّة على البقاع وعلى المحرز المسيحي مما مكن مدفعيتهم من ذلك كامل المنطقة.

وفي إسرائيل قررت حكومة بيغين مد يد العون لحلفائها المسيحيين للإبقاء على التوازن بين الأطراف المتصارعة. وفي 28 أبريل 1981 أسقط الطيران الإسرائيلي مروحتين سوريّتين في البقاع متتبعاً الاتفاقات الضمنية بخصوص «الخط الأحمر»، وردت سوريا في الحال بوضع شبكة كثيفة من بطاريات الصواريخ المضادة للطيران بالبقاع، مشككة في التفوق الجوي الإسرائيلي فوق لبنان، وأراد بيغين أن يضرب في الحال لتحطيمها غير أن الأحوال الجوية منعت ذلك. وتدخلت الولايات المتحدة وأرسلت وسيطاً هو دبلوماسي أمريكي أسرته لبنانية الأصل ونعني به فيليب حبيب.

وجدت إدارة ريغن الجديدة نفسها في خضم عودة الحرب الباردة بتدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان فأولت الوضع بالشرق الأوسط في علاقة مواجهة بين الشرق والغرب. فسعت تحت إدارة وزير الخارجية الكسندر هينغ إلى إقامة إجماع استراتيجي لكامل بلدان المنطقة ضد التهديد السوفيتي محاولة بذلك العودة إلى السياسة التي فشلت في بداية الخمسينيات. وكانت الفكرة تتمثل في تقريب الدول العربية «المعتدلة» من إسرائيل في إطار هذا التعاون. ولقد أبرمت مذكرة من الوفاق الاستراتيجي السري بين إسرائيل والولايات المتحدة. وأسرع الإسرائيليون بنشر ذلك مما أسخط الأميركيان، كما أن الاتفاق الاستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية قد يمكن فيما بعد من تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. وإذ أدى كامب ديفيد إلى قطع علاقات الثقة مع سوريا فإن هذه البلاد عُدّت العقبة الكأداء هي ومنظمة التحرير الفلسطينية

في طريق السياسة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في استئناف الحرب بالشرق الأوسط وظنت أن عملاً سياسياً سيكون كافياً لجعل سوريا تتقهقر. ذلك هو فحوى الرسالة الموجهة من ريغن إلى بيغن يوم 3 مايو 1981.

«من المهم الآن معرفة أن أيةبادرة ترمى إلى تقليص النزاع يتم تشجيعها التشجيع المطلق. أضف إلى ذلك، أنه ينبغي القيام بكل شيء لمنع السوفييت من بسط نفوذهم في الشرق الأوسط. وهم الآن يضاعفون جهودهم من أجل التسلل إلى المنطقة ولعب دور هام فيها. واعتقد أنكم تتمنون مثلي إعاقه هذه الجهود.

«وإننا نشاطر الرأي كلية بأن سوريا قد تجاوزت مؤخراً عتبة معينة وينبغي أن تُصد وعلينا العودة إلى الوضع الراهن. لكن يا سيادة رئيس الوزراء أنا على يقين تام بأن علينا استعمال كل الوسائل لإيجاد حل سلمي لهذا المشاكل⁽³⁾.»

وتباطأ الأسد بشكل لبق بينما ضاعف بيغن الغارات الجوية على جنوب لبنان لإظهار صلاته (إذ كانت إسرائيل في خضم الحملة الانتخابية) وأطلق الهجوم ضد المفاعل النووي العراقي. «تموزه» (9 يونيو 1981) دون استشارة الولايات المتحدة. ولئن كسب رئيس الوزراء الإسرائيلي الانتخابات فإنما تم ذلك باعتماده على الجناح اليميني لحزبه (وأصبح أريال شارون وزيراً للدفاع) بينما حصل الأسد على انسحاب القوات اللبنانية من سهل البقاع بفضل وساطة سعودية وأبقى بها صواريخه. وفي يوم 5 يوليو تعهد بشير الجميل أمام الرئيس سركيس بإيقاف علاقاته مع إسرائيل. واستؤنفت المعارك في الجنوب. وإثر قصف أت من منطقة سعد حداد المحصورة ضد منطقتهم رد الفلسطينيون بأن قصفوا بدورهم منطقة الجليل الإسرائيلية فهاجم الطيران الإسرائيلي بيروت الغربية لقصف مقار القيادات للمنظمات الفلسطينية وتسبب في العديد من الضحايا (حوالي 300 قتيل أغلبهم من المدنيين اللبنانيين) وزاد القصف الفلسطيني ضراوة ضد الجليل الذي سلك جزء من سكانه اليهود طريق الهجرة. وأعيد فيليب حبيب إلى المنطقة فتفاوض مع أجل وقف شامل للقتال بين الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية رسمياً، لكنه في الواقع كان بين منظمة التحرير وإسرائيل (24 يوليو 1981). ولأول مرة اضطر الإسرائيليون إلى

الاعتراف ضمنياً بوجود المقاومة الفلسطينية وجوداً سياسياً وذلك ما يشكل مجازفة في المستقبل. وبطبيعة الحال بقي الخلاف حول محتوى وقف إطلاق النار هذا: فالإسرائيليون يرون أن هذا الاتفاق رغم أنه أبرم مع الحكومة اللبنانية فهو يشمل إيقاف كل نشاط معاد لإسرائيل في كل مكان من العالم أما منظمة التحرير الفلسطينية فإنها ترى أنه يخص لبنان بشكل خاص ويظهر ذلك رغبة المنظمة الفلسطينية في المشاركة في استئناف عملية السلام بقيادة الولايات المتحدة.

خطة سلام أم خطة حرب:

في يوم 7 أغسطس 1981 اقترح الأمير فهد ولي عهد العربية السعودية خطة سلام للشرق الأوسط تقوم على قرارات الأمم المتحدة وعلى ضغوط أمريكية على إسرائيل. ولقد صرح صاحب هذه الخطة إثر ذلك:

«إن مجموع السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط لا تستجيب لطلباتنا خاصة فيما يتصل بمسألة فلسطين وحقوق شعبها الوطنية. ولقد قلت - وأكرر - أنه باستثناء قضية حقوق الشعب الفلسطيني لم يقم أي خلاف بيننا وبين مختلف الإدارات الأمريكية. وليس ذلك بالخلاف الهين إذ هو مرتبط بأمن منطقتنا واستقرارها وهو بالتالي مرتبط بالمصالح الأمريكية. وإنني لا أفهم كيف أن مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدعمها السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل تقبل تعريض علاقاتها ومصالحها بالامة العربية للخطر الدائم. بينما تستمر إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية وأراض عربية وتقيم المستعمرات وتنتزع ملكية الأراضي وتقتل الأبرياء بالأسلحة الأمريكية التي تمهدت بعدم استعمالها لأهداف هجومية وعدوانية.

«[...]. وإن ما يزيد في أسفنا هو تمسك الولايات المتحدة باتفاقيات كامب ديفيد، والحال أن فشلها واضح... [...] إن كل محاولة لا يكون هدفها إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة لا يمكنها إلا أن تجلب المزيد من الاضطرابات والمجازر والتخريب كما هو الشأن في لبنان.

«[...]. ثمة عدد من المبادئ التي يمكن أن تتخذ أساساً للوصول إلى

نسوية عادلة. وهذه المبادئ هي المبادئ التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة وأعدت تأكيدها أكثر من مرة في السنوات القليلة الأخيرة:

«(1) انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 بما في ذلك القدس العربية.

«(2) تفكيك مستعمرات الاستيطان التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.

«(3) ضمان حرية العبادة وحرية إقامة شعائر كل الديانات في الأماكن المقدسة.

«(4) الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني (في العودة) وتعويض أي فلسطيني لا يرغب في هذه العودة.

«(5) وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر.

«(6) تأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

«(7) الاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش في سلام.

«(8) تكفل الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء تطبيق هذه المبادئ..

«وكما قلت آنفاً فإن المبادئ التي ذكرتها ليست ثمرة خيالي بل ثمرة القرارات التي تبنتها الأمم المتحدة إما في مجلس الأمن وإما في الجمعية العامة، ومن الممكن جمعها في قرار واحد يبنه مجلس الأمن فيصبح إطاراً لنسوية عادلة وشاملة معروفة ولا تتطلب كثيراً من الجهد. وإن تحقيق هذه النسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة وضرورية.

«(1) إيقاف المساندة الأمريكية اللا محدودة لإسرائيل.

«(2) وضع حد للصلف الإسرائيلي الذي يجسده مناحيم بيغن في أبشع أشكاله ويتحقق هذا الشرط الثاني حالما يتحقق الشرط الأول.

«(3) الاعتراف بالعامل الفلسطيني الذي هو مثلاً أكدته السيد ياسر عرفات، العامل الرئيسي في معادلة الشرق الأوسط.

«والكلام عن مسئولية الولايات المتحدة بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي لا يعني مع ذلك دول أوروبا الغربية من مسئوليتها الخاصة [...] فمصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لها الأهمية والحيوية ذاتها التي للولايات المتحدة. ولطالما سمعنا عن عمل أو مبادرة أوروبيين غير أننا لم نلمس نتائج ملموسة محددة حتى يومنا هذا. إن دور أوروبا ينبغي - في رأيي - أن يظهر في اتجاهين اثنين: في اتجاه الشرق الأوسط من جهة ومن جهة أخرى في اتجاه الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الرئيسي في الحلف الأطلسي وزعيمه العالم الحر»^(١).

إن خطة العهد التي اتسمت بالحذر في صياغتها لا تذكر منظمة التحرير الفلسطينية صراحة ولا تتحدث عن الاعتراف بإسرائيل إلا ضمناً. فرفضها السادات في الحال، غير أن القوى الغربية أبدت اهتمامها بما بدا لها انفتاحاً حقيقياً من جانب العالم العربي. ولقد عزز موت السادات هذا الاهتمام إذ أنه أظهر أنه لم يعد بالإمكان تأميل أي شيء من اتفاقات كامب ديفيد. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية منقسمة حول قبول خطة عهد أو عدم قبولها. كان عرفات وقيادة فتح مؤيدين لها، غير أنهم واجهوا عداوة جبهة الرفض السابقة. وهي عداوة متوقفة. ومن المعلوم أن هذه الجبهة قد عادت فاندمجت في المنظمة. كما أن الخطة أثارت سخط جزء من إطارات فتح ذاتها. وحيث إن هم عرفات الأول هو الحفاظ على وحدة المقاومة فإنه قد اتخذ موقف التهدة.

كانت سوريا أكبر عدو للخطة؛ فالسلام مع إسرائيل، في رأي الأسد، لا يمكن أن يكون إلا على أساس تغيير ميزان القوى بالمنطقة، صحيح أن العرب يستطيعون استرداد الأراضي لكن ليعشوا باستمرار تحت تهديد عودة هجومية من قبل إسرائيل. إن التسوية الحقيقية لا يمكن أن تكون إلا بوجود توازن للقوى وردع متبادل لا يجعلان العالم العربي يعيش في ظل تفوق إسرائيلي. وهو يرى أن السادات لم يفاوض بل استسلم ليس إلا. وظهر الرئيس السوري بمظهر الكفيل لكامل مصالح العالم العربي فاعتبر أن المسألة الفلسطينية جديدة بشكل لا يمكن معه تركها بين أيدي الفلسطينيين. فمنذ أمد بعيد اتهم عرفات بأنه مستعد لقبول تسوية جزئية تترك سوريا وحدها في مواجهة إسرائيل. ورفض الذهاب إلى قمة فاس العربية الثانية عشرة يوم 25 نوفمبر 1981 وأجبر منظمة

التحرير الفلسطينية على رفض الخطة السعودية بمساندته المعارضين لعرفات .
وقررت القمة تأجيل اجتماعها بعد يوم من المؤتمر .

واغتتم بيغين البلبلة في العالم العربي لضم الجولان المحتل (يوم 14
ديسمبر 1981) في وقت كان انتباه العالم فيه مشدوداً إلى الأزمة البولندية .
وبرر أول ضم إسرائيلي خارج أراضي فلسطين الوصاية برفض سوريا التفاوض
مع إسرائيل مؤكداً أن ذلك لا يتعارض مع القرارين 242 و 338 . واعتبر الأسد
أن هذا الضم هو دليل على أن إسرائيل تريد دفعه إلى الحرب في وقت ليس
ميزان القوى في صالحه . واكتفى بالحصول على إدانة دولية للضم واحترام
وقف إطلاق النار بالجولان بكل دقة . وقررت الولايات المتحدة رمزياً تعليق
تطبيق مذكرة الوفاق الاستراتيجية مع إسرائيل . ولإظهار استقلال قرار إسرائيل
ألغاه بيغين في الحال .

في بداية عام 1982 كان لدى الجميع إحساس بأن حرباً كبرى جديدة
كانت يعد لها . وكان السؤال يدور حول معرفة إن كانت هذه الحرب ستندلع
قبل جلاء إسرائيل عن سيناء أو بعده . ولقد ساندت الولايات المتحدة حسنى
مبارك بنية تعزيز موقف الرئيس المصري الجديد بينما توالى فترات حرجة كبرى
عديدة . فبعد الجلاء عن سيناء لم تعد المسألة سوى مسألة تواريخ . فحكومة
بيغين الثانية كانت يسيطر عليها «الصقور» ، ففضلاً عن بيغين ذاته كان وزير
الخارجية إسحاق شامير وخاصة وزير الدفاع آريال شارون من أنصار التدخل في
لبنان . وكانت الأهداف متعددة : فينبغي التخلص من وقف إطلاق النار مع
الفلسطينيين ومن مسألة صواريخ البقاع المحرجة وهما قد ظهرتا دليلاً على فشل
السياسة الإسرائيلية . بل إن المشروع يطمح إلى أكثر من ذلك فهو يرمي إلى
القضاء نهائياً على المقاومة الفلسطينية على المسرح السياسي وإلى التمكن من
ضم آخر الأراضي المحتلة بطريقة أو بأخرى وفي أبريل 1982 أظهرت
مظاهرات شعبية ضخمة قوة الشعور الوطني بالصفعة وقطاع غزة . وكان
للإسرائيليين الوهم نفسه الذي كان للفرنسيين سنة 1956 بخصوص الجزائر .
فقد اعتقدوا أن منع التعبير عن الشعور . الوطني في الداخل والخارج سيكون
كافياً للقضاء على هذا الشعور وأخيراً لم يكن الشق اللبناني أقل أهمية :
فبضمان انتصار القوات اللبنانية في لبنان والحصول على اتفاق سلام ثان بعد

اتفاق كامب ديفيد سيتأكد التفوق العسكري والسياسي الإسرائيلي بالمنطقة .

أما في لبنان فقد كان بشير الجميل يدفع الإسرائيليين إلى التحرك ويضمن لهم مشاركة رجاله في المعركة خاصة في معركة بيروت القادمة . وسيصحب النصر العسكري انتخابه لرئاسة الجمهورية . ولقد أدرك الرئيس سركيس استحالة استعادة سلطة الدولة الشرعية في وجه القوات اللبنانية التي كانت دولة داخل الدولة ، فاقترح دمج الدولتين في دولة واحدة حلاً للنزاع وساند ترشيح بشير الجميل للرئاسة .

وفي الولايات المتحدة لقيت أطروحات إسرائيل قبولاً حسناً من قبل وزير الخارجية أليكسندر هيج الذي كان يرى أن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية هما العقبتان الرئيسيتان لتكوين هذا الاتفاق الاستراتيجي المعادي للسوفييت الذي كان يدعو له منذ بداية إدارة ريغن . وعلى إثر محادثات بين هيج وشارون ، كان هذا الأخير مقتنعاً بأن الأمريكان أعطوا الإذن الضمني لعملياتهم المرتقبة وأن هيج سيفعل كل شيء داخل الحكومة الأمريكية من أجل الدفاع عن العمل الإسرائيلي .

أمام هذا الخطر لم يكن الوضع مواتياً لمنظمة التحرير الفلسطينية ؛ فقد كانت علاقاتها بسوريا متوترة . كما أن نمو الدولة التي شكلها الفلسطينيون . ونماسك الحركة الوطنية قُضى عليه . والأخطر من ذلك هو أن أحزاب اليسار التي كانت تجتذب الكثيرين من الشيعة قد باتت تواجه منافسة أنشط في حركة أمل بقيادة نبيه بري منذ عام 1980 ، وتعززت الميليشيا الشيعية عدداً وعسكرياً وحاولت السيطرة على طائفاتها وحاربت المنظمات اليسارية المنخرطة في الحركة الوطنية . وكان هدفها الحصول على تعديل توازن السلطة بلبنان لصالح الشيعة (وبالتالي على حساب المسيحيين وعلى حساب السنة كذلك) وهكذا كسبت المعارضة للفلسطينيين شعبية لدى الشيعة . وأصبحت المقاومة الفلسطينية تقريباً سمكة خارج الماء في لبنان .

ومابقي هو انتظار الاستفزاز الأخير . وتم ذلك يوم 3 يونيو 1982 بمؤامرة ضد سفير إسرائيل بلندن . وتم التعرف في الحال على المسؤولين عن المؤامرة وأعتقلوا فكانوا مفرزة من مجموعة أبي نضال عدو منظمة التحرير للدود والذي

كان آنذاك يتلقى المساندة من العراق التي كانت في حربها ضد إيران ستفيد من تحويل الأنظار إلى سوريا حليفة إيران. ومنذ يوم 4 يونيو ضرب الطيران الإسرائيلي مواقع فلسطينية مختلفة بجنوب لبنان وبيروت وردت المدفعية الفلسطينية بقصف الجليل وفي يوم 6 يونيو دخل الجيش الإسرائيلي لبنان إلى ما وراء الحزام الأمني.

إسرائيل في لبنان

الهجوم الإسرائيلي:

تقدم الجيش الإسرائيلي وفق ثلاثة محاور كبرى: (1) بمحاذاة الساحل وبدعم من الأسطول الإسرائيلي الذي كان يجري عمليات إنزال صغيرة. (2) القاطع الأوسط من أجل تنظيف منطقة جيوب المقاومة وإجراء الربط بالساحل. (3) القاطع الشرقي بمواجهة البقاع والجنود السوريين. في الأيام الثلاثة الأولى كان الاعتقاد بأن الأمر مجرد معاودة لعملية الليطاني. لكن عملية «السلام للجليل» كانت لها أهداف أخرى رغم أن جزءاً من الوزارة الإسرائيلية يبدو أنه لم يتم إعلانه إلا بعد سلسلة من الأمور الواقعة. كان التفوق العسكري الإسرائيلي ساحقاً فمنظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها لم يكن لهم سوى خمسة عشر ألف رجل تقريباً في مواجهة جيش يعد ستة أو سبعة أضعاف ذلك وكان أفضل تدريباً ويمتلك قوة نار جارية وتفوقاً جواً كاملاً. ولقد أحجم الشيعة والدروز عن محاربة الإسرائيليين وتركوهم يستولون على مناطقهم مستقبليين إياهم بالترحاب. كما أن الجيش السوري حاول حتى النهاية تجنب القتال.

لم تكن قوة الأمم المتحدة بجنوب لبنان تستطيع إبداء أية مقاومة لممرور الجيش الإسرائيلي بينما طالب قرارا مجلس الأمن 508 و 509 بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان. أما على الساحل فإن القوات النظامية الفلسطينية قد تم تفريقها بكل سهولة لكن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أبدت مقاومة مستمته استمرت عدة أيام فبدأ الإسرائيليين أن حرب المدن ستكون صعبة. أما في القطاع الأوسط فإن العناصر الفلسطينية المتشرة واصلت القتال بفعالية متفاوتة.

وبدأ من 9 يونيو، ومن أجل مواصلة ضمان التقدم إلى ما وراء جنوب لبنان قام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة الجيش السوري، وبعد معارك طاحنة اضطر السوريون للتقهقر في تماسك. واغتنم الطيران الإسرائيلي فرصة القتال فحطم في عملية جريئة منصات الصواريخ بالبقاع كما أن معركة جوية تمخضت عن القضاء على جزء كبير من الطيران السوري. وعلى إثر معركة ضارية بالدبابات جرت على الطريق الرابطة بين دمشق وبيروت يوم 11 يونيو أبرم وقف لإطلاق النار بفضل وساطة فيليب حبيب الذي أكد للأسد أن ريغن يؤيد انسحاباً فوراً للإسرائيليين. ولئن تقهقر الجيش السوري أمام الإسرائيليين فإنه لم ينهار والأهم من ذلك. هو ما أغفل في الإبان، أنه ظل متمركزاً في جزء من أراضي لبنان. وفي 13 - 14 يونيو تم الوصل بين الجيش الإسرائيلي والقوات اللبنانية وبدأ حصار بيروت. ودفعت معركة جديدة، تلاها وقف لإطلاق النار من 22 إلى 25 يونيو، دفعت بالسوريين بعيداً عن العاصمة اللبنانية.

يبدو أن المسئولين الإسرائيليين لم يرسّموا مسبقاً خطة محددة لحصار المدينة. فلقد كان شارون واثقاً من أن سرعة الهجوم الإسرائيلي وصدمته ستكونان من القوة بحيث إن الفلسطينيين سينهارون سريعاً ويمكنون القوات اللبنانية من سرعة الاستيلاء على بيروت الغربية. لكن مقاومة المخيمات الفلسطينية والمعركة حول بيروت قد أعطتا المدافعين عن المدينة الوقت لتمالك أنفسهم، بينما رفض بشير الجميل المشاركة برجال في المعارك رغبة منه بعدم الظهور بمظهر العميل لإسرائيل وحتى يضمن بقاء لبنان ضمن العالم العربي. لكنه على العكس من ذلك أدخل عناصر من القوات اللبنانية في منطقة الدروز محيياً بذلك المواجهة الطائفية. وتردد الجيش الإسرائيلي في الدخول إلى بيروت لعلهم - مثلما أثبتته التجربة مؤخراً - بأن حرب الشوارع قد تنذر بأن تكون مكلفة في العناصر البشرية. ولقد تدخلت الدبلوماسية من أجل إجلاء الفلسطينيين. وتفاوض فيليب حبيب مع السياسيين اللبنانيين الذين كانوا ينقلون المقترحات للفلسطينيين (إذ لم تكن الولايات المتحدة ترغب في اتصال مباشر مع منظمة التحرير) ولعبت فرنسا دوراً نشيطاً في الوساطة بين الفلسطينيين والأمريكان عبر مندوبية المنظمة بباريس. أما في بيروت الغربية المحاصرة فإن مناخاً من الاتحاد قد تكون من جديد بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين. وإن

تجربة السنوات السبع من الحروب الأهلية قد دربت السكان على الشدائد فلم يفقدوا رشدهم في المعارك على عكس الفلسطينيين عام 1948 . وكانت القيادة الفلسطينية تعني ضرورة الوصول إلى اتفاق يضمن الانسحاب لتجنب تمديد معاناة السكان المدنيين غير أنها كانت تسعى للحصول على نجاح دبلوماسي يسمح لها بتنمية صفتها التمثيلية على الصعيد الدولي . وساندت المقترح الفرنسي المصري . بمجلس الأمن الرامي إلى توسيع القرار 242 بإدخال حقوق الفلسطينيين فيه . واعترض الأمريكيون على ذلك وظلوا أوفياء لتعهداتهم ذات الصلة ببنينا⁽²⁾ . تم ذلك رغم استقالة الكسندر هيغ الإجبارية يوم 25 يونيو 1982 بسبب خلافاته مع وزير الدفاع ومع مستشاري الرئيس بالبيت الأبيض وكذلك بسبب سياسته الإسرائيلية . ومع ذلك كان وزير الخارجية الجديد شولتز على يقين من أن القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية لن يحل شيئاً لأن منظمة تحرير فلسطينية جديدة ستظهر في الحال مالم يسو المشكل الفلسطيني أساساً . أما سوريا فقد طلبت من الاتحاد السوفيتي الاعتراض على القرار المصري الفرنسي الذي قد يؤدي إلى مضاعفة عزلة دمشق . وأخيراً لم يطرح المشروع للتصويت .

كان السبب الآخر لطول المفاوضات هو رغبة منظمة التحرير في الحصول على ضمانات بخصوص أمن السكان المدنيين الفلسطينيين الباقين بلبنان بعد رحيل المقاتلين . وفي شهري يوليو وأغسطس ضاعف الجيش الإسرائيلي قصفه - العشوائي غالباً - على المدينة . وكان الأثر الإعلامي لتلك المشاهد قد سدد ضربة قاصمة للقضية الإسرائيلية لدى الرأي العام العالمي والغربي بالخصوص وأثار سخط الرئيس ريغن . وفي الختام أبرق اتفاق يكفل جلاء المقاتلين الفلسطينيين والسوريين تحت حماية قوة متعددة الجنسيات أمريكية فرنسية إيطالية من ألفي رجل وبعد تعهد من الجيش الإسرائيلي بالآلا يدخل بيروت الغربية . وفي أواخر أغسطس 1982 تم رحيل منظمة التحرير الفلسطينية دون حوادث تذكر . وانسحبت القوة المتعددة الجنسيات بدورها من لبنان بطلب من الأمريكان الذين كانوا لا يريدون التورط كثيراً في شئون هذه البلاد .

كانت الخسائر البشرية المكونة في أغلبها من مدنيين قد بلغت 17 إلى 20,000 قتل لبناني وفلسطيني . كما يعد اللاجئين بمئات الآلاف .

إسرائيل والفلسطينيون:

منذ بداية احتلال لبنان شرع الإسرائيليون في القضاء على البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن المؤسسات السياسية وحدها المستهدفة بل شبه الدولة كلها من خدمات اجتماعية ومستشفيات ومدارس ومراكز بحوث إلخ، تم القضاء عليها كلية. وذلك جزءاً من المخططات بينما ألقي القبض على الآلاف من الأشخاص الذين نقلوا إلى معسكرات الاعتقال وبما أن الفلسطينيين ليست لهم هوية سياسية فليس لهم الحق في وضع أسرى الحرب فكانوا محتقلين في تعسف كامل، وكانت التصريحات والاتفاقيات وسائل ضغط على السكان. وكان منطلق هذا التصرف الذي أشركت فيه القوات اللبنانية هو الوصول إلى هجرة جديدة شبيهة بهجرة عام 1948، تدفع بالفلسطينيين بعيداً عن الحدود الإسرائيلية.

أما على الصعيد السياسي فكان كل شيء يبدو على ما يرام. وفي 23 أغسطس 1982 انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية برغم مقاطعة جزء كبير من النواب السنيين ورفض الرئيس المنتخب في الحال. ولم يتم تنصيبه بعد مقترحات إسرائيل بإبرام معاهدة سلام سريعاً ودافع عن تحالف محتشم مع إسرائيل. ومن أجل استعادة سلطة دولة لبنانية قوية على كامل تراب البلاد لم يقبل بالإبقاء على جيش سعد حداد المسيحي؛ مما أثار سخط الإسرائيليين وطالب برحيل كل القوات الأجنبية. ولقد حققت مظاهر الاستقلال لبشير الجميل شعبية أكيدة تعدت طائفته.

وكان الإحباط الثاني الكبير يتمثل في سياسة أمريكا التي سلكها وزير خارجيتها الجديد والتي أعادت طرح مسألة الأراضي المحتلة ورفضت ضمها لإسرائيل. كان ذلك مضمون خطة ريغن بتاريخ غرة سبتمبر 1982:

«إن حرب لبنان كانت بليغة الإيحاء غير أن اثنتين من نتائجها اكتسبتا أهمية بالغة لعملية السلام: أولاً إن الخسائر العسكرية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية لم تضعف من رغبة الشعب الفلسطيني في الوصول إلى وضع عادل يلي رغباتهم، ثم إن الانتصارات العسكرية لإسرائيل بلبنان وإن دلت على تفوق محلي لقواتها المسلحة فإنها مع ذلك لن تستطيع وحدها إقامة

سلم عادلة ودائمة بين إسرائيل وجاراتها.

« والمساءلة القائمة هي معرفة كيف يمكن التوفيق بين اهتمامات إسرائيل المشروعة الخاصة بأمنها وبين حقوق الفلسطينيين التي لا تقل عنها مشروعية، ولا يمكن إيجاد الحل إلا حول مائدة مفاوضات، وعلى كل طرف أن يعترف بضرورة تبني حل مقبول من الجميع وأن يقلل بأن سلماً حقيقياً يتطلب تنازلات من هذا الجانب ومن ذاك. من أجل ذلك أطلب هذا المساء انطلاقةً جديداً. لقد حان الوقت لكل المعنيين مباشرة للمشاركة أو المساعدة في إعداد مسيرة سلام مسلوكة. إن اتفاق كامب ديفيد يبقى أساس سياستنا بالخصوص وإن الطريقة التي صيغ بها بمنح الأطراف ما تحتاجه للشروع في مفاوضات مثمرة.

«إنني أتوجه بالنداء لإسرائيل لكي تعترف صراحة بأن الأمن الذي تطمح إليه لا يمكن الحصول عليه إلا عن طريق سلم حقيقي. . سلم يتطلب أريحية وبصيرة وشجاعة. وأطلب من الشعب الفلسطيني القبول بأن طموحاته السياسية مرتبطة ارتباطاً لا يمكن فصله عن الاعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن. وإني أدعو البلدان العربية بالحاح إلى قبول حقيقة وجود إسرائيل والاعتراف بأن السلام والعدل لا يمكن لهما أن يريا النور إلا إثر مفاوضات صعبة دون شك ولكنها مباشرة ومرتضية.

[. . .] «وكما أشير إليه في اتفاقات كامب ديفيد فإن الفلسطينيين المقيمين بالضفة الغربي وغزة ينبغي أن يتمتعوا لفترة محددة بحكم ذاتي شامل لتسوية شئونهم. إن مبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المستهدفة سيؤخذ في الاعتبار بالطريقة الملائمة، وكذلك الحاجة المشروعة للأمن لدى الأطراف المعنية. إن هذه الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنين تبدأ بعد انتخاب حر لسلطة تسيير ذاتي فلسطينية تهدف إلى البرهنة للفلسطينيين على أن إمكانهم تسيير شئونهم في استقلال ذاتي كامل وأن ذلك لا يهدد. . . أبداً أمن إسرائيل. إن الولايات المتحدة ستشج كل استيطان على أراض جديدة طيلة الفترة الانتقالية. والواقع أن تبني إسرائيل فوراً لإجراء يهدف إلى تجميد استيطان الإسرائيليين في هذه المنطقة سيكون خيراً وسيلة ترمي إلى خلق مناخ ثقة قادر علي تشجيع عدد متزايد من البلدان على المشاركة في المباحثات. إن

مواصلة بناء المستوطنات ليست ضرورية أبداً لأمن إسرائيل بل إنها على العكس من ذلك لاتعمل إلا على الحد من ثقة العرب في إمكانية بلوغ تسوية نهائية يُتناقش فيها بصورة حرة صادقة . وأود أن يُفهم موقف الولايات المتحدة بكل وضوح . إن الفترة الانتقالية هذه هدفها السماح بنقل السلطات الداخلية من الإسرائيليين إلى السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة في نظام وسلام . ومن جهة أخرى إن هذا النقل لا ينبغي أن يمس الحاجات الأمنية .

«وإذا ما تفحصنا مستقبل الضفة الغربية وغزة بعد المرحلة الانتقالية فمن الواضح عندي أنه لايمكن الوصول إلى السلام بإنشاء دولة فلسطينية على هذه الأراضي ، كما أنه لايمكن تصور سلم يقوم على حق سيادة أو هيمنة دائمة لإسرائيل على الضفة والقطاع ، فالولايات المتحدة لا تساند إذن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في هذا الإقليم أو مبادرة من طرف إسرائيل تهدف إلى ضم هذه المنطقة أو إلى ممارسة هيمنة دائمة عليها، غير أنه يوجد حل آخر يمكن أن يؤدي إلى السلم وهو أن وضع قانون نهائي لهذه الأراضي ينبغي أن يتم بطبيعة الحال بفعل الحلول الوسط أثناء المفاوضات غير أن الولايات المتحدة لها اقتناع قوي بأن أوفر حظ للوصول إلى سلم ثابت ودائم وعادل هو في إقامة حكم ذاتي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة بالتشارك مع الأردن .

«إن موقفنا يقوم كلية على فكرة أن النزاع العربي الإسرائيلي ينبغي أن يحل بالمفاوضات المقامة على المقايضة : الأرض مقابل السلام ، ذلك ما يحويه القرار 242 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو يعد جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات كامب ديفيد . إن القرار 242 للأمم المتحدة يظل حجر الزاوية للجهود المبذولة من قبل أمريكا لصالح قيام السلام بالشرق الأوسط . وتؤكد الولايات المتحدة بأنه إذا كان هذا هو ثمن السلم فلن فكرة «انسحاب» الواردة في القرار 24 ينبغي أن تطبق على كل الجبهات بما في ذلك الضفة الغربية وغزة ، وعند قيام المفاوضات حول رسم الحدود بين الأردن وإسرائيل سنرى عندئذ إلى أي حد يمكن المطالبة بالتخلي عن أراض وفق ما يتطلبه سلام حقيقي وتطبيع وكذلك اتفاقيات أمن تقترح في المقابل . وفي الختام مازلنا على اقتناع بأن القدس ينبغي أن تظل مقسمة ، غير أن وضعها النهائي ينبغي أن يتحدد عن طريق المفاوضات (5) .»

وفي يوم 14 سبتمبر اغتيل بشير الجميل في عمل عدواني واستخدمت في اغتياله إحدى القنابل وكانت الأوساط المسيحية المغمرة به في بليلة شديدة، وفي الحال أمر أريال شارون بدخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية متتهكاً بذلك الاتفاقات المبرمة في شهر أغسطس، وبرر هذا الدخول رسمياً بضرورة الحفاظ على النظام العام وتجنب المذابح، بينما كان الهدف الحقيقي هو إتمام هدم البنية التحتية الفلسطينية كما صرح بذلك الجنرال إيتان رئيس الأركان الإسرائيلي.

«إننا سنقوم بتنظيف بيروت الغربية وتجميع كل أسلحة واعتقال الإرهابيين تماماً مثلما فعلنا في صيدا وصور وفي كل مكان بلبنان إننا سنقبض على كل الإرهابيين ورؤسائهم. وما ينبغي هدمه سنهدمه وسنعتقل من ينبغي اعتقاله وسنغادر بيروت بعد إبرام اتفاق، وبعد تحقيق جميع أهدافنا في كامل لبنان، وعندما ننسحب من كل الأراضي اللبنانية حيث تتركز قواتنا حالياً سوف ننسحب كذلك من بيروت. ولكن مالم تطرد من لبنان كل القوات الأجنبية فلن نتحرك قيد أنملة بما في ذلك بيروت (6).

طلبت السلطات العسكرية الإسرائيلية دخول الجيش اللبناني المخيمات الفلسطينية ورفض العقيد ميشال عون قائد قطاع بيروت التعاون مع الإسرائيليين من أجل الحفاظ على تماسك الجيش اللبناني مستنداً في ذلك إلى تعليمات رئيس الوزراء اللبناني، أما القوات اللبنانية فقد قبلت العرض وأوكل إليها مخيماً صبرا وشاتيلا المحاصران من قبل الجيش الإسرائيلي. ومن 16 إلى 18 سبتمبر قامت بتقتيل حوالي 4000 شخص من بينهم كبار السن ونساء وأطفال ربههم من اللبنانيين وأغلب هؤلاء من الشيعة. تم ذلك بقيادة إيلي حبيقة. ولم يكن بإمكان المسؤولين العسكريين الإسرائيليين الجهل برغبة القوات اللبنانية المعلنة مرات عديدة في مواجهة السكان المدنيين. ولئن استحال الحصول على يقين مطلق فإن قرار إدخال رجال الميليشيات في المخيمات يدخل في منطق الهدم والتخويف المتبع ضد السكان الفلسطينيين لخلق هجرة جديدة شبيهة بهجرة 1948. وكان الطرح الرسمي الإسرائيلي هو أن القيادة الإسرائيلية التي كانت تخشى خسائر بشرية في صفوفها بسبب رفض الجيش اللبناني قد حصلت على ما كانت تطالب به باستمرار وهو مشاركة القوات اللبنانية في تحرير وطنها

وأوكلت إليها مسئولية هذا القاطع الذي كان يعتقد بخطره ونعني المخيمات الفلسطينية.

لقد اتخذت هذه المذبحة أبعاداً غير متوقعة بينما كان يفترض أن يكون في منطق عمليات «التهدة» الشبيهة بما حصل في غزة سنة 1956، وكان لحضور الصحافة الدولية أن كشف عن كل فظاعة هذه العمليات للرأي العام العالمي، وسارت مظاهرات جماهيرية في إسرائيل تدين سياسة الحكومة، أما الولايات المتحدة التي كانت قد أعطت الضمانات بخصوص أمن السكان الفلسطينيين فقد كانت ساخطة بشكل خاص ومنذ يوم 20 سبتمبر وصلت قوة جديدة متعددة الجنسيات من أجل ضمان رحيل الإسرائيليين الذي تم يوم 26 سبتمبر. وفي يوم 21 سبتمبر تم انتخاب أخي بشير الجميل رئيساً للجمهورية في جو من الوحدة الوطنية.

فشل السلام الإسرائيلي بلبنان:

برغم الجلاء عن بيروت ظلت إسرائيل في موقع قوة بلبنان - فكان جيشها يحتل جزءاً كبيراً من البلاد. وحلفاؤها - القوات اللبنانية - يلعبون دوراً رئيساً في السلطة القائمة وكان الهدف الرامي إلى إقامة سلام عربي إسرائيلي ثان يبدو ممكناً. غير أن لبنان خاضع لوسطه العربي أكثر حتى من مصر - واقتصادها القائم خاصة على الخدمات مرتبط ارتباطاً مباشراً بمجموع الاقتصاديات العربية بسبب إيطاراته ورجال أعماله الموجودين في البلدان النفطية وكذلك بسبب المكانة الهامة التي يحتلها اللبنانيون في المبادلات بين البلدان العربية والبلدان المصنعة. وإن السياسة الإسرائيلية الرامية إلى عزل لبنان عن العالم العربي كانت ستؤدي بلبنان إلى انتحار اقتصادي مؤكد. كانت سياسة الرئيس الجديد وفيه لسياسة أخيه المختال بخصوص رفض معاهدة سلام مع إسرائيل غير أنه لم يكن له موقع القوة نفسه، فهو رجل سياسة تقليدي وكان حريصاً على الحفاظ على الاتصالات بالطبقة السياسية المسلمة وكانت تنقصه الهيمنة والنفوذ لدى القوات اللبنانية. ورغم تأييد أبيه له فإنه لم يتمكن من السيطرة على الميليشيات المسيحية القوية.

ثم إنه بعد ذلك راهن كلية على السياسة الأمريكية، وكان يأمل في

الحصول على إنهاء كل «الاحتلالات» بأقل تكلفة للسيادة اللبنانية مؤيداً في ذلك بتصريحات إدارة ريغن المتكررة بخصوص ضرورة جلاء كل القوات الأجنبية بلبنان من إسرائيلية وسورية وفلسطينية، وإلى جانب ذلك من أجل إعادة سلطة الدولة ككف إعادة بناء الجيش اللبناني والتي بدأت تحت رئاسة إلياس سركيس وكان يعول كثيراً على حضور القوة متعددة الجنسيات. غير أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مواجهة مع الميليشيات أياً كانت مشاربها، وسرعان ما واجه عمل المصالحة الوطنية بقاء الخلافات الطائفية. وفي بيروت الغربية كان عمل الشرطة اللبنانية ضد قوات اليسار والفلسطينيين يثير احتجاجات ساخطة من الحركة الوطنية السابقة. أما في الشوف وفي جنوب لبنان الخاضع للاحتلال الإسرائيلي فإن عودة القوات اللبنانية الراقية في استعادة سيطرتها على هذه المناطق قد أثار أعمال عنف جديدة. وعادود دروز وليد جمبلاط حمل السلاح فكان السكان المدنيون من موارنة ودروز ضحايا هذه المواجهات. كما أن الدروز الاسرائيليون العاملون في الجيش الإسرائيلي تضامنوا مع أبناء مذهبهم اللبنانيين وهددوا بالهرب من الجيش من أجل الالتحاق بالمعارك ولم تلبث السياسة الإسرائيلية أن أصبحت غير منطقية مؤيدة تباعاً أو في ذات الوقت الموارنة والدروز. أما في الجنوب فإن التحالف بين الموارنة والإسرائيليين أفضى إلى انتقال السكان الشيعة إلى عداوة صريحة للمحتلين بينما كانوا قد أحسنوا استقبال الإسرائيليين الذين خلصوهم من الوجود الفلسطيني الذي أصبح ثقيلاً عليهم. وأما في الشمال والبقاع فإن الجيش السوري والقوات الفلسطينية ومختلف الميليشيات المسلمة والمسيحية (ميليشيات آل فرنجة) كان تشكل عوائق في وجه إعادة سلطة الدولة اللبنانية، وعلى الصعيد الاقتصادي قامت إسرائيل بعمليات إغراق السوق بالمنتجات الإسرائيلية والحال أنها منعت دخول المنتجات اللبنانية إلى أراضيها (ومن ثم نمو التهريب نمواً سريعاً)

بدأت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ سقوط بيروت وكان أول نداء من جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية يعود تاريخه إلى 20 سبتمبر 1982. وكان أصل هذه الحركة هو الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي اللبناني وهما منظمتان غالبية أعضائهما شيعة غير أن توجههما ماركسي، ولم تلبث أن لحقت

بهما حركات أخرى مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي (الحزب القومي السوري السابق) والمناضلين الفلسطينيين من فتح والجهة الشعبية لتحرير فلسطين وحلفائهم اللبنانيين . وكانت أولى العمليات من عمل مؤسسي الحركة الوطنية السابقين (ولم يلتحق بهم الدروز إلا في فترة متأخرة) وتعددت العمليات العدوانية وأصبحت عملاً يومياً وتحولت مدينة صبرا إلى مركز نشط لحرب العصابات الحضرية، وفي يوم 11 نوفمبر هدم مقر القيادة العامة الاسرائيلية بفعل انفجار بلغ ضحاياه 89 قتيلاً منهم 75 إسرائيلياً وتحديث الرواية الرسمية عن حادث ناجم عن تسرب في الغاز، غير أن الجيش الإسرائيلي فرض حظر التجول في الحال وقام بمئات الاعتقالات .

وردت إسرائيل على حرب العصابات المتزايد نشاطها بقمع قاس وتم إرسال عدة آلاف من اللبنانيين والفلسطينيين إلى معسكر أنصار حيث ظلوا في المعتقل لفترات متفاوتة طوياً . و«اختفي» عدد كبير من الأشخاص إثر عمليات الاعتقال التي قام بها الجيش الإسرائيلي والقوات اللبنانية . وفقد الجيش الإسرائيلي ميزته الرئيسية وهي حركيته وقوة النار وعرف مصير الجيوش التقليدية في وجه حرب عصابات تتمتع بمساعدة السكان ويجغرافيا طبيعية ملائمة . ويفسر نجاح المقاومة بوفرة السلاح لدى السكان اللبنانيين ودربتهم على القتال بعد سبع سنوات من الحرب .

، وفي شهر ديسمبر 1982 بدأت المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية تحت رعاية أمريكية . وجرت في جومنتور ولم تتقدم إلا تقدماً قليلاً . وفي مارس 1983 وإثر نشر تقرير كاهان عن مذبحتي صبرا وشاتيلا اضطر أرئيل شارون إلى التخلي عن وزارة الدفاع على أنه بقي في الوزارة، وأمام الضغوط الأمريكية وتدهور الوضع بالشوف تخلي خلفه موشى آراينز عن المطالبة باتفاقية سلام لصالح مجرد اتفاق يعطي إسرائيل أهم ما طلبته من انسحاب القوات السورية والفلسطينية والإسرائيلية من لبنان والتوقف عن كل عمل عدواني عسكرياً كان أم سياسياً أم دبلوماسياً أم اقتصادياً وإنشاء حزام أمني بجنوب لبنان يمكن للجيش الإسرائيلي القيام بأعمال الدورية فيه . ووقع الاتفاق يوم 14 مايو 1983 على هذا الأساس . ولكنه رفض في الحال من قبل اليسار اللبناني وسوريا التي لم يتم إشراكها في المفاوضات . ورغم مساندة وجهاء السنة من بيروت فلان أمين

الجميل لم يتوصل إلي جعل البرلمان اللبناني يصادق على هذا الاتفاق.

أما في الجنوب فإن طائفة الشيعة شاركت مشاركة كثيفة في مقاومة إسرائيل ابتداء من ربيع 1983. واندفعت حركة أمل بقيادة نبيه بري في المعارك وأهم ما تميزت به هو ظهور الحرب الشعبية من صنف جديد هو العمليات الانتحارية بالسيارات لمحاربي حركة الجهاد وكل أشكال التحمس للاستشهاد.

وفي الشوف قرر أريز إجراء قلب فعلي للتحالفات وساند الدروز الذين تم تسليمهم من جانب آخر من طرف سوريا وبذلك سهل إجلاء الجيش الإسرائيلي عن هذه المنطقة في سبتمبر 1983. وفي الحال بدأت حرب الجبل التي أفضت إلى انهيار القوات اللبنانية أمام الحزب الاشتراكي التقدمي وإلى الهجرة المأسوية لمائة ألف مسيحي، وأوقف الهجوم الدرزي على بيروت المعزز بمقدم شيعة أمل أمام حاجز سوق الغرب من قبل الجيش اللبناني بقيادة ميشال عون وأعلن وقف إطلاق النار وتم احترامه بدءاً من أول أكتوبر وأما القوة المتعددة الجنسيات، فإن المعارضة اللبنانية لم تعد تعتبرها قوة فصل محايدة.

وفي أكتوبر خطط المؤتمر مصالحة وطنية كان يتوقع انعقادها بجينيف في نهاية الشهر. وفي يوم 23 أكتوبر أصابت ضربتان متزامتان القوة متعددة الجنسيات نتج عنهما 56 قتيلاً لدى الفرنسيين و239 لدى الأمريكان. ومنذ بات سحب هذه القوة متوقفاً. وفي مؤتمر جنيف توصل المسؤولون السياسيون اللبنانيون إلى اتفاق مبدئي حول الانتماء والهوية اللبنانية العربية وحول أولوية انسحاب الإسرائيليين. ورفضت القوات اللبنانية قبول ما أسمته بالاستسلام أمام سوريا. ومنذ بداية نوفمبر استؤنفت المعارك مورطة بذلك القوة متعددة الجنسيات أكثر فأكثر في الأزمة اللبنانية. فُسحت تدريجياً من لبنان في يناير وفبراير 1984. ونتج عن ذلك استئناف معركة بيروت. وبعد معارك تميزت بقصف الضاحية الجنوبية من بيروت من قبل الجيش اللبناني، واستولت أمل والحزب الاشتراكي التقدمي على بيروت الغربية في بداية فبراير معيدة بذلك تقسيم المدينة إلى قسمين. وفي مارس 1984 ألغى أمين الجميل اتفاق 17 مايو وقطع العلاقات مع إسرائيل وتقرب من سوريا.

فشل السلام السوري في لبنان:

أفلحت سوريا في استعمال المعارضة الطائفية لإفشال المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لإقامة نظام موال لمصالحهم. ولقد أفلحت المعارضة اللبنانية لنظام أمين الجميل في تشكيل تحالف متصغر بفضل المساعدة المالية والعسكرية التي منحها إياها الرئيس حافظ الأسد. ولئن كان من السهل هدم وضع قائم فإن إعادة البناء بعد ذلك أقل سهولة من ذلك. وإن إقامة نظام سوري ينبغي أن يمر باتفاق دستوري بين المسيحيين والمسلمين وإقامة علاقات سياسية تدمج النظام السياسي اللبناني في جهاز السلطة السوري. وحسب السوريون حسب تجربة السنوات السابقة فلم يسعوا إلى التدخل العسكري المباشر بل أرادوا التحويل على استنزاف القوى السياسية المحلية واستعمال المؤسسات اللبنانية لصالحهم.

والثامت ندوة جديدة للحوار الوطني بلوزان من 12 الى 20 مارس 1984. وتم اتفاق عام حول مبدأ إجراء إصلاحات دستورية. وفي أبريل استوفت المواجهات بالرغم من تشكيل وزارة اتحاد وطني برئاسة رشيد كرامي ومشاركة كميل شمعون وبيير جميل ووليد جمبلاط. وفي يونيو فرضت سوريا هدنة بينما رقي العقيد الماروني ميشال عون إلى رتبة عماد في إطار إعادة تنظيم الجيش وعين قائداً عاماً له.

ولقد تأخرت الجهود السورية بسبب الأزمة السياسية الداخلية بسوريا في ربيع 1984. ولم تتم دراسة الإصلاحات الدستورية حقاً وفي تلك الأثناء وبسبب فشل اتفاق 7 مايو وتصاعد حرب العصابات اتجهت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق شامير (إذ استقال بيغين لأسباب شخصية) إلى سياسة التفاهم المحلي مع قوات جنوب لبنان، وبعد موت سعد حداد في يناير 1984 بالسرطان حول الإسرائيليون ميليشيا إلى جيش لبنان الجنوبي برئاسة عماد لبناني هو أنطون لحد. وكانت هذه القوة التي قوامها ثلاث آلاف شخص متطابقة كثيراً مع المسيحيين ورفضت أمل أي اتصال مع إسرائيل وحلفائها. ولم يكن لانتخابات يوليو 1984 منتصرون واضحون... وفي يوليو عام 1984 تشكلت حكومة وحدة وطنية يهيمن عليها حزب العمال والليكون و برئاسة شيمون بيريز أما السياسة اللبنانية فقد كلف وزير دفاع جديد هو إسحاق رابين. وبعد أن حاول

الإسرائيليون عبثاً الوصول إلى اتفاق مع سوريا قرروا في يناير 1985 الانسحاب التام من لبنان وإنشاء حزام أمني أسند إلى ميليشيات حليفة لإسرائيل ویدعمها جيشها، وهذا الحزام يمتد على طول الحدود ویدعم يتراوح بين 10 إلى 20 كيلومتراً أي حوالي 8٪ من الأراضي اللبنانية.

وفي بيروت الغربية حاولت أمل السيطرة الكاملة على المدينة فقصت على آخر الميليشيات المسلمة مكروسة بذلك هزيمة هذه الطائفة التي كانت سابقاً الطائفة الثانية في البلاد والتي باتت لاتملك قوات ولا أراضي ذاتية. وحيث إن السنين كانوا لا يستطيعون الحصول علي مساندة سوريا التي كانت أمل حليفها المفضلة فقد شجعوا عودة القوات الفلسطينية إلى معسكرات بيروت، وكان هذا الوضع لايمكن القبول به من قبل أمل التي شرعت في محاصرة تلك القوات أشهراً طويلة وكانت دموية بشكل خاص وسقط من جرائها آلاف الضحايا، كما دارت بجنوب لبنان حرب مشابهة حول صيدا لما عادت منظمة التحرير الفلسطينية للتمركز بقوة في مخيمات اللاجئين بالمنطقة غير أن تكوين مجال متجانس يسيطر عليه الشيعة قد اصطدم بوجود منطقة هامة تحت حكم الدروز، فكان المجال الممتد بين بيروت الغربية والجنوب مقطوعاً في أماكن عديدة بمنافذ لجبل الدروز على البحر. وأصبحت العلاقات بين الطائفتين علاقات نزاع لتنافسهما على امتلاك بيروت الغربية. ولما أصبح الشيعة الطائفة اللبنانية الأولى عدداً (غير أنها لاتمثل أغلب اللبنانيين) فقد طمعو في الاستيلاء على الدولة. واعترض على ذلك الدروز الذين كانوا أقوياء بقواتهم العسكرية غير أنهم كانوا يمثلون زمرة من السكان اللبنانيين متناقضة الأهمية عاماً بعد عام. وكانت المناطق التي يسيطرون عليها إثر طرد المسيحيين قليلة السكان إذا ما قورنت بالمناطق الشيعة المجاورة، من ذلك نشأ لدي بعض المسؤولين الدروز بعض القلق وفكروا في إعادة المسيحيين لمواجهة الشيعة.

وفقد الشيعة الإجماع الذي رافق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتقدمت حركة أمل التي كانت تجمع ورثة موسى الصدر بصفتها حركة لبنانية تطالب بمشاركة أكبر في السلطة. وبعد حصولها على رحيل الإسرائيليين فإنها كانت لاتريد استئناف الحرب ضد إسرائيل في الجنوب الذي كانت تسمى للسيطرة

عليه . أما الحركتان الثوريتان التابعتان لإيران : حزب الله وأمل الإسلامية فإنهما كانتا تعتبران نفسيهما السواعد المسلحة للثورة الإسلامية العالمية وتدعوان إلى الحرب ضد إسرائيل وإلى تأسيس جمهورية إسلامية بלבnan . وتمخض هذا الاختلاف في التوجه عن تعارض مسلح برغم الوساطات العديدة التي قامت بها سوريا وإيران . وبدءاً من 1985 نظمت المجموعات الموالية لإيران حملة أخذ رهائن من المقيمين الغربيين ببيروت الغربية . . وكانت هذه العمليات ذات الفائدة الإعلامية الكبرى قد سمحت بإجراء مساومات سياسية مربحة مثل قضية بيع الأسلحة الأمريكية لإيران (إيران غيث) وحيث إن هذه العمليات ادعي تنفيذها باسم الإسلام فقد زادت في الخلط بين الإرهاب وبين الإسلام في قطاع واسع من الرأي العام الغربي . وهي في الواقع وفي البداية لم تزد على كونها عملاً ظهر منذ بداية الحرب الأهلية سنة 1975 ووسع ليشمل الغربيين .

وهذا الانقسام كان موجوداً كذلك لدى المسيحيين . وبموت بشير الجميل يوم 29 أغسطس 1984 فقد الرئيس سنداً رئيسياً في المنظمات المارونية وفي مارس 1985 تمردت القوات اللبنانية على أمين الجميل وأضعفت هذه الانتفاضة بقيادة سمير جعجع موقف الرئيس بشكل كبير . وعندئذ تخلى حافظ الأسد عن مشروع الحل السوري عبر السلطات المؤسسية ودفع إلى اتفاق بين الميليشيات التي تكرر موقف سوريا . وكان لهذا التوجه الجديد استقبال حسن لدى إلياس حبيقة المستول عن صبرا وشاتيلا الذي أصبح الرئيس الجديد للقوات اللبنانية .

وأثناء خريف 1985 تفاوضت الميليشيات اللبنانية الرئيسة الثلاث أمل والحزب الاشتراكي التقدمي والقوات اللبنانية من أجل اتفاق تحت رعاية سورية . ووقع اتفاق ثلاثي بدمشق يوم 28 ديسمبر 1985 . ونص هذا الاتفاق على إنهاء حالة الحرب وإنشاء حكومة وحدة وطنية وحل الميليشيات وعلى مرحلة انتقالية يمكن أن تدوم اثنتي عشرة سنة يتساوى فيها المسيحيون والمسلمون في برلمان يضم 198 عضواً وعلى تعزيز سلطة الوزارة على حساب سلطة الرئيس وعلى نزع الصفة الطائفية عن السياسة على المدى الطويل وعلى علاقات «تكاملاً» مع سوريا في مجال الدفاع والسياسة الخارجية والأمن والاقتصاد والإعلام والتعليم أما على المدى القصير فكان الاتفاق على إعادة

تنظيم الجيش وعلى إمكانية عودة اللاجئين إلى بيوتهم.

وسرعان ما تبين أن الانتصار السوري وهم مثل الانتصار الإسرائيلي الذي سجل قبل ستين، فالشيعة يرون أن المساواة بين المسلمين والمسيحيين تتعارض مع مطامحهم في السيطرة على الدولة ويرى السنة أن مصالحهم الخاصة لم يشر إليها الاتفاق ويرى الدروز أن سيطرتهم الإقليمية يمكن أن تنقض. وكما أن هذا الاتفاق لقي استقبلاً سيئاً لدى المسلمين فقد تم رفضه من قبل المسيحيين. وقام سمير جمعة بتمرد جديد للقوات اللبنانية ودحر أنصار إلياس حبيقة في أيام قليلة (يناير 1986) واضطر هذا إلى الانسحاب إلى القطاع السوري وإلى سهل البقاع بالخصوص وحاول بعد ذلك مرات أن يمود بالقوة إلى المحرر المسيحي ولكنه فشل، وشكل انصاره ميليشيا مارونية ثانية إلى جانب ميليشيا أسرة فرنجية حليفة السوريين.

وارتكز فشل السلام السوري على استحالة احتلال المناطق المعادية للسيطرة السورية احتلالاً سياسياً عسكرياً. ولقد شجعت الحكومة السورية كل الانقسامات الطائفية وأيدت تمركز الشيعة الثورية بלבнан من أجل إفشال المحاولة الإسرائيلية الأمريكية فوجدت نفسها غير قادرة على بناء نظام سياسي جديد بسبب نتائج سياستها السابقة.

غير أن لبنان في تلك الفترة (1983 - 1986) كان أيضاً مسرحاً وحرب أخرى للآخرين» هي الحرب التي تواجته فيها سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية بين سوريا والأردن

الخيار الأردني لياسر عرفات

لم تتم المصالحة السورية الفلسطينية سنة 1978 دون رغبة النظام السوري في فرض وصاية على منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد تمثلت المعارضة السورية لخطة فهد في ضغوط جديدة على المنظمة الفلسطينية، غير أن الدور القيادي الذي كانت سوريا تطالب به بدا متعارضاً مع إمكانياتها الحقيقية أثناء اجتياح لبنان من قبل إسرائيل: فالجيش السوري لم يدخل

المعركة إلا بعد هجوم مباشر من الإسرائيليين، صحيح أن الخسائر السورية كانت فادحة خاصة في مجال الطيران ثم إن سوريا بعد ذلك قد احترمت وقف إطلاق النار في حين تواصل حصار بيروت.

لقد سمح رحيل عرفات من بيروت للزعيم الفلسطيني باستعادة حرية اتخاذ القرار. ولئن فقدت منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً كبيراً من قواتها العسكرية ومن بنيتها التحتية، فإن القضية الفلسطينية كسبت الكثير... لدى الرأي العام الدولي والغربي. ولقد أظهرت حرب 1982 بطلان النظرية الثورية لسنوات الستينيات حول النضال المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين. ولم يكن عرفات ينوي التخلي عن ذلك النضال المسلح لكنه ظل يستعمله بصفته أداة من أدوات العمل السياسي فعالة على صعيد الرأي العام العربي والفلسطيني أكثر منها في الكفاح ضد إسرائيل، وارتسمت مياسته الجديدة منذ سبتمبر 1982 بقبوله خطة منظمة التحرير وخاصة فهد المعروضة على قمة فاس، غير أن هذا القرار قد لقي معارضة داخل الجناح اليساري من الحركة الفلسطينية (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة والصاعقة...) انذني أدان ما سماه بالاستسلام أمام الولايات المتحدة بل إن المعارضة وجدت حتى لدى بعض عناصر فتح ذاتها (وفتح تمثل وحدها 80 إلى 90٪ من منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص القوات المقاتلة والتأطير السياسي).

إن رفض الأردن قبول الدور الذي خصصته له اتفاقات كامب ديفيد سمح بتحسين العلاقات بين المملكة الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية. فالأردن يحظى بحق دولي معترف به على الضفة الغربية عبر القرارين 242 و 338 ويشارك بطرق شتى في إدارة الأراضي المحتلة (مساعدة اقتصادية ودفع رواتب الموظفين وتمثيل الضفة الغربية في البرلمان الأردني). ولقد أكدت خطة ريفن مرة أخرى أهمية الأردن. غير أن الملك حسين لا يمكنه التحرك وحده فهو يدرك أنه بحاجة إلى كفالة فلسطينية من أجل مشاركته المحتملة في عملية السلام. وأن اتفاقاً مع منظمة التحرير سيسمح له بالحد من إمكانية زعزعة نظامه داخلياً في حين أن خطة ريفن تمنحه حماية أمريكية في وجه التهديدات الإسرائيلية، ومنذ أكتوبر 1982 ذهب عرفات إلى عمان ورسخ مصالحته مع

حسين . وأقيمت سلطات تنسيق بين الطرفين . وفي ديسمبر تمت المصادقة على اتحاد فلسطيني أردني قادم . أما في العاجل فقد اتفق على تشكيل وفد مشترك بين المنظمة والأردن أو على مشاركة فلسطينية في وفد تشكله الجامعة العربية للتفاوض مع إسرائيل ووافق الممثلون السياسيون للأراضي المحتلة على التقارب الأردني الفلسطيني .

واتحد المعارضون لياسر عرفات ضد هذه السياسة في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة المنعقدة بالجزائر من 14 إلى 22 فبراير 1983 ، وأبقى البرلمان الفلسطيني على صيغة توفيقية فرُفضت خطة ريغن وقبلت خطة فاس . كما أن الاتحاد الأردني الفلسطيني تمت الموافقة عليه ، غير أنه تم التذكير كذلك بضرورة النضال المسلح وبشرعية الميثاق الفلسطيني ، وكانت مسألة التمثيل في قلب المناقشات : فمنظمة التحرير ترفض أية مفاوضات لا تكون هي حاضرة فيها بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وقدمت شرطاً مسبقاً لقيام الاتحاد الأردني الفلسطيني ، قيام الدولة الفلسطينية ذاتها . ولم يكن ميزان القوى داخل منظمة التحرير يسمح لعرفات بالذهاب إلى أبعد من ذلك على طريق التنازلات . وحيث إن الإسرائيليين من جانبهم قد رفضوا بقوة خطة ريغن وإن الولايات المتحدة لم تفعل أي شيء مهم لتطبيقها فإن المكاسب الدبلوماسية لرئيس منظمة التحرير كانت منعدمة . فتوجب عليه لذلك سلوك خط أكثر تشدداً وغير مقبول من الأردن التي وضعت حداً لحوارها السياسي مع منظمة التحرير يوم 10 إبريل 1983 . وأكدت الحكومة الأردنية تمسكها باستقلال مواقف منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وتركت للمنظمة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني في مجموعه مبدأ تبني الخط السياسي المناسب لهما من أجل تحرير أرضهم ولم تبدأ من جانب واحد في مفاوضات بدلاً منهم من أجل تسوية القضية الفلسطينية . وتعهدت الأردن بمساندة منظمة التحرير في حدود إمكاناتها ما دامت هذه المساندة لا تتعارض مع أمن البلاد الوطني . وفي الواقع يبدو أن الملك حسين أراد التذكير بحقوقه على فلسطين بدعوته البرلمان الأردني من جديد للانعقاد والحال أن نصف أعضائه يمثلون الضفة الغربية .

وفي اليوم نفسه تم اغتيال المستشار السياسي لياسر عرفات عصام

الصرتاوي الملكف بالعلاقات مع دعاة السلام من الإسرائيليين تم اغتياله بالبرتغال حيث كان يحضر اجتماع الدولية الاشتراكية. واعترفت بهذه العملية مجموعة أبي نضال التي أعلنت عن رغبتها في تصفية كل خونة القضية الفلسطينية.

إن فشل الحوار الأردني الفلسطيني الأول متصل بقوة المعارضة لخط عرفات السياسي الجديد. وبغم أن المعارضة قد تمكنت من وضع حد للمبادرة الأردنية الفلسطينية فإنها لم تتردد في الانشقاق عن قيادة منظمة التحرير بتشجيع من سوريا.

الانشقاق الفلسطيني

ظهرت داخل الحركة الفلسطينية نزعة متشددة منذ أن أظهرت منظمة التحرير سنة 1974 استعدادها للمشاركة في تسوية يشرف عليها الغرب وتمنحها دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. وترى هذه النزعة أن هذا الحل يعد خيانة لروح المواثيق الفلسطينية، وهي تدعو إلى الكفاح المسلح بإفراط ولقد سمحت حرب لبنان وتدخل سوريا إلى جانب القوات المسيحية بالحفاظ على الوحدة الفلسطينية ثم إن النجاحات الدبلوماسية لياسر عرفات على المسرح الدولي والإشراف الدقيق الذي يمارسه مؤسوفتح على الأموال الفلسطينية قد ضمنت للمجموعة القائدة لمنظمة التحرير وسائل السيطرة على المنظمة، غير أن ياسر عرفات ورفاقه قد اضطروا باستمرار إلى أخذ التيار المتشدد في الحسبان وأكثروا له من التنازلات الكلامية ومن ثم كان تشوش القيادة الفلسطينية وتردها بخصوص مشاريع الحلول السياسية للنزاع العربي الفلسطيني. كما أن تبعية المنظمة للدول العربية والرغبة الصادقة في الإبقاء على التعددية الممتدة من الماركسية إلى التيار الإسلامي قد حدا بمسؤولي فتح إلى عدم اتباع النمط الجزائري يتكوين جبهة موحدة مستعدة لدفع تكاليف حرب أهلية من أجل الوصول إلى وحدة عقدية وسياسية وعلي العكس من ذلك فإن وجود الأشخاص أنفسهم في المواقع القيادية منذ الستينيات قد تضمن استمرارية سياسية تنظيماتية كبري.

إن اجتياح إسرائيل لبنان في يونيو 1982 لم ينقص من هبة عرفات،

لكن الازمة نشأت عن مذابح صبرا وشاتيلا فكثير من إطارات فتح رأت أن قرار الجلاء عن بيروت والوثوق بالضمانات الأمريكية كانا السبب الأول في الكارثة التي لحقت بأقاربهم. واعترضوا على الإدارة المفرطة في الأسلوب الشخصي التي يدير بها عرفات شئون فتح، ودعوا إلى إقامة إدارة جماعية وأكدوا أن الطريق الدبلوماسية التي اختارها رئيس منظماتهم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استسلام أمام الولايات المتحدة وإسرائيل في حين أن نجاحات حرب للمعصابات ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان تقوم دليلاً على صلاحية خيار الكفاح المسلح.

إن هذا العداء لعرفات المعلن منذ نهاية 1982 تحول إلى انشقاق عندما قرر الزعيم الفلسطيني إعادة تنظيم القيادات بـلبنان من أجل تنصيب أشخاص موالين له، واتهم المنشقون المسئولين الجدد بأنهم تصرفوا تصرفاً مشيناً أثناء اجتياح لبنان سنة 1982، وما كانت القضية لتكتسي أهمية كبرى لو لا أن المعارضين تلقوا من سوريا تشجيعاً ومساعدة.

إن استقلال عرفات بدا للنظام السوري سبباً دائماً من أسباب السخط عليه فهو يتعارض مع مذهب البعث السوري الذي يدعي إدارة مصالح العالم العربي كلها. كما أن الرغبة في فرض هيمنة دمشق على كامل سوريا الطبيعية (الشام) قد أدى إلى اعتبار التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن استفزازاً حقيقياً. وإن تسوية للمسألة الفلسطينية لا تحصل على ضمان من سوريا قد تؤدي إلى عزل هذه الأخيرة وإلى ضياع الجولان نهائياً.

ومثلما حدث في الشئون الداخلية اللبنانية حاولت السلطة السورية العمل من خلال حلفائها وتحاشى التدخل المباشر للجيش السوري ما أمكن ذلك، وبدأ التمرد في مايو 1983 في البقاع، المنطقة التي يسيطر عليها الجيش السوري. في البداية أكد مسئولو فتح أن الأمر يتعلق بحركة بسيطة يقودها العقيد أبو موسى غير أن مصادمات عنيفة وقعت منذ شهر يونيو بين الموالين والمنشقين واتهم أنصار عرفات عندئذ سوريا بأنها وراء هذه الاضطرابات، وبعد أن أعلنت الحكومة السورية حيادها في الأسابيع الأولى هاجمت الحكومة السورية عرفات مباشرة في العشر الأواخر من يونيو. وتم طرد هذا الأخير من سوريا بينما كان يحاول الوصول إلى البقاع.

في بداية الأحداث، تلقت مطالب المنشقين بعض الموافقة داخل جهاز فتح ومنظمة التحرير وفي ذلك دليل على مدى ما أحدث أسلوب قيادة عرفات من تدمرات. غير أن رفض المنشقين قبول جهود الوساطة ورغبتهم في الاستيلاء على أعنة الحكم في فتح بدلاً من تأسيس فصل جديد مكون لمنظمة التحرير واستعمالهم القوة لبلوغ ذلك أفقدهم جزءاً كبيراً من التعاطف الذي حصلوا عليه في البداية. وسد عرفات الدروب في وجه معارضيه بتمركزه بشمال لبنان في سبتمبر 1983 وبتأهمه إياهم بأنهم دمي في أيدي سوريا. وواصلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انتقاد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية غير أنهما رفضتا المشاركة في المواجهات في حين أن المعارضين الآخرين سعوا إلى طرد الموالين لعرفات من لبنان وتلقوا الدعم من سوريا. وبعد أن طرد عرفات وأنصاره من القلاع تركزوا بطرابلس حيث تلقوا الدعم من الميليشيات الإسلامية السنية المعادية بطبيعة الحال للسلطة السورية. وبدأت معركة طرابلس في عام 1983. ودحر المنشقون - بدعم من الجيش السوري ومؤازرة وحدات ليبية - الموالين تدريجياً وكان ثمن ذلك تدميراً هائلاً في المدينة وضحايا بشرية كبيرة خاصة بين المدنيين.

وجاء الحصار البحري الإسرائيلي ليكمل الحصار البري. ومن ثم أفلح عرفات في إقصاد خصومه الاعتبار لأنهم لم يترددوا في سفك الدم الفلسطيني وفي أن يقفوا موقف التواطؤ الموضوعي مع الإسرائيليين. وكان موقفه قوياً خاصة وأن فلسطيني الأراضي المحتلة تضامنوا مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ففضلاً عن كونه يمثل الرمز الوطني عندهم فإن تصرفه النفعي العملي المستعد لقبول حل سياسي يضمن التحرير من الاحتلال يلقي شعبية أكبر من التطرف الذي يترك السكان المحتلين وحدهم في وجه الاستيطان الإسرائيلي الأخذ في التوسع. ولم يتردد مفتي القدس في الإعلان في مظاهرة عامة بأن من واجب كل مسلم قتل الرئيس السوري بسبب الجرائم التي اقترفها ضد الشعب الفلسطيني.

وعندها عرض السعوديون وساطتهم وحصلوا على موافقة سوريا على جلاء عرفات وأنصاره. وتدخلت فرنسا وإيطاليا واليونان لضمان حرية المرور عبر البحر ومارست ضغوطاً على إسرائيل لكي ترفع حصارها. وأخيراً غادر عرفات

و4000 من أنصاره طرابلس يوم 21 ديسمبر 1981 على ظهر سفن يونانية تحميها البحرية الفرنسية.

«اعتدال منظمة التحرير

منذ تولي حسنى مبارك رئاسة الجمهورية المصرية سَلَكَ دبلوماسية لبقة يرمي من ورائها إلى إعادة مصر إلى العالم العربي مع الاحتفاظ بمكاسب كامب ديفيد. طيلة صيف 1982 كانت المحاولة الفرنسية المصرية لتعديل القرار 242 في اتجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني قد تميزت عن جمود البلدان العربية الأخرى. وحيث إن ياسر عرفات بات لا يمكنه الاتكال على سوريا ولا على الأردن فقد لعب الورقة المصرية. وفي عودته من طرابلس ذهب إلى القاهرة والتقى بالرئيس مبارك واعترف له هذا الأخير بصفته «زعيماً معتدلاً يناضل من أجل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني» وأكد أن «مصر لم تتردد قط ولن تردد أبداً في مساندة القضية الفلسطينية بجميع إمكانياتها». وشكر عرفات مصر على مساعدتها الفلسطينيين في اللحظات الحرجة وألح على ضرورة إعادة الوحدة العربية. وأثار هذا اللقاء الاحتجاجات الساخنة لمتشدي منظمة التحرير ولسوريا وإسرائيل غير أنه سمح لعرفات باستعادة زمام المبادرة بنقل المنظمة الفلسطينية إلى المعسكر العربي «المعتدل» الأثير لدى الولايات المتحدة.

في الأشهر التالية استعاد عرفات مكانته التي لا تقبل المناقشة على رأس منظمة التحرير، بينما كان المنشقون أسرى تناقضات السياسة السورية: فبينما كانت أمل الحليف الرئيسي لسوريا بلبنان فإن المعارك التي قامت بها الحركة الشيعية ضد المخيمات الفلسطينية ببيروت وصيدا قد اضطرتهم إلى التحالف مؤقتاً مع الموالين لعرفات بفتح دفاعاً عن السكان الفلسطينيين. كما أن شعار القاتل بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين قد اصطدم بواقع المنع السوري لاستعمال الجولان قاعدة انطلاق ورفض الطوائف اللبنانية المسلحة السماح بعودة الفلسطينيين إلى التمرکز بلبنان. ومنذئذ وجد المنشقون أنفسهم أسرى الفخ الذي ألغاهم فيه عرفات، وهو إظهارهم بأنهم مجرد أدوات للسياسة السورية وبأنهم غير قادرين على التأثير في هذه السياسة ولا على إيجاد ما يظهر أنهم يمثلون شيئاً أو أحداً. والتحققت الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدريجياً بمنظمة التحرير الفلسطينية التي ظلت تحت سيطرة عرفات، مع أنهما احتفظتا بمقريهما بدمشق. ومن المعلوم أنهما عرفتا كيف تتجنبان المشاركة في الاشتباكات المسلحة الفلسطينية ضد بعضهم البعض.

وعمل رئيس منظمة التحرير على إعادة السيطرة على المنظمة الفلسطينية وعلى الدخول في حوار مع الأردن في آن واحد وذلك مأمكنه من جمع المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه السابع عشر بعمان من 22 إلى 29 نوفمبر 1984. ومثلما حدث سنة 1964 ألقى الملك حسين خطاب الافتتاح. وحصل عرفات على التزكية من هذه القاعدة. وتمت المصادقة على مبدأ عمل منسق مع الأردن على أساس خطة فاس. وتقرر أن تقوم العلاقات مع سوريا على أساس حرية اتخاذ القرار الفلسطيني وتقرر الإبقاء على العلاقات مع مصر الشقيقة. فلم تعزل سوريا عرفات سياسياً بل إنه هو الذي أفلح، باسم البلدان العربية المعتدلة، في ضرب طوق حول سوريا باقامة حلف مع البلدان العربية «المعتدلة» يضم مصر (وكانت الأردن قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر يوم 25 سبتمبر 1984) والأردن ومنظمة التحرير ويمتد حتى العراق. ويرى كثير من الملاحظين في أزمة المواجهات الطائفية أن ماحدث هو محور حقيقي للحكومات السنية بتأييد متحفظ من العربية السعودية في وجه الحلف الشيعي المكون من سوريا وإيران.

غير أن صلاية هذا التحالف تقوم على شكل تسوية المسألة الفلسطينية فهو يقوم بالتالي على تقارب مع الولايات المتحدة. ذلك مغزى الاتفاق الأردني الفلسطيني المبرم بتاريخ 11 فبراير 1985 والذي يكرس الاعتدال الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

«يوحي من روح قرارات قمة فاس المصادق عليها من قبل البلدان العربية ومن قرارات الأمم المتحدة حول المسألة الفلسطينية.

«وبالاتفاق مع الشرعية الدولية واستناداً إلى التفاهم المشترك لإقامة علاقة خاصة بين الشعبين الفلسطيني والأردني فإن حكومة المملكة الهاشمية الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقتا على التحرك معاً من أجل تحقيق حل سلمي

وعادل لتزاع الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما في ذلك القدس وذلك على أساس المبادئ التالية:

«1» 'الأرض مقابل السلام': وفق قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

«2» «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»: سيمارس الفلسطينيون حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير عندما سيكون في مقدور الأردنيين والفلسطينيين تحقيق ذلك في إطار اتحاد عربي بين الدولتين الأردنية والفلسطينية.

«3» حل مشكل اللاجئين الفلسطينيين: وفق قرارات الأمم المتحدة.

«4» حل المسألة الفلسطينية في جميع أشكالها.

«5» وعلى هذا الأساس ستجرى مفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن وكذلك كل الأطراف المعنية بالتزاع ومنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في إطار وفد مشترك.

وفي هذا النص اللبق المنبثق عن خطة فهد تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار 242 مذكرة في ذات الوقت بالقرارات الأخرى المتضمنة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق عودة اللاجئين. وفي هذه المرة سجل قبول السلام وبالتالي الاعتراف بإسرائيل كما تم التذكير باستقلالية اتحاد القرار لدى المنظمة الفلسطينية إذ إن الاتحاد مع الأردن الذي تطالب به الولايات المتحدة في خطة ريغن سيكون في فترة لاحقة لتأسيس الدولة الفلسطينية.

فشل الخيار الأردني وعودة منظمة التحرير إلى العزلة:

لم يكن الاتفاق الأردني الفلسطيني يحظى بالإجماع لدى الفلسطينيين؛ ففضلاً عن الرفض الفوري والمتوقع للمنتسقين الذين تساندتهم سوريا عبر العديد من المقربين من ياسر عرفات عن حرجهم من الاعتراف الضمني بالقرار 242 في حين أن الأردن تبدو الشريك المسيطر في الاتحاد المقبل وأن مشاركة منظمة التحرير مباشرة في المؤتمر الدولي لا تبدو مضمونة. وأمام مشاعر القلق

هذه أدخل على الاتفاق تعديلات وقعا في الأسابيع التالية: تم التذكير بقوة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وضرورة إشراك جميع الأطراف العربية المعنية في المؤتمر الدولي .

كان الملك حسين قد هداه الأمل بأن عودة شيمون بيريز للسلطة في إطار حكومة وحدة وطنية متمكن من وضع نهاية للتصلب الإسرائيلي إذ إن «العماليين» الإسرائيليين قد تحدثوا باستمرار في إطار استمرارية خطة ألون، عن «خيار أردني»، ولم يرفضوا خطة ريغن على عكس ما فعلته الليكود. كما أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان يبدو أنه ينم عن موقف عملي للحكومة الإسرائيلية.

والحال أن الاتحاد الوطني قد أدى إلى شل السياسة الإسرائيلية حول مسألة السلام مع العرب ذاتها. فالليكود كانت ترى أن استئناف عملية السلام ليس مفيداً فالسلام مع مصر دائم وجهة الجولان هادئة منذ سنوات والأردن لن تحارب إسرائيل. أما في الأراضي المحتلة فالموقف مسطر عليه تماماً. في هذه الحال كلما مر الوقت اعتاد العرب على وجود إسرائيل بينما قد يؤدي الدخول في مفاوضات عاجلة بالضرورة إلى تنازلات كبرى عديدة من جانب الدولة العبرية. وأما العمال فكانوا على العكس من ذلك يلحون على المشكل الديموغرافي فالأراضي المحتلة تشكل قبلة زمنية تؤدي حتماً إلى وجود قوميتين مزدوجتين عملياً، وهو ما ترفضه الصهيونية باستمرار (باستثناء أقصى اليسار). وألح بيريز على ضرورة قبول جزء من الخطة الأردنية لكن بهدف فصل الأردن تدريجياً عن منظمة التحرير بتقليص دور هذه الأخيرة قدر المستطاع، وتم قبول مبدأ المؤتمر الدولي إطاراً ضرورياً لتسهيل اللقاءات الأولى غير أنه ينبغي بعد ذلك الانتقال إلى مفاوضات ثنائية تكون الوحيدة القادرة على اتخاذ القرارات الحقيقية. ودون شروط «مسبقة»، ينبغي للعملية السلمية أن تقام على الاعتراف بالقرارين 242 و338 وعلى التخلي عن الإرهاب وعن العنف. وينبغي على الوفد الأردني الفلسطيني ألا يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية، وستتم التسوية على مراحل وبفترة انتقالية تدبر فيها الأردن وإسرائيل الشئون الفلسطينية بالاتصال مع جمعية فلسطينية منتخبة (لكن لا تضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية).

وسيتم التفاوض بحرية حول الحدود الجديدة بين الدولتين، إلا أن إعادة القدس والعودة إلى حدود ما قبل يونيو 1967 غير واردتين. وهذه تسوية بارعة بين خطة ألون والشق الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد. ولقد أفضى الخيار الأردني بشيمون بيريز - على المدى العاجل - إلى تسوية أمام الاتفاق الأردني الفلسطيني وذلك بنية الزيادة في إضعاف موقف منظمة التحرير والحفاظ على الوحدة الوطنية التي قد تتعرض للخطر في حالة فتح المفاوضات. وينبغي أن يترك للولايات المتحدة أمر تهئية الوضع وبالتالي سيكسب الوقت على صعيد السياسة الخارجية وكذلك على صعيد السياسة الداخلية، فقد كان بيريز يأمل بأن يضعه نجاح سياسته الرامية إلى معالجة الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية في موقف القوة إزاء اللبكيود.

وإرضاء للأمريكان أكد الأردنيون أن الاتحاد الكونفدرالي المنصوص عليه سيكون أشبه بدولة اتحادية منه إلى اتحاد بين دولتين. وأن منظمة التحرير مستعدة للاعتراف بالقرار 242 لقاء صيغة مبهمة تعترف للفلسطينيين بحق تقرير المصير. ولم تكن إدارة ريغن متحمسة للعب دور نشط في المفاوضات العربية الإسرائيلية ففشل سياستها اللبنانية المكلف قد خلق مشاعر الخيبة بخصوص سياستها في الشرق الأوسط. ومع ذلك بدأ النقاش حول المشروع الأردني الخاص بمناقشات أولية بين الولايات المتحدة وبين وفد أردني فلسطيني. وتركز النقاش حول تركيبة الطرف الفلسطيني: فالولايات المتحدة ترفض كل شخصية معروفة بوضوح بانتمائها لمنظمة التحرير الفلسطينية وطالبت بتعهد محدد من منظمة التحرير بالاعتراف بالقرار 242 وبمبدأ التخلي عن الإرهاب. ومع ذلك بدا أن المفاوضات تتقدم لكن تدخلت سلسلة من الأحداث المشوشة لقضية منظمة التحرير. وقد تكررت هذه الظاهرة في السنوات التالية كلما بدا أن الولايات المتحدة اقتربت بجدية من منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي 25 سبتمبر 1985 قامت مجموعة فدائية، ظهرت بمظهر المتعاطف مع القضية الفلسطينية باغتيال ثلاثة «سواح إسرائيليين» بلارنكا (بقبرص). وتبين فيما بعد أن السواح المذكورين كانوا عملاء للمخابرات الإسرائيلية تم التعرف عليهم في السنوات السابقة أثناء عمليات اعتداء على قادة فلسطينيين. وفي أول أكتوبر قصف الطيران الإسرائيلي مقر القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية

بتونس متسبباً في مقتل 72 شخصاً منهم 12 تونسياً ووصف ريغن هذا القصف بأنه «رد مشروع» على الإرهاب. وفي 5 أكتوبر قام أحد رجال الشرطة المصرية بسيئانه «جُن» فجأة حسب الرواية الرسمية المصرية بإطلاق النار على سواح إسرائيليين وقتل سبعة إسرائيليين منهم أطفال مما أثار توتراً كبيراً بين مصر وإسرائيل، وبعد أسابيع وجد الشرطي «متحرراً» في سجنه. ثم تم اختطاف سفينة سياحية إيطالية متجهة صوب إسرائيلي (أكيلي لاورو) من قبل مجموعة فدائية فلسطينية قتلت راكباً إسرائيلياً وبعد استسلام المجموعة للسلطات المصرية اختطف سلاح الطيرن الأمريكي الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس - من أجل محاكمتهم رسمياً من قبل منظمة التحرير - واقيدت إلى قاعدة عسكرية إيطالية. وكان المستول عن هذه العملية فضيل صغير من فصائل منظمة التحرير هو جبهة تحرير فلسطين المقربة من العراق ومن ليبيا، بقيادة أبو العباس. وسخط الرأي العام المصري على الطريقة التي انتهك بها الأمريكان السيادة المصرية.

ولقد سدد تعاقب الأحداث هذا ضربة قاصمة للحوار الفلسطيني الأردني وطالب الملك حسين بتوقيع وثيقة رسمية تكرر التخلي عن اللجوء إلى العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود لقاء مقابلة بسيطة مع وزير الخارجية الإنجليزي وكان ذلك بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية المنقسمة حول هذه المسائل يعني ضياع أحد آخر عناصر المساومة دون فائدة فعلية، فرفضت. وفي فبراير 1986 تخلت المملكة الهاشمية عن الحوار متهمة عرفات بأنه لا يريد الاعتراف بالقرار 242 وبما يستتبع ذلك.

ومع ذلك لم تكن هذه المحاولة العقيمة غير ذات مكسب مهم، فبالرغم أن منظمة التحرير وجدت نفسها من جديد منعزلة على المسرح الدبلوماسي فقد تبين المكان المركزي للمسألة الفلسطينية في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، كما أن فكرة مؤتمر دولي قد قبلت بها الدول العربية والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية وإن تم رفضها بتفاوض في الشدة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، ثم إن النقاش الداخلي لمنظمة التحرير حول الاعتراف بالقرار 242 وبتبعاته قد كانت له قيمة تربوية هامة مكنت من إعادة تحديد السياسة الفلسطينية في نهاية الثمانينيات.

هوامش الفصل السابع

(*) لم يكن علي بن أبي طالب ابناً بالتبني للنبي (ﷺ)، ولكن الذي كان متبنياً هو زيد بن حارث ثم نزل القرآن فحرم مبدأ التبني وجعل من أمثال هؤلاء إخواناً للمؤمنين «الناشر».

(1) أورده بول بالطا *Irak-Iran, une guerre de cinq mille ans* ، باريس 1987 ص ص 138 - 139 .

(2) كلام أورده شيمون شفير *Opération boule de neige* باريس 1984 ص 32 .

(3) نص أورده شيمون شفير *Opération boule de neige* ، باريس، 1984 ص 71 .

(4) في الممد 2 من *Revue d'études palestiniennes* 1982 ص ص 141 - 143 .

(5) *Maghreb-Machrek* الممد 98 ، 1982 ص ص 99 - 100 .

(6) أورده آمنون كابليوك *Sabra et chatila, enquête sur un massacre* ، باريس 1982 ص 21 .

(7) الممد 16 من *Revue d'études palestiniennes* (1985) ص ص 206 - 207 .

الفصل الثامن

التشكلات الجديدة

لقد تميزت الثمانينيات بتجزؤ إقليمي للسياسة بالشرق العربي . وإن ضياع وحدة المصير هذه كان إحدى نتائج اتفاقيات كامب ديفيد التي تسببت في ابتعاد مصر عن العالم العربي وإحدى نتائج الحركة الإسلامية التي أضافت إلى الصراع التقليدي بين التقدميين والمحافظين - والمنتدج في المنافسات بين الشرق والغرب - عنصراً جديداً يتمثل في التعارض بين القيم العلمانية والقيم الدينية، طارحة من جديد مسألة شرعية الحكومات القائمة . ولقد برزت صراعات من أجل الهيمنة وذلك بسبب غياب مركز حقيقي يلعب دور المحرك بأعماله وبرود الفعل التي يثيرها، يكون شبيهاً بالمركز الذي كان لمصر الناصرية . فالذين رشحوا أنفسهم لخلافة عبدالناصر كانوا عاجزين عن فرض تفوقهم وبالتالي عاجزين عن إقامة نظام سياسي جديد . ومع ذلك لم تكن هذه الحقبة التي لم تنته بعد خالية من مغزى . فقد ارتسمت توازنات سياسية جديدة واستعاد النزاع العربي الإسرائيلي معناه الأصلي الذي هو صراع من أجل فلسطين بينما غيرت نهاية الصراع بين الشرق والغرب المعطيات الدولية تغييراً جذرياً وأدت إلى عمليات إعادة ترتيب القوى السياسية وهي عمليات ضرورية . ويبدو أن أزمة الخليج الجديدة التي بدأت في أغسطس 1990 قد تحولت إلى زلزال حقيقي قلب كل معطيات اللعبة السياسية بالشرق الأوسط بينما عاد «الشارع» العربي إلى المسرح السياسي معبراً عن مطلب مبهم للديمقراطية والتحرر إزاء التفوق الأمريكي الذي لا يطلق.

حرب الخليج

معركة العراق

كان يمكن للهزائم العراقية في ربيع 1982 أن تضع نهاية للحرب. ولقد اغتتم صدام حسين فرصة اجتياح إسرائيل للبنان ليعرض باسم الإسلام وحدة مقدسة بين بلاده وإيران ضد إسرائيل، أما بخصوص الخلافات فإن العراق كان مستعداً لقبول فحوى اتفاق الجزائر لسنة 1995. ولقد كان لهذا العرض بعض الصدى لدى المسؤولين الإيرانيين غير أن الإمام الخميني قرر عكس ذلك. فالطريق إلى القدس تمر عبر القضاء على البعث العراقي.

لقد فُرض استمرار الحرب استراتيجياً على السلطة الثورية الإيرانية. ولئن تم إيقاف الهجوم العراقي لسنة 1980 بفضل استنفار جماهير متطوعي «حراس الثورة» فإن إعادة غزو التراب الوطني يعود الفضل فيها للجيش النظامي الذي أعيد تنظيمه في تلك الأثناء. وإن الرغبة في القضاء على النظام العراقي يعكس انتصار القيم الإسلامية الثورية على أفكار العسكريين الواقعية. ولقد كان استئناف المعارك من فعل «حراس الثورة» الذين يريدون إقامة الدليل على تفوق الإيمان وقيم الاستشهاد على التصورات التقنية للعسكريين التقليديين. وكان التحرك وفق سلسلة من هجمات الإبادة القائمة على استعمال الموجات البشرية الراجعة في الاستشهاد، أما في المواجهة فكان الجيش العراقي واعياً بأنه أقل عدداً. فكان يفضل دفاع المواقع القائمة على التحصينات وعلى القوة النارية بينما أعطى الدفاع عن الوطن مغزى جديداً لهذه الحرب وأعطى العراقيين إرادة القتال بعد هزائم ربيع 1982. ثم أخذت العراق تبدو تدريجياً بمظهر المعتدي عليه لا مظهر المعتدى.

فشل الهجوم الإيراني الأول في يوليو 1982 عند محاولته عزل البصرة عند الجبهة الجنوبية. ثم إن هجمات خريف 1982 لم تأت إلا بمكاسب ترابية تافهة إذا ما قيست بالثمن البشري الباهظ الذي دفعه المتطوعون الإيرانيون أما هجمات «الفجر» الأربعة لسنة 1983 (10-20 أبريل و20 يوليو-5 أغسطس. و30 يوليو-5 أغسطس و20 أكتوبر-19 نوفمبر) على الجبهة الشمالية فقد كان لها نفس النتيجة وشهد نصف السنة الأول من عام 1984 ثلاث هجمات

إيرانية كبرى كان لإحداها نجاح مؤكد تمثل في احتلال جزر مجنون في منطقة الأغوار . ولقد حصل الدفاع العراقي على مساعدة كبرى باستئناف توريد الأسلحة السوفيتية . إذ كان الاتحاد السوفيتي قد أدان هذا النزاع وأمل طويلاً في تطور إيران الثورية في اتجاه الاشتراكية . لكن القطيعة بين الشيوعيين الإيرانيين والثوريين الإسلاميين وما أعقب ذلك من تصفية رهيبة لأنصار موسكو قد وضع نهاية للأوهام السوفيتية . فعاد الاتحاد السوفيتي حليفاً وصديقاً للعراق مع احتفاظه بعلاقات اقتصادية وسياسية عادية مع إيران . وضاعفت فرنسا تورطها في العراق والذي بدأ في السبعينيات . وسلمت مرات عديدة كميات كبيرة من الأسلحة خاصة في مجال الطيران . وأصبحت ديون العراق لفرنسا في ازدياد مستمر (23 مليار فرنك سنة 1986) جعلت الدائن متضامناً مع مدينه (فانتصار إيران قد يؤدي إلى عدم دفع هذه المبالغ الطائلة)، وبرت الحكومة الاشتراكية هذا التحالف الفعلي بضرورة المساعدة في إقامة سد قادر على منع تدفق الموجة الإسلامية في بلدان الخليج الأخرى بل وفي بلدان المغرب العربي صديقة فرنسا . وكانت المساعدة الفرنسية حاضرة في مجال استعمال العراق السلاح الجوي . فمنذ أغسطس 1982 أعلنت بغداد الحرب الاقتصادية على إيران وهاجمت منشأتها النفطية بالخليج . وكانت النتيجة الأولى هي تعدد البقع السوداء بالبحر بسبب الهجوم على ناقلات النفط . وساندت فرنسا العراق «بإعادتها» خمس قاذفات من نوع «سوبر إيتنذار» المزودة بصواريخ «اغسوسيت» من أجل مهاجمة طرف أنبوب النفط بجزيرة خرج وبالإضافة إلى الأسلحة الفرنسية والسوفيتية اشترت بغداد السلاح من البرازيل وجنوب إفريقيا ومصر (التي تخلصت من مخزونها من السلاح السوفيتي) أما الولايات المتحدة المحايدة رسمياً فقد احترمت الحظر الذي أعلنته ضد المتحاربين ولم تسلم العراق غير معلومات عسكرية (خاطئة أحياناً) مستقاة من أقمار التجسس الصناعية .

وكان لإيران من جانبها كميات ضخمة من العتاد الحربي الأمريكي المشتري في عهد الشاه . ثم انتقلت تدريجياً إلى العتاد ذي المنشأ السوفيتي الذي اشترته موسكو بالعملة الصعبة لدى حلفاء موسكو (كوريا الشمالية وليبيا وسوريا) أو من بلدان أوروبا الشرقية . كما أن الصين زودتها بأسلحة مطورة من

الأسلحة السوفيتية. وللحصول على قطع الغيار اللازمة للسلاح الغربي المنشأ توجهت إيران إلى مهربي السلاح الدوليين وخاصة إلى إسرائيل، وكانت هذه الدولة ترغب في إنهك العراق في الحرب مثلها في ذلك مثل سوريا ، فقد زودت إيران بالسلاح بما قيمته عدة مئات من ملايين الدولارات وشاركت في التركيب المعقد للأسلحة المستلمة من أمريكا مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بليمان، واستخدمت المكاسب المالية للعملية لتمويل الكونترا بنيكاراغوا. ولقد هزت هذه الفضيحة إدارة ريغن هزة عنيفة بعد أن كشفتها الصحافة اللبنانية في نهاية 1986 .

بلدان الخليج بين النفط والإسلام:

شعرت ممالك الخليج بأنها مهددة بالخطر المزدوج: العراقي والإيراني وذلك منذ بداية السبعينيات ولئن نمت الصدمتان النفطيتان الأولى والثانية مواردها بشكل ضخم فإن ضعفها الذاتي ظل قائماً . وعلى العكس من العراق فإنها لا تتمتع بالثروة الثلاثية التي تهب سادة بغداد قوتهم وهي الرجال والماء والنفط فموارد البلدان الخليجية من البشر محدودة وهي مضطرة إلى جلب سكان مهاجرين عديدين من العرب وغير العرب الذين أصبح عددهم في تزايد. والمهاجرون هؤلاء يشكلون أحياناً أغلبية السكان في هذه البلدان. ولئن استفاد المهاجرون العرب بفضل عملهم من جزء من متوجات العائدات النفطية فإنهم لم يتم دمجهم في المجتمعات الإماراتية بالخليج، ورغم الإقامة التي تستمر منذ عشرات السنين في بعض الحالات فإن التجنس لا يعطي إلا بتقير، وإن بقاء التركيبات البدوية المنظمة في شكل عشائر وقبائل تقوم على أساس الأنساب لا يسمح بإلحاق عناصر جديدة بأعداد كبيرة.

إن الأعمال الجارية في مجال البنية التحتية الاقتصادية التي حدثت في كل المجالات قد استفادت الإمكانات في الملاك التقني. والحذر المستوحي من الثورات العربية لسنوات الخمسينيات والستينيات قد دفعت بالإمارات إلى رقابة صارمة على النشاطات العسكرية تحاشياً لانقلاب ممكن. وهذا الضعف العسكري العائد إلى العور البشري ورغم الترسانة المدهشة التي ركبتها الإمارات بفضل عائداتها النفطية يضاف إلى التفاوت العظيم في المصالح

الاستراتيجية. فالإمارات الخليجية ذات المساحات المحدودة لا يمكن أن يكون لها فضاء كاف لتكوين حدود دفاعية حقيقية وهي تقليدياً تدير وجهها للبحر ولها علاقات اقتصادية وسياسية مع إيران شريكها المحتوم أياً كان نظامها، أما المملكة العربية السعودية الفسيحة والتي تعادل مساحتها أربعة أضعاف مساحة فرنسا فهي تدير وجهها إلى الداخل أو إلى البحر الأحمر بسبب الحجاز والبقاع المقدسة. والتشكل الدفاعي ينبغي أن يحسب حساباً للمسافات الكبيرة بين مختلف نقاط المملكة. والحماية الأمريكية مبدأ أساسي في سياستها كما ظهر ذلك أثناء الصراع بين المملكة وعبد الناصر، غير أن الصراع العربي الإسرائيلي مستمر؛ فبيع الأسلحة الأمريكية موضوع دائم للصراعات البرلمانية بالكونغرس الأمريكي بسبب الاعتراض النشط الذي تقوم به مجموعة الضغط المناصر لإسرائيل (وهذا الوضع يسمح للعربية السعودية بالظهور بمظهر المدافع عن المصالح العربية).

كانت سنة 1980 سنة كل الأخطار: فالثورة الإسلامية بطهران تنذر بقيام تخريب عام بالإمارات والمملكة. كما أن تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان يدفع إلى افتراض أن موسكو توشك أن تحقق مشروعها القديم الرامي إلى النفوذ إلى «البحار الساخنة» والتي هي المحيط الهندي والخليج. وانتصارات العراق على إيران قد يترتب عليها هيمنة الجارة العربية الكبرى وتكون الكويت ضحيتها الأولى. حقاً أن الولايات المتحدة في نهاية رئاسة كارتر وتحت صدمة «ضياح» إيران حليفها الاستراتيجية الرئيسة قد حاولت الرد على هذا القلق بأن وضعت لنفسها قوة تدخل سريع متأقلمة مع مناخ الشرق الأوسط الحار: وجرت مناورات مشتركة أمريكية مصرية سنوياً كما أن مشاريع البتاغون تدمج جيش الأردن الذي يستعيد بذلك وظيفته الجيش العربي القديمة والتي كانت وظيفته أن تدمجه في التشكيل العسكري الأمريكي الجديد.

لقد دفعت هذه التهديدات مختلف الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى التجمع سنة 1981 في إطار جديد هو مجلس التعاون الخليجي. ويسمح هذا الجهاز الذي لانظير له في الماضي بتنسيق الأعمال في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان النموذج المطروح هو نموذج المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ثم دبلوماسية داخلية لبقة سمحت

بالأ يظهر التباين بين العربية السعودية وبين شركائها. وإن سنوات من التعاون الموفق جعلت من هذه المؤسسة مثلاً يحتذى للمناطق الأخرى من العالم العربي (ومشروع المغرب العربي الكبير مستوحى مباشرة منها).

أما على الصعيد الداخلي فإن العودة إلى انضباط أكثر على صعيد الآداب بما في ذلك الطبقات الحاكمة يعزز التزم الإسلامى . وهكذا حورب خطر الإسلام الثوري بالعودة إلى التقاليد الإسلامية والبدوية أساس الحياة الروحية والاجتماعية لمجتمعات الخليج .

لكن الهزائم العراقية لسنة 1982 أخرجت بلدان مجلس التعاون الخليجي : فالجمهورية الإسلامية التي تتردد في مساندة المعارضات الداخلية أصبحت الهاجس الرئيسي ، والمشاركة العسكرية المباشرة في النزاع مستبعدة بطبيعة الحال . واستعملت هذه الممالك ووقتها الوحيدة فدعمت المجهود الحربي العراقي بكثافة . والتقديرات ترتفع إلى أكثر من 50 مليار دولار من المساعدة في أشكال مختلفة من أعضاء مجلس التعاون إلى العراق المحارب ، أي أكثر من كل المساعدة الأمريكية لإسرائيل منذ قيام هذه الدولة . وإن الخيار الاستراتيجي العراقي القائم على الحرب الدفاعية وعلى قوة النار ما كان ليصمد إلا بفضل تدخل الممالك النفطية الحاسم .

إن المساعدة المالية ساهمت في تفاقم الصدمة النفطية المضادة . فالثورة الإيرانية باستعمالها سلاح إضراب عمال النفط من أجل زعزعة النظام الإمبراطوري كانت قد أثارت الصدمة النفطية الثانية بخلقها نقصاً مصطنعاً في النفط راجعاً إلى اختفاء الإنتاج الإيراني ، ثم إن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية قد فاقمت هذه الظاهرة . وقد أثار هذا الوضع الهلع الذي تسبب بدوره في ارتفاع مشط في الأسعار واستقر الوضع سنة 1981 عندما حددت منظمة البلدان المصدرة للنفط سعر الخام السعودي بـ 34 دولاراً للبرميل الواحد أي بزيادة تساوي 168٪ من سعر ديسمبر 1978 . ثم إن عودة الإنتاج الإيراني إلى السوق والتطور السريع لاستغلال النفط في المناطق الواقعة خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط من بلدان العالم الثالث مثل المكسيك أو من الغرب مثل الاسكا وبحر الشمال والحد العنيف من استهلاك البلدان المصنعة التي أصيبت

بالأزمة الاقتصادية، كل ذلك قد قلب العلاقة بين العرض والطلب وكان الوضع الجديد يفرض على أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط الحد من إنتاجها وبالتالي الحد من حصصها المطروحة على السوق من أجل الإبقاء على السعر، ولكن الانضباط الصعب الإبقاء عليه في الظروف العادية لم تتم مراعاته في منظمة كان العراق وإيران ممثلين فيها. وانخفض سعر السوق حتماً وأصبح السعر المرجعي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط كل يوم أقل واقعية، خاصة وأن بعض أعضاء هذه المنظمة أكثرروا من التخفيضات السرية واتفاقات المقايضة (مثل بيع الأسلحة لقاء تسليم كميات من النفط) ودعت المملكة العربية السعودية شركاءها إلى احترام التزامهم وخفضت إنتاجها بأكثر من النسبة العائدة لها وذلك باعتبارها البلد الذي له أكبر إمكانيات الإنتاج (من مليون برميل يومياً إلى ما يزيد بقليل عن 2 مليون) وأنزل السعر المرجعي به 29 دولاراً^(*) للبرميل الواحد في مارس 1983. ثم ارتفع الاستهلاك العالمي ارتفاعاً طفيفاً بعد ذلك غير أنه تم امتصاصه كلية بتزايد إنتاج البلدان الواقعة خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط.

وأصبح هذا الوضع لا يطاق لدى المسؤولين السعوديين. فقررُوا إعادة النظام إلى الأسواق بزيادة الإنتاج من أجل استعادة حصة بلادهم في السوق. ولم تتأخر النتيجة، فمنذ ديسمبر 1985 انهارت أسعار النفط فهبطت إلى 15 دولاراً للبرميل الواحد بل وحتى إلى 10 دولارات مؤقتاً. ومكنت هذه السياسة بلدان المنظمة وخاصة بلدان الخليج من جعل جزء كبير من إنتاج منافسيها غير مربح وتضررت الصناعة النفطية لشمال أمريكا خاصة من هذا الانخفاض للأسعار. ولقد كان سقوط أسعار النفط إلى مستوى أدنى. بالقيمة الثابتة. من سعر 1973 قد صاحب نجاح السياسات المضادة للتضخم في البلدان المصنعة. ولقد سمح هذان العاملان المتضافان بانتعاش النمو الاقتصادي العربي وازدياد الاستهلاك العالمي تبعاً لذلك ورغم تزايد الطلب لم تتوصل بلدان المنظمة إلى احترام النظام الفعال، وتواصلت الأسعار في التذبذب حول 15 دولاراً للبرميل الواحد. وعلى المدى ظلت هذه البلدان رابحة فالسعر

(*) كذا في النص ولعل المراد هو أن هذا السعر انزل إلى 29 دولاراً (المرنجم)

المنخفض لا يسمح بإقحام التمويلات الضخمة اللازمة لمواصلة. استغلال بحر الشمال والأسكا. فحتى في بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط لم تكن التمويلات قادرة على المتابعة. وتقلص الإنتاج المنافس حتماً بينما تم التخلي تقريباً عن سياسة الاقتصاد في الطاقة. رغم توقعات الخبراء الذين أعلنوا عن صدمة نفطية جديدة في منتصف التسعينيات بعودة بلدان الخليج إلى احتلال مكان مسيطر لثمنها بأقل أسعار تكلفة للإنتاج وبأكثر من نصف الاحتياطي العالمي. وزادت الولايات المتحدة من تبعيتها باستيرادها أكثر من نصف استهلاكها، بينما أدى تدهور الاقتصاد السوفيتي إلى تناقص بطن الإنتاج النفطي فتوقف الاتحاد السوفيتي عن تزويد بلدان الشرق المتحررة من وصايته.

• تدويل النزاع

في سنة 1985 تخلى الإيرانيون عن خطة الموجات البشرية، وتولى الجيش النظامي من جديد إدارة العمليات. واختار في البداية خطة استنزاف تقوم على هجمات صغيرة تعد إعداداً دقيقاً وتصيب نقاطاً مختلفة من خط الدفاع العراقي الممتد على طول 1100 كليومتر. وفي سنة 1986 وبعد انتصار مهم أثناء الاستيلاء على الفاو اختارت القيادة الإيرانية العودة إلى العمليات الكبرى الهادفة إلى محاصرة البصرة ثانية كبريات مدن العراق الواقعة على شط العرب . ولقد مكنت الهجمات كربلاء 4 و5 و6 في نهاية عام 1986 وبداية عام 1987 من تحقيق تقدم مهم لقاء خسائر فادحة، غير أن الهدف الرامي إلى سحق الجيش العراقي أو الاستيلاء على البصرة لم يتحقق . وامتدت ثورة أكراد العراق المدعومة من الجمهورية الإسلامية (التي تحارب من جهتها ثورة أكراد إيران...) في شمال البلاد. وعبرت تركيا عن قلقها وتلفت الإذن من الحكومة العراقية بعبور الحدود العراقية في ملاحقة حرب العصابات الكردية المستمرة في جنوب تركيا، ولقد فهم من بعض السلطات التركية أن الجيش في حالة انهيار وإن العراق سيتدخل في شمال هذه البلاد منعاً لقيام جمهورية كردية وربما كذلك من أجل منع ضم هذه المنطقة إلى تركيا.

ورد العراقيون على الهجمات الإيرانية بتصعيد الحرب الاقتصادية.

واستهدفت الغارات الجوية الموانئ النفطية الإيرانية بالخليج واستطاعت إحداث تقليص للصادرات الإيرانية في الوقت الذي كان لانخفاض سعر النفط وقع أكثر في إيران منه في العراق. ولقد أظهر استمرار القتال تقدماً نوعياً بيّنا لدى الجيش العراقي، فقد بات طيرانه قادراً على التدخل بشكل فعال في العمق ووصل مسافات تفوق 1300 كم (هجوم 24 طائرة ميراج ف 1، على منشآت جزيرة سرى النفطية في صيف 1986)، وبلغت التعبئة فيها نحواً من مليون رجل على سكان يبلغ عددهم 15 مليون ساكن وتلك نسبة تعادل نسبة الجيش في البلدان الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى (وكان استعمال أيدي عاملة مهاجرة للتعبؤ - خاصة المصرية - الشرط الضروري لمثل هذه التعبئة) وأصبحت صناعة السلاح في تعاظم مستمر. أصبحت قادرة على التزويد بكميات كافية بمجموع الذخيرة ومدافع الهاون وأنابيب المدفعية ومدافع المدرعات التي يحتاجها الجيش البري. ولقد أثار هذا التطور قلق إسرائيل خاصة وأن العراق قد تقدم في مجالين هامين فقد كان قادراً على تحسين - ثم على إنتاج - صواريخ من تقنية سوفيتية يبلغ مداها 600 كيلومتر جارة بذلك إيران في حرب مدن باستعمال القصف بالصواريخ مبردة إلى الأذهان أشكال الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى استعمال الأسلحة الكيميائية خاصة وغازات القتال التي لم تستعمل بشكل مكثف منذ عام 1918.

منذ بداية الحرب لم يعد للعراق منفذ على الخليج، وكانت سوريا حليفة إيران تمنع عنها استعمال أنابيب نقل النفط الموصلة إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية غير أن العراق استطاعت إيجاد منافذ أخرى في تركيا والسعودية اللتان سمحتا لها بإقامة خطوط أنابيب نفط جديدة تمكنها من الوصول إلى البحر المتوسط وإلى البحر الأحمر. وأصبحت الأردن الحليفة الأولى التي تمر عبرها - مروراً بالعقبة - المؤن الضرورية. وعلى العكس من ذلك كانت الحرب الجوية التي شنتها العراق في الخليج تنذر بخنق إيران تدريجياً، ومنذئذ هددت الجمهورية الإسلامية بمنع استعمال الخليج على كامل البلدان المجاورة. وكانت ناقلات النفط الآتية من مختلف الجهات هدفاً لهجمات إيرانية وعراقية.

أصبح هذا الوضع لا يطاق بالنسبة للبلدان المجاورة خاصة الكويت

الضحية المعتدى عليها أكثر من غيرها في حرب ناقلات النفط، وطلبت هذه مساعدة غربية لضمان حرية مرور نفطها غير أن الولايات المتحدة رفضت التدخل، ثم إن الكشف عن فضيحة إيران غيت في نهاية 1986 غيرت الوضع. ووجب على إدارة ريغن التخلي عن الأمل في تحسين العلاقات مع إيران في حين أنها فقدت الكثير من الثقة لدى الدول العربية النفطية الصديقة تقليدياً للولايات المتحدة. وطلبت الكويت أن يمر جزء من أسطولها النفطي تحت العلم السوفيتي. فردت الولايات المتحدة هذه المرة بشدة وأعلنت عن رغبتها في حماية السفن التجارية في الخليج (أبريل - مايو 1987).

وفي الواقع أرسلت القوى الرئيسية كل من جانبها سفناً حربية إلى هذه المنطقة من العالم لضمان حرية المرور ولنزع الألغام من مياه الخليج.

وغير هذا التدخل معطيات المشكل فحتى ذلك التاريخ كانت الحرب قد أفلتت من سيطرة القوى العظمى على عكس النزاع العربي الإسرائيلي - وغياب وقف إطلاق النار له مغزى في هذا المجال. وكانت إرادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مراعاة المتحاربين تدل على أنه لأول مرة منذ عام 1945 لا يدخل صراع عظيم بين دولتين من العالم الثالث في منطق المواجهة بين الكتلتين، وهذا التحرر يجد تفسيره في الأسباب العقائدية للحرب (قومية عربية متعلمة ضد الشيعة الثورية). كما يجده في النمو الاقتصادي والثقافي العائد إلى دخل النفط؛ فاستقلال المتحاربين الاثنين مالياً مكنهما من الحصول على تسليح كامل على أساس تجاري. وبفضل الوصول إلى التقنية الحديثة ثمرة تمويل العقود السابقة في التربة استعمل العتاد الحربي واستغل دون المرور تحت وصاية خانقة من المستشارين الأجانب، وفي هذا المعنى بشر هذا النزاع باستقلال متزايد لبعض بلدان العالم الثالث تجاه البلدان المصنعة الكبرى.

وأمام المأزق الدبلوماسي الذي كان يمنع العراق من الخروج من الحرب بطريقة مشرفة أفلحت هذه البلاد عن طريق الحرب الجوية في الخليج في دفع إيران إلى مهاجمة المصالح النفطية الحيوية للغرب الذي اكتشف أن استمرار هذه الحرب أصبح لا يمكن التسامح فيه. وكان الأسطول متعدد الجنسيات -

بوجوده ذاته - قد مارس ضغطاً إضافياً على إيران التي جردت بذلك من وسيلة ضغط فعالة كانت تمارسها ضد جاراتها. وترجم تدخل القوى العظمى إلى القرار 598 لمجلس الأمن بتاريخ 20 يوليو 1987 حول ضرورة فرض وقف لإطلاق النار على طول الحدود الدولية وذلك ما عزز الأطروحات العراقية.

إن مجلس الأمن

[...] المنشغل كثيراً بتواصل الحرب بين إيران وبين العراق، رغم دعوته إلى وقف لإطلاق النار، ودون أن تنقص حداثتها والتي مازالت تتسبب في خسائر فادحة في الحياة البشرية والدمار المادي

«وإذ يأسف لاندلاع الحرب واستمرارها».

«وإذ يأسف كذلك لقصف مراكز سكانية مدنية تماماً، وللهجمات على السفن المحايدة أو على الطائرات المدنية وحالات خرق حقوق الإنسان الدولية والقواعد الأخرى ذات الصلة بالنزاعات المسلحة وخاصة استعمال الأسلحة الكيميائية مخالفة للالتزامات الناتجة عن اتفاق جينيف لسنة 1925».

«والمنشغل كثيراً بإمكانية حصول تصعيد جديد وتوسع للنزاع».

«والمقرر العزم على وضع نهاية لكل الأعمال العسكرية بين إيران والعراق»؛

«والمقتنع بضرورة الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة بين إيران والعراق».

«وإذ يذكر بأحكام ميثاق الأمم المتحدة خاصة واجب كل الأعضاء بتسوية خلافاتها الدولية بالوسائل السلمية بحيث لا يتعرض السلام والأمن الدوليين وكذلك العدل للخطر».

«وإذ يلاحظ وجود خرق للسلم فيما يتعلق بالنزاع بين إيران والعراق».

«وعملًا بموجب المادتين 39 و40 من ميثاق الأمم المتحدة(1)»

(1) يطالب، كإجراء أول في سبيل تسوية يُتفاوض عليها بأن تلتزم إيران والعراق في الحال بوقف إطلاق النار وأن توقف كل الأعمال الحربية في البر

والبحر والأجواء وأن تقوما دون تأخير بسحب كل القوات حتى الحدود الدولية المعترف بها؛

2) يدعو الأمين العام إلى إرسال فريق من الملاحظين التابعين للأمم المتحدة للتحقق والتأكد والإشراف على وقف إطلاق النار وسحب القوات؛ كما يدعو كذلك إلى اتخاذ الترتيبات الضرورية لذلك، بالتشاور مع الأطراف وإلى تقديم تقرير لمجلس الأمن بهذا الشأن؛

3) يطلب بإلحاح إطلاق سراح أسرى الحرب وأن يعادوا إلى وطنهم دون تأخير بعد نهاية الحرب النشطة، تمثيلاً مع اتفاقية جينيف الثالثة بتاريخ 12 أغسطس 1949 م.

4) يطلب من إيران والعراق التعاون مع الأمين العام لتطبيق هذا القرار وفي جهود الوساطة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ومقبولة من الطرفين، لكل المسائل المعلقة وفق المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة.

5) يطلب من كل الدول الأخرى التحلي بضبط النفس والإحجام عن كل عمل قد يعمق النزاع أو يوسعه وتسهيل تطبيق هذا القرار.

6) يدعو الأمين العام أن يدرس - بالتشاور مع إيران والعراق - إمكانية تكليف جهاز محايد بالتحقيق في مسئولية النزاع وبوضع تقرير لمجلس الأمن حالما يكون ذلك ممكناً.

7) يعترف بفداحة الخسائر المتكبدة أثناء النزاع وبضرورة بذل جهود من أجل إعادة البناء بمساعدة دولية ملائمة، بعدما ينتهي النزاع، ويدعو الأمين العام من أجل ذلك إلى تعيين فريق من الخبراء لدراسة مشكل إعادة البناء ولوضع تقرير لمجلس الأمن.

8) يدعو الأمين العام أيضاً إلى أن يدرس - بالتشاور مع إيران والعراق ودول أخرى من المنطقة - الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

9) يدعو الأمين العام إلى إطلاع مجلس الأمن على تطبيق هذا القرار.

«10» يقرر الاجتماع من جديد عند اللزوم للنظر في تبني إجراءات جديدة من أجل ضمان احترام هذا القرار (2) .»

ولقد أعلنت السلطات العراقية في الحال عن موافقة صريحة على نصوص القرار أما المسئولون الإيرانيون فقد ترددوا ولم يعطوا ردوداً محددة.

نهاية النزاع

ازداد التوتر الدولي مع أحداث مكة . وكانت الشرطة السعودية قد اعتقلت في حج 1986 حجاجاً إيرانيين وليبيين كانوا يحملون معهم أسلحة ومتفجرات . والبقاع المقدسة كانت دوماً بين أيدي السنة وكان الحجاج الشيعة منذ قرون ملتزمون بمراعاة تحفظ قوى فيما يختص بفحوى عقيدتهم الخاصة . والحال أن الحجاج الإيرانيين منذ الثورة الإسلامية أخذوا يفتنمون فرصة الشعائر المقدسة للتعبير عن شعارات سياسية ودينية تمجد الإمام الخميني وذلك تديس حقيقي في رأي الوهابيين الذين يرون تقديس الأئمة إثم في حق وحدانية الله المطلقة . ومنذ بداية عام 1980 صار الشيعة الذين استحال عليهم الوصول إلى المدن المقدسة بالعراق بسبب الحرب ، يأتون في أعداد كبيرة إلى الحج الأكبر لجميع المسلمين (75,000 في سنة 1979 و100,000 في سنة 1983 و150,000 من سنة 1984 إلى سنة 1987) وهي فرصة إضافية للقيام بالدعاية للشوّة الإسلامية . وتشدد السعوديون في موقفهم وطلبوا من هؤلاء الحجاج المزيد من التحفظ وفي سنة 1986 غير الملك لقبه «جلالة» فأصبح وخدام الحرمين الشريفين» وهو لقب كان يدخل في ألقاب الخلفاء السنيين، والتعارض صريح بين تصورين للإسلام وإرادتين للظهور بمظهر رئيسه .

وأثناء حج يوليو - أغسطس 1987 خشيت السلطات السعودية حدوث محاولة إيرانية لاحتلال المسجد الحرام والإعلان من أقدس مكان للإسلام عن إدانة التواطؤ بين الممالك العربية بالخليج والأمريكان والواضح من خلال وصول الأساطيل الغربية إلى الخليج . وفي 31 يوليو اصطدم الحجاج الإيرانيون بالشرطة السعودية وأسفرت الحوادث رسمياً عن سقوط 402 قتلى (275 إيرانياً و85 شرطياً سعودياً و405 قتلى من جنسيات أخرى) وقطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعلن العالم الإسلامي في مجمله عن تضامنه مع

المملكة السعودية. وبدأت القضية كما لو كانت تدنيساً موحى به من طهران. في الوقت الذي أظهر فيه وصول الأساطيل الحربية الغربية والروسية عزلة الجمهورية الإسلامية أمام الدول المصنعة، ثم نبذ هذه الجمهورية من قبل الدول الإسلامية. وفي السنوات التالية أحجمت عن إرسال حجاج إلى مكة وواصلت الاعتراض على شرعية الإدارة السعودية للأماكن المقدسة.

لقد دفعت هذه العزلة بالجمهورية الإسلامية إلى تجذير جديد. واشتدت حرب ناقلات النفط في الخليج واصطدم الأسطول الأمريكي بالإيرانيين في أكتوبر 1987 وفي أبريل 1988. وبينما انقسم المسئولون الإيرانيون حول السياسة الواجب اتباعها شهد النزاع منرجاً حاسماً في أبريل 1988. عندما انتقل الجيش العراقي إلى الهجوم من جديد وقام بتحرير الفاو، وكانت تلك بداية سلسلة من الضربات العراقية العنيفة التي كانت تزعزع الجيش الإيراني المنهك وتضطره إلى إجلاء مواقعه بالأراضي العراقية. وفي 2 يوليو 1988 حطمت سفينة أمريكية طائرة ركاب إيرانية من نوع «إرباص» متسببة في مقتل 290 شخصاً. وبدأ للسلطات الإيرانية ضعف بلادها عندما لم تتمكن من الحصول على إدانة الأمم المتحدة للولايات المتحدة. وأصبح الوضع العسكري مثيراً للقلق بسبب الهزائم. وأوشك الجيش أن يصبح بلا ذخيرة بينما كانت الأسلحة الكيميائية العراقية تحدث خسائر فادحة. وكانت صادرات النفط تدر عائدات متناقصة بسبب انهيار الأسعار وفعالية الهجمات الجوية العراقية المتزايدة بينما كان الأسطول الأمريكي يمنع أي عملية انتقامية على حساب بلدان الخليج. وكان الاقتصاد على شفا الانهيار وأدركت السلطات أن عليها أن تختار بين السلام وبين سقوط النظام العراقي.

ثم إن هجوماً عراقياً جديداً ناجحاً من 12 إلى 17 يوليو 1988 قد كرس انقلاب الوضع فتم أسر عدة آلاف من الجنود الإيرانيين وكانت الأراضي الإيرانية مهددة باجتياح جديد. وفي يوم 18 يوليو قبلت الحكومة الإيرانية القرار 598 دون شروط. وفي يوم 20 يوليو اعترف الإمام الخميني علناً بأن هذا القرار كان أشد عليه من السم. وضاعفت العراق من ضغطها بقيامها بهجوم عام. وفي يوم 20 أغسطس دخل وقف لإطلاق النار تشرف عليه الأمم المتحدة حيز التطبيق. ومنذ 25 أغسطس بدأت مفاوضات شاقة بجنيف. وفي يوم 27

أغسطس قام الجيش العراقي بعمليات ضد المقاومة الكردية مستخدماً الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين ليتج عن ذلك هجرة السكان في اتجاه تركيا. واكتفت القوى العظمى بالدعوة إلى مؤتمر دولي أذان استعمال مثل تلك الأسلحة.

ولم تلبث مفاوضات جينيف أن فشلت، فلم يتوصل الطرفان إلى الاتفاق حول تحديد الحدود الدولية ورفضاً إعادة أسرى الحرب الذين استغلوا كادوات ابتزاز. وبديل موت الإمام الخميني يوم 3 يونيو 1989 معطيات المشكلة وأخرت الصراعات على السلطة بطهران كل قرار نهائي. ومع ذلك ارتسم في نهاية يونيو 1990 نوع من التقارب السياسي بين العراق وإيران وبدأ أن حوار جديداً أدى إلى تسوية النزاع.

خرجت إيران منهكة من الحرب وكانت خسائرها المادية هائلة وتقلصت احتياجاتها المالية إلى نزر يسير وتواصل النمو السكاني (1، 4 مليون إيراني إضافي كل سنة) بينما كانت البلاد تفتقر إلى الإطارات بسبب هجرة الطبقات الوسطى المعادية للنظام. وكان النفعيون يتمنون انفتاحاً في اتجاه الغرب يسمح بعودة المنفيين والحصول على رؤوس الأموال الضرورية لانتعاش الاقتصاد، غير أن المتشددين كانوا يعارضون ذلك. ولقد أظهرت قضية سلمان رشدي في الأشهر الأخيرة من حياة الخميني استمرار الادعاء بقيادة العالم الإسلامي وأظهر قبر الإمام الخميني على أنه محج جديد ربما قام مقام حج مكة المحرم على الإيرانيين.

كان الوضع بالعراق أفضل؛ فقد نشأت عن الحرب صناعة حربية نشطة. وأعاد النظام الدكتاتوري رغم التحررية الظاهرية التعبير عن رغبته في أن يكون على رأس العالم العربي وتم التخلي عن نظام الإدارة الاشتراكية للاقتصاد لصالح عودة المبادرة الحرة (إلا في مجال الأسلحة). وكانت البلاد مثقلة بالديون خاصة تجاه بلدان الخليج وأصبحت العراق القوة الإقليمية العظمى المستقلة عن القوى الأعظم بفضل ثلاثيتها الملائمة وهي وجود البشر في أعداد كافية ووجود الماء والنفط بوفرة. وكانت مواصلة تسليحها من جديد مثار قلق لدى الغرب الذي أخذ يحد من وصولها إلى التقنيات ذات الطبيعة العسكرية والنووية المباشرة.

تطور النظام السياسي

دور سوريا:

إن عشرية الثمانينيات تميزت بطابع طريف تماماً إذا ما قيست بالفترات السابقة، فحرب الخليج ونتائجها قد أدت إلى امحاء دور العراق والعربية السعودية بينما أقصيت مصر رسمياً عن العالم العربي. وما كان لطموح النظام السوري لممارسة هيمنة على الشام (سوريا الطبيعية) أن يكون إلا بفضل هذا الظرف الخاص. فالحرب الأهلية ضد الإسلاميين التي انتهت لقاء مذابح حماء الدموية في فبراير 1982 والاحتياح الإسرائيلي للبنان في صيف هذه السنة نفسها عززا اقتناع السلطة بدمشق بوجود مؤامرة حقيقية داخلية وخارجية ضد وجودها. ولقد أدت هذه التجربة إلى تصلب سياسي وإلى اختيار أسلحة سياسية عنيفة مثل أقسى ضروب القمع وأكثر تعسفاً واستعمال الطرق الإرهابية ضد أعدائها.

ولئن ظهر الإرهاب من جديد بالشرق الأوسط في الستينيات (بعد استعماله من قبل الحركة الصهيونية في الأربعينيات) فقد كان من عمل المنظمات الثورية المستقلة مثلما هو الشأن في الحركات الفلسطينية. وعلى العكس من ذلك أصبح الأمر في الثمانينيات إرهاب دولة حقيقي باستخدام بعض المنظمات مثل مجموعة أي نضال، أو عبر العمل المباشر باستعمال مختلف الأجهزة المعنية. لم تكن سوريا وحدها هي التي تلجأ إلى هذه الأساليب، فمنافسوها مثل العراق. وحلفاؤها مثل إيران أو خصومها مثل إسرائيل يستعملون السلاح نفسه ولئن بدت هذه الأداة لأول وهلة مربحة إذ هي تمكن من ممارسة ضغوط على هذا الفاعل أو ذاك من المسرح الإقليمي والدولي فهي على المدى البعيد مكلفة سياسياً أكثر من إدرارها الربح. ذلك ما أدركته منظمة التحرير الفلسطينية وفتح اللتان تخلتا علنا عن هذا النوع من النشاط الذي وإن مكن الثورة الفلسطينية في البداية من تنشيط المطالبة الوطنية بشكل فعال فهو يسبب لها على مستوى الصورة السياسية أضراراً فادحة والدليل على ذلك تكرار العمليات الإرهابية في كل مرة تبدو فيها الحركة الفلسطينية تتقدم لدى الرأي العام الدولي، فنسبة هذه العمليات لحركات فلسطينية معادية

عرفات ولسياسته وقرية من بعض الدول العربية ذات الأطماع في الهيمنة على المنطقة هي من أكثر ما يصدق.

وقد استخدم حافظ الأسد كل وسائل التخريب الممكنة لتقويض السياسة الإسرائيلية الأمريكية لبلبنان ولبناء سلطته نهائياً على الحركة الوطنية الفلسطينية. والجانب السلي لهذه السياسة نجاح. فالسلام الإسرائيلي بلبنان تحول إلى هزيمة، غير أن إعادة بناء لبنان خاضع للحماية السورية بدت هي الأخرى مستحيلة، والانشقاق عن فتح بعد إحرازه نجاحاً لفترة قصيرة تورط في حرب أهلية بين الفلسطينيين وفي تناقض الأحلاف اللبنانية للمشرق، بينما حول عرفات منظمة التحرير الفلسطينية إلى المعسكر «المعتدل» من العالم العربي أي المعسكر المعادي لسوريا.

إن الأسد لم يلجأ إلى التخريب السياسي فحسب بل إنه اندفع في سياسة ترمي إلى إعادة تسليح الجيش السوري لبلوغ تعادل «استراتيجي» مع إسرائيل. واغتنم فرصة العودة إلى الحرب الباردة لسنوات الثمانينيات لتكثيف علاقاته مع موسكو. ووجد في خليفة بريجنيف - أندروبوف - شريكاً مجاملاً اختار الشرق الأوسط في مواجهته مع الإدارة الأمريكية (نوفمبر 1982) وانتقل الجيش السوري من 1982 إلى 1986 من حيث عدد رجاله من 225.000 إلى 400.000 ومن 3200 مدرعة إلى 4400 مدرعة ومن 450 إلى 650 طائرة حربية ومن 2600 إلى 4000 قطعة مدفعية. . . ولقد ترتب على هذا السعي للتكافؤ تبعية متزايدة تجاه موسكو التي كانت لا ترغب في نشوب نزاع كبير مع إسرائيل وثقل متزايد على الاقتصاد السوري برغم طرق التمويل السخية التي قدمها الاتحاد السوفيتي (مقايضة المواد الأولية بالأسلحة). ونظراً إلى أن انخفاض سعر النفط وثقل تمويل حرب الخليج على البلدان العربية النفطية كان لهما أثر كبير، فإن المساعدة العربية التي وعدت بها سوريا باعتبارها إحدى بلدان خط المواجهه قد انخفضت انخفاضاً كبيراً وبدءا من منتصف الثمانينيات شهد الاقتصاد السوري بدوره أزمة اقتصادية أكيدة: فالنظام السوري أبقى على سياسة العسكرية الجماهيرية على حساب التمويلات الاقتصادية الحيوية وخاصة في مجال السكن والصحة والتربية وعالج الوضع بتشجيعه المتزايد من أجل تطوير القطاع الخاص وفي هذا التطور الذي نجده كذلك في العراق ومصر

إذ أن بنهاية الحلقة الثورية. وبرزت برجوازية جديدة نشأت عن المكنتية التي أفرزتها التأميمات ونظام الاقتصاد الموجه. والتي صارت تشعر الآن أنها على أهة اتمام انماتها بإعادة خلق اقتصاد سوق لصالحها.

ونظرا لجذورها البروقراطية فهي تمنح بشكل خاص للعمل في مجالات المضاربة فبدلاً من أن تأتي بالكاسب المفترضة لاقتصاد تنافسي تنصرف البرجوازية الجديدة في الغالب تنصرف الطفيلي على الاقتصاد الحقيقي. وماتميز به سوريا ليس التقارب عبر الزواج مع البرجوازية القديمة ولكن التشكيل الطائفي لهذا الزواج، فنسبة كبيرة من الطبقة الجديدة علوية وهي لايمكنها إلا أن تكون سنداً للنظام القائم.

ويعاني النظام من هشاشة كبرى. فهو قبل كل شيء قائم على رجل واحد. وعندما تعرض الرئيس الأسد في نهاية 1983 إلى انهيار خطير في صحته انفجرت أزمة سياسية خطيرة، فقيادة البحث وقفت ضد مطامع أخي الرئيس القوي - رفعت - المسيطر على أجهزة القمع. وأصبحت البلاد على شفا الحرب الأهلية التي كاد يتواجه فيها الجيش مع قوات القمع. وبعد عدة أسابيع من التوتر حل النزاع بإبعاد رفعت إلى أوروبا وحل الوحدات التي كانت وفية له. ولقد أظهرت الأزمة ضعف المؤسسات التي عجزت عن إيجاد حل للنزاع والتوقف الدائم عن استعمال القوة (أو التهديد على الأقل) لحل المشاكل.

ويدا أن سياسة الشام (سوريا الطبيعية) عرفت نجاحاً باهراً في المواجهة ضد الأردن: فممنذ نهاية السبعينيات بدا الملك حسين خصماً خطيراً، فقد قدم مساعدة ميدانية للإخوان المسلمين أثناء الحرب الأهلية (1978 - 1982). وهو حليف العراق، وقام بتقارب مع عرفات، يمكنه أن يسمح بالوصول إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي على حساب المصالح السورية. وكان سلاح الإرهاب آنذاك مستعملاً بشكل خاص ولقد ذهب كثير من المسؤولين الأردنيين ضحايا عمليات عدوانية منذ نهاية عام 1983. (وطالت عمليات انتقامية دبلوماسيين سوريين من جانبهم) ثم إن فشل الحوار الأردني الفلسطيني والوضع العسكري بالعراق المثير لقلق متزايد قد دفعا بالملك حسين إلى الخضوع. ففي نوفمبر 1985 اعترف بالمساعدة التي قدمت للإخوان المسلمين السوريين وأدانها، وفي ديسمبر 1985 ذهب إلى دمشق وفي فبراير 1986 نقض الاتفاق الأردني الفلسطيني.

كان طموح الملك حسين يرمي إلى تشجيع تقارب بين العراق وسوريا باسم الدفاع عن الوطن العربي. فأكثر من محاولات التوسط بين البلدين ورفضت سوريا التخلي عن حلفها المربح مع إيران. وفي الواقع بدا أن الأسد فكر حتى في عملية اندماج بين سوريا والعراق (بعد إلغاء البعث العراقي) باعتبار ذلك الحل الوحيد للحرب لأن ذلك يوافق مطالبة الجمهورية الإسلامية بقلب نظام صدام حسين. ولم يسفر اللقاء السري بين الأسد وصدام حسين في أبريل 1987 عن نتائج مشمرة.

وخابت مطامع الأسد مرة أخرى. فتدوّل حرب الخليج والتصويت على القرار 598 وأحداث مكة قلبت الوضع. فألقت السعودية بكل ثقلها وحصلت على اجتماع قمة عربية طارئاً بعمان من 8 إلى 11 نوفمبر 1987 ولم تستطع سوريا الاعتراض على الاجتماع فاضطرت إلى المشاركة فيه واضطرت إلى قبول البيان الختامي الذي يعبر عن تضامن الدول العربية مع العراق والعربية السعودية:

«إن الدول الأعضاء في الجامعة، المتلزمة بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق التضامن العربي والتي تؤكد عزمها على حماية الأمن القومي العربي ووقاية التراب العربي، ونظراً لسير أعمال القمة في جو من الأخوة والصداقة فإن مشكل النزاع العراقي والإيراني والوضع في منطقة الخليج قد أدرج على رأس جدول الأعمال. ولقد أعرب القادة عن انشغالهم لاستمرار النزاع وأدانوا تعنت النظام الإيراني الرافض لوقف القتال ومواصلة استعمال الاستفزاز والتهديد تجاه دول الخليج العربي. ولقد أدان المؤتمر إيران لاحتلالها الأراضي العراقية وتلكؤها في قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي يُطلب منها قبوله وتطبيقه كاملاً وفق جدول الأعمال المحدد في فقراته التحليلية. وإن القادة العرب تحض المجموعة الدولية على تحمل مسؤولياتها وبذل جهودها الفعالة واتخاذ كل الإجراءات المفيدة لحمل النظام الإيراني إلى الاستجابة لنداءات السلام.

«ولقد أعرب المؤتمر عن تضامنه مع العراق وعن تقديره له لقبوله قرار مجلس الأمن رقم 598 ولترحيبه بكل مبادرات السلام. ولقد أكد تضامنه مع العراق والمساندة التي يمنحها إياه للدفاع عن أرضه ومياهه الإقليمية وحقوقه المشروعة. ولقد استعرض الساسة الوضع بالخليج والنتائج الخطيرة التي أفضت إليها التهديدات والاستفزازات والاعتداءات الإيرانية. ويعبر المؤتمر عن تضامنه مع

الكويت في وجه عدوان النظام الإيراني. ويدين الأعمال الإجرامية التي اقترتها الإيرانيون في داخل المسجد الحرام بمكة. ويوافق المؤتمر على دعم كل الإجراءات التي اتخذتها الكويت لحماية أرضها ومياهها الإقليمية وضمان أمنها واستقرارها ويعبر عن مساندته الكويت لمقاومة تهديدات النظام الإيراني ودحر اعتداءاته، كما يعبر المؤتمر عن تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وعن مساندته للإجراءات التي قد تتخذها لخلق الجو الملائم للقيام بمناسك الحج في طمأنينة واحترام قدسية البقاع المقدسة ومشاعر المسلمين الدينية. وهو يرفض كل عمل من شأنه تعرض أمن الحجيج للخطر أو المساس بسيادة المملكة العربية السعودية.

«ولقد دعا المؤتمر الدول والحكومات الإسلامية إلى تبني نفس هذا الموقف وإلى الوقوف ضد الممارسات المرفوضة التي تنتهك التعاليم الدينية الإسلامية.»

ولقد سمع المؤتمر نفسه باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وقد مكنت نهاية حرب الخليج بعد بضعة أشهر، العراق من عودة نشاطه في سياسة الشرق الأوسط ومن معاودة المواجهة مع سوريا في لبنان، ولقد أعادت الانتفاضة لمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً رئيساً في النزاع العربي الإسرائيلي. وانتهى الطرف الذي سمح لسوريا بأن تمارس دوراً متفوقاً بالمنطقة. وأصبح من الضروري صياغة سياسة سورية جديدة خاصة وأن التغييرات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي قد حورت معطيات البحث عن تعادل استراتيجي. فالسوفييت باتوا يطالبون بتسديد ثمن الأسلحة بالعملة الصعبة وهو ما لا تقدر سوريا عليه خاصة بعد أن ارتفعت ديونها من 10 إلى 15 مليار دولار وكان يسدد عينا حتى ذلك الوقت. وعندما قام الرئيس الأسد بزيادة موسكو في نهاية أبريل 1990 قال له جورباتشوف: إن على سوريا التخلي عن التعادل الاستراتيجي مع إسرائيل وإن القوة لن تقدر على تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. وتعهد الاتحاد السوفيتي فقط بتزويد سوريا بمساعدة كفيفة بضمان أمنها حتى لا تتفاوض مع إسرائيل تحت التهديد والتخويف. وفي مايو 1990 أصبح التغير في السياسة السورية ملموساً بالتأكيد على أن دمشق مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على أساس شروط خمسة: أن تتعهد إسرائيل بالوصول إلى السلام بهذه المحادثات وبتحديد متطلباته الأمنية ويقبل قرارات الأمم المتحدة حول النزاع العربي الإسرائيلي وحول حقوق الفلسطينيين ويقبل المشاركة في اجتماع تمهيدي لمؤتمر دولي يتخذ بعد ذلك إطاراً لمفاوضات السلام ويأن بتبني المبدأ المقترح من قبل

الفلسطينيين والقاضي. «بمقايسة الأراضي بالسلام» وأن تقبل حضور ملاحظين دوليين في الأراضي المحتلة لخلق جو ملائم للمفاوضات.

مصر مبارك

يقدم الرئيس حسني مبارك على أنه استمرار للسادات وعبدالناصر ووريث ثورة 1952. منذ توليه السلطة سعي إلى إعادة الوحدة الوطنية التي أصيبت إصابة خطيرة في الأشهر الأخيرة من حياة السادات : ومن الإجراءات الأولى التي اتخذها كان إطلاق سراح أهم الشخصيات المعتقلة واستقبال وفد منهم. وعرف كيف يعيد الثقة لشعب كان يخشى أن يكون اغتيال السادات أول حدث في حرب أهلية.

وهذا العسكري الذي تدرب جزئياً في الاتحاد السوفيتي هو من جيل لاحق لجيل الضباط الأحرار. وكان قائد الطيران أثناء حرب 1973 فشد انتباه السادات لحسن تصرف السلاح الجوي (وخاصة الغارات داخل سيناء) والمختلف مع مراحل الصراع العربي الإسرائيلي السابقة فعين نائباً للرئيس. وبدا عندئذ متواضعاً نسبياً. ومع ذلك أفلح في عدم الذهاب إلى إسرائيل وفي عدم الظهور كأحد فاعلي السلام المصري الإسرائيلي مع أنه لم يشجب اتفاقات كامب ديفيد. ولدي استلامه السلطة حصل على دعم أمريكي كامل وذلك ما مكّنه من ضمان إتمام تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي دون حوادث تذكر وكان ريغن يخشى من أن تفصل مصر عن السياسة الموالية للغرب.

ليس للرئيس الجديد الشرعية التاريخية التي استطاع جمال عبدالناصر اكتسابها بقلبه النظام الملكي وتحرير مصر من الوصاية الغربية والتي حصل عليها أنور السادات بحرب أكتوبر، وهو يدرك تماماً ثقل الديون التي تركها له سابقه، وترمي سياسته إلى أن تكون سياسة ترميم وسياسة النفع وفق ثلاثة محاور : إقامة نظام سياسي ديمقراطي وتحرير واستعادة صحة الاقتصاد المصري وإعادة مصر إلى حظيرة العالم العربي مع الاحتفاظ بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة.

كانت التعددية الحزبية التي أقامها السادات مزيفة. أما الحرية المراقبة التي منحها مبارك للأحزاب فهي تسمح بتحديد نظام تمثيلي أفضل. والحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه السادات سنة 1978 مازال حزب الرئيس ومازال يحتفظ بالهيمنة على الحياة السياسية وهو وريث الأحزاب الواحدة المتعاقبة للفترة الناصرية

وللسنوات الأولى لخليفته، وهو بالتالي تجمع للبيروقراطيين من أهل المدينة ومن الوجهاء الريفيين، وهو ليس له تماسك كبير. وكل كبار الموظفين يتوجب عليهم عملياً الانتهاء لهذه المنظمة التي أهم وظائفها مد الرئيس عند كل انتخاب بأغلبية نيابية. ويميل خطاب الحزب الوطني الديمقراطي إلى تصوير تاريخ مصر منذ 1952 باعتبارها كتلة لاتتجزأ ويعارض القوى التي تعلن انتهاءها إلى ما قبل ثورة الضباط الأحرار.

وبعد أن حاول حزب الوفد النهوض من جديد وإخفاقه سنة 1978 حصل سنة 1984 على حق التأسيس مجدداً تحت قيادة فؤاد سراج الدين القوية وهو الرجل القوي السابق لأخر حكومة وفدية، وتوجهه ناقد بطبيعة الحال لمكتسبات الفترة الجمهورية وخاصة التأميمات في مجال الاقتصاد. وأنصاره الطبيعيون هم البرجوازية القديمة التي كانت ضحية النظام الناصري، ورغم آمال باعثي الوفد، لم يتمكن هذا الحزب إلا من أن يكون أول قوة معارضة بفارق كبير عن الحزب الوطني الديمقراطي. والحزب الآخر المنتمي بجذوره إلى ما قبل ثورة 1952 هو حزب العمل الاشتراكي وريث «مصر الفتاة» ولقد ظهر مجدداً بتشجيع من السادات لكنه وقف تدريجياً ضد سياسة كامب ديفيد، ورحب برئاسة مبارك مع تقربه من الإخوان المسلمين. وأما حزب الأحرار فله برنامج قريب لبرنامج الوفد غير أنه ينجح إلى تمثيل البرجوازية الجديدة المنبثقة عن الانفتاح الاقتصادي ونقله السياسي ضعيف إلى حد، ويحاول حزب الأمة تجسيد الاتجاه الإسلامي المعتدل غير أنه لم يفلح في أن يصبح ذا قوة تمثيلية. وفي مواجهة أحزاب اليمين هذه، نجد حزب التجمع الوحدوي التقدمي الذي يجمع الناصريين اليساريين والتيارات الماركسية تحت قيادة خالد محيي الدين أحد الضباط الوحدويين الأحرار السابقين. غير أن ضغوط الإدارة والتهامات بالإلحاح الموجهة بانتظام ضده لم تمكنه من أن يكون له تمثيل نيابي، لكنه يلعب دوراً هاماً في الرأي العام لجمعه جزءاً كبيراً من مشاهير المثقفين المصريين.

وليس للحركات الإسلامية الحق في التقدم للانتخابات تحت هذه الصفة بيد أن تنظيم الإخوان المسلمين السابق استطاع لعب دور بتحالفه مع الوفد (عما تسبب في القطيعة بين الحزب الوطني القديم وبين الطائفة القطبية) سنة 1984 ثم مع حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار سنة 1987. وكسب من ذلك إمكانية التعبير عن نفسه بحرية، غير أنه اضطر إلى تعديل منهجه بشكل واضح. لكن الجو

الإسلامي ظل قوياً في الثمانينيات. ومازالت مسألة «أسلمة» القانون مطروحة على بساط البحث واستطاع الإخوان المسلمون أن يفرضوا على المجتمع كثيراً مما يشغل بالهم. وهكذا حصلت «شركات إسلامية لتوظيف الأموال» على نجاح باهر بأن ضمنت توظيف المال دون المرور عبر الربا وضمان التوفير الشعبي وخاصة ذلك الخاص بالمهاجرين إلى الخارج، في وجه التضخم الهائل الذي تمر به مصر. وأصاب الحكومة قلق من الثقل المتزايد لهذه الشركات في الاقتصاد المصري (ولعل إبداعاتها بلغت عدة مليارات من الدولارات) ومن مخاطر المضاربة وحتى الاحتيال التي يدعو تصرفها إلى افتراضه. وفي نهاية الثمانينيات وضع تشريع يحد من نشاطاتها. أما المنظمات الثورية ذات الاتجاه القطعي فهي مازالت موجودة. وينسب إليها دورياً عمليات عدوانية وأعمال عنف طائفي. غير أن الشرطة المصرية استطاعت تفكيك هذه المنظمات التي تميل إلى التركز في الريف أكثر منها في المدن. وعوازة تلك النشاطات العنيفة للمناضلين المسلمين قامت مجموعة صغيرة من «الناصرين» بحملة من الأعمال العدوانية «ضد الإمبرياليين» استهدفت دبلوماسيين أمريكيين وإسرائيليين. ولقد قامت الشرطة بحل هذه المنظمة سنة 1987 واكتشفت أن أحد أبناء جمال عبدالناصر كان متورطاً فيها تورطاً جدياً وذلك ما أخرج الحكومة.

سجلت انتخابات عام 1984 ثم انتخابات عام 1987 تصاعداً تدريجياً لأحزاب المعارضة التي حصلت على 15٪ ثم على 22،3٪ من المقاعد وذلك ما لم يحدث قط في التاريخ المصري، لكن سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي ليست مهددة بشكل جدي. فالإدارة بكل ثقلها ودعم جزء كبير من الوجهاء الريفيين إلى جانبه. والقوانين الانتخابية قد وضعت بحيث تحايي انتصار الحزب المسيطر وتتهم المعارضة منافسها بالتزوير في الانتخابات إلا أن مصر الثمانينيات تبدو ذات طابع مفارق لكونها تحت قانون الطوارئ منذ موت الرئيس السادات ولأنها كان لها في ذات الوقت حياة سياسية وحرية فكر نادرتان في البلدان العربية المعاصرة. ويمكن التحدث بالخصوص عن «النمط المكسيكي» حيث يحتفظ بالسلطة مدة عقود عديدة حزب مسيطر ناشئ عن ثورة يسمح بنوع من التعددية السياسية.

يظل المشكل الأساسي هو مشكل الفقر والنمو الديمقراطي وحاول نظام مبارك عملياً مجابهة هذه المصاعب. ولقد حققت أعماله تقدماً لا ينكر في

التجمعات السكانية الكبرى: تحسين البنية التحتية للنقل (مترو القاهرة) وإعادة بناء شبكة المجاري وإقامة شبكة هواتف أهل لاسمها... ولقد تم الحد من الهجرة الريفية وشرع في إقامة شبكة من المدن الجديدة، غير أن السكان استمروا في الإزدياد بنسبة تزيد على المليون سنوياً. وفي أول مايو 1989م أوضح الرئيس مبارك المخاطر التي تهدد البلاد من جراء ذلك فالزيادة كانت عشرة ملايين بين 1981 و 1988 وبلغ عدد السكان 52،3 مليون سنة 1988. وكان القطاع العام موضوع النقاش الكبير. فأحزاب المعارضة في غالبها تؤيد تطوير المنشآت الخاصة وتفكيك القطاع المؤم ويبدو الحزب الوطني الديمقراطي المدافع عن الموقف الوسط في اقتصاد مختلط. وفي الواقع اتخذ القطاع الخاص أهمية متزايدة مصححاً جزئياً مساوئ الانفتاح الاقتصادي، وانتقلت نسبة مساهمته في التمويل من 21٪ سنة 1983 إلى 30٪ سنة 1987 ويتوقع المخططون حدوث توازن في التمويلات بين القطاعين.

وكل هذا لا ينبغي أن يخفي تبعية مصر المتزايدة للخارج. فملايين العمال المهاجرين إلى العراق والخليج هم أحد موارد البلاد. ولقد أدخلوا تغييرات جوهرية في حياة الأرياف وعادات استهلاك جديدة. وبذلك أصبحت مصر ضحية صدمة النفط المعاكسة التي حدثت من امكانيات الشغل بالخارج وضحية نهاية الصراع العراقي الإيراني، فالعراقيون العائدون من الجبهة طردوا المهاجرين المصريين بأقصى عنف حتى أنهم غالباً ماكانوا غير قادرين على العودة بما وفروه من مال. ولقد خلق هذا التصرف عداً عميقاً لدى الشعب المصري ضد العراقيين، وفضلاً عما يبعثه العمال المهاجرون تستفيد مصر من العائدات التي تدرها قناة السويس التي تحسن شركة حكومية إدارتها، كما تستفيد من إسهامات السياحة الخاضعة لمخاطر الوضع الإقليمي ومن إنتاج متواضع للنفط. وذلك لا يكفي لمنع البلاد من الاستدانة.

أصبحت سياسة دعم السلع الغذائية الأساسية لا تحتمل عاماً بعد عام من قبل الخزانة العامة. فالحكومة المصرية أنفقت سنوياً في المتوسط من عام 1978 إلى عام 1986، ستة مليارات دولار من الدعم المختلف، والحال أن المساعدة الاقتصادية الأمريكية تساوي ملياراً واحداً في السنة. وفي سنة 1987 كانت الاستدانة من الخارج تقدر بـ 44 مليار دولار (منها 10 مليارات من

الولايات المتحدة) وكان تسديد الفوائد وحده يساوي 5، 2 مليار لذلك نشأ نزاع مع الولايات المتحدة حول الديون العسكرية التي جمعت تسديدها، والحد من الدعم الذي يطالب به صندوق النقد الدولي بإلحاح يطرح خطر الانتفاضات الشعبية مثل مظاهرات سنة 1977 أو مظاهرات 1986 عندما ثار مجندو الشرطة ضد الظروف المعيشية المقيتة. وعلى الحكومة التصرف بحذر كبير وأن تجري تعديلات منتظمة في الأسعار. وبشكل عام كانت السنوات الأولى من رئاسة مبارك سنوات رخاء نسبي ولكنه حقيقي. إلا أن التدهور العام للاقتصاد بالشرق العربي في النصف الثاني من عقد الثمانينات كان له وقع كبير خاصة وأنه كان مصحوباً بعودة كبيرة للعمال المهاجرين إلى الخليج وإلى العراق.

عودة مصر إلى العالم العربي

تمثل أكبر نجاح للرئيس مبارك في سياسته الخارجية، ولقد قامت هذه السياسة على التحالف مع أمريكا وتحسين العلاقات مع بقية العالم وإعادة مصر إلى النظام السياسي العربي مع الاحتفاظ بمكاسب كامب ديفيد، والرئيس مبارك واع مثل السادات بضرورة تبيان أهمية مصر الاستراتيجية للأمريكان وهو على العكس من ذلك لا يقصرها على إنهاء التحالف مع الاتحاد السوفيتي وعلى انسحابه من النزاع العربي الإسرائيلي، وهو يسعى إلى تعزيزها بإعطاء مصر من جديد دوراً هاماً في سياسة الشرق الأوسط.

وأعاد مع منظمة عرفات لتحرير فلسطين علاقة تصارعية أحياناً ومنحها شهادة «اعتدال» لقاء شهادة «عروبة» وهذا يتضمن سلاماً «بارداً» مع إسرائيل ظهر منذ غزو لبنان سنة 1982؛ فمعاهدة واشنطن تم احترامها بكل دقة إلا أن الاتصالات السياسية ظلت مقتصرة على الحد الأدنى فيما عدا مراحل الخطط أو مبادرات السلام. ولقد استطاعت مصر عزل سوريا، العقبة الرئيسة في سبيل سياستها العربية، وذلك بالدعم المقدم للعراق (مدتها بالسلح وبالتعاون الاقتصادي). ولقد بدت مصر لدول الخليج ملاذاً ممكناً في حالة انهيار العراق، وهو ما أثار مخاوف هذه الدول من التهديد الإيراني. وكان الجيش المصري يتدرب بانتظام مع قوة التدخل السريع الأمريكية وأعطت نفسها وسائل المشاركة مع الولايات المتحدة في تدخل بالخليج. وسجلت قمة عمان العربية في نوفمبر 1987 نهاية عملية إعادة مصر. للصف العربي.

«إن القادة العرب، ليقينهم بأنه من أجل الأمن القوي العربي لا يمكن جمع كل العوامل ولاتنفيذ كل الشروط ولاتلبية كل المتطلبات إلا بوجود تضامن كامل يشمل كل البلدان العربية ويسمح بتجميع قوى الأمة العربية كلها وإمكاناتها من أجل تحقيق الأهداف القومية؛ ولاتقناعهم بوحدة الآمال والرغبات وكذلك النظرة المشتركة للمخاطر المحدقة بوجود العرب ومستقبلهم، قرروا أن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كل دولة عربية عضو بالجامعة وبين مصر تشكل عمل سيادة، وأن كل دولة تقرر في شأن ذلك وفق دستورها وقوانينها.»

كانت عودة مصر للعروبة وللقومية العربية في مركز مشروع مبارك السياسي. فعلى الصعيد الداخلي ربما أمل في ذلك إيجاد شرعية جديدة قائمة على تجديد إرث عبدالناصر وبالتالي يمكنه الحد من أثر التيار الإسلامي. وهو يزيد من قيمة مصر باعتبارها ورقة استراتيجية أساسية عند الولايات المتحدة، غير أن هامش مصر للمناورة ضيق. فقضية أكيلي لاورو واختطاف المطارات الأمريكية طائرة مصرية قد خلقت أزمة مؤقتة في العلاقات المصرية الأمريكية. وكان مبارك حريصاً على توسيع دائرة علاقات مصر، كما كان يعي تمام الوعي أهمية المجموعة الاقتصادية الأوروبية باعتبارها شريكاً لمصر، وعلاقاته مع فرنسا مثالية. ومشروع القرار المصري الفرنسي لمجلس الأمن أثناء صيف 1982 والهادف إلى تعديل القرار 242 دليل على براعة هذه الاستراتيجية منذ الأشهر الأولى من رئاسة مبارك. ونجد المسمى نفسه في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، فقد تخلى مبارك عن تهجمات السادات على موسكو وحصل منذ 1983 على إعادة العلاقات التجارية والتقنية والثقافية المفيدة جداً لصيانة الآلات التي سلمها الاتحاد السوفيتي في العقود السابقة. وفي سنة 1984 تبادل البلدان السفراء وفي سنة 1986 أصبحت مصر الشريك التجاري الأول للاتحاد السوفيتي في العالم العربي والثاني بعد الهند في العالم الثالث. وفي عام 1987 قبلت موسكو إعادة جدولة الدين العسكري المصري وتسديده بالمنتجات المصرية وذلك ما سمح للقاهرة أن تظهر مرونة موسكو مقارنة مع الصلاية الأمريكية ومنذ ذلك يلح مبارك على ضرورة المشاركة السوفيتية في مؤتمر دولي يهدف إلى تسوية مشاكل الشرق الأوسط.

بعد قمة عمان لم يبق سوى أربع بلدان عربية محافظة مقاطعة مصر وهي

الجزائر وسوريا ولبنان وليبيا، وكان الرئيس مبارك يبدو المدافع عن وحدة العمل العربي. وحيث إن العالم العربي ينزع إلى التجمع الإقليمي على غرار مجلس التعاون الخليجي وأن بلدان شمال إفريقيا تهيم مشروع المغرب المتحد الكبير فقد تأسست منظمة ثالثة تجمع مصر واليمن الشمالي والأردن والعراق. وتأسس مجلس التعاون العربي يوم 16 فبراير 1989 ببغداد. وكان هدفه إقامة تنسيق وتعاون وتكامل متعدد الأطراف في المجال الاقتصادي ينبغي أن يفضي على المدى البعيد إلى سوق عربية مشتركة، وتتضمن سلطات هذا المجلس مجلساً أعلى (هو قمة سنوية لرؤساء الدول) ومجلس وزراء وأميناً عاماً يعين لستين قابلتين للتجديد مرتين ويكون مقره بعمان. وقبول أعضاء جدد خاضع لقاعدة إجماع المؤسسين الأربعة. ويمكن أن ترى عبر هذه البنية جاذبية نمط مجموعة السوق الأوروبية المتزايدة، ولقد انشغلت الجزائر بأزماتها الداخلية فتخلت عن نضاليتها وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر يوم 3 فبراير 1989 وكان دور لبنان يوم 28 يونيو ودور سوريا يوم 27 أكتوبر. وفي يوم 12 مايو 1989 أعيدت مصر إلى الجامعة العربية وفي 16، 17 أكتوبر التقى مبارك بالقذافي وأعلن رئيسا الدولتين عن تطبيع العلاقات المصرية الليبية، ولقد بينت الأشهر التالية أن مشاورات دورية كانت بالفعل تجرى بين البلدين.

يعود نجاح دبلوماسية مبارك إلى عوامل ثلاثة: التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية التي أوقفت إدانة اتفاقات كامب ديفيد وحرب الخليج التي أشعرت العربية السعودية والعراق بضرورة الحصول على مساعدة مصر ودعمها والأفول المتسارع للنفوذ السوفيتي بالمنطقة الذي أجبر سوريا وليبيا على تعديل توجهاتهما الجغرافية الاستراتيجية. ويمكن أن يقدر الرئيس المصري أنه جعل مجدداً من مصر مركزاً للعالم العربي في إطار «الاعتدال» الذي تدعو إليه الولايات المتحدة. وفي يوم 11 مارس 1990 اعتمد مجلس وزراء الخارجية العرب مبدأ إعادة نقل مقر الجامعة العربية إلى القاهرة ولعل هذا الوضع المتميز قد سمح للدول العربية بمواجهة التطورات الجديدة للشئون اللبنانية والفلسطينية بشكل موحد نسبياً. لكن ذلك لا يحسب حساباً لمشاكل العراق وطموحاتها باعتبارها قوة المنطقة العسكرية الجديدة الكبرى.

الأزمة الرئاسية اللبنانية:

إن فشل السلام السوري بلبنان لم يمنع نظام دمشق من تعزيز مكانته بالبلاد، ففي القطاع المسلم مكنت حرب الميليشيات المتنافسة للحزب الاشتراكي التقدمي (الدروز) وأمل من أجل السيطرة على بيروت الغربية الجيش السوري من التدخل لإعادة النظام والتمركز من جديد في العاصمة اللبنانية باستثناء الفصاحية الشيعية حيث كانت أمل وحزب الله تنشب بينهما صراعات دموية (فبراير 1987) وكانت عودة السوريين قد تمت بناء على طلب رئيس الوزراء رشيد كرامي وبموافقة أهم القادة المسلمين. كما أن قضية الرهائن الغربيين أعطت الأسد مكانة الوسيط الضروري الذي ينبغي على الغربيين مراعاته وجوباً. أما في المحرّز المسيحي فكانت ثلاثة مراكز قوة متفاوتة الأهمية تقوم ضد بعضها البعض: القوات اللبنانية لسمير جعجع التي لا تطمح، بعد هزائمها الشنيعة بالشوف وبيجنوب لبنان، إلا إلى تعزيز سيطرتها على «المناطق الحرة» لقاء عداء شعبي متزايد، والجيش اللبناني الذي أصبح تحت قيادة العماد عون، والذي أصبح قوة حقيقية تهدف إلى الحفاظ على استقلال لبنان ووحدته ضد نظام الميليشيات والاحتلالات الأجنبية وكانت وطنيته اللبنانية الحقيقية تجتذب وتنفّر المسلمين اللبنانيين في ذات الوقت. فهم يتساءلون عن مغزى هذا العمل: أهو إعادة بناء لبنان أو إعادة الهيمنة المارونية كما كان الأمر في عهد بشير الجميل؟ أما بخصوص أمين الجميل فإن الكارثة الناتجة عن سياسته أفقدته حظوته في حين أن الكثير يتهمونّه هو وحاشيته بالإثراء الشخصي الفاحش في وقت انهيار فيه اقتصاد البلاد. ولقد حرم موت كميل شمعون (الطبيعي) في أغسطس 1987 المعسكر المسيحي من هذه الشخصية القومية التي تمتعت، في السراء والضراء بنفوذ كبير لمدة تقارب الخمسين سنة. أما الحكومة الشرعية فهي مستقيلة منذ يوم 4 مايو 1987. فرشيد كرامي الذي اتهمته القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي التقدمي بتشجيع إعادة تأسيس الجيش اللبناني «أداة في خدمة أمين الجميل» قد تخلى عن مهامه ومارس الحكم بالوكالة لأن رئيس الجمهورية كان عاجزاً عن تشكيل وزارة جديدة بسبب مقاطعة السياسيين المسلمين لأمين الجميل. وفي أول يونيو 1987 اغتيل رشيد كرامي وخلفه سليم الحص وزير التربية رئيساً للوزراء بالوكالة.

ولئن أصبحت الحوادث بين القطاعين المسيحي والمسلم لا تذكر فإن غرق الاقتصاد كان كاملاً. فالعملة اللبنانية كانت قد احتفظت بقيمتها أثناء السنوات الأولى من الحرب بفضل تمويلات النزاع الخارجية ومن أهمها التمويلات الفلسطينية وكذلك إرسال الأموال من قبل المهاجرين اللبنانيين بالبلدان العربية. ثم أن الدمار الذي أحدثه الغزو الإسرائيلي وفقدان الثقة في المستقبل المتولد عن فشل الحلول السياسية والصدمة النفطية المعاكسة، كل ذلك سدّد ضربة قاصمة للعملة التي فقدت في بضعة أشهر عشرات المرات قيمتها بينما تزايدت «دولة» المبادلات. ومنع شلل الحكومة كل محاولة حقيقية للوقوف في وجه تدهور العملة. وكانت الطبقات الوسطى والشعبية أهم ضحايا هذا التضخم المفرط الذي أصاب بلداً خاضعاً كثيراً لمبادلاته مع الخارج.

إن حرب لبنان هي أيضاً تاريخ المحاولات التي لا حصر لها الرامية إلى إيجاد حل لها، ومن أغربها هي محاولة بداية 1988 حيث عرض وزير الخارجية الأمريكي شولتز وساطته بين الأسد وأمين الجميل. تلك الوساطة التي تحولت إلى حوار غير واقعي حيث رسم الأمريكيون والسوريون إصلاحاً للدستور اللبناني دون الرجوع في ذلك إلى أي من القوى المحلية. وكما هو الشأن في المشاريع السالفة دار الحديث حول موازنة جديدة على المستوى الطائفي لصالح المسلمين (سلطات موسعة لمجلس الوزراء وتعادل بين النواب المسلمين والنواب المسيحيين) وكان الأجل هو انتخاب الرئيس المرتقب لصيف 1988، وسيقوم مجلس النواب لما قبل الحرب الأهلية بانتخاب الرئيس، وحاولت سوريا فرض مرشحها الذي ليس سوى سليمان فرنجية رئيس موارنة الشمال وصديق أسرة الأسد. وذلك غير مقبول من القوات اللبنانية بسبب الشار الذي عقب اغتيال ابنه من قبل سمير جعجع وغير مقبول من الجيش اللبناني الذي رأى في ذلك خطر خضوع لبنان لسوريا وتلقت القوات العسكرية من القطر المسيحي مساعدة العراق القوي بانتصاره على إيران فكان يستعد لمحاربة النفوذ السوري بلبنان بمدّ القوتين بالسلاح والذخيرة بكميات ضخمة فوحد عون وجميع جهودهما وأفلحا في منع هذا الانتخاب بفضل عدد كاف من النواب المسيحيين بحيث لم يكتمل النصاب اللازم (أغسطس 1988) فتفاوضت الولايات المتحدة مباشرة مع دمشق لاقتراح مرشح مشترك هو ميخائيل

ضاهر وهو أيضاً نائب ماروني من الشمال، وبدا أن أمين الجميل يستعد للقبول إلا أن جمع وعون اعتراضاً عليه. وفي يوم 22 سبتمبر 1988 آخر أيام أمين الجميل في الرئاسة. أجبره على تعيين ميشال عون رئيساً للوزراء مكلفاً بالوكالة برئاسة الجمهورية. ومن جانبه احتفظ سليم الحص بوزارته مدعوماً من سوريا. فوجد لبنان نفسه بوزارتين (لكن بدولة واحدة) وحاولت البطيريركية المارونية التوسط، وهي محاولات عاودتها الدول العربية والسفراء الغربيون.

كان عمل ميشال عون شعبياً ليس لدى السكان المسيحيين فحسب بل كذلك لدى العديد من المسلمين. إذ كان مافعله دليلاً على وطنيته اللبنانية، فالطريقة التي تصرف بها الولايات المتحدة وسوريا في لبنان دون احترام ودون العودة للممثلين اللبنانيين أثارت السخط. فالتحدي للنظام السوري بدا مثل وعد بالاستقلال الوطني. وتصفية سياسة أمين الجميل القائمة على الأنصار ومحاربة الفساد كانا يشران بتطهير كبير لبلاد جعلت منها ثلاث عشرة سنة من الحرب مركزاً لجميع ضروب المتاجرة. وأصبحت لبنان بلداً كبيراً منتجة للمخدرات وكل الميليشيات كانت مرتبطة في تمويلها بعائدات المخدرات ويبدو أن مجموع مبيعات المخدرات بلبنان كان يبلغ عدة مليارات من الدولارات سنوياً. ويمكن القول بأن لبنان موحد في هذا الاتجار لأن أماكن الإنتاج تقع بالبقاع الواقعة تحت السيطرة السورية وأن التصدير يمر عبر الموانئ غير الشرعية التي كانت تحت سيطرة الميليشيات.

وأهم ما كون قوة الحركة العونية هو تمرد لها ضد الميليشيات وشركائها الأجانب. ومنذ لم يكن التساكن بين الجيش والقوات اللبنانية إلا تصادماً وهما حليفان نظرياً في وجه التهديد السوري (الذي يمثل بالنسبة لجمع خطر تعزيز آل فرنجية وذلك خطر إضافي) إلا أن منطق المشروع العوني يمر عبر إلغاء الميليشيات والقوات اللبنانية في المقام الأول، وسعى ميشال عون إلى غلق الموانئ غير الشرعية في القطاع المسيحي وذلك ماجر مواجهة أولى مع القوات اللبنانية في فبراير 1989. ولما كسب جزئياً القضية، هاجم في الشهر التالي الموانئ التي كانت بين أيدي الدروز. ورد الحزب الاشتراكي التقدمي بمهاجمة الجيش اللبناني، وساند الجيش السوري الدروز بينما أعلن عون «حرب التحرير» ضد المحتل السوري (14 مارس 1989) وهي أولاً حرب ضد

المدنيين فكان المتحاربان يقصفان يومياً قصفاً مكثفاً مناطق المعسكر الآخر متسببين في دمار وخسائر بشرية فادحة. وكان هدف السوريين وحلفائهم هو خنق القطاع المسيحي بفرض حظر شامل عليه. وحيث إنهم حملوا القوات اللبنانية وجيش عون على قصف القطاع المسلم فقد أفلحوا في إعادة الوجه الطائفي للنزاع اللبناني. وبشكل عام لم يحسن ميشال عون استغلال شعبيته الناشئة بالقطاع الغربي وأجل الموازنة المؤسساتية المحتملة بين الطوائف إلى ما بعد تحرير الأراضي اللبنانية معزراً بذلك المخاوف من عودة نظام ماروني في حالة انتصار الجيش.

اتفاقيات الطائف

استمرت حرب التحرير أشهراً عديدة. وهي في ذهن ميشال عون ينبغي أن تفضي إلى تسوية تمكن لبنان من أن يعود إلى إيجاد حل «عربي» فكلفت لجنة من ثلاثة رؤساء دولة هم ملكا المغرب والعربية السعودية ورئيس الجزائر بالتوسط بين مختلف الفعلة اللبنانيين وسوريا والعراق. وكان هدفها الوصول إلى وثيقة وفاق وطني يقوم على إصلاح للنظام السياسي وتحديد جدول زمني لاستعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وفي 31 يوليو قدر تقرير أنه أفضى إلى مازق بسبب اختلافات في الرأي مع سوريا التي تطالب بتشكيل حكومة وفاق وطني تسبق توسيع السيادة اللبنانية. وعبرت عن خلافها لمقترح اللجنة الخاص بمستقبل العلاقات السورية اللبنانية، ولما أخرجت الحكومة السورية اضطرت إلى التنازل أمام الضغط العربي. وفي يوم 17 سبتمبر اقترحت اللجنة خطة سلام تتضمن وقفاً كاملاً للقتال ورفع الحصار واجتماع أعضاء مجلس النواب اللبنانيين خارج البلاد. وفي 23 سبتمبر كان وقف إطلاق النار عاماً، وفي 30 سبتمبر اجتمع 63 نائباً (من 73) بالطائف بالعربية السعودية.

استمر النقاش حتى 24 أكتوبر بالخصوص على الإصلاحات الدستورية وعلى دور سوريا بلبنان. وقد وضعت العربية السعودية كل ثقلها السياسي وتأثيرها المالي للحصول على هذا الحل العربي. أما بخصوص الإصلاحات فإن وثيقة الوفاق الوطني التي صادق عليها 59 نائباً يوم 24 أكتوبر لم تزد على إن أثبتت ما كان مطروحاً للنقاش منذ «الوثيقة الدستورية» لبداية الحرب

الأهلية. فأعيد التذكير باستقلال لبنان جمهورية ديمقراطية نيابية وبانتمائها الثلاثي للجامعة العربية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. وكانت الإصلاحات السياسية مرحلة أولى نحو إلغاء الطائفية. ورفع عدد النواب إلى 108 نائباً مع تعادل بين المسلمين والمسيحيين. وقلصت سلطات رئيس الجمهورية لصالح رئيس مجلس الوزراء. وعلى المدى القريب كان الهدف المرسوم هو إعادة سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب وذلك يتضمن انتخاب رئيس للجمهورية وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتشكيل وزارة وحدة وطنية والإعلان عن الإصلاحات، وكل اللاجئين اللبنانيين يحق لهم العودة إلى مناطقهم الأصلية وتساعد القوات السورية القوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة طيلة مدة سنتين حداً أقصى، وتقرر الحكومتان السورية واللبنانية في نهايتها إعادة نشر القوات السورية في البقاع والمناطق المجاورة وتوقيع اتفاقاً ينص على حجم القوات السورية ومدة وجودها، وتحدد علاقات هذه القوات بالسلطات اللبنانية في مناطق وجودها.

ولقد تمت معالجة العلاقات السورية اللبنانية في فصل خاص:

«إن لبنان ذا الانتماء والهوية العربيين تربطه علاقات أخوة وصداقة بكل البلدان العربية. وهو مرتبط مع سوريا بعلاقات متميزة تستمد قوتها من الجوار والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة. وإنما يقوم التنسيق والتعاون بين البلدين على هذا المبدأ وسيتم تجسيد هذا المبدأ باتفاقات بين البلدين في مجالات شتى في إطار سيادة كل من البلدين واستقلاله. وعلى هذا الأساس ولأن دعم الأمن يكفل وجود المناخ المطلوب لازدهار هذه الصلات الممتازة، فإنه من الضروري الحرص على ألا يكون لبنان في أي حال من الأحوال مصدر تهديد لسوريا ولا سوريا للبنان. لذلك فلبنان لن يسمح بأن تستعمل أرضه مكان عبور أو بؤرة لأي قوة أو دولة أو منظمة يكون هدفها تعريض أمنه أو أمن سوريا للخطر. ولن تسمح سوريا من جانبها - وهي الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته والتضام بين أبنائه - بأي عمل يمكن أن يهدد أمن لبنان واستقلاله وسيادته».

وكان لاتفاقات الطائف نوعان من الساخطين لأسباب مختلفة: من ناحية حزب الله والميليشيات الحليفة لسوريا، أمل الحزب الاشتراكي التقدمي التي

وجدت نفسها مهددة بالحل في حين أن الإصلاح الدستوري، في مرحلته الانتقالية نحو إلغاء الطائفية يفيد السنيين الذين يحتفظون برئاسة مجلس الوزراء التي تقرر أن تصبح أهم مركز للسلطة وهو بذلك لا يتطابق مع ميزان القوى الحقيقي في القطاع المسلم ولا مع التوجهات المعتادة للسياسة السورية. ويجب التعرف في المكانة الممنوحة للسنيين تأثير السعودية المباشر. ومن ناحية أخرى عون وأنصاره الذين وجدوا الاحتلال السوري وقد تم تكريسه باتفاق ملزم بدلاً من الحصول على تحرير بلادهم من هذا الاحتلال.

وحاولوا الاعتراض على تطبيق الاتفاقات بمنع الانتخاب الرئاسي بضغط مورس على النواب المسيحيين. ولما فشل عون يوم 4 نوفمبر أعلن حل البرلمان، وهو عمل اعتبره الحص غير مشروع ومخالفاً للدستور ولائياً، وفي 5 نوفمبر تم انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية. ورفض عون وجمعع الاعتراف بهذا الانتخاب، وحيث إن البطريرك الماروني حذر من التقسيم هاجمت الجماهير مقر البطريرك مبنية أهمية الانقسامات الجديدة داخل الطائفة المارونية. وفي يوم 7 نوفمبر أعلن عون نفسه «رئيس لبنان الحر وذا السيادة»، وفي 13 نوفمبر عين معوض لرئاسة الوزراء سليم الحص. لكن رئيس الجمهورية اغتالته يوم 22 نوفمبر منظمة كانت وسائلها الضرورية ببيروت الغربية لإعداد عملية عدوانية تتطلب وسائل ضخمة نسبياً، وتم انتخاب إلياس الهراوي خليفة لمعوض يوم 24 نوفمبر ويبدو أن شخصيته وحرية عمله كانت أضعف بكثير مما كان لسلفه. واستحال عليه دخول بيروت الشرقية التي توجد بها رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع التي كانت ماتزال بين أيدي أنصار ميشال عون. وحاول الهراوي في فترة ما الاستيلاء على رمزي الشرعية هذين بالقوة (بالمساعدة السورية المحتملة) إلا أن مظاهرات شعبية ضخمة ردعته عن ذلك. ورغم الدمار الهائل الذي تسببت فيه حرب التحرير احتفظ ميشال عون في معارضته للسوريين بشعبية كبرى لم تكن للقوات اللبنانية ولا للهراوي مثلاً، مع أن هذا الأخير كان بصدد كسب معركة الاعتراف الدولي لأن السفراء الأجانب كانوا يخاطبونه هو باعتباره السلطة الشرعية، وبعد فترة من التردد تبنت الهيئات الدبلوماسية اللبنانية الموقف نفسه.

كان فقدان عون الشرعية واضحاً في يناير 1990 عندما أراد منع الصحافة

اللبنانية الصادرة في قطاعه من نعت الهراوي بلقب الرئيس. إلا أن العدو الحقيقي لميشال عون كانت القوات اللبنانية، فمنذ أن أعيد تشكيل الجيش في القطاع المسيحي وفي نيّة إحياء نشاط الميليشيات أصبحت المصادمات مع القوات اللبنانية لا حيدة عنها؛ فحرب التحرير التي تبعها أنصار جمع جمع كارهين ما زادت على أن أخرت المواجهة المتوقعة والمعلن عنها من الجميع، دخل سمر جمع في لعبة اتفاقات الطائف. وبدءاً من 30 يناير 1990 استؤنفت الحرب بين الجيش والميليشيات. وعلى عكس ما كان الجيش يأمله فإنه لم يتمكن من الاحتفاظ بمنفذ على الساحل ووجد نفسه محاصراً بين القطاع المسلم وبين قطاع القوات اللبنانية. وزاد انضمام هذه القوات يوماً بعد يوم لاتفاقات الطائف، وبعد أسابيع من المعارك الدامية قبل المتحاربون هدنة هشة.

حصل العماد عون عندئذ على دعم غير متوقع من الجانب السوري بواسطة الميليشياتين المارونيتين التابعتين لسوريا وهما مليشيا فرنجية وميليشيا إيلي حيقه وكلتاها عدو لدود للقوات اللبنانية. وهكذا سمح السوريون مؤقتاً بتزويد الأراضي التي يسيطر عليها العونيون، في حين أن ميشال عون أشار إلى إمكانية التفاوض مجدداً حول بعض نقاط اتفاقات الطائف. وفي صيف 1990 التميز بقلب كل المعطيات السياسية للشرق الأوسط باندلاع أزمة الخليج صوت البرلمان اللبناني على الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاقات وصدق عليها بعد ذلك الرئيس الهراوي. وفي بداية شهر أكتوبر بدأ استعمال القوة من جديد بين الحكومة الشرعية المتحالفة مع القوات اللبنانية وبين العماد عون الذي حوصرت أراضيه. وتضاعف التوتر بينما أعلن السكان عن تضامنهم مع العماد. وكانت سوريا هذه المرة مفرقة العزم على إنهاء الأمر. وفي 13 أكتوبر 1990 قصف الطيران السوري مواقع الجيش المنشق وأعلن العماد ميشال عون استسلامه ودعا أنصاره للانضمام إلى الجيش الشرعي والتجأ إلى السفارة الفرنسية. وقام الجيش السوري والميليشيات التابعة له مباشرة باحتلال المحرز المسيحي السابق وأشارت الصحافة إلى عمليات ابتزاز مختلفة وعمليات نهب واغتصاب وإعدامات بلا محاكمة وكذلك إلى إيقاف ضباط عونيين، ويبدو أن الجيش اللبناني قد فقد إطاراً عديدة وذلك ما أضعف الدولة أمام الميليشيات.

اتضح أن العماد ميشال عون كان سياسياً رديشاً لكن ذلك ما أعطاه الهيبة بالقياس إلى السياسيين الذين قادوا لبنان بمهارتهم الفائقة إلى الطامة الكبرى. والتزامه بالصدق في القول وإرادته الحقيقية محاربة الفساد كان لهما الأثر خاصة وأنهما حصلا في لحظة أصبح فيها المأزق الدائم الناجم عن نظام الميليشيات لا يطاق بالنسبة للسكان. ورغم الاختلافات الجوهرية العائدة إلى الظرف اللبناني فإن بالإمكان أن تُقدّر أن مغامرة العماد عون والهيئة الشعبية التي خلقتها شبيتهان كثيراً بالانتفاضة الفلسطينية التي تجرى في ذات الوقت.

وبخلاف هذا الصراع الهام والهادف إلى السيطرة على الدولة وشرعيتها تواصلت خلافات أخرى بلبنان. فالصراع الدموي بين أمل وحزب الله من أجل السيطرة على الطائفة الشيعية لم يعرف توقفات فعلية. وفي الجنوب استرجعت منظمة التحرير الفلسطينية حضوراً عسكرياً أقوى مما كان قبل عام 1982، واغتنت الفرصة للقضاء على مختلف أشكال الانفصال الفلسطيني في هذه المنطقة. ولقد تسببت حرب التحرير في تحركات سكانية جديدة وهامة. فـالجيشون الفارون من الحرب غالباً ما يعودون إلى مناطقهم الأصلية. وضاعف الدروز من إشاراتهم مشجعين المسيحيين على العودة إلى المناطق المختلطة القديمة بالشوف والعتن. وأكثر الحركات إثارة للقلق هي استئناف هجرة السكان الذين يغادرون لبنان نهائياً ويذهبون للاستقرار بأوروبا وأمريكا الشمالية بوجه خاص، ولبنان هو البلد الوحيد بالمنطقة الذي ركد عدد سكانه إن لم نقل أنه تناقص في السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

إن الإصلاحات الدستورية لاتفاقات الطوائف مقبولة لغالبية السكان اللبنانيين. والمسألة الحقيقية هي مسألة الوجود السوري (والإسرائيلي والفلسطيني بالجنوب) والصياغة الغامضة «الروابط الممتازة» التي تربط سوريا بلبنان تسمح بكل التأويلات. ويمكن كذلك اعتبار ذلك تأكيدات سنة 1944 أثناء مناقشة اتفاق الإسكندرية فحسب، كما يمكن اعتبار أن الاتفاقات تسمح بالتدخل السوري الدائم في الشؤون اللبنانية. ونقطة ضعف اتفاق الطوائف السياسية تتمثل في إرادة استرجاع سلطة الدولة بإثارة انشقاق قوة هذه الدولة الرئسية أي جيشها الذي أعيد بناؤه بتزودة منذ عام 1976. ومنذئذ أصبحت الحكومة الشرعية في تبعية كبرى تجاه سوريا. فهل ستمكن هذه الأخيرة من

الدخول في عملية إلغاء الميليشيات بينما كانت الميليشيات جميعها في فترات مختلفة أدوات السياسة السورية المفضلة؟ وهي قد رفضت - كما فعلت سنة 1976 - عودة الشرعية اللبنانية إلى الجنوب سامحة بذلك ببقاء الميليشيات ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذه المنطقة.

ولئن كان من الصحيح أن لبنان ليست له واردات من النفط تبرز تذكير الضمير الغربي بعنف بضرورة استعادة القانون فإن انتشار زراعة المخدرات في السنوات الأخيرة والاتجار بها هما بصدد تحويل هذا البلد المسكين إلى بؤرة ممكنة لحرب المخدرات شبيهة بالحرب التي تشهدها أمريكا اللاتينية. والعداء البين للحكومة الأمريكية تجاه العماد عون مع أنه المسئول اللبناني الوحيد الذي أراد محاربة «الميليشيات المخدرة» يظهر حدود الخطاب التهذيبي للولايات المتحدة بالنسبة لمصالحها بالمنطقة. وإن لم تجد الصراعات اللبنانية حلولها في إطار التسوية العامة لمسائل الشرق الأوسط التي كثر الحديث عنها منذ بداية أزمة الخليج فلا يمكننا إلا أن نكون متشائمين بخصوص مستقبل هذه البلاد.

الانتفاضة

تطور الأراضي المحتلة

تحت حكم إسحاق رابين من عام 1974 إلى عام 1977 عدل «العماليون» سياستهم تعديلاً كبيراً. فلم يريدوا التقيد بالمذهب الذي وضعته خطة ألون فقبلوا إنشاء مستعمرات استيطانية في المناطق كثيفة السكان. ولهذا المنعطف ثلاثة أسباب تفسره فخطة ألون في حد ذاتها أنجزت تقريباً. والمشاركة ذاتها في مفاوضات السلام غداة حرب أكتوبر دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى مضاعفة حالات الأمر الواقع لإظهار عزمها على البقاء في الأراضي المحتلة وظهور شكل جديد من الصهيونية، فالعنصر الديني طالما كان غائباً في الصهيونية التي كانت تدعى أنها مذهب علماني خالص. ولقد أثارت حرب عام 1967 انبعاث الحركات الدينية مثلما حصل في البلدان العربية، وترى الحركات الدينية أن الصهيونية باعتبارها علمانية مناضلة مذمومة. غير أن جزءاً من المتدينين يجدون أنفسهم في إرادة العودة إلى الأرض الموعودة. وتطرح طائفة الزيروط المجتمعة في «كتلة العقيدة» أن استقرار اليهود في كامل

أرض إسرائيل واجب ديني لا يمكن لأي سلطة دنيوية أن تعيد طرحه . وبدءاً من عام 1974 أقاموا مستعمرات «غير شرعية» رغم معارضة الحكومة الضعيفة . كانت غالباً ما يُعترف بها رسمياً بعد مقاومة رمزية من هذه الحكومة . وفي الوقت الذي يتكلم فيه العماليون عن إمكانية حصول «اتفاق ترابي» مع الأردن كانوا يتركون قيام وضع «إسرائيل كبرى» يمنع أي تجسيد لهذا الاتفاق .

ومع عودة اليمين للسلطة في مايو 1977 بانتصار الليكود أصبح الخطاب أكثر صراحة ، إلا أن المفاوضات المؤدية إلى كامب ديفيد كانت تمنع الضم المباشر للأراضي المحتلة . وعرض بيغن مشروعه المشهور بخصوص حكم ذاتي فلسطيني في ذات الوقت الذي كان يدعم فيه إنشاء إسرائيل الكبرى بمضاعفته عدد المستعمرات السكانية وباستكمالها الحياة العقارية . وفي عهد خطة ألون كانت مصادرة الأرض تتم خاصة باسم الدواعي الأمنية ، ولما أصبحت هذه الذريعة مبتذلة بشكل متزايد حتى عند المحاكم الإسرائيلية فقد ابتدعت سلسلة من الخدع القانونية . وكما هو الشأن سنة 1949 أوكلت أملاك «المتغييبين» للإسرائيليين - والمتغييبون المعنيون هنا هم الفلسطينيون الذين فروا من اجتياح 1967 والذين تلقوا أمراً بمنعهم من العودة - ومُنحت أراضي الدولة للمستوطنين دون سواهم وحيث إن جزءاً كبيراً من الأراضي الفلسطينية ليست مسجلة بسجل عقاري فقد صُنفت على أنها أراضٍ للدولة وصودرت ، وكل ذريعة صالحة للاستيلاء على الأراضي . وخطط التهيئة الريفية والحضرية تحول عن وجهتها الأصلية حتى تشجع نقل الملكية باسم الصالح العام وتتخذ أسماء مستعارة للتدخل في السوق العقارية ، وتمارس ضغوط شتى من أجل إجبار الملاك العرب على بيع أراضيهم ، فتاريخ الضفة الغربية هو تاريخ أي مشروع استعماري استيطاني . فجهاز الدولة يمارس كل سلطته وكل ثقله من أجل انتزاع أملاك الأهالي . وبعد عشر سنين من هذا النظام استحوذ الإسرائيليون على نحو نصف أراضي الضفة الغربية وعلى ثلث أراضي قطاع غزة .

والمسألة العقارية توافق مسألة الثروة المائية . فمنذ نهاية الستينيات يستهلك الإسرائيليون كل الموارد المائية المتجددة للدولة العبرية أي حوالي 1610 إلى 1650 مليون متر مكعب ، ونمو استهلاكهم يمر بالاستيلاء على مياه الأراضي المحتلة (بالضفة 850 مليوناً منها 650 سهلة الاستغلال وغزة 80

مليوناً) وفي نهاية الثمانينيات إذا كان السكان العرب لفلسطين الخاضعة قديماً للوصاية يمثلون 41٪ من مجموع السكان فإنهم ليس لهم الحق إلا في جزء يسير من الموارد إذ تتلقى إسرائيل 86٪ وعرب الأراضي المحتلة من 8 إلى 12٪ والمستوطنون 2 إلى 5٪ وهذا التوسع ليس ممكناً إلا بوضع تشريع قائم على التمييز. فبينما كان الماء في عهد الانتداب يعتبر ملكاً خاصاً، فإن التشريع الإسرائيلي المطبق على الأراضي المحتلة يعتبره ملكاً عاماً. وحق الاستعمال يخضع لرخصة تمنحها السلطات العسكرية التي تدير الأراضي. فالأراضي العربية المروية تم الحد منها بشكل مجحف، وتكلف الماء الموزع من قبل الشبكة الحكومية - بفضل تلاعب دقيق على الدعم - أربعة أضعاف ما يحصل عليه مزارع إسرائيلي أضف إلي ذلك أن الفلسطينيين لم تعد لهم عملياً إمكانية حفر آبار جديدة (5 رخص منذ عام 1967) بينما يمكن للمستوطنين التمتع بآثار عميقة جداً تجفف الآبار العربية ذات العمق المحدود. فالزراعة الفلسطينية خاضعة لظروف تمنعها من التطور وفي بعض الحالات تجبرها حتى على الانحسار، بينما يمكن المستوطنون من كل الوسائل (لجعل الصحراء تزهرة حسب المضمون المحبب للدعاية الصهيونية).

إن مسألة المياه أساسية لمستقل الأراضي المحتلة ولا يمكن التفكير في أن إسرائيل مستقبل بامستقلال حقيقي للأراضي المحتلة عندما نعلم أن الإمكانيات المائية المشتركة بين إسرائيل والضفة الغربية (الأمطار المتساقطة على مرتفعات الأراضي والتي تتسرب إلى الطبقات الجوفية المقسمة بين المنطقتين) تقدر بـ 475 مليون متر تستهلك إسرائيل منها 25,5٪، فنهاية سحوبات إسرائيل من الأراضي المحتلة ستؤدي إلى انحطاط حتمي للزراعة والصناعة الإسرائيليتين.

والمقاومة الفلسطينية في شكل صمود يعرب عنها النمو السكاني خير إعراب، فالسكان العرب سنة 1988 ارتفع عددهم إلى 1,700,000، أي بزيادة قدرها 75٪ عما كان في سنة 1967. والسكان العرب بالقدس الشرقية التي ضمت لإسرائيل زاد عددهم بأكثر من الضعف : 60.000 سنة 1967 و 122,000 سنة 1983. وباستثناء منطقة القدس (1967: 135,000 و 306,000 سنة 1983) لا يمكن للسكان اليهود مجارة هذا النسق.

والاستعمار اليهودي للأراضي لم يغير النسب الديموغرافية رغم جهود الحكومة الإسرائيلية (20,700 عام 1982 و42,000 في عام 1985 و10,000 في عام 1988 أما في إسرائيل فرغم هجرة اليهود إلى هذه البلاد فإن نسبة غير اليهود ظلت مستقرة (14٪ تقريباً) ورغم أن حداً من النمو الديموغرافي لدى العرب محتمل (وهذا التناقض قد أصبح ملاحظاً لدى العرب المسيحيين). فإن النزوح على المدى الطويل هو نحو أغلبية عربية في أرض فلسطين التي كانت قديماً تحت الانتداب. وحسب حركة وجدت كذلك في الجزائر في الفترة الاستعمارية فإن نزح ملكية الأهالي أفضى إلى نتيجة عكسية إذ هم يعودون في شكل بروليتاريا إلى الأماكن التي طردوا منها. فكل الصناعات ذات الأيدي العاملة الإسرائيلية تستخدم عمال الأراضي المحتلة ورغم أيديولوجيا غزو الأرض التي هي أيديولوجيا مؤسسي إسرائيل، فإن الهجرة من الريف جعلت من الضروري استخدام العمال العرب في الأعمال الزراعية.

وفي عهد الحكومة العمالية كان «التعايش» بين العرب والإسرائيليين ممتدحاً رسمياً: فالسلطات ينبغي أن تتدخل أقل ما يمكن في الحياة اليومية للسكان المخضمين مع خلق أكبر عدد من حالات الأمر الواقع. وأصبحت الأراضي المحتلة شأناً مربحاً مادام جزء من النفقات الجماعية يتلقى تمويلًا خارجياً: فرواتب الموظفين تدفعها الأردن كما يصل الدعم في أشكال مختلفة من البلدان العربية النفطية للخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وهناك المساعدة الدولية وفي المقام الأول مكتب إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم التابع للأمم المتحدة (في غزة خاصة) والاقتصاد العربي يجب ألا يتجاوز الحد في النمو، ومشاريع التوسع الاقتصادي تخضع لترخيص حتى لا تخلق منافسة للمنشآت الإسرائيلية. وتعبئة التوفير العربي ممنوعة بإلشاء النظام المصرفي المحلي بعد حرب 1967 في حين أن عائدات جديدة ظهرت بالعمل في إسرائيل وتحويلات المهاجرين بالخليج. والوضع الذي نجم عن تلك السياسة هو أن الفلسطينيين لم يكن لهم سوى قطاعين مسموح بهما من قطاعات التمويل وهما التربية (من ذلك إنشاء منشآت للتعليم العالي) والعقارات. ورغم تقييدات السلطات فإن البرجوازية الفلسطينية تكثرت من بناء المنازل باعتبارها رمزا لإرادة التأصل.

وتوترت العلاقات بوصول الليكود للسلطة. بإرادتها إقامة إسرائيل الكبرى. والمستولون الإسرائيليون واعون للنمو الديموغرافي العربي الذي قد يجعل مشاريع الاستيطان غير ذات جدوى لذلك يسلكون سياسة إنهاك السكان لتشجيع الهجرة النهائية: فرخص البناء لم تعد تعطي إلا بأعداد محدودة وينبغي طلب ترخيص لغراسة شجرة مثمرة واحدة والتحويلات المالية من الخارج مراقبة مراقبة صارمة حتى تكون السيطرة على السكان أيسر. وبما أن النشاط السياسي عند السكان قد انتعش بعد عام 1973 وأنهم متفقون علناً مع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية. فإسرائيل تسعى إلى وضع الأراضي المحتلة في شبكة بوليسية ضيقة قائمة على ضغوط على الأفراد فبلغوا الكسب واستعمال التهريب والعقوبات (للحصول على تأشيرة خروج أو مجرد الحصول على إمكانية المشاركة في امتحان) وباستعمال ضغوط شتى تحصل مصالح الاستخبارات الإسرائيلية على مخبرين ومتعاونين كثيرين. وفضلاً عن الفعالية الفورية في تفكيك شبكات المقاومة فإن ذلك يخلق مناخاً من الرية لدى الوطنيين (خاصة وأن المحاكمة الإسرائيلية تسمح بعدم إطلاع المتهمين ومحاميهم على العناصر التي استخدمت للدعاء) والعقوبات الجماعية ثقيلة جداً: من هدم منازل أسر أذانت المحاكم أحد أفرادها وفرض حظر التجول لعدة أيام على المدن وغرامات جماعية الخ.

التحولات السياسية:

ومع ذلك المقاومة السياسية مستمرة. فالانتخابات البلدية لسنة 1976 مكنت من بروز نخبة جديدة وضعت حداً لحكم الوجهاء التقليديين الموالين للأردن والقطيعة ثقافية أكثر منها اجتماعية؛ فالمتخبون ينتمون إلى طبقات متوسطة مثقفة أوهم ذوو علاقات بأسر الوجهاء غير أن برنامجهم الوطني ورؤاهم للعالم قريبة من برامج ورؤى النخبة الفلسطينية الأخرى التي تكون إطاراً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهم يسعون إلى العمل معاً وإلى الدفاع عن مصالح رعاياهم ويرفضون أن يكونوا أداة لنقل أوامر السلطة العسكرية الإسرائيلية. وبينما يفترض فيهم أن يكونوا المخاطبين الممثلين الذين نصت عليهم اتفاقات كامب ديفيد من أجل تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني فإن السلطات

الإسرائيلية. لم تأل جهداً لإزاحتهم عبر خلمهم أو طردهم نحو الأردن. كما قامت منظمات صهيونية متطرفة بعمليات عدوانية جرحت عدة عمداء بلديات جروحاً بالغة. ومنذ عام 1981 أخضعت كبريات المدن الفلسطينية إلى الإدارة المباشرة للمدراء العسكريين الاسرائيليين.

وبما أن العمداء المنتخبين لم يبدو الانقياد المراد ليصبحوا المخاطبين الضروريين من أجل إقامة الحكم الذاتي للأشخاص لا للأراضي والذي خططت له الحكومة الإسرائيلية فإن هذه الأخيرة التفتت نحو إقامة «رابطة القرى» وهذا المشروع القائم على نظرية مستشرقين إسرائيليين حول تجزؤ السكان وتفتتهم يتمثل في تنمية منظمات تقبل انطلاقاً من القرى الطلبات الإسرائيلية. وسعت السلطات العسكرية إلى تجنيد أعضاء الروابط من بين الوجهاء الموالين للأردن. ولقد قبل بعضهم ثم رفض بعد إدانة الملك حسين هذه العملية. فتركز بعدئذ هذا التجنيد على طبقة اللصوص المحليين والمتعاونين الذين فقدوا هويتهم ؛ فرغم السلطات الإدارية التي أعطت لهم (الحصول على تراخيص السفر والبناء والغراسة والري الخ. .) فقد اتضح أن هذه العملية كان مصيرها الفشل. وأعضاء الروابط اضطرت الجيش الإسرائيلي لحمايتهم من غضب مواطنيهم. ومنذ عام 1982 قامت مظاهرات شعبية عنيفة جداً ضد الاحتلال قممها الجيش الإسرائيلي بكل قسوه مسبباً سقوط عدة ضحايا. والبحث عن مخاطبين منقادين هذا كان الشق الداخلي لسياسة الحكم الذاتي والتي تشمل في الخارج القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باجتياح لبنان.

وكان من نتائج تشكيل حكومة إسرائيلية للوحدة القومية في سبتمبر عام 1984 برئاسة شيمون بيريز أن تم التخلي عن مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني لصالح الخيار الأردني. فبعد تريت أثناء الحوار الأردني الفلسطيني لسنة 1985 أعاد بيريز طرح مشروعه بالتفاهم مع الملك حسين. وحيث إنه لم يكن له من شيء غير إعادة طرح خطة ألون التي قد تعرضت إلى التحريف الخطير بفعل سياسة بناء المستوطنات داخل أكثر المناطق إحتظاظاً بالسكان فإنها لا يمكنها أن تفضي إلى أي حل شامل. أضف إلى ذلك أن الليكود تعترض على كل مسمى قد يفضي إلى إعادة الأراضي المحتلة، وعلى نقيض ذلك ضاعفت الأردن من

مشاركتها في الإدارة الفعلية للأراضي المحتلة بينما تظهر المؤشرات تصعيداً للعنف: فقد قتل 8 فلسطينيين سنة 1985 وقتل 22 سنة 1986 كما شهدت الأشهر الأولى من سنة 1987 مضاعفة للحوادث إلى حد أن البعض تكلم عن انتفاضة فلسطينية، وكان عدد المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قد فاق عند ذلك التاريخ أربعة آلاف.

وفي إطار مكافحة منظمة التحرير الفلسطينية سمحت السلطات الإسرائيلية - بل وشجعت - تطور المنظمات الإسلامية. وكانت هذه المنظمات قد شرعت منذ نهاية السبعينيات في إعادة نشر الإسلام بصورة حازمة في المجتمع الفلسطيني. وكانت الجامعات وخاصة جامعات قطاع غزة، معاقل هذه الحركات مثلما هو الشأن بمصر. وفي بداية الثمانينيات هاجم النشطاء سمات التأثير الغربي من سينما ومسرح وحفلات رقص على أنغام الموسيقى الغربية الخ. واقتربوا اعتداءات عديدة ضد مناضلين يساريي النزعة من منظمة التحرير الفلسطينية بينما كان التفاهم ممكناً مع مناضلي منظمة التحرير الفلسطينية ممن قد تتخذ وطنيتهم الفلسطينية نزعة إسلامية.

وأصيب الإسرائيليون بنفس خيبة الأمل التي أصيب بها الأمريكيون من قبلهم فقد تبين لهم أن الإسلاميين لا يقفون عند حد النضال ضد قوى اليسار الداعية للعلمنة بل إنهم أصبحوا رأس حربة النضال ضد الاحتلال منذ عام 1986. وأن تصاعد التوتر منذ نهاية تلك السنة تعود أسبابه إلى حد كبير إليهم. إلا أن الصدى الكبير الذي كان لهم يعود في الواقع إلى الوضع الذي لا يطاق الذي كانت عليه الأراضي المحتلة.

إن ظهور الحركة الإسلامية المتأخرة نسبياً عنها في الدول العربية المجاورة يسمح بملاحظة تيارين كبيرين نجدتهما في المناطق الأخرى من العالم العربي في الثمانينيات: فالتيار الأول هو تيار إسلامي فعلاً دافعة التقوى أو «الأصولية» وهدف الأول إعادة أسلمة المجتمع بالقوة إن لزم الأمر. والتيار الثاني هو قبل كل شيء رفض التدخل الغربي وتدخل الولايات المتحدة خاصة. ويجمع بين هذين التيارين فكرة أن الإسلام هو دواء كل علل العالم العربي. وكانت القومية العربية في سنوات الخمسين والستين تقدم هي أيضاً

على أنها الترياق الشافي إلا أن تجربتها السلطة أظهرت لها بطلان دعواها .
وحسب ما يظهره برنامج منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية السنية التي
لا يربطها غير الاسم بالمنظمة الشيعية المسئولة عن اختطاف الرهائن بلبنان فإن
الاهتمام يشمل الجانب الثقافي والجانب السياسي على حد سواء .

وإن حركة الجهاد الإسلامي تعبير إسلامي شعبي عن حوار طويل بدأ في
منتصف السبعينيات على المسرح السياسي الفلسطيني حول دور الإسلاميين
فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عندما تم تبني القاعدة الأولى لهذه الحركة عبر
الشعار . الاستراتيجية : إن القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية لدي
الحركة الإسلامية ليس في داخل فلسطين فحسب بل كذلك بالنسبة لجميع
الفئات الإسلامية بالمنطقة ، وإن دولة الكيان الصهيوني تشكل رأس حربة
العدوان الغربي ضد العالم العربي والإسلامي ، إن الحركة الإسلامية المعاصرة
تعمل على التصدي للتحدي الغربي في جميع أشكاله الثقافية والاقتصادية
والسياسية .

كل هذا النص برهان على أن التيار الإسلامي في رأي فئة منه ، ليس
سوى إضفاء اللون الإسلامي على الخطاب الثوري والقومي العربي بعد التخلي
عن الإحالة الاشتراكية الذي بدأ بعد موت عبدالناصر . ويمكن فهم هذا التطور
إذا علمنا أن كثيراً من المناضلين الإسلاميين بدأوا نشاطهم ضمن الحركات
القومية العربية (وذلك ما يميزهم عن الإسلاميين الأصوليين الشديدي العداء
للقومية العربية منذ اضطهاد عبدالناصر إياهم) .

الانتفاضة

في يوم 9 ديسمبر 1987 اصطدمت شاحنة إسرائيلية بسيارة أجرة عامة
فلسطينية بقطاع غزة فقتلت أربعة أشخاص وجرحت تسعة آخرين وسرعان ما
انتشرت شائعة تقول بأن الأمر يتعلق في الواقع بعمل عدواني منظم من قبل
مستوطنين يرغبون في الثأر لأحد أفرادهم طعن بغزة قبل ذلك بأيام . واندلع
التمرد بقطاع غزة ثم بالضفة الغربية . وأخذ الشبان يلقون الحجارة على كل ما
هو إسرائيلي وكان الكبار من أسرهم يؤيدونهم في عملهم هذا وبداية من يناير
نظمت إضرابات التجار في المراكز العمرانية بينما أعرب الريف عن تأييده

بإقامته الحواجز على الطرقات ومهاجمة المركبات الإسرائيلية وانضمت القدس الشرقية للحركة وذلك ما حمل الإسرائيليون على تطبيق القوانين الاستثنائية الخاصة بالضفة على «عاصمتهم الخالدة».

فالانتفاضة أو العصيان إنما كان في البداية عفواً كلية إذ أن سياسة الضغوط المتعددة الإسرائيلية قد تجاوزت نقطة التوازن حيث لم يعد الخوف من القمع يعوض عن اليأس من المستقبل. . وانقلب ضد الإسرائيليين عمل رابين وزير الدفاع الذي زعم بأنه سيضع نهاية للتمرد بتكسیر عظام المتظاهرين (وهي كناية أخذها الجيش مأخذ الجد). فرغم الستة والعشرين قتيلاً والمائة والتسعة والسبعين جريحاً و1200 معتقل في ديسمبر 1987 ازدادت الحركة اتساعاً يوماً بعد يوم. والأهم من ذلك أن العمل أصبح منظماً فمختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لجورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لنايف حواتمة والحزب الشيوعي الفلسطيني) اشتركت في العمل عبر أبنيتها السرية. وبداية من 4 يناير 1988 ظهرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي أصدرت بيانها الأول داعياً إلى تكثيف النضال حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكان كل خمسة عشر يوماً يصدر بيان جديد. وأكد البيان الثالث الذاتية الفلسطينية بالنسبة لكل الدول العربية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطيني.

«إن الانتفاضة بأيامها الملتهبة قد حققت ما لم يتوصل أي نظام عربي إلى تحقيقه في سنوات عديدة. فقد انتزعت قرارات دولية أدت إلى عزل المحتل الإسرائيلي وأعدت قضية شعبنا الفلسطيني إلى قمة سلم الأولويات العالمية ولقد صعدت نهائياً المحاولات التي قام بها الرجعيون لخنق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني [...]».

«إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [...] تحيي أسر الشهداء وتؤكد مجدداً رفضهما لمحاولات ملك الأردن بالمساومة على دم الشهداء كما أنها ترفض الرشاوي المحتقرة. إن شعب الشهداء يعرف من هي قيادته الشرعية والوحيدة والتي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية».

«إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [...] تؤكد مجدداً بأن ثمار

الانتفاضة السياسية ستكون التحرير والاستقلال. وهي تعرب عن تصميمها على قهر الحصار والسياسة الهادفة لتجوع (الشعب). وهي تطلب من مجلس الأمن أن يعترف بضرورة التدخل الفوري والسريع والفعال لتأمين الحماية الدولية لشعبنا على أساس القرار 605 و 607 استعداداً لدعوة مؤتمر دولي تكون له كل الصلاحيات وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا باعتبارها طرفاً خاصاً ومستقلاً⁽⁴⁾.

يبدو أن جزءاً من الإسلاميين قد انضموا للقيادة الموحدة بينما أسس الجذريون حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي يتحاشى برنامجها الإشارة إلى منظمة التحرير ويهدف إلى القضاء على دولة إسرائيل كلية. وخطابها يمثل تماماً التيار الإسلامي الحالي.

«رفض القرارات الاستسلامية والقطيعة مع خط كامب ديفيد الانحرافي ورفض مشروع الحكم الذاتي وفكرة المؤتمر الدولي والنضال المستمر لوضع نهاية للاحتلال ولتحرير الوطن والبقاع المقدسة من التدنيس والرجس. أيها اليهود الجبناء ستعلمون لمن تكون الغلبة غداً.

«ولبلوغ هذه الأهداف تعدد الوسائل وتختلف وتتطور. وما من شك في أن استعمال كل الإمكانيات وكل الطرق المتاحة سيؤدي إلى الفلاح فالحاجة أم الاختراع وإن شعبنا سيحقق بنفسه المعجزات وسيخطط بنفسه طريق التحرير من قبضة اليهود النازيين. وعما قريب سستمعون الحديث عنهم⁽⁵⁾.

نري حماس أنه ينبغي ألا ينتظر أي شيء من الخارج الذي هو مصدر دائم للمؤامرات الصليبية أو الماسونية أو الشيوعية أو اليهودية، وأن الدول العربية متواطئة مع كل هذه الأعمال الشريرة. ورغم تجزئتها لم تتوصل حماس إلى منافسة القيادة الموحدة التي هي ملهمة الانتفاضة الرئيسية.

وتقوم الانتفاضة حول لجان شعبية مهنية أو محلية مكلفة بتطبيق تعليمات القيادة الوطنية الموحدة من حركات إضراب ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وإقامة اكتفاء ذاتي اقتصادي ورفض دفع الضرائب الإسرائيلية. واستعمال الحجارة (وقطع الخرسانة في غزة التي هي منطقة رملية) أصبح رمزاً لذلك. وهو في بدايته يعد تحدياً كاملاً للقوة التقنية الإسرائيلية. وفضلاً عن فعالية هذه الحجارة

فإن الرجم كان دوماً في تلك المناطق أداة مكافحة الشر فبرفض استعمال الأسلحة النارية - وهي نادرة في الواقع في الأراضي المحتلة - تبدو من استعمال الحجارة الرغبة في إبقاء المواجهة على مستوى معين وفي إظهار أين هم الضحايا، وذلك رد على الدعاية الإسرائيلية. وإن اختفاء الخوف يمر عبر القضاء على المتعاونين مع العدو. وفي السنة الأولى من الانتفاضة اقتصر الإجراء ضدهم على ممارسة ضغوط جماعية عليهم وإجبارهم على الاعتراف بذنوبهم والتوبة ويتم ذلك غالباً في المساجد، وبذلك تم تفكيك شبكة مخبري إسرائيل في مجملها، وبعد سنة، وحيث إن الجيش الإسرائيلي حاول إعادة إقامة هذه الشبكة من أجل إلغاء اللجان الشعبية خاصة والقيادة الموحدة صار يتم القضاء على المتعاونين مع إسرائيل بالتصفية الجسدية. ويبدو في بعض الحالات أن تصفية حسابات شخصية قد تداخلت مع الكفاح الوطني.

ولما تمكنت الانتفاضة في الديمومة فقد تصلبت. حيث يسقط في المتوسط قتل يومياً من الجانب العربي. لكن ينبغي إضافة آلاف الجرحى وعشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفاً من المساجين السياسيين. ويدور الصراع حول التعبير الوطني. فالإسرائيليون يحاولون القضاء على كل سمة خارجية من سمات الوعي السياسي الفلسطيني من أعلام ونصوص وشعارات الخ. . وذلك ما يقتضي حضوراً دائماً في كل الأراضي المحتلة. والجيش الإسرائيلي لا يكتفي بإرادة تأمين أمن طرق المواصلات التي هي الأهداف الرئيسة لرجم الحجارة بل هو يتدخل لأبسط علامات التجمع في المدن والريف.

وإدارته للنظام العام فظة ورغم السنوات العديدة من الاضطرابات يزعم الجيش بأنه لم يتم إعداده لمواجهة مثل هذا الوضع. ولاشك أن هذا الجيش مازال بعيداً عن هذا الإعداد إن من المحتمل أن فلسطين هي البلد الوحيد في العالم الذي يتميز بضخامة عدد القتلى عبر استعمال الغاز المسيل للدموع والطلاقات المطاطية، وينبغي أن نضيف إلى ذلك العنف الخاص بالمستوطنين الذين هم الهدف الأول لرمي الحجارة والذين يردون عليه باستعمال الرصاص الحقيقي. وإن التغطية الإعلامية للأحداث والتبعية للتمويل الأمريكي تجعلان من الصعب استعمال طرق أعنف شبيهة بطرق 1949 أو بطرق الدول العربية بالمنطقة.

وأول أثر للانتفاضة هو أنها أبرزت من جديد «الخط الأخضر» الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلة بجعل هذه الأخيرة منطقة خطر دائم. وكذلك الشأن بين القدس العربية والقدس اليهودية والآثار الاقتصادية هامة جداً. إذ أن الأراضي لم تعد مصدر موارد بل أصبحت عبئاً ثقيلاً (ولو بالإبقاء على جهاز قمع دائم) كما أن السياحة أصيبت إصابة بالغة في صورة العنف المحيط بالأرض المقدسة. والنتيجة الأهم في ذلك هي السياسة؛ فبدلاً من أن يكون لإسرائيل خط هجوم مثلما هو الشأن في لبنان والأردن فهي هنا في حالة دفاع في الوقت ذاته الذي تواجه فيه هجوماً دبلوماسياً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وهو هجوم يقاد بشكل رائع شبيه بهجوم عام 1974.

الإعلان عن دولة فلسطين

بداية من 22 ديسمبر 1987 عبر قرار مجلس الأمن رقم 605 بفضله امتناع الولايات المتحدة، عن الأسف «لسياسات إسرائيل وممارساتها التي تخرق حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة» كما أن القرار 605 • بتاريخ 5 يناير 1988 يأمر إسرائيل باحترام معاهدة جنيف لسنة 1949 وبإلّا تطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة (غير أن الولايات المتحدة استعملت حق الفيتو يوم أول فبراير ضد قرار جديد).

واغتنت إدارة ريغن في سنتها الأخيرة فرصة هذا الوضع لإنعاش مبادرتها السلمية في شكل خطة شولتز المقدمة في فبراير 1988. وكان مبدأها يقوم على العجلة. فبداية من مايو، حسب هذه الخطة تجتمع المفاوضات التي تدوم ستة أشهر بين إسرائيل وبين وفد أردني فلسطيني (ومن المحتمل أن تجري مفاوضات أخرى مباشرة بين إسرائيل وسوريا) ويتم الاتفاق على اتفاق مرحلي حول الأراضي المحتلة. وأياً كانت حالة المفاوضات فتم بداية من شهر ديسمبر مناقشة الوضع النهائي للأراضي حسب مبدأ مبادلة الأراضي بالسلام. وفي إسرائيل وافق بيريز على الخطة التي رفضها شامير. واستفاد هذا الأخير من وضعه باعتباره رئيساً للوزراء فرفض عرض الخطة الأمريكية على الحكومة الأمريكية

(*) كذا في الأصل ولعل المقصود هو 606.

(كذا في الأصل والمراد على الحكومة الإسرائيلية) مالم يعط العرب ردودهم . واستأنف شولتز جولاته بالشرق الأوسط (وفي الوقت ذاته سعي إلي إصلاح وضع لبنان بالتعاون مع سوريا). وكانت المسألة المصيرية هي التمثيل الفلسطيني . ولقد عاود شولتز طرح الشروط التي وضعت منذ أمد بعيد فأكد بأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تُدعي للمشاركة إلا إذا اعترفت بوجود إسرائيل وقبلت القرار 242 أساساً للمفاوضات . غير أن عمان أعلنت أنها لن تتفاوض باسم الفلسطينيين بل بصفتها دولة عربية منفصلة . وفي تلك الاثناء قامت فرقة إسرائيلية باغتيال خليل الوزير (أبوجهاد) بتونس وكان منسق الأنشطة بالأراضي ضمن نشاط منظمة التحرير الفلسطينية وأسفر قمع مظاهرات الاحتجاج عن أربعة عشر قتيلاً بالضفة الغربية وغزة (يوم 16 أبريل 1988) وكانت جنازة الزعيم الفلسطيني بدمشق فرصة لاستئناف الاتصالات بين عرفات وبين الأسد . وفي يونيو ألح شولتز على ضرورة تشكيل وفد مشترك أردني فلسطيني وعلى رفض قبول قيام دولة فلسطين مستقلة . وجست منظمة التحرير الفلسطينية النبض في شكل «وثيقة أبو شريف» الذي يشير إلى ضرورة قيام حوار مباشر إسرائيلي فلسطيني في إطار مؤتمر دولي .

وفي نهاية شهر يوليو سنة 1988 كانت لحظة تاريخية جوهرية بإعلان الملك حسين عن انسحاب الأردن الكامل من القضية الفلسطينية . وقُطعت كل الصلات الاقتصادية والإدارية والسياسية مع الضفة الغربية . فخطاب الانتفاضة الجذري قد اقنع الملك بأنه من غير المجدي تأميل التغاف الفلسطينيين حول العرش الهاشمي . وقد تعب من مبادرات السلام هذه التي لاتنتهي والتي لا تؤدي إلى أي شيء وأراد أن يسد السدروب على الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين . ولم يكن الوضع الاقتصادي لمملكته جيداً وكان يأمل في تخفيف الأعباء التي تنوء بها مالية الدولة بتركيز الجهود على الأردن دون غيرها . كانت تلك نهاية الخيار الأردني الذي نشأ عن محاولات جده عبدالله قبل أربعين سنة .

لقد زادت هبة منظمة التحرير الفلسطينية بالانتفاضة، فبينما كانت قمة عمان قد اعتبرت المسألة الفلسطينية موضوعاً ثانوياً تقريباً بالنسبة للحرب بين العراق وإيران والحج إلى مكة، فإن الانتفاضة جاءت لتذكر بضرورة إيجاد حل

عاجل. وأن الالتفاف الجماهيري بالأراضي المحتلة حول منظمة التحرير والرفض المعلن للخيار الأردني أو الوصاية السورية وشعبية حركتهم قد أجبر الدول العربية على الاعتراف بدور منظمة التحرير القيادي. وفي نهاية الثمانينيات وبفضل الانتفاضة عاد «الشارع» المتغيب منذ موت عبدالناصر إلى المسرح السياسي العربي وذلك ما لا يمكنه إلا أن يثير قلق الزمر الحاكمة. ولقد مكن هذا الوضع - الملائم جداً - عرفات وفريقه من القيام، باسم الانتفاضة، بالتنازلات التي طالما طالبت بها الولايات المتحدة مع التأكيد في ذات الوقت نهائياً على مشروع إقامة دولة بتجسيد هذا المشروع. وكانت قيادة منظمة التحرير مقتنعة بأن الولايات المتحدة تمتلك وسائل لحل النزاع بممارسة الضغوط اللازمة حتى تجلو إسرائيل عن الأراضي المحتلة وهذه القيادة اتخذت نفس موقف المسؤولين السياسيين العرب غداة حرب أكتوبر (والانتفاضة تمثل بالنسبة للفلسطينيين تقريباً ما مثله حرب أكتوبر 1973 بالنسبة للدول العربية)

ولما قام ياسر عرفات بزيارة للبرلمان الأوروبي يوم 14 سبتمبر 1988 كرر تعهده بعدم اللجوء للإرهاب وذلك يعني في كلامه عدم نقل الصراع خارج فلسطين كما يعني قبوله بالشرعية الدولية بما في ذلك كل قرارات الأمم المتحدة ومنها القرارين 242 و 338، وأكد رغبته في التوصل إلى سلم دائمة وإلى تعايش حقيقي مع إسرائيل والإسرائيليين عبر مفاوضات، ولم يبد هذا التصريح كافياً عند الأمريكان. واتخذ المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المجتمع بمدينة الجزائر من 12 إلى 15 نوفمبر 1988 القرار التاريخي بإعلان استقلال دولة فلسطين وهو شرط ضروري للتفاوض مع إسرائيل حول الاعتراف المتبادل بين الشعبين وإن إعلان الاستقلال يشير إلى دوام الوطن الفلسطيني وإلى تمسك شعبه عبر العصور بهذا الوطن وبحضارات تاريخ فلسطين وأديانه، كما يعترف الإعلان بالقرار 181 (1947)، أي خطة تقسيم فلسطين. أساساً للشرعية الدولية التي تكفل حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال. وجسدت منظمة التحرير الفلسطينية الإرادة الوطنية في المقاومة والتحرر:

«عبر الانتفاضة والتجربة الثورية المتراكمة توصل الزمن الفلسطيني إلى عتبة منعرج تاريخي حاسم. والشعب العربي الفلسطيني يؤكد اليوم من جديد

حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها على التراب الفلسطيني .

«وبموجب الحقوق الطبيعية والتاريخية والشرعية للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ومعضداً بتضحيات الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين من أجل الدفاع عن حرية وطنهم واستقلاله .

«وبناء على قرارات القمم العربية . . »

«وبموجب أولوية القانون والشرعية الدولية المجسدين في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 .

«وممارسة حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال السياسي وسيادته فوق أرضه .

«المجلس الوطني الفلسطيني ، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني يعلن قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

«إن دولة فلسطين هي دولة الفلسطينيين حيثما كانوا . وفي هذا الإطار يمكنهم تنمية هويتهم الوطنية والثقافية والتمتع بكامل شرعية الحقوق وممارسة دياناتهم بكل حرية والتعبير عن اقتناعاتهم السياسية دون قيود [. .]

» وفي مواصلة نضالها ليسود السلام أرض الحب والسلام تدعو دولة فلسطين الأمم المتحدة التي تتحمل مسئولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني وصحبة كما تدعو شعوب العالم ودوله إلى مساعدتها في تحقيق أهدافها وفي وضع حد لمأساة شعبها بأن يكفل له الأمن وبالعامل لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية .

«كما تؤكد دولة فلسطين إيمانها بتسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . وهي تدين التهديد باستعمال القوة والعنف والإرهاب كما ترفض استعمالها ضد وحدتها الترابية أو ضد الدول الأخرى ، هذا دون الاعتراض على حقها الطبيعي في الدفاع عن أرضها واستقلالها⁽⁶⁾ .

وفي الاسابيع التالية اعترف بدولة فلسطين أعضاء الجامعة العربية وعدد

كبير من البلدان الإسلامية أو المتتمة للعالم الثالث. وفي 5 يناير 1989 رفعت فرنسا مكتب منظمة التحرير بباريس إلى درجة مفوضية فلسطين العامة دون وضع أومازيا دبلوماسية.

وبعد إعلان الدولة بقي الشروع في المفاوضات النهائية والإشارة إلى خطة التقسيم يتضمن الاعتراف بالدولة العبرية، وأوضح عرفات أثناء رحلة رسمية إلى السويد وأمام وفد يهودي أمريكي (6 و 7 ديسمبر 1988) بأنه توجد بالفعل دولتان بفلسطين دولة يهودية وأخرى عربية. وبقي الشرط الأمريكي الثاني وهو التخلي عن الإرهاب، وكان الإعلان عن الاستقلال يشير إلى ذلك صراحة غير أن الولايات المتحدة تطلب إعلاناً واضحاً حول هذه النقطة. ورفضت إعطاء عرفات تأشيرة للذهاب إلى دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة بنيويورك فانتقلت عندئذ الجمعية إلى جنيف من 13 إلى 16 ديسمبر. وفي هذه المرة استعمل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالضبط الألفاظ التي طالبت بها الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاقات سيناء 2: فمنظمتها تقبل بوجود إسرائيل وتقبل القرارين 242 و338 لدعوة مؤتمر دولي وتدين الإرهاب في كل أشكاله. وفي 14 ديسمبر قبلت الولايات المتحدة التفاوض مع منظمة التحرير بواسطة السفارة الأمريكية بتونس.

كانت إدارة ريغن في البداية هي التي اتخذت هذا القرار النهائي. وفي نهاية يناير 1989 خلفتها إدارة بوش ومعها برنامج جديد وفريق جديد. وفي إسرائيل تولى شامير رئاسة حكومة الوحدة الوطنية (22 ديسمبر 1988) وكان يعترض كلية على أي مفاوضات مع منظمة التحرير وتمسك بمبادئ كامب ديفيد التي لم تطبق قط حول الحكم الذاتي الفلسطيني، أما في الحزب العمالي فكان بيريز متخوفاً من أن يصبح العرب أغلبية، لذلك كان يدعو إلى العودة إلى خطة ألون، وكان منافسه الأكبر رابين يشاطره هذا الرأي. غير أنه لا يرى إلا تطبيقاً لها على أضيقت نطاق.

فشل الحوار الفلسطيني الأمريكي

إن سياسة بوش في الشرق الأوسط قد تحددت في سبتمبر 1988 من خلال تقرير وينب الذي أعده خبراء من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، وهو

معهد بحوث مرتبط بالطائفة اليهودية الأمريكية والحزب الجمهوري ، ويتجاهل تقرير وينب دور أوروبا بالمنطقة ، ويتحدث عن عدمن المشاكل «بفظاظة صحية» . إن النزاع العربي الإسرائيلي مثقل دوماً بالمخاطر بسبب تواصل الانتفاضة الفلسطينية وخطر نشوب حرب بين إسرائيل والدول العربية . غير أن السلام مستحيل تقريباً . لذلك على الولايات المتحدة التخلي عن صياغة خطة للسلام مصيرها الفشل وعليها - على العكس من ذلك - تشجيع الظروف المؤدية إلى تغيير المناخ السياسي بتشجيع ظهور قيادة فلسطينية ترغب في التعايش مع إسرائيل ، وبحريض السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لجعل كل ذلك ممكناً وينبغي إجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين ووضع فترة انتقالية مطولة تمكن من التأكد من رغبة الفلسطينيين في السلام في إطار نظام يكون من أوجهه وجود سلطة حكم ذاتي . ويسمي تقرير وينب إلى وضع خطة نضج تسمح بعد ذلك بالإفضاء إلى تسوية سلام .

«يتحتم على الطرفين إيجاد مخرج للحلقة المفرغة . ويقدر ما يسمى الطرفان إلى إحلال حوار سياسي محل العنف فإن الإدارة القادمة سيكون بوسعها العمل بكل قوة من أجل تشجيعهما على ذلك .

إن هذه العملية قد تنفت شيئاً من الحركية في موقف المأزق الحالي بالمساعدة في بناء إطار لمفاوضات محتملة حول أوجه الحكم الذاتي المتنازع فيها أكثر من غيرها (الرقابة بالبر والبحر وكذلك الأمن) وحول الوضع النهائي للأراضي ، وهي مفاوضات ينبغي إشراك الأردن فيها .

«الاحتفاظ بدور للأردن : ففي حين أن هذه الاتفاقيات المرحلية التي نقترحها لاتهم الأردن باعتبارها مشاركا رئيساً . فالأردن وحدها يمكن أن تشكل نقطة رسو من أجل بروز كيان فلسطيني وأن تقدم بعضاً من الضمانات اللازمة لاتفاق هام تحتاجه إسرائيل وأن تكون بوابة للفلسطينيين على العالم العربي . إن الأردن لم تعد شريكاً كافياً للسلام ، بل إن وجود مشارك فلسطيني مسئول هو أيضاً ضروري ، غير أن الأردن تظل حقاً شريكاً أساسياً في كل مفاوضة حول الوضع النهائي للأراضي»⁽²⁾ .

كان بعض صانعي التقرير موجودين ضمن الملاك المسئول عن سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. وبالرغم من الانفتاحات الظاهرية (التي) (٢٠) يقترح التقرير إضافة جديدة هي إمكانية إقحام منظمة التحرير الفلسطينية التي تكون من كثرة التنازلات، قد فقدت أهم ما في برنامجها بما ذلك التخلي عن مطالبها بتكوين دولة. وثمة فارق إلى ذلك، مع 1982 وهو أن الإدارة الجديدة المرتبطة أقل من سابقتها بإسرائيل لها بعض الرغبة في الوصول إلى نتيجة. وحتى قبل استلامها السلطة، تغير عنصران: فالخيار الأردني لم يعد موجوداً، كما أن حواراً قد بدأ مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وأول تطبيق لهذا التقرير هو أن الولايات المتحدة أعلنت أن هذا الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن يتجاوز اللقاءات العادية. وأنه ينبغي أولاً أن يتفحص الإسرائيليون والأمريكان إمكانيات طرح خطة سلام جديدة تشمل اتفاقاً حملاً الحكم الذاتي الفلسطيني، وأعلن وزير الخارجية الجديد بيكر يوم 14 مارس 1989 أن على إسرائيل التحدث مع منظمة التحرير أو مع ممثلين لمنظمة التحرير على الأقل، من أجل ضمان السلام. وكانت خيبة الأمل كبيرة لدى منظمة التحرير التي كانت تأمل في أن تتمكن مع الولايات المتحدة من تحديد شروط تسوية ما، وهي شروط أرجي. وضعها إلى حين قيام الحوار الذي يرفض الإسرائيليون الدخول فيه. وأمام الضغوط الأمريكية اضطر شامير إلى تجديد مقترحات سلام صوّت عليها البرلمان الإسرائيلي 1989: وتنص هذه المقترحات على إجراء انتخابات في الأراضي التي تقسم إلى عشر دوائر إقليمية ولن تفرض رقابة على المرشحين، إلا أن منظمة التحرير لن تستطيع المشاركة فيها. وتكون مدة الحكم الذاتي ثلاث سنين تفتح بعدها مفاوضات حول الوضع النهائي الذي لن يشمل إنشاء دولة فلسطينية ولقد تركت رسائل أساسية معلقة مثل مشاركة فلسطيني القدس وطبيعة سلطة الإشراف التي تكلف بالتحقق من سلامة الانتخابات، وبينما كان الأمريكيون يطلبون توضيحات إضافية طمان شامير أعضاء حزبه القلقين من تلك التنازلات (التي ليست سوى تكرار لنص كامب ديفيد) مؤكداً لهم بأنه أقسم ألا يعطي العرب شيئاً من أرضنا ولو

(٢٠) هذا الاسم الموصول موجود بالنص الأصلي، ولا يستقيم معنى الجملة بوجوده. «المرجم».

لزم الأمر جعل المفاوضات تدوم عشر سنين، [. .] فنحن الذين لنا حق الاعتراض في النهاية».

وفي 22 مايو كرر بيكر عبارات خطة ريغن التي تعبر عن معارضة الضم أو إشراف إسرائيل الدائم على الأراضي وكذلك معارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وقبل خطة شامير غير أنه أوضح أن على إسرائيل التخلي عن كل مشروع لتكوين إسرائيل الكبرى، وقبل عرفات مبدأ إجراء انتخابات في الأراضي لكن مع انسحاب ولو جزئي للجنود الإسرائيليين وإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات وعودة اللاجئين ووضع جدول زمني يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية. إلا أن الأمريكان ظلوا متشددين فيما يختص بمبادئ سياستهم حسبما أعلنه مسئول من وزارة الخارجية يوم 15 أغسطس 1989: «إن منظمة التحرير الفلسطينية مازالت تحاول التفاوض مع الولايات المتحدة حول ما ينبغي أن تفعله إسرائيل، وهي مازالت لا تدرك أن الولايات المتحدة لا تفاوض نيابة عن إسرائيل كما أنها لا تعتبر نفسها في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. فنحن عندما نقول بأننا الآن نتحاور فذلك ما نريد قوله بالضبط. إننا بصدد محاولة تحريك الأمور بتقديم العرض الإسرائيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونقول لها إن من صالحها أن تفعل به شيئاً ما.»

وحيث إن الحوار المباشر لا يمكن أن يكون قناة مواصلات فقد أصبح مبارك الوسيط بعرضه عشر نقاط توضيحية لخطة شامير تشمل خاصة تعهداً إسرائيلياً باحترام نتائج الانتخابات وقبول مبدأ «الأرض مقابل السلام» وحضور مراقبين دوليين وانسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق التصويت ومشاركة سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين في الاقتراع وضمان حصانة للذين يتم انتخابهم وإيقاف عمليات الاستيطان (سبتمبر 1989) ودعا بيكر إسرائيل إلى التناقص مع وفد إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في المطالبة بحق الاعتراض على تشكيل الوفد الفلسطيني. كان المأزق كاملاً إلى حد أن الدبلوماسية الأمريكية اضطرت إلى اللجوء إلى ما كانت رفضته حتى ذلك التاريخ وهو صياغة خطة أمريكية خالصة. ونشرت خطة بيكر المكونة من خمس نقاط

في أكتوبر 1989 لتقدم على أنها تأليف بين النقاط العشر التي طرحها مبارك وبين خطة شامير: (1) إن الطرفين متفقان على ضرورة إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي؛ (2) إن مصر التي لا يمكنها أن تحل محل وفد فلسطيني ينبغي عليها استشارة الفلسطينيين حول كل أوجه هذا الحوار؛ (3) إن إسرائيل لن تتقدم لهذه المحادثات إلا بعد أن تكون راضية عن تشكيل الوفد الفلسطيني؛ (4) تجري المحادثات حول الانتخابات في الأراضي المحتلة؛ (5) ستقدم إسرائيل إلى هذه المناقشات بخطة شامير لكن الفلسطينيين يمكنهم إثارة أي موضوع متصل بالانتخابات والمفاوضات اللاحقة.

إن خطة بيكر التي قبلها الفلسطينيون تقريباً بواسطة مصر قد أجبرت إسرائيل على تحديد خياراتها علناً. وكان الإسرائيليون قلقين خاصة وأن أحد رجال السياسة الأمريكيين (هو عضو مجلس الشيوخ الجمهوري روبرت دول) أكثر من التصريحات الشاغلة لبال إسرائيل مقترحاً تقليص المساعدة الأمريكية لكامل بلدان الشرق الأوسط لصالح بلدان أوروبا الشرقية التي تحررت من الشيوعية، بينما أكد بيكر أمام لجنة فرعية من الكونغرس بأنه لن تمنح لإسرائيل مساعدات إضافية تخص تمويل استقبال المهاجرين اليهود السوفيت في إسرائيل إلا بعد ضمانات إسرائيلية بوقف إقامة المستوطنات بالأراضي. ويرى شامير: «إنه توجد أرض إسرائيلية واحدة، هي أرض العودة، أرض التوراة والأنبياء»... [. . .] وليس ثمة إقليم أفضل من إقليم آخر كما أنه لا وجود لأراضي محتلة في إسرائيل ذلك أنه لا يمكن لأي كان أن يحتل أرضاً هي أرضه. » وعلى العكس من ذلك يريد بيريز أن يلعب ورقة خطة بيكر فهو يقبل بأن يتمكن المطرودون من الأراضي والمقيمون بالقدس الشرقية من التصويت في هذه الانتخابات. وأعلن بوش يوم 3 مارس 1990 بأن سياسة الكف عن إقامة مستوطنات تشمل كذلك القدس. ومنذئذ أصبحت مسألة المدينة المقدسة مركزية. ورد شامير يوم 6 مارس بأن ما تريده إسرائيل بالضبط هو توطين أقصى ما يمكن من اليهود السوفيت بالقدس الشرقية. وفي 9 مارس أعلنت كتلة الليكود قبولها فتح مناقشات مع الفلسطينيين بشرط استبعاد سكان القدس وحق إسرائيل في الخروج من المفاوضات إذا ما حاولت منظمة التحرير التدخل في المناقشات. واعترض العماليون على هذا القرار في الوقت الذي أعلن فيه بيكر

أن للصبر الأمريكي حدوداً. وبدأت أزمة وزارية طويلة بإسرائيل بينما صوت الكنيست الإسرائيلي على قرار يؤكد بأن القدس الموحدة هي تحت السيادة الإسرائيلية وأنه لن تجري مفاوضات بخصوص وحدتها ووضعها (24 مارس 1990) وعبثاً حاول بيريز تشكيل حكومة جديدة تكلف بتطبيق خطة بيكر واضطر إلى الدخول في مساومات مكلفة مع الأحزاب الدينية وذلك ما أسخط جزءاً من الرأي العام الإسرائيلي. ولما فشل وجب عليه ترك المحال لكتلة الليكود. وتمكن شامير من تشكيل تحالف يضم كل اليمين الديني والعلماني وترأس الوزارة الجديدة (11 يونيو 1990) وفي الحال وضع شروطاً مسبقة لخطة ذاتها: (1) ينبغي على الفلسطينيين الذين قد يتفاوضون أن يقبلوا روح كامب ديفيد التي تقصر نتائج المحادثات على الحكم الذاتي؛ ولن تجري مفاوضات مع إسرائيل إلا يوم تقوم الدول العربية ببادرة في اتجاه السلام؛ وفي الأولويات الجديدة تأتي المسألة الفلسطينية بعد مسألة العلاقات مع البلدان العربية. وفي يوم 13 يونيو رد بيكر بخشونة مصرحاً بقوله: «إن رقم هاتفنا [رقم البيت الأبيض هو 1.202.456.1414. وعندما تصبحون جادين بخصوص السلام اطلبونا على هذا الرقم» وفي يوم 27 يونيو أعلن شامير في رسالة إلى بوش أن حكومته تؤيد استمرار الإستيخان اليهودي للأراضي المحتلة وأنها لن تقبل أبداً الاعتراف بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام. وكرر رفضه الصارم لمشاركة المبعدين وسكان القدس الشرقية في وفد فلسطيني وأصر على أن جوهر النزاع يكمن في رفض الدول العربية التفاوض مع إسرائيل.

وفي تلك الأثناء قطع الحوار مع الفلسطينيين. وأعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن خيبة أملها من الرفض الأمريكي للشروع في مفاوضات حقيقية ومن غياب الضغوط على إسرائيل غير الضغوط الكلامية. وضاعف عرفات من التحذيرات وهاجم «الأفكار المشوشة» للحكومة الأمريكية «والتي لا تزيد على تشجيع إسرائيل على إدامة إحتلالها». ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية أية مكاسب ملموسة من سياسة السلام التي مرت عليها ستان بينما تتواصل الانتفاضة بضحاياها العديدة. وأقر يوم 20 مايو 1990 الدموي بشكل خاص والذي كانت حصيلته 15 قتيلاً وأكثر من 150 جريحاً طلب من مجلس الأمن

أن يجتمع بجنيف يوم 25 مايو ليستمع إليه بسبب رفض أمريكا منحه تأشيرة دخول وأن يشكل «لجنة تحقيق تتكون من أعضاء مجلس الأمن للبحث في كل الجرائم ضد البشرية التي اقترفتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني» إلا أن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار.

ولما أحبط الجيش الإسرائيلي يوم 30 مايو عملية فدائيين نزلوا على شواطئ بالقرب من تل أبيب، رفضت منظمة التحرير إدانة أبي عباس وجبهة تحرير فلسطين المسئولة عن هذه العملية التي من المرجح أن بغداد شاركت فيها. واكتفت المنظمة «بالتنصل» من هذا العمل. وفي يوم 20 يونيو علق الرئيس بوش الحوار الذي بدأ مع منظمة التحرير الفلسطيني قبل ثمانية عشر شهراً.

أزمة الخليج

الوضع سنة 1990م:

إن محوري تقرير وينب قد أظهروا دون أي نبرة إزدراء، مكانة الولايات المتحدة المسيطرة في العالم العربي: فالأمريكيون يملكون وسائل للضغط على سوريا بسبب وضع اقتصادي يجعلها متوقفة على مساعدة غربية ومن ثم يمكن أن ينشأ تعاون ما في إدارة الأزمة اللبنانية وقضية الرهائن والكفاح ضد المتاجرة بالمخدرات. أما في الخليج فينبغي اتباع محاور ثلاثة: الاستمرار في دعم أمن الممالك النفطية بالاستناد على التقدم الذي أحرز في مجال التعاون العسكري والمحاولة الجادة - والحذرة مع ذلك - الرامية إلى تحسين العلاقات مع إيران، والجهد المبذول من أجل تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق من أجل الاستفادة من عناصر «الاعتدال» التي أبدتها سياسة بغداد أثناء حربها مع إيران. والخطر الممكن الوحيد بالمنطقة يكمن في سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل مثل الصواريخ وغازات الحروب والأسلحة النووية. فينبغي إذن الحد من مخاطر النزاع إذ أنه لم تطرح تسوية شاملة على بساط البحث.

كان الوضع في بداية سنة 1990م يبدو أنه يؤكد هذا الموقف المتميز فالانسحاب السوفياتي الذي يقدم تفسيراً لذلك يتسارع. كما أن تحرر أوروبا

الشرقية وانهيار الاقتصاد السوفياتي يسمحان بالاعتقاد بأن نهاية الحرب الباردة ستترجم إلى تجميد نزاعات الشرق الأوسط. وكل دول المنطقة تبدو أنها تفشي هذا «الاعتدال» العزيز على الأمريكيين. وكانت سوريا ما زالت متورطة في لبنان وواشنطن تركت لها حرية العمل. ومنظمة التحرير صارت تتركز التنازلات تلو التنازلات إلى حد أنها تخلت عن جزء كبير من برنامجها وكانت العراق عرضة لمصاعب اقتصادية متزايدة إثر تداعيات الضخم وجهازها الحربي كان سيقفلص لا محالة. ولا يبدو في الأفق أي أثر لمعارضة جديدة والمشرق العربي قد دخل في طور «النضج» هذا الذي توقعه تقرير وينب وسياسة «الصف الصفي» كانت نجاحاً كاملاً.

ومع ذلك كانت أول علامة للخطر نتيجة مباشرة لضعف الاتحاد السوفياتي. فبسبب استمرار الشعور المضاد للسامية بالاتحاد السوفياتي وانهيار اقتصاد هذه الإمبراطورية شرع اليهود السوفيات في هجرة جماعية أصبحت ممكنة بفضل تحرير النظام. ففي عام 1988م سمح لـ 20.000 يهودي بالسفر 2000 منهم فقط اختاروا إسرائيل وفي 1988م سجل رحيل 84.000 شخص اتجه منهم 714 فقط صوب إسرائيل. لكن الولايات المتحدة ما عادت الآن تعتبر اليهود السوفيات لا جثين سياسيين وصارت تخضعهم لنظام التخصيص بخصوص الدخول إلى أراضيها. وكما هو الحال في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات، لم تكن الدوافع المذهبية والقومية هي الدافع الأول للهجرة اليهودية إلى إسرائيل وفي سنة 1990م تمثل هذه الهجرة رغبة في زيادة مستوى العيش ومغادرة مجتمع تجمد، أكثر منها فراراً من خطر حقيقي. وبداية من يناير 1990م صار المهاجرون السوفيات يتوافدون حسب نسق تجاوز الـ 10.000 في الشهر. ورأت الحكومة الإسرائيلية في ذلك معجزة ستسمح لها ولو مؤقتاً بتعديل الميزان الديموغرافي لصالح اليهود في فلسطين التي كانت تحت الانتداب. وأعلنت الليكود بأن في ذلك نهاية الحقبة الديموغرافية التي كانت تقدم لتبرير إرجاع الأراضي المحتلة. ورفضت إدارة بوش تمويل إسكان المهاجرين في الأراضي المحتلة لوعيتها بالخطر. وذلك ما أعاد على الفور طرح مسألة القدس. ولئن استطاعت الحكومة الإسرائيلية القبول بكبح نمو الاستيطان بالأراضي المحتلة فقد كثفت على العكس من ذلك عمليات التوطين اليهودي

في الأحياء العربية من القدس فأعادت بذلك هذه المدينة المقدسة إلى مركز الصراع من أجل فلسطين وترى الدول العربية المجاورة في نمو سكان إسرائيل هذا خطر العودة إلى التوسع الإقليمي للدولة اليهودية. والأردن هي الأكثر قلقاً من غيرها، وهي تتوقع طرداً جماعياً لعرب الأراضي المحتلة لإفساح المجال للمهاجرين الجدد. ولئن كانت هذه المخاوف لا مبرر لها (رغم أن تحويل العرب موضوع تتردد الإشارة إليه في الخطاب السياسي الإسرائيلي)، فإن الهجرة الجديدة تزيد في تعقيد إمكانيات نسوية شاملة إذ أن تبعية إسرائيل للموارد المائية في الأراضي المحتلة تتزايد تبعاً لذلك. وبهذا - وبصرف النظر عن استمرار التعبئة السياسية الناشئة عن الانتفاضة - فإن سبباً جديداً من أسباب التوتر يلوح في أفق الشرق الأوسط.

والسبب الثاني للقلق مرده إلى تطور الوضع بالأردن. فهذه الحليفة التقليدية للولايات المتحدة ابتعدت عن النظام الأمريكي. ونهاية الخيار الأردني قللت من قيمتها الاستراتيجية بينما عرفت البلاد عواقب صدمة النفط المضادة بعد تأخر عن البلدان العربية الأخرى في المجال. ولتضمن إعادة جدولة الدين الخارجي دخلت الحكومة الأردنية في سياسة تكشف تفاوضت فيها مع صندوق النقد الدولي وذلك ما أثار احتجاجات شعبية عنيفة أدت بالملك إلى التراجع (أبريل 1989م) فاضطر إلى تحرير السياسة وهاجم السياسة الأمريكية علانية. فصرح يوم 30 يونيو 1989م بأن «الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الأردن جزء من الضغوط [التي تمارسها الإدارة الأمريكية] لنتنزع منه تنازلات تتعارض مع مصالح الأمة العربية». وهذه العودة إلى الخطاب المناضل تجد تفسيرها في تغير المناخ السياسي. فبفضل مثال الانتفاضة استعاد «الشارع» الأردني التعبير السياسي. وأدرك الملك حسين أنه من غير المجدي - بل ومن الخطر - الوقوف في وجه ذلك ففضل مسابرة. وطبقاً لما أشاروا إليه أثناء قطيعته مع الضفة الغربية، أعلن عن انتخابات جديدة وسمح من جديد بظهور الأحزاب السياسية التي كانت ممنوعة منذ عام 1957م. وإلى جانب ذلك أهاب بالبلدان النفطية إن تقدم له المساعدات المالية اللازمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية ورأى أن أمراء بلدان الخليج ليس لهم تصور واضح لمخاطر الهزات السياسية المتولدة عن الصدمة العكسية للنفط، وأظهرت انتخابات 16 نوفمبر 1989 تقدماً كبيراً

أحرزه الإسلاميون. فالإخوان المسلمون حصلوا على 20 مقعداً من جملة 80 مقعداً كما أن أحد عشر مقعداً أخرى حصل عليها نواب ذوو نزعة إسلامية. وحصل اليسار على 18 مقعداً والمحافظون على 31 مقعداً. ويسمى الخطاب السياسي الأردني إلى التوفيق بين التيار الإسلامي والتيار القومي. وليس في ذلك ما يثير الغرابة إذ أن المملكة الهاشمية ما انفكت تستمد شرعيتها من الثورة العربية لسنة 1916م ذات المحتوى الإسلامي القوي وطالما استعانت بالإخوان المسلمين. أما الغريب حقاً فهو الاختلاف بين الإسلاميين الداعين إلى القضاء على دولة إسرائيل وبين القوى القومية من منظمة التحرير الفلسطينية والراغبة في ضمان نجاح استراتيجية دولتين بفلسطين. وأكثر ما للانتفاضة من صدى هو بالأردن ومظاهرات التضامن معها كثيرة. وإزاء هذا الضغط الشعبي يسعى ملك الأردن إلى الابتعاد عن الدور الذي كانت السياسة الأمريكية قد أوكلته إليه.

إن القضية الأردنية تقوم دليلاً على تصاعد التوترات التي أعقبت صدمة النفط العكسية. والعائد الوطني الإجمالي لكل ساكن بكامل العالم العربي قد انخفض حسب العائدات المصرية من 2500 دولار سنة 1980م إلى 1715 سنة 1988م. وهذا السقوط أهم بكثير في البلدان غير النفطية التي لم تكن تستفيد من العائدات النفطية إلا بصورة ثانوية. ونما شعور عدائي ضد البلدان النفطية الغنية التي كانت تُتهم بأنها تحتكر عائدات النفط وتبذرهما. وبعد شعور الغبطة بالسبعينيات وبداية الثمانينيات جاءت مشاعر الحقد. ولم تُقدّر البلدان النفطية أهمية هذه الظاهرة حق قدرها، واعتبرت أن المساعدات التي كانت تمنحها لمختلف بلدان المنطقة تكفي لبيان أهمية تضامنها. وأهم هذه البلدان هي المملكة العربية السعودية التي انطلقت باسم الدعوة الوهابية في عمل جبار يرمي إلى إعادة أسلمة جمهوريات الاتحاد السوفياتي المسلمة، وفي بداية ربيع 1990م نقل جسر جوي من جدة إلى كازان مليون نسخة من المصحف طلبها المسلمون السوفييات. وأصبحت إعادة فتح المساجد وبنائها شيئاً ممكناً بفضل المساعدة السعودية. وبدا كل شيء كما لو أن الاتحاد السوفياتي قد التجأ على غرار الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، إلى الإسلامي السعودي باعتباره عنصر استقرار في عالم في خضم الثورة. لذلك فإن إعادة الإسلام بآسيا الوسطى مرتبطة بالتأثير السعودي أكثر مما هي مرتبطة بالعدوى الثورية

تبدو البلدان النفطية أنها تجنب لإهمال محيطها العربي في الوقت الذي يتركز فيها قلق سياسي واجتماعي . والهيمنة الأمريكية لم تجلب شيئاً للعالم العربي ؛ فالسلام الأمريكي ظل سراباً كما ظهر عبر فشل الحوار الأمريكي الفلسطيني، وأصبح الفارق بين البلدان الفقيرة والبلدان المترفة لا يطاق . واستقر هذا القلق في لحظة فقد فيها النمط السوفياتي مصداقيته . والانهيـار بالديمقراطيات الشعبية نذير للدول العربية ذات الادعاء الاشتراكي . واضطرت سوريا والعراق إلى تنازلات شكلية في الغالب لصالح التحررية السائدة . ومثال الانتفاضة ما يزال ماثلاً في الـذهن «فالشارع» قد عاد فاعلاً في اللعبة السياسية في لحظة هامة . ومثلما كان الأمر في الخمسينيات اضطرت الحكومات الى تغيير في الأسلوب والتعبير أمام التخوف من قيام المظاهرات الشعبية . وخير تعبير على ذلك نجده في المثال الأردني . ولقد أدرك صدام حسين جيداً هذه التطورات الجديدة فأراد أن يجعل بلاده تلعب دوراً عظيماً في المشرق العربي مقدراً أنها كانت الغالب الأكبر في الحرب ضد إيران وتضافر طموحه الشخصي مع الموهبة القومية العربية التي كانت للعراق منذ تأسيسها سنة 1921م و «الاعتدال» الظاهري لسياسته هو نتاج ميزان القوى الذي يرافق السنوات الأخيرة من حرب الخليج . وكان إذ ذاك قد سعى جهده للحصول على تدويل النزاع لجبر إيران على إلقاء السلاح، وكان قد عرف كيف يحدد الإشارات السياسية والعقدية الملائمة من مثل الحديث عن إمكانية الحصول على سلام مع إسرائيل وعلى محاربة المد الإسلامي .

وكانت سياسته في وضع سنة 1990م تركز على محورين : إرادة الإبقاء على قوة العراق العسكرية وتعزيزها وإعادة بناء القوة الاقتصادية التي تأثرت كثيراً طيلة سنوات الحرب . ويسعى صدام حسين إلى جعل نفسه زعيم العالم العربي واصطدم بطبيعة الحال بالسياسة الأمريكية . وهذه الأخيرة مستعدة للقبول بعراق قوى لكنها لا تقبل بالسباق للتسلح الذي قد يبلغ المرحلة النووية بعد المرحلة الكيماوية . وأكثر إسرائيل من التحذيرات لدى واشنطن لجعلها تعي التقدم التكنولوجي العراقي . وشيئاً فشيئاً قام نوع من الحظر التقني وكشف عن ذلك بعض القضايا التي أثارت ضجة من مثل المتاجرة السرية ومشعل فتيل

الأسلحة النووية. وفسر صدام حسين هذا العمل على أنه رغبة أمريكية لمنعه من أن يصل إلى التفوق الإقليمي وإعداد سيكولوجي إسرائيلي لهجوم وقائي ضد المنشآت العراقية شبيه بهجوم عام 1981 م. وفي 2 أبريل 1990 م اتهم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بمساندة إسرائيل في خطة لضرب العراق، وأكد بأنه يمتلك أسلحة كيميائية مزدوجة تمكّنه من تحطيم نصف إسرائيل إذا ما سعت هذه لتحطيم المواقع الصناعية العراقية. أثار هذا التصريح استنكار الجميع والحال أن مشروع صدام حسين كان يهدف قبل كل شيء إلى خلق وضعية ردع متبادلة بين إسرائيل من جهة وبين العراق والبلدان العربية الأخرى من جهة أخرى، فكما أن الصواريخ العربية هدفها الأول هو تحييد طيران إسرائيل طويل المدى فإن الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تتصدى للسلاح النووي الإسرائيلي.

وفكر الكونغرس الأمريكي بدافع من مجموعة الضغط المؤيدة لإسرائيل في فرض عقوبات اقتصادية على العراق. وسعت كافة الدول إلى عدم تهويل الوضع ودعت إلى الإبقاء على «فترة تجربة» في العلاقات العراقية الأمريكية. لم تستطع الدبلوماسية الأمريكية منع صدام حسين من أن يجعل نفسه العدو المعين للولايات المتحدة. ودافعت قمة بغداد في نهاية مايو 1990 م عن حق العراق «في اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تكفل أزمته وتشجع وسائل تقدمها بما في ذلك الحصول على الوسائل العلمية والتقنية المتقدمة» واتهمت الولايات المتحدة «بتحمل مسؤولية أساسية في تواصل الاحتلال الإسرائيلي» بضمائها «مساعدة عسكرية ومالية وغطاء سياسياً» للتوسع العبري وفي الوقت ذاته كان هجوم 30 مايو الذي قامت به جبهة تحرير فلسطين عملية دبرتها بغداد من أجل وضع نهاية للحوار الفلسطيني الأمريكي. وتوقعت العراق بالمناسبة أن الفلسطينيين الذين نفذ صبرهم بسبب المأزق الكامل لعملية السلام لن يخضعوا لمطالب أمريكية جديدة.

وفي حديث للفيغارو بتاريخ 11 يوليو 1990 م أوضح صدام حسين معنى معارضته للولايات المتحدة: «إنه من الخطر الكبير أن تكون الولايات المتحدة اليوم القوة العظمى الوحيدة - إذ إن في ذلك تهديداً للعالم أجمع وليس للعرب ومنطقتهم».

«إننا لا نعبر عن هذا الرأي بدافع الكراهية للولايات المتحدة أو أن لنا أفكاراً مسبقة ضد هذه البلاد. لا بل نحن نفعل ذلك من واقع التحليل الموضوعي للوضع وفق ما نراه. وأؤكد لكم بأن تقديرنا للوضع لو تحدثنا عن بلد آخر غير أمريكا لكان هونفسه.

إن تفويض الحكم لشخص واحد أو لحزب واحد سواء أكان ذلك في داخل بلد ما أم في العلاقات الدولية، شيء جلل جداً وخطير جداً. فإن تكون لبلاد واحدة مرتبة القوة العظمى فإن ذلك يشكل خطراً على العالم بأسره. ولنعد إلى الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة إذا ما كانت فيه القوة العظمى الوحيدة فإن حرية الفرنسيين والإنجليز واليابانيين بل وإن مستقبل الاتحاد السوفياتي سيتقلص تبعاً لذلك لأن الولايات المتحدة سيطرتها على مصادر الطاقة بالشرق الأوسط فإنها ستقل على تطور هذه البلدان.

ضم الكويت وانقسام العالم العربي:

لئن ألح صدام حسين على مسألة النفط بالشرق الأوسط فما ذلك إلا لأنه أصبح على اقتناع بأن إمارات الخليج توقد حرباً اقتصادية حقيقية ضده. والأمر يتعلق بمملكتين اثنتين هامتين هما ملف ديون العراق الضخمة تجاه البلدان النفطية الخليجية والتي يعود سببها إلى الحرب ضد إيران وملف إنتاج النفط المفرط. وراة العراق من الصعب تحمل تسديد ديون حرب استفاد منها في نهاية الأمر، (سياً) مجموع الدول العربية بالمنطقة فكان مثلها في ذلك مثل فرنسا بعد عام 1918م بخصوص ديون الحرب تجاه الولايات المتحدة. أما النقطة الثانية فهي الإفراط في الإنتاج من بعض أعضاء منظمة البلدان المنظمة المصدرة وخاصة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لذلك يظل سعر النفط منخفضاً وبالتالي يعوق إعادة بناء العراق. وينبغي أن نضيف إلى هذه «الحرب الاقتصادية» ملف النزاعات الخاصة بالعراق والكويت.

كانت الكويت أثناء استقلالها عام 1961م مجتمع «رخاء» ثم إنها أثرت بعد ذلك ثراءً فاحشاً. ولقد احتاطت الدولة هنا لفترة ما بعد النفط التي ما زالت بعيدة، فكونت صندوق حيلة يتكون من تمويلات في العالم الغربي من أجل الحصول على عائدات بديلة. والسكان الأجانب بالكويت أغلبية مثلها في ذلك

مثل بلدان الخليج الصغيرة الأخرى. فضلاً عن المجموعة المعتادة من العمال المهاجرين ذوي الإقامة المؤقتة، استقر بالكويت عدة مئات من آلاف الفلسطينيين بشكل ثابت. والحياة الثقافية فيها مهمة، وظلت الصحافة هنا من أكثرها حرية في الشرق الأوسط، ولجامعة الكويت إمكانيات ضخمة وهي بذلك تعد لظهور نخبة عربية جديدة. ولإمارة الكويت حياة سياسية حقيقية وانتخابات نيابية وهي تتعرض للآزمات الداخلية ويسعى الأمير للحد من سلطات مجلس النواب وذلك ما يثير سخط المعارضة. وأخضعت الصحافة إلى رقابة صارمة. كما أن وصول جيل جديد من الكويتيين المتعلمين أفضل من سابقهم قد خلق بعض التوتر مع الفلسطينيين الذين شهدوا تدهور ظروف إقامتهم: فالحكومة الكويتية لا تريد أن يبقى السكان الفلسطينيون بصفة دائمة وعلى امتداد أجيال عديدة.

ورغم الاعتراف الرسمي باستقلال هذه الإمارة فإن وجودها يظل في رأي الكثير من العراقيين اصطفاً. والمطالبة بضم الكويت ظل مطلباً عراقياً منذ استقلال العراق سنة 1932م وبلغت الأزمة ذروتها سنة 1961م ورسم الحدود من قبل البريطانيين سنة 1913م و 1924م ليس واضحاً رغم أنه يترك للكويت ملك جزيرتين تحاذان القناة التي تعد منفذ العراق الوحيد على الخليج. ومنذ سنة 1939م طلبت الحكومة العراقية تسليم هاتين الجزيرتين أو بيعهما أو تأجيرهما حتى تتمكن من السيطرة الكاملة على الطريق المائية هذه. ورفضت الكويت باستمرار الخضوع للضغط العراقي لذلك كانت الآزمات دورية. والمسألة الأخيرة تتمثل في اشتراك البلدين في عدة حقول نفطية وفي مطالبة العراق الكويت تعويضاً عن المسحوبات التي قامت بها أثناء الحرب ضد إيران وهي فترة توقفت فيها العراق عن أي استغلال لهذه الحقول.

ومنذ بداية 1990م استؤنفت المفاوضات حول مسألة رسم الحدود. وربما كان الكويتيون، حسب مصادر أردنية، مستعدين لتنازلات غير أنهم طالبوا في أبريل تصديق العراق على الاعتراف باستقلال الكويت الذي حصل سنة 1963م وأن يتم التصديق أمام المحافل الدولية. ولعل بغداد رفضت عندئذ. وفي 17 يوليو اتهم صدام حسين بعض الساسة الخليجيين بسلوك سياسة مناصرة لأمريكا ومعادية للعرب وفي اليوم التالي نشر العراق رسالة سلمت

للجامعة العربية قبل يومين وفيها اتهام للكويت بسرقة النفط العراقي منذ عام 1980م. وفي 19 يوليو رفضت الكويت هذه التهم.

وبما أن الكويت استنجدت بالأمم المتحدة بخصوص نزاعها مع بغداد فقد اتهمت العراق الكويت بالسعي الى التدخل الأجنبي بالمنطقة (21 يوليو 1990م) وقدمت الحجة القومية التي خلط بينها وبين مصالح العراق: إن أي عربي شريف ولو كان كويتياً ينبغي عليه مساندة العراق وإدانة تصرفات الكويت. وفي يوم 24 يوليو نشر العراق ثلاثين ألف رجل على حدود الإمارة. وذهب حسني مبارك إلى العاصمتين وحصل من صدام حسين على تأكيدات بالآلا يستعمل العراق الحل العسكري. وحدد لقاء عراقي كويتي بجدة ليوم 31 يوليو بينما رفعت العراق عدد الجنود المرابطين على الحدود إلى مائة ألف رجل. وأعلنت الدبلوماسية الأمريكية عن حيادها فيما ظنته مجرد نزاع حدودي بين البلدين وكانت في ذلك متمسكة بالخط الذي ارتسمته منذ ستين كما أن مبارك والملك فهد وأمير الكويت كانوا يعتقدون أن العراق لا ينوي القيام بعملية عسكرية. ومع ذلك وغداة لقاء جدة الفاشل (أول أغسطس) قام الجيش العراقي باجتياح الكويت.

وبالرغم من بعض المقاومة سرعان ما استسلم الجيش الكويتي ولجأ الأمير إلى العربية السعودية. وتشكلت حكومة مؤقتة وخفية الاسم بينما أعلنت العراق أن ثورة قد طردت حكم الإمارة وأن القوات العراقية مهمتها دعم الحكومة الجديدة. وانتهى الاحتلال يوم 4 أغسطس باجتياح المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية والعراق. وكان الاستنكار الدولي فورياً. واتخذت البلدان الغربية إجراءات تجميد الممتلكات الكويتية بالخارج والتي ربما بلغت 100 مليار دولار. وفي يوم 6 أغسطس اتخذ مجلس الأمن القرار 661 القاضي بمقاطعة العراق مالياً وتجارياً وعسكرياً. وفي 8 أغسطس أعلنت بغداد الاندماج الكامل بين العراق والكويت. وأعلن القرار 662 ذلك لاغياً وكان لم يكن.

وباحتلال العراق الكويت وبضمها خاصة، انتهكت مقدساً أساسياً من أهم ما ارتكزت عليه السياسة الدولية منذ عام 1945م وهو احترام الحدود وبقاء الدول، فخلقت سابقة تشكل خطراً لأي من بلدان العالم وخاصة بالعالم الثالث حيث قابلية الضم والتوترات على أشدها، وكان رد فعل الأمم المتحدة إدانة

تصاحبها عقوبات. غير أن هذه العقوبات لن تكون فعالة إلا إذا ما أعطت المجموعة الدولية نفسها وسائل تطبيقها. والحال أن الولايات المتحدة الراغبة تقليدياً في التمرکز بالخليج لا يمكنها أن تقبل بأن يستولى العراق على موارد الكويت النفطية وأن تلعب دوراً جوهرياً في الصادرات وبالتالي في تحديد الأسعار. فالمصلحة السياسية والاقتصادية تدعم ضرورة فرض احترام القانون الدولي. وفي يوم 6 أغسطس أوضح وزير الدفاع ديك تشيني للملك فهد استناداً إلى معلومات من أقمار المراقبة الأمريكية أن الجيش العراقي يوشك أن يجتاح المملكة العربية السعودية، فحصل على طلب سعودي بنشر قوات أمريكية بالمملكة العربية السعودية. وبدأ في الحال جسر جوي عملاق عرف «بدرع الصحراء».

وإزاء هذه الأزمة كان الانقسام في العالم العربي عميقاً. وفي يوم 3 أغسطس أدان مجلس وزراء الجامعة العربية اجتياح الكويت واعترض على ذلك أربعة أعضاء هي العراق واليمن والسودان ومنظمة التحرير. وحاولت هذه الأخيرة القيام بوساطة تقوم على «تمويض» تدفعه الكويت وعلى تسليم الجزر الكويتية التي تطالب بها العراق لقاء انسحاب القوات العراقية. ورفض الطرفان هذا المشروع الذي أخرج بعد ذلك دورياً أثناء مختلف محاولات التسوية السلمية. واستخدم صدام حسين خطاباً نضالياً متزايداً: فهو بصدد وضع نهاية لتجزئة العالم العربي من قبل الاستعمار وهو تقسيم أعطى الثروة لأقلية وترك الأغلبية معوزة. وينبغي إعلان الحرب المقدسة على الولايات المتحدة في كل مكان من العالم وتحرير البقاع المقدسة الإسلامية من السيطرة الأمريكية الصهيونية. وإنه في الإمكان الوصول إلى تسوية إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة ومن لبنان دون شرط وإذا ما غادرت سوريا لبنان. وكان هذا الخليط من المضامين التقليدية للقومية العربية والإسلام فعالاً جداً. فالصدمة النفطية المضادة كانت قد خلقت عداً شعيماً ضد الإمارات النفطية بالخليج وبدأ حل تقسيم عائدات النفط بالتساوي تريباقاً لمصاعب العالم العربي الاقتصادية. وكان المد الإسلامي للسنوات الأخيرة يمكن تحديده في تيارين اثنين أحدهما تيار ديني حقيقي يقوم على التقوى والأصولية ويهدف إلى أسلمة المجتمع من جديد وهو ينشد في السعودية نمطاً وسنداً. أما التيار الثاني فهو

شعبي سياسي مضاد للغرب وهو ناشئ عن المواجهة المستمرة لإسرائيل طليعة الغرب. وفي الخمسينيات والستينيات كانت القومية العربية قد تمكنت من استقطاب التبعة الشعبية بأن تحولت إلى أداة التحرير ومحو الاستعمار وبأن وعدت، بفضل الفضائل الجوهرية للوحدة العربية، بحل مشكل التطور. غير أن فشلها في وجه إسرائيل وعجزها النسبي في خلق اقتصاد مزدهر، برغم عدد من النجاحات وبرغم استحداث نظام دولة قوية - والعراق خير مثال على ذلك - ففي سنة 1941م لم تكن للعراق غير بضعة آلاف من الجنود في مواجهة اجتياح بريطاني ثان. وفي سنة 1990م أمكنها تعبئة جيش قوامه مليون جندي أي أن العدد تضاعف خمسين مرة، كل ذلك سمح للمد الإسلامي بأن يثار لنفسه. ولئن كان مضمون إعادة الأسلمة شعبياً فإنما كان ذلك باعتباره علاجاً لكل علل المجتمع والاقتصاد أكثر منه بصفته عاملاً جذاباً في حد ذاته.

وبمطالبة صدام حسين بتقسيم جديد للعائدات النفطية وباستعارته لغة الإسلاميين أفلح في عملية جبارة ضد الإسلاميين، فالتيار الأصولي شله عمل العربية السعودية راعيته الطبيعية باستجادهما بالجيش الأمريكي والتحق التيار الإسلامي الشعبي بطبيعة الحال بالقومية العربية التي استعادت قوتها والتي قدمها سيد بغداد. وهكذا كان للدعاية العراقية صدى عظيم في الأردن وفلسطين المواجهة للعدو الصهيوني وفي شمال أفريقيا حيث تسمح المعطيات الثقافية الخلط بكل سهولة بين العروبة وبين الإسلام. وكذلك في أطراف البلدان العربية كاليمن والسودان. وكان الخطاب العربي الإسلامي ذو المنحى الشعبي يتطابق مع ضروب الكبت السياسية والاقتصادية لتلك المناطق. فهي فعلاً بلدان عرفت منذ نهاية السبعينيات نهضة لحياة سياسية وشعبية نشطة كسقوط النميري بالسودان والانقفاضة ونهضة الحياة السياسية بالأردن واندماج اليمنيين، والثورة الشعبية بالجزائر الخ. ويمكن القول بأن المجال كان مهياً لنجاح الدعاية العراقية. وخلافاً لجمال عبد الناصر لم تكن لصدام حسين أي هبة لدية (وعادته تكليف مذيع بقراءة تصريحاته بالإذاعة المرئية خير مؤشر على ذلك.) إلا أن خطابه وجد، ولو مؤقتاً تطابقاً حقيقياً مع الوضع السياسي.

ومقاومة العراق في العالم العربي خارج إمارات الخليج المهددة مباشرة تقوم دليلاً على الوضع العسكري المعاكس؛ فاستبداد الأسد بسوريا ما انفك

يخترق أي نهضة فعلية للحياة السياسية. ومنذ عام 1982م يعلم الجميع ما هي الوسائل التي يمكن للنظام أن يلجأ إليها للاحتفاظ بالسلطة. وفي لبنان، تطابقت المقاومة المضادة لسوريا منذ أمد بعيد مع العراق وتوافق مغامرة ميشال عون فعلاً هذا الصعود الشعبي. أما في المغرب فإن المملكة الخلافية وعلى رأسها الحسن الثاني لها شرعيتها الخاصة التي تجعلها أقل هشاشة من غيرها من الأنظمة العربية. وبقيت مصر... فهي لم تشهد حركة شعبية مشابهة لأن التحرير السياسي والديموقراطية النسبية قد ساسهما الحكم نفسه، وقد أطفأ بالتالي فتيل أي حركة احتجاج جماهيرية. كما أن سوء معاملة المصريين بالعراق منذ نهاية الحرب ضد إيران قد صرَّ صدام حسين ورجاله غير شعبين بمصر. واجتياح العراق الكويت وآثار ذلك على العراق قد عجل برحيل العمال المصريين الذين سُلبت منهم ممتلكاتهم وما وفروه من مال. والتضامن مع العربية السعودية يسمح بالأمل في مساعدة اقتصادية هامة بينما وعدت الولايات المتحدة بشطب جزء من الدين وخاصة في المجال العسكري.

إذن رافق عملية درع الصحراء إرسال وحدات عربية كانت غالبيتها مصرية وإن ضمت سوريين ومغاربة. والتحقت إنجلترا بالولايات المتحدة بينما اكتتفت فرنسا في البداية بالمشاركة في عمليات الحظر آملّة في إيجاد «حل عربي» ثم أرسلت قوة برية احتفظت باستقلالها على مستوى القيادة.

أولى العواقب السياسية

منذ بداية الأزمة قررت الأمم المتحدة مقاطعة اقتصادية للعراق تحددت بعد ذلك على أنها حظر على الصادرات والواردات. ودار النقاش لعدة أيام حول طبيعة العملية فالحظر دون استعمال القوة لاحترامه لا معنى له والحظر باستعمال القوة يكون شبيهاً بالحصار أي عملاً حربياً. وفي النهاية حدد القرار 665 بتاريخ 25 أغسطس الوسائل لفرض احترام الحظر «إن مجلس الأمن «إذ يذكر بالقرارات 660 و 661 و 662 و 664 وإذ يطالب بأن تطبق كاملة فوراً. «وباتخاذ القرار 661 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية وفق الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

«وتصميماً منه على وضع حد لاحتلال الكويت من قبل العراق وهو الاحتلال الذي يعرض دولة عضو للخطر وعلى استعادة سلطة حكومة الكويت الشرعية وهو ما يتطلب سرعة تطبيق القرارات المذكورة أعلاه.

«وإذ يأسف لما كلفه اجتياح العراق الكويت من حياة أبرياء، وتصميماً منه على منع وقوع خسائر أخرى في الأرواح البشرية.

«ولانشغاله الكبير من إصرار العراق على رفضه الامتثال للقرارات 660 و 661 و 662 و 664 وخاصة من تصرف الحكومة العراقية التي تستعمل سفناً تحمل العلم العراقي لتصدير النفط.

(1) يطلب من الدول الأعضاء المتعاونة مع الحكومة الكويتية والتي تنشر قوات بحرية بالمنطقة اتخاذ الإجراءات الملائمة للوضع الراهن وفق ما يقتضيه الحال تحت سلطة مجلس الأمن من أجل إيقاف كل السفن التجارية التي تصل أو التي تنطلق بنية تفتيش حمولتها والتأكد من وجهتها وتطبيق ترتيبات القرار 661 تطبيقاً صارماً وهي الخاصة بالنقل البحري.

(2) وهو يدعو بالتالي الدول الأعضاء إلى التعاون كلما كان ذلك ضرورياً لضمان احترام ترتيبات القرار 661 باللجوء إلى أقصى حد، إلى التدابير السياسية والدبلوماسية طبقاً للفقرة الأولى أعلاه.

(3) يدعو كل الدول العاملة طبقاً للميثاق أن تمد الدول المعنية بالفقرة الأولى من هذا القرار بالمساعدة التي قد تحتاجها.

(4) يطلب، علاوة على ذلك، من الدول المعنية تنسيق الأعمال التي ستخضعها تطبيقاً للقرارات سالفة الذكر بالاستعانة كلما اقتضت الحاجة بآليات لجنة قيادة الأركان كما يطلب منها أن تقدم - بعد التشاور مع الأمين العام - تقارير لمجلس الأمن ومن لجنته المشكلة بالقرار 661 من أجل المراقبة وتطبيق القرار المذكورة.

(5) يقرر أن يبقى في حالة انعقاد ومعرضه عليه المسألة^(*).

أمكن للحظر أن تكون له فعالية كبرى. فهو (ولعله هنا أكثر إكراهاً) يمنع أي تصدير للنفط على بلاد يعاني اقتصادها من استئدانة كبيرة.

وتجنباً لصدمة نفطية أخرى زادت العربية السعودية إنتاجها كما فعل نفس الشيء أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط المتضامنة مع الكويت أو الرغبة في زيادة عائداتها. ولقد أمكن تقريباً تعويض النقص الناتج عن غياب الإنتاج العراقي الكويتي بزيادة الإنتاج. أما ارتفاع سعر النفط الذي تضاعف تقريباً في بضعة أسابيع فسببه خاصة توقع نشوب حرب وحدوث خلخلة بين العرض والطلب في حالة ما إذا اتضح أن شتاء 1990م - 1991م جاء بارداً جداً في نصف الكرة الشمالي. وحيث إن العراق لم تعد لها اعتمادات أو صادرات فسيكون من الصعب عليها تغذية دفق واردات هامة مع أن ذلك ضروري لحسن سير صناعيتها وتزويد سكانها. ولطف النظام العراقي ذلك الحظر لفترة بتنظيمه نهياً كاملاً للكويت. فكل المخزونات العامة والخاصة وكذلك ممتلكات الخواص أخذها الجيش العراقي الذي أبدى فظاظة في احتلاله. وقد سجلت عدة حالات سرقة واغتصاب وإعدامات بدون محاكمة خاصة وأن السكان الكويتيين أبدوا بعض المقاومة للمحتل. وبما أن الإمارة سهلة العطب (فالحياة اليومية تتوقف على مصانع تحلية المياه ذات الاستهلاك الكبير للطاقة) فيبدو أن العراقيين انطلقوا منذ النصف الثاني من شهر سبتمبر في عملية طرد للسكان الكويتيين في اتجاه المملكة العربية السعودية بنية إفراغ الإمارة من أكبر عدد من سكانها بعد أن تم تدميرها.

وأثناء الأيام الأولى للانتشار الأمريكي بالعربية السعودية انتشرت شائعة حول قيام القوات المتحالفة بشن هجوم جوي مفاجيء ليس ضد الجيش العراقي فحسب بل كذلك ضد المواقع الصناعية. وردت العراق باحتجاز عدد كبير من الغربيين العاملين بالعراق والكويت ليكونوا دروعاً بشرية. واستلهمت خطة أخذ الرهائن هذه من السابقة اللبنانية لكنها كانت المرة الأولى التي تضع حكومة ما نفسها في الخط الأول من هذا النوع من المشاكل منذ مشكلة السفارة الأمريكية بطهران. وطالب القرار 664 بتاريخ 17 أغسطس برحيل مواطني البلدان الأخرى على الفور من الكويت والعراق.

واكتست أزمة الخليج طابعاً متميزاً بأنها تسببت في حركات نزح للسكان على نطاق واسع. كما أن اجتياح الإمارة قد وضع نهاية لاقتصادها وبسبب رحيل العمال المهاجرين العرب وغير العرب الذين خسروا نتائج سنوات من

العمل والتوفير لأن العراقيين قد احتجزوا منهم أموالهم الزهيدة. وكان من تطبيق الحظر أن أصيب الاقتصاد العراقي إصابة مباشرة لذلك تم طرد العمال المهاجرين الذين عرفوا نفس مصير أولئك الذين كانوا بالكويت. وكان من نتائج رحيل المهاجرين أن صار عبء التبعة العسكرية أثقل. وبما أن عدداً كبيراً منهم كانوا مصريين فإن العداء الشعبي لنظام صدام حسين بوادي النيل قد تعزز. وكانت الأردن الطريق الرئيسية لمرور هؤلاء المساكين (وبعضهم حاولوا المرور عبر الحدود التركية والإيرانية) ومن 5 أغسطس إلى 5 أكتوبر 1990م، تم رسمياً بالمملكة الهاشمية حصر 678.753 شخصاً متنقلاً. وعاقب السعوديون السكك والبلدان العربية المذنبة بإظهار مناصرتها لصدام حسين. وكان اليمنيون أكثر الناس تأثراً بهذا الإجراء واستعدوا لمغادرة العربية السعودية في أعداد تحصى بمئات الآلاف وأدت الأزمة إلى هجرة مليون إلى مليوني شخص في فترة لا تكاد تبلغ الشهرين ونصف الشهر كما أظهرت بنى توزيع إيراد النفط. فاليمن والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تعرضت بدرجات متفاوتة إلى عقاب الإمارات النفطية التي حدثت أو أوقفت كلية مساعداتها الاقتصادية والمالية. أما مصر وسوريا من جانبها فمن المحتمل أنها كانتا أو أنهما على وشك أن تكونا المستفيدين من مساهمات جديدة فتم بذلك عملية «الترزيق» [أي التحويل إلى مرتزقة] التي بدأت في قمة الخرطوم سنة 1967م.

وللإفلات من الاختناق العسكري والاقتصادي عاود صدام حسين اتصالاته بإيران بطريقة مذهلة. ففي 15 أغسطس اقترح التسوية النهائية للمنازعات الترابية على أساس قرار مدينة الجزائر لسنة 1975م وعودة الأسرى الفورية. وتلقت طهران عرض السلام هذا على أنه أكبر انتصار في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وسحبت العراق قواتها من الأراضي التي كانت مازال تحتلها عربوناً عن حسن نيتها وأطلقت سراح الأسرى. وفعلت إيران نفس الشيء. ورغم عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران رفض نظام إيران الذي أدان الوجود الغربي بالمملكة العربية السعودية كما أدان احتلال العراق الكويت، رفض مساعدة بغداد على الالتفاف حول الحظر الدولي. ولقد مارست سوريا بشكل خاص ضغوطاً على حليفتها إيران لكي لا تهب لنجدة صدام حسين. وحصلت بغداد فقط، لقاء تضحيات جسيمة، على استخدام

قواتها العسكرية كاملة بعد أن كان جزء هام منها حتى ذلك التاريخ يربط على حدود العراق الشرقية.

وبدت الولايات المتحدة أكبر الفائزين في بداية الأزمة فقد حصلت على ما كانت تنشده باستمرار وهو حضورها العسكري بالخليج لحماية مناطق الإنتاج النفطي. وبعد انتصارها على الاتحاد السوفيتي يمكنها أن تبدو القوة العظمى الوحيدة. إلا أن الأزمة قد كشفت عن ضعفها الاقتصادي، فلئن كانت لها القدرة التقنية على إرسال جيش تجاوز الـ 200.000 رجل في ظرف شهرين على بعد عدة آلاف من الكيلومترات من قواعد انطلاقه فإنها لم تكن لها الوسائل المالية لتمول وحدها هذه العملية. فاضطرت إلى اللجوء إلى طلب مساعدة من البلدان النفطية (التي استخدمت من أجل ذلك جزءاً كبيراً من الأرباح المتأتية من تضاعف سعر النفط) ومن كبريات البلدان الصناعية التي لا تستطيع التدخل ميدانياً بسبب وضعها السياسي الموروث عن الحرب العالمية الثانية وبوجه خاص ألمانيا واليابان. وبذلك ظهرت بشكل جلي حدود القوة الأمريكية. واتخذ الاتحاد السوفياتي في البداية موقفاً منكمشاً فانهيار هياكله الاقتصادية والثورات التي طالبت نظامه السياسي تمنعه من المشاركة المباشرة التي لو حدثت لَلْقِيَتْ عداة شعبية بسبب ذكريات حرب أفغانستان، لذلك فقد لعب ورقة الأمم المتحدة. وقد أدى به ضعفه الحالي إلى أن يرى في المنظمة الدولية وسيلة الحفاظ على دور سياسي وللحد من دور الولايات المتحدة بإدخاله في عمل جماعي. وكان هذا الانشغال يتلافى مع انشغال فرنسا التي كانت تريد الاحتفاظ باستقلال سياستها والإبقاء على صداقاتها العربية وحيث إن هاتين الدولتين قد أدركتا الشعبية الحقيقية في العالم العربي لعدد من المضامين التي طرحها صدام حسين فقد سعتا إلى نزع فتيل قوتها الانفجارية فتبنت بعضاً من الأفكار مثل الربط بين مختلف مشاكل الشرق الأوسط وتوزيع أعدل لعائدات النفط، وكان الإعلان الفرنسي السوفياتي ليوم 25 أغسطس 1990م أول تأكيد لهذا الخط الجديد.

«إن الاتحاد السوفياتي وفرنسا المنشغلين بشديد الانشغال بالأزمة الناتجة عن الاعتداء العراقي على الكويت الدولة المستقلة وذات السيادة، لتعبران عن سرورهما لتبني مجلس الأمن القرار 665 الهادف إلى ضمان التطبيق التام

للعقوبات المقررة ضد العراق .

«إن هذا القرار يقوم دليلاً جديداً على اتفاق الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن والمجموعة الدولية على وضع نهاية في أسرع وقت ممكن لوضع يشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ التي تسير عليها العلاقات بين الدول ومساساً خطيراً بالسلام والأمن الدوليين .

«إن الطرفين يؤكدان تمسكهما بمبدأ عمل جماعي يقوم وفق ميثاق الأمم المتحدة بغية التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، تقوم على انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة سيادة هذا البلد العربي .

«يطلبان من العراق الامتناع عن أي عمل يعيق عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالكويت ويمس بوضع ملاكها وحرمة .

«إن الاتحاد السوفياتي وفرنسا تلحان على العراق ليكون واقعياً وعاقلاً بالامتنال لإرادة المجموعة الدولية وفق ما تم التعبير عنها في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بخصوص الأزمة بالخليج .

«لقد أعلن الطرفان عن اقتناعهما بأن هذه الأزمة أظهرت مرة أخرى ضرورة بذل جهود مكثفة وعاجلة من أجل التوصل إلى تسوية الأوضاع الأخرى لأزمة الشرق الأوسط وخاصة المسألة الفلسطينية . وهما يجددان مساندتهما للعمل العربي من أجل تسوية الأزمة اللبنانية⁽⁹⁾ .

لقد اتخذ الفرنسيون والسوفييات محركاً رئيسياً لسياستهم في الدفاع عن القانون وهو ما دعا إلى ملاحظة، وكما صرح به الرئيس ميتران يوم 28 أغسطس: «إنه لا يمكن أن نسجل الحماس الذي ظهر في محاولة تسوية النزاع بين العراق وبين الكويت وجيرانهما والتساهل مع المخالفات الأخرى للقانون في نفس مناطق العالم بفلسطين ولبنان والكثير من غيرهما» وفي 4 سبتمبر اقترح الاتحاد السوفياتي عقد مؤتمر دولي حول مجمل مشاكل الشرق الأوسط . ونظراً للوضع الدولي فإن لقاء بين بوش وبين وجورباتشوف بات ضرورياً، وتم اللقاء بهلسنكي يوم 9 سبتمبر . ويظهر التصريح النهائي ميلاً أمريكياً لصالح المواقف الفرنسية الأمريكية :

«إننا متفقان على أن الاعتداء العراقي على الكويت لا يجب القبول به .
وأن أي نظام دولي سلمي غير ممكن إذا استطاعت دولة قوية إبتلاع جاراتها
الأضعف .

«إننا نؤكد مجدداً [. . .] للقرارات 660 و 661 و 662 و 664 و 665 .
لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وإننا ندعو اليوم الحكومة العراقية مرة
أخرى إلى الانسحاب من الكويت دون أي شرط للسماح بعودة حكومة الكويت
الشرعية وإلى إطلاق سراح كل الرهائن المحتجزين حالياً بالعراق والكويت .

«ولا شيء أقل من التطبيق الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة يمكن القبول به . ولا شيء أقل من العودة إلى وضع
الكويت السائد قبل 2 أغسطس يمكن أن يضع حدا لعزلة العراق . وإننا ندعو
المجتمع العالمي كله إلى الانضمام للعقوبات التي تبنتها الأمم المتحدة وإننا
نتعهد بالعمل فردياً ومعاً لضمان التطبيق الكامل للعقوبات .

[. . .] ونحن نحبذ حلاً سلمياً للأزمة وسنكون متحدين ضد العدوان
العراقي ما استمرت الأزمة . على أننا مصممون على وضع حد لهذا العدوان ،
وإذا ما فشلت الاجراءات التي قد اتخذت فإننا على استعداد للنظر في
إجراءات إضافية تمشي وميثاق الأمم المتحدة

«وما أن يتم بلوغ الأهداف التي رسمها مجلس الأمن التابع للأمم
المتحدة والمذكورة عالياً وما أن نقيم الدليل على أن العدوان لايفيد سيقوم
الرئيسان بدعوة وزيريهما للشؤون الخارجية إلى العمل مع بلدان من المنطقة
ومن خارجها لتطوير هياكل إقليمية للأمن ولصالح إجراءات بث السلام
والاستقرار . وإنه من المهم العمل بجد من أجل حل كل النزاعات الباقية
بالشرق الأوسط وبالخليج الفارسي ، وسيواصل الطرفان التشاور واتخاذ
الاجراءات لبلوغ هذه الأهداف الأوسع في الوقت المراد .»⁽¹⁰⁾

ومن سخرية التاريخ أن الاتحاد السوفياتي قد حصل أخيراً وهو ينسحب
من الشرق الأوسط على ما كان يسعى الحصول عليه منذ عام 1955م وهو إدارة
قضايا المنطقة بالاشتراك مع الولايات المتحدة . وإن القرارات 666 (14
سبتمبر) الخاص بالمساعدة الغذائية للعراق و667 (16 سبتمبر) الذي يدين

دخول الجنود العراقيين المباني الدبلوماسية بالكويت و 669 (24 سبتمبر) الذي ينص على مساعدة للبلدان ضحية الحظر غير المباشرة و 670 (25 سبتمبر) الذي مدد الحظر ليشمل المواصلات الجوية تبين هذا التعاون الجديد بين القوى داخل مجلس الأمن.

كانت نتيجة الأزمة تقليل قيمة إسرائيل الاستراتيجية قليلاً كبيراً عند الولايات المتحدة. وإنه لمن المستحيل إدخال الدولة العبرية في النزاع في حين أن مصر وسوريا أصبحتا متعاونتين قيمتين للسياسة الأمريكية. ولئن استطاعت إسرائيل حسب الاحتمال، تقديم معلومات مفيدة عن القوة العسكرية العراقية فهي فيما عدا ذلك تشكل حرجاً عظيماً فلم يُرَقِّ إلحاحها على أن تقوم القوات الأمريكية بمهاجمة العراق فوراً. ودعوتها المتكررة إلى مضاعفة المساعدة العسكرية للموازنة مع الأسلحة التي سلمتها القوى الغربية للمملكة العربية السعودية كانت محرجة سياسياً في الوقت الذي توجب على الولايات المتحدة مطالبة السعوديين بتمويل عملية «درع الصحراء». وكانت إدارة بوش التي على ما يبدو، قد اعتقدت حقاً أن إسرائيل مستعدة لقبول سلام لقاء إعادة الأراضي العربية قد أصيبت بخيبة أمل بسبب السياسة الإسرائيلية، وفي الجانب السياسي الحساس المتمثل في تشكيل تحالف واسع ضد العراق يضم دولاً عربية عدة كان بروز المسألة الفلسطينية خطراً عظيماً. لذلك كانت الولايات المتحدة قد طلبت من أجهزة القمع الإسرائيلية ممارسة أقصى ما يمكن من الاعتدال وفي الفترات الأولى من حكومة شامير أصغى الإسرائيليون لهذا الطلب خاصة أن تقلص الانتفاضة يتفق كذلك مع مصلحة الوزارة الاسرائيلية. وبالفعل انخفضت الخسائر البشرية منذ يونيو 1990م بشكل ملحوظ. ومرد ذلك هو التقليل بشكل خاص من المواجهة مع المتظاهرين الفلسطينيين.

ومما أثار شعور القلق لدى المسؤولين الاسرائيليين هو تزايد ترديد التأكيد على ضرورة إيجاد حل دولي يشمل مفاوضات بين إسرائيل والشعب الفلسطيني (تصريح أعضاء مجلس الأمن الخمسة بتاريخ 28 سبتمبر 1990م). وعادت مسألة القدس الأساسية لتطرح على بساط البحث بينما تصاعد التوتر حتماً في الأراضي المحتلة لأن الفلسطينيين كانوا يرون في صدام حسين منقذاً محتملاً أو على الأقل رئيس الدولة العربي الوحيد القادر على مقاومة الإسرائيليين

والأمريكيين. ولجعل ضم الجزء العربي من المدينة لا عودة فيه أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن إرادتها إحداث أحياء يهودية جديدة بالمنطقة العربية. وفي هذا الجو المتوتر اندلعت مواجهات جديدة أسفرت عن مقتل 22 فلسطينياً يوم 8 أكتوبر 1990م بسبب إدعاء مجموعات متطرفة يهودية بأنها ستتمحو البقاع المقدسة الاسلامية للسماح بإعادة بناء هيكل القدس. وجاءت الحوادث التي أعقبت هذا الحدث الدامي لتبين المستوى المقلق الذي وصلته الكراهية بين سكان المدينة المقدسة.

كانت القضية من أكثرها إخراجاً للولايات المتحدة. فكل مصداقية الدفاع عن القانون المجسدة في المسمى الجماعي لأعضاء مجلس الأمن مشكك فيها، وبعد مفاوضات طويلة صوّت مجلس الأمن على القرار 672 بتاريخ 12 أكتوبر مذكراً بضرورة إيجاد تسوية عربية إسرائيلية وبطابع الأرض المحتلة للجانب العربي من القدس:

«إن مجلس الأمن إذ يعيد التأكيد بأن تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي ينبغي أن تقوم على القرارين 642 (1967) و 338 (1974) بواسطة عملية نشطة من التفاوض الأخذ في الحسبان حق كل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل في الأمن وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني [...]»

« (1) يعرب عن انزعاجه من العنف الذي اندلع يوم 8 أكتوبر في الحرم الشريف وفي أماكن مقدسة أخرى بالقدس والذي أسفر عن عشرين قتيلاً من الفلسطينيين وأكثر من مائة وخمسين جريحاً خاصة من بين المدنيين الفلسطينيين والأشخاص الأبرياء الذين كانوا قد ذهبوا للصلاة.

« (2) يدين بخاصة أعمال العنف التي اقترفتها قوات الأمن الاسرائيلية، والتي خلفت قتلى وجرحى.

« (3) يدعو إسرائيل - القوة المحتلة - إلى الوفاء بكل دقة بالالتزامات القانونية والمسؤوليات الواجبة عليها حسب اتفاقية جنيف الرابعة والتي تطبق على كل الأراضي المحتلة منذ عام 1987م.

« (4) وبمناسبة قرار الأمين العام إرسال بعثة إلى المنطقة والتي يرحب

بها المجلس يطلب من الأمين العام أن يقدم له قبل أكتوبر 1990م تقريراً يتضمن ملاحظاته واستنتاجاته وأن يستخدم حسب الواجب لتنفيذ المهمة كل إمكانيات الأمم المتحدة بالمنطقة.^(٢١)

وأمام رفض إسرائيل قبول البعثة الدولية لأن قبولها يعني بالنسبة للحكومة الاسرائيلية التشكيك في سيادة الدولة العبرية على المدينة المقدسة وظهر خطر كبير للمجابهة بين المنظمة الدولية التي استعادت حيويتها وبين إسرائيل.

وبما أن الحظر بدا وكأنه بدأ يؤثر (إذ أن نهب الكويت قد كان آخر مؤقناً أضرار فاعليته) فإن الأزمة بدت تتجه نحو مجابهة إرادات. وأن هجوماً عسكرياً عراقياً ضد تشكيلات «درع الصحراء» بعيد الاحتمال رغم أنه ما زال ممكناً. ولو فعلت ذلك لدخلت في مواجهة في اللحظة غير الملائمة لها بينما كان المجال مناسباً لها في شهر أغسطس. وإن غزواً أمريكياً للكويت له نفس درجة الاحتمال. وإن كانت الفترة الممتدة بين نوفمبر وأبريل 1991م تقدم أفضل الظروف المناخية للقوات الأمريكية فلا ندري إن كانت إدارة بوش ستسمح لنفسها بخسارة عدة آلاف من الأنفس الأمريكية في هذا النزاع. وطريق الخروج للعراق، فيما عدا الاستسلام المقنع بشكل أو بآخر، يقوم على زعزعة الأنظمة العربية القائمة بفضل تحويل التيار الشعبي المناصر لصدام حسين إلى موجة ثورية معادية للغرب تمتد من المحيط إلى الخليج. وبهذا الصدد فإن ظهور شخصيات مثل جورج حبش بعمان له مغزاه. وآخر فرضية لا ينبغي إغفالها هي هجوم عراقي ضد إسرائيل يفجر التحالف أو هجوم إسرائيل ضد العراق لإخراج هذه الدولة العبرية من وضعها الصعب. وفي كلتا الحالتين ونظراً للأسلحة التي تمتلكها الأطراف الحاضرة فإن الخسائر البشرية قد تكون تختلف في نسبتها عن حلقات الصراع العربي الاسرائيلي السابقة.

هوامش الفصل الثامن

- (1) ينص على عقوبات ملزمة في حالة رفض المتحاربين .
 - (2) Maghreb-Machrek المجلد 119 (1988) ص ص 107 - 108 .
 - (3) أوردته جان فرنسوا لوغران «الإسلاميون الفلسطينيون في محنة التمرد» في Maghreb-Machrek المجلد 121 ، 1988 ص 14 .
 - (4) جان فرنسوا لوغران ، المصدر نفسه ص 23 .
 - (5) جان فرنسوا لوغران المصدر نفسه ص 28 .
 - (6) Revue d'études palestiniennes المجلد 30 ص ص 5 و 6 .
 - (7) تحليل واستخلاص تقرير وينب لفرنسوا دالنسون في Cahiers de L'Orient المجلد 14 (1989) ص ص 109 - 134 .
 - (8) libération ، 27 أغسطس 1990 .
 - (9) libération ، 27 أغسطس 1990 .
 - (10) libération ، 10 سبتمبر 1990 .
 - (11) Le Monde 14 - 15 أكتوبر 1990 .
- الصواب هو أن محمد علي الذي دفعته الدولة العثمانية للقضاء على الحركة الوهابية هو الاسم الذي عرف به وليس محمد بن علي وذلك على نمط الأسماء الحديثة دون ذكر كلمة ابن كما أنه كان والي مصر ولم يكن نائباً للملك فلم يكن ثمة ملك .
- «الناشر»

الخلاصة

في سنة 1990م وجد المشرق العربي نفسه مرة أخرى في قلب أزمة دولية جديدة. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر يبدو ذلك صفة من صفات تاريخه. ونحن نعرف عناصر هذا التدويل : الموقع الإستراتيجي على طريق الهند ووجود البقاع المقدسة للديانات الموحدة الثلاث ووجود أهم احتياطات الهيدروكربونات في العالم. وهذه العناصر الثلاثة تجتذب قوى العصر الكبرى وتفرض عليها عملاً سياسياً في هذه المساحة الجغرافية. لكن هل ينبغي أن يعزي سیر السياسة المحلية المضطرب لأعمال وعاملين أجانب دون سواهم؟.

لقد قُدمت تفسيرات محلية عديدة وأولها ذو طابع أنثروبولوجي فإن بصمات التركيبة الأسرية هي بحيث إن كل شيء يسير وفق المبدأ القائل : وأنا وأخي على ابن عمي . أنا وابن عمي على الغريب، وهذا التقسيم لا يمكن تجاوزه إلا بالدعوة إلى توحيد اجماعي على نطاق واسع من مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية. ومن الأكيد خاصة في سوريا الطبيعية (الشام) أن التجمعات الأسرية والطائفية أساس كثير من التجمعات والمعارضات. إلا أن تاريخ نصف القرن الأخير هذا مليء بأمثلة الاستنجد بالأجنبي ضد الأخ وضد ابن العم.

أما الفرضية الثانية فهي ذات طابع تاريخي : فانهيار الإمبراطورية العثمانية لم ينته كلية ونظام الدول الوريثة لم يستقر بعد. ومنطقة النزاعات من بحر الإدرياتيک إلى القوقاز ومن المغرب إلى الخليج توافق في عصرنا هذا منطقة

السلام العثماني القديم وكلمتا البلقنة أو اللبنة أصبحتا من الكلام العام. ولهذه العمومية صحتها التي لا تنكر. ومع ذلك فهي لا تسمح بإدراك خاصية المشرق العربي في الفضاء العثماني سابقاً.

فينبغي دمج كل الفرضيات، فمنذ القرن التاسع عشر كان الغرب هنا بشكل محتوم. ولم يكن البحر المتوسط قط حاجزاً. ومنذ القرن الماضي حاول العثمانيون ثم العرب العثور على سر التفوق الغربي وعلى وسيلة معالجة ذلك. وأدركوا في القرن التاسع عشر أن المساواة القانونية هي منبع القوة الأوروبية. فالفوا عندئذ مهام النظام العثماني القديم وكان لهم ألم اكتشاف أن العوامل العرقية والطائفية قد ولدت نزاعات لم تكن معروفة حتى ذلك الحين.

وفي بداية القرن العشرين فكت شفرة سر الغرب على أنه القومية. وسواء كان ذلك باسم العرب أو باسم الإسلام قد يجد المرء في نفسه بفضل إمكانات ماضٍ مجيد، ما يكفي من الطاقة للتحرر من الهيمنة الأجنبية وليجد لنفسه مكاناً في الصف الأول. ولم تتأخر خيبة الأمل ففي سنة 1920م فرض الفرنسيون والإنجليز تقسيماً سياسياً في فضاء كان حتى ذلك الوقت واحداً. وأياً كان هذا التقسيم تعسفياً فقد أَرْضَى من الناس أكثر مما زعم وخلق كذلك حيناً للوحدة الضائعة. وفي الثلاثينيات وجدت هذه الرغبة تعبيرها في النهضة الإسلامية وفي نهضة العروبة. وكلا التيارين الفكريين اللذين غالباً ما يتم الخلط بينهما قد ادعيا بأن كل مشاكل التطور والتأخر عن الغرب ستحل بكل سهولة حالما تتم الوحدة.

وكانت الفترة المباشرة لما بعد الحرب العالمية الثانية فترة قصيرة للاستقلال والأمال. وبدا تأسيس الجامعة العربية خطوة كبرى إلى الأمام كما بدا حلول الولايات المتحدة محل القوى الأوروبية بشيراً عن تعاون أكثر مساواة مع الغرب. وعندها بالضغط تدخلت الصهيونية لإنشاء إسرائيل. وسلكت النخبة القديمة الحاكمة سياسة مشثومة قائمة على التحاسد لم تؤد إلا إلى كارثة الهجرة الفلسطينية الجماعية. وكان لاستحالة الحصول على السلام سبتي 1949م - 1950م بسبب تشدد الدولة الفتية أن قضت على نفوذ الوجهاء ومكنت من قيام سلطات أكثر راديكالية منبثقة من الطبقات الوسطى المثقفة. وأدار هؤلاء الجذريون ظهورهم لليبرالية القرن التاسع عشر وظنوا أنهم اكتشفوا

الوصفة الناجعة في اشتراكية متفاوتة التأثير بالاتحاد السوفياتي .

ولّد النزاع مع إسرائيل دولاً قوية ودكتاتورية وإن الجذرية العسكرية مردها قبل كل شيء إلى التمويل الذي أجبرت المجتمعات على القيام به في الجيش لمجابهة توسع إسرائيل المهدد . وبينما تضاعف السكان مرة أو مرتين فإن الأجهزة العسكرية قد تضاعف نموها من عشرين إلى خمسين مرة . وخلق الخيار الاشتراكي العربي ظروف انقسام داخلي مع النزعة الإسلامية وظروف انعكاس الحرب الباردة بالمشرق العربي والذي أراده الفعل الإقليميون مع كلا الجانبين .

فهزيمة أو قل إذلال 1967م قد سدد ضربة فظيعة للقومية العربية وفتح الطريق لانبعاث إسلامي في عالم وحدته الدورات الجديدة للربيع النفطي . وفي السبعينيات والثمانينيات أدى الخليط المتفجر المكون من الإسلام والنفط إلى نزاعات جديدة ، بينما دافعت أجهزة الدولة المتولدة عن العروبة عن نفسها بمزيد من التنازلات والأعمال القمعية .

وفي كل لحظة يظل النزاع مع إسرائيل مركزياً . فهو الذي اضطر دول خط المواجهة إلى أن تصبح دولاً قوية من أجل البقاء ، مثلما يقوم المثل العكسي اللبناني شاهداً على ذلك ؛ وهو الذي دفع هؤلاء وأولئك إلى الاستنجاد بالقوتين العظميين دافعين لقاء ذلك توريد الحرب الباردة وهو الذي أضاف إلى شعور التأخر في النمو البعد الملموس أكثر من غيره والعائد إلى الشعور الدائم بالذل وبالحاجة القوية إلى إنقاذ الشرف ؛ ولقد أعطى للعروبة ثم للتيار الإسلامي شرعية مذهب القتال وهو يقف حالياً تبريراً للطموحات العرقية إنه محرك التاريخ المعاصر للمشرق العربي . فالأيديولوجيات والسياسات والمطامح لدى الدول والجماهير العربية أدوات في هذا النزاع وليست لها من غايات في حد ذاتها .

ومع ذلك فالمواجهة ليست بالمرة هدفاً مطلوباً فباستثناء عام 1973م لم تأخذ الدول العربية في أي لحظة من اللحظات مبادرة المعارك . فالدفاع هو موقعها الطبيعي : فينبغي أن تصبح قوية لمواجهة التوسع الإسرائيلي ولكنها تعلم دوماً بأن ميزان القوى لغير صالحها على الأقل ما استمرت القوى الأوروبية أو

الولايات المتحدة تدعم إسرائيل. ولا يمكن التضحية بكل الجهود المكرسة لتنمية الدولة والاقتصاد لشن حرب شاملة قد تفضي إلى القضاء كلياً أو جزئياً على أبطالها. وحتى المقاومة الفلسطينية ورغم شعار الكفاح المسلح الذي ترفعه فهي ما انفكت تولي الأولوية للدولة التي هي في طور النشوء والتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وحرب العصابات الموجهة ضد إسرائيل فيما بين 1949م و 1956م قد تسببت في خسائر إسرائيلية تفوق كل نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية ومنظماتها المنضوية تحتها منذ عام 1964م

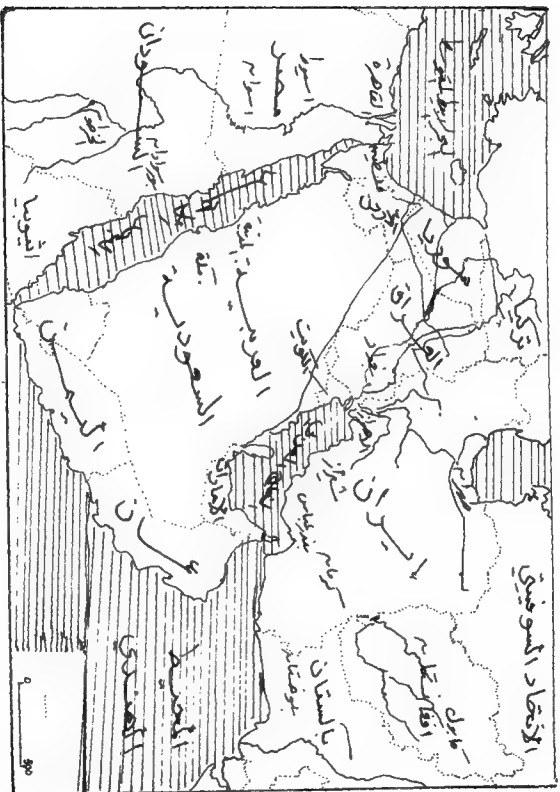
إن شكل القوى هذا يفسر الأسباب التي جعلت سياسة المشرق العربي تتكون من مواجهات يتم إيقافها في آخر لحظة. والحنكة تكمن في التمرکز على شفى هاوية لكي يأتي تدخل ما - إقليمي أو دولي - بحل غالباً ما يكون جزئياً للمشكل القائم ومن ثم تعددت الوساطات والوسطاء. وحرب لبنان أنموذج مصغر لهذا الوضع. فالظروف التي لها منطقتها وشبكة أحلافها، تتابع وفق نسق متسارع؛ لذلك نرى التناقض الظاهري للمفصلة على فترات تمتد مدى بضعة أشهر.

وكل شيء يبدو كما لو أن الخطابات العربية منزاحة بالنسبة لأصحابها: فالمجموعة المشتركة تتحدث عن الوحدة القومية ولا تدافع إلا عن مصالحها الخاصة. فدولة لبنان تدعو لدولة قومية هي غير قادرة على أن تتحول إليها والدول القومية مثل سوريا ومصر والعراق تتقدم على أنها دول موحدة للعرب غير أنها لا تتصرف إلا وفق مصالحها الإقليمية الآتية. وإن قامت يوماً ما دولة عربية إسلامية فمن المحتمل أن تكون الدولة التي ستمسك فعلاً بتحقيق الوحدة العربية.

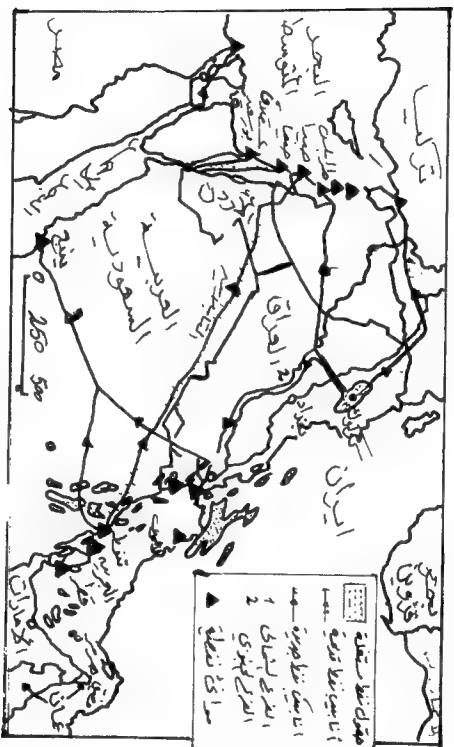
فالمشاكل هي مشاكل النمو الاقتصادي والتحدي الديموغرافي وازدواجية القوميتين العرقية والدينية وتعدد النزاعات ومصادر التوتر... والمشرق العربي في بداية السبعينيات لا يبدو أنه يتجه نحو سلام حقيقي قائم على نزع شامل للسلاح. وفي وقت بدأ فيه الرأي العام العربي وقد استعاد نفوذاً سياسياً عظيماً مع تردد بين طلب الديمقراطية وبين إغراءات النزعة الشعبية فإن تنظيم مؤتمر حول الأمن ونزع السلاح شبيه بمؤتمر هلسنكي بالنسبة لأوروبا يفضي إلى تسوية لمختلف النزاعات، تسوية إن لم تكن عادلة فمقبولة على الأقل من

جميع الأطراف المعنية تصاحبها ضمانات دولية أصبحت ممكنة الوثوق فيها
بنهاية الحرب الباردة، يبدو الحل المعقول والوهمي في آن معاً من بين كل
الحلول. وإلا فالعنف لا يمكنه إلا أن يعود.

کرائی

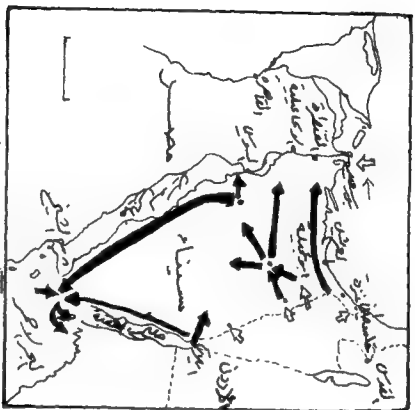


الامتداد العربي في المشرق الأوسط

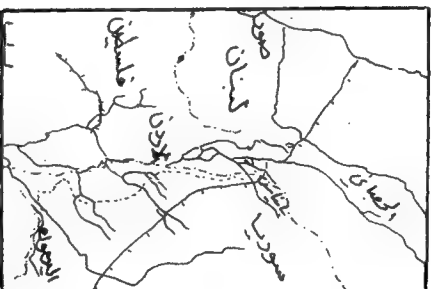


- مناطق نفط مستغلة
- أنابيب نفط دولية
- أنابيب نفط محلية
- المرافق البترولية
- المرافق البترولية
- مناطق نفطية

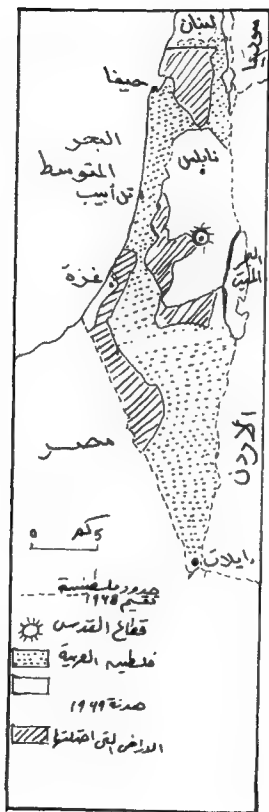
أنابيب النفط والموانئ

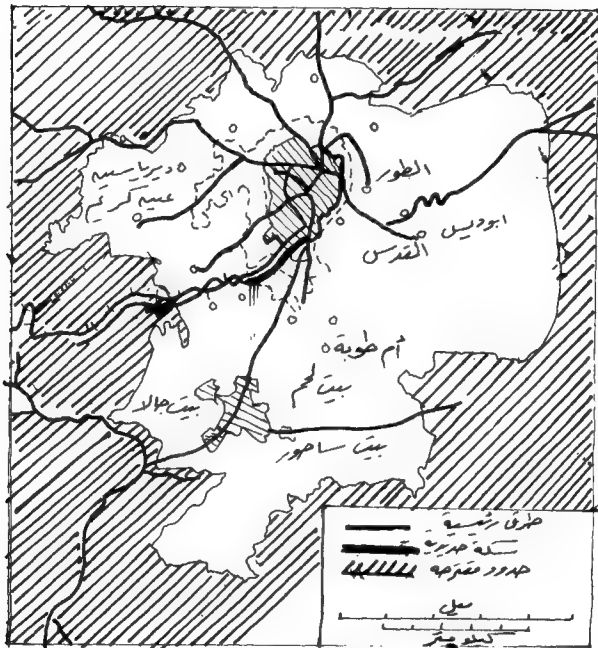


العمليات العسكرية لآزمة السويس

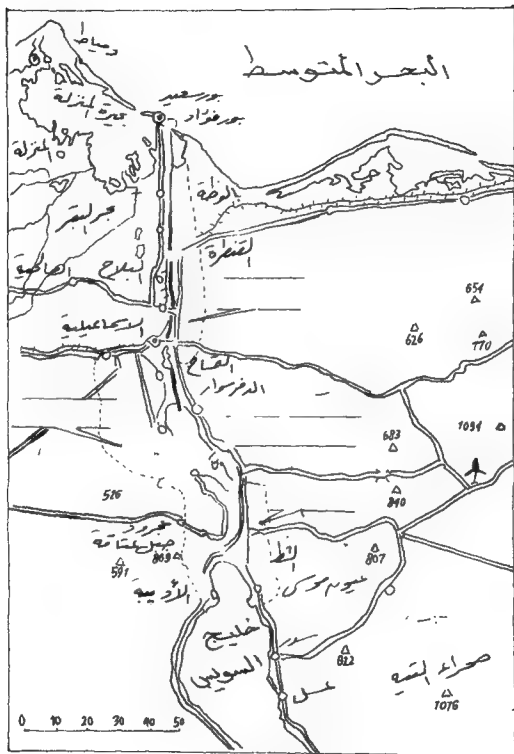


قناة عربة للمقربين ١٩٦٧
قناة
أبو ب المنفذ تايوان
مياه الأردن











القدس



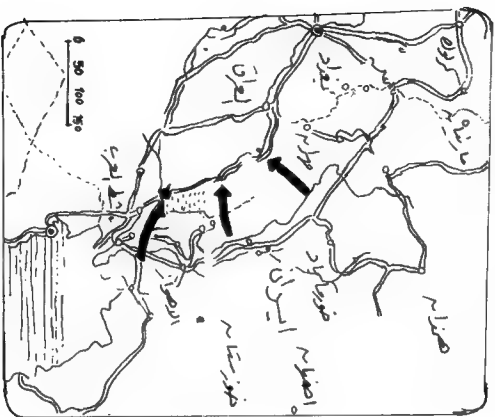
سينا ١٩٧٣



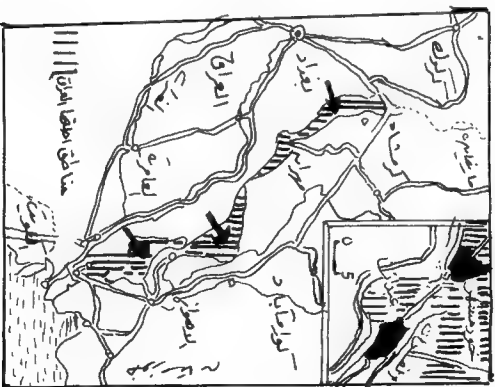
-  الدروز
-  الأروم الأرثوذكس
-  السنة
-  الموارنة والأروم الكاثوليك
-  المناطق المختلفة
-  الشيعة

التوزيع الطائفي ١٩٧٥

الأمم المتحدة المضادة للإرهاب



الأمم المتحدة العراق



الفهرس

5	المقدمة
	الفصل الأول
	المشرق العربي عقب الحرب العالمية الثانية
	جذور مصر المعاصرة:
11	- تركة القرن التاسع عشر
15	- الاحتلال البريطاني والاستقلال المزيف (1914 - 1936)
17	- معاهدة 1936 وأزمة الحرب العالمية الثانية
	مصر وأزمة ما بعد الحرب:
21	- القوى المتواجدة
23	- الاتجاه نحو العروبة
25	- الاعتراض على بريطانيا العظمى والاضطرابات السياسية
	سوريا ولبنان:
28	- تأسيس سوريا الحالية
32	- الجمهورية النيابية وبروز قوى سياسية جديدة 1945 - 1947 ...
35	- جذور لبنان
37	- بناء الدولة اللبنانية
	المملكتان الهاشميتان:
39	- مقدمة تاريخية للعراق

- 41 - الحياة السياسية
- 44 - من شرقي الأردن إلى الأردن
- شبه الجزيرة العربية:
- 46 - تاريخ تأسيس العربية السعودية
- 48 - دول شبه الجزيرة العربية الأخرى
- تطور المسألة النفطية:
- 50 - زمن الشركات الكبرى
- 53 - تنظيم سوق النفط
- 56 - الشركات في الشرق الأوسط
- التحرك نحو الوحدة العربية:
- 58 - السوابق التاريخية
- 59 - المسألة الفلسطينية وطموحات الهاشميين
- 61 - تأسيس جامعة الدول العربية

الفصل الثاني

النزاع العربي الإسرائيلي

أصول النزاع العربي الإسرائيلي:

- 66 - لمحة حول تاريخ فلسطين
- 68 - أصول الصهيونية
- 72 - اليهود والعرب في فلسطين (1945 - 1948)
- الصراع من أجل فلسطين (1945 - 1947):
- 82 - التدخل الأمريكي
- 85 - الوضع بفلسطين
- 87 - خطة تقسيم الأمم المتحدة
- نهاية الانتداب البريطاني (20 نوفمبر 1947 - 15 مايو 1948):
- 91 - قسمة بالتراضي
- 92 - الحرب الفلسطينية
- 99 - اتساع رقعة النزاع
- الحرب العربية الإسرائيلية:
- 103 - المرحلة الأولى للعمليات (15 مايو 1948 - 11 يونيو 1948) ...

- 104 - الوساطة وحرب الأيام العشرة
- 107 - الهدنة الثانية ونهاية المعارك
- زمن المفاوضات:
- 108 - منظمة الأمم المتحدة ومشكل اللاجئين
- 111 - هدنات 1949
- 115 - المحاولات الأخيرة للتسوية

الفصل الثالث

زمن الثورات

الثورة المصرية:

- 123 - عودة الوفد إلى السلطة والمجابهة مع الغرب
- 125 - الثورة المصرية
- 127 - ثورة الضباط الأحرار
- 133 - استيلاء عبد الناصر على السلطة
- 139 - آخر استعمال للقوة
- الرهان السوري:

- 144 - حرب فلسطين وانقلابات 1949
- 147 - تنصيب نظام الشيشكلي
- 148 - الدكتاتورية العسكرية
- تطور النزاع العربي الإسرائيلي:

- 150 - الخلاف المصري الإسرائيلي
- 155 - الخلاف السوري الإسرائيلي ومنطق الانتقام
- 159 - الأردن ومسألة اللاجئين
- 161 - مشكل مياه الأردن
- الصراع من أجل الشرق الأوسط:

- 164 - حلف بغداد
- 167 - الحياد وإعادة تسليح مصر
- 172 - الطريق إلى السويس
- السويس:

- 176 - من السد إلى القناة

- 180 - الدبلوماسية والاستعدادات العسكرية
- 188 - العملية الثلاثية

الفصل الرابع بقاء الدول العربية

التنازع من أجل سوريا:

- 190 - انتخابات سنة 1954
- 197 - سوريا في مواجهة حلف بغداد
- 200 - مذهب أيزنهاور والأزمة السورية لسنة 1957
- 204 - الاتحاد بين سوريا ومصر

الأزمة اللبنانية:

- 206 - النظام السياسي اللبناني
- 207 - التحرك السياسي
- 208 - الحرب الأهلية اللبنانية الأولى ورئاسة فؤاد شهاب

العراق:

- 210 - نهاية المملكة الهاشمية
- 212 - الثورة العراقية
- 213 - تطور نظام قاسم

الجمهورية العربية المتحدة:

- 216 - الأوهام العاطفية والصراعات العربية والمصاعب مع السوفيت ...
- 220 - أزمة الكويت
- 226 - إخفاق الجمهورية العربية المتحدة

الحرب الباردة العربية:

- 229 - بداية تحرير البلدان النفطية
- 231 - تطور مصر
- 236 - حرب اليمن ومقاومة العربية السعودية
- 239 - الوحدة العربية بين البعث والناصرية

عودة المسألة الفلسطينية إلى الظهور وتأكيد الهويات الإقليمية:

- 242 - تطور السياسة الفلسطينية منذ 1948
- 245 - قمة القاهرة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

- 249 - تجذير المواقف السياسية
- 253 - السياسة السورية وأسباب حرب 1967

الفصل الخامس

من حرب إلى أخرى (1967 - 1973)

حرب يونيو 1967

- 261 - العمليات العسكرية
- 264 - السياسة والدبلوماسية
- 272 - القرار 242 بتاريخ نوفمبر 1967
- 286 - تطور الكفاح المسلح والعلاقات مع الأردن ومصر
- 288 - التصلب السوري والأزمة اللبنانية

الدول العربية والحرب ضد إسرائيل:

- 291 - التغيرات في الجغرافيا السياسية العربية
- 295 - مفاوضات يارينغ وروجرز وحرب الاستنزاف
- 301 - أيلول الأسود

نوطد الدول العربية:

- 306 - نهاية عصر
- 307 - خلافة عبد الناصر
- 314 - محاولات غير مجدية من أجل تسوية
- 316 - البلدان العربية واستعمال المسألة النفطية

الفصل السادس

الحرب أم السلام

حرب أكتوبر:

- 321 - العمليات العسكرية
- 325 - القوى العظمى والصدمة النفطية الأولى
- 327 - تدخل القوى العظمى والإنذار النووي الأمريكي

مسمى السلام الأمريكي:

- 330 - الدبلوماسية الأمريكية الجديدة
- 333 - اتفاقات فك الارتباط
- 336 - الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينيين

- 339 - نهاية سياسة كيسنجر
- 343 - الاستراتيجية النفطية للعربية السعودية
- الحرب الأهلية اللبنانية :
- 347 - جذور الحرب الأهلية اللبنانية
- 351 - الحرب الأهلية لسنة 1975
- 353 - الوساطة السورية
- 358 - التدخل السوري وتعريب الأزمة
- كاتب ديفيد :
- 362 - مصر السادات
- 365 - التحديد الجديد للسياسة الأمريكية
- 368 - كاتب ديفيد
- 377 - المعاهدة المصرية الإسرائيلية

الفصل السابع

القومية والعروبة في أزمة

التيار الإسلامي المعاصر :

- 378 - الدعوة الإسلامية والعمل الثوري
- 383 - مصر
- 386 - سوريا
- 386 - العراق
- 391 - الدول العربية في مواجهة الحركة الإسلامية
- 393 - الحرب العراقية الإيرانية
- حرب لبنان وتطور الصراع العربي الإسرائيلي :
- 396 - إعادة تشكيل القوى المتواجبة
- 398 - التحالفات السياسية الجديدة للفترة 1977 - 1980
- 400 - لبنان والصراع العربي الإسرائيلي
- 403 - خطة سلام أم خطة حرب
- إسرائيل في لبنان :
- 408 - الهجوم الإسرائيلي
- 411 - إسرائيل والفلسطينيون

- 415 - فشل السلام الإسرائيلي بلبنان
- 419 - فشل السلام السوري اللبناني
- منظمة التحرير الفلسطينية بين سوريا والأردن:
- 422 - الخيار الأردني لياسر عرفات
- 425 - الانشقاق الفلسطيني
- 428 - «اعتدال» منظمة التحرير الفلسطينية
- 430 - فشل الخيار الأردني وعودة منظمة التحرير إلى العزلة

الفصل الثامن التشكلات الجديدة

حرب الخليج:

- 436 - معركة العراق
- 438 - بلدان الخليج بين النفط والإسلام
- 242 - تدويل النزاع
- 447 - نهاية النزاع

تطور النظام السياسي:

- 450 - دور سوريا
- 455 - مصر مبارك
- 459 - عودة مصر إلى العالم العربي
- 462 - الأزمة الرئاسية اللبنانية
- 465 - اتفاقيات الطائف

الانتفاضة:

- 470 - تطور الأراضي المحتلة
- 474 - التحولات السياسية
- 477 - الانتفاضة
- 481 - الإعلان عن دولة فلسطين
- 485 - فشل الحوار الفلسطيني الأمريكي

أزمة الخليج:

- 491 - الوضع سنة 1990

497	- ضم الكويت وانقسام العالم العربي
502	- أولى العواقب السياسية
513	الخاتمة
519	خرائط

*** المؤلف في سطور ***

- هنري لورانس من الأساتذة المبرزين في التاريخ، ويحمل لقب دكتوراه الدولة.. وهو المدير المساعد لمركز تاريخ الإسلام المعاصر بجامعة السربون بباريس.

□ وأقام مرات عديدة بالشرق الأوسط وخاصة بالكويت وسوريا ومصر.

□ ونشر بدار نشر أرمان كولان، حملة مصر (1798 - 1801) والمملكة المستحيلة (فرنسا وأصول العالم العربي).

هذا الكتاب !!!

□ يتناول هذا الكتاب التاريخ السياسي لبلدان المشرق العربي منذ عام 1945م ، وما لحق هذه الحقبة الزمنية من تطورات سياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي . . . حيث تعرض المؤلف للمشرق العربي كواقع بشري متعدد الأديان ومنحاسن الثقافة واللغة . . . منشيراً إلى أهميته المركزية في الشرق الأوسط بسبب النزاع العربي الإسرائيلي . . . متدفراً للنزاعات القائمة في أطرافه ، كالمسألة الكردية وحروب الخليج والقرن الإفريقي ؛ التي يفوق عدد ضحاياها ضحايا النزاع المركزي . . .

□ يقدّم هذا الكتاب خلاصة تاريخية لشكل الحياة السياسية ، وما صاحبها من تفاعلات دائمة بين السياستين الإقليمية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط ، التي تشكل سيرة الدول والأفراد على حد سواء . . .

... الناشر



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة الجماهيرية العظمى